

وقد سارى شديده به ورجليه وصرجه في السبع اوج من عطف
العام عليها الخاص ^{وغيره} في السبع او السبع في قوله اي عطف
الطارج ولا عليه ولا على قلة ولكن ^{في} نصيب ^{من} عطفه
ان يكون ^{في} نادر في البرازيه وعت الامام عليه الدية وعطفه
الرجعي ما كان من شمله الا فترسي فصار القاه وها هم كثر
القائه في النار فكان التساس ان تكاد به كل القوي سقط
بشبهه صدر القتل في السبع لانه مخرجية الدية وانما كانت
عليه لا على الساقله لانها لا تعقل الهد كانه يشك في المسألة
الثالثة فيما اذا تعلق المدي اي فانه جعل الدية فيه عطفه
ولا يظهر فرق بينهما لانه لما لا يقتصر فعل الشمس والبرد
اذا احكم عليهم كذا لا يقتصر فعل الاسد لانه لا حكم عليه و
كل من الفعلين قهر يرضى للهلك والتعلق على ما لو جعل القاه
مغفور قد ام السبع غير عمد كونه بشبهه عمد فحقه ان يكون
على الساقله الدية وفي التفسير به ولو القى رجله ما اراد في يوم
السناء فكلز ورييس ساعه القاه فحقه الدية وكذا لو جرحه
فحمله في سبط في يوم شديد العود ثم جرحه في سبط في يوم
وكذا لو قسطه وحمله في الناح ولو قسط رجله في سبط في يوم
قد رخصه حتى صار كانه في القاه في ما فسخ ساعه القاه
قتله وان كان الماحل لم يقل غلنا مشددا كالطاه فيه شعر
مكتسب ساعه ثم مات وقد سقط بسببه اي صار به نقطه و
لغصه لا يقتل به والا فخر وانما خرج من القدر في هذه الوجوه وقد
انقطع ومات من ساعته او من يومه انما مضى فحق عليه
من ذلك قتل به وانما كثر حتى يذهب ثم مات من ذلك
لم يقتل وعليه الدية وهذا اقواس قول ^{اي} حنيفه ج انتهى
وفي الخاتمة فخط رجله رجلا والقاه في البحر من

حينئذ كان

والدية على ما قلته والعقري على قول الامام وفي خبرنا لعقيد
ولو طرجه في بئر او ظهر رجله او سبط لم يقتل به ولو طعن على
انسان بيتا حتى مات جوعا وعطشا لم يضمن وقال عليه الود
لانه سبب خرج الى التلوي فيجب الصلح وهدم الجدار في
ن حاننا لمبلغ الظلم من الظلم انتهى ولود منه حيا فاما الدية
عن محمد حيا والرافد به ابو مسيه مجيب والفتوي على الدية
على ما قلته كما في المصنوع وهد ابنه على وجوب العقوبة عنده
في شبه الهد كما نقله في الحراج او على ان هذا عمد في النسخ
تقار فيه لانه قتل عدا والفتوي على وجوب الدية غير ما قلته
اشهد والفرق بينه وبين ما ارجسه ^{في} خطا وكذا
حتى مات جوعا في الفتوي على الدية كما مرهون ان
والعطش من لوازم الانسان اما هنا فقد مات عدا وذلك
ليس من لوازمه فيضاف للماعل كما افاده في الظاهر بخلاف
ما لو قتل عدا لا في سبط كما سيجي وفي المسوط الفصا
المصغر اذا والى به في الضرب حتى مات لا يلزمه الفصا
عنده كما في الخلاصة ولو والى في الضرب حتى مات لا يجب
الفصا من قيد اي المحتج ولوا عدا والفتوي قتل هذا المرو
بالفتوي سياسة ولا يقتل قوبته لو كان بهد مسكه فان تاب
من ذلك قبل ان يقع دية الام تقبل قوبته ورا الفاني ولو جرح
رجلا لا يقتل الا اذا كان خناقا معروفا حتى يجرها حد فقتل
سياسة وقد تقدم قبل الجهاد قول المص هنا كرم وسكر الرنة
منه في المص قتل به ومغازه ان التلوي يحصل بغيره ثم ان هذا
غير خاص بالفتوي كما قدمه في شبه الهد لانه لا يقد في الا
ان يتكرر فلا مام قتل سياسة كما ساجرا اذا كان عدوا اخذ
لا يقتل قوبته وقد اوضحنا كشارح في باب المرد وفيه ما لم يحد

خطا

ووجه ما خلطه عن الخائفة ان التراء قد يحصل ويبقى المريض
 كما المتأرجع ايا ما ثم يصح صحته كما ملته فاعلمت من ارجاعه موت
 بخلاف مقطوع النفس او مشقوق البطن اذا كان لا يرجي
 حيا فهو ميت حكما وانه كما في علم وفي الخبر به من رجل
 بطنه ابيض انسان اخر بعد بدة وقطع شحم من بطنه فمات
 عنقه ان توهم بقاءه ابيض المشقوق بطنه حيا للمشاف
 حيث يعيش بعد الشف يوما وبقي بوي نمار طائفة قتلا
 فاطلع الفتى قصاصا ان كان عيدا وان كان خنثى الدية على
 الذي شق ثلث الدية وان بدلان الشق تعد الى الخائفة الاخر
 فثلاث الدية والا بان لم يتوهم بقاءه ولا ترجى حياته ولم يسق
 معه الا اضطراب الموت فتمت الشاقة للبطن ان القائل حقيقة و
 ينتمى في المذبح والدية في الخطا وعن القاطع لعقبة ولولاه
 اذا قطع عيدا واملو قطع بلا احتياره قلن تعزير فاعلم قال
 في المأزر به وكذا لو جرحه جراحة مستحقة والاخر غير مستحقة
 والشحن مما لا يتوهم معه الشاقة فالتاقل هو الشحن فلو
 اذا اتفقا قاتلا ولو قاتلا فالتاقل ولو جرح واحد جرحا
 واحدا والاخر عسر او الموت فليس على السواء الا اذا اتفقا
 قد يموت بجراحة ولا يحسن في شجر جراحات انتهى وعنه جرح
 حال كونه عيدا اعم عيدا فضايا فليس ولم يزل من جرح
 ما يقتل لان العرج سبب طاهر لونه فيموت الكون عليه
 الا اذا وجد ما نقطه كذا في قتيلا في كذا الجراح اخر جرح رقبته
 سقط العود عند الاول ووجب على الثاني لان جرح الرقبة
 اظهر من ارجاع الروح وكذا لو قطعها الموت منه اي من
 الجرح لانه به يتبين ان الموت سبب خاد لا نقطه
 نسبته الى الجرح فالبعد وقد من تحت قول الاثنت فالتاقل

ج

وكرم رسوبا ذهب مشفلا في الماء وعرق كاي بحر ما القاه ولم
 يكتل سوية فلعن عاقلة الدية مغلفة ولا يقتل به وكذا لو
 غطه في البحر او في الغارة فلم يفعل به كذلك حتى مات ولو ان جلا
 طرح رجلا من سفينة في البحر او في جمل وهو لا يحسن السبا
 فربس لا يقتل به عند ابي حنيفة وعليه الدية ولو ارسل رجلا
 في البحر سباح ساعه ثم غرق فمات فلا قصاص عليه ولا
 ادية وكذا لو كان جرحا فاحد يسبح ساعه ليعلم
 ولم يزل يسبح حتى فتر غرق ومات فله قود ولا دية لا يلقى
 حيوة موته بعد السباحة عرق البحر عن السباحة ولا اول
 وهو مومن يجرى الا ان غرق بظهره عن السباحة وهو مومن
 في الماء فحيث الفعل من الماء فلو تمته الدية لذلك ولو ان
 حين طرح في الماء لا يدري مات او خرج ولم يزل في البحر حتى
 يعلم اشد مات ولو ارسل من مريض او ثلثا او النقص وله حياة
 ولم يدرك حاله ولم يقدر عليه لم يكن على الذي صنع شي كذا
 في الظاهرية دفع رجل سقدا في عنقه شخص اخر ويقتل
 ان يرا د قطع رجل عنقه نفسه وبقي من الخلق قتل ورضه
 في جرح فقتله رجل اخر فلا قود عليه لا ذراعي المقطوع عنقه
 فيكم لميت فلو مات ابنه بعد ذل وهو على قلبه الى
 ورثته ولم يرك هو من ابنه كما في الخصيرة ولو قتل الرجل
 الاخر وشراى الخطوع عنقه مع بقائه في حالة النزاع لا
 يعيش منه كذا في النائية ولا يمش على هذا ما في النائية
 والمخالصة رجل قتل رجلا وهو في النزاع فان يقتل به واث
 كان القاتل يعلم ان لا يعيش منه انتهت فذلك محمول على
 من اختصر من غير قطع عنقه واما مسالة المات في
 مقطوع العنق اذا اوجده في حالة النزاع فانه فالحال علم

دود

يجب على زيد وشريكه جميعا الاثلاث الدينية ولو قطع رجل يده
واخرج جرحه وخرج هو ايضا فقصمه وافترسه سبع صنم لثا طلع
سبع الدينية والجارح ربيها لان النفس تلتفت بأربع صنم يات
ثنتان منها متصين كانا في تكملة الطوري قال السامعي
ويؤخذ منه جواب ما دثة الفتوى في زماننا فكمما فمن جرح صنم
بسكين في بطنه فطهر بعض امعاه في له بمن يخط الجرح
ويرد الامعاه فلم تكنه ليع الا بوسيع الجرح فاذا لم يبر
الحي نذرت قتل ثم مات تلك الديار فينبغي ان يجد نصف
الدية على الجارح في مال لان الفعل لا يبر ما ذويه فكان ههنا
كما سياتي لان فعل الكل جنس واحدين كال وعب في
شهر في الطابوس نشر سيفه كنع وشهره مقصده فوقعه
على الناس انتهى وفي مختصر الصحاح شهر سيفه من ياب قطع
سيفا على المسلمين نقل ابو السعدي عن الشيخ عبد الحنان ههنا
للمسلمين يعني يجب قتله في تلك فها نشره وفي الجارح الصنف
تكون يعقوب عن اي حنفية في رجل شهر على كل من
سيفا قاله حتى على المسلمين ان يقتلوه ولا شيء عليهم وذكر
لان لما نشر عليهم السيف وقعد قتلهم صاروا با عليهم فكان
كالباغي فطلعت عصمة دمه للمجارية قال الله تعالى
فتألولو التي تبغى حتى توري الى امرائه وفي قوله عليهم ان يذروه
اشارة الى ان وجب عليهم ان يقتلوه دفعا للشروع القسوم
لان دفع الشر واجب وجاز لهم ان يعيشوا على ذلك
حتى يبدفوا الشئ عندهم قال صلى الله عليه وسلم
انصرنا كرك خلا او مظلوما يعني اذا كان ظالما لمنع
عن الظلم وان كان مظلوما بمنع عنه كما نص عليه اي
على كونه حلالا والاولى ان يكون كما اشار اليه ابن السكيت

بعض

لقد خرجني فلان اي الله لو على الجرح والاولى قبل موته عن الجناية
او عن الجرح وما يجد منه صح العنق استحمسا او مالو عفا
او عفو عنه مطلق الجرح او القتل فلا يصح العنق وقد قدونا
ذلك موضعنا عن محيط السر خضه وانما شتم من قبل نفسه
بان جرح نفسه ويعمل زيد فان جرحه ويعمل اسد فان
عقره و جرح حية فان شتمه منه زيد الجاني لثا لدية
في مال لان القتل يعني جرح زيد عمدا وانما يجرى القتل
مع كونه عدا لان القتل واحد ويعصم لم يوجب القود ولا يتصور
في القتل الواحد ان يكون بعصمة موحيا للقود وبعصمة لا يتخلو
ما لو قعدا لثا لدية لان موحيا للقود فانهم فيها دون عفا
كما باقي رحمتي والا بان كان جرحه خطا فخطا ثلث الدية
لان فعل الاسد والحية جنس واحد لانه فعل كل واحد
منهما هدره الدريد اي الدية والآخره لقوله صلى الله عليه
عليه وسلم جرح الجارح وقتل زيد الجاني معصية في الدريد
يعني هو اخذ به قصاصا اودية في الاخرة ان لم تكفر في الخطا و
فعل نفسه هدر في الدنيا حتى لا يبا فيه عليه لا العنق فانه
يما قبل عليه حتى ياتر القاتل نفسه والطارح لنفسه لا سببا
معوجه الى الجرح بالاجح فصار في الافعال الثلاثة ثلاثة
اجناس هو مدر مطلقا ومعصية مطلقا وهدر منه وجهه ودا
وجه وهو فعل نفسه ومصادره ان يقتر في القتل التكليف
ليكون فله خبسا اخر يجرى فعل الاسد والحية اذ لو كان
غير مطلق لهدية الدنيا والاخره كفعل الاسد والحية فكلمون
على زيد نصف الدية ومصادره ان لا يبر على الثالث كما يجب
على القاتل فيما لو تعدد قاتله يعني ادم كاتا لومان بفعل نفسه
ويعمل زيد وعمر ووطاه وبفعل ثلث واسد وحية وعمره فلا

الديناوي

حيث عذر عارة الواقعة التي هي وبعد قتل من شهره فقال ابن الكلبي
عنها وتجب دفع من شهره على المسلمين ولو قتلته لم يكن دفع
شهره الا به في قول ويجب دفع اشاره الى السرعة اي في حال شهره
واما بعد دفع شهره وانما دفعه لوجب قتله بل عذر ولد اعمه يقول
لم يكن دفع شهره الا به صريح به في الكفاية قال تحت قوله صاحب
الهداية ولا به تعين طريقا لدفع القتل عن نفسه فقال حتى لو كان
دفعه لطريقا فلا يسع القتل ولو دفعه الشهر تعقل اعمه لانه
الامر يقتل الشاهد ودفعه من باب دفع الصايل صريح به في
عذر فلا يتوجب الدفع او القتل الا في حال شهره وشهره يسعه واي
ما يوجب دفعه قال القهستاني وفيه من ان كان لو تركه المشهور عليه
انما هو مع ان كان اثم وهذا كله اذ لم يكن دفعه غير القتل كما
لنجد في الصياح والا فاعوذ عليه بقتله كما في الكرماني وغيره والى
انه لو لم يثبت شهره عليه القتل فقتله ولو لم يثبت عليه في دافعه
فانما القتل صفة اقترى منه هنا اندفع ما توقف فيه التبع الى حيث
قال بعد ما قد مضى عليه من جميع الصغير فافاد ان الوجوب على المسكين
لان من باب تقصير القتلوم وهو واجب ما نفس المشهور عليه هو
واجب عليه ان يدفع عن نفسه او يباح له ذلك في الاستسلام اذ ان
انما هو مسلما اتقى صلى الله تعالى عليه وكل من خرب بني آدم القتل
يرجع انتهى والتمسنا في خبره بالاثم ولو تركه فقتله عليه الدفع
في الاصل وذاك يقيد الرجوع والتمسنا في علم قاله ابن الكاظم لم
يكن عين القتل واجبا ارباع الواجب الدفع باي وجه كان به من كل ان
يكون القتل موجب للضمان فنفاه بقوله ولا منى تحتله كن
صايرها غيا به شهره يسعه على الكاظم بجلد في الجمل الصاير فانه
اذ قتل المولى عليه بعضه بقتله كما يجب في قول المائت ومثله
المولى والدالة ولا منى يقتل من شهره مسلما على سائر اهل الزمان

151

أي فليها ويصرف أي خارج مصر إذا لم يقصد الزواج فإنه والله لا
على الزواج والعلم بقتله دفعا ذكره الزاوي بلي ولا يقرب من المهر
وأخيرا الزواج للفتك ولو دلل الحال على الحد فإن قتله دفعا ذكره الزاوي بلي
في كتاب الطلاق وقوله في هذه المسألة على رجل يفيد به مقابلة هذه المسألة
المسألة السابقة والأولى موضعها شهر على جمع من المسلمين أو فائزهم
في طريق أو من ينفذ عليهم بقصد قتالهم أو كانت في صف الأعداء كذلك
فإن قالوا لا يلزم له يجب عليه قتله لأنه جعل الولد في هذه الحالة في السابقة
فإنه قال لا ينسأ من العقول والمنقول فلا شيء على القاتل سواء كان هدم
المشروع عليه أو غيره كما التمسني وكذلك لا شيء يقتل شخص بشر عليه
أي على شخص آخر عسكيا سواء كان صغيرا أو كبيرا أي لا شيء فيه
في حصص لا يلزم الفتوى بالليل والمالوش عما تقدم من مصر فقتله
المشروع قبله لأن العساك للفت والنوث في الشوارع مستطع في عرفهم
والقتل سدا وهذا عساك حينئذ في ظاهره لا أنه كالعسك عند
وقيل عند هذا حتى يجب القصاص أو القتل به وقد بيناه وهذا خلاف
ما لو شرع الإسلام عليه نهيا لغير مصر فقتله المشروع عليه أو غيره
فلا شيء عليه لأن السلاح لا يبيح وهذا قبل إذا كان عسكيا ليس
يحمل أن يكون مثل السلاح عند هذا يجوز قتله في المصر نهيا كما قالنا
وكذلك لا شيء يقتل من شهر عسكيا في نهيار وبالاولى لو كان يلا
في غيره أي خارج المصر فقتله المشهور عليه أي قتل المشهور عليه
الشاهر عسكيا لا يتطاع النوث في المصر خارج المصر في شهر عسكيا
المشهور يعني على من مسلم محقق الدم تسلا فقتله المشهور
عنه عسكيا في مالك ومثله ما لو شرع على محقق الدم
قتله المشهور عليه عسكيا يجب عليه الدية في مالك عندنا في الدية الصالحة
أي لو وصلت على إنسان فقتلها يجب عليه الدية وقال الشيخ تسليع
لا يجب منها في البكال لعله يريد ما تقدم من مسایل شهر السف

五

وانه يصار الى ان يهرجوا ويخرجوا وسائر الجنون والبهي والباله لانه
انما قتله لرفع الش عن نفسه فصار له حمل على قتله فغلبه باه قال
له انا قتلتى والاقتلتك وكون الدابة ملوكة للذئب لا تتركه في وجهه للبهيمان
كالنبد اذا نشر سيفه رجل فقتله فانه لا يجب عليه الضمان كذا هو
فصار كما لصيد اذا حال على الحرم فقتله ولا يبيح ان فعل الصبي
والجنون مبتدئ في الجملة ولهذا التلغا طاله او نفسه وجب عليها الضمان
مخل في فعل الدابة لانه غير معتبر صلاحه لا يبيح فحق وجوب الضمان
لانه الجحاش وكذا عصيتهما لحقهما وعصيته الدابة لحق لئلا يكلف
فعلهما سقطا لعصيتهما فلا يضمنان ويضمن الدابة بخلاف الصيد
اذا حال على الحرم او صيد الحرم على الحال لان الشارع اذن في قتله و
لم يوجب عليه الضمان لانه لا يترى الا الحرس للوقوع اياح قتله في الحرم
سقطا لثوهم الا ان منعه فاما انك عند تحقق الاوار والى الدابة
لم ياذر فيجب الضمان وكذا عصيته عبد الفريقت فقتله وعفله
تخطو فترى سقطا به عصيته ولذا ان الفعل من هذه الاشياء غير
معتصم بالحكمة فلم يقع بغيره ولا تسقط العصية لمعلوم الاختيار المحرم
ولكن لا يجب القصاص على العبي والمجنون بقتلهم والا ضمان
بفعل الدابة فاذا لم يستطع كاذب فقتلته اذ يجب القصاص ولا يوجب قتل
نفس معصومة الا ان لا يجب القصاص لوجوب البيوع وهو دفع النفس
انفسا الدابة فلو ضل ابي المشرك عليه الشافعي والشافعي لم يقتل وانما في
الشافعي بغير الضمان ولو كان عليه وجه لغيره لكان له ان يقتل في الشهر
عليه او غيره كذا عمه لانه الكا لثمن الكا في الاشفاية وقال السيد
احمد قوله او غيره لا يباح جازا ليد وليس يحملهم حتى يوقعوا به انقل
فتدبر فقتله الا ان قصاصا صلا لانه ابي الشافعي لا يباح ان يقتل
عبد معصية ابي ما دم معصوما مثل ما كان لا يحل دمه لانه
باعتبار شهره وشره فاذا انقضى وجهه لا يريد من ثمنه انما دفع

شهره

بنيته من غير ان يتردد عليه
بنيته من غير ان يتردد عليه
بنيته من غير ان يتردد عليه
بنيته من غير ان يتردد عليه
بنيته من غير ان يتردد عليه
بنيته من غير ان يتردد عليه
بنيته من غير ان يتردد عليه
بنيته من غير ان يتردد عليه
بنيته من غير ان يتردد عليه
بنيته من غير ان يتردد عليه



لا بد ولا بد الى الله او رث شهرة في القصاص لا الدال انتهى وانما الدال
بانه اذا لم يكن معروف قتيص منه ولا دالة على حال فمما اذا كان
مردوا او رثت مشبهة في القصاص لا في المال هتاء اي عدم وجوب
شي على كل من اخرج السرقة من بيته انما هو ضار اذا لم يعلم
المسروق من بيته انه صلاح عليه اي على السارق طرح ماله
فان علم السرقة من بيته ذلك اي فانه صلاح عليه طرح ماله ولم
مع ذلك لم يصح بل شي على غفله قتلته مع ذلك اي مع العلم بالذبح
لوصاح عليه طرح ماله وجب عليه القصاص لقتله اي القتل الذي
منه السارق بغير حق لانه الله تعالى لم يشع القتل في السارق
وانما جعل فيه قطع اليد للحكام ولا لغيرهم انما القصاص لغيره
التي على قاتل القاص لتقدرته وقدره لا لمقصود منه عليه
وقد ابي وضع القاص بالامتناع لانه لا مسلمين ولا غيرهم
الجميع قال السيد احمد نظرا لما لم يقدر لسلطان والقاضي على ذلك
سما هو يشاهد في زماننا والظاهر انه يحسن له قتله لعدم المكشوف
لكنه ما لم يدر من محضه ثبت عليه انما لا يشاهد او قاتل النفس
غيره في الحرم وظاهره يوم القتل اي قد صرح بذلك في التبرير
انه السند في وقتها كونه قتل في بيتا باي عن قتل
انه يومه عليه الاسلام فان اسلم سلك والاقتل قتل القاري
في شرحه عن المستحق للقتل وذكر انه مخالف لاطلاقهم
الا ان يقال ان المقتول من الاسلام جناية في الحرم وهو ظاهر
ثم ذكر عن السيد ابي ان الحرم لا يقتل فيه ولا يخرج
عنه صا وقال ابو يوسف يباح اخراجه منه وفاته وما نرى
الحرم فلا يخرج من حيث المبدأ بل انما هو في اية عن ابي جعفر
لا تقتل في السارق في الحرم خلافا لهما وان خلت بيتا من ذلك
في الحرم تمام عليه الحد فيه الى الحرم بان دخل مكة

لوجه

ان

ماله والحال ان الله لم يشك رب المال من وقته اي السارق والغاصب
الا ان القاصد من الشريعة كان ان الله ان يشك منه انتهى ولو لم
يتم لم لا تقتله وفي المتن اي القاصد ان القصد السارق والغاصب
اخذ ماله اي ماله رجل اخر فسطح كان ذلك المال على غيره
او اقله اي غلب الماقتله ان لم يكن دفعه الا بالقتل وان
كان ماله الذي قصد السارق اخذه اقل بعشرة درهم والتم
ولا يقتله وفي المتن اي خرب قطع الطريق ويجوز الا لشان
ان قاتله واث ماله وان لم يبلغ بضابا ويقتل من قاتله عليه
جرية قتل واث ماله فهو شهيد او لم يبلغ عن الحي استبقاء
الخصوص ومنه ماله لا يساوي عشرة حل ان قاتله لم يقره
صلى الله تعالى عليه وسلم قاتله ومن ماله واسم المال يقع على المال
والكثر هو قتل بغير موته اي قول رب المال بعد ما قتل السارق
وطالب وليه ومنه الله اي السارق كاره ان ياتى اليد كونه
دفع ولا يترك على قتله قصاص ولا دية ولا اي وان لم يدفع
يستأن على ما اراد من المكابرة فان كان المقتول مريضا
لسرقة ومعه فاد السارق لم يقتص منه قاتله اي السارق في السرقة
يدفع القصاص ان قصص منه لانه لم يتم بها فاعلى دعواه
كمن كونه مريضا فاد السرقة والشراستحقن الاجل تركها القاص
ولكن يجب على القاتل للسارق المردف بالسرق والشر لا دية
في ماله لا على القاتل لورثة السارق المقتول بن زينة
وانما السيد احمد بان عبارة عامة لم يقتصر على اموال السارق
قتلت ونصها قبل كتاب الوصايا فله صواب الدار والبر
على الله كونه مريضا فاد السرقة ان لم يكن المقتول مريضا
بالشر والسرقة قتل صاحب الدار قصاصا وان شهد به في
القصاص يقتص وفي الاستحسان فذهب الدية في ماله لورثة المقتول

فا

فا

ملا تحتل الأبا حنة بحال بخلاف الأذنة بالقطع اليد ونحوه ولا عنده
الاطراف تحتل الأبا حنة في الجملة ولنا أنه عكست هذه العصة بشبهة
الدم لأن الأمر وإن لم يصح حقيقة فمبنيته ثورته بشبهة و
البشبهة في هذا الباب لها حكم الحقيقة ولكن نكح الذنوب في حالة
في الصحيح لأن الأبا حنة لا تجوز في النفس وسقط التوراة القائل
أما مور لبشبهة الأذنة المتقولة بالقتل كما لب عبد البر
وإذا لم يجب القصاص لم يجب الذنوب فيه روايات عن أبي حنيفة
نحو رواية يجب وفي رواية لا يجب وذكر القدر في هذه الوجه
الروايتين وهو قول أبي يوسف ونحوه وسقط أن
يكون الأصح هو الأول ولا الفصل فأيضا مقام الحرم
وإذا سقط القصاص لمكان البشبهة والبشبهة لا تمنع
وجوب المال انتهى كالقوله في الجمع وبه جزم في عمدة المفتون
يعرج على غيره وفي مختصر المحيط عليه الذنوب لا تقا
وروي الحسن عن أبي حنيفة لا شيء عليه وفي الترازية
يجب الذنوب لا القصاص وتجعل الأبا حنة بشبهة في ذنوب القصاص
لأن الاستدلال بالمال وتماثل في التجريد وفي الأبا حنة لا تمنع
الذنوب في أضرع الرأيت حيث عن اضني بنا وأسمه تعالى اعلم
قلت وقد جزم بوجوب الذنوب في السراجية وفي المجتبى
ولوا غير ما أن مقتله فقتله بسيف فلا قصاص عليه
عندنا كالحال في ذنوبه لا ذنوب عليه عند أبي يوسف والحق
الروايتين عن أبي حنيفة يرجح أن يرى ذلك قال القائل
أخي وأبي قال القائل لا تقتل ما مورثه ونحوه
مقتله وتلك الذنوب استحسانا وفي السراجية ولو قال
أقتل اضني والأمر وارث قال زفره رجح القصاص وهو
القصاص واستحسن أبو حنيفة أخته الذنوب من طاله وعند

حتى لا يضر ضاله فيها أحد يقتل ذلك الملتحقين) كما في كل
خلافاتنا فمق ومالك في هذا إذا حاق قتله في أرض الحرم فلا أخذه
منه لأن ما العاصي هتك حرمة نفسه فأبطل ما جعل الله تعالى له
من الأمن ولنا عموم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم إنما البشبهة
عن مكة القتل ولا يجل إلا حوت بالله واليوم الآخر لا يستدل
بها ما وروى في أبي حنيفة من طريق طائفة عن ابن عباس
قوله من أصابه هذا ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبيع ولم يخرج
إلى مباح الدم الذي ألتحق الحرم عند أبي حنيفة للقتل خلافا
لأبي يوسف يخرج ويضطر إلى الحال وفعله أبى النبي من ضمن
لكن يمنع عنه اغتصاب الدم المتلحق عند أبي حنيفة الطعام
والشراب حتى يضطر للملحق فيخرج منه الحرم فيحسد
أبي حنيفة خروج جرح إلى الحل يقتل خارجا إذا كان قاتلا ورجم
فما إذا كان زنا مباحا أو ما لم يجزى فمما رواه النفس والشرع
في الحرم يقتضي منه في الحرم إجماعا لأن الأبا حنة يسلك به مسلك
الإسواء ولو أنشأ في القتل في شمس الحرم قتل فيه إجماعا لأن
هتكت حرمة الحرم ومن اعتدك عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدوا عليكم من إجماع ولو قتل الملتحق أنسا فأسا في البشبهة
أبي حنيفة الكعبة لا تقتل القاتل فيه بل يقتل بعد خروج من
الكعبة ذكره القائل في كتاب الحج وقال الشيخ الرضوي ومثلنا يبر
المسجد لأن المسجد بمسجد وعن من رأى قاتلا وما عدنا مسجد
كعبة كذا نرىنا ورجمه انتهى عن أبا حنة الحد ودينها ولو قال
رجل لا أخرا قلنا فقتله كما مورسيف قدي به لقل وتما لدية
في ماله فلو قتل به مقتل فالدية على القاتل فإداه السيد هو
رجح فلا تنصصا عليه عند علمائنا الثلاثة وعند زفره رجح
القصاص لأن الأمر بالقتل يبيح في العصة لأن عصى النفس

إلى يوسف عنه أبي حنيفة فبين أن أمسا أن تسفل أنه فقتله
 فقتله به وحكى أن يكون هذا جواب القياس كما في البراءة بعنت
 كلفا وفيها أي البراءة عن القاتل لو كان الله صغيرا وأمر
 أمسا أن يقتله فقتله المأمور يقتصب ولو قال أن يقطع يده فم
 فقطعها عليه القصاص براءة عمال الشيخ رحمته فلو كتب
 حب القصاص بالاول وهذا على أحد الروايتين كما يتم
 منه للمع وفيها ولو قال أن يقتل أي فقتله وهو وارثه فم
 روايته عن الثاني وهو القياس حب القصاص وعن محمد
 عن الإمام الدية وسواء في الكفاية بين الابن والأخ وقال
 في القصاص حب القصاص في الكل وفي الأب فقتله فم الدية
 وفي الأيضاح ذكر محمد براءة منه ولو قال أن يقتل أي فقتله فم الدية
 انتهى قلت وما ذكره البراءة عند الكفاية بصحيح ما ذكر
 في المختصر من قول القول بوجوب القصاص على جواب الأفاضل
 وفي الثانية رجله قال لا خير منك دمي فقتلته أي فقتله فم الدية
 جوابا وقال مقتك دمي فقتلته أي فقتلته فم الدية
 القاتل لا يربح باطل وهو صريح ليس بأذن بالغفل فليس كقول
 أخواني وفي شخصه قال لا خير قتلتني فقتله المأمور وحس عليه
 أي على المأمور براءة ابنه أي فقتلته وهو المأمور ولا يربح
 قال لا خير قطع يدي أي يدي قطع يدي أي يدي قطع يدي
 أي يقطع يدي فقتله فم الدية كان الأذن غير مبني في شخص
 قال لا خير بغير أن يقطع المأمور لا يقطع عليه أي على المأمور فقتله
 قال ما أن التمتع فقتله فم الدية فقتله فم الدية فقتله فم الدية
 القريب بينه القطع والشفقة كامل وقيل لا يحب الدية القريب بينه
 قال أمسا فقتله فقتله كما لا يجب القصاص إيهام وصحح كلف
 الإسلام أمسا الفضل الكفاية حيث قال لا يجب الدية في جعل الزاني

4

عليك حشفة كافي العاديه وقد قدمنا على القديس انه قال كل من
 وكذا لك قال في آخره وقد منا انه قال اني تكسب محمد ربح
 واستظهره **الحكم** يسوع كن ربنا رب وحبنا وقد تقدم كثر
 وفي المنتهى رجل قال لا ارجو ان يكون فينا رجل واحد قد تقدم كثر
 كلمه من متكمه يسمى جانيا ولا يسمى قائل لا لم لو مات من مثل
 فلا تسمى على الجاني وان جرحه جرحا لا يمتنع من مثله فريد قائل
 لا يسمى جانيا وعليه الدية ولو قال انا انا على فقتله بالسيوف
 لم اقتص منه وجعلت عليه الدية في مثاله كذا في المحيطة
 وفي طبع النصولين في فصل **الدم** وقد وقع في طبعه واقد
 وبني رجل قال لا ارجو ان السهم الى حتى اخذته فزج اليه فاصاب
 عينه قد نصبت قال لا يصح انما لو قال انا انا على فقتله
 القتي ببعض التساخي وقاسوه على ما لو قال انا انا على فقتله
 صاها المحيطة الكلام في وجوب القود ولا شك انه يجب الدية
 في ما لم يلد في ذكر في الكتاب لو تنصرت بالذكور قد نصبت عن جرحها
 كما لو امكن لانه عند ان قال كل من سخط اخر دمه دمه وكذا لو
 ما من على وجه الملا عيه او التعليم فاصابت القعدة عينه قد نصبت
 كما لو انتهت وقال **العلم** سنة التي في حاشيته عليه اقول في
 المسألة قولان قال في جميع الفتاوى ولو قال كل واحد نصبا جرحه
 صريحا في انا قد انا في عصفه وغلا في قوله اقطع يد او
 انا على فلم يصح قياسا الى قعدة عليه والمصرح به ان الاطراف
 كما لا موانع يصح الامر فيها كما في قوله الشامي ربح ودينه
 دل ربح اخر قتل عيسى او كمال اخر قطع يد في اي يدي
 فقتل المصور في ارجح ولا ضابط اليه انا لا في القاتل فنبها
 اكلف مالا وفي الاموال يحرك البدل والا فاحتمل كذا في ثم في
 حوسب الاشياء كذا في اخر قطع يد او كذا استخس اقطع

ربى وافتاعني فقطعه المهور وقتا عينيه فلاشي عليه لان
 البتة يمي في الطريق لانتقامه فمال حتى اقتصد بالتكول منه لا
 في التقتن لند في البرازية وفي لواقعات خلف ملكو كالا فقطعه
 يدى واقطع رجله او اقلل عيى لاشي عليه بالاجماع لاند
 الاطراف يسلك بها مسلك الاموال فهدم الاراضى سوا كانا ان
 بالقطع لا كلمة او نحوها ولا سبب كما في الترخا فيه عن فخر طلع
 وان وصله سبي قطع القاطع الامور لنفسه وماتت بى المتطلى ع
 الامر يعنى فكذلك لا سبي عليه لان الاطراف كادموه قطع الارض
 كن قال السيد احمد ج قولى وان سبي هذه الزيادة ليس لها
 وجود في البرازية ولا في الحج وان اعتبر السراية قتلا في فيه الخلاف
 فيما اذا قال اقللني ولو قال قطعني اي اليد وذكر باعتبار انه طر فواو
 عصى على ان يسليني هذا التوبة وعلى ان يقطعي هذا الامر
 فقطع اما سور يرب اربنا ليد لا يجب القود ويطال الصلح الا وخرج
 بران يه فسرورع لا قصاص فيما بين الصياد وبعده الصبي وحفظ
 مسا عندنا حتى تحب الدية في الحى الميت وتكون ذلك في ماله فيفطر
 الهدم ولا فارة عليه الخطا عندنا ولا يحرم عن الميت عن عرفنا
 والجواب في المصنف كذا في الحسب ولا يقتل المحسور فالدعا كما في
 الخانية القاضى اذا قضى بالقتل على الفاعل فقتل ان يدفع
 الى ولي القاتل جن الفاعل فلا يقتصص عليه استحقاقا
 وتجب الدية كما في الخلاصة ولو سبب القاتل بدمه ما قضى
 بالقتصاص ودفع الى الولي كما في الخانية وفي
 القصاص فاما قتل المولى وكما لرجل ولم يولع عليها قضى فاما حتى
 بالقتصاص قال القاتل وجه ثم حرم القاتل كمال محمد في القصاص
 ويقتل في الاصل فاحسب ان توجت منه الدية كذا في الترخا

ومن

منه ضرب رجلا مائة سوط فوري من تسعين وماتت من عشرة فطلم
 دية واحدة وليس عليه بضرب التسعين تسمى وظا هو الجواب فقتل
 حراجه اند ملت ولم يبق لها ان لا شي فيها وعن ابن يوسف
 انه اوجب كلوية الكد وعن محمد انه اوجب تيمم اجزى الضيب
 وعن الادوية فلو اها هذا محمول على ما اذا يمي من تسعين وم
 يبق له ان تصلا فان بقي لها اثني عشر فقتل عليه حكومة لول
 لا سوط ودية القتل وان ضرب رجلا مائة سوط وهرجته فوري
 منه وبقي لها اثني عشر فقتل عليه العدة لبقاء الاثر في الدية في
 وفي المستحق بغير الوليد عن ابن سفي وابن سفي عن محمد
 في رجل قطع يد رجل عدا اجزان القطعة يد من قبله في الظلم عدا
 ثم مات المتقطع يد من القطع فعلى القاطع القصاص ولو
 المتطوعة يد من هذه المسألة في موضع اخر من المتشعرت
 محمدا رج ودر فقيها القياس والاستحسان فقال القاتل ان
 فقتل الدية يني على القاطع القصاص وفي الاستحسان لا يقتل من يرب
 حيا الدية وماله رجل قتل بنا رجل عدا فوان ما المتقول قطع
 بها القاتل خطا وماتت من ذلك كما ان قصاصا ولم يكن لوليه
 الدية على وجه المتقول كذا في المحسب رجل قتله اما ضرب فلهما السيف
 فقتلته قال ابو يوسف صوح خطا حتى يتكول عدا كما في الخانية
 ولو قصاه ضربت بسيفي فقتلته فلا او قتاله وجا تيسكني
 فقتلت فلا فاعل قال ابروت غيره فاصته دى عنه
 القتل كذا في المحسب ولو قال ضربت فقتلته فقتل عدا ولا يرد
 انه مات فيه وما واكتد مات وماله ولي القاتل يمي مات من ضربك
 كما في القول قول الضارب وعليه نصف الدية كما في الخانية
 وفي المستحق رجل قال قتلته فلا فاعل لم يسم عدا ولا خطا قال
 استحق ان اجل دية في ماله كذا في الذخيرة فقتله غيره وهو

انه يجرى في الدنيا وهل يجرى في الآخرة كما في احوال الورثة المدين
 عن دينه اما في ظلمه التقدم لا يسل كذا القائل لا يسل
 ظلمه ويسرع القصاص والدنية ثانيا رخصانية وانما لحر
 يجرى في ظلمه التقدم لتعلق حق المقتول به بخلاف ظلمه لنفسه
 باقداه على المصيبة فستقطبها وفي فتاوى الامام النووي
 ربح ما سأل له فمن قتل مظلوما فاقصص وارثه وعفا
 على الدية او مجانا هل يكال القاتل بعد ذلك في الآخرة
 اجاب ظني هو الشرع تنقضي سقوط المطالبة في الآخرة
 وقال في مختار الفتاوى وبه القصاص من مخلص من حق الاولاد
 واما المقتول فيما صهره يوم القتامة فانه بالقصاص لم يقتله
 فاية للفقهاء وحقه ما ق عليه انتهى وهو الوجه والدنية
 اعلم الامام بشرط استيفاء القصاص كالحمد وعدا المولى
 وقرئ النقطة بـ شبه قال في الدنية ذكر قاضي القضاة في
 التنوية اذ اقام شرط في استيفاء القصاص وبه صحح
 بعض اهل الأصول ويسوونه بينه وبين الحد وورد عند فقهاء
 لا يشترط انتهى وقال في البيهقي بـ باب الشهادة على ان
 ما يقتله قوله والخلقة توجب خذ القصاص والاموال لا يلحق
 لا اذ لا دون حقوق كعبد وحق استيفائها للمال المحققين
 الامام فيه كغيره وانه احتج الى المقتلة لمسلون معتقده
 فتقدم بهم على الاستيفاء فكان الوجه في مقيد وهذا
 يعلم انه يجوز استيفاء القصاص بدون قصص الفدية وقيل
 تمكن الورثة استيفائه لانه شرط فيما صرح به قال في الهند
 واذ قتل الرجل عبدا وله ولي فحد عليه ان يقتله تبعا قضي
 القاصي به ولا يوقد قد مناه غير مرة واما الدية اعني
 الحد واما لا نظام عليه لانه الحد حق الله تعالى والا فام

فام فساد الدم منه حتى وان فعله القصاص كذا في الدنية هبة
 القصاص لغير القاتل لا يجوز لانه لا يحق فيه التملك فيهم منه
 ان هبته لقاتل جائزة وليس كذلك لو حود العلة فيه كما قال المحقق
 في حاشية الاشباه وقال السيد احمد وانظر هل يستقطب القصاص في
 الصور بين عني الورثة عن القاتل افضل من الصلح وعنه يوجب
 صلة القاتل في الدنيا عن الدية والقود لانها حق الوارث والصلح
 افضل من القصاص وكذا عني المخرج افضل من القصاص شران
 عما عن الين وقيل الجراحة واحد من مائة فلاتش على
 المخرج وان عني الجراحة ولم يذكر وما يحد من خطا في المخرج
 الدية استجسا وقد تقدم ولا تصح توبة القاتل اذا لم يغفر عنه
 ولي الدم حتى يسلم نفسه للقود وهبائه ونقل السيد راجح الاشياء
 قال ولا يبرأ من قتله انتهى به عن علم الا قدم على قتله اجم
 السعود كما لو ارث اذا ابرأ المدين برب ولا يبرأ عن علم المورث
 ومطله ابتداء فعليه وزير ما طلبته به وذكر الكرخي ان العن
 عن القاتل افضل عنده من قتله لقوله نعم اني قد تصدق به فهو
 كفارة له واختلف اهل في تاديله قال قوم هو كفارة القاتل
 وقال اخرين هو كفارة للقاتل وهو ولي الثا ودين عنه انتهى
 ولو عني الولي عند نصف القصاص يستقطب الكل ولا ينقلب
 الداعي ما لا في الدنية والقصاص لا ينقلب يقتل القاتل بعين
 لو قتل به عليه القصاص لا يرضى لمن لا انقصاص عنده وبغيره
 لو قتل القاتل لدية ان خطا يقتص منه ان عمدا انتهى وقال في
 تبين المجرم واعلم ان توبة القاتل لا تكون الا باستغفاره
 الدرامة بل يتوقف على ارشاد وليا المقتول فان كان القاتل عمدا
 لا بد ان يكلفهم من القصاص منه فان سألوا فقتلوا وان سألوا
 عفو عنه مجازا فان عفو عنه اقلته انق بة انتهى ملخصا وخص

رجل قد فاضلته فخصه بالانثى حتى وجب الطلاق ثم صلاها على
ماله ان لا تطلق العنان كان باطلا ولا يجب المال وعنفها بعد الرقع
باطل وقيل الرقع جائز انتهى ولو قال لم ينفذ ففيه او كذا شهرون
فانه يصح كما في البحر عند المشاهير والمراد بطلان العفو انه
اذا عاهد وطلب حد لا فالحد كان لعنف فكالمرم بخاصه الى الان
وليس المراد ان الامام لم ينفذ فيه بعد هذا باب القذف وعنفه
اخاذه ابو السعود ورايها التنازع وهو معنى شهرين ما فوق
ذلك على الاصح فيما عدا شراخي وفيه نزاع لا رايه لا يمنع التها
بالقتل بخلاف الحد سوى القذف فلا سلطان الشهاده فيه القتل
لان الدعوى فيه شرط ففعل كما ختمهم على انعدام الدعوى فلا
يوجب تفسيمه وخاسرها ان القصاص ثبت باثارة لغيره
وثبتا بنبه ايم فيما اقر على نفسه ان كانت اثباته بنبه لانه
نشر دوا في الاذها كذا كوحضر الاخرين عند التقتول واخذ شيخا
واثارا الى نفسه انه هو الذي اخذ السيف وقتله خلا فالحد
فانما قيام على الاخرين باثارتها او كذا بنبه لان النطق بغيره
شرط في وجوبه الا قرأوسا دسها انه يجوز الشناعت في الوصل
الاستغاثة فزاعه عن الشفع عكده سميت به لانه يشفع للكل
الاول وهو سنة مؤكدة وقد صرح عند الشارحي في فصله
تعالى عليه وسلم استغفوا فلتخرجوا ويغض الله على لسان
نبيه ما مشا واخرج العقيلي في المنها عن جابر فروعا من
شفع عدا شفاعته يدفع لها غيرها او يكتفي بها مع ثبات الله
قد ربه حين تدحض الاقدام وفيها ما لا ثمة المسلم ودفع
الظلم عنه ولا تكون الا في الذنب الذي يعنف عنه وقد منع الله
عن رجل في مسطح لما حلف ابو بكر الصديق رضي الله عنه
عليه فقال تعالى ولا ياترأ ولوا الفضل منكم والسعة اذ يوتى

جب

ده

رج

هو المكلف بالانثى وتنفذ راقا منته لنفسه لان قاضيه بطريقها الحرام
والنكاح ولا ينفذ له بنفسه ولا ينفذ لاحد عليه فنفذ فيه
وتما مع فيه وقد مرنا ذلك في الحدود وفيها اي الانشاء
في النوع الثاني في قواعد كلية يخرج عليها ما لا يخصص
الصورة الجزئية في قاعدة السادسة وبما ان الحد لا ينفذ في
منه في وجوبها على المكلف بنزول التها في القصاص كالمرور
الا في سبع مسائل اولها انه يجوز للفاضي القضا بغيره في القضا
د وفي الحدود قال الحنفى اطلاقه في الحد وغير واقع موقعه لغير
حاصل القضا والمكف فيه خلاف ذلك الا ان يقال المطلق بغيره
لغير الكامل وهو الحد والخاصة لله تعالى فلا يرد حد القذف
لان فيه حق العبد ثم القضا فله من مطلقا لنفسه في القصاص
منه على الفاضي يقضي بوجهه في غير الحد ود والفتوى المرو
على عدم جواز القضا بغيره مطلقا لنفسه قضا كالزحان وثانها
القضا من يورثه ظاهره انه لا خلاف فيه لكن في فريضه الانتباه
الختلاف في القصاص قد كفي الاصل انه يورث ومنهم من جعله
للورثة ابتداء ويجوز ان يقال لا يورث عنده خلا فالانفاذ من
مسألة مال وبر حاكم احد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا
يضمن اعدا تها ذا حصر واعنده خلا كذا في اخر البيتمه هي
والحد لا يورث وثالثها يصح عفو القصاص من لا الحد اطلقه
فتشمل حد القذف ويورده ما في النبايع كمال ولا يصح العفو
عن حد القضا عند علمائنا وله ترك القصاص وفيها ما لا يورث
واذا ثبت الحد لم يجز الا مسحا واذا عفا القضا فحق القاذف
فغفوه باطل وله ان يطالب بالحد وعفا ابو يوسف انه يجوز
عفو العفو احسن ويستحب للمالك ان يندبه الى العفو و
به فافذاه وذكر المحكي انه يصح العفو وفيه غنظ لظهوره

ص

الآية وقد شفع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى بئير دابة
 ترجع زوجها مفتيا وابت فالشفاعة سواء فعل الخير وتركه الخسر
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث
 استغفروا عن حذر وان الحد يثبت لا يتنازل الحد ووافها الشفاعة
 لا ريب الحق الحق لرفع الظلم وتخلص الحف وكذا الدعوى دارين
 فيه حد لانه ليكن المذنب مصل فاني كان مصل فلا يجوز حتى
 لا تدفع عن الذنب والا ضرر انتهى لا الحمد اذا بلغ الامام فمخر
 الشفاعة فيه وقد انكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على سامة
 بن زبيدة حاله في حقه شفع في الساروة الخ وبه وقال
 انتفع في حد من حدود الله تعالى ما شئت له عند البخاري وقال
 السوي في ثم مسلم واجمعوا على تخريم الشفاعة في الحدود وذهب
 بلوغ الامام وانما حرم الشفع فيه وحديث الشفعون فلتخرجوا
 مخصوص بغير الحد اذا انتهت الى الامام وبنت عليها ما
 قيل بلوغ الامام فانه اكثر العلم اذا لم يكن الشفع فيه صا
 شس واذا للسكنين فان كان لم يشفع فيه واما الما لم لا يجوزها
 ولا كفارة وواجبها التفرغ بغير الشفاعة مستحقة اذا لم يكن
 سواء بلغت الامام ولا ثم الشفاعة فيها مستحقة اذا لم يكن
 الشفع فيه صا اذ قاله الركني في قوله عده واطلا والشفاع
 في التفرغ فيه فله نظر لان المستحق اذا سقط حقه كالا ما
 التفرغ منه لانه شرع للاصلاح فلا ينبغي استجبا بها الشفاعة لا بد في
 القضاء من هذا الدعوى فيها سكن المص لم ينفذ في اقامته و
 لو كان الشك لا يحتمل العفو من الذي عفا في الحد على الزنا
 وشرع الخ فانه يرضيه الثاني بعد شق تم بغير حصر من دفع سن
 حد القذف فانه لا يعينه الثاني على تركه المقتضون
 اقامته لانه حقه فهو كالفصا وكذا السرقة فانه لا بد من

طلب

عنه

طلب السرقة منه ماله سوا طلب القطع ايضا او لا اذا ثبتت
 السرقة تقطع يده وان لم يطلب رب المال ولكن اختار
 قصبه صر وسقط القطع كما في باب كيفية القطع وبما
 اشهره وتزاد امانة وهو شتم طالما لا يستغفركم
 الفصا وسهم وهو حوا لا اعتراض في الفصا م خلاص حد
 القذف حتى لو دفع القاذ في مالا للمعتد ولا يسقط حقه فان
 يرجع به ويسقط الحد ان كان قبل المرافعة لا بعده فظلم سرب
 الذي عن فضول الحادي ابو السعود وتزاد طائفة وهي صر
 رجوعه عند الاقرار في الحد وبما القصا وفي القصة نظرو
 انسان في باب دار رجل ليطلع فقفا الرجل صاحب الدار عينه
 اي عينه الناظر لطلعه لا يفتني القاذ في ان اثبت نظره واطلاعه
 بعينه او اقر منه الناظر هذا لم يمكن تخمينه اي تبعية فرجه
 بعد الاطلاع وكفه عنه النظر بغير عقوبة وانا لكه حرم
 حتى يوضع شئ او يابس ل يستأرق على النقب الذي يطلع منه
 ومع ذلك ففقا عنه ضمت وقال الشافعي لا يضمن القاذ فيها
 اي في وجد المكان وعدمه قاله في البينة ان الطحاوي قال
 لا يضمن فمطلع في بيت غيره ففقا عنه شيا منصوصا عن
 اصحابنا ومندهم انه هدر قال ابو بكر الرزقي هذا ليس بشي
 ولز منه حكم لما فيه ثم ذكره هبة الشافعي رضي و دليله قال و
 عتقا الا حد يثبت عتوة على ان لم يكنه دفعه لا يفتني عتبه
 فمئة هدر بالاجاء قلت فانه ماله او الطحاوي على ما اذا لم
 كلف تخمينه الا القفا والالتنا في ثم نقل ما ذكره الشافعي عن
 القينة قاضي الشافعي شيخنا على ما اذا لم يكن الشفاعة والظلم
 نظرو في بيت اخيه ثقب او شق باب فلعنه صاحب الدار كنه
 او ماله بجمه ففقا عنه ضمت عتقا ولم يضمنه عتقا شافعي

شأن

لما روي ابو وهب عن ابي بصير ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لو ان
 من اطلع عليك لاذن فخذته حصاة ففقدت عينه لم يكن عليه
 حاج فها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل الا ان يترك ذلك
 وليست هذه من التلافة فهذه تقتضي عدم سقوط عصيته
 بهذا الفعل وان يحرم تطوي اليه لا يبرح قلع عينه كما لو تطوى اليه
 المتزوج او دخل بيته ونظر فيه والكره ما روي ابو وهب عن النبي
 في الزجر المتبري وقال النبي في حاشيته ولنا قوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم في العين نصف الدية وهو عام ولا يجوز التطوى
 الحياية عليه كما لو نظر من الباب المتزوج وكما لو ادخل بيته ونظر فيه
 ونال من امراته ما دون الفرج لم يحرم قلع عينه المتزوج الا فظا
 كلام الشعمي والسلمي طلاق وجوب الضمان وذهب المالكية الى
 الضمان لانه لا يجوز قصد العوف ولا غيرها واعطى بان العصية لا
 تدفع بالمعصية وانما بالجمهور بان الماذون فيه انا ابتداء لا يستحق
 معصية وان كان الفعل لا يخرج عن هذا السبب يبد معصية فليفتقر
 على جواز دفع الصائل ولو فوض اليه هلاكه وهو دفع السبب المذكور
 معصية فهذا يلحق به مع ثبوت النقص فيه واجاب عن الورد
 بانه ورد على سبيل التمليط والارهاب وقال يحيى بن عمر عن المالكية
 لعلى ما لا يملك الجز والعقل بعضهم ايضا لا اجماع على ان من قصه
 النظر في حورة الاخر ظاهرا لا يبرح قلع عينه ولا يسقط
 ضمانا عن من فشاها وكذا ذلك اذا كان النظر في بيته ووقع النظر
 في ذلك وصحنا نزع التبرطي في ثبوت هذه الاجماع فتاها في الخبر
 تبنا وله على مطلقه قال واذا تبنا ولا انطلق في البيت فتبنا ولم يفتقر
 اوله كاله الى قتلان جرم فيه نظر لان التعلق بها في داخل البيت
 لم ينحصر في النظر الى شيء معين كعوارض الرجل مثلا بل يشمل
 استئثاره بالحرم وما يقصد حب البيت منهم من الامور التي

لا

لا يحب اطلاق كل احد عليها ومن ثمة ثبت النهي والوعيد على
 من اطلق حسما لم يزد ذلك فلو ثبت الاجماع المدعى لم يستلزم
 بوجه هذا الحكم الخاص ومنه المعلوم ان العاقل يشهد عليه
 ان لا يجنب برك وجه زوجته او ابنته ونحو ذلك وكذا في
 حال الملاعبة اهله اشد ما لوراثا اجنبي ذكره مكشفا
 قال والذي الزمره القرطبي صحيح في حق من يورث النظر فيه
 المكشور اليه وهل يشترط الا انذار قبل الرمي فالجواب القاطع
 للعين وحيث ان عند الشافعية قبل يشترط ذكره في الصايل
 واصحها لا قاله واستدل بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 فخذته بحصاة على اعتبار قد رما برمي به معصية التي قد امكن
 بيانها في كتاب الحج فلو رما به بحجر فقتل او بسهم مثلا فتقتل
 القصاص وفي وجهه لا ضمان مطلقا قال ولو لم يندفع الا انذار
 جاز والاطلاق في فروع للشافعية ما يتعلق بهذه المسألة قال
 ان الذي نقله الشارح دعوى لا وقي والله تعالى اعلم ولو رجع
 الى ما في نسخة في حدوده ثبت انسان فربما صاها المستحق
 فتقتل كما في نسخة اى الموطأ نوهها لا يضمن الرمي عينا
 كما لو قصد اخذ ثوبا به فقتله حتى قتله كما لم يضمن كما في نسخة
 وانما الخلاف بين الحنفية والشافعية فيمن نظر من ثوبه
 اية من خارج الوار لم يخط عنه من شقاق الباب ويعد الا في الرجل
 راسه والله تعالى اعلم بآداب العود منه ووث النفس
 حال في المنع لما فرغ من بيان القضاة في النفس يقيه ثوبا دون
 النفس اذا لم يتبع الكل وهو القصاص في الاطراف ومنه اى
 القصاص فيمن دون النفس يبرح في ما بين ربهاتيه خفيه
 الما لا حال النفس اجد الا اوله لا قصاص على عبارة المتن بدو
 زبانه ربهاتيه قاله في الحفظ فلا يقطع اليه في السعي ولا

يها به وإن قطعه من نصف الساق تقدر المائدة فانتفى
 القصاص أثبت قصته انتف كلها وبعضها لا بها عظم كما في
 الجوهرة لم يرد جواز اللسان المذكورة لامتناع حفظ المائدة
 لأنه رجا الكسر بأداة من عصا الجاني أو يبع فيه خالزاً يدو
 هي أي المائدة الأصل في جريان القصاص وقال في المسرد
 كل قطع من مفصل فيه القصاص في ذلك الموضع وكل
 قطع لا يكون من مفصل بل يكون كسر العظم فإنه لا يجب فيه
 القصاص عندنا فذكر النصف في عبارة الشارح انتفا في ردة
 وصلة كانت يد يربد المقطوع أكبر منها من مائة قطع أو
 المكس لا تخا دا لمتعة فلا علة بالهضم والكسر إلا أنهما اعتبرا
 ذلك في شجرة الرأس كما ساق في متنا وشرحا وكذا الحكم في ررس
 وأما ر وفي الذخيرة إذا قطع على الأربعة يجب القصاص
 وإذا قطع بعض الأرباع وإذا قطع بعض قصبة الأربعة لئلا يظن
 بالانتفاق لأنه عظم وفي خزانة المفتين وقيل في رتبته
 الانتفاق حكومت عدل وهو الصحيح وفي المحيط وإذا كان انتفاق
 الفاعل أصغر كان المقطوعة انتفه بالخيار إذا قطع انتفه وإن مثا
 أخذ أرسنه وفي النظرية إذا كان فاعل الانتفاق الختم لا يعد الربح
 آخر الانتفاق وكان انتفه نقصان من شيء أصابه فحرم المقطوع
 انتفه يعني قطع انتفاق الفاعل وبين أن نصفه دية انتفه وفي
 خزانة المفتين الانتفاق إذا قطع من قطعه فلا قصاص فيه لأنه
 عظم ليس بمفصل وإذا قطع انتفاق الصبي من أصل العظم فله
 القصاص سواء كان يجب الزبح أو لا وفي الكفاية ومردف
 من هذا الباب وما لا منتهى تقدم في الباب وإن كان لا يظفر
 ولكن لا عبرة بذلك كما في سائر عظامه انتهى والله
 وفي الظهيرية وإذا قطع إلا إذا كان لها عظم انتفه القصاص وإن

المسرد بالهني ولا الصحيحة بالسلا ولا بمكرارة بمسارجل ولا يد
 الرجل بيد المرأة ولا تقطع يد الرجل بيد العبد ولا يد العبد بيد الحر
 ولا يد العبد بيد العبد فإن الواجب في يد العبد نصف قيمته و
 القيمة من ثلثة أذني الخائنة ويجب القصاص في الأمل أفيد
 المسك والدمى وكذا بين المزين الحزين والمسلط والكتائب
 وكذا بين الكنايين كما في الحرقة ولا قصاص في شيء من الشجر
 كما في الذخيرة ولا قصاص في جلدة الرأس واليد إذا قطع
 منها شيء وكذا في الذوق كذا في المحيط ولا قصاص بالظلمة والمكة
 والوجاهة والدقة كذا في الحرقة وثاني البناء لا يجب القصاص
 فيما دون النفس حتى يرا منه أو يموت ولا يتحمل بل يترك
 تخلفا والثاني ذكره في الأسرار وغيرها وفيها اجتمع على أن
 الهني لا يخذ بالسري ولا السري بالهني ولا يؤخذ شيء من
 الأعضاء إلا بهله من الفاعل الأهم بالاعتحام والسياسة بالها
 والوسطى بالوسطى والخصم بالخصم والبصر بالنهر انتهى
 في الشعبي عن الحجة وكذا في الأسنان الثانية والثالثة
 الناب والناية والقض من الفم من ولا يؤخذ إلا مسطاً بالظن ولا
 الأعلى والأسفل للثناوث في النابغ والرفق انتهى وحشد
 أي حين اشتراط المائدة فبقا قطع اليد سوا قطعها بنحو
 مكين أو بالأمر عدد من مفصل يعني إذا قطع رجل يد رجل
 آخر من المفصل وثبت ذلك عليه كما في الفاعل أي أن يقطع يد
 القاطع من المفصل رسماً كما في مقتضى مرقا ومن الكتف
 سوا كانت يد الفاعل والمقطوع متساويين أو كانت
 يد الفاعل أكبر من يد المقطوع فلو كان القاطع من الفاعل
 كيد المقطوع من نصف ساعد انتفع القصاص لتقاربا المائدة
 أو ساق يعني لو قطع رجل شخص آخر فأن قطعه من المفصل

سحب القصص من فنيك انما الاستغفار بالطريق الذي ذكرناه
 انتهى وقد اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عمر بن
 رحيل عن الحكم بن عتيبة قال لطم رجل رجلا فذهب
 بصره وعينه فاشبهه فارد ان يقيدوه فاعيا عليهم عليه
 السلام كيف يعيدونه وحطوا الايدي وكلف بصعوبة
 فاما هم على رضاه عنقه فجعل على وجهه كرسفا غير
 استقبال بالشمس وادى من عنقه امرأة فالتفت بصره
 فاشبهه وتكلموا في معرفته هاهنا البصر قال محمد بن مقاتل
 الراسي قتال عينه بالشمس مفتوحة فان دمعت علم
 ان الصنق باق وان لم تدمع علم ان الصنق قد ذهب وذكر
 الطحاوي انه بلغني عن يده حية فانه ذهب من الحية علم
 انه لم يذهب وقال محمد بنظير البحر هاهنا البصر وان لم يعلم
 ذلك يقع فيه الدعوى والافتكار والتوكل قول الحافظ
 مع يمينه على النبات كذا في الطهوية وقيد الشارح
 فيما مضى بقوله غصن خضيفة لانه ذكر الكسبي انه لا
 قصاص اذا قورت وانخفضت كذا في المحيط واذا ضربت
 انسان عمدا فابيضت عصب لا يبصرها ثم يجب القصص من
 عند غاية العلم او في كل موضع يجب القصص لا في بصره
 اذا حصل الضرر بالسلاح او بسبب اخر من السلاح كالاصبع
 وعقود كذا في الطهوية ولو وضعت يدي ثرعت الحديقة
 لا قصاص في ظاهرها كذا في خلاصة في شرح المسوق انه
 يجب القصص من القلع ايضا ووجه ظاهر الرواية انما
 اليه بقوله انما رالمائة وفي المحيط قال ابو جنيعة ومحمد
 بن قلع مائة انسان فقال العلوق حدقه بالارضى بان
 يخسف عين وهذا ولا تطلع حدقه اخذ ودون حتى ذكر في المنتقى

قطع بعضها ففيه القصاص اذا كان استطاع ويعرف هذا القطع
 الكسبي وكان ابو يوسف يفتي للاذن مفاصل فاذا قطع منها
 شيئا وعلم ان القطع من المفضل اقتص منه والرجوع في معرفة
 المفضل الى اهل البصرة فانه لو اذنت مفاصل وقد حصل القطع
 من مفضل يتقص من ذلك المفضل وان قالوا لمفضل لم يقطع
 من اذنته الا قطع قدر ما قطع منه وفي الاجناس اذا كانت اذنت
 الفا قطع قدر ما قطع منه صغيرة الخاتمة واذا المقتطوع كبيرة
 الخاتمة تمام المقتطوع اذنته والخاتمة واذنته نصف الدية
 اياهما قطعها على صغرهما وكذلك لو كانت خرا مشقوقه وان
 كانا ثاقصة على التي قطعت كان له حكمه من عمل كذا في الذخيرة
 وان جدد اذنه وانزع منها شحمته لا قصاص فيه عليه
 الارش في ماله كذا في محيط السخسي وانكسر بالعصا من في
 عين ضربة فزال صنفها اي صنف العين بالضرر وهي اي
 والجلال انها قاتمة غير بخسفة ويكون بياضها وسوادها
 فيجعل عند ما تقتص من الخا في علي وجهه الجاني فلفظ رطب
 اي مبلول بها وتقابل عينه التي يواد ذهاب صنفها قصاصا
 وانما اقتص على ثقلها فوط لا يحترق وجهه بالمرارة
 بحماة يفتي بعينه من المرارة الحماة فيذهب صنفها والمرارة
 كسلا ليم ومسا لخرزة المرارة قال الشامي ورايت تحت
 ثقبه من الهلوان المراد بها ثقب لا في صنفه بل في الوجه المرارة
 المروية من الزجاج انتهى قال الزيلعي وصحت رواية
 الما فلة في العين اذا ضربت وذهب صنفها وهي ثاقبة
 فان تخلى لها المرارة ويجعل على وجهه قطن رطب وتشد عينه
 الاخرى بخرقة المرارة من عينه وكانت هذه الما لثة و
 قعت في زمرة عشرين رضفتا ورالصفا بقة فمالا على رطب

لا يصح في كل موضع لا يصح الاختيار له ان يرجع الى القصاص
اذا تجلى اليه وفي كل موضع صبح الاختيار ليس له ان يرجع
الى القصاص وفي المحيطة اذا احسن على عيني فيها بياض يبرور
عيني الجاني اليه فيها بياض يبرور بها لا قصاص فيها
واذا ضرب العيني صرية ابيض بعض الناس انظر فيها قرع
او ربح سبيل او رشي ما يبيع بالعين فتقتص منه ذلك
لم يكن فيه قصاص انما تجب فيه حكومة عدل كما في خزانة
المقتنين وفي الكارو غن محمد في امارة جرح راس ولدها ولم
يخرج منه بشي غير الراس في رجل فتأ عينه جعلت عليه
الدية ولا تجعل عليه القصاص ما لم يخرج مع الراس نصف
كذا في المحيطة فتأ عين صبي حين ولد او بعد ايام فقال لم
يبص بها قال اعلم البصر بها ام لا فالقول له وعليه ارش
حكومة عدل فيما تراه وان كان يعلم بان يبرور بها وان
شهد فيها هدات سبلا منها ان كان فيه حكما ففيه نصف
الدية وان كان فعله ففيه القصاص كذا في الظهيرية ولا يقتضي
من الدين اليه بالسري ولا من السري باليهي وان كان
عيني المقتص منه اكبر من عيني الجاني او اصغر فهو سوا
ويقتص له كذا في المحنط وكذا في القصاص ابيض في كل
سجية وهي ان تضربه بسري فيرجع الراس ويتصدق ولش
في الاصل خاص طار اس لم استعمل في غير من الاعضاء عيني
مما زكاه ذكره ان لا يبرور عيني ويتصدق فيها في السجية
المأكلة والقصاص بها كموطنه الخاف فلا يستقصا
قوله في الدرر ولا خور في الشجاج الا في الموضحة عيني وهي
توضع العظم في قبيته لا مكان اعتسار المساء وات بالبرور
لبا رد ثم يتخذ حديدة بقدره لك فيقطع بها عظامها وقطع

قال محمد بن يسري له ذليل في المختص فتأ رجل العيني عيني من اخري
والحال ان يسري العيني من الفاق في ذاهية وغناه صحبة اقرع عيني
عليه منه اي من عيني الجاني اليه ورس كل على ثا المقتص له اعني
لان فتأ عينها دينة مستحق عليه بجنايته وان لم منه اذ هار
جنس منقصة البصر منه لانا لم يستحق منه الا تدبر ما وجب بخلاف
السارق لو كانت يده اليسرى مثالا او رجله اليمنى لانه في ذلك ليس
هالكا حكما لقوة جنس منقصة البصر وذوهاب يبرور رجله من
جانب واحد وهو غير مستحق وهو غير مستحق الا هالكا بل لو قطع
اليه فلانا استعطر عيني وعين الثاني يعني ان لو سرق رجل لا يبرور
في مقتني عيني حوى كل رجل كذا في المنع وفي الخاتمة عن الحسن
ان فتأ عيني رجل وكا ثا عينه حوى الا ان ذلك ليس يبرور
ولا يقتص منه شيئا فتأ هاتين عيني عيني يقتص منه وان كان
الحول سديد فهو يبرور ففتا كذا في فتأ حكومة عدل
ولو كان عيني الفاق فتأ سديد الحول يبرور بفتا عيني عيني
نهارا حوله كان الحنفي عليه باليهي ان ثا اقتص ورضي بالقصاص
وان شأنا ضيف نصف الدية في مال وطلاءه في المختص الا ما عني
الحسن هو المختص وغيره منقصة نفسه وفي خزانة المختص
ولو كان العين اليه يبقيا كاذب العين اليه من رجل ثا في
عنه باليهي ان ثا عيني الثانية اذا كان يستطيع فيه القصاص
بان يبرور شيئا وان شأنا اخذ دية عينه وان كانت سجمة يبرور اليه
شيئا اصلا لا قصاص فيها فان لم يبرور شيئا حتى فتأ رجل عيني ثا
فتأ بطل حتى الاول في عينه فان اخنا المقتص عنه الاول الدية
ثم فتأ عيني عيني ثا في ذاهية اختاره فيقتل حقه من العين
الى الدية ولا يبطل حقه لغوات العين وان لم يصح اختاره
بطل وصحة اختاره جني على مختص الجاني اياه اما ان اخنا لنفسه
لا يصح

قوة

مرض والمساواة في قصاصه ممكنة بان يعود بالبرد بقدر ما
 كس منه وان تقاوا في سائر الجاني والسنن المتوقعة من المحمي
 عليه طولا وكبرا لما مر في قطع اليد تتلعب سنن الجاني ولو
 كبرت ان تلفت سنن المحمي عليه ولو كانت صغيرة كما مر في
 بترك في الهداية وقيل تنذر سنن الجاني في كبرته الى الحد الذي
 هو موضع اصل السنن ويسقط ما سواه لتقدر الماثلة قال
 في الوجوه والقصاص في السنن لا يكون على اعتبار قدر سنن
 الناس والكسور صغيرة وكبرى بل قدر ما كسرت من السنن
 ان نقصنا او تلتا او رجعا فذلك اذ رعا نفسه لعلاته كذا
 مخط الزيلعي وقبيل المص والنم وصوابه لثاثة جمع لثنة
 قال ابن الاثير بالكسر والتخفيف عمود الاسنان وهي
 منازرها انتهى وفي الصحاح هي ماحول الاسنان وعلها
 لثي والخط موضع عن اليا وجوهر لثيات ولثي وام
 اللهايات بمعنى الصحاح اللهايات الطبقة في اقصى ستين
 والجمع اللهي واللهوات واللهيات وبه اية يستقط ما
 سواه اخذ صاحب النسخ في عليه سنن شرح الهداية و
 عزوه الى الذخيرة والكسوط وتبعهم في الوجه والنسب
 ولم يتبعوه للقول بالانكسار املا بل قالوا لا تقلع وانما تنز
 مع انه قال في الهداية وتو قال ولو قلع منه اصله يعلق الثاني
 فيما تلاف وكان الشراح لم يرضوا به لكن من عليه في
 مختصر القاتية واللتقي والاحتياط والدرر وغيرها
 نقل الطور عن المحيط ان في المسألة روايتين ونقل
 بعضهم عن المقدسي انه قال ينبغي اختيار البر خصوا
 عند تعذر القلع كالوكانت اسنانه غير معلقة حيث تخاف
 من قلع واحد ان يسقط غيره او ان تفسد الله انتهى

وفي ظاهر الرواية انه يجب القصاص فيها ودونها ايضا كره
 محمد في الاصل وهو الاصح لا مكان اعتبار المساواة فيه ايضا
 بما ذكره في الموضحة ذكره الزيلعي انتهى وفي البناء عند قوله
 وليس فيما دون القصاص شبهة محمد ولحق لا يجب القصاص
 فيما دون النفس حتى يبرأ منه او يموت ولا يجعل لارتد
 قال في الذخيرة ولو ان رجلا اوى ثوبا لغيره به راس
 اسنان فشدته موهبة فانها عن الا انها ولو مات منه قال
 اظنه صار خطا يبنى لا يجب القصاص انتهى ولا قوة في علم الحق
 صلى الله تعالى عليه وسلم لا قصاص في القتل وقال كذا
 وقع في الهداية ويؤيده ما اخرج ابن ابي شيبه عن عمر
 قال الا لا يقيد في العظام واخرج ايضا عن ابن عباس قال ليس
 في النظام قصاص وعن الشعبي والحسن قال ليس في النظام
 قصاص ما خلا السنن والراس وقدرى كذب ما جده من طريق
 ابي بكر بن عباس عن دهم بن قات عن صواب عن جارية
 عن ابيه ان رجلا ضرب رجلا على ساعد به بالسيف فمجر
 المفصل فقطعا ما استعدى النبي صلى الله عليه وسلم قال فامر
 له بالدية فقال يا رسول الله اريد القصاص فقال خذ اية
 برك الله لي فيها ولم يقف له بالقصاص ودعهم ضعيف
 ولا في القصاص نبي عن المساواة وقد عدا اعتبارها
 في العظم الا السنن وهذا استئنا متصل او منقطع فانه
 قد اختلف اهل النسخ في السنن هل هو عظم او طرق
 عصب فابن منهم من انكر كونه عظم الا في العظم
 قوله من الكونغ والسد لا يحدث الا بعد تمام الخلقة والى
 بالخل فعلى هذا لا يحتاج الى الفرق بينه وبين سائر
 العظام لا في ليس بظنم واذ لم يستثنه غير وابن عباس

وفي شرح مسكن عن الخلاصة التزم مشروع والاخذ بالمراد احتياط
انتهى قاله المصنف وفي المحققين وبه ينبغي كما نرى P السنن التي انتمت اليها
ان كثر في الظهيرية ان كثر نصف سنه او ثلثها وربيعها كثر سنه
يستطاع مثلها القصاص اقص مجبر وان كان كمل ثلثها ليس بمسئور
حيث لا يستطاع ان يقتصر منه فعليه الارش وفي الصوري وان قلع
لا يعلق منه كمن يؤخذ بالكرد منه الى ان ينتهي الى الحج ويسقط ما سواه
وفي الخلاصة ولو كسر بعضها فاسودت الباقية واخضرت ارا حمرت
او دخلها عيب بوجه من الوجوه فالكسر لا قصاص ولا تجزأ البرقة
وفي الخاتمة وان قال المحقق عليه ان المتوفى في القصاص في المسئور لا يترك
فالسود لا يكون له ذلك ولا قصاص في السنن الزائدة والخاتمة حكمه
عدل كما في الجرح وركب واد كسر سن رجل بعضها وسقط ما بقى له قصاص في
المسئور كذا في خزانة المنقذ وفي المحققين وبوجه في قصاص السنن
كان لم تقتل السنن وعلل المقلوب يستصحب ويؤيد ما في المتن
اذ كسر سن رجل طائفة منها تنظرها حولا فاذا تم الحول ولم يبق
فعليه القصاص بوجه بالبرء ويطالب لذلك طبيب عالم ويقال له
قالنا كم ذهب منها فان ذهب النصف يبرء من سن الفاعل على النصف
كذا في المحقق وان اهرت واستودت واخضرت تجب ديتها في عالم
وفي الاصل اختلافي المسامحة وقيل يوجب القصاص لو كسر سنه
وينبغي ان يؤخذ له من الجاني ضمنيا فان بنتت مكا فيها كرا
كانت لا شيء عليه ولم ينبت سنه الصبي حتى مات قبل تمام
الحول الا شيء على الجاني في قوله ابي حنيفة ربح وقاله ابو يوسف
فيه كدومة عدله كذا في الظهيرية لا يوجب الباقى قاله في
الظهيرية واذا ضرب سن رجل فسقطت ينظر حتى يبرء
السنن ولا ينظر حولا الا في رواية المبرج وهو الصحيح وهو الاول
لان بيان سن المبالغ فلو قلع سن صبي فاجل حوله فمات الجاني

في الحول اي قبل تمام السنة تدعى اي قلن شيء على الجاني عند ارب
حقيقة وقاله ابو يوسف تجب فيه حكومة عدل وكذلك الخلاق
اذا جرح فحرقه فليكن يسقط ثاله والماحيط واذا ضرب سن انسان
وحرق بسبب ضربه ذكر في الاصل انه ينظر بها حولا سواء كان
المجنى عليه بالغ او صبيا فمرازا وجب الاستئذان الامهال
حولا فان لم يسقط فلا شيء على الضارب وان سقط السن في
السنه من تلك الضربة فان كان عمدا عيب القصاص وان
كان خطأ تجب الدية وفي الظهيرية واذا جرحه الفاعل في الحرق
ثم جرح المضروب قبل تمام السنة وقد سقطت فتقالا تسقط
من الضربة وقال الضارب انما ضربت اخر فاقول للمضروب ان
جاء حسا لحول فالقول للضارب فتعذر اني يوسف تجب حكومة
عدل الا لم اجد في الفروع والطبيب انتهى نقله في فصل النجاش
ان شيا الله تعالى وفي الخاتمة ضرب رجل سن رجل فاحسود فتعزها
اخر فعلى اوله اربش تام خمسمائة وعلى الثاني حكومة عدله انفي
وفيها كسر يبرء من رجل وربع سن الكاسر مثل من المكسورة لمر
ان رستم انه يكسر سن الكاسر ولا يعقب فيه الصغر والكبر بل
يكون على قدر ما كسره وكذا الوقطع اذا انسان او يده واذا
القاطع او يده اطول انشع رجلان قاما في اللعب لكن
كل منهما صاحبه كما هو العادة فذكر اخرها الا وكسر سنه
فتكلى الضارب القصاص والمسالة مباركة واقعة الفتوى فاما
تفقت الفتوى على هذا ولو قال كل واحد منهما لصاحبه
ده دة فذكر اخرها صاحبه وكسر سنه لشيء عليه وهو النجاش
بمنزلة ما لو قال اقطع يدك فقطعها كذا في الظهيرية ولو قطع

الرجل ثنية رجله اذا نقص له من ثنية الفاعل ثم نبت ثنيته الحق منه لم تكن للمقصود ان تطلع تلك ثنية الثانية التي نبتت فانها اذا في المحيط ولو تزوج سن رجل فأتزوج المتزوجة منه من النازع قصا صا نبت الأول كما على النازع الثاني ارسى النازع الأول خمسية ولو نبتت سنه معوجا كان فيه حكوة عدل ولو نبتت السن كما كان عليه نصف ارسها كذا في الخانة وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة اذا تزوج الرجل سن رجل فنبت نصفها ففله نصف ارسها ولا قصاص في ذلك وان نبتت بضائما ثم تزوجها جزا نظر بها سنة فان نبت والا اقتصاص منه ولا شيء على الاول وان نبت صغيرا ففله حكومة عدل كذا في المحيط ولو تزوج سن رجل وسن الجاني سووا وصغرا وحمرا وخضرا جزا الحق عليه اذا قصا نزعها بنقصانها وان شا فممنه فخصم ارسى سنه خمسا وان كان العيب في سن المجني عليه ففيه حكومة عدل كذا في الظهيرة وان لم يختر المجني عليه شيئا حتى سقطت السن السقط ونبت مكانها اخرى صحى به فقد بطل حق المجني عليه كذا في الذخيرة ولو قطع رجل ثنية رجل وثنية الفاعل مقلعة فنبت ثنيته بعد الفلع فلا قصاص فيه والمقلوعة ثنية ارسها كذا في المحيط ولو وضع يد رجل فأتزوج صاحب اليد بده وقطع سن العاقل منها علة عليه في قوله اني حين ففزع كذا في الخانة قال محمد بن من اراد قطع سنك ظلم في موضع لا يقصا كذا في النسيان فذلك ففعله ومن اراد ان يرد سنك بالمد ظلم ولا تقبله وان كان لا لا ففعا كذا في النسيان كذا في الظهيرة وخصم في القصا من الثنية بالثنية وموضع الناب بالناب والضرس بالضرس ولا يؤخذ

الاعلى

الاعلى بالاعلى وهو خذ الاسفل بالاعلى والاعلى بالاعلى ولا السري ولا السري بالاعلى كما في الجوهرية محسني والى اصل انه لا يؤخذ عنصرا لا قبله فخذ الهام بالاعلى والسبابة بالسبابة والوسط بالوسط والاعلى بالاعلى من اعطاء البعيت الا بالاعلى ولا اليسرى الا باليسرى انتهى ولا يؤخذ بالاعلى الارس في حاله حاله هو في يمينه خلا للشافعية والاكثية فانهم يحكمون بالقصاص في طرفي رجل ولا حرق عارة القدم وركب ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس كذا في المطر في كلام الماني مادون النفس فشمع البعيت والسن والافق وما فوقه الى الاذن بالاعلى في قدر خص من الجرح في المستامة والعام اذا خص يحرقه فخصه غير الواحد انتهى وفي الشربن بالاعلى عن المحيط قبل لا يحرق النقصا في الشراج بين الرجل والمرأة لان مينا على المسكاة في المنفعة والقيمة ولم توجد وقيل جرح ونقص عليه محمد في المسكاة لان في قطع الاطراف تفويت المنفعة والحاق الشتم وقد تفاوتا وليس في هذه النكاح تفويت منفعة وقد تساوتا في الحاق الشتم انتهى واقصر في الاختيار على الثاني وطرفي حر وعبد ولا يحرقون بالقصاص في مال وقطع الحر طرفي عبد وحكموا ايضا بالقصاص في طرفي عبد يمتدقون لهم موافق لقول ابي ليلى اعتبار الاطراف بالنفوس وشرا القصاص فيها للاطلاق في الاقتصار في كل موضع يحرق القصاص في النفس في النفس في النفس وما لا فلا فلا قصاص في يميني كذا في قدر الما تالة بدليل اختلاف بينهم فان دية الحر عشرة الاف درهم والاف دينار ودية الجرح نصف ذلك فظهر التقاوت بينهما في القيمة يتوهم انما يزوج ولو جرح الحر على عبد في طرفه فدية قيمته عدل فان لو جرح العبد على الحر فانه يقتص به ودية ليل اختلاف قيمتهم اى فيما لو قطع عبد طرفي عبد يعني ودية طرف عبد قيمته والاعلى عندنا يسلك بها صنعا لا مالا لانها وقاية النفس كالا موال

كسر العظم وتغدر الشاوي فيه اذا ضا بطله وفي الهندية وكذا
في الاصابع القصاص اذا قطعت من مفصليها ولا قصاص فيها
اذا كان القطع لامس المفاصل كما في خزانة الكتفين وفي الرجل في
المعد القصاص اذا قطع من مفصل القدم او مفصل الركبة لا
ما اذا قطع من غير مفصل وكذا الحكم في اصابع الرجل ان قطعت
من المفصل عمل يجب القصاص وان قطعت من غير المفصل لا
يجب كذا في المحيط ولا يقطع اليد بالرجل ولا اصبع من اليد
بالاصبع من الرجل ولا يقطع البدان بيد واحد عندنا كما في
المبسوط ولا يقطع السبابة اليمنى الا بالسبابة اليمنى والاشمال
اليسرى الا بالسبابة اليسرى وكذا لا يقطع الا بهام بالسبابة في
الايسبابة باليمنى والى المفاصل انه لا يؤخذ شئ من اعضائها
الا بمثلثة من القاطع كذا في الذخير ولا يقطع اليد اليمنى
بالمنقوصة الا اصابع كما في محيط السرجى ولو قطع الرجل
تدبر جل وفيها قلن لسود وجرح في كان فنه ظفر مسود
قاله يجب القصاص وان لم يكن في ظفره لاقطع ظفر اسود
فان كان بيده جرحه اذا كان جرحه لا تؤجب نقصان
ديه بالان يقتصا بالايوصى في الرطس لا يمنع وجوب
القصاص وحمل فوحده هذا العيب وعدده ينزله
وان كان نقصاناً يوصى في البطش يجب قطعه ككسر
عدل لان نصف اليد كان بمنزلة اليد الاثلاث كذا في
المحيط ومن قطع اصبعاً زائدة وعده متعلقاً فلا يقتص
عليه عند ابي حنيفة وابي يوسف يرح كذا في الجوهرة
ولو قطع الكلى وفيه اصبع زائدة يوصى الكلى فلا
قصاص فيه وان كانت لا تفرح الكلى يجب القصاص
القصاص كذا في محيط السرجى وقطع رجل يد رجل

مخلاف الانفس لان القصاص فيها يتعلق بانها في الروح ولا نفاد فيه
فان قلنت الفادوت في البدن يمنع استئصال الكل الا لنقص ولا يمنع الانقص
بالاكمل حتى اذا استل قطع بالاصبع وعندك في هذا الموضع لا تقطع
يد المرأة بيد الرجل فلانهم اذا كان التقاوت بسبب حسي كالشغل و
فوق بعض الاصابع فهو كما قلت واما اذا كان التقاوت كحسي كالشغل و
فانه كمنع استئصال كل واحد منهما لصلابه كالجنب مع اليسار وهو المتيقن
وهو ان التقاوت اذا كانا يتقصان حسي فله الحق اذ ارضى بالامتنان
حعمل معاً للغير حقه مستوفياً الى بقي وذلك جاز ولو لم يمتد
في الاكل بالانقص ارضى به القاطع لانه ارضى بكونه بالان زيادة ولا
يجوز استئصال الاطراف بالبدن كما اذا كان التقاوت لحسي كحسي فلا وجه
لما حكته من الاستئصال هنا بطريق استعاطا البعض ولا يطرئ على البدل
كونه في البرهان قلت هذا في انتفا القيد بين طرفي رجل وامرأة وطرفي
رجل وعند وطرفي عندك هو للسبب كانه يشير الى انه الممتد لك
في الواقع ان يوطئ المرأة يد رجل كما في قوله القود لان الناقص يستوفى
بالاكمل اذ ارضى صاحب الحق فلا فرق بين حرو عبد يعني يوطئ
هه يد عبد يد حرو ارضى الحرة يقطع لم يد العبد كانه مستوفى كذا
بالاكمل ولا يبي عبديت يعني لصاحب العبد الاعلى الاستئصال
الا دنى اذ ارضى صاحب الاعلى وافرعه العهن في والبرجند
وفوق المسلم والافرنس في مثلاً تشبهه سمي معنى مثل فمري انظر
بينهما اذا كان دمي لا حرياً ولو استأمننا للنساء وفي الاربعين
طريقها فيقري فيها القصاص كذا في المراتب والمسلمة وكذا في
وكذا في الكنايين جوهرة وقال الشافعي كل ما يقتل به يقطع
به وما صوابه ومن لا يقتل به فلا يقطع به ولا يقتل المسلم بالافري
عنده فلا يقطع به طرفه ولا يقطع به من نصف البدن
كما من عدم امكان المائدة فيه لان في القطع من نصف البدن

كسر

عندما حتى وجب التقاص فتقطعت يد القاطع بالملحة او ظلمة فوجد
 بسطل القصاص وبسط ينتقل الارش ولو قطع يد القاطع تقصا من رجل
 اخر وفي سرقة كان علي من عليه التقصا من الارش لصاحب القصاص
 الاول كما في الثانية رجل قطع يمين رجل ولا يمين للقاطع فحق
 المتطوعة يده في الارش في مال كذا في خزانة الخمين اذا قطع له
 اصبعين وليس له الا اصبع واحد فانه يقطعها ويأخذ ريش الذي
 كما في الجوهره قطع يد رجل من الفصل فاقص منه وبرك ثم قطع
 احدها ذراع صاحبه لم يقتص منه وقال ابو حنيفة في الاقطعت
 والا مشين لا قصاص وهو قول ابو يوسف روي عن رواديه الحسن
 عنه كذا في محيط السرخسي واذا قطع الرجل سبع رجل من الفصل
 من يمينه ثم قطع يمين اخر وبدا باليد بغير قطع الا اصبع ثم قصرت
 جميعا فانه يقطع اصبعه والا فاصبع اخر ثم يغير صاحب اليد
 فان شأ قطع ما بقي وان شأ اخذ يده وان شأ صاحب الداء ولا
 قطعت له اليد ثم اذا هضر اخر قضى له الارش كذا في غير المسوط
 وان قطع رجل اصبع رجل من الفصل الاطلى ثم قطع اصبع اخر من
 الفصل الاوسط ثم قطع اصبع اخر من الفصل الاوسط وذلك
 كله في اصبع واحدة فان كان الظل هضر او ظلم بسطل القاصي صرحتم
 فان القاصي يقطع الفصل الاطلى ايضا حب الاطلى ولا يقطع لصاحبه
 الا وسط والا ينقل وان كان حق صاحب الاوسط والا سفل
 فانما في الاطلى ثم حصر صاحب الفصل الاوسط وان شأ قطع من
 الثالث من مفصله الاوسط ولا يثنى له من يده الا اصبع وان شأ لم
 يقطع وضمنه ثلثي يده الا اصبع فاذا قطع يمين صاحبها الفصل الاوسط
 فان شأ قطع ولا يثنى له من يده الا اصبع وانما يقطع واخذ يده
 اصبعه بكمال من مال وان هضر احد يمين وعقاب الاخران كانا الحاضر
 صاحب الفصل الاطلى يقطع له فان قطع الفصل الاطلى ثم حصر

الاخر

الاخران فانما يحدون فاذا اخذ القاطع لا يصف الكلا احد منهم
 هكذا في المحرر ولو حصر صاحب الاصبع او لا ظهر حقه ولو
 حصر صاحب المفصلين ولا صاحب المفصل عند القاصي قضى
 للثالث بكل الاصبع ثم حصر صاحب المفصل والمفصلين قضى لهما
 بالارش كذا في شرح الزيا دات النعماني ولو قطع يد رجل من
 مفصل ثم قطع يد اخر من المرفق ثم احتما فان الشك يقطع لصاحبه
 الشك ثم يغير صاحب المرفق فانه شأ قطع ما بقي لقطعه وان شأ
 اخذ الارش كذا في شرح المسوط وان كانا احدهما حاضرا والاخر غائبا
 فانه يبدى الحاضر بما كان كذا في المحيط ولو قطع اصبع يد
 رجل ثم قطع المتطوعة اصبعه يد القاطع من المفصل حصر كان
 شأ قطع يده فاقصه وان شأ اخذ الارش وبسط حتى صاحب
 الاصبع كذا في محيط السرخسي كالا محمد روي في الجامع قطع يد
 رجل عينا ويد القاطع صحيحة فتقطع المتطوعة يده اصبع من
 اصابع القاطع ثم قطع كاطع اليد يد رجل صاحب المتطوعة
 يده فالحق ان شأ قطع ما بقي من يد القاطع المتطوعة يده الاول
 وان شأ اخذ يده يده فان قطع المتطوعة يده اخر اصبع من
 اصابع القاطع ايضا فقد دخل خياطه ويقطع ما بقي من يد القاطع له
 وللاول اذا قطع يد القاطع لهما يضمن القاطع للمتطوعة ولا يضمن
 ارش يده موجلا في سنتين ثلثاها في سنته الاولى وثلثها في السنة
 الثانية ويضمن للمتطوعة يده اخر ثلاثة اشهر يده وللاول موجلا
 على الوجه الذي قلنا كذا في المحرر واذا قطع يد رجل ويده صحته
 و قطع المتطوعة يده اصبع من اصابع القاطع يقطع القاطع
 يد رجل فتقطع المتطوعة يده الثاني اصبع من اصابع القاطع ثم
 اما القاطع قطع يد رجل ثالث فتقطع المتطوعة الثالث اصبع من
 اصابع القاطع ثم اجتمعوا عند القاصي فلا خيار لرجل واحد في اخذ

الدية ويقطع ما بقي من يده لغيره ويكون عليه المقتطع الاول ثلثه والثاني
 دية يده وثلاثة خمسها والثاني نصف دية يده وثلاثة ربعها والثالث
 اربعة اشباع دية يده كذا في محيط السرخسي ولو قطع يده رجل اليمنى
 واليسرى من اخر قطعت يده بهما وكذا اذا كان قطعها من واحد ولو
 قطع رجل يمين رجلين قطعت يمينه بهما وغرم دية يده واحدة
 بينهما عندنا سوا قطعها معا او على التقاقب ولو عفا احدهما
 قبل القصا من اقتص منه للثاني ولا شيء للثاني ولو حضر احدهما دون
 صاحبه لم ينتظر الغائب وتقدم للذي حضر من اذا قدم الغائب
 بحال له الدية وانما احتما فغنى الثاني عن يمينها بالقصا من والدية
 واخذ الدية ثم عفا احدهما عن القصا من حاز غنمه فلم يكن للآخر
 ان يستوفى في القصا من وانما له نصف الدية فانما اذا لم يستوفى
 الدية حتى عفا احدهما بعد قضا الثاني فعلي قوله ابي حنيفة وان
 يبرئ يرحم للاخر ان يستوفى القصا من وهو القياس وعند محمد ليس
 للاخر ان يستوفى القصا من استحبنا فانما ولو لم يكن ثالاخذ المال واخذ به
 كفلا ثم عفا احدهما فالمسالم على الخلاف ايضا ولو كانا اخذا للمال
 كان هذا بمنزلة قرض المال ان عفا احدهما بعد ذلك لم يكن للآخر ان
 يستوفى في القصا من وهذا استحبنا كذا في البسوط رجل قطع يده
 رجل عمو وقطع من اخر تلك المقتطع ا فقطع احدهما يدها التي قطع
 المرفق فانه يبطل حد اليد من الثاني قطع الاول ويجب على
 الثاني الاول دية يدين المقتطع من يدها نصفان ثم لتقطع
 يده من المرفق وهو الماطع الاول بالخيار ان شاءنا قطع الذراع من
 الذي قطع يده من المرفق والاشا ضعف يده يده وحكمه حرة
 عدل في الذراع ويكون ذلك في سنتين ثلثاها في السنة الاولى
 وثلثها في السنة الثانية الا ان يزيد ذلك على ثلثي الدية ثم
 يجب الزيادة في السنة الثالثة كذا في المحيط اذا قطع المقتطع

على

من اصبع رجل عمدا فيه لم يقتص حتى قطع مفصلا اخر من تلك الاصبع
 يقطع له المفصل الاعلى دون الاسفل وعليه ارض الاسفل وكان له لو
 برئ الثاني ثم قطع المفصل الثالث ولو لم يكن بين المقتطعين برئ وجب
 له القصا من كذا لا يصح تقطعها من اصلها مرة واحدة كذا في محيط
 السرخسي واذا قطع المفصل الاعلى وبرئ ثم مات بسبب اخر ولم يثبت
 مقطوع المفصل الاعلى من ذلك الاصبع ثم جاء القاطع وقطع لانب
 مفصله الثاني يجب على القاطع القصا من في المفصل الاعلى لوارثه
 والارث للوارث في مفصله الثاني كذا في شرح الراداني للفتاوى و
 قطع المفصل الاعلى وبرئ واقتص من القاطع ثم عاد وقطع لمقتطع
 الثاني وبرئ يجب القصا من ولو قطع من اصبع رجل نصف مفصل
 وكسر كسرا وبرئ ثم قطع ما بقي من المفصل ومرك لا قصا من علم في
 شيء من ذلك ولو لم يتخلل بينهما برئ يجب القصا من في المفصل كذا في
 المحيط ولو قطع اصابع رجل عمدا ثم قطع كفه من المفصل قبل البرئ
 يقطع يده القاطع دون صاحبه كذا في محيط السرخسي فانما يتخلل
 بينهما برئ يجب القصا من في الاصابع وحكمه عدة في التي كذا في
 المحيط ولو قطع رجل المفصل الاعلى من اصله فقبل البرئ
 عاد وقطع نصف المفصل الثاني لا يجب القصا من ولو تخلل البرئ
 يجب القصا من في الاعلى والارث للثاني كذا في شرح الراداني للفتاوى
 وعند ابي حنيفة يرحم فبين ضرب اصبع رجل عمدا فسقط الكف اذا كان
 المقتطع من المفصل والسقوط من المفصل اقتص منه فان كانا احدهما
 لامت المفصل لا يقتص منه قال ابو يوسف انما نظرا الى السقوط لا
 الى اصل الجرحه فان كان السقوط من المفصل اقتص منه والا فلا و
 قال ابو حنيفة لا قصا من يديه وبني كذا في الظاهر وبرئ
 قطع اصبع رجل عمدا فقتلت الكف فلا قصا من في الاصبع وفي
 اليد دية قول اصحابنا وكذا لو قطع مفصلا من اصبع رجل

فصلت الكنى ففى ما شئت من ذلك ذى ولا قصاص فى قولهم جميعا لذا
فى الذخيرة وان قطع اصبعاً ففصلت بجندب اخرب قال ابو حنيفة
لا قصاص فى شئ من ذلك وعليه دية الاصبعين وقال يفتن من
الاولى وفى الثانية ارشها كذا فى الظهيرية وفى نوارد بن سماعه
عن محمد ان من قطع اصبع انسان قطع اصبع اخرب بجندب على قوله
ابى حنيفة ربح لا يجب القصاص فى شئ من ذلك وليكجب دية
الاصبعين وعن ابى يوسف ربح انه يجب القصاص فى الاصبع الاول
والدية فى الاصبع الثانية وعن محمد يجب القصاص فى الاصبعين
والدية كذا فى الذخيرة اذا قطع الرجل اصبع انسان عمدا فانسل الكلى
فى الاصبع الثانية فلا خلاف كذا فى المحيط وفى المنقى عن محمد ربح
اذا قطع مفصلاً من الساتة فسقط الوسطى من القولة قطعت الوسطى
والمفصل من الساتة ولو شغل ما بقيت الساتة وسقطت الوسطى
فان قطع الوسطى ولا تقص من الساتة كذا فى الذخيرة ولو ان
رجلاً قطع يد رجل فاقص لرافات المقطوع الاول قبل المقطوع
الثانى به وهو الفاطم الاول وقصاصا ولو مات القاص وطول
قصاصه القطة فديته على عاقلة القصاص كذا فى المتن
روح وقال ابو يوسف ومحمد لا شئ عليه كذا فى التبيين
قصاصه فى جاذقة هي الطعنة التى تقصل الى البطن من الصدر او
الظهر والجوف فلا تكون فى الرقبة ولا الحلق ولا الديرين ولا الرجلين
فان كانت فى الاثنيتين والديرفين جاذقة كذا فى الدعوى
شرح برئت قال فى المصباح يروح من الدرع يروح منه من يابى
تقع وتصب ويروح منه ما به قريب لذة الشوي وانما لم يقص
منها لان البرص الجاذقة تادر ولا يمكن ان يخرج الناحية
على وجه يروح منه فكونا هلالا فلا يجوز قطع ترو الى اربعة
فان كانت سارية بان مات منها يفتن ولا بالما تشر فانه

بشرط

نية

فلا قصاص فيه وهذا في ذكر النحل وفي ذكر النحس والغنم حاوية
عدل وفي ذكر المولود ان تحرك أي قال السيد احمد وتظهر هذا النقل
عنا الخاتمة مع ما نقل شارح الوهبانية عنها ونقله المحم يعنى
فالمخ عنه عنها شئى واخره في الشئ بلالية قال الشيخ الرضى
لظهر وجهه وحيزم قاضى خان به لغزو والتبشير اياه لا بى يوحى
وصاحب المحطة للامام ولعدم حريان العلة في قطعه من اصله لى
هوى الاتقان والانساطا شئى قلت وظاهر كلام المفسر ان الذى
قد مناه ان ما يروى عت اى يوسف صوروا به عت اى حنيفة
حيث قال الصحيح ظاهر الراجح والى وجه الخاتمة حتى يتحقق
التقليد وظاهر عبارة الهداية والنسب ان اتقاناً صحت
وانبساطه يصلح الرد على اى يوسف ويضرب عبارة الهداية ولا فيها
فى اللسان ولا فى الذكر وعند اى يوسف انه اقطع من اجله
تجب لانه يمكن اعتبار المساوات ولما انه يعقب وينسب ولا
يمكن اعتبار المساوات انتهى ثم راجعت الخاتمة وقد ذكر في موضع
من كتاب الحنبليات ما نقله رجل قطع لسان انسان ذكره لا اصل
انه لا قصاص فيه وقال ابو يوسف لا قصاص فيه بعض اللسان
حتى يقطع الكل واما قطع بعض اللسان ان منع جميع الكلام
تجب فيه الدية واما منع بعض الكلام دون البعض فتقسم دية
اللسان على الحروف التى تنطق باللسان فتجب الدية بقدر ما
فات انتهى وذكر في موضع اخر ايضا من كتاب الخاتمة ما نقله
وفي قطع الذكر عهدا من الاصل قصاص واما قطع مسو وسطه
فلا قصاص فيه وهذا في ذكر النحل واما فى ذكر النحس والغنم
حكومت عدل وفي ذكر المولود ان تحرك يجب العقاب ان كان
عمدا والدية ان كان خطأ ولم يتحرك كان فيه حكومت عدل ولا

فما من

قصاص في نطق اللسان وتجب الدية في لسان الصبي اذا استهل وان
لم يستهل كان فيه حكومت عدل اشهر واستند فاما العسارة
الاولى والثالثة انه لا قصاص في قطع اللسان الا على قول
الى يوسف في قطع كله والدية العسارة الثانية صور القصاص في
قطع الذكر من الاصل فتعقب بين الزكروا لسان وظاهر عبارة
الهداية عدم الفرق واصرح منها عبارة الزيلعي حيث قال و
الزكروا لسان يتعقبان وينسبان فلا يمكن اعتبار الثالثة فيها
الا ان يقطع من الحنيفة لان موضع القطع معلوم قصاصاً لمنه
وعت اى يوسف انه اذا قطع من اصله ما يجب القصاص لان
اعتبار الثالثة والحجة عليه ما بيناه ولو قطع بعض الحنيفة او
بعض الذكر او بعض اللسان لا يجب القصاص لجهالة مقدار خلاق
ما اذا قطع كل الا ان ابيض لانه لا ينقص ولا ينسب وله حد فلو
فتمكث اعتبار الثالثة فيه انتهى والاصل ان قول الشارح جزير
قاصى كان يلزم القصاص لما هو في قطع الذكر ما اصله لافى
قطع اللسان لا خدم فيه بعدم القصاص عند غير اى يوسف
وعبارة المحطة ليست ايم على حسب ما ذكرها الشارح الا
في قطع الذكر من اصله ولم تعرض اصلاً وعبارة شارح الوهبانية
منحصرة في نفي القصاص في اللسان ولم تعرض فيها للذكر اصلاً
قال في المخ قلت وذكر في شرح النظم الوهبانى وفي لسان
قال ابو حنيفة راج لا قصاص في اللسان قطع البعض والكل وعن
اى يوسف راج انه اذا قطع الكل يجب القصاص وفي لسان
قال ابو حنيفة في اللسان اذا امكن القصاص يقتص والغنى
على انه لا قصاص في اللسان وخوفاً قاضى خان وكبرى الخاتمة
والهداية لا يما ينقص وينسب فلا يمكن اعتبار الثالثة فيها
فهذه العسارة خالية عن ثبوت الذكر بالكلية اذ ان يقطع

استيفوا ولا يضمنه ولنا ان الباقي وصف فلا يضمن با فزاره
قد رعى استيفاء البعض فيستوفي ما قدر عليه وما تقرر
القصاص فلا شيء له غيره وقال الشافعي رحمه الله انما لا بد
من ان يأخذ الموصوف ما قصا وسواء بعدد الى العتة ثم اذا استوفى
لا نسأله فانقطع عنا ايدي الناس ولم يبق منه الا رد يا فانما يخرج
بدون حقه في القطع وبين ان يأخذ الارش كما لا خلاف في ذلك
في اليد فيسقط تقدير جراحا كالحمل ولو اجمعه فيجزيه بينا لا يجوز
بعد التوقيع فلا حق للمقطوع في الارش لان حق المقطوع كان متوقفا
الاصل في النظر الى المقطوع فقد تعدد استيفاء حقه في كل واحد
كل ان الشغل في حال القطع والا فلا كانت صحيحة وقت القطع فثلث
بعد التوقيع فلا حق للمقطوع في الارش لان حق المقطوع كان متوقفا
الاصل في النظر الى المقطوع فقد تعدد استيفاء حقه في كل واحد
كل ان الشغل في حال القطع والا فلا كانت صحيحة وقت القطع فثلث
بعد التوقيع فلا حق للمقطوع في الارش لان حق المقطوع كان متوقفا
الاصل في النظر الى المقطوع فقد تعدد استيفاء حقه في كل واحد

3

فصار كما اذا تخبز بآري مكان الجيد ثم شمر هذا اذا كانت سلاوا
ناقصه وقت القطع وان كانت تفعل احد بان قطع اصبع من
اصابعه ظلم او قطع الخاطم اصابعه اصابعه او قضى بها حقا
واجبا عليه فالجواب فيه بالجواب فيما لو كان نافذة سمويه حكما
ذكر شيخ الاسلام الميرزا نجف اهورا دمه وقود كرشيع الاسلام احمد
الطراويسى يحى في شرحه انها اذا قطعت نقصا من فله الحمار
ان قطعت ظلم او بافدة سمويه فلا خيار ولا نثار الى الزرق فقال
ما قطعت قصاصا فهو محسوب عليه قلنا من متفها من جيل الخمار
ولا كذا لك ما ذهب نافذة سمويه كذا في الظهيرية وفي النسيين
ولو سقطت يده الميية قبل ختم الحمار المحنى عليه بطل حقه
ولا شئ له عليه لان حقه متعين في القصاص عند المال
ان موجب الهم العوى حينما وضعه ثابت فيه قبل ختم الحمار
كما اذا الجا كانت صحيحة فاذا فاق الحمار بطل الحق بخلاف ما اذا
قطعت تعود او بسبب قلة حيث يجب عليه اربش اليد وقال الشافعي
يجب في الموهنتين لان وجوب المال عند الماله هو المتعين على ما
تقدر استيفاء الحق تنفي المال ولنا ان الحق هو المتعين على ما
بيننا فيفوت بفوت الحمار اذا كانت عليه القصاص في النفس
غير انه اذا قطعت يده فقصاص او سبقة او في جهلها مستحقة
عليه فسلية له معنى فيفوت الاول بخلاف النفس اذا وجب على
القائل القصاص لغيره تقتل به حيث لا يضمن لانها ليست في معنى
المال فلم يستلم له انتهى او كان راس الشراح البرهان في معنى
بان كانت الشحنة استوعبت بين فرقي الشرايين وهي المستوعبة
بين فرقي الشرايين خرا الجاني عليه بين العود وانما الارش لا
الشحنة انما كانت موجبة كونها مشتملة فخرها الشرايين
وفي استيفاء ما بين فرقي الشرايين زيادة على ما فعل وباستيفاء قدر حقه

2



التي لا ينتفع بها وان كان فيه اسقاط حقه وهو عليه كذا يطلب
 قطع شيء لا يستحقه لعدم محليتها فلم يسقط حقه محال لعدم رضاه
 الا قطع السلا ولا يلزم قطعها لعدم علمها بغير تحقق الاثر رجعي
 وقته اي الجحش لا تقطع المباحي حجة من الفاطم بالسلا
 المتقطوعة ويسقط القود عود القاتل لكونه الجاني
 القصاص وكذا موت الجاني على الطرف رجعي ولا يجب للوليد
 شيء التركة فهست في تقدم انه يسقط ايضاً ولو تلفت يداها
 لا ذنباً وظل الا لا يحق ويسقط القود ايضاً بغيره ولا بد من القاتل
 عموا مجردا وانه مقابلة الدية فان عفوا سقطت الا قصاص
 ولا دية وان عفوا في مقابلة الدية لم تمت وانفق القود وفي
 الانشاء صالح الاولاد عفوا عنهم عن القاتل سقط حقه في القصاص
 والدية لا يحق المتكول كذا في المنية انتهى وقيل بالعفو من
 الاولاد لا له ولو وصي عند موته ان يغفر عن قاتله والعقل عمد
 كما تروا طلاق في قوله اي خشفة كذا في الهندية في شقوق الرضا
 نقلت عن الخافضة وعلقوا على الاولاد على حال والى مال
 المصالح به فليلا كما ننظر الى الدية لانه اسقط حقه على حال
 المتكول التي تجوز اسقاطها بعوض لا يتعد العوض فيها كما في
 البناء وقال الربيع والتقليد والتكثير فيه مساو لا ليس فيه شيء
 مقدر فيعوض الى اصطلاحها كالحلج والكنانة والاعتناء على
 مال غلاظ ما اذا كان القتل خطا حيث لا يجوز ان يترتب الدية
 لانه ذنب ثابت في الذمة فيكون اخذ اكثر منه ربا
 المال المصلح له لا عينا لا خلاصا ما كونه حالاً لا لا بد من
 وجب بالعقد والاصل في مثلها الحلول كالتنم والسرير كحل في
 الدية فري لم تحب بالعقد واما يسقط القود لانه موجب للعقد
 ولا تلم برض ببذل المال لا تعاقبه فهو غير عليه وحقه بغيره

لا يلحق الشارع من الشتم مثل ما يلحق المخرج فخير كما في السلا
 والصحة ثم لو ختار القود بد من اي الحائزين ثم لا ان
 حقه في ذلك الجمل فكان له ان يفعل وفي عكسه وهو ما اذا كان
 راس الشحوج او تغير ايضا التقدر الاستدلالا منه من
 نزيارة الشين وكذا اذا كانت الشجة في طوله الراس وهي تأخذ
 جهة احدى الى قتاه ولا تؤخذ الى قتاه الاخر فهو بالخيار
 ذرنا وقال الطحاوي وعنه على الرزي الكبير ان له القصاص في
 الاحار له لا في القصاص فيما دون النفس فقتل المساء واه في
 المحل ولا ينظر الى الصغر والكبر وجوابه ان القصاص في الشجة للشين
 وهو شقوت في الصغر والكبر وفي قطع اليد لكونه منقعة ليطش
 وهي لا تتفاوت ولعل الصغرة انفع من الكبيرة فاقتروا زلج
 وعلى هذا في السن قد قذفنا عن الظهيرية انه لو كان سن الحائي
 سودا او صفرا او حمرا وخضرا خير الحائي عليه ان نشأ منها بقصاصها
 وان نشأ ضننا اربى سنه خمسمائة وانه في سن الحائي عليه فنه
 ككومة عدله وبعدها بالاطلاق التي اذا كان طرفها الضار والحق
 معيبا حرم الحائي عليه بين اخذ المسب اربى بين قطع المسب قصاصا
 ولا شئ له غيره وبين اخذ الارش كحلا ولو لم يتبدل المتقطع مثلا
 او رجليه عرجا فليس على القاطع الا كومة عدله كما في شرح الكنت الحوي
 وقد مناه بعض الخط في مسایل رطب اليد قال برهان الدين وفي
 الهندية عن المحظ وكان الصديق الشهيد برهان الانية فتروا بما
 يثبت هذا الحار المتقطع بدها كانت يد القاطع الشلا ينتفع بها
 مع شئها فلم ينتفع القاطع بها هي مثلها اي بيدها لمثلها اعلا
 لو كلف اليد السلا حلا للقود فله الممتنع دية يد صحيحة
 كاملة بالخصار وعنده الفتوى جبت كما لو كان للقاتل طلع
 اليد اصلا وبه يفتى كما في المحظ ودله في اخذ قطع الشلا

المح

الامر لا ترى انهما ينفردان شيئا فكذلك انما ينفردان شيئا بخلاف ما نحن فيه
 فاذا استعينا بقلب نصيب من لم ينف مالاً ولذا قال واذا كان بين من
 الورثة حصته من الدية لا نه تقدر استغناؤه لعني في القتل وهو
 يثوت عصمة القتل بعفو البعض عن القصاص فيجب المال الكافي
 في الخطا فان استعوط القصاص فيه لعني في القاتل وهو كونه مخطئاً
 ولا يجب للماتل في شيء لا نه استطحقه المتعين بفعله ورضاه
 بالاعراض بخلاف شركائه لعدم ذلك منهم فينتقل بينهم
 حالاً والنورثة في ذلك كله سواء قال مالك والثاقي في حق
 للزوجهين في القصاص ولا في الدية لان الورثة خلافه ولا في
 هي بالنسب دون السبب لا نقطاعه بالموت وقال ابن ابي
 ليلى لا يثبت حقهما في القصاص بالنسب استحقاقهما القصد
 والقصاص من استحقاق القصد الا ترى ان الوصي لا يثبت له
 حق في القصاص لان القصد في القصاص من الشئ لا في القصد
 والى كونهن به الاقارب الذي ينصرف بعضهم بعضاً ولهذا
 لا يكون احداهما قائماً الاخر لعدم التناهي ولنا قولنا صلى
 الله تعالى عليه وسلم من ترك مالا وحفاظاً ورثته ومن
 ترك كلاً فظنوا القصاص حقه فيكون لجميعهم كالمال او امر
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بتوريث امرائه اجمع
 الضمايم من دية زوجها استيهم ولا ان القصاص من عتق
 بجري فيه الارث حتى ان من قتل ولداً ابناً لمات احداهما
 عند ابن كمال القصاص من بين الملبى وبين ابن الابن فيثبت
 لسائر الورثة والزوجه ثبتي بعد الموت من كمال في حق
 الارث وثبت الارث مستنداً الى سببه وهو المخرج و
 ما نأ على رضى يقسم الدية على من احزنا المراث والدية كمالها
 حكم سائر الاموال ولي هذا الوصي ثبتت حاله تدخل الدية

الاح

واشار بقوله عند الاطلاق الى انه لا يتأجل بالمشط فانه لعني
 في خرفصل الشراج ولو كان القتل خطأ فقال ما يتجوز على الف دينار
 او على عشرة آلاف درهم ولم يسم ذلك اجل فانه كان دية قبل قتلها
 القاصي وقبل ان يضي على نوع من انواع الدية فانه يكون موجلاً
 كذا في الظهور في ثوابه بياح اخذ المال في المهد كما لحظ بعض
 القائلين انه خفف ثابت لم يجز فيه العفو عما قلنا تعويضاً
 لاستثاله على الاوصاف المحلة من احسان الولي واحياناً قال
 بخلاف حد القذف لا ان الغالب فيه حق الله تعالى ولا يجزى منه
 حق الشفعة فانه يبيع ما لا يبرض والجواب ما تقدم ان حق
 الشفعة ليس بمنعصر في المحل ولا قابل للاعتياض عنه لانه محذور
 حق التملك بعد الملك الثابت بطريق شرعي ولذا لم يثبت لخيار
 الشرط اما حق القصاص فثبت فيه والاعتياض منه مطلوب
 بشرط ما فيه من العفو ولا يخفى ان شئ ويستقطاؤه
 ببيع احداهما او احد اولياء المقتول عند نصيبه من العتق على
 عوف من ملوك من المال وقيد بعفو ادهم لان الولي لو كان واحداً
 وعفا عن نصف المال يستقط القصاص ولا ينقلب ما لا كما في
 الدية وعني وعفو عن القاتل فانه لا يبيع يستقط
 حق الباقي من القصاص وذلك لا وكل واحد منهم فكن
 من النصف في نصيبه استيها واستقطاها بالعفو بالملك لانه
 تصرف في كماله حقه فينفذ عفو وصلى فيسقط له حقه
 في القصاص وعند ضروره استعوط حق الباقي ايضاً فيه
 لانه لا يتجزأه ثبوتاً فكذلك استقطاها بخلاف ما لو قتل رجلين فذنا
 اوليا احدهما حيث يكون لا يوليا الاخر قتله لان الواجب فيه
 قصاصاً لا بخلاف القتل والمقتول فسقط اوجهها لا يستقط

فيه والقصاص بدل النفس كالدية فيموت كسائر أموال ولهم الدية
انقلب مالا يقضى به ويؤخذ منه وصاياه واستحقاق الأثر
بالزوجة لا يستحق بالفرقة لا بالقضاء لا ترى الدية لا ترد بالرد
خلو في الوصية ولهم ما يتبين ان الاستحقاق ليس بالقصاص بل حكم
العقد ولا يلزم من عدم الثامر والمقتل عدم الارث للقصاص
الارثي ان الصنف والنسب الاقارب لا يقتل انا ولا يرث القصاص
والدية واثر منه ان المراه لا يقتل عنصرا انا ولا يرث القصاص
وقال الشافعي يرجح لا حظ للنسب الاقارب في سبب القصاص
ولهم حق العفو لان الالة ليست من اهل القتل لعنفها ولهذا اختلف
الافرة الاصلية ولا توضع عليها الجزية الواجبة مكان العتق
فما رت في حق الاستحقاق للصغير والحق عليه ما يساه واما
قوله انها ليست من اهل القتل لشران الدية يجب في ثلاث سنين
توكل فانها من اهل القتل لشران الدية يجب في ثلاث سنين
سواها لا اوليا اثنين او ما فوق ذلك وقال زفر بن زبني
فيما اذا كان بين شريرين فقتل احدهما لان الوجه نصف
الدية فيعتبر ما اذا قطعت يد وخطا ولنا انه هذا بعض
بدل الدية وكله موجه الى ثلاث سنين فيقتل الذي بعضه بدية
على القاتل في ماله لانه لم يمتل ولا يقتل المهد هو القاتل
وتقبل يجب على العاقلة لان نصيب الباقي لا انقلب مالا للموت
احدهم ولم يجب على العاقلة لان نصيب الباقي لا انقلب مالا للموت
مال وجب فير قصده من الفاعل فصار كالخط كما في شره في المحرم
اشق قال في الاشياء العاقلة لا تقتل المهد الا في ماله ماله
عنا بعض الاوليا وصالح فان نصيب الباقي يتقلب مالا
ويستحق العاقلة كما في شرح المجمع وقد نقله المحقق عن
الحنابلة رايهم ثم قال وما قاله مخالف ليس بالكتب كذا يخط

البدور

نظر

البدور عبد الله وفي الحاشية التاسمية على شرح المجمع ولا
اعتماد على ما في شرح المختار وشرح المجمع من قوله ولا يخط على
القاتل لعدم التزامه وزيادة الاول لان الشرع ما وجب
عليه ففي الاصل والمجامع الصغير والمبسوط والمحيط والهداية
والصالح في دسائر الكتب انه على القاتل في ماله وهو ثابت
برواية وحرارية ولم ينسب احدهم للشرع فيما وقفنا عليه
على هذه الحاشية ولا على اصل هذه الرواية كما حتى كانت
واقعة الفتوى في ديارنا فقد روي محمد في الآثار ان عبد الله
ابن مسعود قال اري ان تجعل الدية ماله وترفع عنه حصته
التي عني وقال عمر بن الخطاب اري ان تجعل الدية ماله وترفع عنه حصته
قلت ولا يعلم لعل من اثنى من الصحابة رضي الله عنهم يهدم
العهد وث ما في الكتاب انشأه من اجل القاتل وهو فيهم سيد
العسا القاتل به بان اجتمع في قتل رجل حر وعبد فقتلاه
جميعا فموت كل واحد من الحر وسيد العبد رجلان بالمال عن
دمهما اي دم الحر ودم العبد الذي اشتهر فيه على الدية من الارواح
فقتل الامور العظمى عن دمها قال في الدية على الدية السيد الاميرضا
لان امرى الالف مقابل بالقتل وهو اي القود وجب عليها اي
الفان ليس سوية فدية ينقسم عليها كذلك على السوا
لان الالف وجب بالقتل وهو مضاف اليها فنصف منه
وهو الالف زليل في خروج في الهندية ان كان المالك
القصاص بنوع من انواع الدية او بعد قرامتها على ذلك
فان وقع على النوع الذي وقع القضا به او وقع الزاوي
عنه وكان المالك على الكرم الدية لا يجوز ان يمو
على اقل ما وقع له القضا فانه يجوز نسيئة كما او يبيع
وان اصطلح على خلاف جنس المقتضى به وقد صال على

الكره ما نضى به فانه يجوز نسيته الا اذا كان المتضي به دراهم وقد
استطاع على فانه كره منه ان يجوز ان كان قد ابدى وان كان
المصالح عليه فربما او حار او عبد او كان دينيا فانه لا يجوز
ان كان غنيا يجوز وان لم يقض في المجلس وان كان صانعا على كل
من المتضي به اذا كان المتضي به ذنابيا ولا يخرجهم فانه
لا يجوز نسيته ويجوز ما بينه وان كان المتضي به درهم ولعل
عليه عرضا من المرفوض ان كان نسيته لا يجوز وان بعثه بجور
سوا قبض في المجلس او لم يقض هذا الذي ذكرنا اذا استطاع
بعد التقضا والرضا فاما ان استطاع على ما له فوض في الدية ان كان
المصالح عليه اكثر من الدية فانه لا يجوز وان كان ما بينه وان
وقع الصلح على كل من عشرة الاف درهم وعلى اقربه الف دينار
او على اقربه مائة منه الا ان كان فانه يجوز نسيته كما ان اولاد
وان وقع الصلح على حصول خلع يفرض في الدية وان كان نسيته لا يجوز
وان كان غنيا كان كذا في المحيط رجل قتل عمه وله وليان قتلا
احدهما القاتل عن جميع الدم على خمسين الفا والصلح بينهما
خمسين وعشرين وللآخر نصف الدية بخمسة الاخرون وروى عن
ابي حنيفة ان الصلح على اكثر من الدية باطلا وجب لكل واحد
منهما نصف الدية خمسة الاف والرواية المشهورة هي الاولى
كذا في الظاهرية وكثر عن احد الاوليين وعلم الاخر ان القاتل جرم
عليه فقتل فعليه القصاص وله نصف الدية في حال القاتل
وان لم يعلم بالحرمة فعليه الدية في حاله علم بالعنف ولا كذا في محيط
السرخسي رجل قتل عمه اقربا احدا مقتولا اياه ورتبه رجلين
ولهما واحد فعلى الولي عن القصاص في احدهما ليس له ان يقتله
هـ بالآخر كما في الجور مع رجل قتل عمه او قضي لوليه بالعقاص على كل
القاتل فامر الولي رجلا ان يقتله ثم ان رجلا طلب منه الولي ان

يعقوب عن القاتل فعلى عنه فقتله الامور وهو لا يعلم بالعنف
قال عليه السلام ويبيع بذلك على الامر كذا في الظاهرية و
لوعلى الولي او لوصي عنه دم الصغير من كذا محمد بن
السرخسي رجل قتل عمه فبرهنا او المقتول انه وارثه
لا وراث له غير وبرهنا القاتل ان ابنه فلا يقضى الفاضل
ببينة الاخر ويتاخر في ذلك ولو اقام القاتل ببينة ان له ابنا
ورثه قد صالحه على الدية وقبض منه اقام بيته ان الابن
قد عفى عنه قبلت بيته القاتل فلو جاز الابن بعد ذلك و
انقض العفو والصحيح كل في القاتل ان يقيم البينة على الابن ولا
يقضى على الابن بالبينة التي اقامها القاتل على الاخ ولو كان
المقتول اخوان وبرهنا القاتل على احدهما ان الاخ الفاضل
صالحه على خمسة الاف جاز ذلك فاحض الفاضل وانكر القتل
لا تلحق القاتل على اقامة البينة واذا لم تلحق القاتل عاذه
البينة فهنا يكون للحاض نصف الدية ولا شيء للفاضل كما في
الخاتمة ولو كان للدم وليان احدهما غائب فادعى القاتل ان الفاضل
عفى عنه وبرهنا على ذلك فاني اقبله واجب العفو عن الفاضل
واذا قضى بالعفو فاحض الفاضل لم يعد البينة عليه واذا عفى عن
الفاضل ولم تكن له بيته فارد ان يستخلف الماخذ فانه يجوز حتى يقدم
القاتل ويجهل فاذ اقام فخلعنا فتعفى منه كذا في المبسوط ولو
قال القاتل ببيته حاضرة في المصر على عفو الفاضل فانه يجوز بل
ايام ولا يستوفى منه القصاص للحال هكذا ذكر شيخ الاسلام في
شرح ذكر الشيخ الامام شمس الائمة الحلبي في شرحه ان الفاضل
في دعوى العفو يوجب جله بغير ما ربه قال وما ذكره القاتل يا
الفا مطلق العفو بغير جله لا يرضى فانه قال ببدل ثلاثة
ايام شهر ذي غيب فالتماس ان يستوفى منه القصاص ولا يجوز

وفي الاستحسان لا يستوفى منه العصاص الا ان يقع في علم القاضي ان
لو كان يتيقن لا قاتلها كذا في المحيط قوم اجتماع على كذب عقوب
فهمه بالنياب فاختار نيل فاصاب به صفة فانت وشهد قتي
ان هذا اسيم فلان ولم يشهد وان فلان راحة فضا لاجل الاب
صاحبه السهم على كرم طلب المصالح ورب الصلح ان كان يعلم ان
المصالح هو الجارح وان الصبة ماتت مع ذلك الجارحة فالصلح جائز
وان لم يكن في البابه سوى مفرقة السهم فالصلح باطل وان كان
يعلم ان صاحبه السهم هو زماره فاستقبلها ابو صا ولعلها
وستقطت وماتت وما يدريه من الاطية ماتت او من الرمية
اكان المصالح الاب ياذن ساير الورثة جاز والبدل لساير
الورثة ولا ميراث للاب وانها ليجزى فمفهومه هو باطل كذا في
الظهيرية ويتصل جمع من الناس بمقابلته فرد تشاكوا في
قتله بشرط ان جرح كل واحد منهم ذلك الذي جرحه ملكا والقياس
ان القتل لدم المساواة ولكن تركناه لاجل الصلح وقولنا جرح
محمد بن الحسن وموطاه والمشافق في مسنده كلاهما عن مالك
فان اخبرنا عيسى عن سعيد بن المسيب انه عمر بن الخطاب رحمه الله
نظر خمسة او سبعة برجل فقتلوا غلطة وقلة لورعا لاهل صنعا
لقتلهم به ورواه عبد الرزاق مطولا عن عيسى قال كانت امارة
منصفا لابي ربيب فغاب زوجها وكن له اخلا فقاتل ان الغلام يفتن
فانظر واكتفى تضعفون به فتالوا عليه وهم سبعة فترصعت المرأة
فقتلوه والقوة في يوم غيلان فلما فسد الغلام خرب امارة امه
وهي التي قتلتها وهي تقول اللهم لا تخفى على من قتلنا صيلا
تحر لنا في اموره قال فرجل بعد ايام ببغداد ان فاهو بن زياد
عظيم اخضر مطلع من البصرة وبسطا خي قال فاشهدا على ابي
فوجدت رجلا منكرا فله اني عليه فخاله ما اظن الا قد قدركم علي

صالحكم وقص عليه القصة فاتي على حتى وقف على البئر وان من معه
فتقال احد اصدقا لك من قتلوه حلوى حصل قتلوه فاخذ القلام
ففيه في سر من القدر شعر ففوه فتقال لم اقدر على اني فتقال
رجلا اخر دولي قتلوه فاستحضره فاعترف المرأة واعترفوا
كلهم فكتبت المحرم ضم وكتب اليه ان اقتلهم فلو لا علمه
اهل صنعا لقتلهم به وروى بن ابي شيبه في مصنفه عن
سعيد بن وهب قال خرج رجلا سفا ففهمهم رجل فقتلوا
وليس معهم فاسهمهم اهلهم فتقال شرح مشهودكم انهم قتلوا
صالحكم والا حكموا بالله ما قتلوه فاتي بهم الى اهلهم وانا غزو
فوق بعينهم فاعترفوا فامسهم فقتلوا ولان القتل بطريق
النياب غالب والتماضي شرع للزجر فاحكموا كل واحد كما كنز
به فيجزي عليهم جميعا القصاص تحقيقا لمعنى الاحياء ولولا ذلك
لزم مذهب القصاص وفتح باب التفاضل اذ لا يوجد القتل
من واحد غالبا لانه يتاوه الواحد فلم يقدري عليه فلم يحصل
الا اذا دلوا الزاخر يسرع فيما يغلب لاهما بغيره ولا ان هو
اي خروج الروح يتحقق بالمشاهدة لانه غير متجزى الا بالي
لان وهو الروح لا يتجزى واشتركا في الجاعة فلهما لا يتجزى
يوجب التكاثر في كل واحد منهم فبضافي ال كل واحد منهم
كلما كان ليس معه غيره كولاية النكاح في باب النكاح بخلاف
الاطراف فانه لا يقطع الجمع يقطع الى حد بل يجب دية الطرف في
يجمع قريبا في المتن في قوله قطع رجلان لانه محل وجوب
القصاص على الجماعة فيما اذا اضربوه معا وان اضربوه على
التنقيب فما ان يقتصص ميت الضارب الاول فاذا جهل الثاني فالظن
انه لا يجب العصاص وليقتل كذا في سر الدية في حاشية الزيلع
ولو جرحه رجل عشر جراحات والاخر واحد فكلها قاتل لان

كله النظم ويتروك عدم المائلة فيه كالتجربة فان الثاني لا تروم موته بل
مقتار الغالب امتنع القصاص من زبلي ان حضروا بهم فاحضروا واحدا
من اوليا المتولين فكل القاتل الزود له امة لذلك الواحد وسقط
عندنا احد بغيره اي حق اوليا بغيره الحق بغيره المتقدي بغيره
القاتل حتى انقه لغوات المحل اي محلي الاستيفاء فصار كون العبد لاني
سما من قتلت بقتل وسقط القود بحد القاتل وفيه خلاف الشافعي لان
الواجب عنده احدها على ما بينا فاذا قاتل احدها تيف الاخرين
قال لامرأته احدا كاطلق وقال لبيده احدا كما حصر فان احدها تيف
الاخرين المحل في بلي قطع رجلان كثر شار هذا الى ان التقييد في
المتن تعاقب وحكم ما لو استحرك جماعة في ذكرك يد رجل او ملأ
رجل اي جرح شخص واحد لو قتلوا نساء ونحو ذلك ما دون القس كاذنه
واصبه جوهرة فقدمي بهذا ان البديس بقيد بل هو عام في ما ير
الاطراف وان تفسر لا تنزلها في القطع اخذ سكيننا واقرنه بشاره
الراي السكين على يده اي المقطوع يده حتى تفصله خنزير هذا
التفسير على ما رويها السكين من جانب والاخر جانب اخر حتى تلتقي
السكينان في الوسط وبانت اليد حيث لا يجب القصاص فيه على وجه
منها لان لم يوجد من كل واحد منها مثل السلاج الا بعضا لو هو
فهذه المسئلة اتفاقية واما في سائر الاماكن فلا نقضنا عندنا على
واحد منها وعلى واحد منهم فيما اذا تعددوا له خلافا للثاني وطالبك
واعد فانهم قالوا بوجوب القصاص اعتبارا لا لاطراف بالانفصال
لان الاطراف تابعة لها ومحققة بها فاخذت حكمها وسد الباب لهدون
واشار الى دليلنا في عدم وجوب القصاص في كل من المسائلتين
بغيره لاحد ام المائلة يعني ان انتفا القصاص في المسئلة
المحترمة انما لان كل واحد منهما فاطع للبعث لان ما انقطع بقوة
احدهما لم ينقطع بقوة الاخر لا يجوز ان يقطع اكلما ببعض

ولا

ولا الشنات والواحدة لا اندام المسألة فصار كما اذا امر كل واحد
السكين على اليد الواحدة لكن من جانب اخر ذكرك الاما الشوط
في الاطراف المسألة في المنفعة والقيمة ولهذا لا ينقطع القيمة
بالسلا بخلاف النفس فان النفس المسألة في الدين تنقطع
لكن لان الشرط فيها اي النفس المسألة في الصحة فتعطل
ولذا يقتل الاثنان بالواحد فلا يصح قياس الاطراف على النفس
على ان الفعلية النفس لا يوصف بالجزء في الجزء فاصنف الى
كل واحد كلا ضرورية عدم الجزئ في الجزء فاصنف الى
به الا ترى انه يمكن ان يقطع البصف ويترك الباقي في ذكرك لا
عنت ذلك ولهذا الواحدة منها السكين على قفاه والاخر على حلقه
حتى التنقي في الوسط ومات منهما عيب القصاص وفي اليد لا يح
فيجعل كل منهما طالما للبعض فوضخ الفرق مع ان الفعل في ما
النفس بكل يسر به فعله فانه لو جرح ضريح القس كان قاتلا
قتله والفعل في الطوف لا يكمل بسرية الفعل فانه لو قطع بعض
اليدي فسر الى ما بقي حتى سقط لا يلزمه القصاص وسرانية
فعله اقرب الى فعل تركية فاذا لم يكمل فعله في حكم القصاص
خلافا لا يجوز تكويله بعمل يشك فيه اولى كما في البرهان ولا
القتل بطريق الاحماع غاها ففوت فيه الفتاة لان القطع فانه
محتاج الى مقدماث بطلته بجملة الفتاة سببها كالمشرك وان
ان فتول شوت وجوب القصاص من النفس بالاثر والاحماع
على خلاف القياس والطرف ليس مثلها فلا يلحق بها كالمشرك
التيين درر وذكر فيه بعد ما نقل الشارح عنه انه بغيره ان غاها
يقولون بغيره ويربوت فادري ان اول ما يركب هذه على ذكره
انه منع المراجع من اني قوام انتفا اعتنا على امتناع مقدورين فان
وكانت المعركة به على صلهم ان العبد خالق فعل نفسه وان الله تعالى

ص

الدية على كل واحد منها الربع لو كانا شئنا ادعى كل واحد
منهم سدى الدية فيما كانا ثلاثة ادعى كل واحد منهما
لو كانا أربعة وجب ذلك في مال الجاني لأن المال قلة لا تقبل التفرع
وانقطع رجل واحد بين رجلين فلهما فلهما في جزأين من
الرجلين المقطوع يمنعهما مطالبة في قطع عينيه في
الجاني والماض دية واحدة يقسمان بينهما ان حرقا في
المنحني عليهما معا في المطالبة سواء كان القطع جملة واحدة او
على التقارب وقال الشافعي ان قطعها على التقارب
يقطع للارول فينهما وينقسم الرشد اليه الثاني لا يديه هارت
فقط مستحقة له قصاصا فينح استحقاقها الثاني بالقطع
فصار كما اذا رهن ثيابا من انسان ثم رهنه ما اخرجه
التسليم الى الاول وان قطعها معا يفرع بينهما ويكون
القصاص لمن خرجت له قرعته والارشد للاخر لان اليد
الواحدة لا تنفي بالحقيقتين وليس احدهما اولي بها من الاخر
فوجب المصير الى التزعة ولنا المسألة في صحة الاستحقاق
ولا يقرب التقدم والتأخر كما لا يربح في التزعة وهذا ان حق كل واحد
منهما ثابت في كل اليد لتفرد السبب فحق كل واحد منهما
وهو التقطع وكونه مشغولا بحق الاول لا يمنع تدرك السبب في
حق الثاني ولهذا لو كان الثاني طع لهما عبد الاستواء استحقاق
رقبته ولو كان تمنتع بالاول لا شاركه الثاني في الرهن
لانه استغنى حكمها فلا يثبت الثاني بعد ما ثبت الاول كالاستغنى
حقيقة ولان الرهن حقيقة ثابت في الحل حتى يحبس بحقه
ويكون خصم فيه اذا استهلكه ويقتضى بدله فيكون رهنه
مكانه ولا كزك المقطوع يده فانه يثبت حقه في الحل وانما يثبت
له حق النصف فيه تصرفا يفضي الى قطع اليد والحل كما ان عتصمه

الدية

فادعى ما فضل الدية ثم بحث وقال قد ساعدنا في هذه المسألة ابو
الحسن البصري من المختارة وساعدنا الحنفية المختارة ثم بحث
قال تبيينه على الحنفية في هذا الاصل سوال نظره على التافهة
فاقول قد تناكس الفريخا في اصلها اما الحنفية فقد منعوا قطع
الايدى باليد الواحدة ولو الاشتراك جماعة في قطع يد لم يقطعوا
بها لان كل واحد من الفاطمين فاعل لم يقطع ورقتهم ويختص كل
واحد منها بالقطع الذي هو مقدوره دون مندر واحد فكان
يقطع كل جزئ قطعا على سبيل التفرع فلم يكن فاعلا لليد كما لو كان
تكتف تقطع يده في مقابلها ومن تأمل هذا علم انه مناسب لمن
يمنع مقتدر ايدى قاربت اما من يجوزها لما لا يكون الفعل
يصدر عن موزنين لاسيما من يجوز اجتماع عليين على ملو واحد
واما الشافعية فيقال لهم انهم تشقون مقدور ايدى مكنسيتين
تكتف قطعت الايدى باليد الواحدة والحجاب عن هذا يخرج من
كلام في شرح المختصر وقد واقتنا الحنفية على ان النفوس تقتل
بالنفوس الواحدة ولا يصح لهم فربا بين النفوس والا يدب ونازعة
الحمار على في افاة هذا الفرج بمقدور بين قاربت وقال بل
هذا ينبغي عكس ما قال اذ لو لم يكن ما قطع بقوة احدها لم يقطع بقوة
الاخر صريح في التفرع كل واحد بمقدوره وهو البعض وعدم مشاركة
الاخر فيه وكل واحد قاطع جزء على سبيل التفرع فلم يكن مقتدورا
بين قاربت وانما كل مقتدر قاربت مستقل به كما انك لا تفرع في منع
المواضع فهو ينبغي ان علمنا انهم ينفون مقتدور بين قاربت
اي موزنين او مكنسيتين كما ان الشافعية انهم يضمنوا اي
الشركاء في قطع اليد الواحدة او يضمنون فيما لو تعدوا على الحيوان
دينها اي اليد المقطوع عنه على مقتدر اي عدد الثالوثين
بالسوية لان التلف حصل بفعل الجميع فيجب عليهم جميعا نصف

قوله لا ت ولا في قطع يد من نصف الساعد فتنبهه ونبه دعبول
 مجبور كما صرح به المجري اقر ذلك العبد على نفسه يقتل عمدا
 خلا قال لفر و مالك والنافعي لا يبرى الى بطلان حتى للمولى
 نصا ولا قرار بالقتل خطأ او بالمال قلنا العبد غير متمتع في مثله
 لكونه للمجته الصرير به فيصح ولا ان العبد موقوف على اهل الحرية
 فحق الدم عللا بالادمية لا يرى ان اقرار المولى عليه بالحدود
 والقصاص لا يجوز فانما يصح بطلان حق المولى من ضرورة ذلك
 لا يصروكم من شئ يصح ضمنا وان كان لا يصح قصدا لان موجبه
 بيع العبد والاستسقاء وكذا اقراره بالقتل خطأ فان موجبه
 دفع العبد او الفداء على المولى ولا يحصى على العبد شئ فلا يصح مولا
 كما ان العبد مجبور عليه او ماله وثاله في التجار لا انه ليس
 من باب التجارة فنكون بالاكاذيب والتبصير ولذا قال ولذا قرر
 العبد مطلقا لخطا ايم يقتل خطأ فكذا بالقتل حتم اقرار اعما
 لما اقر بجنائته قال في الهندية عن الحارثي ولا يجوز اقرار العبد
 بالجنائية ما دون اقرار مجبور عليه ولا يتبع بذلك عهد العتق
 انتهى اقراره حال استئنا له من غيره وكان مجبور اقرار
 الماذون لزوجته او ولده او ولدته بدنه والا فاقار له اذون
 بوردية وغصب ودين صحيح فيغذ على مولا كما مر به
 فتنبه لم ينفذ اقرار مولا وفي الحبس ولو شهد واعده يقتل
 عمدا وقذف او ضرب او زنا لم يقتل الا بحضرة مولا وقال ابو
 يوسف رح تقتل وكذا لو شهد واعلى اقراره بالقتل والقذف
 او بالشرب او بالزنا لا تقتل بالاخلاف لانه بالحق ورجع فصيح
 رجوعه فيها ويقام الحد على العبد اذا اقر بالزنا او بغيره مما
 يوجب الحد وان كان مولا غائبا وكذا القسط والقصاص ووزن
 ابو حنيفة ج بني حجة البينة وبني حجة الاقرار تلت والوق

بار

فانه يعتبر دفع مولا في الشهر ودون الاقرار كذا في المنع بل يكون
 اقراره بقتل الخطا او بدنه لزوجته او ولده او ولده على
 رقبته كذا في نسخته ووقع في رقبته والاولى هي
 الصواب والله تعالى اعلم الى ان يعقب معنى بطلان به بعد
 عتقه كما نقله المصنف عن المصنفين ونظيرها ما اذا اقر بالقتل
 الخطا يلزم للمولى وكان في رقبته العبد الى ان يعقب انفسه
 وبه البصائر ولذا اقراره بالقتل الخطا لا يبرى لان موجبه
 المال وهو حق سيده دونه فيؤخذ به بعد عتقه له
 في حق نفسه انتهى قال يعني المصنف في المنع وكذا هو كلام
 الزيلعي لطلان اقراره بالخطا من القتل صلا يعني لا يعتبر اقرار
 العبد ولو ما ذونا يقتل الخطا فيصحة فلا يبطال بعد عتقه ولا
 يعتبره حتى سيده فلا يبطال السيد بدفعه في الدية وقد ائنه
 بقتله وكذا في غزو ما في التوليبي من كونه في حكم السيد من
 الاشياء معللا بان موجبه اى الاقرار يقتل الخطا الذي اقر
 وحسب دفع العبد المأثري ولي المتولي في متاعه ودينه اقر
 موجبه القتل ايم يدفع سيده مقدرا قيمته الى ولي المتولي انتهى
 وقد قد منادى في عبارة التبصير فتأمل قلت وطلب
 عبارة الاشياء في احكام العبيد وكذا اقراره بجنائية موجبة للزوم
 اذ الفداء يصرح بخلافه بخلافه وقد انتهى فخذ في تنقيح
 عدم اعتبار اقراره بالجنائية الموجهة للدفع او الفداء وهذا
 صريح ما قد مناه عن الحارثي واما اقراره بقتل الخطا فكذلك
 في عبارة الاشياء ولذا قد مناهت قول الما تين خطا فوضيحه
 يقتل خطأ وبينا حشر القتل فخلاعت الهندية لكن عبارة
 الزيلعي من جهة فيما اذا داه السارق تتعا للضرر وقال الثامى قوله
 فتأمل يشير به الى ان في فهمه المصنف كلام ان يلغى غير ذلك



أقرأنا قد اعلى العاقلة فلا يطالبون بموجب اعتراض بل يطال
به القوم ويضعونه من حاله في ثلاث سنين كما في التمهيد في اي الا
ان تصدقوه في الا اذا صدق العاقلة المكر بالقتل خطانا هذا اقر
به فتنهم الدية وكذا اقره التمهيد في الحاشية فتنهم حتى لا
يسبق فتنهم الى تناقض ما تملكه الشارع من التمهيد في منقول
بانه اقر بالدية على العاقلة وبين ما قرره التمهيد في فتنهم
بان العاقلة لا تلزمهم جناية العبد ولا جناية من اعترف على
نفسه بدون برهان و بدون تصديق من العاقلة هذا ما قلنا
فيهم عبارة الشارع واما الشيخ الرضائي والسيدي حميد حميد الله
فقال في فتنهم ان امر الشارع بالندب بعد قتل كل التمهيد في
اولا اشارة الى اعتراضه على التمهيد في باعتبار ما سبق فيهم
الان يوم الدية والجمع على سيد من ظاهره انه اقر بالدية
لديه على العاقلة وان الشارع تصدى للرج عليه بقتل جاحل
وبما يخالف ذلك ما قرره التمهيد في العاقلة من الا انسلخ
ما سبق الى الفهم لما قد مناه من توجيه عبارة وعارة
الشارع بغير اليك لاهم فيها تصدي له المم وهو انه هذا يطالب العبد
المقتول بالقتل خطا اذ اكد له مولاه بالدية بعد عتقه ام لا وصرح
كلهم الجوهرة والبرهان فيها قد مناهت عبارة ان يطالب بها
بعد عتقه وادعى المم وتعهده ان ظاهر كلام الربيعي انه
لا يطالب بها لكن قال في خبر الرضائي في حاشية الفتن وما في
الجوهرة هو كلام الربيعي والاشباهه ولا اشتباه في الخبر من
ان اقر العبد المحجور بالمال موخر الى ما بعد العتق وانما
منع ظهوره في الحاشية انكولي واليد على ذلك قوله انه اقر
على المولى فاستغنى عن التصريح به لاشتباهه والله عالي
اعلم انتموه وهذا يفيد الرجوع على المم فيما دنا منه ظهور

لان مناهة تفسيل بطلان الاقرار بحالة الرقية اذ لا يتناقض الزام
المولى بالدفع او الفداء بعد العتق ونطالب به العبد اذا عتق
لعدم وجود العلة فانهم وييل على ذلك تفسيل ان يبيع بعض الملاك
الاقرار بالمال بانه اقر على المولى ولا يكون ذلك بعد العتق
ولا يشبهه انا اقر العبد المحجور بالمال موخر الى ما بعد العتق
اذ لا ضرر بالمولى بعده ولذا قال العلامة الرضائي ان ما في
الموهرة هو محمل ظلم الرضائي والاشباهه ولا اشتباه استهم عتقت
لكن سيف كذا الشارح في باب جناية المملوك نقلا عن النديم
ان الخطا انما يشتت بالبنية واقر المولى لا باقراره اصلا فقال
وقد مناه في كتاب الحج عن الجوهرة قولين في المسألة فتنهم انتهى
لكن علله التمهيد في باندا اقرار بالدية على العاقلة فتن
ولفظه تحت قوله الماتف وبقاد عبد ولو محجور لا يرقى حق اي
تقتل محمد لانهم يتهم فيه وفيه اشعار بان اقر خطا لم يحزن
لانهم ولو ما دونا لانه اقرار بالدية على العاقلة انتهى كلام التمهيد
وتدبروه امر بالتدبر رج اشارة الى اقراره بقتل الخطا
يكن في الظاهر الا اقرار على عاقلة وهو سيد ولكن الاقرار
حجة قاصرة لا يتجاوز عن المقر ولا ينفذ على سيد فتنهم
مفاد الربيعي ومفاد ما في الجوهرة ومفاد ما في الاشباهه وهذا
ما في التمهيد في على ان السيد لا يطالب بموجب اقراره بالقتل خطا
لنصوص حجة الاقرار ويؤيده قوله في جميع العلماء على القول بتعني
قوله صلى الله عليه وسلم لا تعقل اي لا يجب دفع الدية
على اقرار جميع عاقلة عبد اقول جنى عبد على خطا فلا يطالب
بديته عاقلة وانما يطالب بديته مولاه اذا ثبت ذلك ببينة لا بما اقر
ولا تعقل العواقل اعترافا من عبد او حر ولا اقال حتى لا يقر
الحكم بالقتل خطا ولم تعظم عليه بينة لم يكن اقرارا بالقتل خطا

اقرارا

كلام الرب والامر لذلك والحديث المذكور ذكره في الهداية في كتاب المعاني
ونظما والاصل فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قوله عليه وسلم
الذي صلى الله عليه وسلم لا يفعل البواقي ولا يعمل ولا يصلي ولا
يعترف ولا يدين ولا يدين الموصيه قال الخرجون لم يجدوا له
لكن روي رزين في جامعهم عن ابي هريره قال مضت السنة
ان العاقلة لا تخلي من دينه العبد شيئا الا ان تشاء وكذلك لا تخلي
من غير العبد شيئا قل وانما ذلك على الذي يهتبه من ماله
بالعاقلة لا بل لانه سلقه من السلوة لقوله رسول الله تعالى عليه
وسلم لا تنكح العاقلة عمو ولا صلي ولا اعتراف ولا ارش
جناية ولا قيمة عدا لان تشاء وروى الطبراني عن عباد بن
الصامت الا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تجملوا
عليها قلتم من قول مستوف شيئا وفيه لك ريب بن نهان
وهو ضعيف وشاه بن عدي واما ابن عباس فربما
محمد في الموطا قال قال عبد الرحمن بن ابي نازع عن ابي عبد
عبيد بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال
لا تنكح العاقلة عمو ولا صلي ولا اعتراف ولا ارش
واخرجه سعيد بن منصور وهذا السند والمقنن لانه لم يذكر ولا
ما جنى المملوك قال ابن عبد البر ولا مخالف له من الصحابة
رب رجل بها رجلا لا يتكلم في عدا لا ان يقتله فنفذ
اسم منه اي من المقصود قتله اليه رجل اخذ من المنفوخ منه
والمنفوخ اليه والى ان المنفوخ اليه لم يتكلم في قتله والا كان
منهم دية ما كان عليه عليه المقدسي يقتضون الرمي نازع
من المقتولين لانه محمد ونبئت لذلك في من المقتولين الدية
على عاقلة لا يحد خطا قال الربيعي والثالثا جديف
الخطا في الفعل فكانه ربي ابراهيم فاحاب ماله والعقل

الوحيد يتعدد بتعدد اثاره تربي لكنه قدم في بحث الخطا ان
الخطا في التصدي ان يرمى شخصاً ظنه صيدا او حربيا فاذ هو
مسلم قال له لم يخطي في الفعل حيث احاب قصد مسه وانما
الخطا في التصدي في الظن حيث ظن المسلم حربيا ولا يدرى
صيدا وان الخطا في الفعل ان يرمى غرضا ففهم اذ هو
وهو غافل ما ذره هنا كما لا يخفى لانه في المباح وقال الخرجون
قد تبا التنبه في قوله وكانه ربي ابراهيم في التنبه في الحكم لا
في الاسم فليست امر انتهى ونفى في المقتضى المحتج انه حمله
من قبل الخطا في التصدي حيث قال في تعميل المالك لان الاول
عقد والتا في خطا في التصدي تهرب وعلى كل حال فالحكم
المقتول الثاني مخالف للمقتول الاول بخلاف ما لوري صيدا
خرجه ونفذ في اخوان حكمها واحد وهو المحل لذلك نقله
ابو السعدي عن خط التبعيد لانه ان قول الربيعي
الفعل الوحيد يتعدد بتعدد اثاره قال الامم في تزييفه
الامم اذا احاب حيوانا ورمى جلد يسمي حربيا وان قتله يسمي
قتلا وان احاب كوزا ورمى كسر فذلك يسمي جديف ويكون
بالسنة الى محل عمو وبالسنة الى آخر خطا وفيه نظر لان ذلك
شبهة الفعل الوحيد باسماي مختلفة بالنسبة الى الحال ولا يترفع
فيه وانما الكلام في ان يتعدد الفعل الوحيد فيصير فعلى متناه
التهرب ورده العلامة المقدسي فقال نظروا فقط اذا اظهر
ان ما ذره التايل نسبة الفعل الوحيد حيثيات انضباط
فيود مختلفة ووصاف متضادة اليه باسماي مختلفة لانه
ذلك الفعل الوحيد من حيث هو فعل واحد وبتلك الاسماي
المختلفة لا تسمى ان الرمي من حيث انه احاب الكوز لا يسمي
حربا ولا قتلا بل كسر وكذا من حيث انه احاب حيوانا ورمى

جميعا وهذه المسألة عدت من مناقبه اذ الامام الاعظم رضي الله عنه
رحم الله تعالى صير فيه مجمع الفتاوى ولغظ ما في صير فيه
عليها نعله في الشيخ وهذا من مناقب ابي جعفر لانه فقها زاه
اخطاوا في جواب هذه المسألة انه انتهى قال في المجمع وفي مجمع
الفتاوى مروى ان ابا حنيفة كان في مجلس من ابناء ابي الحسن
وسعيان النوري وشهاب بن عبد الله فقاتل رجل ما تقولان
في قوم جلوس صعدت حصة على رجل منهم فوقع بها عن نعله
فستطعت على خذله فها الثالث من نفسه فسد طعت على
الثالث ثم دفعت الثالث حين نفسه حتى سقطت على الرابع
فلدغته ومات على من يجنب الدية فتوافقت على جواب ابي حنيفة
فقال ابو حنيفة لا يضمن الاول لان الحية لم تضطرب في ذلك والثاني
لان الرابع لم يمسسه بعدما سقطت من غير كسب قال الثالث
كل من كان مكتسبا بعد ما سقطت من غير كسب لا يضمن
الثالث ايضا فاستصوبوا جميعا رحمهم الله تعالى من
الحاج مع الحقوقي في باب جنابة اليمين انتهى وحيثما شمل
او ايتى الكافي برواية والسؤال الى الامام رحمه الله ذلك اعترافا
منهم بوفور فضله ورسوخ قدره وقد جزموا منه الاصابة في
اجوبته في كل مورد مع ما كان من احكامه انما يعين قال الحقوقي
والشيخ بعد نعله لعبارة تجمع الفتاوى قلت وهذا التعديل
اجبت عن حادثة الفتوى وهذا كتابا معروفا في علمه على
كل اوقاف في نسخ الدرر والمفردات على ما ان في الفتاوى الترتيب
وقم على احوال الثاني والفتح الثاني على احوال الثالث والله
تعالى اعلم يعني وعقر الكلب ايجل الثالث ومات فان
غيره بنور وقوعه تحت الدية على اقله الثاني وان تخرج
فلا يبيح احد منها فربما في حية وعقريها

جميعا

جلده وقتله لا يسمى لسر بل حيا وقتلا وان تفران اختلاف تلك
الاسامي باختلاف الاوصاف المتضمنة لحياته لاك القدر يتقرر ان
اختلاف مسميات تلك الاسامي ايضا فكل من مناسا ما نحن فيه
مقتدره قال ثم فان قوله وانما الكلام في ان يتغير النعل ايا احد
فخصه فعملين متضادين في الحقيقة فلا نسلم ان الكلام فيه
بل لا نسلم ان كان ذلك وان اراد به ان الكلام في ان يتغير النعل
الواحد يتغير الاوصاف المتضادة المتضمنة اليه فهو لم يكت
هذا التقدير يحصل هنا قطعا بنقد الاساس تعدد ذلك كذا
من تعدد المسماة من حيثيات مختلفة كما هو الواقع وورد
ذلك القائل كما عرفت انما انتهى وقتت حبة عليه
اي على انسان قد فيها الذي وقعت عليه عن نفسه فستضت
الحية المذكورة بعد دفعها على شخص اخر فدفعها الاخر عن
نفسه فوقع تحت الحية المذكورة على شخص ثالث فله حصة
اي كسبت تلك الحية الثالث ايم لذه غنة بغيا فيها فذلك الثالث
فقال من يجب من الاثني الاربعة الدية هل ذلك سائل
ابو حنيفة رحم بجهنم جاعة فقال ابو حنيفة في كل باب
بديهة لا يضمن الدافع الاول لان الحية لم تضطرب في ذلك
ودفعها عليه ولذلك لا يضمن الثاني لم تضطرب الثالث وذلك
لا يضمن الثالث لودفعها ولم تضطرب الرابع لم يدفع عليه وهكذا
الاربعة والخامس لو كثروا وما الدافع الاخير وهو الثاني في
مسئلة الماتن فان سعت ايم لذه غنة لم يضمن الدافع عليه
مع مجر سخرها فوز من غير مهلة فعلم ان دفعه يجب
الدية قال الخليل بن محمد بن علي الما قلته كما يوصفان من قبل
لورينة المالك واما تسعة فورد بعد دفعه عليه فله حصة
عنه ثم رجعت ولدغته لا يضمن دافع عليه فاستصوبوا

فلدغت الحية والعنبر الملق رجلاً جمع وقوعه بلا شراخي كما هو مقتضى جواب الامام في المسألة السابقة اذا كانت سباعه بعد الانقراض لسعنه لا يضره فتدبره قاله السيد رحمه صفه لا اذا تحولت الحية والعنبر بعد الانقراض لدغته فمات من لدغتها فلا يضره ولا يضره كلامه في الشارح نعم السبعية انه لا يضره الرطبان الا ان تحول لا يضره الملك فتأمل وضع رجل سباعه في الطريق فغيره اي بالسيف الموضوع انساناً وماتت وكر السيف فدية على رب السيف اي على عاقلة واضعه وان لم يكره ما كره وانما قلنا حلها لانه لم يمتد لقتل ولا قصده خلافا لما لا يله السيد رحمه فانه قال وهو صريح ظاهر لم تكن على العاقلة ونحو قبحه اذ فيه السيف حينئذ انكره بيقظ لما على العاقلة في ماله وفي الترخايب بعد خوله وقبحه على العاقلة وان عثر بالسيف ثم وقع عليه فالتسريح مائة الرجل ضمن صاحب السيف دية العاقلة لا يضمن العاقلة شيئا وفيها عثرناش بنام في الطريق فالتسريح صبرها فماتت عاقلة كل ما احصاها الا في نور يطوع سيرة له في نطقه كذا في النور في حال سيرة له في نور غيره فالتسريح لا يضمن ان تشهد على بنا الفصول عليه بمعنى حذر الناس وانسانا على رب النور انطوح بانه لم يضمن من غايته اذا خرج ووقع الانه على ذلك ثم ايرى رب النور لا ارساله وجنى ضمن رب النور النطق في غيره في ماله والا ايرى وان لم يحذر احد وشهد عليه لا يضمن ويؤلفه ما في البزازية حيث قال له كلب عقور كل ما مر عليه ما عرضه لاهل القرية ان يقتلوه وان عطل انسانا فقتله فانه قبل التقدم اليه فلا ضمان والادعاء المتقدمة عليه ضمنه كل ما يطع قبل الاشهاد وبه وفي المدينة في سعة نطق النور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال انتهى وفي

البزازية قبل هذا دخل نطقا في شرح انسان فطع نحنه الا في انتهى وذلك فيما يشهد عليه كانه عليه الخير على وقال السيد رحمه في ماله في الدين لا ضمان له الا في الاشهاد لان الاشهاد انما يكون مستورا في الشارح المايل لا في الشارح قال السيد رحمه اصلها في ان قلنت ولعل الاربع مائة ولا تاليه بالنفق التي ذكرناها واعلم انه اذا اشترت قاتل محمد من من لا يجب عليه ان يتور منه اذا كان مع احد الثمانين سبق او يحدد ويغ الاخر عصاة كاجني شارب الاب في قتل ابنه والمولى في قتل عبده وكاجني شارب الزوج في قتل زوجته والحال ان لا يذلي الزوج منها ايم من زوجة المتتوية ولد وركن القضا ص على يده فان الولد لا يتور قضا ص على ابيه كما تقدم في فصل فيما يوجب التور وما لا يوجب متنا من قوله ويستطرد قود وركن على يده ومن الشارح انه اخطا في ذلك وكما مد مع محظي فان الخط لا قضا ص عليه وانما يجب عليه الدية وعاقلة محض فان الاخير لا يجب عليه القود وشرب بية يميني لو سقته حية وضرب اخيه سفي ومات منها وشرب بية سبع يعني لو سقي رجل بية عاقلة لم يرب فاصابه واقتربه اسد في حاة واحدة كما في الثانية فلا قود على احد هما اي لا قضا ص على واحد منهما كما تقدم في هذا المسال في عبارة الشارح في فصل ما يوجب القود وما لا يوجب من عن الملتقى تحت قول الماتن والذبح باصه وان علا ابنته ومن الشارح ايضا في هذا الباب عن القمستان تحت قول الماتن ويقتر جمع بغير فتنبه ثم اذا التفتي القضا ص عنها جميعا يجب الدية على من ركب الاب والزوج والدية كما قلنا في كل واحد منهم لتعديده واما في العاقد وهو يعمد غير الجنية والسبع نصق الدية على العاقد والتعاقل والبالغ في ماله ونصقها الاخر

وبالغ عاقل عامد مع صغير ولو عامد فانه لا يجب عليه القود هو

عديا قلته الاخرين فاذا السيد احمد رح دخل رجل بيته وفي الدخ
رجلا مع امرته فقتله حله ذلك ولا قصاص عليه هذا
القدر من المتن ساو ط من شيوخ المتناهي اثنتون يربا بست
في نسخ النسخ باب المغ متنا مع بالشرح الوهابية والنظر ماني
التخ قال في فتا ويدا فاضي خان رجل راي رجلا يبي في بامراته
وامرأة رجل اخر وهو محصف فصاح به فلم يهرث ولم يمتنع عن
الزنا حال هذا الرجل فقتله وان قتله فلا قصاص عليه قال شيخنا
استاذي في تفصيل محفل الفتا يد بتكيد قبل الذل ليدنا قال
عن الفتا وفي الصنف اذا وجد الرجل مع امراته او جاريته رجلا
يريد ان يغتلبها على نفسها ليزني بها فقتله لا يقتله فانه لا يمتنع
امرأته ومع محرمة وفي مطاوعة له على ذلك فقتل الرجل والمرأة
جميعا انتهى قال الطرسوسي والاحمداني شرط في ذلك كله
نفي عليه قاضي خان ولا يثبت الزنا اطلقه في الصنف فان
الزنا لا يوجب القتل بدون الاحصاء وكان ينبغي ان لا يفعل
لان اقامة الحد والامام كما قالوا في المطاوعة لا يمتنع للحد علم
عده الا باذن الامام ونفقة المصنف بان القتل هنا ليس
من باب المكروه بل من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
لرجح وقال قلت وفي البرزخ اطلق بان قتلها ان طائفة
وان مكرهه قتلته ولم يبقه فلو انه محصنا في مسال الزنا كما
في الصنف قال وان قصدا له ان عشقوا واثرت قتلته وان اقل
قاتله ولا يقتله وينبغي ان يقتل بما اذا كان الساكن مشهورا
بالسرقة كما وقع مقيدته في قاضي خان وتام تحقيق هذا
المقام بما لا مزيج عليه من الكلام يطلب من منه فان قلت
هل يقتل قوله في ذلك ان ادعاهتم لا بد من يمينه قلتم
قال البرزخ قتلته صاحب الدار ورويه عن علي كانه كان كاره فدمه

هدر

هدر وان لم تكن له بينة ان لم يكن المقتول مع وفاء بالنشر والسرقة
قتل صاحب الدار قصاصا وان متها به فالغياص يقتصر
وفي الاستحسان تجب الدية في ماله لو رتبة المقتول لان دلالة
الحية اوردت شبهة في القصاص لا في المالا انتهى قلت
وقد راي منقول موضع فتا انه اذا كان مع وفاء بما ذكره يدر
دعه وعن ابي بعض الفتاوي وفي شرح النظم الوهابية
ايضا قال محمد بن ابي لصاد دخل داره ولا سلام معه وصاحب
الدار يعلم انه يتوكل على خذله ان ثبت الا انه يخاف ان ياخذ
بعض متاعه ولا يقدر عليه وسعه ضربه وقتله وكذلك
راي في منزله رجلا مع اهله او جاريته فخرج وخاف ان لخذله ان
يقهره هو وبسعة من قتله ولو كانت مطاوعة قتلها
وليكون الرجل امرأة لها قتله ولذا الفلام وهو لما خذوا وان
قتله فدمه هدر وهذا اذا لم يستطع منه الا بالقتل انتهى
وقد حققنا في باب التعزير وعصبي مجبور
قال له ابو الهيثمي مجبور رجل خذ فرسي فارتد فصبر حتى
اجاب الغريم ونسبه بجرها فمات الهسي بفرسها فربته عاتق
عاقلة الامر هكذا جاء به القاضي بدوي الدين ولذا لو عطي
صبيا عصبي وسلا حاليتمسكه له ولم يات به بغيره فطلب الهسي
بذلك ايم بان سقط من يده وعطبه به فدية الهسي على عاقلة
المعطي وليس كذلك انه يقتل به نفسه فانه لا ضمان على المعطي
في ذلك تتارخا ليه وفي الفتاوية لو دفع السلاح للهسي فقتل
الصبي بغسه او غيره لا يصح له الدية بل اجماع انتهى وروى
ابا مر رجلا صبيبا مجبور عاتق وسر حطت وتلك تبار
اذن وليه فمات الهسي في ذلك فدية الصبي على عاقلة الامر
وفي الخلاصة لو امر عبيد الغني بلسر لوطب او بعمل اخر ضيق ما تولى

احكام الفصل الموحد شرع في بيان احكام النفس في فصل على صورة
مرغاية التماس فقال قضم رجل يد رجل آخر قتل
اي قتل القاطع المقتطوع يد صاحب ذلك الشخص القاطع القاتل
بالامر من اي بالقطوع والقتل ولو كان اي القطوع والقتل عند
او كانا خضابين او كانا مختلفين في اي حدودها عدا ولا خزن
ما كان قطع يده عمدا وقتله خطأ حتى اي تورط بينهما اي بين
القطع والقتل برئ بالضر عند هذا البصر وبالنفس عند الخاضع
اي صهته او داي لم يقتل بينهما برئ فيوجد في الاخرين اي فيقطع
يد الجاني ولا يجر يقتل في الكلي في جميع الصور بل لا يخلو اما الاول
وهو ما اذا كان عمدا قتل المذكور ههنا قول اي حنفية رح
وعندها يتدخلان فيقتل جرا ولا تعصم يده او لا يجر بينهما
ممكن الخائس الفعلي وعدم غلظ البر بينهما فصارا في الخط
وهذا لان الجسم بين الخاضع واجب ما امن لانه القتل يعص
بغيره غالبة واغنى كل ضرب على حدة ما يكون اليه فيخرج
فيجمع يسمى الا ان يمكن بان يختلف حكم الفعلين كالعمد
والخطا ويتخلل البر بينهما لان البرق طع لسانية فلا يمكن
ان يجعل الثاني يجرى الاول فمقتل على جباله او مكن ذلك
قبل البر فصار لسانية الاول ولم ان الجسم مقتدر لان حر الرقبة
يمنع سانية القطع كاليه حتى لو صدر عن شخصين وجب
على كل واحد منهما القصاص ولذا اذا كان من شخص واحد
فيقطع لاوليا يده ثم يقتلونه ان شأوا وان شأنا قتلوه من
غير قطع لان القصاص يعتمد المسألة والنعم وذلك ان
يكون القتل بالقتل والقطع بالقطع واستنفا القطع بالقتل
مقتدر لا اختلافا حقيقته وحكمه لان الحكم ثلثة صور ومعي
تكون بالاساليب بها وبالاقتناء بالقتل لا توجد كما تلتك

احكام

منه ولو قال لصي محجورا صعد هذه الشجرة وانقضت لثغرها
فصعد وسقط فالدية على عاقلة الامر وقوله بلاذن ولبه
ارجع اليه حيد ما تقدم من المشايل في المروع ولو عطاءه اكس
لو دفع رجل اليه صبي محجور بلاذن ولبه الا ان لم يفعل منه
فوطئ به الصبي فقتل ان الخنا ربه يضمن كما في الهندية عن
الملاصية صبي على حائط صا ح به رجل فوقع فمات ان صا ح
به فقال لا يقع فوقه الصبي فان لا يضمن ولو قال الرجل
للصبي الذير اراه على الحائط فقع صبي عاقلة الامر دية الصبي
به يعني ولي فتاوي اهو الفتوى على هذا لان قوله امر بان
يفعل ففعل ووقع فصار بمنزلة قوله لا تصبي الق نفسك في
او اننا يفعل لصبي فكذا هذا اذا نقله في التمتع في فتاوي
الدين وفي الاصلين طلقا اي سوا قال له اربي فيصا حه قع
او لا تقع فاصه وقال الشيخ خير الدين الرمي قيد بالصبر لان
الكسر اذا صاح به شخص لا يضمن كما يقيد به كلامه ههنا ولي
موضع خلائق قال في الترخا نية وفي مجمع النوازل رجل صا ح
على خرافة فان من هجته نص فيه الدية انتهى قال واقر
يحمل ما في مجمع النوازل على ما اذا لم يكن فحاة واختلاف الرواية
وفي الترخا نية نقلا عن المحيط واذا صاح الرجل لصبي وهو
على نسا هق فوقه وسقط فمات فانه لا يضمن الا ترى
ان من قال لغيره ماسات ومات عقبيه لا يضمن ولا رخصة
الصبي في واقعات الناطق في صورة اخرى وذكرها خلافا
فقال صبي على حائط صا ح به رجل فوقع ومات قال وجنته
والهوى سبق فزجرهم الله لا يضمن عليه في جامع الفتاوى
ولو غير صورته وخوف صبي لم يضمن انتهى والله تعالى اعلم
وهو

في الاخر حتى لو كانا عمدين فملو القطع والتسل وان كان
خطاين نجب دية ونصف دية وان كان احدهما عمدا والاخر
خطا والقطع عود يجب في اليد القود وفي النفس الدية وان كان
القطع خطا يجب في اليد نصف الدية وفي النفس القود وان
لم يتخل بينهما برء فانه اختلنا ننته كل فعل قتل حدة في خطا
الدية وفي العمد قود وان كانا خطاين فدية واحدة اتفاق
وان كانا عمدين عندها يقتل ولا يقطع وخيره الامام بين
الانتفا بالقتل وبين الجمع بين القطع والقتل مما قلنا هل
ان القطع للبدن اما عمدا وقع خطا والقتل كذلك
يعني انه وقع عمدا وخطا فصارت ربيعة احدىها ما اذا كانا
عمدين وثنا بينهما اذا كانا خطاين وثناهما اذا كانا خطا
والقتل خطا ورايهما ما اذا كانا الخطا والقتل عمدا
ان بعد هذا التعميم اما ان يكون بينهما ي الجنائيين بزا
صارت ثمانية بضره الاربعة في اثنين وخصه الشارح بهند
الرد على الفاضل العيني حيث حرم في شرجه بكونها ست
ما ايل وتبعه في المقتض وقد علم حكمها من اي من هذه
الصور الثمانية ثم اذا اعتبرنا كونها من شخصين ومن واحد
صارت ستة فان كانا من شخصين يقطع لكل واحد
منهما موجب فعلة من القصاص وخذ الارش مطلقا فاذا
السيد حمد وفي خزانة المختصين والادب جونا يتبع على شجر
واحد فان اخذ جنبا فان كانا عمدا وخطا فان اعتبر
واحدة وله تحلل ببر واختلنا ما كان احدهما عمدا والاخر
خطا والباقي واحد وان كانا فلكم واحدكم بنفسه وفي محيط
السبب حتى لو قطع اصبعه او يده ثم قطع الاخر باق من اليد
فما كان القصاص على الثاني في النفس دون الاول وقطع

في الاخر

الامني فلا يصار اليه مع القدرة على الممانعة صورة ومعنى
فيخير الويل بخلاف ما اذا مات من السرية لان الفعل واحد
وخطا فان كانا خطاين ولذا قاله الا في خطاين لم
يتخل بينهما برء فانها بتد خلاص فوجب فيه مادية واحدة
وذلك لان الوجوب لما كان فيه الدية وصور بدل الخط والقتل
واحد وجب فيها بدل واحد لا تترك عشرة فوقع واحد
خطا يجب عليهم دية واحدة لاتحاد المجرم وان تعدد الفعل
ولو قتلوه عمدا فلكم به جميعا لان الغصاص جزا الفعل
وهو متعدد وان اتحد الفعل ولا ان ارش المجتنب البدن
لو وجب كان يجب عند المجرم لانه وقت استحكام اثر الفعل
ولا سبيل لليلانه حينئذ يجب دية النفس بالحق فيجتمع
وجوب بدل المجرم والكافي لجانة واحدة وهو محال ولو وجب
ذلك لو وجب بقتل النفس الواحدة ديات لشية للاطراف
لانها تتلف بتلف النفس بالقطع والقتل فقصا حاشا
فامكن اجتماعها خلاص ما اذا كانا مختلفين فان كان
احدهما خطا والاخر عمدا فيجتمع فيهما الاختلاف حكم
الفعلين فان حكم العمد قصاص وحكم الخطا دية فان
كان القتل عمدا فنصف دية في اليد والقود في النفس وان كان
القطع عمدا فقط والقتل خطا فالقود في اليد والدية في النفس
مع الكفاية وان تحلل بين الخطا والقتل خطا بتر
يتبدل خلاصا فامكن ذلك في الكفاية طمع للسرية فيعطي
لكي فعل حكم نفسه ونقل السيد حمد عن كاشفة الشك في
قال عا ان لا يخلو القطع والقتل من ان يتخل بينهما
برءا ولا فان تحلل بينهما برء يمتنع كل فعل ويوجب حسب
العملي لان موجب الاول قد تغرر بالبرء فلا يدخل خذوها

اصبه الاول ويره انتهى ثم شبه المات وجوب الدية الواحدة في
الخطاين الذين لم يتخلل بينهما بر بمسئلة اخري وهي قوله
لمن ضربه اي لمن ضرب رجلا ما يتسوط منقطة فشرط
المفروب من تسعيني منها ولم يبيق انهما اي انهما
ومات المفروب من عشرة فقيه دية واحدة لا في المفروب
لما يرى من تسعيني ضربيه ولم يبيق لها ان لم يبق معتبر
فيما لا يشي ازال الثاني الا انها تكون معتبرة في حق قاتله
فيما لا يشي ازال هذا اذا ضرب عشرة في موضع وتسعيني
في موضع اخر في موضع التسعيني وسري موضع العنق والا
لا عمل الفرض بين سريته الموت وبما التسعيني مخرج ولذا
كل حراحه اذ ملكت ولم يبيق لها ان لم يبيق فيها ما يشي عنق
اي حنينه ربح وعندني في حق يوجب في منله حلومة عدل
مع الدية ويلي لان الثاني الموجب وانك قال لا لالحاصل ليرزل
وعن محمد يوجب في الضربات المثنية اجرة الطبيب وفي الاذوية
لان ذلك لزمه بتقله فكانه اخذ ذلك من ماله واعطاه للطبيب
وفي شرح الطحاوي ففسر قول اي يكون عليه ارشال الم بالجره
الطبيب والمداواة فعلى هذا لا خلاف بين اي يكون ومحمد ربح
دبر وصدور الشريعة وهذا ربح غيرها ولا في حنينه ربح ان
الموجب هو الثاني الذي يملكه بتقله وزوال منقته وقدر كمال
ذلك بزوال الزه والمنافع لا يتقوم الا بالاعتد كالا جرة والمضاربة
الصحيحة واسمها العتق كالفاسد منها ولم يوجد شيء من ذلك
في حق الثاني حتى تخرج من الفقيه وكذا مجرد الامر لا يوجب شيئا
لان لا قيمة لخر الام الا ترى ان من ضربها نسبا ضاربا مؤثرا
من غير جرح لا يجب فيه شيء من الارش واللو شدة شتى
يوم قلبه لا يقف شيئا فيلو ربح في جرح يوجب في غلله التقدير

لأنها

المفعول أي لو قطع رجل يدرج خرجا وخطا بديل ما باقية
من التفصيل في مسألة المفعول عن الحانة وعن القطع وق
يحدث منه بيتان الخطا والحد حيث قال ولخطا من ثلث المال
والحد من كله وبه صرح في البرهان حيث قال ولخطا كله انتهى
كما في التيسير بسلامة قال السيد محمد الكون يمكن ان يقال ان ذلك
في صحة المفعول لا في ضمان الدية على الناطم ويدل عليه ما يأتي
من الزيلعي قلت وقد قدونا في فصل ما يوجب القود وما
لا يوجب السرخى ما يبرم بعد الفراق بين المهر والخطا
محيط السرخى ما يبرم بعد الفراق بين المهر والخطا
هذا المسألة على ما ذكره الماتن ما هنا لكن في التيسير الثاني عن
شرح الظواهر ان الدية على الناطم في الخطا أي فيما اذا قطع يد
رجل خطأ فعلى عن الناطم فافان ومن طعن انهما في الدية
على الناطم في الخطا فقد خطا قال السيد محمد في هذا الاستدراك
ان تدر بعد قوله ضمن قاطعه الدية في مائة كما ذكره التيسير الثاني
ولذلك لو جرح اوجع فعلى عن النسخة فأت فيضمنه النسخة اعر
الحاج الدية وهذا مستغنى عنه بقول المصنف لا تدر النسخة
منه فنفى على ما اعلى في المصنف اوله عن الناطم عن
قطعه بان قال غصوت عن القطع في المصنف بعد التيسير
منه أي من ذلك القطع ضمن قاطعه الدية في مائة ان كان القطع
عند عند في حقيقته خلافا لما حيث قال في غصوت عن القطع
او عن النسخة فهو غصوت عن النفس ايضا حتى اذا مات
بعد المفعول بالبرائة لا يضمن لان المفعول اذ ضيق في النسخة لا قطع
والنسخة تيراده موجه لان نفس الفعل لا يجتمل المفعول موجه
احد التيسيرين ضمان الطرف ان اقتصر ضمان النفس ان سلب
فيسنأ ولا فقصا كما المفعول في الجناية وعن القطع وما يحدث

المسائل التي تتعلق الحكم فيها على المسب دون المسب ان قال المصنف
والظاهر ان ي وجوب النفقة والمداواة مفرغ على قول محمد الذي
تقدم قريبا انه روى عنه ان الفرية التي يركب منها ولم يبق لها اثر
انه يجب فيها جرة الطبيب ككون قوله عن محمد روى عنه وقوله
هنا مفرغ على قول محمد ينفذه قوله انما استقر عليه لاقا له
الخبر الرعوى في حاشية المصح قلت والذي تنفيه عبارة الزيلعي
في فصل النكاح بل وعبارة الهداية ايضا ثم تنديه بان قوله
محمد الذي يعمل عليه لكن قال السيد محمد في حاشية العارفة بان مفرغ
على قول محمد بوجود الفهمان على النسخة وقد تقدم للناجح
في آخر كتاب الفهم ان المصنف قد تنفيه وقد تقدم للناجح
التور فيما دون النفس تحت قول الماتن كما تهرأ لا كسرت فقال
هناك وستمحقته معزنا بالتمحيص عن ان يكون قوله
محمد قال فندل يوسف تحت حكومة قلته الا ان اجر القلاء
والطبيب انتهى قال الشامي وفي الفتاوى النسخة ان كان النسخة
السا على الاضرب بغيره فكسرتا ونحو عن النسخة فعلى الضايف
المداواة والنفقة ان يبين وان يرد وتعطلت يده وتعلت
وجبت ديتها والظاهر انه يحسب المصروف من الدية انتهى
قال وفيها المخرج اذ صرح وزال لا نفع في الخارج ما لم يمتد من
احقة الطبيب وعن الادوية وهو قوله ولا يستحسن ان كان المصد
انتهى ملخصا وستمحقته في النسخة قال الشيخ الرضوي حاصلا
ما تقدم وما ياتي في النسخة ان حكومة المعدل عند ان يوصف
احقة الطبيب وعند محمد جرة الطبيب وعن الادوية انتهى
قلت وقد قدونا عن الزيلعي معزنا في شرح الطحاوي وبانده
قول ان يوصف عليه اش الا لو با جرة الطبيب والمداواة فلي
هذا خلافا بين الزيلعي ومحمد رحم ومن قطع على بنا

منه او عن الشبهة وما يحدث منها وكان اسم القطع والشبهة يتناول
الساري والمقتضى لان القطع جنس وهما نوعان فصارت الساري
والاقتضاء رصفة لا لا ترى ان من امر انسانا بقطع يده فقطعها
وسري الى النفس لا يجب له عليه شيء لان اذنه بالقطع يتناول
كلذا السقوط عند يتناول ما يحدث منه وهذا لان السبب يذكر
ويراد به المتسبب والاصل والفرع المفصوب منه الفاعل عن
الغصب كان ذلك ابرع موجب الغصب وهو العبد
عند قيامهم وورث القيمة بعد هلاكها ولو اذلول بالبيع المكتوب
كان ذلك ابرع موجب العيب وهو العبد لا مكان والبرع
بالنقصان عند تعذر الرد فكيف ان حق المحقق عليه في
القتل دون القطع لانه سري شئ ان كان قتلا من الانثى
وانما عفا عن القطع وهو القطع لا شك وانه غير القتل
فصفوه عن القطع يكون سقوطه عن غير محله فيبطل اثره الى
من قال لا قطع لي قبل فلان فانه لا يجب البراءة عن
الغصا من في النفس ولو كان القطع يتناول كذا لا لا يقتضي
برائة عنه فكلما السقوط من القطع لا يتناول والمقتضى في القتل
لكونهما غيرين فلم يصاد في سقوطه فيبطل ويحب عليه
الدية والتعويض يجب عليه الغصا من في النفس لانه قدر
نفس مدصومة بغير حق عدا لا استحقاقا في سقوطه
لان صورة العفو ورثت شهرة وهي دارة للقتل وهذا
لانه اضاف العفو الى حقه من حيث الظاهر وذلك يكتفي
لدر الغصا من في سقوطه لانه لا يجب مع الشهادة ولا سلم
ان الساري نوع من القطع وان الساري صفة له بل الساري
قتل من الاقتضاء وتبين ذلك بالسري وهذا لان مقتضى
الجنابة ما لا لان اصل الفعل يكون غير موجب للغصا من

في النفس ثم يصير موجبا له بالسرية وقريبه موجب للقتل
ثم يصير غير موجب له كما اذا قطع يده من المفصل فري الى النفس
الساعد وباعتبار المال تبين انه لا يكون له حق في اليد على سري
لوعفا الولي عن المدعي كسري لم يصح ولو كان الساري
نوعا له لمكان الفرض عليه وان العطف الاول لا يوجب
قطعا سارا وانما يوجب القطع فقط ان كان مقتضا
القتل فقط ان كان مسارا فلا يوجب للقطع بالساري فلا يتناول
العفو عن القطع لان القطع ليس باسم القتل فلا يتناول
لوجوب العطف الساري على الثاني جنتي يستأمر فلما وذلك
بخلاف ما توقعنا لقطع عن الجنابة وعفا عن القطع وما
يحدث منه فهو عفو عن النفس فلا يصح شيئا لان الجنابة
اسم جنس يتناول الساري والمقتضى والقتل ابتداء لا ترى ان
لوقال لا جنابة في قبل فلان اوجب البراءة عن الكل بخلاف ما اذا
قال لا قطع لي على ما بيناه والعفو عن القطع ما حدث منه او
عن الشبهة وما يحدث منها صريح في العفو عن السرية وما
مسار الا اذ لا بالقطع فانما سقط الغصا من فيها عن التنازع
لانه لما قطع يده مرة انتفى الفعل اليه فصارت مقتضى كانه
هو قطع يده مرة فانه ولو كان يتناول الساري
لوجب الرضا عن القاطع كالوقال له اقتلني فقتله فكان
هذا شاهدا لا في خفية روح كاتراه واما مسالة الغصب
فلان الغصب سبب لوجوب رد المفصوب او قيمته فجاز
استغناؤه على السبب ولذا مسالة الرد بالغصب بخلاف ما نحن
فيه على ما بيناه ولا يرد على هذا الوقتية الغصا من القطع
على عذوقا عتقه ثم اتى القطع صحت لا يستخلص اصل
ولو لم يتناول الساري لا تنقض لانه نقول انما عتقه صارا

مختار الامضاء فتضمن اعتاقه تعض الصلح الاول والنحو الى
 الصلح عن الجارية او نحو ذلك لانه لا يتم الا به على ما ياتيها
 بعد ان تملك الله تعالى وجنسية الذي حين الغنم عن الغنم
 وما يجرد منه فالخط في وطء البكر بعد هذه الوجوه
 قدمه الشارع وفاقا وخلافا ما لا يتناقض فيها وقال
 عفي عن القطع وما يجرد منه وقال عفي عن القطع وما
 يجرد منه وقال عفي عن الجنابة وروى عفي عن الجنابة في الصورة
 واما الخلاف ففيها لوقال عفي عن القطع ولم يقل وما يجرد
 منه فهو عفي عن الجنابة عند هذا اذا كان القطع خطا وعند
 ابن حنيفة يكون عفي عن الجنابة لا غير ذلك لوقال عفي
 عن الجنابة كان عفي عن الجنابة اذا سرت الشهوة عندها وعند
 ابن حنيفة عن رجل الشبهة ففي المتفق عليه لومات منه
 بعينه عفي عن ذلك فانه لا يوجب الخط المال وقد
 تعلق به حق الورثة فيعتبر من الثلث كسائر امواله وذلك
 لان العفي عن الجنابة في الخطا وصية لعاقلة القاطن قال
 الصدر الشهيد ولا يشك عند من لم يحصل القاتل احد من
 العاقلة اما من جملته من جملتهم فلا يصح الوصية
 بغير حصته من الجنابة لانه وصية لا يملكها الا من
 والصحح انها تصح في حق الكل وان حصلت للقاتل بقدر
 حصته لا يملكها الا بعد اصبحت في انتم اذ لو طلت
 في الابتداء كان حكمها وحكمة للعاقلة لان من وصي لم يصح
 الوصية ولم ينص له صار كما لم يصح له ان وصي
 وصية كانت الوصية التي تصحها الوصية في سائرنا اذ لم يصح
 للقاتل تعود القاتلة فتستقط على العاقلة في الابتداء
 للمنفعة كحق الغاية فانه حرج قدر الجنابة من الثلث

ثلث مال المقطوع خطا الميت في مال موهب كان ذلك مال
 الكرم قدر الجنابة فيها ولا سمائية على العاقلة والا فان لم يخرج
 قدر الجنابة من ثلث مال ترك المقطوع خطا بعد موته فنسقط
 بقدر ما يخرج من ثلث المال وتسع العاقلة في السبقية وان
 لم يكسب له مال خلا فعلى العاقلة ثلث الجنابة والثلث
 الثالث سقط في متاملة العفي عن الجنابة في شرح
 انها ادى الجنابة على القاطن دون عاقلة وقد خطا قطعا وكذا
 في الخيل وفيه عفي عنها ومعاذ الله في مغازا عفي عن العفي
 الثلث اذ عفي الصلح لا يعتبر من الثلث كراهي التمسك
 بعينه لو قطعت به خطا فلا يخلو انه لا يعد قطعه به يخرج
 ويخرج ما من سريته وان بعد القطع صاير صاحب
 فانه قال له عفي في حال قدرته على الرجوع والرجوع فهو
 عفي الصلح بعينه من كل ما له وان عفا حال كونه صاحب
 فلا يعتبر الا من ثلث ماله ونقل الطوري في الجملة المرحوم
 المستفي انه يعتبر من ثلث المال مطلقا سواء عفا صحتها
 او رخصا ومن هذا النوع ما استشكله الشيخ الاحمدي
 كيف ينص العفي عن الصلح فان كان قبل وجود سبب
 الجنابة فلم يثبت الحق حتى يعف عنه وان كان بعد الرجوع
 فليس يصحح قال فكان التمسك اذ هل عن موضوع
 المسألة وتبعه الشارع عن غير ما حمل بينا ما انتهى قلت
 لا يذول ما عني حارجا عن غير ما حمل بينا ما انتهى قلت
 في تكلمة ثلث الجنابة وفي العهد من وطء البكر اذا سرت
 حتى مات لكونه عفا المقطوع مطلقا عند كل ما وصي الوطء
 وما يجرد منه او من الجنابة انما عفا عند كل ما وصي الوطء
 انما جميع مال المقطوع لتعلق حق الورثة بالجنابة لا بالتعود



دريج والدية لذلك فعد ذلك لامطالبة احدها على الاخر
والا بان كان احدها اكثر تزايد القسط يعني يرجع صاحب الاخر
بما زاد على صاحب الاقل كان المهر الف درهم فستقط هذا
الف من العشرة الاف حتى الدية وتظالمه ورشته في التسعة
الا فالباقية وتجب الدية على عاقلتها ان اخطأت وقطع
يده فهو ان تزوجها على شريكه فكذلك سري القطع لا تقدر
شبه ان لا ارش لليد والى المهر معدوم فيجب مهر المثل اذا
تزوجها على ما في يده ولا شيء فيها والدية واجبة بنفس القتل
لانه خطأ ولكن لا يتقاصات بل كل واحد منهما مطالبة حقة
فلها مطالبة ورثة تزوجها مهر مثلها وهم وطالبة الدية من عاقلتها
لان الدية على القاتلة والخطا يعني المهر لا يحصل التقاض
بخلاف سعد فان الدية عليها وفيها ما تقدم ولمر على الزوج فلا
فايدة في استيفاء واحد منهما حقه فتقاصات فقلت وقالت
صاحب الدية يعني بقول القاصصة الضمان في الخطا لانها في الدية
في حقيقة الامر انما تخفى عليها دون العاقلة وانما يتحملها العاقله
عنها على القول المختار في الدية لانه ليس على طلاقه بل في حجر
سياتي به لا يقتصر عليهم بل ذلك في كل وقت لا عاقلة له ولعنده
اي صاحب الدرر حاكمته حيث قال انها عليها لاحالة تحمله الا في
على محله والمرد ذكره فيه وقال الشامي اقول فيه نظير بل مرد صاحب
الدرر انها على القاتلة مطلقا بوضعه ما في الكفاية حيث قال
لا يقال ان الصبي انه يجب على القاتل واعتبار هذا بوجوب
جواز المتاحصة لاننا نقول عند البعض يجب على العاقلة ان تستل
وعند بعضهم تتحمل العاقلة عن القاتل بطريق معقول وهو
توجب المهر فلا تقص المتاحصة انهم تامل فيلخص وان يلجها
على قطع اليد وعلى ما يحدث منها اي من اليد المقطوعة

درج

وخمسائة وان مات المقطوع بده سرية القطع بطلت التسمية
عندهم جميعا فلو شئ من الما قطع ولم يمت من السرية بل مات
وبعض اخر يعلل تزوجها مهرها الارش وهو خمسة الاف درهم
ولو كان الزوج على القصة وما يحدث منه لانه لما برتبته ان
موجبه الارش دون القصاص ولو وصلية كان القطع والار
عند اليد من تزوجها بعد القطع اجمع عاقل القصاص لا يجوز
في الاطراف بين الرجل والمرأة فيجب الارش لتكون وهو يعلم
فعد قالها فاذا بطلت التسمية حيث سري القطع للموت
يجب عند جنيفة رجعة المهر مثلها لان العنقوس اليد
او عن القطع لا يكون عفو عما يحدث منه عنده فكذا لا تزوج على
اليد وعلى القطع لا يكون تزوجا على ما يحدث منه عنده ثم ان كان
القطع عند فمزد تزوج على القصاص في الطرف وهو ليس بمال
على تعدد الاستيفاء وعلى تعدد السقوط او لا لانها لا يمكنها
ان تستوفي القصاص من نفس ما فاذا لم يكن مالا لا يصح
مهر انجب انما عليه من المثل فان طلقها قبل الدخول بها فلا المتة
كما في السنية ولا يقال القصاص لا يجري بين الرجل والمرأة في الطرف
فليكن يكون تزوجها عليه لاننا نقول الموجب الاصل للمهر القصاص
لاطلاق قول تعالى ولزوج قصاصي وانما سقط للثمنه ويجب
عليها الدية ليدية زوجها الذي قطعت يده قبل التزوج حيث
حات بسرية القطع لان الزوج وان تضمن العفول من عن
القصاص في الطرف واذا سري تبين انه قتل وذلك في
حالتها ان تعذرت والعاقلة لا تتحمل العمد والقيام ووجوب
القصاص في النفس على ما بينا وحيث وجب المهر عليه
ووجبت الدية عليها لتعاقبها بين المهر والدية ان تشا وبما
استوفيا قد راور وصفنا زيجي يعني لو كان مهر مثلها عشرة الاف

ذلك وصية من المقطوع بده النكاح كبر اي العاقلة اي العاقلة
القاطنة وهي الزوجه فان خرج ما بقي من البرية من الثلث اي
ذلك ما خلفه كقطوع بده سقط ذلك الباقي عنهم ايضا لان
الميت او صليهم بذلك ولا مانع من نفاذ الوصية قال السيد احمد
جعله وصية للعاقلة فان لم ولعله كان جعله اوجه وصية
وهي ليست اهلها لانها وارثه فخر فانه عنها اقلها تصعيلها
للقرف وتحققها عنهم فانما تجلوها بسببها انتهى يعني وهم
اجاب فصنع الوصية لهم والاجاب قال ذلك المال ولقد بقي من
البرية بعد سقوط مهر كس سقط عن العاقلة من البرية ايضا
مغلر ثلث المال فخرج وادوا الزيادة التي يجب لان الوصية لا تقا
لها الامن الثلث ثم قد هنا كما تقدم انه لا يسقط قدر نصيبه لثلاث
لان الوصية لثلاث لا تضع والاهم انه يسقط كله لما قدمنا انه
لو وصي على تجوز الوصية ولو لا تضع له الوصية انه يكون الكل
لن تجوز الوصية ولان لو يسقط نصيبه لكان ذلك القدر هو
الوجب بالثقل فتتجه العاقلة عنهم فيبقى عليهم فالاصاب
العاقلة يسقط ما ذكرنا وما احاب القاذرون كلوا لوجب
ما التفت فيهم ايضا فلزم من ذلك من نصيبه منه ايضا لغير
هكذا لان لا يقع منه شيء فلو بطلنا الوصية لخصصنا ابناء الزنا
نصيبا منها ففقط تجوز ما ابتداء فقر المسافة وقال ابو يوسف
ومحمد رحم الله ذلك لا تجوز اي ان تزوجهما على النذر ايضا
لان العنوقين اليه عنقوا عما يجدر منه عندهما فحقا لكون
في الفصلين واحدا عندنا زيلو وفي المسندين هذا اذا بطلنا
الزوج فليس منته حتى مات فانما طلقها قبل موته قبل الدخول
بها لم يكن من ذلك خسة الا فان كان خسة الاف مهر مثلها
ويسقط عن العاقلة وان كان مهر مثلها اقل من خسة الاف ان

ذلك

او تزوجهما على النكاح بخلافه برك من ذلك صار ارشده مهر المهر
عندهم جميعا وسلم لها ذلك وان كان الثمن من مهر مثلها دخل
بها او ماتت وان طلقها قبل الدخول سلم لها نصف ذلك وذلك
الماله وخمسانية ونودي العاقلة النعي وخمسانية في تزوجهما
وان سري القطع حتى ماتت زوجها متة اي من سبب القطع
بطلت التسمية وجب لها في العدا في قطع اليد عمل مهر
لنكاح لان صدا تزوجه على الثصا ص وهو ليس بمال فلا يصلح
مهر يسقط اصلا كما اذا سقط الثصا ص بشرط ان يغير
مالا فانه يسقط مما صمخ ولا شيء من قصاص ولا دينه
عليها رضاه بالسقوط اي سقوط الفصل على امرنا ولو طقت
امراة بدمر خط ففكها على القطع وما يحدث منه او على
الجنانية تمت منه صمخ تزوجه بها لان التزوج على اليد وما
يحدث منه او على الجنانية تزوجه على موجبها وموجبها البرية
هنا وهي تصلح مهر ففكها التسمية لان بقدر مهر مثلها يعتبر
من جميع المال لانه ليس فيه محابة والمرد على ما عليه من التزوج
لانه من التزوج الاصلية فبذلك قد مر من كل من جميع المال
وما زاد على ذلك من الثلث لانه تبرع والبرية يجب على
عاقلتها وقد صارت مهر ففكها لهما عندهم كان مهر مثلها مثل
الدية والنذر ولا ترجع عليهم بشيء لانهم كانوا يتحلون عنها بسبب
جنابيتها فاذا احادك ملكا لم تسقط عنهم فلا يفرمون لهم
وان كان مهر مثلها اقل من الدية ان تزوجهما في حال ما يجز
ويذهب فالخير لهما وان حصل مشرعا بازا في حال ما يجز
مثلها كما في الحديط والنزوجهما في حال ما صار صاحبها في
نعم مات رقع عن العاقلة اي سقط عنهم من البرية قدر مهر
مثلها لا ذكرنا والباقى من الدية بعد سقوط مهر المثل يكون

وذلك لانك قال وفيها اشكال ما مر ان صورة العنقوت في
سقوط القود لانها تورث شبهة وبذلك تمسكوا في سقوطه
فيما لا ينبغي ان يقطع ما من منه ولم يفتنوا في المقدمه
التي ابلت انه لا يكون مترا عنه بدون العلم به انتهى ونجاء عنه
اولا بانه هذا لا يباحض ما عليه الموت والشرع لا يباحض
حسب ما نزلنا بالغرق ما ان المات في عن القطع ظهر منه المير
الى العنقوت خلافا هذا فانه استولى ما ظهر من انه واجب له
فلم يوجد منه صورة العنقوت قال الصنف تبعاً للزيلي ولو
مات مقتص منه وهو المقتطوع به قضاها بسبب سرية
القطع فدرته على عاقلة المقتص له عند الجنينة جرد له
خلافا لها ولبنائها فيهم قالوا لا شيء عليه لان استيق وجته
وهو القوط يسقط حكم سرية اذا احتراز عن السرية
خارج عن وسعه فلا يتقدم شرط السرية كلياته
باب القصاص فصار كالانما اذا قطع يد السارق فري
الى النفس ومات قلنا حقه كالقسط والوجود قتل فاذا كان
مستوفيا حقه بالستوي في غيره فيض من قلنا هذا خلاف
انما هو في اذا استوفى المجني عليه القصاص بنصفه لا يلزم
الحاكم اذا استوفاه حكمه فلا قصاص كالمستوفى في الحكم
القصاص بنصفه فانه لو سري القوط حتى مات مقتص
منه فلا يجب شيء ومنه الحكم لو سري حتى مات مقتص
المجني ان لم يخالف ما مر به في موضع الحكم وقدر الخراج
من الدم والنفقات ان سري جرح الخنا في افضى لهلاك الخنوت
مع ان الخنوت لم يتجاوز القدر اللائق والغصا اذا لم يجاوز القدر
اشباهه واما اذا جاوز فانه يضمن ابو السعور والبراء يقال
بزوج الحاكم والبطار شرط في القاتل موت وفي الاساس بزوج البطار

وزيد

كانت الزيادة علمي مثلها الختام خمسة الاف يخرج من ثلث
المال فلذا يسقط عن المأقاة خمسة الاف وان كان لا يخرج
فيقدر ما يخرج من الثلث ومقدرهم مثلها يسقط عن المأقاة
ويروون الباقي في ورثة الزوج الذي يخط ولو قصصت
علمنا المنولي لو قطع رجل يده فاقطع القاض له انه
للمقتطوع يده يعطيه يد القاطع قبل ان تنزله فانه مقتطوع
يده الا ان من سرية القوط على الثاني في المقتص منه الذي
هو مقتطوع ثانيا قصاصا فيه لانه لو مات الاول بعد
الثاني فانه لا قصاص لغوت الخنوت مقتطوع الثالث
وهو القاطع الاول به اي بالمقتطوع الاول قصاصا لانه
اي لانه تبين ان الخنا كانت قتلا عمدا وحقق المقتص له
في القصاص في النفس واستغنا القوط لا يوجد مقتطوعه
في القتل لان من تله القصاص في النفس اذا قطع طرف من عليه
القصاص ثم قتله لا يجب عليه شيء لانه مستوفى لانه
لو حرقه بالنار لا يجب عليه شيء غير الاساس فانه لا يجب
القصاص من فوارده يقوم مقامه وعن الذي يوجب لا قود
اي انه يسقط حقه في القصاص لانه لما اقدم المقتطوع به
اولا عدوانا على القطة اي على فطم يد الجاني ولم يتوقف
حتى ينظر ما يزول الحكم من ماله وموت مقتطوعه اليه
فقد استوفى الخنوت عليه الخنا وما رآه عن السرية كان
البراه عن الجنائيات القوط وعن القوط وما يحدث منه قلنا
انما اقدم عليه على ظم لانه حقه لا حقه غيره وبعد السرية
تبين ان حقه في القود فلم يكن يبا عنه بدون عمله ويرو
نقطه صريح بنصف العنقوت على الخنا وعن القوط وما يحدث
منه وظاهر اشكال ابن الكمال يعيد دعوى في قود في موت

الدالة تترعا ويرى ما تهرىفا اذا شق اشعرها بمبرغة انتهى قلت
 وقد ذكرنا اطلاق السبع بالغين الجمية في استنساخ الزيف وفي تفسير
 الاورام والبقول الكتاب لا استخراجها لجمع فيها من المواد الحقيقية
 المؤلفة فلا يتعقد فعلهم اي فعل كل واحد منهم بشرط السلامة
 اذا لم يخالفوا مقتضى ما هو قولهم سيجاوزون المعتاد كما اجبر له ساجو
 مثلا انسانا مخبرين ولو لم يسم ببنات بوقوع اهدم / فوالله
 عليه فانه لا يضمنه المختار وتقامه في الدور قال فيها بخلاف
 ما ذكر من المساميل وهي الامام اذا قطع يد السارق وسري
 الى النفس ومات كالنزعة والنضاد والحجيم والختان اذ يجب
 الكفر فيها بالتصاحف على التام بتقلده والسعي على النزاع ونحو
 ما تقدم واقدامه الواجب لا يتعقد بشرط السلامة انتهى
 قلت والاصل له الواجب لا يتعقد بوضوح السلامة
 والمباح يتعقد به اي بوضوح السلامة يستثنى منه ما اذا وطئ
 زوجته فافضلها او ماتت فلا ضمان عليه مع ثبوتها كالكون
 الوطئ اخذ موجه وهو الم فلا يجب به اخرا في ضمان اخرا
 ومعه اي ومن المباح ضرب الاب ابنه بالضرب المعتاد اذا دنا
 فانه مع فانه يضمنه الا بعدد او جنينة كما سياتي فتنا خلافا
 لها ورجع الاما لم يوافقها وضرب الام ابنها وبشرها ضرب
 معتاد للمثاريب والوصي لو ضرب السبع ضربا معتادا فمات
 منه فانه يضمن كل من القاتلين ومن الاولاد اي الواجب
 ضرب الاب ابنه لتعليم العلوم الشرعية التي لا غناء للكل في غيرها
 وهذا غير الضرب للمثاريب فلا يتصور الاحتياط فيها او
 ضرب الوصي للسبع للتعليم او ضرب المعلم فان الاب او
 الوصي للوصي تعليم فمات العبد لعروب العلم كان علم الضارب
 ولو ضرب المعلم بغير ادن الاب او الوصي ضمنه في السر والعلانية

المثاريب

المثاريب من الاب والوصي او الام مقتدر بشرط السلامة جواز لانه
 مباح فمقتد فقتل السلامة كان الضارب ما خوذ به وضرب
 السبع من الاب او وصيه والام والمعلم بان الاب والوصي لا يتعقد
 بشرط السلامة لانه لا يجب فلا يطالب الضارب عند مقتدر
 السلامة بنفي محله اي عدم الضمان مع الموت في الوجه انما
 هو في الضرب المعتاد كما وكيفه ومجلا ولا غيره فوجه الضمان
 في الكل اي في المثاريب والتعقيم فلو ضرب على وجهه وعلى المذاخير
 فانه موجب للضمان عند الكل بخلاف ولو سوطا واحدا حتى
 نقله ابو السمعون عن ثعلب عن الكسيري وقامه في الاشياء لم
 يذكر بعد مما يتعلق بهذا ان التالفة قد متاعه من خروج
 ماله ما اذا وطئ زوجته فافضلها او ماتت انه لا ضمان عليه
 قال وقامه في التعريض من الرضاي وذكر الرضاي في بان عديم
 وجوب الضمان ثم انما هو بموجب ضار المهر في ابتداء ذلك
 الفعل ولو وجبت الدية بموتها كان فيه اجاب ضمانين
 بمقتضى مضمون واحد وهو منافع البضع وذلك لا يجوز في
 المخطط ان يترك في طلق في زوجة فكم ما اذا كانت ممن يحكم
 مثله او لا تكون قيد في البرزخية ولا اختصارا بين حكم مع مثله
 وعبارة البرزخية جامع حنفية لا يحا مع مثله فان كانت ارضا جنسية
 فلي عاقلة الدية وان منكوحة فاندية على المعلقة والمهر على
 الزوج انتهى وقد تالفا فالكوفات فلو تسرى عنها حال الوطئ
 عليه الضمان وان قطع في القتل يدان فلو وبعد ذلك غفرت
 علم بنا المفسر لاي القاتل ويحكم بناه على الفاعل اي عفا الوصي
 القاطع ليدان القاتل عن القتل من اجاب عن دية السبع عند جنينة
 رحمه الله لا يولي القاطع استوفى من القاتل غير حقة لكن لا يقف
 للمسئره وقال لا شيء عليه لانه دفع يد من نفس القاتل الا يضمن

فانه تابع للنفس من كل وجه زيلعي وضمان الصبي امانات
من ضرب ابية او من ضرب وصيه اي وصي الاب فيه اشارة
الى انه لو مات من ضرب وصي الام وصي اخو الام واتحد فبالا
تاديبا اي للتاديب عليها على الاب والوصي عند حديثه
لان التاديب يخص الولد بالرحمة والوصي لا
امر الزيلعي قدر الجدة وقالا لا يصح الاب ووصيه لا
اتاديب عليها ولا يجهن ذلك الاب لضرب عادة وهذا الخلاف
لو كان الضرب معتادا اي من حيث الكيف والكلمة والحل وما غير
اعتاد فحقه الضمان واجب اتفاقا وقد قد مناه عن الامم
الى قولها وقد نقله بعض شراح الاشياء عن التت فلا خلاف
في المسألة لا في صورة الضمان في غير المعتاد ولا في التت
فتنسب له كضرب معلم ومضاد في انما عن صبي منقول
به معول المصدر عبد اعطوني قوله صبيتا غير ذلت اسب
يرجع الى الصبي وبغير ذن مولاه يرجع الى بعد في مولاه
مرتب في الضمان على المعلم اجماعا وان كان الضرب للصبي في السبد
ما ذنهما اي باذن الاب والمولى لا ضمان على المعلم اجماعا
عذر جوع مع اي حنيفة لا في قوله وهذا بناء على ان حكم التاديب
والتعليم واحد والاب يضمن بالضرر للتاديب فكذا ما ذنونه
وحديث في ابو حنيفة الضمان بضرر المعلم باذن الاب فتد
رجوع عن قوله الاول في قولها وقيل لا فرق بين التاديب والتعليم
وهذان الايديان اذ كان التاديب لا بالتعليم كما مر حيث لا يضمن
بضرر بالتعليم لا يضمن للمعلم لو كان باذنه فلم يرجع الاحام عن
ضمان الاب وما ذنونه بضرر التاديب رجعت وينتقل اليه عن
كفاية المحبة اذ ضرب الرجل ابنه على وجه التاديب فان لم
يربه الاب فحليم الضمان عند اي حنيفة في المعلم في ضرب الصبي

كلا لو قطع يد مرتد غا سلم ثم سرى وهذا لانه استحق ان لا يجمع
اجزائهما الا جزاء للنفوس فمثل حمله بالنفوس باق في الجملة استوفى
ولهذا لو لم يبق ليجب عليه ضمان اليد وكذلك اذا عتق ثم سرى
لا يضمن شيئا والقطع الساري المحض من المنقصر وقطع وما عتق
وما سرى ثم خسر قيمته قبل البر او بعده فصالح لو كان له فصاح
في اليد فقطع اصاحا بعد ثم عتق عن اليد فانه لا يضمن شيئا الا صاح
ولا اصاحا من الكف كالاخرى من النفس وقد انشأ الشاعر
دليلا لما بانده استوفى غير حقه لان حقه في القتلا والقطع
فضمن وكان التماس ان يجب التماس من لانه سقط الذنب
اذ كان له ان يتلقى الطرف تبعا للنفس واذا سقط القوم
الدية وانما لم يضمن في الحال لاحتمال ان يصير قتلا في السارية
فيظهر ان استوفى حقه وحقه في الطرف ثبت ضرره وقسوه حق
القتل وهذا الضرورة عند استنفا ظه حقه في الاطراف
تبعا واذا لم يستوفى لم يظهر حقه في الطرف الا اصلا ولا تبعا
فتبين انه استوفى غير حقه فاذا لم يبعث فاذا لم يبعث بالذنب
وهو قيا لم يحق في النفس لا استحقاقا بل كقتله وتكون طرفه
مضمونة عليه فاذا زال الما لم ينفذ لهم حكم السب واذا سرى
فهو استنفا للقتل فتبين ان المنفك ان بعد استنفا ولو قطع
وما عتق وزيلعي فهو على التلا في الصحيح ولو قطع ثم خسر قيمته
قبل البر فهو استنفا لان التلا في المنقصر وجه يحل السارية
فكان حرا لقيمة تنبها لما انعقد كقطع فلا يضمن حتى لو خسر
ربته بعد سرى فهو على التلا في الصحيح على ان لم يظهر حقه
عند الاستنفا في التلا في وانما دخلت في النفس لم يدر ما مكان
التحريم ان التلا في الاصاحا بعتة قيا ما والكف تابع لها
عرض لان منفعة البطش تقوم بالا صابع بخلاف الاطراف

ان ضربه حيث لا يضرب للتأديب او فوق ما يضرب للتأديب عليه
الدية والكفارة واذا ضربه حيث يضرب للتأديب ومنه ما يضرب
فذلك عند جنسية وقال لا ينبغي عليه وقيل جرحه وقوله
وعلم هذا التفسير والخلاف في الوصى والزواج اذا ضربت لغيره
او زوجته تأديبا ولذا المأثم اذا ضربت الصبي باذن الاب
او الوصى لتعليمه القرآن وعمل الخير ما يضرب فيه لا يضرب
هو ولا الاب والوصى بالاجماع ولو جنسية رحمه الله ويجب
الدية والكفارة على الاب ولو جرحها على المعلم واذا كان باذن
وقيل عند جرحه من جنسية كذا في الوصى ولو ضرب المعلم بدون
اذنه فانه يضرب ولو اذنت له ولدها تأديبا لا لشكر
انها تضرب على قول جنسية وعلى قولها اختلاف ان يخ
انتفى وع ضرب رجل عرق زوجه كانت اوجنته
نافضاها اي فاخذت كذا بيدهم كذا بولها وجرحها واوجنتها
وغايطها سب ضربه فان كانت شتمت بولها فغته ذلك
الدية لانها جرحه جانية والاى وان لم يمسس بولها فكل الدية
لمنهم لقوله تخرج من جنسية فعاد صلب منها منقعة كالحمة
كالسهم والبر وفيه لث دية كاملة رحمته وان اقتصر على ان
فاضاها فان كانت البكر طارعه حذر ان يبالغ في الجلد ان كان
غير محصن وبالجملة كان محصنا ان ثبت زناؤه بالوجه الشريف
المستتر في حذر ان ياعى ع على ان يفي افضاها ضارها باليد
وان كانت طرية فدية اي يجب علم ان في الحد الذي يقتضيه
اما الزجر والجلد ويجب عليه ايضا ان يفي اي يفي ان استمكت
بولها فعليه ذلك الدية والا فكل الدية لا يجب عليه اي على الزني
العتوان الحد والعتوان يحتمل حروف العدى ويقتل بالسرعة
في حاشية الاشباه عن الزيلعي في بيرة افضاها فان كانت

ان ضربه

وقالا يزنه ولا ضمان عليه وروي عن محمد بن ابي حنيفة في العلم اذا
ضرب الصبي باذن الاب فانه لا ضمان عليه قال محمد وهذا
عندنا ترك من ابي حنيفة لقوله فمن اصحابنا من قال هذا
دعوى المناقضة ومنهم من قال هذا حكمية الرجوع قال وهو
الاصح انتهى وذكر في التتمه الاصح ان ابا حنيفة رجع اليه قولها
وكذا يصح زوجه مرة ضرها تأديبا ما ننت فانه يمنع من
الارث ويضمن ديتها لان تأديبها للوقاية لا للزوج فقد تركت
لما ليس له كذا في المصنف في الفسخ شرح الجمع للعيني وعمل
غيره جازاها ضربها بالضعف في خلاف ترك الزنا في الضم
فانه يمنع المضرب وذكر في النهاية انه اذا بضربها لمنقعة تقود
اليه لا لمنقعة تقود اليه الا ترى انه ليس بضربها على ترك الهلكة
انتهى وقيل يجوز ذلك وقد مر في المسألة في تأديب العزير
متناقست وهو في الاشباه وغيرها كالموت له وللفظ ما
في الاشباه وضرب العزير جنسية فانت وقد ثبت بذلك الغوف
بين الزوج والاب ووصيه ولكن وقع في ديات العتبي الزوج
والوصى كلاب تفصيلا وظلما يعني له ضرب احد منهن لثتم
ضربا مفتادا فان المضروب منه فلا ضمان عليه اتفاقا وان
ضرب احد منهن للتأديب ضربا معتادا فان ضربه عند جنسية
خلافا لما فعله يري فعلى كذا ضرب من الزوج والاب والوصى
عند جنسية الدية والكفارة وفيه جميع الامام في قوله
يعني فلا دية ولا كفارة ولا جرح الضارب من الارث واما
لو ضرب احد من الثلاثة المذكورين الضرب الغير المعتاد
كما وكسفا ومخلافا لضرب الضارب بالدية وقيل في الكفارة
ويجوز الارث اتفاقا فعلى هذا فرق بين الاب ووصيه وبين
الزوج ووصيه فانه قد قتل ولو ضرب ابنه الصغير تأديبا

مطروعة من غير دعوى شبه فعلية لها ولا كان مع دعوى
شبهة فلا حد ولا شيء في الإفضاء ويجب العقول كانت ملكية
من غير دعوى شبه فعلية لا حد ولا شيء في الإفضاء
الافضاء كان يستحقك بقولها فعلية دية الملة كاملة لانه
فوت حصة المنفعة على الكمال وان استحقك بولها حد وحسن
ثلاث لدية لانها حنانية حايقة وان كان مع دعوى شبهة فلا
حد عليها ثم ان كان التول يستحقك فملكه تلك الدية في
ظاهر الرواية وان لم يستحقك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر
عندها خلافا لمحمد رحمه الله وان كانت صغيرة فملكه منظرها
وهي كالسيرة فيما ذكرنا الا في سقوط الارض برضاها كما ان
كانت صغيرة لا يحكم مع مثلها فان كان يستحقك بملكها من
ذلك الدية والزمها كالملا ولا حد عليه تمكن القصود فيسكنه
وهو لا يلزم في مثل هذه ولا يثبت به حصة الفضايرة
وان كان لا يستحقك ضمن الدية ولا يضمن له غيرها وعنده محمد
يضمن المهر بفضاء ذكرنا انهم وفي شرح العلامة عبد الله
عن البدع فان كان بغيره فلا شيء في جميع الوجوه وكما
والوجه الاول في الوفاق والخلاف والجمع بين الفقهاء وعدم
الجمع الا ان الارش في هذا الفصل يجب في قاته وفي الفصل الاول
مخلة العاقلة لانه قالة فكون في معنى الخطا ونفسها يكون
عقد او قال بغيره لا شيء في معنى لا يجب ان يكون في هذا الفصل
لتعلق وجوبه بفضاء الشهوة وتثبت وقا المصنف عجب
ويعلق عقولها بها فخطا لا ارضاء كما لا يلزم في الاضرار
في وجوب الحد وان كانت زوجة فلا شيء عليه انتهى فطمع الحجام
حجام من عينه وكان الحجام غير حادف ففوت العين فعليه
اي يجب على الحجام نصف الدية اي نصف دية العين ففوت

اتلقى بغيره ما دون فيه وغير ما دون ان يشاء وفي النسبة
سئل عن الدين عن صبي سخط من صبي فانفق له ما
فقال لغيره ان لا يخرج من الدين له معرفة ثامة بما ذكره في
ان سخطه من راسها موت وقال واحد من راسها حيا كما ان
ان سخطه من راسها موت وان سخطه من راسها حيا كما ان
واحد من راسها موت وقال واحد من راسها حيا كما ان
فان سخطه من راسها موت وقال واحد من راسها حيا كما ان
الموت في حال الخلق هل يضمن الشاق حيث اقدم مع غدا
الاخرين فمات من الشقي من الدين كسبوا عنه ملكا او زنا او طوبى
ويطلق على راسه الطوبى من ان يرضى قال لا يضمن اذا كان
الشقي المراسم حصل من الجرح الماذن باذن من وليه الصبي وكان
الشقي الذي اقدم عليه معناه اذ لم يكن له الحق في حنسا او زنا
علم ما يعتاد وهذا معنى قوله خارج الراس الى راسه الموقوفة
عند كبره من الحادقين وتتقادم من ههنا الى ههنا فليس بالحق
القصاص ولم يكن حادقا في نفس الضمان ولم يكن شقي متنادا
بل كان خارج العادة فلهذا قيل لا يضمن في حنسا او زنا
هذا الجرح مفسدان ما تتلصق من الشقي فان ضامن هل
يضمن الدية في الصورة المذكورة قال لا يضمن انتهى قلت نعم
لمصنف حيث ذكر ذلك في فصل ما يوجب القود وما لا يوجب
انما يستمر الامام بخلافه في شرط الضمان لا يضمن في شرطه
اي الضمان على الامانة اطل شرط ضمان المارة على المستبر
وشرطه ان في التبرع على الضمان فلا ضامن ولا تدليك وشرطه ان
رب المال على الضمان على ان عليه تنقيب احترابه عن قول
من اعتبر شرط الضمان في المارة وكوفا والدعاء اعلم
وفي البرية حسب الحال الذي روي عن ربيعة مودة فذهب ضوؤه

ملك الموت ثم الانتقال منه الى الورثة والخلافة لا يستدعي ذلك
 فالمراد بالخلافة هنا كما ذكره صدر الشريعة ان يقوم شخص مقام
 غيره في اقامة فعله في القتل اذا اعتدى القاتل على المقتول
 فالحق ان يستدعي المقتول بخلقه واعتد عليه لكنه عاجز عن
 اقامته فالورثة قاموا مقامه من غير ان المقتول ملكه
 في الانتقال منه الى الورثة وفي شرح المقدسي فان قيل ليس
 صرح القول بالخلافة وقيام الاصل بذلك غير مقصود غشلا
 قلت نعم محمول على اطلاق الخلافة فنقول ما يقع بالورثة
 وفي ذلك شعائر انما هو وظيفته حكم الان عاجز
 عنه عتلا يسوغ قيام الغير مقامه ونفوا عنه اسم الورثة
 لاشتمالها على ملك الموت فتعريفه من احد الخصميين
 عن الاخيرين في الاسرار تميزها بالحكم كما مر انتهى لان شرعية
 التعريف تنفي الصدور ودرث يسلمون ان الثاني في القاموس
 التا ادم والطلب به وفاربه كمنع طالب به وقتل قاتله وليت
 ليس باهل له لان القصاص ملك القتل في المحل بعد موت المجرم
 ولا يتصور النذر من الميت ولهذا صرح غفر الورثة في غير موت
 المجرم وانما صرح المجرم لان السبب انقضاءه ونحوه
 تعاقب تعدد جهات التولية كمن يلي امره من الورثة والسكان
 عند عدم الورثة سخطا ايتى سخطا واستيلا على القاتل
 يؤاخذ به لقصها من والدية حتما تقتضيه جانيته ووجه
 غالبة نص فيه فان الامم للتكميل فقد ملك الحق تعالى السطط
 للموت بعد القتل وفيه ان تسلط الولي قد يكون لثبوت الحق
 ابتداء وقد يكون لحق الانتقال اليه من مورثه فلا تلك لايه
 نصها وقا لا يثبت التودد للمورثة بصرف الارث ولذلك
 جرت فيه سهام الورثة وصح غفوه قبل الموت ونقص منه ديونته

ملك

لا يضمن كالمقتل اذا اغلظ فان قال رجلان انه اهل ورجلان
 انه ليس اهل وهذا من غلظه لا يضمن وان صوبه رجل ورجلاه
 رجلان فالخطي صائب ويضمن قال للكيال داوود بنشرط
 ان لا يذهب البصر فذهب لا يضمن لانه ليس في وسعه
 التمييز قلنست وقد وقعت حادثة في عظم الشيافت
 اذا انكرت عناية جات ثم جرح رجل ووضع دمه في المكنس
 باز من المكنس عليه من جرح الساق وربطه فالامر الاسود
 ارجل وحدوث الاكله فتقطعه اخذوا غنله رجلان من خشب
 يمشي عليها فدخل يضمن الرطب للدوا على العظم المكسور فقلت
 حيث اذن فلا ضمان فتعال السائل فان لم ياذن قلنست
 لا يضمن ايضا لانه ليس يترك على ايتا الربط والدوا لا يضمن
 عليه لم يكن يمتنع الضرب والعظم مكسور من صابة الحاي
 عليه لا من الرطب وهذا لا امر صعب الحال الذرور
 في العيين الرعدة والله تعالى اعلم

باب انهاء ذمة في القتل واعتبار حالته
 اي حالة القتل يعني هل استبرأ حاله الزمي او حاله الاحادية
 كما ياتي بيانه في باب جري على عادة المصنفين في ذكر هذا
 الباب في الجنايات وحقه ان يذكر في انفسها دانه ولما كانت
 الشبهة في القتل شيا متعلقا بالقتل نفسه او ردها بعد
 ذر الاحكام القتل لان متعلق الشيء في درجة من ذلك الشيء
 حوي وقال في المقتل بعد محققه رعا محمد فحتاج من
 له التماس في التمسك بالبينه في الشبهة فيه في باب
 علم حدة الغور في القصاص يثبت للورثة اشتداد طرق
 لما ذمة من غير سبق ملك الموت انما مر به في الفرق
 بين الخلافة والورثة وذلك ان الورثة تستدعي تسبق

في الخصومة في كل حق اذا ادعى شيئا من التركة واقام البيينة عليه
 يثبت الجميع حتى لا يحتاج الباقون الى مجرد الدعوى وكذا اذا
 ادعى الخصم شيئا من التركة واقام عليه البيينة يثبت على الجميع
 حتى لا يحتاج المدعى الى يدعي كل واحد كل واحد في الموضع ما عليه
 الورثة لا يطريق الورثة لا نصير احدهم خصما عن الباقي
 ونحوه لما تن عليه اي عليها فقدم من ان القود يثبت
 للورثة ابتداء بقوته فلو قتل جارا ولم يتولد بنات
 احدها غائب واقام الحاضر حجة اي بيينة عادية على
 القاتل كالماتل في الشيخ الرحمتي وتسميتها حجة على قول الامام
 محمدا بنهما في الصورة وليست حجة في الحقيقة لعدم قبولها
 لانها اما تتعلق بصحة الدعوى وحضور الخصم والواحد
 لا يصلح خصما مع غيبة اخيه فلما يعيدها بعد حضوره
 يغفل ابيه اي على قتل القاتل الموقوف لا بيه عمل مع غيبة
 اخيه بيه القود لا يقدر يصير اليه وكسر القاف من اتحاد
 يقدر يقال في الامير القاتل كالتبني فله به قودا وقد
 القاتل في موضع القتل قودا جلته اليه كما في النصباح والبر
 ان القاضيه ساء البيينة التي اقامها الحاضر لا تحكم بالخصام
 على القاتل كما في حق يحضر القاتل اما عند الامام فلا
 احدهم لا ينتصب خصما عن التركة واما عندها فلا محال
 عفو الغائب وهذا في المالك للمدعى عليه واحد ولا فلو
 حضر الورثة جميعا وادعوا قتل ابيه غلبت رجله واحد
 غائب والاخر حاضر وهو اعلمها جميعا لا تقتل عند اعتبار
 البيينة على الحاضر ويقضي عليه بالخصام قبل محضر الغائب
 ولا تعيب البيينة على الغائب فان اخصموا نزل القاتل بخصام
 الورثة الى هادة البيينة على الغائب كذا في ذخيره وهو نقد

حق

كما لو انقلب مالا وتنفذ وصاياه منه كما في الدية وتقدم دليله في حجة
 بانه يثبت به الملو للثمن في ذلك الناصر والميت ليس من اهل
 واما يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة بسبب انقضاء الميت
 فيقومون مقامه فيستحقون ابتداء من غير ان يثبت لموتهم كالميت
 فعلى الية يقع المالك فيها للمولى ابتداء بطريق الخلافة عنه وانما
 كما ذكرنا لما قدمناه وقد تقدم للمولى عن انقضاء غفره المخرج
 واما الدية والدين فالميت اهل المالك المال ولهذا لو نصب شدة
 وتعلق به صيد بعد موته يملك وقال لا تقافي ولا رخصينة
 ان القصاص من حق الميت من وجهه وحق الورثة ابتداء من وجهه
 وذلك لان الميت لا ينتقم به ومن حيث انه بدل النفس حتى
 الميت ولهذا لا انقلب مالا تقتضي منه ديونه وتنفذ وصاياه
 واذا كان القصاص من حق الورثة فمن وجهه ظهرت في الخلافة وفي
 ما افاد به قوله فلا يصير احدهم الى حد الورثة خصما عن البقية
 من الورثة في استغناء القصاص لانه الميت حق نفسه لاحق
 غيره وغيره لم يوكفه فلا بد من اعادة البيينة للغائب لان
 احدا للورثة ينتصب خصما عن الميت لاحق ولا خير ولا بعيد
 الغائب البيينة الا بعد خصومه لئلا يمكن من الاستغناء
 ولما ثبت ان القصاص من حق الميت من وجهه وحق الورثة
 من وجهه ثبت القتل من وجهه اورث الشبهة وانتهى بحبس
 بخلاف الدية فانها حق الميت من كل وجه لانه ينتقم بها
 فجاز ان ينتصب احدا للورثة خصما عن الميت فلم يجز في
 اعادة البيينة ان يرد خلافها فعندها لا يحتاج الغائب
 الى اعادة البيينة اذا ثبتت من الحاضر ولا يصح ان يقتصار
 الكمال لا بد من ملاحظة هذا المقام ان كل ما يملكه الورثة
 بطريق الورثة فاحدهم خصم عن الباقي وقائم مقام الكل

في الخصومة

والذي هو عليه حكم القاضي له أو لم يكن حتى حض القاضي فانه لا يخفى
ان عادة المنة بل هي القاضي ان يحكم على المدعيون بقضائهم
التي بعد شئونه بالمنية ولو من احد الحكماء للمدعيون ان يحلف
المؤرخ الخاضع للقائيب جميعا على انهم يعلموا بملوكهم من غير
ادعياء فان هذه المسألة احدى المسائل الثلاث التي يحلف فيها
المدعي مع وجود البرهان بالاجماع من الاصل وقد تعذر
في رواية سائر ما هو وضع في التعليق لذلك وليس الدين
يقبل للمدين المؤثر لانه يكون احدهم خصما عن المنية فتبينه
فلو كان بعض المؤثر غائبا وبعض حاضر وادعى الخاضع على
انه قتل باه عمد وبسرهن القاتل على غفول القاتل عند ما غفول
مجرد او غفول اما بالبدية قال في خصم يكتفي به في سماع بينة
عن خصمه القائيب لا تخلو له اي القصاص ولا يعني لا ان القاتل
ادعى قتله على خصمه وهو مستوفى حقه والقصاص من القاتل
نصيبه ما لا يملك من اثاره الا اثبات الغفول من القائيب
فان نصب الخاضع عن القائيب في الاثبات عليه بالمنية
فاذا قضى عليه صائر القاتل متضمنا عليه تسع له وسقط التود
يعني ولو جاز القائيب واكثر الغفول وغابت البينة او هلك نصيب
حقة تصف لدية كاتفا خضعا لم يعد قال في الموضع ما قد مر
من التعليق في هذا التفسير يندفع ما يمكن ان يقال ان هذا
النوع برز على ما ذكرته من ان الواحد من المؤثر لا يصر خصما
عن البينة لان التود يثبت لهم ابتداء بطريق الخلافة لان
كون الخاضع انما هو عن نفسه لا عن القائيب ولكن يدعي
القضا عليه والقضا للقائيب تسع في نسيم الصور
المقررة في كتاب الدعوى والله تعالى اعلم ثم وقد لو قتل
علي بن الغفول عبدها ايا عبده من قبلين اثنين عمدا

والنكر

القاضي فلا بد من عادة المحجة عند القاضي لا خرو في عادة المحجة
للعقار اختلاف وان كان الاصل انه لا يعيد لها في العادة
لكن هذا القائل الذي قامت عليه بينة من احد اهل القتل
يجوز لانه صائر ما يعني ويجوز التعزيز بالمجس للمنة وفي
الحاشية شهده عليه عدل يقتضيه مجس القاضي ايا ما فانه جاء
شاهد اخر والاخي سبله وكذا شهد مستوفى القتل عدل
يجس حتى يظهر عدل الشهود لانه صائر منها وان شهد
بقتل خطأ ذكره من زاده انه لا يجس قبل الحكم والاظهر
انه يجس ادعى عليه انه قتل باه خطأ وادعى له بينة حاضرة
في الموضع طلب اخذ الكفيل من المدعي عليه ليقم البينة بامر واعط
كفيل الاثبات ايام ولو قال شهودي غيب وطلب اخذ الكفيل
الآن فاني بالشهود لا جواب فان ادعى التود واذا اخذ الكفيل
لا يجس القاضي قتل البينة ولا بعدها الا ان المدعي قبل اقامة
البينة فلا يصره وبعد ما يجس من حرج اذا عدلت وضي به
بطله شهده حرج وامرانه بقتل خطأ وبقتل لا يوجد
التود يقتل ولا الشهاده على الشهاده وكذا القاض الى
القاضي كذا في شرح المقدس قال حض القائيب بعد هذا
يعيد القائيب البينة ثانيا ليقول لا يحكم القاضي بها بان
يتولى قتل القاتل قصاصا وقال لا يعيد حيث يكون احدهم
عندهما خضعا عن بقية المؤثر فيكون قاتله الخاضع عن بقية
القائيب وفي القتل الخطأ يعني لو قتل حرج خطأ وكذا القتل
ايران احدتها غائب فادعى الخاضع على التود وبصره حيث
انكر فان الخاضع على طاعة القاتل فالدعي غير موجب القاتل
في حيا فاحبه او بعد موته لا يعيد البينة وفي دعوى التود
علي بن يحيى لميت الذي ترك ابنه لو ادعى حياها علي بن يحيى

او خطأ والحال ان السيد بن احمد غايب فهو على التفصيل
 السابق يعني فلا تقبل بيته اقامتها من غير غادة بيته
 بغيرها الغايب بعد عودته ولو اقام القائل بيته ان الغايب
 قد عفا فلها من خصم وسقط العضا من بيته في اصله ان
 هذه المسألة مثل الاول في جميع ما ذكرنا الا انه اذا كان القتل عمدا
 او خطأ لا يكون لها من خصم عن الغايب بالاجماع والغرق
 لها في الكل ولا بد من حصة في الخط ان حدد المورثة خصم عن الباقي
 على ما بينا ولا كذا في المولىين على ما عرفت في موضعه زيل
 ولو اخرج ريبا فبأن ينفق خبرها الثالث انما اذا كان ريبا
 المقتول ثلاثة عشر شهرا فانهم على الثالث ان عفا عنها راتبها
 باطلة لانها بجران الى انفسها نفقا وهو انقلاب القود ما لا
 يزوي اخبارها عفو بقتلها من عفا عن ريبها يعني انها
 نزعها ان انقصا من قد سقطت وزعمها معتبر في حق انفسها
 وهي في هذه المسألة راجعة فالاول من الصور الاربعة ان
 صدر قضا اليخبرين القاتل والآخر الشريك فلا شيء في كل من
 عملا بتصديقه هذا اذا صدر قضا في العفو الجور ان انقصا
 في محتاج الدية فقط بالالبينة والله تعالى اعلم وبها انما
 الدية لان نصيبها صار لا بعفو خيرها والثاني من الصور الاربعة
 ان القاتلها لا يكتذب القاتل والآخر الشريك الخبيرين القاتل فلا
 شيء في الخبيرين انما المولىين الشاهد ريب لا حق الاوليا القود
 عينا وهما بدعيان انقلاب نصيبها ما لا بعفو خيرها فقط
 حقهما في القود وليس لهما المال لتكذيب القاتل والآخر اذا
 برهننا على عفو خيرها ولا خيرها في القود المشهور عليه فذلك
 الدية لان دعواهما المفعولين وهو ينكح بمنزلة ابنة العفو
 منها في حق المشهور عليه فينقلب نصيبها ما لا يستقط

العصا

القصاص منها في اليها وحيث لم يقر العفو في حقته في المال وهو
 تلك الدية الا اذا برهننا عليه في العفو ثبت لهما تلك الدية وسقط
 حق المشهور عليه في ان قلست اخبارها شهادته فلا وجه
 لردّها قلست شهادتها لم تقبل لما قد رتبنا لهما بشهادتها
 بجران الى انفسها نفقا وهو انقلاب حقها في القود ما لا ولا دعوى
 في العفو في الحقيقة الا ان القاتل وهو في هذه الصورة مذكور
 انك صديقه غير مدع والثالث من الصور الاربعة ان
 صدر قضا القاتل وحده اي وكذا الشريك قد دعواهما العفو
 المنزلة بمنزلة ابتد العفو منهما سقط حق الجميع في القود فلكل
 واحد منهما ريب الشريك الثلاثة ثلثها اي ثلث الدية وذلك لان
 القاتل يتصديقه اياها قولا بانها في الدية فيلزم وحديث زعم
 كل من المدعيين والقاتل سقوط حق المولى المشهور عليه بعفو
 وهو ينكح فلا يقبل قضا عليه وفيقول نصيبه ايضا ما لا
 قد رتبنا لم نصيبها دية عليه جميعا النفع بشهادتها كما قد رتبنا
 فوجب على القاتل كل الدية والربع من الصور الاربعة ان صدر قضا
 الاخر فقط اي دون القاتل بل لربها سقط القود لعفو الثالث
 فله اي للحال المشهور عليه ثلثها اي ثلث الدية وسقط الثالث
 لتكذيب القاتل اياها فلا يرد له الا شئ في الدية في اقامة القصاص
 منه اقرار الثالث بعفو وتكذيب القاتل سقط حقها من الدية
 لكن القاتل لا يقول ان الثالث لما قضا بعفو كان ذلك مقتضيا
 بانه لا يسخف على القاتل شيئا لدعوى العفو فليفي وجب له ذلك
 الدية فاحاط بعنفه انما يرجع بقوله لا دية قاتل العفو للقاتل
 وان لم يحفظ القول لكنه يريد بالرد وهما في الدية اقرار بتكذيب
 القاتل بانه قاتل بطل حقه لكنه سقط القود باعتراف الاوليا
 فانقلب نصيبه ما لا فوجب له عند ذلك تلك الدية

ولكنه اذ اولى الله به وعلية لما قرأها جلت حقها فها ذك ولم يذبا
 يا عترتها فده مع اقاربه فانه لا يستحق شيئا من الدية لعفوه وان
 فاقضه بعض حقها كما ان عليه ان يصرف ذلك في الثلث من
 الدية المدفوع اليه من القاتل لئلا يخبر به وليها مع الصنير كان
 هذا الثلث لك صديق لا للميت هو عليه وهو لا يصلح لان
 المشرود عليه يزعم انه قد عفا ولا شيء له ولك هذا صديق
 القاتل ثلثا الدية دينية في ماله والذي في يده هو الثلث الدية
 مال للقاتل وهو من جنس حقها فيصرف اليها لا قررها لها
 ذلك كمن قال لغلام على الف درهم وقال للمتر ليس ذلك
 ف وانما هو غلام فانه يصرف اليه فكذا هنا ونحن نعرف
 الثلث اليها استحسانا وهو لا يصلح ريت فانه بعد نقلها قدما
 على الخاصم الصنير قال وهذا كله استحسانك والتعاضد لا يلزم
 القاتل شي لان ما ادعاه انك هذا على القاتل لم يثبت
 لانك لو ما قرأته القاتل لم يثبت عليه قد يظلم باقراره بالعمو
 كونه فكذا يظلمه وهو ان القاتل يتكذب به انما صديق
 قد لا يثبت هو عليه بثلث الدية لزعمه ان القضاة قد
 سخطوا بشرا ذنبا كما اذا عفا والمتر ما كذب القاتل حقيقة
 بل اضاف الوجوب الي غيره فجعل الوجوب للشخص هذين ولي
 مثله لا يرتد الاقرار كمن قال لغلام على الف وقال للمتر ليس
 لي ولكنه لغلام عني ما بيننا انهم وهذا معنى قول المشايخ
 لانه اي المخطئ هو عليه صار معال اي لا جوب بما ايك
 بالثلث الذي اقره اي المخطئ هو عليه القاتل ف
 انما ان شهادته لا تعلقي ما صده انه عفا وهو على خبر
 اوجه اما ان صدقه ما حبه والقاتل جميعا او ثلثاها او
 كذبه ما حبه وصدقه القاتل وعليه سببه او سكتا جميعا

فالعمو واقع في النقصول كلها واما الدية ان تصاد فقل ذلك احد
 نصف الدية وان كذبا فلا شيء للشاهد ويجب للمساكين نصف
 الدية وان لذبه ما حبه وصدقه القاتل ضمن دية بينهما
 كذا في محيط السرخي وان كذب القاتل الشاهد فيها دية
 وصدق الشاهد عليه الشاهد فيها دية فالعمو واقع في
 يجب على القاتل شي من الدية القياس ان لا يجب وفي الاستحسان
 يجب للميت نصف الدية في ماله وبما خذ علما وان الغلام
 ولم يصدق القاتل والمتر هو عليه انك هديتها دية ولا
 كذبا في شهادته بل سكتا فالحق ف فيه ككثير فيما كذبه
 الشاهد في المحيط ولو شهد بكل واحد منهما على صاحبه بالعفو
 فلا يخلو ما ات شهادتهما وتتعاقدان شهادتهما
 كذبهما القاتل يظلم حقهما وكذا ان صدقهما القاتل وما ان صدقهما
 في النعاقب فلها دية كاملة ولو صدق أحدهما وكذب الآخر ضمن
 الذي صدقته نصف الدية واما اذا شهدتهما قاتلا كذبهما
 القاتل فذلك هو الاخر نصف الدية ولا شيء للاول ولذا اثبات
 صدقهما معا فلا شيء للاول وللثاني نصف الدية وان صدقهما
 متعاقبا فعليه دية كاملة لهما وان صدق احدهما ان صدق
 الاول وكذب الثاني فعليه دية كاملة لهما وان صدق أحدهما
 ان صدق الاول وكذب الثاني فعليه دية كاملة وان صدق
 الثاني وكذب الاول فذلك في نصف الدية ولا شيء للاول كذا
 في محيط السرخي ولو كان المومنين ثلاثة وشهدوا على الثالث
 انه عفا عن حصته عن الدية في القتل الخطأ فشهد بها جميعا فاذ
 لم يبق فضل الشاهد ان نصيبها من الدية لا في محيط السرخي
 وان شهدوا على الشاهد انك انك لم يثبت هو عليه ضرر حبه
 اي لم يثبت بنبوة النبي جازح اي يجدد فلم يزل المصروب

صاحب قرائش ودام عزك حتى مات يغتصر من الضارب
لان الثابت بالسياسة لا يثبت معانية ولا يقال انها شهدا انه
ضربه وحقول يكون خطأ فلا يقتصر مع الاحتمال لان
يقول لا شهدوا بالضرب بالسلاح ثبت العمل على ما ذكره
اذا شهدوا انه ضربه بالسيف حتى مات وان لم يذروا العمل لان
القصدا من طعن لا يوقف عليه ولكن يعرف بدليله وهو الضرب
فانما عاينوه ولو شهدوا انه قتله عدوانه ما يثبت وهو حوط
اتفاق وزدك لان ان هذا يحال الاطلاق والكان القتل خطأ
بل يجب عليه ان يقول قصدي غيره فاصابه معي فطلاقك قد
بمقتضى التخصيص على عمد وفي حاشية سرى الدين سياقي
في مسأله شتيهم لو شهدوا بطلق الفتاة ورا بطلق الفتاة
وجنب القضا ص وان لم يوجد غلط العمل انه في وقال لا ينبغي
والشهادة على قتل عمد يحقق على هذا الوجه لانه اذا كان محظيا
لاجل ان لم يطلعوه بل يقولون قصدي غيره فاصابه ولا يثبت
الموت بسبب الضرب انما في الاصل والضرب صاحب قرائش
ورام على ذلك حقا ولا يحتاج النسا هذا ان يقول انه مات
من جرحة برزخه عبارة وان لم يشهدوا انه مات من جرحة
لانهم لا علم لهم به ثم قال ولانه اضافة الاحكام الى السبب السابق
لازم لا يوجب يتوهم انتهى وفي الهندية ولو شهدوا هذا
على جهل انه ضرب رجل بالسيف فلم يزل صاحب قرائش حتى
مات فقلبه النصاب ولا ينبغي التعمد في مسأله الشهادة
من ذلك ام لا لا شهدوا في الخطا ولكنهم ماتوا شهدوا انه مات
من ذلك لم يثبت عليها دهم وجاز ان اذا لم يعد عدوا ولا اذا شهدوا
انه ضربه بالسيف حتى مات ولم يذروا على ذلك فهدم
الا ان القاضي انما اتهم ذلك وهو وثيق وكذا ان شهدوا

فالتح

انه طعن برمح ورمي بسهم او شاة فلهذا كله عمل كذا في السوط
لان الموت متى وجد عقيب سبب حاله يضاف اليه لا يضاف
اذا لم يكن في الظاهر سببا اخر فاما حتم لان حتم لا خلاف في ظاهر
لم يعتبر في الاحكام اتقاف وان قد لا قتله بالسيف خطأ
بغيره بها دهم ويقضي بالدية على ما قتله وان قال لا اندري
اعدا قتله وخطا فانه ثقل هذه الشهادة ويقضي بالدية
فيما التا تل وهذا الذي ذكره ان الشبهة متعينة حق
الاستحسان في المحيط واما دارملي في ولا الحنايات وهذا
صرح في انه بعد ثبوت القتل بالاحكام لا سبب لا يقبل
قول قول القاتل او قصده بطلا فمالوف قال لا يذروا لانه
ثبت من جهته وطلعا عن قيد العمدية والخطا في قبيل منه
ما اوتيه وحمل على الدية وفي الترخا فيه وفي مجرى الحسين بن
زياد عن ابي حنيفة لو قال انه قتل فلانا بحدية او سيف نضر
قال ذروا غير فقتلته لم يقبل منه ذلك ويقبل عن ابي نوح
اذا قال ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى
يقول عمد انهم ملخصا فالغرفة بين الشهادة والا فلا يما تظهر
على رواية النانية درون الاول ناص وان اختلفوا هذا
قتل في الزمان بان شهدوا جميعا انه قتله يوم الخميس
والاخر يوم الجمعة واختلفا في المكان في مكان القتل بان
قال احدهما قتله في الدار وقال الاخر في السوق قال المقتدى
ومثل في الكافي بان شهدوا جميعا ان القتل في بلد كذا والاخر في بلد
في بلد كذا فليس في هذا التمسك انما في الدار لو كان لا خلا
في مكانين متقاربين يقتضيه وقد عرفت انما في جدران كذا
اختلفا في الزمنية البيت يجد فليست بالتيه وذا ان كان الامام
الاجط هو زوجه في شتر نجات الاصل انها اذا اختلفا في المكان

والكاكان لبيت صغير وشهدا حدهما انه راها في هذا الجانب وشهد
 الاخر انه قتل في الجانب الاخر انه تقبل الشهاده استحسانا للذات المحيطة
 او ختلفا في الله اي الله القتل بان شهدا حدهما انه قتل بالسيف
 والاخر انه قتل بالحجر لا تقبل هذا الشهاده وان شهدا حدهما انه
 قتل بالسيف وشهدا لاخر له قتل بالسيف وهذا بخلاف
 انه قتل بالحجر وشهدا لاخر له قتل بالسيف وهذا بخلاف
 ما لو شهدا حدهما انه قتل بالسيف قتل بالسيف وشهدا لاخر
 انه قتل بالسيف وشهدا لاخر له قتل بالسيف وهذا بخلاف
 انه ما قتل الا طعنا بالرمح جازت الشهاده واقتضى من القاتل
 ذكره ابن سماعه في نوادره عن محمد وقال حدهما احلنا هذه
 قتله بمصا وقال قتله بالسيف والمراد ان احلنا هذه
 عين الاله سوا كانت الاله موجبة للمعد ولا وقال الشاهد
 الاخر ادر عاذا قتله يعني وجوب وجود قتله له لكن تزد
 في تعيين الاله تقبل هذه الشهاده كانه المطلق بغير المقيد
 لانه يحتمل ان يكون محمدا وشبهه عمدا وخطا وحكمها يختلف
 فان من قال قتله بمعنى بوجوب الدية على القاتل ومن
 قال لا اعلم على القاتل فلم يثبت الاتفاق على المهر من جهة
 فبرطت وفي المحيطة وان شهدا انه قتل ولا تدري بما اذا قتله
 لا تقبل هذه الشهاده وفي الاله استحسانه تقبل ويقضي بالدية
 فيه فانه لا يقضي بالقصاص ويستأن في هذه الصورة فتدنا
 او شهدا حدهما على مفاضة القتل وشهدا لاخر على
 اقرار القاتل به بطلت الشهاده لا ختلافا لمشهد به فان
 احدهما فعل والاخر قول وقوله ان القتل لا تقبله لما قبل
 الاخر فافعل في زمان وفي مكان غير القتل في مكان اخر
 او زمان اخر وكذا القتل بانه غير القتل بانه اخر ويختلف الاحكام

باختلاف

بأختلاف والحال انه كان علي قتله شهاده وزد فلم تقبل
 ولان اتفاق الشاهدين شرط للمقبول فلم يوجد ولا ف
 القاضى يتعين بكون احداهما مستحالة الاجتهاد ما ذكرنا فلا
 يقبل بلثله وكذا تبطل شهاده لو كان النصب اى نصيب
 الشهاده في كل واحد منهما لتبين القاضى بكون احداهما
 ولا ولو تميزا لكان احد الفريقين على الاخر فتفاضلنا قضا
 ولكن هذا في غير الاخير لان فيه لم تطلب احداها الاخرى بل
 ايدتها جميعا ثم ان الاتفاق انما يكون موجبا للمستقوط
 فيما اذا وجد فيه الحكم باحدهما والا فلا تسمه الثانية لان كل
 بينهما متعاضدين اذا سبق الحكم باحدهما لفت الاخرى
 وذلك بخلاف ما لو حمل احد الفريقين دون الفريق
 الاخر على بناء المنعول اي فان القاضي يقبل الكامل
 منهما لعدم التعارض يعني ومن شرط المعارض ان يكون
 قويا او با والشاهد هو الواحد ليسا والنصب بفضلا
 عونا لا يكون قويا وان اختلفا في موضوع المرافعة من
 لدونه فالشهاده باطله كما في بسوط ولو شهدا حدهما
 انه قتل بالسيف او بالمصى وشهدا لاخر انه قتل ولا تدري
 بما اذا قتله لا تقبل هذه الشهاده ولو شهدا بقتله وقال
 جهلنا الله اي لا تدري بما اذا قتله تجب الدية في ماله
 اي ما لا تاتل في ثلاث سنين شربلا لتستحسانا يعني
 والقيام لانه لا تقبل هذه الشهاده أصلا لانها شهدا بقتل
 مجرم لان الاله اذا جهلت فقد جهل القتل لان القتل يختلف
 حكمه باختلاف الاله فيكون هذا غفلة من الشهود وفي
 الاستحسان انهما شهدا بقتل مطلق والمطلق ليس بمجرم
 لامكان العمل به فتجمله حلالا على الادب وهو الدية في دين

موجي القتل المطلق ولا يحاق قوما لا يندري على العقلة بل يحل على
 انما سمعوا للمدبر المندوب الله في العقوبة انما حسبان الاطراف
 بهما وانه لك سائر شعرا لان الشك طلق الذنب في اصلاح
 ذات النبي علي ما قاله صلى الله عليه وسلم ليس بملاب من
 اصله بيمين اثنين فقال خيرا واما خيرا فذلك الله واحق منه
 فيحل عليه فلا يثبت حرما او اختلافا ما بالنسك وانما كانت
 الدية تحب في ما لا يرد في العاقلة لان الاصل في القتل العمد يعني
 والمطلق يحل على الكافر فلا يثبت الخطا بالشك ولو شهدوا في
 رجلين انها قتلا رجلا احدهما بسيف والاخر بعصى ولا يدريان
 ايها صاحب العصي لم يثبتها دفعا وكذا لو شهدا على رجل واحد
 بقطع اصبع وعلى خري قطع خري من تلك اليد ولا يثبتان قاطع
 هذا الاصبع من قاطع الاخرى وكذلك لو شهدا بالخطا في
 فائسبوس ولو شهدا بها هذان ان قطع يده عمدان المفصل
 وتشهدنا ههنا انه قطع رجله من المفصل ثم شهدوا جميعا
 انه لم يزل صاحب الفارس حتى قاتل والولي يدعي ذلك كله عذرا
 فاني قضيت على التامع بنصف الدية في ماله ولذلك لو شهد
 على رجلين ههنا علم يريهما ولو زعم احدهما عذرا ليد واحد
 شاهدهما الرجل لم يوجب هذا القاتل شيئا وانما جميعا قضيت
 عليه بالقصاص فان طلق الزنا يقتص من البدن والرجل
 لم يكن له ذلك لانه في الحاوي ولو شهدنا ههنا عليه انه
 قطع يده من المفصل عذرا ثم قتله عذرا كان لريته ان يقتص
 من يده ثم يقتله وان قال له القاصي قتله ولا تقتض من يده
 فذلك حسن ايضا وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وقال الايام
 يقتله ولا يجمل له القصاص في يده ولو كانا حدي الجانيين
 خطا والاخرى عذرا اخذها فانه كانت الاولى خطا فانه تجب

دنية سيد علي عاقلته ويقتل قهسا وان كانت الثانية خطا
 فعليه القصاص في اليد والدمع على عاقلته وفي النفس كذا في
 المسبوط وان اقر واحد منهما اي من الرجلين انه قتله وقار
 الولي قتلته جميعا كان له اي للولي قتلها علانا وارضا
 وفي رواية يرضى ابي يوسف رحمه الله رجل قال اخانا قتلت
 وليك عذرا فصدقه وقتله ثم اقر وقال ناقتة عذرا فله
 ان يقتله ايضا كما في الخط ولو كان مكان الاقر والي ان
 يحالها شهادة بان شهدا شيئا على رجلانه قتل خلافا وتزهد
 اخلافا على اخرايه قتله وقال الولي قتلته جميعا لكون الشهادتان
 وليس لراي يقتل واحدا منهما الا اذا صدق خدي البيهقي
 وذلك لان الفرج بين صورة الاقر والشهادة هو كل
 واحد من الاقر والشهادة بين كل القتل وجد من المقر
 والمنهون عليه ومقتضاه ان يجب القصاص عليه وحده لان
 معنى قوله انا قتلت ان فوجت يقتله وكذلك لا يشهد قتله
 فلا يوجب انفراد القاتل قول الولي قتلته ثم يرب
 لسفينة حيث ادعى الشهادتين في القتل فكان قال لم يفرغ
 يقتله بل يشاكر اخره هذا القدر من التذنب تنسيق من
 الذي شهد به وقضى انت ههنا طرحتها اما التذنب
 المحاصر من الولي في صورة الاقر وهو وان كان تنسيقا
 للمقر لكن فسق المقر لا يظن الاقر وقد وجد الاقر من كل واحد
 منها فانفرد به بكل القتل وبالقصاص عليه والمقره صدقة في
 وجوب القتل عليه ايضا لكن يذهب في الزادة بالقتل وتكذيبه
 غير موثر ولو قال الولي في صورة الاقر انسا بعتة بمعنى فيها
 لي وركل واحد من رجلين انه قتل زيد عذرا منفرد وقال الولي
 صدقتما ليس له ان يقتل واحدا منهما لان تصديقه لا يوجب

بانقراد كل واحد من المقرين بقتله وحده اقرار بان لاخر لم يقتله
 كما انه قال لكل واحد منهما قتلته وحده ولم يشا ركرك فيه حد كما
 تقول وفي نحو دريسر عن ابي يوسف لو ان الاول حين قال ما
 قال قال لانت قتلته عمدا وحده وقتله ثم جازا وقال بل
 انا قتلته وحدي وصدقه الويل فليس عليه دية الذي قتله وعنده
 على الاخر الدية كما في المحرط بخلاف قوله اى لو اى اجماعا قلناه
 لانه دعوى القتل بلا تصديقها فيقتلها باقرارها ريمى
 ولو اقر جازا بانه قتلته وقامت بسببه على اقراره اى ذلك
 الاخر غير المقتله قال لا احد حملها هذه السببة فمن دون غير الذي
 ادعى ان كلاهما قتله وقال الويل قتله كلاهما اى المقر والشهود
 عليه كما انه اى الويل قتله فيكون للشهود وعليه لان فيه
 اى في قول الويل قتله كلاهما تذبذب بعض من وجها
 موجب الشهود به وهو الاقرار في الشهادة بقوله التكذيب
 بتسبيقا ما انما القبول للشهادة وفي الاقرار لا يمنع التحول كما مر
 في مسألة مالوق لجميعا وقال الويل كلاهما قتله ولو قال الويل
 لاحد المقرين صدقنا انت قتلته وحده كما ان اى الويل
 قتله اى قتل من صدقه لتصادقها اى الويل والمذموم على وجوب
 التثاقل عليه وحده كما لو قال ذلك لاحد الشهود عليه بان انت
 قتلته وحده كما ان اى الويل قتله لعدم ثبوتيه اى الويل
 شهوده عليه وانما الحد هو الاقرارين الذين شهدا على غير
 من صدقه الويل ولذا حمل الخطا في كل ما ذكره ابن الشهود
 على رجل يقتله لانسداد معنى حفظ وحكم القاص والدية
 على العاقلة في المشهود بقتله حيا فلا قضا حيا على احد
 منهم كما في المنتزعة خاتمة ضمن الما قلة الويل تعدله اى الويل
 الدية منهم بلا حق وان شاعا قلة ضمنوا انفسهم ورجعوا

وتدعي

اى الشهود عليه ايجاع الويل لئلا يهلك اى الشهود حيث دفعه الدية
 للما قلة المقرين الذين في يد الويل وهذا كما انما صوب موافا صيد
 الغاصب والشهادة على القتل لعدم في هذا جازا كما في خطا فانما
 شهد على رجل انه قتل فلانا عمدا فقتل به ثم جازا الشهود بقتله
 عمدا حيا بغير لونه ثم لم يورثه انك الشهود عليه بان يقتل عمدا
 حتى قتل وضعا بين فضيل الويل والدية وان كان الويل وضعا
 الشهود اى الويل جازا رجوع الشهود على الويل فالدية لا ينجم
 اى الشهود اى وجوده اى للويل القبول وهو اى القبول ليس بمال
 فلا يستقيم ان يرجعوا بمال لانه لا مماثلة بين مال وغير المال
 كما في وقال اى ابو يوسف ومحمد الشهود يرجعون على الويل بالدية
 كما في الخطا ولو شهدوا على قراة اى على قراة فقتل بالخطا
 او القعد بان قالوا شهدوا على هذا انه قراة فقتل فلانا عمدا و
 قتله خطا ثم جازا الشهود بقتله حيا فلا ضمان على الشهود
 ولا يضمن الا الويل سلبا او شهدوا بشي رخصه في بان
 فلا ان شهدوا على شهادته بان شهدوا على هذا انه قتل فلانا
 واما ان شهدوا على شهادته وكذا شهدوا انك هذا الثاني من
 الاصول وكانت هذه الشهادة في القتل خطأ وضمن القاص في
 بالدية على القاص قلة حيث صدقت الما قلة الشهود عليه بالقرار
 وقيد بخطا لان الشهادة على شهادته لا تقبل في القبول كالمود
 كما صرحوا به ثم جازا الشهود بقتله حيا لم يضمنوا اذ رجعوا
 لذهما في شهادتهما فانهم في الصورة الاولى انما شهدوا على
 اقراره لا على نفس المقر به وهو يقتل ولو انك انك انما شهدوا
 على ذمة غيره ولو جازا الشهود الاصلان وشمدا لالايراد
 لم يضمن القاص في حق من عني حيا لا يجب عليها ضمان ولا
 ضمان على الاصلين ايضا وان قال الاصول قد شهدناهما

بباطل ونحن نعلم يومئذ انك اذ بون قال لم يضمننا شيئا في قول
التي حنيفة والى يوحى وعند محمد العاقله بالخمار ان نشا وضمنوا
الاصول وان نشا وضمنوا الذي فان ضمنوا الاقتصار على رجس
عليه الوي وان ضمنوا الوي لم يرجع كذا في المحيط وضمن الوي
الدية في الصوريين اي فيما اذا شهدوا على قرة بالخطا وضمنوا
العاقله او شهدوا على ثمانية غيرهما في الخطا لانه حينئذ يضمن
بالدية على العاقله انما الوقت تصدقته العاقله او قرة كسعد
فان الدية في ماله فلا ولي ويجب القود في الثانية فاذا حيا
حي يرجع التشرع عليه بالاقراء على رتبة الذين خذوا منه
الدية وترجع ورثته في صورة الاقرار بالعد ولو شهد به على ويا
المشهود عليه باقتل انهم قتلوه بغير حق وسقط القود عنهم
بشبهه الترضلان حال الحكم به او ان شبهه فدية بها رجس
قال في ماله شرها فتم بقره بالعد يحتاج الى تحريرها رجس
اذ ظهر له اي الوي حينئذ يضمن من اي من العاقله بغير حق ثم في
هذا نظرا لانه العاقله لا تقتل الا قرا ولا عد بل وضمن العاقله
مقصود على الصورة الثانية لان الدية قضى بها عليهم كما مر
وعبارة الترضلان عني الحاشي لا غبار عليها خت قال ولما كانت
الشهادة في الخطا وفي الترضلان العاقله والقتلة بما لا يقتل
ضمانا على اليهود وانما الضمان على اليهود في الفصلين جميعا وكذا
لو شهد على ثمانية خاهدين على قتال الخطا وقضى القاهدي
بالدية على العاقله وبما في المسألة بما لا يقتل على الزوج ولكن
يرد الوي لانه على العاقله انتمى وبارك في المسألة لانه حال الشهود
بقتله حيا وي ولو قتل رجل وترك ابني وام
احدهما بينة على رجل فقتله عدله وام الامير عليه بينة
وعلى خرافتها قتلا اياه عدلا فلا قصاص ولا اول رقيق الدية

على البنية اقام عليه البنية لان في خرافتها المقتضى قال محمد في
الزيادات رجل مات وترك ابني فاقام احد الابن البنية ان
هذا الرجل قتل باه عمدا واقام الابن بنية على رجل فقتله
اباه خطأ فلا قصاصا حيا عليه واحد منها ولم يضمن البنية
في مال من اقام البنية عليه في ثلاث سنين ولم يدع الخطا على
عاقله من اقام عليه نصف الدية في ثلاث سنين كذا في المحيط
رجل مات وترك ابني وموصي له فادعى على ابني ان
فلانا قتل باه عمدا وبرهن عليه واعطى اخاه فلانا بعينه
او رجلا اخر قتل باه خطأ واقام البنية عليه فالموصي له ان
صدق امر على الخطا يتصفى له على الخطا والموصي له بنية
الدية على عاقله القاتل في ثلاث سنين وذلك النصف لم يضمن
العمد في القاتل وان كان له الموصي له لا يضمنه وكذلك اذ صدقه
وان قال ادري قتل عدلا او خطأ لا يتصل حتمه حتى يصدق
احدهما بعينه يتصفى له كذا في ولو كان ملكا لموصي له ابن فقتله
فلان ب مائة درهم في الجوه كلها الا في وجهه وحده وهو الابن
الثالث اذ صدق مدعى عد يتصفى له بنية الدية والموصي
له كان يتصفى له بنصف الدية ثم كل موضع قضى احداهما
على العاقله فلا يخفى ما اذا تناقضوا في مال واحد كما في الاخر
ليس لهما حصصه الذي توي حتمه ان شارب حاصبه فيخرج له
لما في شرط الزيادات للقتل ومن قتل ولدا بغير اقامه الابن على
الاقتصار على قتال الاب واقام الاصف على اخيه بنية قتله وقضى الابن
على الاصف بنصف الدية ولا يصح على اخيه بنصف الدية وهذا عند
اي حنيفة رحمه الله وعند طريقي بنية الابن بنية على
الاصف بنية لان كان خطأ وباتصا حيا كان عمدا وطواقم كل
على اخيه وقضى لكل واحد على حاصبه بنصف الدية وبنيها في

البينة على الثالث انه قتل با هو واقام الثالث بينة بذلك على الاجني
 فطعنوا في يوفى ومحمد بينة الابن اولى ويتعصى بالقصاص
 على الثالث للاخوين لان محمد وبالد بن علي قاتله ان كان خطا
 ولا يري الابن لشهره وعليه ويكون الميراث بين الابنين للدعوى
 نصين واما على فقيحي حنفية رحمه الله لم يخرج بينة الابن
 على بينة الثالث ويتعصى للابن على الثالث بملك الدية
 انه كان عمدا فغرم له وان كان خطا فغرم له عاقلة وتعصى الثالث
 على اجني بثلث الدية ويكون الميراث بينهم اثلاثا واذا قتل
 الرجل وترك ثلاث بنين فاقام الاكبر بينة على الاوسط انه قتل
 الاب واقام الاوسط بينة على الاوسط انه قتل الاب واقام الاوسط
 بينة على اجني بثلث فغرم له قول حنفية رحمه الله
 يتعصى لكل واحد منهم على الذي اقام عليه البينة بثلث الدية
 ويكون الميراث بينهم اثلاثا واما على قول يوفى ومحمد
 رحمه الله يتعصى للابن على الاوسط ويتعصى الابن على الاوسط
 على الاوسط يتعصى الابن على الاوسط ويتعصى الابن على الاوسط
 والمنان بين الاكبر والاوسط نصفان ولا شيء للاوسط في
 المحيط ولو قتل رجله قتل خطا فادعى وليه العمد فله الدية
 فيما له استحقاقا في الميسوط ولو قاتل با بعد ذراعي
 ولا يستل الخطا لانه قتل في الميسوط ولا شيء لغيره فله صدق
 العوي بعدد ما قاتل وقال ذلك قتله عدا فله الدية على
 القاتل كما في المحيط برجله على رجلين اربها قتل وليه عمدا
 بمحمد فاقام خطا بقتله وخدة عمدا وشهد شاهد على
 الاخر انه قتله وحده عمدا لا بقتل الشهاد له ولا بقتل المقر
 وان كان القتل خطا فعلى المقر نصف الدية ولا شيء على الشهود
 عليه لانه في شرح الزايدات للمقتات يوفى في الميسوط على ما
 قتله وحده عمدا ولا يقتل ولا بينة للمدعي ان كان المدعي

بقتل

يقتل لانه في المحيط ولو ادعى رجلين عمدا فاقام خطا
 والاخر لعمد فالدية عليهم كما في ثمة المغتصب قال محمد في
 الزايدات رجاله على رجلين اربها قتل وليه عمدا بدينية وله
 عليها القصاص فقال احدها صدقت وقال الاخر ضربة انا
 خطا لعمد فانه يتعصى له في القتل عليه بالدية فاقام
 في ثلاث سنين وهذا الذي ذكره لنا استحسننا واذا ادعى العوي
 القاتل في هذه الصورة وقام الخطا ادعى يجب الدية ولو ادعى
 عليه في هذه الصورة وقام خطا بالعمد ولا شيء لغيره فله
 فيه كما اذا قتل الخطا سواك في المحيط ولو ادعى العمد عليه فقاتل
 احدها قتلناه عمدا وحده الا يقتل صلاحا يقتل المقر ولو كان
 المدعي يدعي الخطا في هذه الصورة لا يجب شي في شرح الزايدات
 للمقتات ولو قال رجل قاتلنا قتلت فلاك وليك عمدا وقال
 فلاك قتلت خطا وقال العوي قاتلنا قاتلنا قتلت وحده عمدا
 فانه للموت يقتل المقر عمدا وادعى العوي الخطا في هذه الصورة
 لا يجب شي في المحيط وفي الحد فله قطع يديه اعمد وفلات
 قطع رجلاه عمدا من ذلك فقال العوي لا بل انت قطعمت
 يديه ورجله عمدا والالاخر لانه للموت يقتله وان قال العوي
 بل انت قطعمت يديه عمدا لادري من قصو رجله لا يقتل الا اذا
 زال الا بهام فان قال العوي ان فلانا قطع رجله عمدا كان له
 ان يقتل المقر ويكون هذا عذرا حتى لو قطع يديه بسلطان حقه
 حين اربها لم يتركه لا يسود حقه لانه في الزايدات للمقتات رجل
 قتل بقطع يديه المدعي ادعى وليه ان قاتلنا قطع يديه البني عمدا
 وفلان قطع يديه السري عمدا ومات منها فقال المقر عليه قطع
 يديه السري فاقطعت يديه السري على ما مات منها فخاصة وانكر
 الاخر لانه يقتل المقر وان قال العوي قطع فلاك يديه السري



عمر ولا أدري من قطع يده اليمنى إلا أنها قطعت عمدا وماتت من
القطعة فقالت للدمى عليه قطع يده اليسرى إن قطعت يده اليسرى
عمدا وماتت منها خاضعة لاشئ على الترتيل وقال الولي وطه فزار
يده اليمنى عمدا وفلاذ يده اليسرى التبري عمدا وقال المدعي عليه قطع
اليمنى اليسرى قطعت يده اليسرى عمدا ولا أدري من قطع اليمنى
الأيمنى علم إلا اليمنى قطعت عمدا وماتت منها فلا فؤاد عليه
وطه رحمه يصفى الدية استحسانا والقبيا سله لا يلزمه شئ
من الدية كذا في المحيط وقال في المنتقى رجل شرب له رجلا
على رجلاه قتل ابن هذا فلانا وشهدت خزانة لهذا الرجل على
هكذا الرجل أيضا أنه قتل ابن هذا فلانا سميا ابنا أخيه
غير الذي سمياه الأول فربى لفرقة الأول ولم يترك الغريق الثاني
فدفع المشهور عليه إلى المشهور له ليقبضه فقال المشهور له
إنا قتلناك يا بني الذي لم يتركك مشهور على قتله وإنما قتلته
ابنا أخيه وقطعه كما أن عليه الدية استحسانا لك في المحيط
وفي المنتقى رواية الحسين بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي
حسين في الخوئين لا يطاد على جملها على رجل إن قتل أباه يوم
الجمعة من سنة لا وزعم لا أخيه لانه قتل أباه ذلك اليوم
بلونه وهره وادعى على رجل آخر قاتل البينة فانه يقتل
لكل واحد منهما بنصف الدية كذا في المحيط والله تعالى أعلم
وانتشرت حالة الري لانه الضمان أن تعجب بالجناية ولا يصير
الرجل جانيا إلا بفعل يد فخرجت اختياره وهره من الري
فقال الري ولا فعله بعده لأن الأصالة تبس من فعلته
فوجب اعتبار جرائه في حق المقتل حل المرقى اليه في الصيد
وفي حق الضمان فيصير قاتلا بالمرى والمرى عليه متقوم
في هذه الحالة لا يعتبر حالة النصوص كما أبحر حالة الأصالة

三

لما قد مرنا انها ليست من فعله وجنبه فتحمل لانه على الذي
 في ما لم يدركه العاقلة وسقط القود عن الذي للشبهة
 التي حصلت من حال الامر بسقوط العصمة في حالة التلف
 بمرده الذي فيه فنرى في صور يعني لوري ترحل مسالما فارتد
 المني اليه والعتيا فبان فيه فصل وصول المني اليه غير حساب
 السهم بعد ارتداده فعلى الذي لم يرد له لورته المني عند الرجعية
 وقال اي ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه لان التلق حصل في
 حمل العصمة له وانما في غير المعقود ثم هذا وهذا لان
 بان ارتداده سقط تقوى نفسه فكون من الذي لم يرد
 موجب له فصار كما اذا بره في هذه الحالة ولا في حقيقته ان
 الضمان يجب بفعله وهو الذي له وهو الذي يدخل تحت قدرته
 دون الاصابة فلا يفعل له اصلا بعد فمعتبر فالتالي الذي
 والذي لم يتقوى وهذا الحالة التي انه لوري الوصيد
 وهو من ثم ارتد العتيا فبان فيه صاحب السهم القصيد
 وهو من ثم الصيد وما نتج من ذلك والوصيد الذي لم يرد
 قبل الاصابة فانه في هذه الحالة الذي لم يرد لا يجب
 دية الذي لم يرد بالسلامة بالاحياء يعني لوري الذي لم يرد
 او لم يرد فسلم قبل الاصابة فانه صاحب السهم لا يرد
 يجب دية الذي لم يرد الذي لم يرد فموجب الصيد لوريه فتقوى بعد
 تقوم الحمل فلا يتقلب موجب الصيد لوريه فتقوى بعد
 ذلك وهذه العلة تنزهها في حقيقته ذكره الربيع فان
 قلنا ينتقض عندئذ اذ ارى صيدا في الحمل
 فدخل الحرم ثم صابه السهم فمات وجب الثأر الذي قلنا
 احسن منه فان كان صيدا لم يقتصر بالثأر
 وانما يجب بدلالة الحرم وانما رتبه وهذا لا يكون فان ذلك

وتجب نعمة بعبقته بعدلاري قبل الاصلية يعني يوري رجل
 المعتقد فافقته المولي بعدلاري قبل الاصلية ثم اصاب ثبات
 منه الزمته القيمة لا دية لمخرج هذا عند اوجسنية واي يكون وقال
 محمد عليه افضلها بين قيمته مرميا الى غير مرمي يعني يوري
 قيمته قبل اري القدر بعد وبعده ثمانية منزلة ما تبادر عن
 دليل محمد ان العتق فاقطع السارية لا اشتباه منه للحق لان
 المستحق حال ابتلائها المولي وحاله الاصلية العبدية
 فصا العتق بمنزلة البر كما اذا قطع بعد اوجسنية ثم عتقه
 المولي ثم سري فان العتق يقطع السارية حتى لا يجب بعد
 العتق شي من الدية والغنية وانما يضمن نقصان وقال
 زفر عليه الدية لان اري ثمانية اصلة عند الاصلية اذا اتلاف
 لا يصير علة من غير تلف يتصل به وقد تلف به المولى
 ان اري رهيب قاتلا من وقت اري لما مرو وقت اري
 عند منزلة قيمته المولي بخلاف ما لو قطع يد بعد اوجسنية
 مولاه فلا يضمن فيه الا النقصان لان القطع ما يوجب اتلاف
 بعض المحل والله يوجب الضمان للمولى وبعد اوجسنية لا يوجب
 شي لو جبه للعبد ففصل لانه ما كان لا ابتداء فصا ذلك
 لتبدل المحل وعندئذ لم يكن لا تحقيق السارية لانه
 وان اري قبل الاصلية فليس با اتلاف شي منه اذا اتلفه
 في المحل وانما تغل رغبات فيه فلم يخالف الا ثمة لا ابتداء
 فيجب قيمته للمولى ويجب الحرج على مرمي صيد
 من اوجسنية قبل الاصلية فوضه السهم والصيد فقتله
 لا يجزى على حلاله اياه اى لصيد فاحرم قبل الوصول
 اليه فوصل السهم والصيد فقتله وفي هذا كله يروي وقت
 اري ولا يضمن من مرمي فقتله عليه بوجع فدر جمع

نما هو

نما هو فوضه يعني يوري القاضي بوجع رجل فوضه رجل
 بوجع السهم ويحكم او واحد منه بوجع اري قبل الاصلية
 ثم وقع عليه الحرج لا شيء على اري لان مقتضاه اري والى
 حصيد مباح الدم وحل صيد مباح مباح اري في حال
 اسلامه فقتل حصيدا رجلا بوجع اري قبل الاصلية
 فوصل السهم واحاب الصيد وجره بعد صيد ورجع
 لان الاعتبار بحالة اري وهو حصيد لم يباح صيده لا يحل
 ما رواه مجوسي في حال تجوسية فاسلم قبل الاصلية فقتل
 السهم وجره الصيد بعد سلامه ما عرفت ان مقتضاه اري
 لاحالة الاصلية وهو الاصل في مسجل هذا الباب وذلك
 بالاتفاق وانما عدل ابو يوسف ومحمد عن ذلك فيما اري
 الى مسلم فاريد والعسا ذم الله تعالى قبل الاصلية ما عتبار
 انه صار مباحا لانه على ما بينا سابقا مع اري حاي
 لومات مجتبه فعليه نصف الدية ولو عا ش مجتبه فالدية
 كاملة تجب عليه فقتل حجتا تشد يد الغوثية وقطع
 اي حصة صبي خطأ كما في الاشياء باذن ابي حنيفة
 باذن ابيه فهو متعلق بخلاف لا يقطع الا لا يقتل اذنه في
 قطع الحشفة لانه لا يملكه فان مات الصبي وجب عليه
 الحاشية نصف الدية وان عا ش فعلى الحاشية اذنية كما ذكره
 في المحط والغرق بين الموت والحياة ان الحشيان فقتل فعلى
 ما ذوق فيه وغيرها ذوق فيه فان مات احتمل ما ذوق
 من الحشيان واحتمل انه مات من قطع الحشفة فوجب السك
 فقتل نصف الدية ولما اذ عا ش فعليه الدية بقطع الحشفة
 لانه فوت منفعة الذكر الذي منه انس حيوان ايا انسان
 بقطع اذنه تجب نصف الدية ويقطع راسه عشره فقتل حشيان

خرج راسه وهو يصير ولم ينفض من راسه ان يفرغ نصف بدنه
فقطه اي فقطه شخص ذلك الراس قبل خروج الكبريت
لان ان استعمل خرج نصفه مع الراس والاذن مع العنق
ففيه القود في القتل والقطعة كما تقدم في اول الجنائيات الجنائز
من كتاب الصلاة ففيم يوجب في ذلك الفرة لانه لا يكون
في حكم البدن الا يخرج الفرج والبرص راسه وهو يصير
فقطه انسان اذ ان يخرج ويقاحا ويرث جرحته ففيم
نصف الدية لان ذلك موجب الاذن الموحدة ولا قصاصا
ذلك كله للشبهة وقس في بعض نسخ الدرر قطعه اذ يجب
الدية وتقر بذلك ان الجنين اذا خرج راسه فقطه انسان
اذ انه يخرج حيا والنزح مات فانه يجب فيه الدية لانه
صاحبا بتاركة الجرح بعد تحقق لونه ولما لا يجب
بالقائه ديه كالملة وثلاثة اخلصا ايضا فقل دية الانسان
وسببا في تقرير ذلك في كتاب الواجبات اشياء فانه قيل
اي رجل فقل بانسان فعلا مات منه فعليه دية واحد
وان عاش فعليه اربع ديات فكلوا **الديات**
صبت على رجل ما جاز فذهب سمعه وصره وشعره وقطعه
فعليه ربع ديات ان عاش وواحدة ان مات حمويه والدم
نفاذ اعرج كتاب **الديات**
لا يخفى عليك ظهور مناسنة ذر الديات بعد الجنائيات
لما ان الدية احد من جنس الجنائيات في الادعية وعينها
لكن لما كان القصاص علاها واقتضاها لانه ان القصاص
والاحياء في البر والادعوى الدية فيها كان من القصاص
كما انهما في معناه والاصحاب عديم الغرض فلهذا قدم
القصاص على الدية وقد وضع القدر ويرى في تحقيق كتاب

الديات مقدما على كتاب الجنائيات وقدم الطهارة انقضاء
على الديات ولتن جعلها في كتاب واحد وترجم الكتاب
بكتاب القصاص والديات وذكر الامم محمد حكم الجنائيات
في كتاب الديات ولم يسم كتاب الجنائيات اصلا لان عام حكم
الجنائيات هي الديات فان القصاص من اجب لا في العمل المحض
والدية يجب في ذنب العمد والمخطا وشبه الخطا والقتل بسبب
وفي القصد ايضا اذ علمت فيه الشبهة فرج جانب الدية في ذنب
الكتاب اليها ثم ما جعله المصنف تبعا لكتاب احب اليه الدية
وغيرها كتاب الديات على جدة دونه باب من ابو حنيفة
لكثرة مساهلتها وما حكمنا كتاب الطهارة بالنسبة الى سائر
شروط الصلاة وكتاب الصلوات بالنسبة الى سائر الاعمال
افادته فاضربوا في كلمة الغفر الدية في اللغة مصدر ودي
التي تزل المعقول اذا عطي وليها المال الذي هو دية النفس
وتركبها بدل على عمرى والخروج ومنه الدية اذا لم يدرك منه ع
مركبى وتاوها عن عمرى والاولى في عده وفي الشرع اسم
للمال الذي هو دية النفس كلها وقد تطلق على قول ما دون
النفس من الاطراف من الارش فستانا في طلاق الدية على
نفس المال حقيقة شرعية وهو مجاز لغوي وهذا معنى
قوله بعلة لانه من المنقولات الشرعية قاله سدر احد وقوله
لا تسهمية للمنقط بالمصدر ان ربه الذي رد على فخره في حديث
قال الدية مصدر ودي حديث فاره واريد به المنقول يعني
المال يودي اي المصدر الذي رد القتل وراهنا ان يكون له لانه
من المنقولات الشرعية فانهم والى ان في الاصل ذلك لكنه
والشرع جعل المال ولا تنافي بين مال الله والناس تبعها
لا بين المال وبين ما قاله لان قوله ان ذلك معناه في

الاصالح نقل وجعل سالما رحمتا واعلم رسم الدية قيمة لان
في قضاها مقام الغايت قصور العدم المماثلة فيهما فان العثم
اسم لما يقوم مقام الغايت والحريس بحال صلاح بخلاف العبد
فانه حال في قضاها كغيره كل من اسما فيه قاله الطرابلسي في
شرح منظومة الكنترو الا ان اسم الواجب فيما وردك النفس قال
الفرستاني وقد يخلق الارشاع بالانفس وحكومة العدل
انتهى وفي البناءه والادوية فاسم لضماني يجب بمعاملة الادوية
او طرف منه يسمى بالانها تودي عادة لانه قل ما يجري العفو
فيه لعظم حرمة الادوية وانما جمعت في الترجمة اشارة الى تنوعها
وتنوع ما يجب فيه والدليل على ما شرعنا في قلنا ان من قتل
مومن خطا فجزاؤه ثمانية مائة ودية مسلمة في هذه الابهة
وكذلك الاحاديث لصحجة الوردة فيها وسبب وجوبها في الخطا
فان الادوية خلق في اصلا معصوم النفس يحقون الدية ومضاه
عن الهدية حيث صور للخطية عن الظلال وفاقبته دفع الفساد
واطفانا وولي القتل وكرهنا الادوية والابا بشرط وجوبها لول
التنبيه معصوم الدية متوقفا بعصمة الدية ومنفعة الاسلام حتى
لو سئل في ذلك لم يجرها بالحق لا تحت الدية وحكمها
تخصر دية التقصير بها والتكفير منه شدة العقوبة
من الادوية خلاف وتلاف في القسمة في الاخصا في انما اليه
بقوله رباغا اي من حيث الارتباع فهو تمييزا وحال من الامل
او معصوم الدية وقال السمرقندي حال من الابا او حبه كان انتهى
وقال الحموي وفي ان قال حال في كل يوم خمس وعشرون من
بنت مخاض خمس وعشرون ومن بنت لهن خمس وعشرون
ومن حقة الخمس وعشرين من حذو عا دخال الفانية في
المعيا لتكاليفه وقد رتبة الزكاة ان بنت مخاض وا طعنت في

三

المرتبعة الثانية وينتسبون ما طعنتم في السنة الثالثة والحقة
ما طعنتم في الرابعة والخمسة ما طعنتم في الخامسة وهذا عند
الرحمنينة وأبي يوسف وقال محمد والشافعي ثلاثون حقة وثلاثون
خندقاً أربعون ذنبية في بطنها وأولادها اثنتان من الأولاد دخل
في السادسة فجاء في مجموع الأولاد بقوله صلى الله عليه وسلم إلا أن
قطنها خطا العمد بالسوط والعصى والحجر وفيه ذبيرة منقطة ما بين
من الأولاد منها من ذنبية أو بأول عامها كمن خلفه كذا الخ الحجة
وسكون اللام أي ما ولد منه إلا خلاف أن التفليط فيه واجب
لأنه بالعمد ومعقل التفليط يحقق ما يجب من لا يجب في
الخطا وما إن انتهى خط الله عليه وسلم قضى في الذبيرة ما بينه من
الأولاد رباعاً ومعلوم أنه برب ذبيرة الخطا لأنه يجب فيه أخماس
فعلم أن المراد به سنة العهد ولأنه لا خلاف بين الأئمة أن الذبيرة
مقدرة بما بين من الأولاد أصل الله عليه وسلم في نفس كل موطن
ما بين من الأولاد ولو جئنا الخلفاء إذا لو جئنا على ما بينه من
ووجد أن ما تحت جلود من وجد ولمرضية الأنفصال فصار
ذلك يجب الزيادة على تقدير أن نزع فلا يجوز وما رآه محمد الثاني
غير فائت لأن الحكمية رضي الله عنهم اختلفوا في صفة التفليط
فيذهب أبو سمعون ورجح رباحاً مثل من بينها ومذهب علي رضي
الله عنه ثلاثون وثلاثون حقة وثلاثة وثلاثون خندقاً وأربعة
وثلاثون ذنبية ومذهب عثمان رضي الله عنه من كل جنس
ثلاثة وثلاثون وثلاثون ذنبية ومذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وأبي موسى رضي الله عنه مذهب محمد والشافعي وحديث معاذ بن
الأخيار كان الأخذ بالمتبعين به وضو لا ذبيرة ولا ذبيرة
عموم النفس والحالة يجوز أن يستحق في شيء من العا وضو
لأنه يربط ما حدثها ما قدمناه من الزيادة والثالث أن صفة الحكم لا يمكن

الوقوف على حقيقة وكذلك لا يجب للمعان بنف الخ لوان الدية
على الما قلته بطريق الصلة من التنازل عن الصدقات والشرع
نهما قاعا خذ الحاصل في الصدقات لكونها من لآخر الامور فكذا في
الديات زيلوي وهي اية الدية المغلظة لا غير بمعنى اذ جعلت
الدية من الابل وذهبت على هذا الوجه كانت متغلظة ولا ياتي
التغلظ في الذهب والفضة وهذا معنى قوله صاحب الكنز
وغيره ولا تغلظ الا في الابل فلا يرد في الفضة على عشرة الاف ولا
في الذهب على الف دينار لان المقدرات لا تنوق الاسماء اذ امدخل
لما في فيها حتى لو قضى القاضي به لا ينفذ قضاء لعدم التوفيق
في التقدير يغير الابل ثم هل يثبت للقاتل في شبه العهد التغير بين
الاجل والذهب والفضة وكلام الدرر شرح المالك ان الوجوب احب
الثلاثة وانه صرح ليشترع الجمع فيكون للقاتل ما تولى في دفعها ثلثا
ولو في شبه العهد وصرح في الخط بخلافه والذي قد مره الزيلوي
الكان يوبه فانه قال ان الدية في شبه العهد تكون اقل من الابل
مغلظة على الما قلته في ثلاث سنين يؤخذ في كل سنة ثلث
المائة من الابل انتهى بخلاف الخط فان الغنائم فيه للقاتل بلا
خلاف وروى محمد في الشرب لانه لو كان الوجوب ما هو عمر من
الاجل لم يكن للتقديس فائدة لانه يجزأ الحق فتقوت
حكمة التغلظ انتهى وكلام الماتن ينسب هذا والله تعالى اعلم
والدية في الخط الخ ساسا اي من حيث الاختصاص وجوز
السنة فلو ان كان حاله اولا وخبر الكان محذوفة وقال بالبر من
ما صار كان قال الله تعالى **الشمل** وينبغي ان يكون مقصودا
بمضارع كان اي تكون لانك من منها اي من الابل المذكورة في الدية
المغلظة ومن ابن محاض فيجب عشرة ارباب محاض وعشرون
بنت محاض وعشرون بنت ابون وعشرون حقة وعشرون جذعة

لارون ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
دية الخطا عشرة ارباب وعشرون جذعة وعشرون بنت ابون
وعشرون بنت محاض وعشرون ابن محاض ذرعه اه احمد
وابوداود والتبريدي واخرون والثاني في حقه اخذ عبد
الانه قال يجب عشرة ارباب ابون مكان بنت محاض فحقة
عليه ما روي لاول ما قلناه اخذ لاقامة ابن محاض فقام
ابن لبون فكان البون محال الخط ولان الشرع جعل ابن لبون
بمنزلة بنت محاض في الزكاة حسنا اخذوا بها كما يجاب بعشرين
منه مع العشر بن بنت محاض كما يجاب اربعين من بنت
الخاض وذلك لا يليق بل لا يجوز لعدم التفاضل ولا لانه
صل الله عليه وسلم لم يرد بتغيير سنان الابل الا التحقيق ولا
يتحقق فيه التحقيق فلا يجوز في الخط التي دينها من
الذهب او عشرة الاف درهم من بوري وقال مالك وكناف
اشاعه الغنا من الدرهم روي ابن عباس عن رجل اقتل
فجعل البصل عليه عليه وسلم دية اشاعه النصارى واه ابو داود
والترمذي ولا يند لاختلافها من الدراهم التي دينها وكان
قيمة الدنيا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنا عشر
درهم ولما مات روي عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسمى قضى بالدية في ثمن يفرق آلاف درهم وما قلناه او يثبت
به لانه اقل ويحتمل ما روي به على وزن خم مائة وروى على
وزن ستة وهذا كانت درهمهم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم
الوزن لا عمر رضي الله عنه على ما حكاه الخزاز في كتاب الزكاة
فانه قال كانت الدراهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثلاثة ارباب واحد مائة وزن عشرون مثقالا ثمانية ارباب
دنانير وهو قدر الدرهم والمائة وزن ستة ايكعنه مائة وزن ستة

الدية

دينا يبروانا ثلث وزن خمسة ايام العشرة منها وزن خمسة دنانير
فجمع عمر رضي الله عنه بين الثلاثة فخطه خطا ثلاثة دراهم
فصار ثلث المجموع درهما فكتبت هذا ان الدينار عشرة دراهم
فبروزوا استقوا بها ووزنوا ستة يكون نصف الدينار وعشرة
فيكون اثني عشر فيهما ووزنوا خمسة يكون نصف الدينار
فيكون عشرة فيهما فيكون المجموع ثلثين واربعمائة دينار
فجعلها اثلاثا حاصلا ثلث اربعة عشر فيهما واربعمائة دينار
عليه دراهمهم فاذا حلقوا رءاه الشاة في علي ووزن خمسة وما
روياه على وزن ستة استويا وقد روي النبي في طريق
الشاة فقلنا قال محمد بن الحسن بلغنا عن عمر بن الخطاب
اصل الذهب في الدية الف دينار ومن اورد عن ابي حنيفة عن عمر
حدثنا بذلك ابو حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن عمر
قال وقال اصل المدينة فوضع عمر على ابي حنيفة عشرة دراهم
درهم قال محمد بن الحسن صدقوا فكتبه وصرها اثنى عشر الفا
وزن ستة فذلك عشرة درهم قال محمد بن الحسن بخبرنا النور
عن مغيرة الصفي عن ابراهيم قال كانت الدية الاصل فجعلت الاصل
كان بعير مائة وعشرين درهما ووزن ستة فذلك عشرة الاف
درهم وقيل ثلث اثنى عشران رضي الله عنه قصصنا بالدية اثنى
عشر الفا وكانت الدرهم يومئذ وزن ستة والذبي بريجوز فبنا
ما روي ان النوجب في الجني خمسين درهم ووصف دية الام
عند سوا كان ذلك في اثنى وعشرين درهم نصفه ان كان
الذي ونصف العن ان كان ذكرا فعلم بذلك ان دية الام خمسة
الاف ودية الرجل ضعف ذلك وهو عشرة الاف والا فاجمعنا
انها من الذهب الف دينار والدينار معوم في الشاة بعشرة
درهم الا ترى ان فصاحب النضمة في النضمة في النضمة

عائيت درهم ونصاب الذهب بعشرة دينار فيكون عنينا بهذا
التدريج كل واحد منها اذ لا كالة لا تحب الاعلى انفي فيعلم
بذلك علمنا صرونا ان الدينار يستعمل بعشرة دراهم فليكن
في هذه الاثني عشر لثلاثة للثلاثة لثلاثة هو الذي يجب عليه فيكون
اثنى عشر في ثمانية اثنى عشر وثمان مائة اثنى عشر اثنى عشر
اصول واربعة اربعون اربعة وثمان مائة اثنى عشر اثنى عشر
هوا بل وعليه لا يجوز للمعاينة ولا للمعاينة ان يكون الدينار
مع التدريج على الاصل الا بوضا والفتيل ولا تثبت الدية الا من هذه
الثلثة عشر في حنيفة وهو روي عن النبي فان كان يتوزن الاصل
بدلا عن النصف عندنا والذهب والنضمة بدلا بل وهو قد روي
الشاة في عند اثنى عشر في بالدرهم وطلنا نبرعنا القيمة الا ب
وان زاد على عشرة الاف درهم وعلى الف دينار في الحنيفة وقالوا
اي ابو يوسف ومحمد يجوز خذله منها اي من هذه الاثني عشر لثلاثة
ويجوز اخذها ايضا من البقر ثمانية قيمة كل بقرة خمسة دراهم
ويجوز اخذها ايضا من النعم ثمانية قيمة كل ثمانية خمسة درهم
ويجوز اخذها ايضا من الخيل ما ثلث حلة قيمة كل حلة خمسون
درهما في البرهان واستدلوا بذلك بما روه في الاثني عشر اثنى عشر
عن ابي حنيفة عن النبي عن عبيدة السمان قال وضع عمر رضي الله
عنه الدينار على اصل الذهب الف دينار وعلى هذا النور عشرة الاف
درهم وعلى هذا الاصل مائة درهم وعلى هذا النور مائة درهم
وعلى هذا النور ثمانية وعشرين درهم وعلى هذا النور ثمانية وعشرين
في موصفنا قال حدثنا ولبوا ان ابن ابي ليلى عن النبي عن عبيدة
بن جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في النضمة
انها من الذهب الف دينار والدينار معوم في الشاة بعشرة
درهم الا ترى ان فصاحب النضمة في النضمة في النضمة

الشاء النشأة وعلى أهل الحال ما يتى حلة وعلى صل الصلما شيئا يحفظه
 انما سكاك كذا في البرهان ودليل ما لم ان التقدير انما يستقيم
 بشي معلوم مالمية وهذه الاشياء مجهولة المالمية ولهذا لا يقدر بها
 المتكلمات والتقدير بما لا بدع في بالاشياء المشبهة ولم يحدد ذلك
 في غير هاهنا يعبد عن القياس والا لا راي في ويرت بها تحتل
 التقضاها بطريق الصلما بعد ما قضى بالدرهم والدينار فلا تفرم
 حجة وفائدة الخلا وانما تظهر فيها اذا قلنا انما تفرم والاشياء
 على انه من ما يتي بغيره فانه يجوز عندنا في حقيقته على وانه كتاب
 الدين كالحاصل على التفرم ما يتي ورس وعلى قوله لا يجوز كتاب
 لوصاح على انه من ما يتي ما لا بدع في كتاب معا قالا بسبب
 انه لو صاح على انه من ما يتي ما لا بدع في كتاب معا قالا بسبب
 ذلك يجوز على قوله ما فعلنا في الدين تكون من ستة اشياء وعلى
 قولنا في حقيقته تكون من ثلاثة لا غير وفصل عدم جواز الصلما
 على ما اراد من ما يتي بغيره قولنا في التفرم في الخلافة وتكون الاشياء
 الستة اصولا في الدين عندنا انما قلنا في الدين لا بدع في
 فصل في المسألة واثبات عدله في المحتمية كل حلة ثوبان زار
 ورد هو المحتمية في تقدير الحلة وقيل في زما قاضي
 فيس ويل وفي المحتمية والحلة رد او غير لا ينعقد الا الثانية
 فيتمت جسدك فضا عددا وكذا ريقا لا يخطا وشبهه العمد
 علق قرن من قولنا تعالى في محتمية مومنة والقرن والاني
 فيه سوا فان عجز عنه ايحي علق الغنم من حسابهم لا يرد
 مننا بعني ولا ثمة متبايعا فلا فضا ريقا لا يخطا وشبهه العمد
 افطرا شامق في قوله الظاهر في قوله العمد خطا في حق
 القتل وان كان هذا في حق الضرب فتنبأ لها الادب ولا يخطا
 في التلغير لعدم النفل بالاختلاف في خلاف الدية حيث يجب

في شبه

في شبه العمد فصل في وجود التوقيف في التلغير في شبه
 العمد دون الخطا ولا يجوز قطع من فيها آية في كل من تقاربه
 العمد وشبهه من كذا في الخطا لا بدع في بالاشياء المشبهة
 العمد المذكور التفرم في الدين في النسا والمتايد في التوقيف
 انما يتوقف على السماع لا مدخل لاي فيها وصاح اعتقاد في رخصته
 احد ابوابه من لانه من نسا الدية المذكور ان شرط هذا
 الاعتقاد لا سلام وسلامة الاطراف والا لا يحصل بالسلام احد
 الايون حتى كان كافين لميز والناس بالظواهر وانما لمسا
 انما علق ثم عاين حتى ضمير سلامة اطرافه واعضائه حتى
 لوما في فصل ذلك الظهور ثم تتادده الكفاية كما في قوله لا سلام
 في شرطها مع الصفة وقالوا في الظاهر سلامة اطرافه على ما
 عليه الحجة ولا يقال كيف اكتفى هنا بالظواهر في سلامة اطرافه
 حتى جاز التلغير به ولم يكتف بدليل في حق وجوب الضمان
 بالكل في اطرافه لانا نقول الحجة في التلغير في كل من وجوب الظاهر
 به في حجة الدية وانما حجة في التلغير في كل من وجوب الظاهر
 حجة فيه ولا يضر حال الاطراف فيما بعد التلغير اذا كانت
 ولا ذلك في التلغير فافتقار التفرم لا يجوز علق جنيته لانه
 لم تفرم حياته ولا سلامته ولا بدع في عمنه من وجه فلا بد من حجة
 مطلقة لنقص دية المرأة على الضمير من دية الرجل في شبه
 النفس فليس فيها حجة الا في درهم وخمس مائة دية وخمسون
 من الاول وما دونها بعني الاطراف في ربعها وعتبتها وكذا في
 العاقل وخمس مائة درهم وما يتاها وخمسون دية وخمس
 وعشرين من الاول وان كانت حنانية ليس لها ريس مقدرة فالجواب
 فيها حلولة العمد في خطا من في شبهه فصل في التلغير في كل من
 فيه وقيل ينصون في حجة التلغير في رعية فلهذا على رعية الله عنه

موقوفاً أخرجه اليه من طريق برهم عن علي قال عقل الامة على
النصف من عقل الرجل في النفس وما دونها وقد روينا عن عمر رضي الله عنه
وزيد بن ثابت انهما موقوفاً كذلك فاما الزعم فقد أخرجه ابن
الاثينة عن عمر قال لما نزلت الآية لم يسمع عمر عن الله عنه موقوفاً
كذلك فاما الزعم فقد أخرجه ابن الاثينة عن عمر قال قال علي رضي الله عنه
من عند عمر رضي الله عنه ان جراحات الرجال والنساء تسوي في السن
والموضحة وما فوق ذلك فدية المرفوعة عن النصف من دية الرجل
الا لاسي والموضحة فيها فيه سواها خرج اليه عن زيد بن ثابت
قال جراحات الرجال والنساء سواها لئن كنت فإني فعلت النصف
وعند انسائي والد رطبي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن
جده كقولك واخرج الشافعي في مسنده عن مكحول وعطاء القادر
النا على ان دية المسكين على النصف على الله عليه وسلم ما دية
من الاجل فتقوم عن النصف على النصف في الدنيا والآخر في الآخرة
ودية المرأة المسلمة اذا كانت متاهلة القربى خمسها دية رجل
درهم واذا كانت اقلها من الاغراب فدية خمسها من الاجل وروى
ابن النعمان عن ابيه عليه وسلم ان الشافعي اخرجها اليه عن علي بن
ابن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية المرأة على النصف
من دية الرجل وظاهر صحيح الشافعي تعالى صاحب المغنا ان الزعم
روينا ايضا من طريق علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير
لم يرو الا من طريق معاوية بن ابي سفيان عن ابي بصير عن ابي بصير
ان يقول روي ذلك مرفوعاً وموقوفاً عن علي رضي الله عنه وما
ذكرناه من زعم زيد بن ثابت وعمر رضي الله عنه وعمر بن شعيب
عن ابيه عن جده تميم الشافعي ففان الله لا يهتدي نصي الاما فوق
الثالث واما الثالث فادونه فشا وروى جابر بن عبد الله عن ابي بصير
السبب انه قال انه السنة وروى انما اطلقت بولها سنة النبي صلى

١٦٧

الله عليه وسلم ولنا ما روينا من حديث معاوية بن ابي سفيان عن ابي بصير
وقد روينا ان كبا الصنعانية اقتصت بالانصاف مطلقاً وروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم ما خلاقه على ان هذا جدي والخال وهو
ما اذا كانا اشد وصار الكثران يقال شرا ما يانه انه لو قطع
اصبع منها يجب عند عمر من الاجل ولو قطع اصبعان يجب عن عمر
واذا قطع ثلاث يجب ثلاثون لانهما تساويا والخال فيه على نزع لونه
ما دون الثلث ولو قطعت اربع اصابع منها يجب عن عمر فان
في الاربع الاصابع من الرجل يهون من الاصل فافعل في ذلك في
تقصتها فقطع الربعة عند عمر توجب شيئا لم تستقط ما وجب
بقطع الناحية وحكمة الشافعي في ذلك فلا يجوز رتبته اليه
لان من الحماة تكون الجنابة الزائدة تستقط شيئا مما وجب فيها
دونها وهذا مما يحمله العقل بالبداهة فتعقل ان الشافعي يعتبر
الاطراف كالنفس الا اذا اراد على الثالث وانما هو مستان
والسليم في الدية مسوا خلافاً للشافعي فانه قال دية الزعم
واليهود في الربعة الاف درهم ودية المجوسي ثمانمائة درهم
اخرج عبد الرزاق والدرر طهني من رواية ابن جريح خبره عن
ابن شعيب ان النبي صلى الله عليه وسلم فرض على كل مسلم قتل رجل
من اهل الكتاب اربعة الاف درهم وقيل اخرج ابن الاثينة نا وروى
نا سفيان عن ابي القاسم عن سعيد بن مسدد عن ابن جريح عن ابي بصير
قال دية اليهودي والنصراني اربعة الاف واخرج الشافعي في مسنده
انما افضيل بن عياض عن منتهى عن ثابت عن سعيد بن مسدد
عن عمر رضي الله عنه انه قضى في اليهودي والنصراني اربعة الاف
والمجوسي ثمانمائة ورواه عبد الرزاق وابن الاثينة في مصنفيهما
عن عمر بن الخطاب قال ارفع فلم يصح مستقط ما فوق ثمانون
شعيب فهو مفضل على ان عمر بن شعيب فيه مقال وما لا روي

ولكن

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما أخرجه ابن جرير عن الزهري قال كان يكره
وعمر بن الخطاب يقولون دية اليهودي والنصراني دكانا معا هذين
منكم دية المسلم ورويلطحي ويحككم من طريق جعفر بن عبد الله
ابن الحكم ان زفاعة بن سمون اليهودي قتل ابنا لجماعة عمر
ديته الف دينار ورويلطحي عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
عن حميد بن أسد رضي الله عنه ان يهوديا قتل غيلة فقتل في
عمرا في عشرين ألف درهم لكن في رواية فقال ورويلطحي يهوديا قتل
في عمر أسلمه عن سعد بن أسد قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهدنا الف دينار ورويلطحي الف
على سعيد بن جبير قال أخبرنا محمد بن الحسن اننا حملنا بربر بن
سعيد بن جبير عن الزهري عن سعد بن أسد قال دية
كل ما هدر في عهدنا الف دينار وأخرج يهودا في مرضه ارضنا
عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال كان عقل الذي قتل عقلا المسلم
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزد من يده وعمر بن الخطاب
حاجات صدر من اماره معاوية فقال له كان اهلنا يصنعون به
فقد أصيب به بيت ما المسلمين فاجعلوا البيت المال للنصف
ولا اهلنا النصف وأخرج مجزي في الاثنا ابو حنيفة ان الزهري
ابن ابي ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم وابلكر بن عدي وعثمان
قال دية المعاهد دية المسلم وأخرج ابن عدي في الكمال
من طريق بركة الحلبي ان الوليد بن الاوزاعي عن عدي بن
ابي سلمة عن ابي هريرة ان الدية كانت على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثمان مائة وعثمان وعبد الرحمن بن عوف
دية المسلم واليهود والنصراني فاما استخفاف معاوية
رضي الله عنه صير دية اليهودي والنصراني على النصف للحد
واعلة بركة الحلبي وقال بربر دية باطلة قلت

ولكن يورده ما أخرجه البخاري في المسند عن طريق الزهري
رحمه الله عن الزهري عن سعد بن المسيب عن ابي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال دية اليهودي والنصراني
مثل دية المسلم وسنا حديث ابي حنيفة قوي وأخرج
عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
دية المسلم وأخرج ايضا عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قتل رجلا من اهل الذمة فقتل الف دينار ورويلطحي يهوديا قتل
وجعل عليه الف دينار وأخرج ايضا عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
انما هدر في عهدنا الف دينار وقال الف دينار ورويلطحي يهوديا قتل
أخرج الترمذي عن ابي حنيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم
ودي العامرين الذين كانوا ما عهد من رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقله ما عزم من امية الهجري بما ترويه من ابر
وقال عمر رضي الله عنه انما بدلوا ليرة يتكلمون دينا وعمر بن الخطاب
واموالهم كما قالوا وقله تعالى وان كان ممن قوم بينهم وبينهم
ميناك فدية مسكحة واهله دلالة عليه لان الرواية ظاهر
ما هو لرد من قوله تعالى في قتل المؤمن ودية مسكحة واهله
ولا هم معصومون متفقون لا حرازهم انفسهم بالنظر
فوجب ان يكونوا محتجبين بالمسلمين فوجب ان يجب قتلهم
ما يجب بقتلهم ان لو كانوا من الاثني عشر مائة كانت
معصومة متفقون يجب بالاثني عشر مائة بالاثني عشر مائة
فاذا كان هذا في موالاتهم فاضاكت في انفسهم ولا يقال ان تقص
الغير فوق تقص المسلم بونه ولا في الرق ان الغفران لا تقص
بالثمة واليه ان ينقص به لا كما تقول نقصان دية المسرة
وانعلا باعتبار نقصان الاثني عشر مائة بالاثني عشر مائة
صفة المالكية فان الملة لا تمتلئ منكم ولا لعبد لا يملك المال وغير

الذكر على ما كان قد زادت قيمته ونقصت قيمتها والكال في ساوي
 السلم في هذا المعنى فوجب ان يكون بديه كونه والمستمات من دينه
 مثله الذي في ارضهم ما روي ان يولي وهو في الجوهرة انه
 لاديه في التمام وتقل عن النهاية ولم يبين انه عمل بحسب
 عليه الحكومة والتعريف والاخير فقط واقره في الشريعة
 قلته بل لم يقره بل نقل بعد نقله لتقصيه الجوهرة
 ما قدمناه من نصه ان يولي ثم قال فقد اختلف التصحيح
 وفي مثل الايقال انه اقره في ارضهم ارضه لمن بالتسوية
 بين المستاتم والذمي جزم في الاختيار وصححه الزبيدي فلذا
 سلك سبيله الماتن ثم لم يفرغ من بيان بحث دية النفس
 شرعي في بيان دية الاطراف فتاوى وفي النفس بسم الله اطلاقا
 والاطلاق اصل في حرف في ان تكون للنظر في النفس فيكون ظاهر
 للدية بل تكون سببا لوجوبها كما يقال في النكاح حل وفي الشر
 ملك فهو حار ومحرور في محال ارضه على انه خبر لبيت وهو ابي
 المبتدأ ما يذكر بعد كلامه انه وهو قوله في الاية وذلك ان
 تقول انه متعلق خبر لبيت ثم انه لا حاجة الى ذكر النفس لعلم
 حكمها مما تقدم وفي قطع الانف كله دية النفس كما لملة لا رالة
 الجاهل على وجه الكمال وهو مقصود وكذا لو قطع ما ربه وهو ما دون
 فصلة النفس وهو ما لان منه ففقه ارضه الدية كما لملة لان فيه
 بقية النفس على الكمال فان منفعة الانفان تحتمل الراجح
 في قضية الانف لتعلقها بالدماغ وذلك بقوت بقية النفس
 هذا اذا كان خطأ وما اذا كان عمدا ففيه القود ولا تجب الدية
 كما لملة في قطع ارضه وهو شرط لان في دية النفس
 دية واخذ لان عضو واحد في الكافي وفيما يجب في قطع
 ارضه حوته عدل اي على الصحيح لانها ارضه لا انف والانف

إذا قطع

إذا قطع من أصله فلا قصاص فيه لانه عظم ليس بمفصل ولو
 قطع انف صبي من أصل العظم فليس فيه القصاص سواء كان بجراح
 ولا وفي الخطأ التوبة كما في المارن وما لا منه كما تقدم في البالي
 وهذا لان عظم الصغير وان كان كالنضوف لم يلق الاقترنة بذلك
 كما في سائر عظامه والنضوف ما على راس العظام وهو شريفة
 ليس بدم ولا عظم والدم بينهما في شريفة الدم في الضحى واما اذا
 قطع ما لم يكن الا انف فان كان في الشريفة الدية كان كونه بعد
 البر فتمت الدية في المارن وحكومة عدل في البالي في الخط وفي
 الاصل اذا سلق انسان ففقه حكومة عدل في الشريفة وفي
 ولو ضرب انف انسان فلم يحد شريفة طبية ولا رجة طبية
 ففقه حكومة عدل كذا في المارن رستم في محمد ورد في
 جنات اني سليمان اذا اقرض ارب بذهاب الشم ففقه الدية
 وهو كما سمع هكذا القدر في دية يغني عن طريق معرفة
 ذهاب الشم ان يختبر بالراجح الكرمه كذا في الظاهر به فان نفر
 عن ذلك علم انه يزيد بسم الله في الشريفة اذا جنى عليه فصار
 لا يستثنى من دية ولكن يستثنى من دية ففقه حكومة عدل
 وفي جنات اني حسن اذا كان انف القاطع صغارا لم يقطع عانه
 بالختيار لانها قطع عانه وانها اخذت منه وان كان في الخطا طم
 ففقه من شريفة الدية وكذا ان اخذت لا يجدل عانه ففقه الدية
 كذا نقله الطوري في فقه البحر في دية واطلق ما من وجوب دية
 كلها وان لم يفرق بين شارب وشيخ ولا بين مريض وصحيح
 ولا بين ذريه وعينه ولا تجب الدية كما لملة لا يفرق
 به الا بلاج فان فيه تفويت منافع جسمه وهو لوطي والا بلاج
 والا بلاج لا يستثنى ان يكون والدم به ودفع لما لا يتم الا بلاج
 في العادة الا باللاج وفي ذريه حكومة عدل عند كذا في الجرح

فأقدها في حصرته متاعده وتشا غارها ما لقضا بين الناس
ثم قال لها غلغل غلغل عورتك خضت ثيابها فظهر كذا
وقال القهر تاني ويعرف ثيابها بنصديق الحاني وتكون
الحجاب مع الغلغل وتعرف اللينة وأطعم الشاة التي تربي وكذا
عجب ربه كالملة في فوات قوة الصر وطريف معرفته دها به
انما يتوقى في ذلك على معرفة الاطراف فيكون قول رجائين
عدين منهم حجة فيه وفيه يستقبل به الشمس مفتوح
العين فاذا دفت عينه علم انها باقية ولا فلا وقبل لتقرب
بديه حية فان حرب منها علم انها تهرب وبها بره
فوي ذاهبة وقال ابو يوسف لا يعرف والقول قولنا في بيمينه
علي البتات لانه من لا يلزمه شي الا اذا صدقه ولا عرف
اليمين وقدره على عرض الله عنه قضى على رجل با ربع
ديارات بخرية واحدة وقعت على راسه قات بها عقله وسنه
ولصره وكلامه ويجب ربه كالملة تقطع اللسان ان منو نظرو
لنواك منفعة مقصودة وهو التكم الذي انشأ به الانسا
عن سائر الحيوان وبه حصل الامتنان بقوله تعالى خلق
الانسا له علمه البياك وبه يحصل التكرم في الافهام وقابلهم
غيره مطلبه لا يقدر على اقامة فصاحبه ولا يحب الدية تقطع
لعنه اذا منعه من الكلام لان الدية يحب لغوات المنفعة
لا بتغوت صخرة الامور وحصل بالامتناع عن الكلام وهو
قدر على التكم بغير طر حروف دون البعض يجب الدية
على عدد حروف وقيل على عدد حروف تتعلق بالكميات
وهي الثا والثا والخم والارب والارب والارب والارب
والقضاء والرضا والظا والظا والظا والظا والظا والظا
الغائب يلزمه ولا تدخل في الخلقية فيه وفيه منزلة والاس

فأقدها

اولا بقدر الخصى على الحيوان وهو حكم في ذرا لعينين واما ذكر الشيخ
الكبير اذا كان لا يقدر على الرضى فالجواب فيه كالجواب في ذكر الخصى
والعينين الذي في خريف وفي ذرا لعينين ربه كالملة لانه بزرط الارض
يعود بها قوته اكاملة وقطع الذرا تقطع في منفعة حلوة عدل
وفي قطع المنفعة دون قضية الدية كالملة لانها اصل في منفعة
الا يبلع واندفق والقصة كالملة فان قطع المنفعة كلها
ثم قطع ما بقي من الذرا فان قيل يحمل الرضى كالملة واحدة
ويجعل كالملة قطع الذرا ربه وحده وان تحمل الرضى كالملة كالملة
الدية والحشفة وحلوة العبد في السا في الذرا والظاهرة وفي
فوات العبد كالملة الدية كالملة اذا ذهب باقضى لغوات
منفعة الادراك لان الانسا يمتاز به عدم غيره من الحيوان
وبه ينتفع بنفسه في معاشه ومعاده وفيه يمتاز به عدم غيره من الحيوان
على الارض وضربه فضا رضى فاذ اعلمه صاحب الاله
نزل عقله بما في رضى ربه كالملة وانزال بعضه فمقدرو
ان تضبط بزرط وغيره ولا حلوة عدل والمقاضي
يقدرها باجتهاده وهذا قلته تنفعها اخذ من كلامهم وقد
صرح بعض العلماء بان الصرع ضرب من الجنون انتهى وفي
فوات الذرا كالملة لانها منفعة مقصودة وكذا يجب ربه
كالملة في فوات حاسة الذوق كالملة منفعة مقصودة ايضا
ويجوز هذا ايضا باعطاء الكولوا على طهرام وهو من الطعم فان
تغير من بلعه كانت ذابته موجودة هكذا قول والله تعالى
اعلم وانما يجب الدية كالملة ايضا في فوات قوة سمع وطيف
معرفه دها به لا يطلب غفلته فنها يد فان اجاب علم ان
سمعه بزرط ولا فهو ذاهب وحكي لنا طيف عن ابي حاتم
والقدور كمن اسما على بن حاد ان امرأة ادعت زوال سمعها

والعين والهمزة والواو والياء ولا الشنوية وهي الباء والميم والوواو والهمزة
وقيل ان قد عرفت ان الهمزة تحت حكومة عدد الحروف الالف
مع الاختلاف فان عرفت ان الهمزة تحت حكومة عدد الحروف الالف
لا يحصل منه الا فاهم ولا يصل فيه ما روي عن علي رضي الله عنه
انه قسم الدية على الحروف فافرق عليه من الحروف اسقط بحسبه
من الدية وما لم يقدر عليه الزم بحسبه منها ما يقع والاصح
ان الاعتناء بالحروف مطلقا فان امكنه التكم بنصف الحروف
الحروف اربعة عشر وعشرين النصف علم ان الفان تحت نصف الكلام
فوجب نصف الدية وانا امكنه التكم بثلاثة ارباع منها وذلك
احد وعشرون حرفا كان الفان تحت الحروف فوجب ربع الدية
وان امكنه التكم بربعها وهو ستة كان الفان تحت ثلاثة ارباعه
فيكونه ثلاثة ارباع الدية كما افاده الطوري واذا عرفت ان علي
زهباب الكلام يستخرج حتى يسهل كلامه او لا يسهل كل حرف في الخط
افاد انما يتصور ان منه النطق كان في لسان الاخرى الذي
لم يذهب ذوقه لفظه كل كلمة حكومة عدد حروفه ووزن
في الخط ايضا كما في النسخة والعدين والدين والدين والدين
والعين والواو والسين السور فلا يجب في جميع ذلك القصار
والعقد والدية في الخط لانه لم يثبت منقطة ولا فوت جملة الحروف
الكل كما في العناية قال ابو الحسن عن شيخه ومفاده انه لو حزن
معقوها حتى لا دية عليه لانه لم يزل منقطة على الكل وهذا كاي
قوله لا منع النطق ساقيط من شدة الشرح يعني لم يزل في
المخرج منها لثنته ومنع اد الترخيف في شدة الشرح لا يزل في
عليه عبارة الربيعة فان حكاها بقبيل كما قد مرنا في ذكرها ان
يقوله ومنع قول البعض في تحصيل الخط وقال بعضهم
ان كان لا يتكلم بالترتيب فوجب دية كما وان كان يتكلم بغيره

الحروف بحيث يفهم لسان في النطق لا في الالف من نطق نقصان
وجب حكومة عدد والاصح هو الاول والله تعالى اعلم والافان
منع القسط واد بعضه في قسمت الدية على عدد حروف النطق
والعدين كما اخرج منها على الاصح كما في تحصيل النسخة والخط
البرهاني وقسم على القول المتأخر لانه على عدد حروف النطق
عشر فيصح ايضا وقيل اربعة عشر فيصح السدس واد
قد مرنا عن ابي ربيعة ان الستة عشر في احصاها فانما يزل منه
من الدية بقدرها وتامة في شرح الوهابية وغيرها فاذا شاع
الوهابية انه على عشرة رسته عند حروف يكون في كل حرف ستاين
وحجه وعشرون حرفا ومن الذهب ان كان وستون دينارا
ونصف دينار وعلى التعليل الاخر ستمائة واربعة عشر دينارا وثلاثة
اسباع درهمين ولو فطم لسانه ضي ان استخرج حكومة
العدل وان التكم فقيمة الدية كما في شرح الجامع الصغير للصدر
الشهر بديح الدين وقال في المخرج ولو ذهب بجنايته على
الحلق او الشفة بعض الحروف كالحقبة او الشنوية بينوا ان
يجب تقديره من الثمانية والعشرين ولو بدل حرفا كان حرف
فقال في الدرهم اليهم فقلبه ضا الحروف لثنته واد يبدل لا يقول
معامه الترخيف ويجب دية كاملة في خمسة حلقته او شفت
فمستأني فلم يثبت مكانها اخرى لا ينطق بالمتكلم انزل
جاء على الحال وقال مالك والشافعي لا تحت فيه الدية وانما يجب
حكومة تعدل لان ذلك زيادة في الدية واد يبدل بعد كل
الحلقه واد يبدل الرس والحكمة بعضها في بعض للبلاد فلا
تتعلق به الدية لثمة الصدر والساق الا تتعلق به منقطة
ولنا قول علي رضي الله عنه في اخلق ولم يثبت الدية
كاملة والموقوف في هذا كما فرغوا لانه من المتأخرين واليه يندرج الدية

الري ولا نه فوق عليه جمالات الحق وانها جمال وكل شعر ليس
 جمال الايمان الاصغر يتكلم في سنة فيلزمه جمال الدنيا كالوصف
 الاذنين الشنا خصصين والذليل على انه جمال قوله صل الله عليه
 ان لله ملائكة تسبحهم سبحان من زين الرجال بالهي والنسب
 فانزوت والدوايت بخلاف شعر الصدر والساق فانه لا يتعلق به
 الجمال بل هو وقوف لا خنبا ان ملائكة الدنيا تقول اخ وهذا
 الحكم خفي يتكلم في جمال الملكة القلاشي بخلفها وسيات
 الكلام في حمة العبد ووجهه في خلق الدنيا فنه رنة فانه نبته
 فيها كما كانت فلاشي على الحياق اصلا وان نبته بعضها دون
 البعض ففنيها حكومة عدل كما في الثانية وان مات المخلوق فيها
 انه قبل ارضي السنة بره المالح وقال الحكومة عدل كفاية وان
 مضت السنة ولم يثبت فيها اخذت منه الدنيا كاملة وصوت
 فيه الصغير والكبير والذكر والانثى ويستحق العبد المخطا في خلق
 الشوا يا في من انعم يجب القضا فيه كما في التسنين وفي
 نصفها يعني لوطاق نصق للحمة ووصفت السنة ولم تنبهت
 قال بعض اصحابنا انه يجب نصق لدنية وقال بعضهم يجب
 كما للدنية كما في محبط السرخسي وفي الهندية لخلق نصق اللحية
 يجب نصق الدنية اذا علم انه نصق وان لم يعلم ان الغائبة كم هو
 يجب حكومة العدل انتهى وفي شرح الكافي والهيجهي الدرية
 لان في الدنيا فوق من الحمة له اوصلا فيما دونه اي فيما هو قل
 من الذنوب يجب حكومة عدل لشارب حلقه رجل ولم يثبت
 مكانه اخر يجب فيه حكومة عدل كما في الثانية وهو لا يصح كما في
 محبط السرخسي وفي جنانا ان الحسن اذا خلق اللحية من النار
 لا يدخل في النار لشارب في ضمان اللحية كذا في المحبط وفي خلق
 المفتي ان يدخل وحمة غيره لو حلقته قام تثبت فنيته قولان

لا يحنف

لا يحنف في قول يجب فيه كمال القيمة وفي الصريح من القول
 الاخر له يجب فيه حكومة العدل لان المقصود من العبد لا يحنف
 دون الجمال وهو لا ينفق بالخلق ولاشي في خلق الحكمة كوسم
 بغير الكاف ويقيم قاموس علم فيه شعر من معدودة وقال
 الزكي وها حب المسبوط واختل في حمة الكوسم والاصح
 في ذلك ما فصله ابو جعفر السند والي الله ان كان العابد على
 ذوقه شعر من معدودة فليس في خلق في ذلك شي لان وجودها
 يشينه ولا يزينيه ولو كان الشعر من ذلك وكان على خلقه ايضا كما
 على ذوقه ولكنه غير متصل بحكومة عدل يجب فيه لان في بعض
 الجمال ولو كان متصلا بكل الدنية لانه ليس بكوسم وفي حمة جمال
 كمال وهذا كله اذا انسد المنبت فان نبته حتى تستج كمال
 لا يجب شي لانه لا يبق لخلق الكاثر فهو بمنزلة الفرية التي لا يبق
 انزها في السبد ولكنه يورد على ذك لا يركب الحوم فان نبته فكانه
 بعض وزم بذلك في طاهر وانه ليس قد ذكر في التوارد لانه لا يركب
 شي عند الي حنيفة في ان الجمال يزداد بياض من شعر الحكمة وعلوها
 يجب حكومة عدل لان البياض يشينه في غير وانه فيجب حكومة
 العدل باعتبار وفي العبد يجب حكومة عدل باتفاقهم لانه
 ينتقص به قيمته والقيمة البلية كمال يعني يقوى بها
 في الحركات الاخلاصة وروي شمس الامة الخواشي عن ابي يونس ومحمد
 في هذا فان لا تتعد بر حكومة العدل في الحركات يتوهم ان شعر الحكمة
 لو كان عيدا واسود الحكمة فيلزمه انقصان البنية بينهما لانه
 في المحبط وفي رواية الغضائي وروى شمس في حمة الحكمة
 علم ما ذهب وعلمي ما في فيجب على الحياحسما ذلك كذا في
 الخلاصة واذا حب حلاحي سقط شعر الحكمة يجب دونه
 كماله لاجل الحكمة كذا في المحبط وشعر السرخسي كذا في الحلق

فلم يثبت نجيب دحية كرامة عن رضي الله عنه والرجل
والرة والصغير والكبير فيه سوا الله لا يبالغ بالديانة الخلق
بل يتوقف منه كالحكمة فلو ما تاه الخلق رأسه قبله رضي الله عنه
فلا شيء عليه ولو ثبت على وجه يظهر فيه القرع فانه يعد عتبا
عظيما ولهذا تكلفنا الاقرع في ستر رأسه كما يكتفى ستر رأسه عتبا
انتافيا وهذا اذا فسلكنا ثبت فانه ثبت حتى استقر كما كاد
لا يثبت شيء لانه لم يثبت التولية والولاية ويؤدب على راسه
مالا يجل ولان ثبتا بعض فانه في وانه لا يجب شيء والا لا يجب
انه فيه حكومة عدلا انتافيا وان كان عبد فانه رضي الله عنه اخيه
النقصان جوهرا في شرح الهداية والزعيم رضي الله عنه اخيه
محمد في الاثار ابو حنيفة عن الهيثم بن ابي الهيثم عن علي
في الرجل يجاق حبة الرجل فلا تنبت قال عليه الدية ويترى
في هذا الراس لكن ذكر محمد في الاصل بلا غاي على رضي الله عنه
انه اوجب في شعر الراس اذا خلق فلم يثبت دية كاقلة وروى
ابن ابي شيبة عن حريق سلمة بن تمام الملقب قال قال رجل
بقدره فوفقت على راس رجل فاحرقته شعرة فوقع في علي
ابن ابي طالب رضي الله عنه فاجله سنة فلم يثبت فتعفى
على رضي الله عنه فالدية في احنا سلنا طي اذا قطع ضيق
امراته او امرأة غيره ينفق ان لا يجب شيء وزاد في راسه
عن محمد من قطع قرون امرأة وخلق وسعر راس جارية
ولده ينفقها قائل لا شيء عليه الا الله يؤدب كذا في الظاهر
فلم يثبت ولعل ذلك فيما لو عا دنياته والله تعالى غلام وذكور
في الها روي ابو حنيفة عن رجل فقال كذا ان جعل فلم يثبت عليه
من الدية بقدر ما زعم الحق انه كان في راسه حق الدية
ولذا المحبة لو حلقها وقال كذا كذا وسجلها لم يكن في عارضه شيء وكذا

في الحيا جدي

في الحيا جدي ولا شغرا كذا القور قوله مع يمينه لان يقسم
المحبة عليه البينة انه كان صحتها كذا في حديث السرخسي
وعند ابن قيس في اي في خلق الله حقة وحلق الراس حكومة
عدلا وقدمنا انه قول مالك ايضا وذا كان دليلها وحلها
عليها واعلم انه لا قصاص في الشعر طائفي عملا كانت
الحياة او خطا لان قصاص عقوبة فلا تثبت فيا سائما
ثبتت دصا ودلالة والنهي لما ورد في النفس والحالات
وهذا ليس في معناها الا لا يتأمر به ولا يمتنع فيه الدية
بجلا فالنفس فلا لحاق لم قبله وصوره في خطا في خلق
الشران دونه مساح الدم لم يثبت خلافه والعلم في وانه
والخطا على قلته كما في التناخي ولو ما تاه الخلق راسه
او نجسته قبل تمام السنة لم يثبت كذا في فلا شيء عليه اي على
الحا في عبد الله بن حنيفة واما في قول ابو يوسف نجيب حكومته عدل
كذا في الذخيرة لشعر صدره وشعر ساقيه وحلقه شعره لا يجب
فيه شيء من دية ولا حكومة عدل ولا عيب من الراس
مقتضية جميعا وما تقدم قوله واليه في الرد به ذهبا لا ينفق
مع دقا الغنم وفي الذخيرة وفي العيين اذا انتفا خطا كذا في الدية
وفي احداها نص في الدية ولذا في ان لا ينفق ولكنها الخمسة
وذهب بصرها وفي قايمة يجب كذا في الدية فيهما ونص في الدية
في احداها وفي عيين لا عور نص في الدية كذا في الظاهر في ومناه
ان لا عور لانه ثمن الاعين واحدة لا يتعد فيه فهو جوب كل
الدية لو حلق على عيينه اصعبه والا فالعيني العور لا يثبت
في الحيا به عليا لا حكومة عدل كما تقدم واما في عيينها في الذخيرة
بالخطا لانه لو كان عبد لقتله القصاص وفي حديث اذا قطعنا
خطا كذا في الدية وفي احداها نص في الدية ولا ينفق العور على الشال

ولم يجرها ما اذا كان يحلها فغيرها الدية كما ملة لها في السراج وفي
المنقوتين الدية لتقويت منفعة اطعام عند الاكل وتزويث
الجمال وفي احدها نصف الدية العليا والسفلى في ذلك سوا
كل في الحيط وفيها جبين الدية لتقويت الجمال وفي المسبوط
وفيها جبين اذا حلقها على واحد ففسد للمنتل او نتف
فا فسد للمنتل تجب فيها الدية وفي احدها نصف الدية وقال
مالك والشايع تجب في الما جبت حكومة عدل بناء على
اصلها لانها لا يراى وجوب الدية في الشروع عند ما تجب فيه
الدية لتقويت الجمال على الكمال زيل وفي لا ذنين الدية لتقويت
الحمال على الكمال وفي الحيط وفي لا ذنين الشاخصين في
الحط الدية كمالا وفي احدها نصف الدية واذا بيست الاذن
واختسنت فيها حكومة عدل وفي ذن الصغير وفيه الدية
كما ملة في السراج وفي الجبين الدية لان تقويت انثنت
تقوت جنس منفعة المشى بالكلية مع انه تقويت الجمال
على الكمال فحجب كالدية وفي تقويت احدها تقويت نصف
المنقوتة فيجب نصف الدية وقد تقدم ان في قطع الرجل
الرجل حكومة عدل كما في الخاتية ولو قطع الرجل خطا من
نصف الساق فحجب الدية لا على القدم حكومة العدل فيها
ولس تقدم كذا في الذخيرة وان تسرخذه ويرت واستقامت
خلائي عليه في قول في حنيفة وعليه في قول في حنيفة
عدل وذو لبوس لجا نون محمد رحمه الله في كتاب الحج
قال ابو حنيفة رحمه الله من كسر عظم من انسان يدا او
رجلا او غنم ذلك ولو ربي وعاد كرهينة فليس فيه عقل فان
كان نقص او عثر ففنيه من عقله بحساب ما نقصت عظمها
كذا في الحيط وفي لا تشيبين اي خصيتين لو قطعتا الدية كالملة

ثم يجرها

وان كان اليه في الترطسا من الشمال كذا في الذخيرة وفيه الحنفي ما في
يد المرأة عند الحنيفة وعندهما نصف ما في يد رجل ونصف
ما في يد امرأة كذا في السراج وقد مضى ان في اليد التي لا حكومة عدل
كما في الحيط وفيها نصف الدية كذا في حنيفة وفي اليد التي لا حكومة
عدل كما في الذخيرة واذا ضرب رجل على يد رجل ففسدت
اليه فعلية الدية كالملة كذا في حنيفة وفي المقتنين وفي اليد التي لا حكومة
من نصف الساعدية اليد وحكومة عدل فيما بين الكف
الى الساعدية كذا في الذخيرة كان في الذراع بعدية اليد حكومة
عدل الكف من ذلك وهذا قول في حنيفة كذا في المسبوط قال
محمد بن الحنفية مع رجل قطع عيني رجلين فقطع احدهما بهام
القاطع وقطع جبينه الا صايع البوق في شران المتطوعة يده
الذي لم يضره اصلا فطو الكف ولا اصبع فيها ثم اجتمع عند
القاطع فالتاقي يفضي على كذا في الدية واحدة
وذلك حصة الاف درهم بين خصا حقي القضا حل تحت
ويخرج الا جني لهما طو الدية ريمة الاف درهم وان جنته لم تقطع
ابدا على قطع الكف ثم اخذت به اليد فست بيدها احاسا كذا
اخذتها الذي لم يضره الا بهام وحسها الذي فطو لهما موان
له الاخذت فقطعها صبعها من اصابع القاطم الذي لم يضره
الاخذت فقطعها صبعها من القاطم ثم ان الذي لم يقطع ثمنها
اصابع القاطم قطع الكف وعليه الا صبعها فان القاطم
يقضي على القاطم بكونه يد واحدة ريمة الذي فطو الكف
وتلا ثمة ارباعها الذي فطو الا صبعها فان جنته صايع الكف
على قطع الكف مع الا صبعها فالدية الما خورة تقسم بينها
انما فان لا كذا انما بانها طو الا صايع ولا يخرج ثمنها كذا
في الحيط وفيه الصغير ورجله حكومة اذا لم يمس ولم يقعد

لتنويم منفعة الابلاد وفي الذخيرة واذا قطع الذكر والانشاء من
الرجل لصحى خطا تدا يقطع الذخيرة دنانير ولين يدا
بالانشاء ثم بالذخيرة والانشاء الدية كما تلة وفي الذخيرة
عدل لانه لمنفعة الذكر ومفيدة وان قطعها من جانب
الغزير فاعلمه دنانير وحزاة المستنير ولوقطع احد
انشاء فانقطع ماؤه فعنه الدية ولا يعلو ذلك الا ان يفر
الحائي به وفي ذخيرة الدية نفقات منفعة الارضاع في
قطع حلماتها كالدية وفي قطع احداهما نصف الدية
لنفقات منفعة الارضاع واستمال الكنت لانه اذا لم يكن للذخيرة
حلمة يتعذر على الصبي الانتعاش عند الارضاع زيلبي وفي
الظهر يري في ذخيرة المرأة الدية ولذا في حلمة يديها وحدها
وفي جذعها نصف الدية ولم يوجد في الكتب الظاهرة وجهها
في ذخيرة المرأة اذ قطعت عمد والصغيرة والكسرة سواء وفي
السرير وفي ذخيرة عنقها في حنيفة ما في ذخيرة الة وعند
يضع ما في ذخيرة الرجل ونصف ما في ذخيرة المرأة وساق وحكم
تدبير جس في كلام الشارح وفي الالبية من اذا سنا حلماتها
الفاصع خطا حين لم يبيع على القورين شئ كالدية والا
ان يقع على القورين شئ من اللحم في مومة عدل وفي اخذها
نصف الدية كما في الحنيط ولا ذخيرة الا استأصل اللحم من
الجانبين حتى يد العظم وجبت الدية ولا تحل مومة عدل اذا لم
يبي من اللحم على عظامها كالسند حمد ومقتضى ما تقدم في الارض
المغزرة والمزوجة ان يكون في الجانب الواحد نصف الدية ولذا
عسفا عمادة المستف بعد وفي خلاصة ولو قطع وزج امرأة
وهما زكرا لا يستأكلون نفقة الدية وفي خزانة المستف
واذا قطع وزج امرأة وصارت كحال لا يستطاع وقا عافيتها

三

الدية الدية هذا هو لسمعت انك تقدمت انك رارة الشايع اليه تحت
قول المات وفي النفس فتقدمه وم يذكر الكفن في الاعضا
المنزوجة فغيره ما لا الدية وفي حداتها نصفها كما في الحد
وفي قطع اليد رجل حاصوة عدل لانه ليس له تقويم النصف
ولا الخا على الكمال زيلع والمرايع التدوين قال السد جد
وفي الهندية عن المحقق وفي حدود يدي الرجل نصف ذلك
وفي كل واحد من هذه الاشياء الاعضاء المزوجة التي
هي اثنا عشر اثنا عشر في الانسان نصف الدية والاصل
في ذلك ما في سنن النساى وموسى بن داود عن سليمان بن
اسحق عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمار عن حماد بن عمار عن
جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتابا لاهل اليمن
وفيه الخريف والسنن والديات ويعت به مع عمرو بن حزم
فقر على اهل اليمن هذه نسختها من محمد بن ابي الخضر جليل
ابن عبد كلال ويعني بن عبد كلال قباذ بن رعي وقعا في هذا
اما بعد وكان في كتابه ان من اعتبط موتا قتل على بيته
فانه قود الا لا يرضى وليا المعتول فان في النفس الدية كاملة
ماية من الاصل وفي الاصل اذا عتب جرحه الدية وفي النساى
وفي السنن الدية وفي النصف من الدية وفي النصف من الدية وفي
الصلب الدية وفي العيين الدية وفي الوجه نصف الدية وفي
اليد واحدة نصف الدية وفي الرجل واحدة نصف الدية وفي
الام مومة نصف الدية وفي الخاينة ثلث الدية وفي المنقلة خمسة عشر
من الاصل وفي كل صاع من اصابع اليد والرجل عشرة من الاصل
وفي السنن خمسة من الاصل وفي النصف من خمسة من الاصل وفي
الرجل يعقل بالارعة وعلاها الزنب الف دينار ورواه ابن حبان
في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال سنده صحيح وهو عا عدة

تابعه المنيحون لثبوت الاشفا ربها فكلا يجب على الطرفين عند
وجوب دية النفس لا يجب هنا وفي واقعا فالتعسف من الشهد
حسه يتم في حصة المنيح بقوله لا صانع والشيء المنيح والاعذار
للاشفا ربها الذكر كالحكمة والافق للمنازل ولو قلتم العيين
باجفانها يجب دية دية العيين ودية اجفانها لا ينزل
جنسان كالديت والرحمة جوقة وفي قطع حق لا سم
عليه حلومة عدل وان كان الحان على الاهدار واحدا والحان
علم الجفون اخذنا الذي جني على الاهدار تمام الدية والذم
جني على الجفون حلومة عدل في الحظ قلتم وهذا
لنقض في حاله على الجفون عن جانيه لا هدر لكون
لمعتدك في كل ما تشقون اي كل واحد منهما دية كاملة حتما
او شغلا كسواء كان جفنا او شغلا فحين فهو خير لكان الحذر
قال السيد حمد في رهن ذكر هذا وعين تخصصه بالجفون
الذي عليه الهدب في كلامهم وفي نسخة شغلا قالوا انتهى ويجب
في رة نقص ما يجب في رجل ثقل وفي كل صفة من اعضاءه
الذين الذين بهما البطش او صانع الجفون الذين الذين
بهما المشي غيرها اي على الدية لقوله صلى الله عليه وسلم
وفي كل اصبغ عشرة من الاجراد وفي قطع الكفون منقصة
الظن في المشي ففهم دية كاملة وفي عشرة فنقص
الدية عليها والاضابة كلها سوا الاطلاق على رونا والادالك
سوا في اصل المنقصة فلا تعتبر الزيادة فيها الا سنان واليد
المنهي مع اليسير وما ادى الاصبغ التي فيها ثلاثة منها
جمع مفصل يعني ما عدل الايام في حدها في حذافها
فكذلك دية الاصبغ لان ثلثها في كل مفصل ثلاث من الابل
ونقلت الرب ونقص ما ينفق دية الاصبغ الواحدة وذلك

تابعه

من قواعدا لسلام قال الزبيعي والاصل في الاعضاء انه اذا فرت
جنس منقصة على الكمال وازال جمالا مقصودا في الايدي على الكمال
يجب كالدية لان فيه اتلاف النفس من وجهه والمنفق لا يتي
منقضا بها من ذلك الوجه والاتلاف النفس من وجهه فالحق
بالا تلاف من كل وجه في الايدي تعظيمه دليله ما روي
من الحديث والاعضاء على خمسة انواع فمنها ما هو واحد ومنها
ما هو مزدوج ومنها ما هو رباعي ومنها ما هو عشار ومنها
ما يزيد على ذلك ففي كل واحد من الايدي الدية وفي كل زوج
من المزدوج والاربعة والاعضاء كذلك انتهى وفي الاشفا
العين الاربعة جمع شغلة بضم الشين المنقصة وسكون الفاء
وقد نسخ الشين ايضا وهو كخبت والهدب بالضم وبضمين
ايضا جمع شغلة العين والجفن عطاء العين من علم وسفر
جمعه اجفن واجفان وجفون واطلاق الشغلة على الاجفان
حقيقة واما على الهدب فيجوز تسمية الكمال باسم الحبل وهو سائر
نقطة كما يقال شال الحبل واليدين وهما لا يسيلان وانما يسيل
الما بينهما واربعا ريد كان مستقيما لا في كل واحد من الشغلة
الدية كاملة لانه يتعلق بهما الجمال على الكمال ويتعلق بها دفع
الايدي والتعدي من العين وتغيب ذلك ينقص البصر ويور
العم وذلك اذا قلنا الحان في يوم يثبت الهدب في الجفون عليه
واذا وجب في الكال دية وفي رية وجب في حذر صانعه
وفي الايدي نقص الدية وفي ثلاثة ثلاثة اربعة اربعة ولو
نقص جفون اشفا ربها في المنيح والوضع الجفون باضفا
وفي الكال ولو قطع الجفون باضفا قديمة واحدة يجب فيه
لا سيما في الاشفا ربها الجفون لكون واحد كالمات مع النقص
والموضحة مع الشغل فلا يجب في الاشفا ربية مستقلة لانها

عن من لا يزل يلوكان فيسأله في الاصبغ مفصلان كالاهل
الكاف للتفسير لا للتدبير فان لم يكن اصبع فيها مفصلان غير
الاهام وفي الاصبغ الزاوية علومه عدد كافي لمرة ولو قطع
الف مع بقية الاصابع او مع كل اصابع اجزاء الالف فقصه
والاصابع كلها فاعاد في الكف ان الكف يحمل ثمانية الاصابع
حتى يجب ان يضاف اليه ولا يجب في الكف ثمانية اجزاء لانه لو كان
في الكف ثلاث اصابع لكان يجب ان يضاف اليه ثلثة الاف درهم
او ثلثة غمات ريبا ولا يجب في الكف شيء او اما اذا كان في الكف
اصبعان او اصبع واحد او مفصل واحد من اصبع فكذلك
لجوب عن ذلك حشيفة تجعل الكف تبعا والاصبع قول
الاصبع كذا في الذخيرة وان قطع اصبع رجل من المفصل
الاعلى فنزل ما بقي من الاصبع والسك كلها اقصا من عليه
ويشترى من ذلك ويشتري ان تحت الذية في المفصل الاعلى وفيما
يصلح لخدمة علم كذا في الذخيرة وفي الاغلة حكومة عدل
والظفر اذا نبت كذا في لاشي فيه كافي غير وان لم يثبت فيه
حكومة عدل ولا نبت على عيب في حكومة دون الاول كذا
في خزنة المفتين وفي طرس يعني من سنن الرجل اذ
من المراه نصفي رية سنن الرجل حتى يفرق خمسة من الالف
كل يعبر به درهم تقاوي وحقوق دنيا واخرى من درهم
ويستوي في ذلك الاصاب والوضوح والنوخذ والعطوحي
لذا في شرح المسوط لقوله صلى الله عليه وسلم في كل من
استان الرجل خمس من الالف هذا قطعة من حديث اخرج
ابوداود والنسائي عن حديث عمرو بن شعيب عن ابيه
عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل اصبع
عشر من الالف وفي كل سن خمس من الالف وعن ابن عباس

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى في سن خمس من الالف
رواه ابن ماجه واخرج مالك في الموطا عن ابي عطاء بن رطب
المدني انه بعثه من وادى ابن عباس سن سنن الالف في الفرس
فقال ابن عباس فيه خمس من الالف قال وادى في الفرس
ابن عباس وقال تجعل مقدم النعم مثل الاخرى فقال ابن
عباس لو لم يعتبر الالف بالاصابع عظمها سوا واخرج ابوداود
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الالف
سوا لاسنان سوا الثنية والفرس سوا هذه وهذه سوا
يعني نصف عشر يد لولا ان المكسور عن عبد وربع عشر
فيمتها لو كانت امة والله تعالى اعلم وهكذا كان خطأ
وان كان عند نفسه القصص في ربع فان قلنا
شهر حشيد رية لاسنان كلها على رية النفس ثلثة
اجزاء سوا لانه لاسنان انسان وثلثون منها ثمانية ارباعا
والاصابع وضوح وطوح ونوخذ فالثمانية ارباعا
الاسنان المقدمه اثنتان فوق واثنان سفل ويلهما
ارباعات وثلثة ارباع ايضا لالاصابع وثلثة ارباع وضوح
اربعة ارباعا في الطوخي وفي اثنتي عشرة من كاجانث لانه
اعلى وثلثة ارباعا في الكف وثلثة ارباعا في الاضراس وكل
استان اربعة نوخذ في الاضراس ويسمى من العلم لانه
يثبت بعد البلوغ وكان الثقل يقال ضحك فلان حتى يثبت
نوخذ فاذا وجب في كل سن نصف عشر رية خمسة ارباعا
الحكمة ستة عشر رية من الدرهم وما يربى وسبعين رية من الالف
والفا وستماية من الدراهم قلت نعم يجب في كل هذا
ولا تاس فيه لانه ثابت ما نصفي الالف عن النبي صلى الله عليه
وسلم وهو ما تقدم على خلافا للقباس كافي في ثمانية وعشرين

جزا من الرجال لما تقدم في المرأة ونصف عشر قيمته
لو كان المكسور

ونثلاثين ذراعا فترسنتان يتقلعن الرضوي وغيره وهذا خلاف ما
 جزم به على التشریح وحسب معني حيث وجب لكل من خمس
 من الابل فلكل واحد فلعنت اسنانها كلها ذرية وخمس مائة وحسب
 مائة واربعون ذراعا والواحد والاربع مائة من الندانة والاربع مائة
 عشر الفا من الدرهم لان اسنانها تكون ثمانية وعشرين ذراعا
 حكيما عشرة قانت ارجوحها بالوسج قال ان كنت كوسجها فانت
 طالق فكل الوجل حنيفة رحمه الله تعالى ذلك فقال تعد
 اسنانها فان كانت اثنتين ونلاثين فليس بكوسج وان كانت
 ثمانية وعشرين فهو كوسج والوسج قال ولتقرب هو من حنيفة
 على ذقنه لا على العارضين وعن الاخصمي هو ناقص الاسنان
 وهو الحكي عن ابي حنيفة رحمه الله انتهى فليست وقصير
 صاحب القاموس عن ابي اسنان فقط ولتقرب مائة
 ونصف وهو ما اذا كان له ثلاثون سنانا فليست له ذرية كاملة
 ونثلاثون خنثى وهو ما اذا كان له اثنتان وثلاثون سنانا
 يجب له ذرية كاملة واربعة خنثى ساداته ايضا وذلك فيما
 اذا كان له ستة وثلاثون سنانا على ما تقدمت به رسالتنا في عبارة
 القهرستان في فاه نزع حنيفة الانسان وفي الاغلب ان كان له ثلاثون
 خطا فلعنت الذرية وثلاثون خنثى ذرية وفي ستة عشر الفا من
 الدرهم وان نزع ثلثين ذرية ونصف ذرية وخمسة عشر
 الفا والاربع مائة من النصارى عن الكهنة تحت قولنا ما تن
 الفا وعلمت مما قدمه النصارى عن الكهنة ذرية ذرية ذرية
 وفي كل من له ذرية اربعة مطلقا وفي الاسنان خصوصا على
 النصف من ذرية اسنان الرجل فعلى هذا اذا كانت كوسجها فليست
 الاسنان وقلعت اسنانها كلها يجب سبعون من الابل وسبع مائة
 من الدنانير وسبعة الاف من الدرهم وان كانت اسنانها ثلاثين

ونثلاثين

فاذا لم يكن معقول المعنى فليس علينا ان يطلب له الوجه المعقول
 ومن غفل عن هذا بصديقه لخرج الوجه فقال ما كان عدد الاسنان
 اثني وثلاثين ينبغي ان يجب في كل من ربع عمره لاديه قال الكرمي
 وجوب نصف العشر قال فيحظر بيلا د عدد الاسنان
 وان كان اثني وثلاثين والاربعة الاخيرة وعلى اسنان
 الحكم قد لا تنبت الناس بعضها وللبعض كلها فالقعد والسطح
 للاسنان ثلاثون ثم للاسنان منفعتان الزينة والمضغ فاذا
 سقط سن تبطل منفعتها بالكسنة ونصف منفعة السن
 التي تقابلها وهو منفعة المضغ وان كان النصف لا يخرج وهو
 الزينة باقية وان كان العدد المتورط للثلاثين فنفعها
 السن الواحدة تلك السن ونصف منفعة سائر السن وعمرها
 نصف السن والله تعالى اعلم بالحققة لذلك وقال غيره
 ولا يقال هذا لا يحى في السن التي يقابلها سن خري ليقلمها
 اولا وخرجنا بما لا نقول الكلمة الشريفة لا يحس طرادها في
 جميع المواد بل يكفي وجودها في غيرها كما في الاستبرخا في
 يجب وان اشتري الحارثية من الزرافة وبكالتنهي فليست وهذا
 تكلفا لا حاجة اليها قال في الكافية ومن الناس من فصل
 الطوحى على الضو حلك لما فيها من زيادة منفعة وحسن
 ما خذ به لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في كل من خمس
 من الابل نزع اذا كان في بعضها زيادة منفعة ففي بعضها
 زيادة جوار والجمال منفعة ايضا انتهى وفي الثمانية وليس
 في السدين ما اذا عضوا يجب بثقوبته وحده الثوب قد لا يرب
 سوية الاسنان وقد يوجد في بعض الناس ثوب حنيفة اخرى
 غير النواخذ المستقيمة الداخلة في الزينة والثلثين في كل من
 الجاهليين اثنتان ورحدا على واخر اسفل فتكون اسنان ستة

وہابیہ و سنیہ و شیعہ و اہل حق و باطل

فيجب لها خمس وسبعون من الابل وسبعين وخمسون من
الدنانير وسبعة الاف وخمسين من الدرهم وان كانت اسنانها
اثني وثلاثين فيجب لها ثمانون من الابل وثمانين من الدنانير
او ثمانية الاف من الدرهم وان كانت اسنانها ستا وثلاثين
فيجب لها تسعون من الابل وتسعمائة من الدنانير وتسعمائة
الاف من الدرهم والله تعالى اعلم وللخيط وان كانت اثني
وثلاثين يعني في رجل يجب ستة عشر ألف درهم وذلك في
ثلاثة اخماس يعني في رجل يجب ستة عشر ألف درهم وذلك في
سنة الاف درهم وثلاثمائة وثلاثين وثلاثين وثلاثين
السنة الثلاثة ثلثة الاف درهم كذلك على هذا التفسير في
المسنة انتهى فتعبرون من قلع من رجل فنبقت ملكا لها خنزير
سخط الاربع هذا حديث جنيبة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد بن علي الاشجلاوي كلاهما في الجوز فان نبقت الاخرى سودا
يعني الاربع على كذا في المحظ ولو قلع من رجل فردها
صاحبها ملكا لها ونبت عليه اللحم فعلى القاع كذا في الاشج
لذا في كذا في ولو ضرب من انسانا فتمزق رجل فان خضر
واخرجت دية السن خمسين وان اصغر اختلفت اية فيه
والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسود يجب دية السن
اذا فانت منفعة المضة وان لم تقعت الا انه من الاسنان
التي تزي حتى فانت حاكم فكذلك وان لم يكن واحد منها ففيه
روايتان والعقيل انه لا يجب شيء كذا في الخمانية فان كان الاضراس
انما اسودت من ضربة حديث فيها بعد ضربتي ولذئب
المضروب قال قول المضروب مع يمينه الا ان يقتل الضارب
اليمينه على ما ادعى كذا في المسود وفي سن الجوار كذا في صفر
حكومة العتلي في قول في جنيبة وقال صاحبنا في الاصغر

-y-

تجب حكومة العدل حال كان ومملوكا وإذا ضرب من جفا فاسود
السن بضربه ثم جال آخر زعمها فاسجل أول تمام إرشادها وعلى
الثاني حكومة عدل كذلك المحبط تئيد ~~له~~ والظلمة
حكومة عدل وفي الترفوق حكومة عدل كذلك الذخيرة فيجب
دنه كاملة في كل عضو كالعين واليد ذهب نفقة
كالزينة والبقيق ضرب ضارب اليد شلت في المصباح
شلم من باب تعب شلت شلا ويدعمر الصدر أيضا ففسدت
عزوفها فمطلت حركتها وفسر في القاموس بيمس في اليد
أودها بها وقلا الحويكيا صارت يا بسعة لا تتقلص ولا
تستريح ورجال شل وأمرأة شلا واستعمله الغصا في الذكر
أيضا لأنه يفسد بذهاب حركته فقالوا ذكر الشل وفي الذكر لا شلت
يد كذلك في الزرع وعين ذهب ضوؤها بالضرب وإنما وجبت
الدية كالثلاثة لأن الذي يتعلق به وجود الدية كلها هو تعويت
نصف النصف وقد وجد الصور ثمانية للنصف فلا يكون
لها حصنة من الأرض إلا إذا تجرت للأطلاق بأن اتلف عضو
ذهب نفقه فانه تجب فيه حكومة عدل ان لم يكن فيها مجال
كالأذن الشاخصه وإلزام من اعتصار الصور ولما إذا
تخرج من النصف اعتصارها ~~أو~~ كالمعا لآثران الأعضاء
كلها تبع للنفس فلا يكون لها إرشاد اتلفت معها ويكوت
لها إذا اتلفت وحدها ثلث ثمانية العيني وحده
انفقط ما فيه بالضرب يعنى من ضرب صلب جرحا فأنظر
فأوه تجب الدية فيه لأنه فيه تقويت منفعة كاملة في
منفعة النسل وكذا تجب دية كاملة لو ضرب رجل رجلا
على ظهره فكس نوله أي صار يخرج بلا إرادة وأجله
فوجب دية كاملة لأن فيه تقويت منفعة لخال على الكمال

ان عليه الصداق في حاله كذا في الظهيرية ولو دفع مائة ولم
يدخل بها فذهب عذرتها ثم طلقها فعليه نصف المهر ولو
دفع مائة الفهر وذهب عذرتها ثم تزوجها ودخل وجب
لها مهر كذا في المحيط ويحب حمل مائة عذرة في تلاف
عضو ذهب نفقه اي قد كان ذهب نفقه ذلك المهر
فصل تلاف الخا في ان لم يكن فداي في ذلك العضو الذي
نفقه حال التلاقح في طاب كالمسئلة هذا مثال الاجال
فيه بعد دها ب نفقه فلو قطع الحا في هذه المثلث المثلث
المنتهى نفقها وجاهها وجبت فيه حلوته عدل او يجب
على الخا في المتلف لمضو ذهب نفقه اربشه كالمثلث
فئة امي في نقايه ذاهب النفق حال الفاضله كالمثلث
النسب حصة الخا لان صاحبها صله فلو قطعها قاطع
وجبت دية كاملة لغوت منفعة الخا قال الشيخ ارجح
وهو مثلها العبي المفتوحة مع عدم الاصل ان يبيع
ان يكون له من اجالها الا ان الشا خصه وقوله
هو الطرش كذا في النسبة ولعل صوابه وهو ان صاحب
الاذن الشا حصته الحرة في الاصل والى ما في النسبة
ان المضو كذا في المضوعة فالتج في هذا الفصل الا ان
في السجاج ذكر فيما ياتي انه اذا الصق الاذن فالتمت يجب
فيه الارش لانها تعود الي ما كانت عليه وقد فسرنا فيها
حكم السن التي في الخا في زوجها صاحبها ان على القاطن
كالمثلث والى الله سبحانه وتعالى علم وصح
في بيان حكم الشا في النسبة التي المبيعة جمع شجة
بفتحها المقصود وقصته في الخا من الشا وهو صواب
بغير ظاهر المظروب وباطنه او حدتها وهو محقق بالوجه

ان عليه

لان حال الاذي في كونه منسوب القامة وقيل هو الذي يقول تعالى
لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم ولو انزلت الجودية من المرفق
فلا يسي عليه اية الضار والاراع ان ذوقا اعلمه اجرة
الطبيب كذا في خزانة المفتين ولو ضرب به على ظهره فموجب
ولو يعمده عن الخا ولم يسلس يوله لكن يفي ان العزبة فموجب
عدله يجب مئة وصد المائة ان النسب والنفق الما فيه الدية
كذا في الذخيرة ولو ضرب بطنه برمح فصار حال لا يستمسك
الطعام فنفق الدية كذا في الخلاصة ولو طعن برمح وغيره في
الذخيرة فلا يستمسك الاطمان في جوفه فغلبه دية كالمثلث
ولو قطع فرج امرأة وصارت لا يستمسك البول فنفقه الدية
ولو ضرب امرأة فصارته مستحانة ينقطع جوار فان ربت
والا ينقطع بالدية وفي مسئلة سلس البول يجب ان ينظر
حولا كالمثلث في مسئلة الطعن في البطن وان افضى مائة
فلا تستمسك البول فيها الدية فان كانت تستمسك قدام
جانية يجب فيها ثلث الدية كذا في الخانية رجل جامع صغير
لا تخاف مع مثلها فان كانت كالمثنت خنيفة يجب الدية على العاقلة
وان كانت منلوحة فالدية على العاقلة والمر على الزوج كذا في
الخلاصة عن ابن ستر عن محمد بن جراح مائة مائة قد هبتهما
عبيت ومثلها يجامع فانتهى ذلك فلا شيء عليه وقال
ابو يوسف اذا جامع امرأة فذهب منها عينا او افضاها
او ماتت فهو مضام قال محمد بن فضال في هذا كله الا الافضا
والمقتل من الجمار وهو قول في خنيفة وفيما حكا ههنا
عن محمد بنه قال ايضا وهو قول في خوف كذا في الذخيرة
وعن الفتية ان رجل للربوسي اذا رفع اخته خنيفة فسقطت
ورذهب عذرتها فعلى الدافع مهر مثلها والتمس برزوعى في صهي

والرسالة قال ابن الأثير الشيخ في الرس خاصة في الأصل وهو
 يصر به يعني رحمه فيه ويشتهر في استعمال غيره من الألفاظ
 انتهى وقال غيره وفي غير الوجه والرس هي جملة الأشياء فلهذا
 قول ابن الأثير استولى في غيرهما يعني تجاوزا كما ساق
 وما كان الشجاج نوعا من أنواع ماديون النفس وشكازت
 أساليبها واختلعت أحكامها وتنوعت فروعها ذكرها في فصل
 على حدة وأما ذكرها في الدليات نظر الفاعل فيها فإنها الأرض
 ولا قصا حيا في الموضحة وقد تقدمت الدية وقد تطبق على
 الأرض وحلوه المذهب وتختص الشجة بما يكون في
 الوجه والرس المذوق وتحت الذوق ليس بموضع شجة
 كما في خزانة المفتين لغزاي ولذلك شجرها لان الأحكام
 المنفصلة في هذا الفصل تخص بما يكون بالوجه والرس
 فلكم مرتبة على الحقيقة في الصهب حتى لو تخلفت في غير
 كالمساق والصدح حطوة العدل ذكره مسدي وفي الجدي
 في هذا الشجاج تخص بالرس والوجه يعني في سائر
 الألفاظ وان كانت موضحة وأما شجرة ومفصلة وهذا إذا لم
 يمكن فيها التفصاحي فان أعلن وكانت عمدا وجب رحمته
 وفي محيط السرخسي والجراحات التي في غير الرس والوجه
 فيها جملة عدل إذا وضعت المظهر وأسرته إذا بقى لها اثر
 بعد من والذريق للوجه لا شجرة لا حقيقة والذوق
 لا شجرة عليه وعند محمد بن زهير في ما نفق الجراد برأته
 مجتدى ومسدي وراد في الجدي وأما المفتاح ففيل ليلسا
 من الوجه وبه قال مالك رحمه الله تعالى حتى لو وجدها
 ما فيه اثر مقدر لا يجب ذلك وعندنا أنها من الوجه لا تفصاها
 به حتى لو وجد لها الموضحة والاسم والصفة يجب للأثر

المقدّم وقالوا لاجلينة تختص بالخوف جوف الرس وجوف البطن
 ولا تكون جانية الاعلى الصدر وعلى السطح والظهر والجنب
 اي لا يجب حكمها انتهى وهذا في الشجاج عشرة وجوه لوض
 فيها اشكال في العنانية ونقطتها ان قطرها للملا يدوم
 للشجة وبعد القطر اما ان يظهر لرم ولا ويكنا في هو لاجل
 والا اول اما ان يسلك الدم بعد لا ظهرا ولا والثاني هو لاجل
 والا اول اما ان يقطع بعض اللحم والا الثاني هو لاجل
 ان يكون قطع اللحم الذي بينه وبين العظم والا الثاني هو
 الباضعة والا اول اما ان يظهر لجلده الرفيع الحائلة بين اللحم
 والعظم والا الثاني هو لاجل الحية والا اول اما ان يقطع عظم
 كالعظم والا اول هو لاجل شبه والثاني اما ان يقطع عظم
 العظم ويحيط به من غير وصوله للجلدة التي بين العظم والرقبة
 والا اول هو لمفصلة والثاني هو لاجل شبه والثاني هو لاجل
 ما بعدها وهذا ما مضى في الجدي وفيه التي تخرج الدم
 لان النفس لا تبقى بعد عاردة فكان ذلك فتلا الشجاج
 وليس الكلام فيه فتقدم علم بالاستعانة بحسب الاثار الشجاج
 لا تنبه على ما ذكر في الكتاب وقد علم بذلك حقيقة كل واحد
 منها انتهى ونسأرا في الاول بقوله كما رخصة جملة في بعض
 كما رخصة تراها من مسلمين وفي التي تخرج لجلده في حشره
 بكسر اللام ولا يخرج الدم من حشره القصا الثوب اذا شقه
 في الدق كذا في البرزخية وفي مختار الصحاح والخص بالفتح الشق
 والخاصة الشجة التي تنشق للجلد قليلا وكذا رخصة يوزن
 الصرية الشري ودرم مائة جملة التي تظهر للدم كالدمع
 ولا تنسبه ما خوفي من الدم سميت بها لان الدم يخرج منها بقدر
 الدمع من لفظة وقيل لان عينيه تدوم ان يسبب يحصل

او يتعدى والا اول هو السحاق والثاني اما ان يقطع
 عظم والا اول هو لاجل الحية والثاني اما ان يقطع عظم
 عظم الاظهر عظم الاظهر عظم الاظهر عظم

له منها وفي الظهيرة ومن قال لان عينيه تدمع من الالم فقد بعد الد...
 التي تسيله نرا في البدن والكافي وعامة العروق واقتضاه ترتيب
 القدوري في شرحه لخصه اكثر من غيره مخالف لما في عامة كتب
 اللغة الموثوق بها من المذهب والصالح والقاسم من علس
 ذلك وفي الخط البرهاني عن الطحاوي والدايمية التي تخدم
 الجلد وتزيمه ولا تسيل الدم ودرست الاسلام على التي تقطع
 وتزيم سور كان سائلا في الامم الدائمة وهي التي تدعى وتسيل
 الدم هكذا في الطب وكذا في زينة ودرست الاسلام في الدائمة
 هي التي تسيل الدم اكثر مما يكون في الدائمة من السيلان وفي الظهيرة
 نرا الدائمة وهي التي تدعى من غير ان يسيل نهادم وهو قلع
 وتسمى في المخرجين المغني في ذلك وزيله بقوله هو الصالح
 لما قال وزيله عن ابي عبيد الله في فلما صكر ان الصالح
 في الدائمة بدو الدم من غير سيلان وفي الدائمة السيلان خلاف
 ما افاده الشارح فتنبه والرب ضعه التي تذهب الجلد
 تقطع ما خورده من البصر وهو السلق ومنه ينضم انضاد
 وينبع الشارح فيه ان يلبس كسب يلبس صرح يحقق وفي الجلد
 في الانواع العشرة والاشكال خمسة اي التي تخدم في الدم تقطع
 اكثر وسجلت بذلك تفاوت الالات المفاصل والصلابة والفتل
 كالمفاصل والقافله والا في الحقيقة المفاصل والصلابة والفتل
 بمعنى رجوع هذا ظاهر في قوله في قوله في قوله في قوله
 قبل الباطنة لان المفاصل خمسة ما خورده من قوله في قوله في قوله
 اذا اتصل جرحها بالاشكال المفاصل ما نظم الشعر ولا تقطع
 والبا ضمة بعد ازاها تقطع وقا الاز هو الوجه ان يقال
 المتلاحمة اي القاطعة للحم وفي القاسم لها ضمة شدة
 تقطع الجلد وتنشق اللحم تنشق خفيفا وتدعى الالهة لتسيل

انتهى وشبه في الصالح والمذهب لا يقال فتسلسل بالمتلاحمة لتزيم
 اياها بما التي قطعت اللحم لا نرا في حبيد في قوله ما يبين في
 كما قال في الخط البرهاني ضمة تنضم اليها تقطع والمتلاحمة هي
 التي تذهب في اللحم كمن تذهب اليها ضمة فيه كذا في من الغنم
 وقال بلو في الاختلاف الذي وجد في السحاح راجع الى ما خذ
 الاشتقاق لا لا العلم والسمي في التي تذهب اليها ضمة في كسر
 السمي المعلقة في المذهب اسمي في حلقه رقيقة بين اللحم
 وعظم الرس قال في الجوهري سميت لجلده سمي في الحلقه
 ويرقى منه قبل اللحم رقيق سما حتى انتهى والموضع
 التي توضع العظم يظهر من شدة من الالف في والتوضيح
 ويظهر وضوح العظم بالكتشاف والاشارة التي تسمى العظم
 اي تسمى في العظم اي في السرة في شدة التي تسمى العظم
 التي تسمى اي العظم وتحل بعد الكسر وهي بقية العظم في
 في شدة في وطام تسمى هم بقية العظم في شدة في شدة في شدة
 بعدوه وتسمى بلسم اي الجرح التي تصل الى الدماغ ككتاب
 وهو في الرس وهي الدماغ عارة عن الجرح التي في الرس
 عن العنق الذي فيه الدماغ ولا يجف له الدماغ ملتصق
 في عنتها خفيفة مسمي بما يتخلف في هذا الموضع في عنتها
 موضع على عرقه ويبدو لامة وهي التي تصل الى الدماغ
 وهي جلده تحت العظم وفيه الدماغ وبعد ان يبرع
 الامة الدائمة يعني عنتها وهي التي تتخلف في الدماغ ولم يبرع
 محمد رحمه الله تعالى اي لان النفس لا تنبع بعد عاداتها
 يعني في احكامها على العادة فلو خرجت من تحتها يحس
 فيها ما يجب في الامة وزيادته ولامه في ثلث البيت
 والزيادة لم يرد فيها في بقية صلاها حتى فتكوت

وقد قيل في الانزع انه علامة النجاسة والزكاة والسحابة والاصلح
لكذلك والله تعالى اعلم والامان كان السحابة غير اصلح فتم لها اي
في موضع حلو من غير ان لا حله انقص رتبة من غير
فربسنا في عن الذخيرة وفي الهندية رجال اصلح ذهب شعوق
من كسر وشجده احد موصحة انسان متعذر قال محمد بن حمزة الله
لا يقنع وعبد الارش وان قال السحابة رضى ان يقنع من
ليس له ذلك وان كان النجاس اصلح فعليه ان يقنع
كناف محمد السحابة وفي السحابة شعوق رجال حلو موضع
خطا فعليه للسحابة ان دون الموصحة في حاله وان شجده
هاشمة فنها ارش دون ارشها شجده على عاقلة في المخطط
وفي واقعات ان طوطي موضع الاصالح انقص من موضعيه غيره
فكان الارش انقص بطا وفيها شجدة يستويان وفيها شجدة
اي عشر الدية وفي السحابة شجدة يدا لثاف والمكسورة عشر الدية
ونقص عشر الدية ايضا لما قدمنا من قول صلى الله عليه وسلم
وفي السحابة خمس عشرة وفي لامة ولا يكون الا في الارش وفي
الوجه في الموضع الذي يحلق منه الارش في المخطط والمخطط
رجل رجل في اذنه في من الاخرى قال محمد بن حمزة الله فسحابة
عبد ومن الزمان ان السحابة في الغرق فغيبه ثلث الدية ولو كان
رجل ارجل والسر في عينه وانقذها في قفاه ففي عينه نصف الدية
وفي الباطن حلو من عبد واث صاب الدماغ وانقذت فعليه
في العين نقص الدية ومنها ان يصل الدماغ في حلقه من عبد
وفي الدماغ حلق منقذ في عرف ثلث الدية لذي محمد السحابة
والسحابة فانها اي الدية وفي يكون في الارش والبطن بخلاف
سائر السحابة حيث لا يكون الا في وجه والسر وفي لا تحلق
الحائقة فيما خلقه خلق ربي وفي اسراج والحائقة ما يصل الى

الدماغ باعتبار العادة قتلا لا شجاة بمعنى والكلام في السحابة
ولله ان يكرم من يحسنها رصه والدمعة لانها لا يتقيا ما انزع في الغائب
زليعي فاعلمها لاستقالي بالسمع التام حسب الاثار انما السحابة
السحابة لا تزيد على العشرة وقد ظهر ذلك من بيان وجه المحرر
في العشرة الذي نقلناه عن الفقيه سابقا لكن ذكر ابن الملقن
في ضبط الفاظ المنهاج وما ذكر من السحابة عشره في السحابة
وقد زيد على ذلك في وصيته في الشرح ووجه انه في وجهه
في الموصحة تنص على عشر الدية ان كانت خطأ وان كانت عمدا
قاله قاص وموضع السحابة والكسرة وسواها في العبد
يجب في السحابة اقل مما يجب في الكسرة معراج لما روي في كتاب
عز بن خمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الموصحة خمس من
الابل وفيها شجدة عشر في السحابة خمس وعشرون في الدية وروي
الما مومة ثلث الدية اي لو كان السحابة غير اصلح قال الشيخ رحمه
كانه اذ فيه وفيما من الاقرع ما اصلح دون ذلك خالفه انقص
فيه بل هو عذروا لانه علامة الذوق نظرته في وفي الفاظ
انقص محرم في السحابة مقدم الراس لثقلها ما دة السحابة في ثلث
البقرة ونصورها عنها واستبلا الجفاف عليها ولتقام في الثغاف
عما سجد من الخفق فلا ينفقه سفيه اياه وهو لا يفر
صلح له من اصلح وهو صلحا وقال في قاعة نزعة السحابة في
موضع الذوق في الراس وهو خمس السحابة من جائله في السحابة
وهو انزع وهو نزع لا تغفل نزع وقال في رده في نزع لفرج
ذهب شعر راسه وهو نزع وهو عا فالحا صلب الانزع
والاصلاح والافرع يجتمعان في ثلث السحابة في الراس الا في الاقرع
من فقد شعر راسه بالكلية ولا يصلح من فقد شعر مقدم
راسه والانزع من فقد شعر جاني جهينه وهما في الموصحة في

وقد

المجوف من البطن والظهر والصدر وما يتوصل من الرقبة الى الموضع
الذي اذا وصل اليه الشرا كان مغطر فذلك كله جايغة وما فوق
ذلك فليس بجايغة ولا تكون في البهت والرجلين والخصوانم
جايغة وان كانت الجرجة بين الاثنين والذكر حتى تصير
المجوف فهي جايغة انتهى وقال الاثنان ولنا نظري في قول
صاحب النهاية قال الجايغة تحقضي لمجوف جوف الراس
او جوف البطن فان ما كان في جوف الراس لا يسمى جايغة
الا ترى الى ما في الاجناس واق الجايغة وفي ضربة في البطن
وم تنغذ من وريه فان كان عذافا لم تنغذ الا في
ولا قصاص في الجايغة وان تنغذت من وريه فغيرها تنغذ
الدية وان كان عذافا في خطا فلعلى قلته ذكر في
ديانات الاصل والجايغة تكون ما بين اللبة والعمامة ولا تكون
فوق الذقن ولا تكون ما تحت العانة بين الخدين والرجلين
ان ترى وفي الذقن في تحقيره ولا تكون للجايغة في الرقبة ولا في
الحلق ولا تكون الا فيما يصل الى الجوف من الصدر والظهر
والبطن والخصان وكل ما وصل الى الغر وفيه حكومة عذت
وليس بجايغة ولا تكون في البهت ولا في رجلين انتهى وقال
المخدسي والجايغة لفة طعنة تملأ الجوف وجوف كل شيء
داخله قال الاثنان ينبغي ان تعرف ان ما كان ارشيه
نصف عشر الدية الى ثلثها في رجل والذرة في الخطا فهو على التامة
في ثلاث سنين فكل ما وجسها ثلثها فهو في سنة وان زاد فزيادة
في سنة اخرى لان الزيادة على الثلث من جملة ما يلزم عليه
العمالة في السنة الثانية وذلك ان انغذت وما زاد على
الثلثين فالثلاثان المستثنى والراي في ان كانت واما كانت
دون نصف عشر الدية وكان عذافا في حالها في تهملها

فان تغذت الجايغة من الجاني الاخر فثلاثها اليه فالواجب ثلثا
الدية لانها اذا تغذت الى الجانب الاخر كانت جايغتين ويجب
في كل جايغة ثلثها وقد حكم بذلك ابو بكر الصديق وفيما رخص
في ما رخصه بالبيع كهيئة كالتقدم والدعوى والبا هي حصة
وتمتلا حصة وسحقا في حكومة عدل اذ ليس فيه اي في كل
واحد من هذه الموزونات ارض بمقدار من حصة السهم اى
الليس النقلة ولا يمكن اهدارها فوجب فيها اي في كل واحد
منها حكومة عدل وفيروي هذا عن ابراهيم النخعي وعمر بن
عبد العزيز وروي في حكومة العدل قد اختلف في تفسيرها ففرع
بعضهم بقوله ان ينظر القاضي او امينه المختار لهذا الامر
ثم يقدر هذه النسخة من المة ضعة خصلها لانها اقل النجاس
الاربعة التي لها ارض مقدر وهي الزاوية من فوق المحيط من اقل
شحنة لها ارض مقدر فيجب تغذير ذلك من نصف عشر
الدية لان ما لا نص فيه يرد الى المصور عليه ويبان ذلك
ان النسخة لو كانت با ضعة مثلا فانه ينظر في مقدار البا ضعة
من الموضحة يجتريع فان كان ثلث الموضحة وجب ثلث
ارض الموضحة وان كان ربع الموضحة يجب ربع ارض الموضحة
عنايه قال الدجج وحده في الاسلام وفيه فاليه الطحاوي
يقوم الشحوج على فرض كونه عذافا فلهذا في قوله يقوم
مرة اخرى معه اي مع الانبياء ينظر المتفاوت ما بين العتمتين
فقد رتب التفاوت بين التتمتين في الحسن والقيمة قال السد
احمد الا وهو قد رتب التفاوت بين التتمتين في العبد يؤخذ
من الدية في كل قدر التفاوت بين التتمتين في العبد يؤخذ
حال كونه عذافا يوم الشراج بدفعه من العدة فان تعذر
الحري ففرض كونه عذافا وتعقوبه بذلك الاثر الفاعل عشر

قيمته من كونه حبيبا سالما من الان اخذ عشر دية كذا في النص
 يعني لو قوم سالما به وقوم مجروحاً بمجرحي طوبى الناج من نص
 الدية وكذا في الثلث يعني لو قوم سالما بسعدي مثلاً وقوم مجروحاً
 بسعدي طوبى الناج بثلث الدية هو اي هذا التفاضل
 هي اي حكمة العدل به يعني هي في الوفاية والنفقة والعتق
 والدرر والحانية وغيرها وجرح به في الجموع به اخذ الحواني
 وبه قالت الائمة الثلاثة قال ابن المنذر وهو قول كل من يحفظ
 عنه العلم معراج وكان الكرخي يقول ما ذكرنا اقطاعه ولا يسهل
 لانه لو اعتبر بذلك الطريق ربما يكون نقصان القيمة اكثر
 من نقص عشر الدية فيؤدي اليه ان يوجب في هذه النكاح و
 دون الموصحة النكاح وجه الشرع في الموصحة وانه محال بل
 الصلح لا اعتبار بالمقدار والاختصاص وانما يستقيم قول
 الكرخي كانت الحانية في جرحه وراس لانها موضع الموصحة
 جرحه فحينئذ يعني به ولو كانت الحانية في غير راس فيما
 سوي الوجه والراس او رخص على المفتي تنقصة اعتنا
 هذه النكحة من الموصحة يعني بقول الطحاوي مطلقا
 يعني كانت فيما عد الراس والوجه وفيها لانه لا ينسب اليه
 وقد نقله الزيلعي عن الصدوق في قوله قال في جرحه قال
 المرغيناني يعني به اي بقول الطحاوي وفيه وقال في المحط والصلح
 انه ينظر مقدار هذه النكحة من اقل نكحة لها ريش
 مقدار فان كان مقداره مثل نصف نكحة لها ريش وانما ريش
 نصفها او ثلث ارض تلك النكحة والادك لا ريش فيها
 ذكره بعد ذلك في قوله فكل ما جعله قولاً ثالثاً ولا يشبهه
 فلو كان هذا تفسير القول الكرخي وقال شيخ الاسلام قوله
 الكرخي اصله عليه رخص الله عنه اعتبر بهذا الطريق فيمن

قطع

قطع طرف لسانه ريش وفيه جميع قاسم قال في النكاح ينظر الى
 المحقق عليه انه لو كان مملوكاً لم ينقص من قيمته بهذا الحانية
 ان كان ينقص عشر قيمته في الجرح عشر دية وهكذا في النص
 والثلث والربع والعتق على هذا قال الصدوق في هذا
 الكبير وهكذا ذكر ابن ساعية عن محمد بن يعقوب انه يروي
 في قوله يعني ذكره ما تقدم عن الخلاصة بزيادة وفيه
 نفس الحانية وهو ما يحتاج اليه من النكحة ووجه الطبيب
 وقيمة الادوية التي تعلق بها الجرحه اذ له ثمر وهذا قد كان
 سهلاً لكنه غير المقتضى به وعن طاهر ماله وجهه انه
 اوجب في السحق اربعاً من الابل وهو محمول عندنا على
 وجه الحكمة لا على وجه التعذيب وعن جماعة من العلماء
 انهم قدسوا في السحق اربعين مثقالاً قيمة اربع من
 الابل وفي المشايخ ثلاثون مثقالاً قيمة ثلاث من الابل
 وفي الباطنية عشرة مثقالاً قيمة بعيرين وفي الدامية الكبرى
 التي يسيل بها الدم اربع عشرة مثقالاً ونصف قيمة بعيرين
 وفي الدامية الصغرى وهي التي تليج فيها الدم ولا يسيل ستمائة
 مثقالاً وفي الجرحه خمس مثاقيل وفيها اربع مثاقيل
 انتهى **فان** في الحانية على طرف العبد قال
 ابو حنيفة كل شيء من الحرفه الدية يجب في العبد القيمة وكل شيء
 في الجرحه نصف الدية فقيمة من العبد نصف القيمة الا ان كانت
 قيمته عشرة الاف درهم فينقص عشره في العبد وفي الاصل
 ينقص عنه دية الحرفه خمسة وعندها يقوم العبد نصفها
 ويعتبر منقوصها بالجنانية فيجب نقصها بين القنينة
 وهو ريش في يمين عن ارجف قيمة كذا في الجرح وفيه
 العبد نصف عشر قيمته الا ان يزيد على ريش موصحاً فلقائه

لا بد عليه ويتقص منه نصف درهم في المفرد ولا نقصا
في جميع الشجاج العشر المذكورة لانه لا يمكن اعتبار المساواة
فيه لانه ما دون الموصفة ليس له حد ينتهي اليه السكين ومن
فوقها السرة العظم ولا نقصا فيه لقوله صلى الله عليه وسلم
لا نقصا في العظم وهذا رواية الحسن عن ابي حنيفة
الا في الموصفة لما روينا انه صلى الله عليه وسلم قطع بالقصا
في الموصفة ولا في المساواة فيها مملنة بانها السكين في العظم
فقد تحقق استغناء القصا عن قيدها لما في البرزخية ولو لم
يعرضا موصفة لا نقصا ولو مات منها ولو لم يجد يد هاشية
لا يقتصر ولو مات يقتصر وفي السندية وقطعا من الشجة
يستوفى على سائر الشجة في طولها وعرضها فاذا كانت في
مقدم الرأس او في مؤخرها في وسطه او جنبه فمما يترك في ذلك
في الشجاج في ذلك الموضع بالرس ولو شجعه وجعته فاختار
ما بين ريش الشجوج وعرقا فاختار ما بين ريش الشجاج فاختار
ادناها اقصر وباديها في جانب شاقبيلها مقدار طول
الاولى او حيث يبلغ في ريق وان شاقبيلها في ريش وان كانت
اخذت ما بين ريش الشجاج ايضا وبفضلها في شاقبيلها في ريش
وان شاقبيلها في ريش الشجاج من راسه ولا بد عليه فان
كانت من جهة الشجوج الى قصاه ولو يبلغ من الشجاج الى
ذلك فان شاقبيلها في ريش الشجاج مقدار شججه الى
حيث يبلغ ويبعد من ايدى الشجين في الذخيرة والعيط ولو
شج موصفة عند ذهابت عنها فلا نقصا عنده فقتب
الذخيرة فيها وقال في الموصفة نقصا وفي الدرر ديد شجر جمع
عن الكافي وما لا فوفيه من الشجاج يستوفى فيه العمل والظاهر
بانها نقصا في السندية ويحجب الدية فيه وفي الخط الكفر

ظاهر المذهب وفي الرشيظ ظاهر روية وجوب القصا من فيها
قال الموصفة اي في الخارجية والدمعة والدمية والماضعة
والملاحة ايضا ذكره محمد بن محمد الله في الاصل وهو الاصل
ومجمعي وابن الكمال وغيرهما لا مكان المساواة فيها وعبارة الرشيظ
وصلا لا يلا عنه يمكن اعتبار المساواة فيها وليس فيه لسر
العظم ولا خوف المثلث هناك لاجل ايقنة بان يسير بين يديه
ساكنة ثم موحدة مقتوحة اي بقاس قال في القاضوس
السمر اخوان غور الحج او غيره لا سبار ولا سبار ككنا ب
والمسبار يسير به الحج غورها اي عرق الشجة بمسبار
يحد حده بعد رفا ليسون عرض حده بقدرة ريش الشجة
فليحطو بعضوا لشجاج بها فيحقق استغناء القصا من ذلك
قال العلام المقتضى ولا يخفى في ذلك من التعلق مع ان
بعض الناس قد يظن ان الشجوج لا يحد ويحصره ريشه واما
ليكون الجاني في ريش الشجوج في حده الترييض في الشجوج
قال وما شهد بذلك ما قدمته في موضعه الاصل هو غير
والا خلت القدر ويرى والمصنف تبعها لصاحبها الكثير رواية
الحسن ورجحها على ظاهر الرواية وفي الذخيرة وفيها بعد الموصفة
من الماشية والمنقلة لا نقصا في الاجزاء والعمل وفيها
قبلها ذكر الشجوج عن اصحابنا انه لا يجب وبه اتي بعض
من اصحابنا وذكر محمد في الاصل انه يجب القصا من فيها عند
عامدة الشجوج في الشجوجية وذكر محمد عن الحوطر والمستفي
في الشجوجية اسمها في الايقاع الشجاج فيه اجماعا لعدم
التما خلا لانه لا يقتضيه ريشه في الشجوجية ريشه
فوق العظم انتهى لكن مرجح عامة شجر الهداية فان ظاهر
الرواية وجوب القصا من فيها قبل الموصفة وهو موقوف على رصه

والاصابع لكن يجب ايضا حلوها بعد ما كالاها شمة وللمنتنة
وكذا الساق يعني لو قطع القدم مع نصف الساق فيجب
نصف دية المقدم وحلوة عدل ايضا الساق وهذا قول
الحنيفة ومحمد بن واوية عدم في يوف وعنه ان ما زاد على
الاصابع من البدن والرجل الى المنيكب واصبل الغضن هو بنية فلا
تزيد فيه دية الدية لان الشاة عا وجب في الواحدة منه كما قضى
الدية واليد اسم لها فالحا حجة الى المنيكب والرجل الى الصل
الغنى فلا يزيد على تقدير الشاة عا ولا ان الساعد يثنى له
أرض مقدر شرا في يوفك تعطلها له أرض مقدر وفيه
كالنقى ووجه الظاهر ان المدا سم لانه باطنية ووجوب
الارض باعتبار منفعة الطيش وقوة البطن بقول الاصابع
والنقى سم لها في البطن فلهذا لا أرض ولا تقع البطني بالسند
اصلا ولا تبعا فلا يدخل في أرضه ولانه لو جعل تبعا
لا يخلو اما ان يجعل تبعا للاصابع او للكف ولا وجه للاول
لوقوع الفصل بينهما في الكف والاني الثاني لان الكف تسع
للاصابع ولا تسع للشم ولا تسلمون اليد سم لهذه الحارجة
الا لمنكب بل هي سم كذا نزل اذا ذكرت في موضع القطع دليل
اية السرية ويجب في قطع كفي وفيها اصعب او اصعب
عشرها اي يجب عشر السرية قنما لو كان فيها اصعب او يجب
خمسها لو كان فيها اصعبان ولذا قال الشارح لف ونشر ترتيب
لعود العشر الى الاول والخمس الى الثاني ولا يجب شيء في ان يوف
عند اني حنيفة حجة الله وثالا بنظر الى ريش الكف والاني
ما يضاف من الاصابع فيجب اكثرها ويدخل القليل في الكثير
لان الجموع بين الاثني من مقدر حارجا لان الكف في واحد
اذ ضحك لا يصعب ضحانه الكف وضمان الكف هو ضمان الاصبع

الى السمي فاذا الشامى كالا قود فيها بعد ما كالاها شمة وللمنتنة
بالاجزاء لان فيها كسر عظم فلا تنافي في المسألة وكذا الامة لغلظة
الجلد فيها ولا يخفى ان هذا عند قوم عدم السرية وعن الحنيفة
فلنحفظ في قول في الحنيفة والافقود في جلد راس قال السمر احم
لعله على غير ظاهره ولا ياتيه ولا يقال في حنيفة وحمل خلد
الراس على السمي في ولا قود ايضا في جلد يدك وحمل خلد راس
على السمي في راسك في الهندية والحجرات التي في راسك وحمل وجهه
والراس فيها حلوها عدل اذا وضعت العظم وكسر راسك
اذا بقى لها اثر وانما ينفك الوجه الا انها لا تسمى عليه وعند
محمد بن زياد في حجة ما انفق في راسك في حنيفة السجسي ولا
قود في طمط الطم ضرب الخد وصفة الحسد بالكف مفتوحة
قاموس ورواية الكون الدوم والطعن والضرب بجميع الكف
قاموس ورواية كالك في طمطاموس ووجهه باليد وبالسكن
داخل في الخراجات فالثلث راحته الى الضرب باليد وما ذكر
لا ينافي في ثبوت التعزير لا تعزير ككف معصية ليس فيها حد
معيذ فيها التعزير ويثبت في سائر جلد الوجه ككف كحان
الدية لانه اذهب عنه الجاهل على الكمال ويجب في قطع كل
اصابع اليد واحدة نصف دية لان في كل صبيحة من
الاجل لما روي يكون في الخسة خمسون ضريرة وهو
النصف ولان في طمط الاصابع تقود منقعة الطمط وهو
الموجب على ما مر في قطع وتويع الكف متفصل بما قبله اي في
اصابع اليد نصف الدية وان قطعها مع الكف فلا يزيد الا ريش
بسبب الكف لانه اي الكف تنه الاصابع في حق البطش
لان قوة البطش بها ولو قطعت الاصابع مع قطع نصفها عد
وهو اليد ما بين الرفق والكف كما في المعزير نصف دية الكف

وكان هذا راجحاً منفذاً لان كل واحد منهما اصل من وجه واحد
الكن فلان الاصابع قامة به واما الاصابع فلانها هي اصل في
منفعة البطش فاذا كانت كل واحد منها اصلاً من وجه واحد
بالكمة لا فلاناً فمن يحس راساً انسان وتناثر بعض شفره راسه
يدخل الفلبس في الكثير ولا في حصة رجة الله ان الاصابع اصل
حقيقة لانه منفعة اليد في البطش والتقبض والبسط في يده
بها وكذا كل انة على الله عليه وسلام جعل اليد بمقابلة الاصابع
حيث اوجب في اليد صفة اليد في جعل في كل اصبع عشرين ارجل
ومن ضرورية ان يكون كل واحد بمقابلة الاصابع دون الاصابع
عنا وان كل واحد لا يطرأ اليه بمقابلة الاصابع فلا ينفصل
يصل الى رجة اليد والكمة ولا في تعاضد الاصابع بالاصل
حقيقة وحكاية من ترجع بالكمة لا في الاثر ان الاصابع اذا
اختلطت مع المسانك يجب فيها الزكاة تبعاً وان كانت اصغار
ان ترجيحها للاصل بخلاف ما استشهد به من النسخة لان
احدهما ليس بشيء الاخر ولا ان ارض لا يصح ثابت بالنسخ
وليس للقي ارض مقدار شغل فلو ثبتت انما يثبت بالاي
والاحتداد وذا لا يصلح لابطال النص صريحاً بما عرف ان الاثر
لا يصح لاي الاضطرر عند تقدير العمل لعدم النقل وشبهه
فكيف يصح لايه هنا مع وجوده بل بطلانه وهذا يخرج عن
التقدير وعلى هذا لو كان في النسخ مفصل واحد من صم واحد
يجب ان ينظر في هذا على الظاهر عند ولا يجب في النسخ من لا
اربع ذلك المفصل مقدار شغل وما يفي من الاصل وان كل واحد
اثر في النسخ انما هو الخط اولى بها من المشتركين
وان كل واحد من الاضطرر لا يظهر حكم الشبه معه وان كل واحد من
الحس عند ان السابقي اذا كان دون اصبع بعينه انظرها ارسالات

اربع ما دون اصبع غير منصوص عليه وانما ثبت اعتبار
بالمنصوص عليه بنوع اجتهاد ولو كانه اصلاً باعتبار النص
فاذا لم يبر النص في ارض مفصل ولا مفصلين اعتبرنا فيه
الاثر والاثر الاصل لان ارضه ثبت بالاجزاء وهو كالنسخ ونحو
يبقى مع النسخ صم ولا بعضها يجب عليه حكمه عند لا يبلغ
اربع احصه لان تحت التتولا تملو قيمة المسته لا لو كان في
النسخ لمقطوعة ثلاث اصابع فانه يجب ارض الاصابع ولا يجب
شئ في النسخ بالاجزاء الاصابع اصل على ما سناه ولا اثر
حكم الكل فاستنتجت النسخ اذا كانت كلها قامة وقطعت
مع النسخ فلان في النسخ واما في رجة الاصابع فقط وفي حواله
التناوب ضرب ترجيح ويرى اليد من الضحية الالة اثاره
بعد ردة الاتصال في فقاء سبب ما بقي من اثر ضرب
فيها بقدر التعاضد من وصولها اذا كانت صفة يوحده
حكمة الدية اي ردة اليد وحده ان تقطع اثنان فنلتنا ردة
وهكذا يعني ولو نقص مقدار النصف فنصف ردة اليد
ولو نقص النصف ردة اليد وحده واقول المصنف والجمع ولو
قطعه مفصلان صم واحد في مفصل واحد في ثلاث
الاصبع ومن السابقي او قطع الاضطرر في يد واحد كل واحد
الكن ان ردة اليد طوية يعني ردة الاصبع بتأثيرها في المسئلة
الاولى ودية الاصابع كلها في اثنان يستولان في النسخ والدية
قطعت يعني والدم ردة حشيش ~~والنسخ~~ النص صم فاقول
وان خالق النسخ في الدية لا في النسخ رجة اليد ذكره الشراح
عند ما كتب على قوله بل ردة المفصل فقط لا سهو فانه وجب حكم
مخالف المنقول المذكور وليس صحيحاً فانه نقل في النسخ على شرح
الطحاوي اذا قطع من اصبع مفصلاً واحداً فنلتنا في النسخ الاصبع

هو الذي لا يجب القصاص ولكن يجب الدية فيما شل منه ان كان
اصعبا فدية لا يصعب وان كان كفا فدية الكف وهذا لا حاجة اليه
وقال في فدية الرشد والبلوغ وجموعه انه لو قطع منفصلا من الاصبع فشر
الباقى او قطع الاصابع فشر الكف فانه يجب في الكل الرشد ويجعل
الكل جنابة واحدة انتهى وقول المصنف دية المنفصل فقط لان لم
ينتفع بما بقي والحكمة فيما بقي انه انتفع به لا يستغنى عنه
قال قوله ذكره الزبيدي لم يذكره الزبيدي فانه عبارة وان كان عضوا
واحدا بان قطع الاصبع من المنفصل الاعلى فشره باقى يكتفى
بأرض واحد ان لم ينتفع بما بقي وان كان ينتفع به يجب دية
المقطوع وحكمه مائة عدي في الباقي بالاجزاء وقال الشيخ الحمدي
والذي يظهر ان عبارة صاحب الدرر مستقيمة فلم يذهب الى ان
صدر عبارة ولا يذهب الى اصبع جار ولا يذهب الى من قبل الدية
يعني وما حصل بالرسالة لا فدية فيه ومنه ذهب الامام ان الفعل
الواحد اذا وجب ما لا في البعض سقط القصاص من سوا كما عا
عضوين وعضو واحد ولذلك قال بلالية فيه ما في المقطوع
وجار له قال واصعبا لا فدية ايضا واصبع قطع منفصلا
الاعلى من ما يليه لانه ايضا من قبيل الرسالة بل دية المنفصل
لانه مقدس شرعا فقط ان لم ينتفع بما بقي فصوب العيار
باردية الاصبع على ما سمعته من كلام الزبيدي من انه يكتفى
بارش واحد لا يشر للمقطوع والمسلول وان انتفع به وجب
فيه حلوة عدله وقد اطلق اصحاب المتنون على ان ما ذهب
تقدمه يجب دية انتهى وسيجيء حكم هذا المبدأ متينا في
قوله ولا يصعب قطع منفصلا الاعلى وسنذكره ان شاء الله
ما قاله المحرر الحلي وفيه لا يصعب الا بالدية وقطعت عمدا وظها
كانت للقتال اصعب نارية او لا يجب حلوة العدة لانها

شلم

جوز الذي يجب الارش فيها تشريفه وحيث لم يكن فيها نفع
ولا زينة كما في السن الزينة لم يجب فيها دية ولا قصاص ولو
كانت للتعلق اصعب زينة لان المسألة تنظر لوجوب القصاص
في الطرف ولو يعلم شأنا وبها الا بالظن قصاصا كما عندنا يقطع
طرف العبد فاذا بعد القصاص للشبهة وجب ارشها وبني
لها ارش مقدم في الشئ ولا فيها نفع وزينة فيجب فيها حكومة
العبد بخلاف حمة الكون حمة لا يجب فيها شيء لان الحكومة
لا يبقى فيها اثر للحلق فلا بالحكمة الشئ بالحلف بل بقا الشئ
يلحقه ذلك فيكون نظير من قلم ظفر غير بغيره من ورف
قطع الاصبع الزينة يعني في زينة فيجب الارش وانما
وجدت حكومة العبد في الاصبع وذكره ولما سانه ان لم
تعلم صحته لان المقصود من هذه الاعضاء المنفعة فاذا لم
تعلم صحتها لا يجب ارشها كما ملأنا الشك بخلاف المارن ولا ذن
النساء خصلة لانه المقصود منها الجمال وقد فوته بالقطع على
الكمال وسوف في الصحة في الاعضاء المذكورة ما هو بغير نظر العين
فانه يستدل به على زينة وحركة في الذكر حكومته عند
وكلام في اللسان واما استئصال الضمى فليس بكلام في عما
هو محرر صوت فان علمت الصحة في تلك الاعضاء قبل قطعها
قلنا لم يحكم في خطا وعملنا ثبت صحة ذلك ببينة او بغير
الحان وان كان الجاني او قال اعرف حكمته ولم يقع عليه بينة
حكومة العبد يجب ثمة لان القول قول الجاني ولا يجب الارش
كما لا يجب الشهادة بجهوده وقال الشافعي يجب الدية كما ملأنا
لبن ما كان الا ذاعفها غير صحيحة لان الغالب فيه الصحة
فاشبهه الاذن والمارن قلنا انما يصلح الاستحسان في
وانما يصلح للرفع وحاجتنا الى الاستحسان وقد ذكرنا الفرق

عين عي

بين هذه الاعضاء وبين الاذن والناق وقد تقدم ان في ذك الخصى والعندين حكومتهم عدل وقال الشافعي يجب دية كاملة لقوله صلى الله عليه وسلم في الذك الدية من غير فصل ولنا ان المنفعة هو الايلاج والازن والاحبال وهي لمستبقة من هذا العضو فاذن لا يجب فيها دية كاملة كالعين القائمة بلا عضو واليد والاسنان لا يدخل ريش موضعه اذ هبت عقله واذهبت شعرة ريشه في اليد ولم يندبت وان ثابته بعض الشعر وشي يسير منه فقلبه ارش للموضعة ودخل فيه الشعر وهذا لا يثبت شعرة ريشه ويرجع كما كان ولا يلزم منه شي في الحرة وانما دخل ريشه للموضعة في فوات التقابل بطل منفعة جميع الاعضاء اذ لا يثبت بها يدونه وصار بالنسبة الى ساير الاعضاء كالغفر والنزاق كدخول الخيل في الكل فدخل ريشها كما في النفس عن لو وضحة فأت ريشه للموضعة تجب بقوت خرد من الشعر حتى لو نبت الشعر سقط ارشها والدية وجبت لقوت الشعر فقد تغلقت جميعا بسبب واحد وهو فوات الشئ فدخل الجرد في الكل فصار كمن قطع اصبع من رجل فقتلت اليد كما فانه يجب ارش اليد ويدخل ريشه في الاصبع واليد فاحصله ان الخطا في مقت وقتت على عضو واحد فان تغلقت شئ ريشه حده الذي دخل الاقل فيه ولا فرق في هذا بين ان تكون الجنابة عمدا وخطا وان وقعت على عضوين لا يدخل ويجب لكل واحد منهما ارش سواء كان عمدا او خطا عند زمنيته رحمه الله لسقوط القضا من به عنده وعندهما يجب للزوج القضا من كان عمدا او مكن الاستيفاء والا فكال رجل يصفى فخذه الله وقا في رجمه الله لا يدخل ارش في الاعضاء عنده في بعض لان كلامه باجنابة فيما دور النفس فلا يثبت خطا له كسائر الجنابات وجوابه ما بيناه وان شجر رجلا

موضعة

موضعة وذهب لذلك سميته وصره ووضعه لا يدخل ريشه في ريشه في ريش هذه الاشياء الا انه اي كل واحد من الثلاثة المذكورة كما عضوا تحت منفعة فقله ارش للموضعة مع دية ما فات من ذلك هذا اذا لم يحصل من الجنابة موتا ما اذا حصل سقط الارش ووجبت الدية في ثلاث سنين في ماله لو عدل وعلى العاقله لخطا جوهه بخلاف العقل لعمد بعينه للكل وهذا عندنا في جنبة محمد وقال يوكى بدخول ريشه للموضعة في دية السهم والكل لا يدخل في دية البقرة لانه ظاهر فلا يلحق بالعقل فلا يدخل فيه ارش للموضعة وما السهم والكل فمناطه فيلحقان بالعقل فبدخل في ريشه للموضعة كما يدخل في ريشه العقل ولما ان كل واحد من هذه المناافع اصل بنفسها فاستبعد للحكم الجنابة بتعدد رشا ولا يدخل بعضها وبعض لان العبرة بتعدد رشا العقل لا بخلاف الفعل بخلاف العقل لان منفعته تعود الى كل الاعضاء لا لخاصة فصا كالفعل وينتقل زها للعقل في معنى تدبر النفس والحاجة بالها ثم فيكون بمنزلة الموت وذلك سائر الاعضاء وينتقل ان الاعضاء العقل ليس له موضع يشاء اليه فصا كما رجم الجسد وقال الحسن ارش للموضعة لا يدخل في دية العقل ايضا لاختلاف محل الجنابة فان محل العقل غير محل الموضعة بخلاف الموضعة مع الشئ لا تتحد سببها على ما بينا في حجة عليه ما بينا ولو شجر رجلا في حاضيه موضعه خطأ وسقط فلم يثبت كما ان عليه نصف الدية ودخل ريشه للموضعة في ذلك كما في السراج والافود ان شجره موضعه وذهب عنه لانه لم يثبت الدية في الجنابة في رجمه ابي بكر في حاضيه الشجرة والقيمين اما في القينين فالدية كاملة وانما في الموضعة فذهب عن الحسن بخلافها فتقاررا لا يجب القضا في الموضعة والدية في العين ولا قضا في ايضا بذهب

اصبه شل جاره بل يجب ان يش كل واحد منهما كالملاك والمخ
خلافا لهما يقتصر على ولي عيى ويجب الارش الاخر اذا
انتفع به وقد صحه في الخات وعندها لا يجب القصاص في الوضو
يجب ان يش كل واحد منهما كالملاك واللبى والفتوى على قوله ان
حقيقة وعليه اصحاب المتن انتهى ولا قصاص ايضا في اصبه
وقطع مفصله الا بعد فتنوا مع من لا يصح له الوقوع في الشك
وفي الكسبي وان كان يعضو ويخاد باه وقطع لا يصح فتن
المقتصر الاعلى شل ما يعنى يكتفى بالارش والحكم ان يمتنع
بما يفي وان كان يستغفره يجب دية القطوع ويجب حكمه
عدي في الباقي بالاجزاء فقل المات بل يجب دية المفصل
ولحكمه فيما يفي غايتي ذلك فما اذا كان الباقي المشلول
منتهقا به ولا فتن دية الا صبه كلها ودية الاصله لفظ
بعضها ودية ما شل من الاصله كسيرا ايضا ونظر الخبير
المرى في حاشية الخوع الجوهري وكل اصبه فيها فلا تفتا صل
فتى خذ فانك دية الا صبه وما فيها مفصلات في جرحها
نصف دية الا صبه لان ما في الا صبه ينقسم على اصلها في
انقسم ما في اليد على عدد الاصله والقطوع والشلل مساوا
اذا ذهبت منفعة فلكن دية عليه اهوه بها من جرح
عضها فاذهب منفعة ففيه دية كاملة وقطع كاليد
اذا شلت واليمين اذا ذهب عضوها لان المقصود من العضو
المنفعة فذهبها بذهاب منفعة كذهاب عينه انتهى وفي الترتيب
وفي رواية سماعه ومن قطع اصبا انسان فتنقط
اصبه اخرجه في قوله في حاشية لا يجب القصاص
في سماع ذلك والى يجب دية صغرى وفي اللوى والارش
في مال الجاني وعن يفي يكون انه يجب القصاص في الا صبه الا في

والدية في الا صبه الثانية وعند محمد حمه الله يجب القصاص
في الا صبه في الا قطع الرجل صبا انسان عمد فثلث اخرى
التي فيها ضل عليه ارش الا صبه دون القصاص في قوله
ان حاشية وعند هاه على القصاص في القطوع والارش
في الاخر وفي الكافي وهو قول زفر وحسين حمه الله وفي الفرات
والاصبه قوله ثم قال وفي الكافي وان قطع اصبه رجل من
المفصل الاعلى فتن ما يعنى من الا صبه وكل اليد فلا قصاص
في سماع ذلك اجاعا وينبغي التعبد الدية في المفصل الاعلى
وفيما يفي حلو منه عدل اقول يعني ان كان يستغفر بما يفي وان
كان لا يستغفر بما يفي ففيه دية الا صبه كاملة كما افصحه عنه
الربيع والعميد وغيرهما ثم قال العبي في الترتيبات احد
فالحى صحت ان اصحابنا اجمعهم الله تعفى في العضو
اذا قطع بعضه فتن لا ياقبه وشل ما هو تنه في القطوع و
قطعه عنه انه لا قصاص واختل في العضو في س
احدكم تنه الاخر والثاني الا قصاص في بعضنا انتهى كلام
الترتباتك وده علم الفرق بين الشلل والسقوط في سوق
اخلاف كان محمد يقول بالقصاص فيها في صورة السقوط
والى يوقى رحمه الله روى فيه القصاص في الاولى والدية
في الثانية والى حاشية تنه في الدية فيما وفي الشلل عندنا
القصاص في الاولى والدية في الثانية وعندنا حاشية
الدية في الاولى والثانية هذا لان لا يستغفر بالاشل اصلا
اما اذا كان يستغفره ففيه حكمة عدل وان كان عضوا
واحدا وكان لا يستغفره بما يفي ففيه دية ذلك العضو كالملا
وان كان يستغفره فتنه قطع موجب وفيما يفي حكمه
عدل وقد اطلق اصحاب المتن الحكم في هذا المسألة ولا م

عزل ان ارتقت به منفعة الضمة وان كانت يجب الانزاع
لين ما كان لغوا للجمال وان لم تحذف تجب فيها حكومة عدل
وقال زفر تجب فيها اربع السن كما لا لان الصفة في ثمر
في تعويث الجبال ولا تعويث المنفعة كالسود ولما ان الصفة
لا توجب تعويث الجبال ولا تعويث المنفعة فان الصفة
لوان السن في اصل الخلقة في بعض الناس ولا كذلك السود
والحر والخضرة لان كل الجمال في البياض فيجب في الصفة
حكومة عدل وروي محمد بن ابي حنيفة ان الصفة في الحر
لا توجب شاة في العبد تجب حكومة عدل لان الصفة في الحر
الموت السن والمقصود من السن الانتفاع بها والصفة لا تخل به
غير ان المقصود من العبد المانية وهي تنتقص بالصفة وان
اختلفا في حصول الاسود اذ يفرده فالقول قول الضار فناسا
لانه منكر لا يفرم من الضرب الاسود اذ فصار انكاره كما رو
اصل الفعل في الاستحسان القول في المذهب لان ما يظهر
عقبه فعل من الاثر حال على الفعل لانه السبب الظاهر لان
يقترن الضار بالبيئة انه بغترة انتهى فتقول الدرر والادب وان
لم يكن السن للسود مما لا يرى ولم يغت تنفعه فلا شيء فيه فيه
ما فيه ينتعقب عما مر من الزيل في جوب حكومة العدل وقال
السيد احمد جيب عنه بان المعنى فلا شيء فيه مقدمه لا ينافي
وجوب حكومة العدل واعلم ان في المسألة روايةين كما يغتبره
كلام الدرر الا في وجوب الدية مطلقا بدخول اي عيب فيها
وهو الروي عن اصحابي وعليه صاحب الكافي والثالثة التمهيد
وهو الذي عليه صاحب الفتاوى الصوفي ونقله صاحب التتبع
للخاصة انه يعمى في اصل ان الحياة هي وقعت على حليمة
متباينين حقيقة كيد ورجل فارس يجب في احدها لا يعمى في
الاخر يعمى كالموقف يده وضرب على رجله حتى تسلت فيجب

عدل

محول على ما اذا كان ينتفع بما يوق منه فانهم والله تعالى علم انتهى
كلام الخبر على وجه الله ولا حق في بفسر نصق سن عمل اشد
اسود باقيا بعد السكود دخله عيب بوجه ما كما في الكافي
او اصغر واختلف في الاصغر والخضرة الدية في سائر الالوان
كما في الدرر عن الخلاصة وهذا خلاف ما ساقى عن الزيلعي
او احسن فيها بعد السكود في سببه بل يجب كل دية السن
بالاجزاء اذا كانت منفعة الضمة قال السيل حكمة الحوك
في نسخة بتعديل وعبارته وفيه كيب في الفرق بين ما لا يرى
فتجب حكومة عدل ان لم يغت تنفع الضمة وان كانت فلا ترى
كما فلا يبين ما يرى انه في كيبا في عن الزيلعي ما يوضح ذلك
ولو قال القاطع منفعة الاعلى قطع المنفعة لا على من القاطع
وان كان ما يبين او قال لكسور يوضح سنة السن الغدر المفسور
من سن القاطع وان كان البياض في كيبا في ذلك لان الفعل في نفسه
ما وقع موجب للتقود فصار كما اذا شحبه منفعة فقال الشيخ
موضحه وان كان البياض في كيبا في ذلك والاعلى وان لم تغت
منفعة الضمة بعد اسود اذ باقيا وحججه فتكون كالسن
المكسور يعطيه مما لم يكن لاسنان التي ترى قاله اي فيجب
دية السن ايضا لغت منفعة الجمال والا فان كان من لاسنان
التي لا ترى فتكون عدل زيلعي وعبارته ولو ضرب من انسان
فاستودت بالضربة او حرق او خضرت بجيب لارض كل زوال
الجمال ولا يجب فيها الضمة صلتها لا مكان ولا اذا السرية ضمة
واسود البياض او احرى وخضرت فيه لارض كالملا ولا يجب
في الضمة صلتا قلنا فاجيب في الاسود او نحو ذلك لا ترى
ولم يغت يبين سن وسن وقا في البياض ان ينصل بين الضمة
التي لا ترى وبين الضمة التي ترى فيجب في ذلك ولا حكومة

لان الفعل اذا صار لا يوجب القصاص ليعاقبته ان ذكر في بدائية
وخلوا فاما اذا اضطرب السكون فقطع اجسما اخرى حدث
يجب القصاص في الاول لان القطع في الاخرى ليس بالفعل الاول
ولا بانه بل بفعل اخر مقصود مختلف يتكلم او يقول ان زهاب
السر ونحوه حصل بطريق التسبب فان الفعل الاول باق على
اسمه لم يتغير ولا حصل ان السراية الا في ان لا يبقى الاول
بعدها حدثت سراية كالقطع اذا سرى الى النفس صار قتل
فلم يبق قطعا وها هنا التسبب والتقطع لم يتقدم بهما
السر ونحوه فكان الفعل الاول تسببا في فوات السر ونحوه بمنزلة
حفر البئر والتسبب لا يوجب القصاص وعن محمد رحمه الله في
المسألة الاولى وهو ما اذا شفعه موضعه فذهب بهواه
يجب القصاص فيما رواه ابن سماعة عنه وهو جهاد سراية
الفعل تنسب الى الفعل شرعا حتى يجعل الفا على ما للسرراية
فيؤخذ به كالوثنري الى النفس فانه يجب القصاص ويعتبر
قتل او طريق المسابقة بخلاف ما لو قطع اصبعها فسلت بجذبه
اخرى او شجده موضعه فذهب بها سمعه او كلامه حيث لا يجنب
القصاص في السلا والسمع والكلام وانما يجب في المقطوعة ونحوه
فقط فانه لا يجنب القصاص في السلا والسمع والكلام لعدم
الامكان وفي البصر يجب الامكان الاستيفاء الا في احدى اذ حبه
وحده بفعل مقصود منه يجب القصاص في البصر ولو
السلا والسمع والكلام فاقترقا ولو لم يضر السنين وصدق طبت
ففيها القصاص على ما روينا ابن سماعة وعلى رواية المشهور
لا قصاص فيها ولو شجده فاقطعه فذهب بها سمعه بهوه
اخرى قتلنا حتى صار شيا واحدا فلا قصاص في ما على المشهور
وعلى رواية ابن سماعة عن محمد يجب القصاص في الوجه فيه

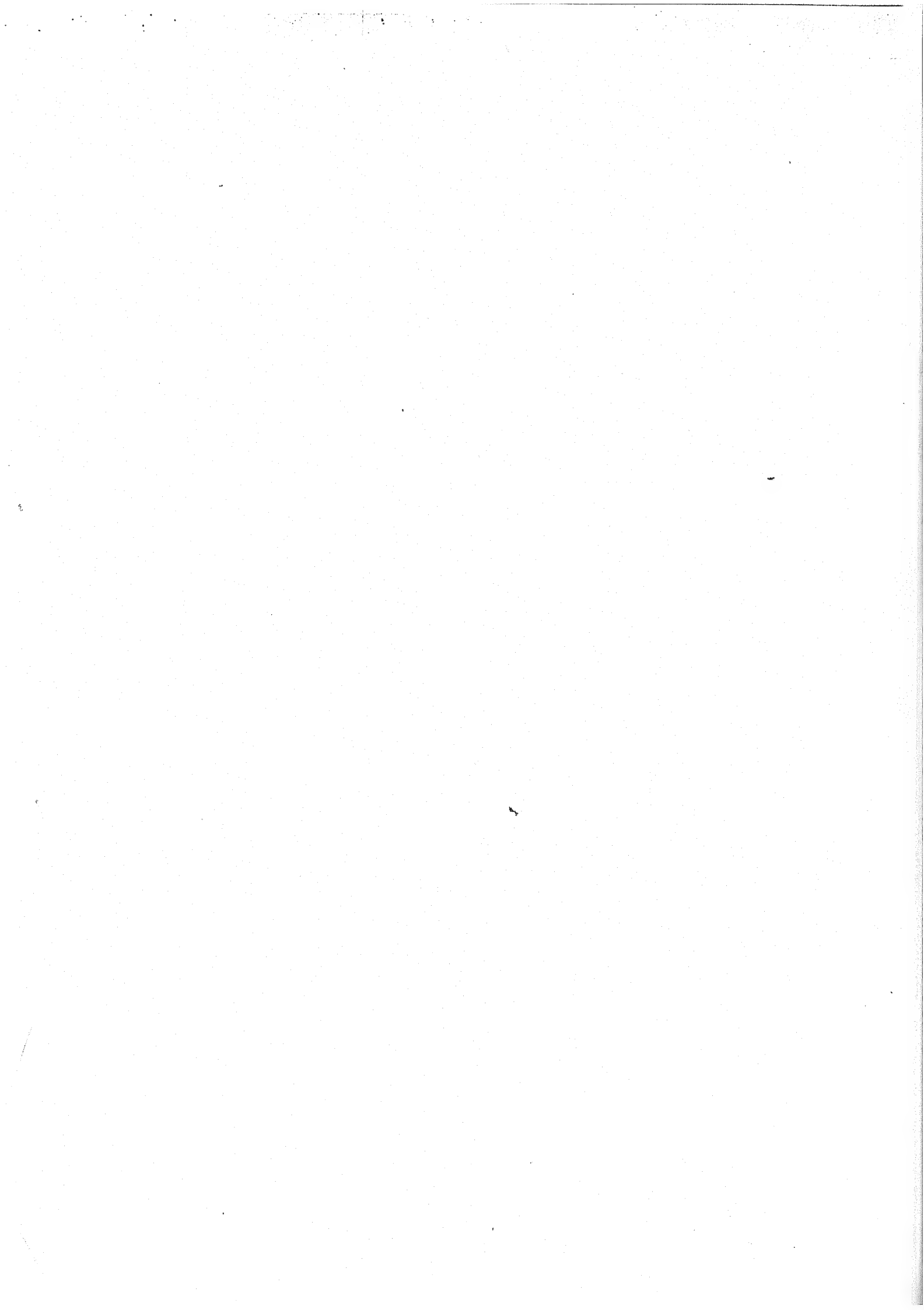
القصاص في السر والدية في الرجل ومثي وقعت الجنابة على محرم
واحدوا تلتت شيتين كالوثنري موضعه فذهبت عنها فارتد
احدها وهو الموضحة فيما صورنا بمنع القود والعينين والقال
الزبلي والاصف لانه ان الفاعل لو حلفا وجب قاتلا في البطن
بسقط القصاص سواء كان عضوا او عضو واحد وعندنا
في العضوين يجب القصاص مع وجوب المال وان كان عضوا
واحد وعندنا في العضوين يجب القصاص مع وجوب
المال وان كان عضوا واحدا لا يجب اهما في الخلافة الا الغدر
في مجلس مختلفين يكون جنائتيه لان الفعل يتغير بتعدد
اثره فقتل رجلا زبني مبتدئين فالشبهة في احدها لا تنقضي
بالاخرى لكن ري الزجل فاحصاه ونفذ لهما في غيره فقتله
يجب القود في الاول والدية في الثاني ولكن قطع اصبعها فاضطر
السلمين فاحصا اجسما اخرى خطا فانه يقتصر الاول دون
الثانية بخلاف كسر نصف لسانه او اسنود ما يقع منها وقطع الاصبع
من المفصل الاعلى فقتل ما يقع منها وشلت اليد كلها لانه لا يمكن
ان يعجز الفعل بتعدد الاخذ والفعل والحمل ولا في حنيفة رحمه الله
ان لو اكل ثلث اللحم الاول سار لم يمس في سبعة الساري فيسقط
القصاص ويجب المال والدليل على انه شتره ان فعله ان في نفس
واحد والسراية عبارة لام تشقاق من الجنابة على الدية وذلك
يتحقق في نفس واحدة في موضعين ههنا لا يتحقق في الطرف مع
اصل النقص اذا مات من الجنابة بخلاف نغبي فان الفعل والنفس
الثانية مباشرة على حدة ليس بسراية الجنابة الاولى لا تستصور
السراية من نفس الى نفس فلا بد من ان يجعل في ذلك في حكم فعل
على حدة وهو خطأ تعتبر حكم فعل بنفسه وفي النقص الواحدة
لا يحتاج الى ان يغتله بجمله بفعله لانه لا فعل واحد حقيقة
والسراية فيجانب تصور راف ورتت ناهية شبهة الخطا في البدائية

ما بيناه انتهى ويجب ان يرش على من اقاد سنده بعد مضغ الحول
اشار به الى انه يجب الارش بالاوقا اذا قاده قبل مضغ الحول
لا سيما في عن الملتقى انه ينتظر في اقتصاص السن حول
فيست بعد ذلك يعني لو قطع عن زيد سدر فاقطع
من زيد القالع ثم نبنت من عمره المقتضى له فيجب على عمره
ارش من المقتضى منه وهو زيد النبي لحظا حينئذ لا انه
تنبى انه استوفى في غير حق لانه الموجب فسا والمفتى ولم
يغسده حيث نبنت مكانها اخرج فاندرت الجانة ورسقط
القد من عمره بذلك يداي شبه وجوب القصاص في
القصاص وفي الملتقى وسياتي ان ينتظر في ستمه من الاستنفا
وهو لا ينظر من غير الصعاج وهو يسكنون الى غيره ويحذفون
النون في القاصم الى الضم ويأتى واستاني واقتصاص
السن وقاقتصاصه حولا يسهن قال الزيتوني وينبغي
ان ينتظر الناس في ذلك القصاص خوفا من مثله الا
ان واعتاد ذلك تضييع الحقوق فان لم يكن الحول فاذا مضغ
الحول ولم نبنت قضيتا بالقصاص ولو لم يوضب سدره
فتمتت يستاني حولا لنظر في فصله فان سقطت فان
كان الضرب خطا يجب خمسمائة على العاقلة وان كان عمدا
يقض لك في الخلاصة ونقل فيها عن الانصاف رجاءه
سوى رجل في كذا واضطرب ان كان حلالا في كذا والكم
عند فقهاء حكمة حدل فلو انتظر حولا فان حرمه واخترت
او اسودت يجب كمال الدية وان اصفرت اخلف المالك فيضرب
والمختار انه يجب الدية كالا سودا فلو لم يمتد لها لكن يخرج
تجاءر قلعها يجب على كل واحد منها حكومة العود فيما اذا
اخفرت او اسودت واخترت وانما يجب الدية اذا كانت متقدمة

المضغ والا فان كان من الاستنفا التي تزي وجبت الدية ايضا
والا فلا تخفى انهم لم يخصصوا ولو اختلفا بعد الحول كان القول
للضارب لانه منكر ويحقد مضغ الاحل الذي ضرب للتسكين
ولم يسقط فلا تخفى على الضارب ولم تسقط سنة واختلاف
في الحول فالقول للمضغوب لينفد كالجبر خلاف ما اذا
موضعه لرجا وقد حاربه منقاة حيث يكون القول للضارب
لان الموضعة لا تورث المنقاة والتخريف يورث السقوط
كذا في التسكين للمضغ والخلاصة للمضغ الذي لا يجرى بها
ادنيان سنة بعد سقوطه لا يوجبه يعني ولو لم يظ
ما في خلاصة وفي النواز على ان يوقف قيمه فله سن بالغ
لا يوجبه سنة وانما ذلك في الضرب ولكن ينتظر حتى
يبرم موضعه السن اما اذا ضرب سن رجل فتمتت ينتظر
حولا وفي الفتاوى الصغرى ايضا قال لا يوجبه السن بالغ
وفي رواية في كتاب البيوع اشارة الى انه يوجبه وفي نسخة الامام
السرخسي سنا في حوله في الدين الذي لا يجرى به في السر
والعلم وهكذا في شرح الطحاوي في المتن قال وبالاول
يعني انه لا يوجبه انما في نقل السيد احمد عن الهندي انه لو
ضرب سن رجل فتمتت ينتظر حتى يبرم موضعه السن
ولا ينتظر حولا الا في رواية الحرة والضعف هو الاول قلنا
وقد يوضع بين اطلاق ما في المتن وتخصيص ما في خلاصة
بحال المصنف والمضغ وغيره كان يجرى عن انما به الصعج
فا حصل الى الغلبة سنة كذا في المتن وصحوى لا سنة ونقط
ما في المتن والمضغ في الدية الصغرى سنة في سن البانغ
حتى يبرم موضعه لا يبرم يبرم ولا يغسده في سنة في سن
اليابسة لتعلم غاقتنه وعرفا في السنة التي وافاها هذا

انما جعل في الموصفة والسنة النخلة مسلم او يجب الارش رضا
 لكن على الجاني بخلاف الصورة السابقة فانما كان يجب الارش
 فيها على التجني عليه المستوفى حقه في حقه حيث ثبت له وقال
 الامر لا يحق له في القود قلعه اي سن المجني عليه قاله
 فردت اي رد حيا الحي عليه الى حياها ودفنت عليه السلام
 فعلى القالة كما الارش لانه هذا لا ينفذ بعد الموت والوف
 كما كانت وفي النية قال شيخ الاسلام ان عادت السنة لمقتضى
 التي ردها حيا الى مكانها الى حالها لا يولي بعد النبات في الميتة
 والحيال لا شيء عليه اي على القالع كما لو ثبتت بغير مكان
 المقلوعة وتشتاق مسانها وكذا اذا فظوها رجل ثم
 الصقها حيا فانما يجب الارش على القاطع لانها لا تقود
 الي ما كانت عليه ويرى في يدي الا ان قلعت السن فثبتت
 سن مكانها اخرى فانه يسقط الارش عندها بعد ان حنيفة
 لكن الصقها لو قلعها فانه فثبتت مكانها اخرى لا يميزه شيء
 بالاجماع خلافا لما فظوا عليه الارش كما ملل الان الجناية وقيمت
 موجهة له والذي ثبت ثبوت مستداه من الله تعالى فصا ركا لو
 اتلف فالنسان في حيا المتلف عليه ما لخر ولا في حنيفة ان
 الجناية قدر الزلت معنى وكان الموجب فسا اذا لم يثبت وحيث
 ثبت مكانها اخرى بان عدم فسا ده ولم تغتف للثبوت به ولا
 الزينة ونرى ان يوثق انما يجب فسا حكومة عدوان لوجود الارش
 الحاصل هذا اذا ثبتت مثل الاول وكما لو لم يثبت فصوت فعلية
 حكومة عدل عند في حنيفة ولو ثبتت اخرى الانصاف فعليه
 نصق الارش ولا يثب في طوقه شخص في ثبوت الظفر كما
 كان وانما اذا لم يثبت ففته حكومة لانه لم يرد فيها الارش مقدر
 فغله ابو السعوي او انما يجب بغيره بغيره رجلا فالنخلة او النخ
 م

جرح حاص في اليد او النخلة والجرح بغيره يخفف عنه واما
 يبق له بعد الاتهام انما لا يثبت فيه عند في حنيفة وان يبق
 له انما لا يثبتها ارش مقدر ترم والا فكلوه واما الجرح جرح
 عن الجرح والخيار قول في حنيفة وعليه عند المحققين والسن
 وغيره على السن لا يجب عليه شيء فاما وقالوا مستحقين ان
 يجب حكومة عدل من الجرح الظهيب وهكذا جرحه بغيره
 انتهى ملخصا من تصحيح العلامة فاسم قال الساجاني ويظهر
 في رجحان الاستحسان لان حق الارش هو على السن حجة انتهى
 وفي البرازية لا شيء عليه عند محمد وهذا قد استقر في الامام ايضا
 وفي الاستحسان ان الحكومة وهو قول الثاني قال الفقيه الفتوى
 على قول محمد لانه لا شيء عليه الاغنى الادوية قال القاضي في انما لا يثبت
 قولها وانما لا يثبت ارش ذلك لان ذلك منقولة خلافا لارش
 المتغلة انتهى قال الرمي وقاموا بدينه وبين ما هنا من
 المخالفة في سوف الخلاف وما هنا هو المذكور في الزايع والعين
 والطحالب الشروح وقال ابو يوسف عليه ارش لانه في حكومة عدل
 لان السن الموجب انزاله لا يصلح ليزر وقال محمد على
 الجاني قدر ما حقه من النفقة الا ان يتر الشرح والجرح
 من هذا لانه لقول ملكت حرق الطيب ونحو ذلك لان ذلك
 لزمه بفعله فكانه خذ ذلك من ماله وعطاه الطيب ليس
 المراد بالنفقة ما يعم الطعام ونحوه وفي شرح الفهاوي فسر قوله
 ان يتر عليه ارش لانه جرح الصب والدم وادى فعله
 انما فعله هذا التفريق لانه لا يثبت في يدي او في يدي
 قاله المصنف ونحوه كما ينبغي قلت وقد لم يصححها في نحو
 تغير الطيب وكذا عن المجني وعرضه الى يوسف ولا يراه صاحب
 المجتبى هنا اي في شرح هذه المسألة عنه اي نعم ان يتر في يدي



فألقى قال في شرح الصبيان الحناكة إذا كانت في النفس فعلي
الما قلته وأنا لكنت في طرف المولدته فليست نصف عشرين
فصاعدا ما إذا كانت في العبد ولم تبلغ نصف عشرين وهو
خمس مائة في الرجل وما يتناك وخمسون في المرأة فماله حاله
فستين وإذا لم يكن من العبد والأب لم يبلغ نصف عشرين
الدية وكان الحابي منهم من العبد فإن المختار فيه أنه لا عاقلة
لهم فماله درهم هذا إذا ثبت فعل أحد هؤلاء بالبيهة لا بأثر
كما نبت عليه في الدر المستحق البرجندى ولا الكاف فيه أنه
في فعل أحد هؤلاء المذمومين ولا حرمانه أرب خلافا لما في
وقد تقدم الجواب عما قاله من كلام الزمعي ولو جرح بعد
القتل أي قتل رجلا في حالة سلامة عقله فماله عشرين
التي كانت فصاحا ولا يمنعها الجرح الطارئ وقبله لا يقتل
وإنما هو في عاقلة على الملتصق قال فيه وفيه شعابا
لوجي بعد ما قتل قتيل وهذا الجرح غير مطبق واللا
فيستقط العود كذا ذكر شيخ الإسلام وعنه لا يقتل وطلقا
اللا إذا قضي عليه بالقول وفيه مستحق وجرح قبل الدفع أو
القتول لا يقتل كما لو عتده بعد القتل وفيه الدية من قاله
فثبت في معنى الظهيرة صدى ضرب سن صدى فانتزعها
بندقة ولو لم يضر هذا بقدر الفرق بين ما إذا كانت
الضارب للخصم بالنفأ فيستأجر حولها لا تقدم وربما
صبا فيستقط البلوغ والذي تحررها قدماه في هذا الفصل
أن الضرب لو كان ما لم يجر جرحا يبرأ وما إذا جرحه
البلوغ فالضارب له قول خاؤه خاص مما إذا كان الضارب
ضربا لا يضرب ولكنه يحتاج إلى الفرق بينهما وبين ما إذا كانت
الضارب بالثأف ما لم تبلغ المضرور ولم يثبت سنة

فعل

مالو صاح على امرأة كصف طويحت جنبنا وضرب ظهرها بالكم فيه اتهم وقال انما السعوط البطني مثال لا قيد وفيما الدطن الظفر وفي شرح التنوير النضر ضرب الجنين ومنه يعلم حكم ما توقف فيه سري الذي قاله السعد حمد قلست وفي الفتاوى الخيرية سئل عن رجل خلع راسه فمضى عن غفلة فحصل زوجته رغب منه واستقطت جنبنا بسببه فبال جنبنا ام لا احب لا يضمن لما مر جوليده من انه لو صاح على امرأة فاستقط جنبنا لا يضمن وهذا اولي ولا وجه لتضمينه والحالة هذه انثوي وفيها ايضا سئل في رجل خلع راسه فمضى عن غفلة وصباح فزعم رجل ان زوجته القت جنبنا بسبب الخوف من ذلك ويبيد تضمين من كان سببا لدخول القوية بهذه الصفة هل يسمو بدعوة ويضمن اذا ثبت ذلك ام لا احب لاسم دعواه اذا يلزم الضمان بمثله لعدم موجب له وقد كفي والد شخنا سخطا اسلام من الدين بن عبد العال اذا صاح على امرأة فالتفت جنبنا لا يضمن واذا خوفي بالضرب يضمن ولم يذكر وجه الخوف اقول ووجهه ان في موتها بالخوف قصده وصور فعل صادر منه نسب اليه وصرحوا ايضا بان له لو صاح على كبر فالت لا يضمن وفي الترخاينة تغلا عن مجموع النور ان رجل صاح على زوجته فالت فالت من صبيحته تحت الدكة اقول لا مخالفة بينها فالت اول اذا كان الموت بالخوف والثاني بالصحة فالت وفي مسنونة الطر الصياح بالخوف منسوب الى الميت فضا الرق ان انه اذا مات بفعل الغير ضمن ذلك الغير واذا مات بمجرع الخوف لا ضمان ولو اختلف الفاعل على مواليا لم يمت فالقول للفا علة ان مات من الخوف وعلى وليا التبعة انه مات

من الخويف اذا اذله الفاعل على فعله صاح على المرأة فالت من صبيحته جنبنا يضمن لاسم التاة الى الضحية منه اليها ولو صاح على امرأة فالت فالت امرأة غير ضا لا يضمن لعدم تعديه عليها لا انها التفت من الخوف فضا لو وضرب رجلا وقتله فالت خرب الخوف منه فانقطعت نسبة الموت الى الفاعل علة ما فانه تخير جديا انتهى وفيها ايضا سئل في رجل رمى في وجهه امرأة حيا فاحذها خوف بنا فقتل ومهرضت ولزمت بسببه الفرائض وما نت بعد ستة ايام هل يضمنه دينها ام لا احب لا تفرقه دينها كمن غير صورته وخوف بالفا فالت فالت لا ضمان عليه لاستناده بالخوف الا اذا جرحتها بالوا وعرضتها وما نت بسبب ذلك وتلى صاح على رجل فصقت فان من ذلك وكثير من فروع المذهب شاع هذه انتهى حرة حاصلة خرج بتبعية لامة لخراب شخص بطنها والتفت جنبنا رقيقا والسميمة لو التفت جنبنا يضرب صاحبها وسبحي جملها قلست بالانظر حرة الكثرين دون حرة امة كما علق من مدها واحدا علق من زوجها قد اشتراط على مولاها حرة ولا هذا فيما يظهر والله تعالى اعلم او امة علق من الخويف وغيره اي فيجوز في جميع ما ذكر الفقه على العاقلة لا عاقلة الا ضرب كما في الدرر عن الزيلعي والعجب من المصنف ليقى كيد اية مع شدة اثباته للدرر حتى فيما يستقده عليه فكل علية ان يقول ضرب بطن امرأة فمولاها ينفق بغيره فان كان صاحب الدرر يغير هذه العارية مع تضمن كلامه لا ابتعادها فوافقه عليها رجمي وقال السكندر جملها فمولاها صاحب الدرر في جنبين لامة مستثناة من حكمه وقد

ولهذا ينبغي انما ان ذكرنا اني لان ذبيحة المرأة نصف
 ذبيحة الرجل فالعشر من دينها قد رخص العشر من ذبيحة الرجل
 وانما سوي في الحنين بين الذكر والانثى لاطلاق قوله صلى
 الله عليه وسلم في الحنين غنغ عبد وامر ولا ان التقاوت في
 الاحياء انما اذنت لتقوت معنى لادمية في المالكية فان
 الذكر يملك المال والانكاح والانثى لا تملك سوى المال
 فان ذكرنا انما هو من خصايع الادمية وهذا المعنى في
 الحنين مبدوم اذا تملك ولا يستحق ثمن من المال الا بقرينة
 الارث ولو وصية فيستوي الذكر والانثى فيها ولا يقدرا
 الغرم من الانثى فينتفع بالكنة تقدر واحد تيسر والقياس
 ان لا يجب في الحنين شي لان لم ينتفع حياته والظاهر لا يصلح
 حجة للاستحقاق ولهذا لا يجب في حنين الهبة لا انقصا
 الام ان نقصت والا فلا يجب شي والقياس لا يجب كال
 الذبيحة لان الضريبة موحدة وحياة فيه فيكون بذلك
 كالزهد للزوج ولها للمعنف وجبت قيمة ولد الغير فان
 منعه من حقوق الرق فيه وكذا وجدت على الجرم في
 بعض الهبة ليس في سنة وقال الشافعي تحت الفرة في ثلاث
 سنين كالذبيحة لان كلاهما يملك النفس الا ان يورث
 ويبدل العضو يكون لصاحب الفصوص ولنا ما روينا
 عن محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قضى بالفرة على العاقلة في سنة ولانه ان كان يدر
 النفس من حيث انه تغصب على حدة فهو بدل العضو ايضا
 من حيث الانفصال بالام فاعلمنا انما شهدت بالاول في حق
 التورث وفي وجوب الذبيحة وان لم يحصل الام بتفصيلات
 وبالنسبة في حقيقتها جيل السنة لان بدل العضو اذا كان

ولهذا

مرح بالمعنى بعد في انما كلامه بوجوب الفرة في ولد الغير ولو
 وصلبه كانت المرأة المفضوب بطنها كتابتنا ومجوسية او
 كانت زوجته الضارب قال انك في رجل جنني يبط
 اذا عجزت العياقة لاولي ولو كان الحنين كتابنا ومجوسية
 او ولده من حرة لان العبرة بالولد فان لم يجب فيه الذبيحة
 فان كان جنينا ففيه الفرة ولا فرق بين المسلم وغيره
 اي ذكرا وانثى وفي كتابنا ما تقدم فان وجبت الذبيحة
 في المستامن وجبت الفرة في جنين المستامن والا فلا فالقيد
 جنينا ميتا حيا حاجة المفعول في سائر ما لا يشرط حريته
 الحنين وجب على العاقلة في جنين الحرة فاما الامه ففي
 مال الضارب كما يشاء في عزة نفس الغنى العجوة وتنفذ يد
 الرجا في القاموس فان شريح لم يرد انه بفتح الفين لا تنقيل
 عليه قال الزيلعي الفرة في مال خياض كالفرس والبهي
 الخبيث والعبد والامة الفارصة وقيل انما سوي ما يجب في
 الجنينة لانه اول مقدمه في باب الذبيحة وغرق الشافعي في
 شريح والظاهر في وجه وجه الانسان غرة لانه اول شريح يظهر
 منه انتمى ولذا قال الشافعي في الشعر والوجه والرمح والفرس
 الدابة والارادة ابداننا سنة للتسمية وفي القاموس الفرة
 فالضرب العبد والامة ومن الشعر لينة استلال القوم والبال
 ظلت من لا اسنان بياضها واواها ومن المتنازع خباير
 ومن القوم شريحهم ومن الكرم سرقة بسوقه ومن الرجل
 وجهه نصف عيني الذبيحة اي نصف عشرين ذبيحة الرجل لو كان
 الحنين ذكرا والفرقة عشرين ذبيحة المرأة لان الحنين انثى وكل
 منهما اي من نصف عشرين ذبيحة الرجل ومن عشرين ذبيحة المرأة حسيبا
 درهم من الفضة ومن الابل خمس ومن الدابة خمسة

ولا يترك الضارب منها شيئا يعني لو كان وارثا لانه الارث
لما قل وان الغنم اي القتل لما لم يكن بعد ضربها
ميتا فانت الام فدية كاملة في قتل الام في ثلاث
سنين كما في الذخيرة وعرق في الجنة ثلاثة جني جنان يمين
فيجب عليه موجهها وهذا لما تقر ان الفعل الجدي يتعد
بتعدد اذنه فصا ركا اذ ركب فاحاب شخصها ونفذ
منه الاخر فقتله فانه يجب عليه ديتا ان كان خطأ
وان كان الاول عمدا يجب القضا ص والدية وصرح في
الذخيرة بتعدد وجوب العرق لو اُقتل جنسين متبعين
فالزعم لكل حين عرق انتهى قلص وظاهره تعدد
وجوب الدية في القتلها حيا فان اقره قتل وفي
شرح الطحاوي ولو اُقتل جنسين عرقا وان
احدهما حيا فقات والاخر ميتا فدية واحدة في الجوهرة وعرق
الضارب الثمانية واثلاث امارت امارت حيا مشين يجب
دية الام وحدها الا اذا خربها حيين ثم قاتلا فثلاث
ديات وعلى هذا يفتا سبيل انتهى وان خرج احدهما قبل
موت الام والاخر بعد موتها وهما متساويان في الدية خرج قبل
العرق ولا يثنى في الدية خرج بعد والذية خرج قبل موته اذ
لا يترك من دية احد شيئا ترون الام منه والاخر لا يترك من
احد ولا يترك عنه الا اذا خرج حيا ثم مات فدية الدية كاملة
ويتركها ويتركه لانه فليست خاتمة مختصة اقل من جرمه بهذا
علم ان العالم لا ينبغي ان يحكم بحكم وان كان خطئا ما لم
يرتفع عليه بعينه فبان العلم بانك في عناق العلم
واحرار علم الغنم احرار على ان لا يترك المعلوم ان الملقى
حيا ووجد حيا بعد خروجه انما يشبه له بذلك حكم الادي

ولا

فلك الدية واقل يجب في سنة واحدة بخلاف جز الدية حيث
يجب كل جزء منها في ثلاث سنين وقال مالك يجب العرق حتى
لوقته عرق النفس يجب على قلة كل واحد من عرق الدية
في ثلاث سنين وقال مالك يجب العرق على الجاني في اقله لانه
يقتل الجاني ولا يقتل الجاني عليه ولا يسي ولا يترك وتكون بين
الذکر والانی وما دون ذلك الدية فيما دونك النفس لا يتحمل
العاقلة عذبة ولنا فله صلى الله عليه وسلم فانه فقه والعرق
على العاقلة ولانه بدل النفس ولما ساءه النبي صلى
الله عليه وسلم دية وذلك ان امراة فزيت بطي ضا حثا
بعود فسطا طه قاتلت جنينا سنا فاخصما وليا وهما
الحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم
لا وليا الضاربة دية فقالوا انك من اصحاب ولا تستهل ولا
شرب ولا كل من ذلك بطل فقال النبي صلى الله عليه وسلم
استجمع سمحه اللهم ان قوموا فده كذا في القفا دية ودوره امر
من ودي يدنيا ايداد دية فده جعله في حكم النفوس حين
يسمى الوجه على الجاني دية وعقدنا العاقل لا تقتل ما دون
ختمانية وافاد في العنانية فانه وجوب العرق مخالف للفتاوى
رويا ان سايلا قال ان لا يخرج من انه مات بالضررب
ففيه دية كاملة ولم ينقص فيه الروح فلا يثنى فيه فسكنت
زفر جاني الى يوسف فقال التعبد للتعبد اني انه ثابت
بالسنة لا يترك بالعقل فان الختمه حيا فانت فدية
كاملة لانه اقل من مباد خطا وشمه عمد فتجب فيه الدية
كاملة ان كان ذكرا فدية الرجل وان كان انثى فدية الانثى
ولذلك لانه مات بسبب الضرب اليها بقي فضا رقا ولا النفس
كاملة فوجبت الدية على العاقلة وعلى الضارب الكفاية

وقتل في حال الخطا وشبه العمد فيكون في كل دية وان ماتت
الام بالظن فالقته بعد موتها متشا فدية فقط ولا شيء
الحني وقال النافق نجس عه في الحني ورجي في الام لان
الحني مات بهزبه قضاه كما اذا القته ميتا وفي بالحياة وان
ان موت الام سب لموته ظاهرا لان حياته بحياتها ونفسه
بنفسها فيحقق عيها فلا يكون في معنى ما ورد به النص
اذا الاحتمال فيه اقل فلا يضمن بالثبوت وهذا على اصل الامام
ظاهرا لا يجعل كرامة الام كرامة الحني فكذا لا يحتمل قتله قتلها
قتله وان القته حيا ثبت حياته بكل ما يدل على حياته من
الاستهلال والرضاء والنفس والطعام وغير ذلك ما لو
تحرك عضو منه فانه لا يدل على حياته لان ذلك قد يكون
من الاختلاج او خروج من ضيق تسمى بعد ما نتت تجز
عليه اي على الرضا رب دينا كريمة الحني المنفصل حيا ودية
للأم ولو كان في رطبها جنينا فخرج حيا قبل موته والا فخرج
بعده وهما متناك في القته فخرج قبل موته النقرة ولا شيء في
الاخر الذي خرج قبل موت الأم لا يترك من دية امه تنشا
لانعدام شرطه وهو حيات الموت بعد موت النور وان
ميراثا منه لانها كانت حية بعد وجوب بدله والا فخرج
عنا حد ولا يورث عنه الا اذا خرج حيا ثم مات نفسه الدية
اروا لا لا اختباه وله ميراث من دية امه وفيما ورثته امه
من خيه وان لم يكن له اب فله ميراث من اخيه لانه كان
حيا بعد موتها كما في شرح الحويك والتمت خانبة وفي المنقح
رجل ضرب بطن امرأة فالتقت جنينا حيا ثم مات في القته
جنينا متناك ماتت الام بعد ذلك والتمت الجنان بدينون
من غير هذه الكرامة وليس له من هذه الكرامة غير الذي ولدته عند

الغريبة ولها خوة من ابينها وامها فعلى عاقلة الاب دية الولد
الذي وقع حيا ثم مات يورث من ذلك امه السدس وما بقي
فلا حية كذا الولد من ابيه وعلى الاب لغاير ان كان كافرا في
الولاء لا يقع حيا ونشأ في ابيه وامه الذي سقط متيا فان
فيه غرة على عاقلة الاب خماسة ويكون للام من ذلك
السدس وما بقي هو الولد الذي وقع حيا لان النقرة انما وجبت
بالغربة وهو حي وورث الام من ذلك السدس ايضا
وبصير ما ورثته الام من جميع ذلك لا خوف ان لا يحيط
كما اذا القته اي القته الام المخرج الحني حال كونه حيا
وماتت الام الحني فانه يجب في الام ديتها وفي الحني ان كان
ذكر فدية الرجل وان كان انثى فنقل دية امه وما يجب فيه
اي والحني من غرة ودية يورث عنه لانه يدل بنفسه
فيرة ورثته ولا نة نفس من وجه كما بينا فتا خذ ورثته
ويورث امه منه اي مما وجب فيه ولا يورث ضا رية منها
اي من النقرة والدية وانما من غيرها لانه قاتلها بشرق فلو
ضرب رجل رجلا مريته فالتقت ابنته منها فعلى عاقلة
الاب نصف غرة ولا يورث الاب منها اي من النقرة لانه قاتل
عاشرا ظلما ولا ميراث للقاتل بهذه الصفة وقوله منها اي
يقصد بها ذكر بنتها التي تترك غيرها وقال في التمر خانبة
نقلنا عن الذخيرة ثم الحني اذا خرج ميتا لا يورث الا خرج نفسه
واما اذا خرج فهو من جملة الورثة بانه اذا ضرب انسان
بطنها فالتقت جنينا ميتا فهذا الحني من جملة الورثة بشر
من الحني وان مات بعد ما خرج بعض عضائه ذكر في بعض
المواضع انه اذا كان خارجا الى البلد ومات بعد ذلك كان
الكل قد خرج حيا فبذلك وان كان قاتل البلد فكان له المخرج

منه شي فلا يرث وان وقع الاختلاف في تفصالة حيا وصيا فشهد
القائلة على تفصالة حيا وصيا اجمعوا على انبا تقبل شهرا ذريا
في حق الصلاة عليه وهل تقبل شهرا ذريا في حق الارث قال
ابو حنيفة لا تقبل وقالوا تقبل الشهي ووالفتا وليه الطار
حاصل ما ت ويترك ولدها قد رويوم ولية فقال بعض
ما ت وقال بعض لم يمت فدفنت ثم نبش القبر فوجدت
معها بنت فاعده على جانبها مينة وكلمته رويح والبول
الحا ب بعض من اخذوا كلهم انه لو ارث الورثة كلهم بانها
بنتها خرجت حصة بعد وفاتها ترث البنت ثم البنت ترث
ورثتها من البنت ولو محمد ولم يعطى عليهم ارث بهذا
التدري لان يشهد بعد وفاتها ولية حصة وانما قسمهم الزهارة
لوم ليعار قرفها منذ دفنت الى ان نبشت وقد سمعوا
صوت البنت من تحت القبر ووجدت ملازمة القبر ولوم
يكن شمة شهود وانكرت الورثة حلفوا على العلم ولا يرثها
اذا حلفوا على ترك ورثها ولو لم يجز امرأة حامل ما ت والولد يترث
في رطبها مقدار يوم ولية بعض الناس يقولون انه حجة
ولعنه يقولون بعمومه فدفنت كذلك فوجدوا بنتا مينة
على ما تقربا وترث المرأة زوجها ابوين ان وقت الورثة لانها
ابنتها ورثت الابنة ثم ورثت منها ورثة الميت وان محمدت
الورثة بانها ابنتها لم يقض لها بشي لانه لا يدرك خرجت
منها ام لا انتهى قال الخليل لم يقض قوله اذا وقت الورثة
بانها ابنته ورثت لانه لا يحتاج بعد شي اخر فمقتضى
ما في الفتا وصا لخرية لا ترث حتى يشهد الشهي بها ولية
حيا وصا فيه غايبة التضعيف ولا يتيسر اثبات ذلك
ولا يجوز ان لا يرث واحد والذي قدمناه عن الترخا به يرمي

المجسط من قوله وان وقع الاختلاف في تفصالة حيا وصيا
الخ مولا اصل في قوله من ابليس ومن ابليس في الجنازة لا
عن المحتى والبذاريه وانما اختلف في الاستمال فمقتضى
حسنة لا تقبل فدفنها راجلين او امرأتين لان الصبيان
والبنات يطعن عليهم الرجال وقالوا لا تقبل قولها ان الصبيان
فلا يقبل قولها في الميراث احاطا لانها متهمة وثامة فيه
واقول لو اكلوا جهاض ايا الاستقاط فان قالوا لم تستقطه
بل ملتقط وانك رجرجه صا بيمينه ولو برهن كل من
المدعي والمدعى عليه قدم بيمينه الورث انتهى كلام خير الزكي
في حاشية الملح في جنين الامه الرقيق حتى ترثه عا لوم
كان من مولاها ومن المورثين فانها ترث النصف فيه
ذكر ابا وانني كان في التبيين وقد تقدم ايضا انك تصفو
عشر قيمته لو كان حقا في الخبر المولى قوله لو حيا ليرجع
المقيمة اذ وضع المسألة فيما لو قتته ميتا ربا في حكم المولى
القتة حيا انه تحت فيه قيمته ما لم يلق ويحب عشر قيمته
لو كان جنينها انني وقال الفتا في حب فيه عشر قيمته
لانه جزء من وجه وضمان الاجزا لو غنق معدوها من اصل
ولهذا وجب في جنين الحرة عشرة االأجزاء وهو ذرة ولسان
انه يولد نفسه فلا يقدر ينفرد لا نظير لها في الشريعة والاب
على انه يولد نفسه ان الامه اجمعت على انه لا يترث فيه
تقها ان الاصل ولو كان ضمان الطرف لما وجب الا عند
تقصا ان الاصل ولو غنق ذلك ما يجب في جنين الحرة موروث
ولو كان يولد الطرف لما ورث ولو غنق لا يترث فان في
ضمان الطرف انه لا يورث وانما يترث ضمان الطرف ان النفس
ولو كان ضمان الطرف لما ورث ولو غنق ثبت انه ضمان النفس

على لونه وهيبته لو كان حيا فينظرهم قيمته بهذا المكان فاذا
 ظهر قيمة الكلي ينظر ان كان ذكر وروح يصنع قيمة وان
 اني وروح عشرينيتها وروضاها الحنين ولم يكن تقوية بها
 عتبار لونه وهيبته عاتقته عاتقته ووقية التنازع في قيمته
 بين الصارب وبين الآلة المضروبة كان القول في الاقطار
 وهنالك قول عبد الخطير وريثا هذا القاصي قبل قتله حتى
 نحن عن تقوية ما عتبار رجاله وهيبته لو كان حيا ووقية
 المنازعة بين حيا حب الغشيل والقاتل جعل القول قول
 القاتل مع اليقين انه هذا هكذا في التفرخات وفيه انشازة
 انه اذا لم يكن الوقوف على لونه في الحنين الملقى من الآلة مطنا
 حرة كانت اومه ذكرا كان وان في بان التفتة في اللين وكان اللين
 ملطا عا حيا فاحده الما ولم يكن الوقوف عليه فلا يني عليه
 لا اذا اصل تارة الذمة ولم يتحقق لزوم القوة عليه لاحتمال انه غير
 متحقق فلا يجب بالاشك وانما لو تبين تخلفه لم يكن يتحقق ذلك
 او لو تبين بوجده بالمتيقف كالحديث في كل ما في النسي وسياقي
 متنا انه اذا ظهر بعض خلقه فانه كنا لمخلق في لونه هو ينسب
 المفعول بعد المفعول على رطل حرة وامة بلارب ولا تقوى
 على الصارب لانه ما عاتج القيمة في الرقيق والوقية والحس
 لا تنفخ فيه الروح ولا تنفخ الروح في الحنين من غير راس
 دهم وقد يتبين عليه ما سياتي في متنا انه اذا ظهر ينظر
 خلقه فانه كان في الاحكام فاما مل وراجع وقد استحكم
 النسخ اجمعي رطل قال فلعل مستانته خلقه معتدة عا اذا
 لم يكن منقودا لراس والحال انه ينتفع فيه الروح لو لم يخلق
 محس لانه في قلمه وهذا غير محس فانه اذا تم خلق لراس
 فلا حجة الى نحو اسو والظفر وقد ثبت الاطلاق في كلهم في

علي

كان دية مقدرة بنفس الحنين لا بنفس غيره كما في سائر المقالات
 ولا نسلم ان القوة مقدرة بدية الا لم يلزم به نفس الحنين
 ان لو كان حيا فيجب تصف عشرين دية التكال دارا وعشرين
 ان كان اني هكذا في حنين الآفة يجب بتلك النسبة من قيمة
 لان كل ما كان مقدرا من دية الحنين هو مقدرة من دية الدية
 فيجب تصف عشرين قيمة ان كان ذكر وعشرين قيمة ان كان اني
 وعن ابي يوسف انه يجب ضمانه نقصان الام ان انتقصت
 بذلك اعتبار عشرين البهايم وهذا على صله يستدعي لان
 الضمان في قول الرقيق ضمان ما كان عنده مطلقا ولهذا يجوز
 دية الحنينة والاطمو الظاهر اعتبار القوة لا الجواب الصبابة
 وهما في الحاجة اليه سواء ربي وسياقي لنا في تعاقب قول
 الشافعي والابو يوسف في صدر الشريعة فان فصل
 قد فصلت الاثني عشر في حنين الآفة واجبة فيها عشرين
 وفي الدرر تصف عشرين دية وذلك لا يجوز وسيتبينها في
 حنين القوة قلنا الاصول في البداية كلها مسننة على الاختلاف
 لانه يجب في السن الواحدة خمس من لابل وفي الاضمة عشر
 من لابل وفي السن الواحدة نصف الحرة وفي الرينة دية كاملة
 وفي النفس الذي يتنازع الاطراف كلها دية قد ذكركم يجوز ان
 يختلف حنين حرة والامة الا اذا وجبنا في حنين حرة في الذكر
 يصنف عشرين دية وفي حنين لامة الضمان نصف عشرين
 قيمة وفي الاثني عشر قيمة والاقبال الشاه كما تقر ان دية
 الرقيق قيمة ولا يلزم زيادته الا اني زيادته قيمة الذكر عاتج
 وهذا جواب اجتناب الاشكال فانه قوة قيمة الحرة عاتج
 الغلام نادر وما ذكرناه ولا يصح الغالب والنادر لا هذا التقدير
 على قول الحنينة ومحمد بن يحيى الحنين بعد انفصاله ميتا

بالولادة فقيمة ما به وفيه الخفي خسرون فكله ان فحسب
على الضارب انما ذلك محتمل وقال ابو بوب قد نقصنا
اي لامة كالمهية ولا يخفاك ان قد مضى الزيلع ان لا يسوي
روايتهم وقد حكي هذا القول وانه عنده ان يجب على الضارب
نقصان الام ان انقصت بذلك اعضاها عندها انما
ثم قال ان الاول هو الاظا هرغبا الى الحق وقال الشافعي
يجب فيه ان في جنين لامة الرقيق عتق قيمته الام وقد قدرت
دليله والجرم عليه مفضلا صد الرقية في ان ضرب
رجل بطيئة حريرة اي الجنين سدا بعد ضربه اي ضرب
الحائي بعض لامة الجنين فالتعنة حسبا في ان
بعد نقصانه ففئة فيخته حسبا بالغة ما بلغت للوط لا
ديته وان وصلته ما ت بعد العتق لان العتق حارة الضرب
يعني ان يجوب بالضرب والضرب صا دعه وهو رقيق فحسب
قيمة حيا لانه صا ق تلاله وهو حيا فاعتبا حاله اسبب الثاني
فا وجبنا عليه القيمة باعتبار حاله السبب وهو ضرب لانه
رقيق حينئذ ووجبنا عليه جميع قيمته باعتبار حاله التلق
كانه ضربه في الحال وكان ينبغي ان يجب ما نقص بضربه
اي ان يوحى العتق كما لو قطع يد عبد ورجله فعتقه الذي
ثم ما ت يجب عليه ارضى اليد والرجل وما نقص من قيمته اي
العتق لان العتق يقطع السراة لكن عتقه في الحال ثلثا
فحسب بضربه بوحده في حق الجنين لان المقصود بالضرب الام
واوجب القيمة دون الرية لانه صا ق تلالا لضرب نصا رجا
بوري عتقا عتقه المقتضوف عليه السهوات فان
حسب عليه القيمة للموت لان الرية يجازية ما لم ينص
بالحل فلا يجب فيه شي بدون الاتصال به بخلافه انقطع وجرم

مسألة السعوط في باب النفا من اذا استبان بعض خلقه ولم
يتعرض لخلق الراس عتقا على ثمر ما وجب في جنين الامة
في حال الضارب للامة اي في حال الذي ضربها فانما لا يلزم
الحاياتي ولو باع الامة بعد الضرب ثم التفت فالتفت اليها
واذا كان الاب عبد وقت الضرب ثم عتق ثم حرك الجنين
فلا شيء للاب اذا عتق حرك الجنين وقت الضرب كما في الجنينة
المغتنيين وفيها اذا عتق اب الجنين او امه قبل الضرب فهو
احق من المولي وفي رواية ربيعة اي يوسف رجل عتق
ما في بطن امه غرضه رجل بطنها فالتفت جنينا متباولة
اب حرك الجنين ما في جنين بطنه وذلك ان وقت الضرب لا يكون
الموت في البطن وقال الشيخ اجمعي ينظر في وجه عدم لزومها
على القابلة فانه لو قتل العبد خطأ وسببه عتق تكون دية
على القابلة ومثله لو قتل الولد جبا في حات فينبغي ان
لو ائتمنت ميتا تحب قيمته على القابلة ما مل وكان الحسين
لما لم يحقق ادعيته ولو لم تحب فيه دية كاملة رجع فيه
جانب المال فكان كسائر الاموال فوجب في مال مكنته
فان العاقلة لا تضمن الاموال المتلفة والله تعالى اعلم انتهى
فيوجد ذلك من الضارب حاله وسأعتقه بخلاف ما وجب
في جنين لامة فهو على عاقلة الضارب المرسنة كما مر منها هذا
حكم الجنين واذا ما ت الام قال في الرقية عن الذخير
قال ابو حنيفة على الضارب قيمة الام في ثلاث سنين ولو
العتق يعني لو ضربها رجل فالتفت لامة جنينها الرقيق
حينئذ قال انه قد نقصت الولادة فعليه اي يجب على الضارب
قيمة الجنين بالغة ما بلغت لا ينقصها ولو ضلها كان بيعته
اي الجنين وفيها اي ينقصها الولادة ولا بان نقصت

والقصدا لسقاط منها فلو كان الشرب لإصلاح البدن فلا
يخشى عليها ولا تترك منه حموى عن الوباء فلهذا يردوا وقد
كفرت بها بظنها ولو جنى عليها غيرها فلا يشترط في جنايته
القصدا لسقاط ولدها كما في الشرب لانه قتلته بلا ذنب
زوجه فانه اذن الزوج لها في سقطه واستقطته عمدا
اول ما ياذن لها زوجه ولكن شربته رواه وحملت ثعبلا حتى
سقط ما في بطنها ولم تستعد سقطه لا تثنى ما في بطنها
التعدي كذا ذكره الزبيدي وصاحب الكافي في الشرب لانه
وهو غايته في الضعيف لا على الصحيح لما ذكره اذا قال
لغيره اقتله في شربك لم يجز الدية فيما لا على الصحيح لا
الا باحاطة لا تجري في النفوس وبسقطه التعاضد لا يشترط
باغتيا الا اذا وفي رواية لا يجب شرب لان نغسه حقه وقد
اذن باقتلاف حقه انتهى فكذا القول في التكميلين حقه غير
ان الا باحاطة منه تنفذه فلا تستقط الغرة عن عاقلة المراء
يجوز ان زوجه باقتلاف الخنثين لان امره لا ينزل عن فعله
وهو ان ضرب بطن امراته فالقتل جنينا اثم عاقلة الغرة
ولا يبرئ منها فلو نظرت لكون الغرة حقه لم يجب بغيره شيء
لكن لما كان الاذى لا يبلغ حد هدمه لزمه ما قدره الشارع
بالتلاف واستحقته غير الجاني هذا ما ظهر من خبر محمد بن
نعمان بن محمد مخلصا قال ان امي ومي نظرت لاصحابه
من اثنى عشرين لم يعبثوا بغيره عندنا لعدم تحقق دعيته
وانه اعتبر حقه من امه من وجهه ولذا لا يجب فيه القعة او
الدية كاملة ولا الكفارة ما يتحقق حياته وقد وثقت ان
وجوب الية تعدي فلا يصح الحاقه بالنفس للجمعة حتى
يقال ان الا باحاطة لا تجري في النفوس فلا يبرئ من تصحيحه

وباسقاطه ونسب تناس لما يخرج من الدم عقبه كما مر في
بابه اي في باب النعاس وذلك لانه ولد فها ذكر لانه به
يتميز عن العلة والدم فلا بد منه فلو ضلها فالتقت علة غير
لها حكم في حق هذه الاحكام بلا خلاف ولو التقت مفضلة
ولم يمتدح شيء من خلقه فشهدت نقاة من التولد بدلا
خلق اذى ولو بيع لنصو فلا غرة فيه ويجب عندنا فيه
حكومة كما في الشئ وفي الهندية عن خزانة المفتين
واذا خرج رتب الولد وصا ومنعه رجل فعليه الغرة لانه
جنين وصنف بتخفيفه لم يكسورة الغرة يغفو عنه وقوله
شاذية فان عل يوزن مرة حرة في سنده واحدة لا لها الا حلي
الغرة كما تقدم بخلافها لو مات بعد سقوطه حفافا ان الدية
يجب عمدا على العاقلة في ثلاث سنين وان لم تثنى بها المائة
التي سقطت ولدها غنا قلته ففيها يجب الغرة في سنة
انضا صدر السريعة هذه حد قولنا في الظل الصفة وان
لم تثنى له عشرة ولا ديون فمات قلته لبيت المال في ظاهر
الرواية وعليه الفتوى ولم يأت في الماتح باستقاط الذي يولد
عليه اسقطت الا في مقتنا وكان الصواب في العبرة ان يقول
واثبت لان الكلام عند وجود الغرة وهي لا يجب الا باستثناء بعض
الحلق لم يقول ولا يأت ما لم يستثنى بعض خلقه وقال السد
احد وقد مر لها في التثنية عند سقوطه متافا لظاهره اذ
يختل فيه الروح وينزل حيا فمات ولم يقصد القتل كما في التولد
في الثانية والاولى وان كان اثم الا بغيره ويجوز مرق ككتاب
الخط يظن ان الوصيان به، ويبدو ان تسقط لاسقاط حملها
وجاز لعذر حيث لا يتصوره وان اسقطت منها فالا غرة
لو اذعن عن غلام يحضره اسقطته ميتا عدا انما ربه

الصفحة المارضة حجة في هذا وتقدم اول الجنايات انه لو قال
اقطع يديا ورجلي لا شيء فيه وان سري لنفسه لان الاطراف
لا احوال وضع الامر فالحق به ان لا يكون له الا ان يكون هو المظهر
فلحق له ولده رضي بالتلافه بخلاف ما اذا كان صواظا ربا فانها
حق بغيره ولذا لا يثبت منها هذا ظاهري والله تعالى علم اتي
قلبت وقدم في كتاب الفصص للنساج وعلم ان الامر
لاضمان عليه ما لا في سنة احوالها اذ كان الامر سلطانا
او ابنا وسيدا وقد تقدم في كتاب الاكراه للنساج عن النازية
ان الزوج سلطان زوجته فهذا الامر باسقاطا ما يكون
عن تراخيها او عن كون الزوج فانه كان عن ترخيصها و
عن كونها فالقوة انما تجب على عاقلة الزوج لانه الامر يكون
لورصيت اسقطت حقا وفي الاكراه يبقى حقا وفي القوة فظاهر
ولو امت امرأة الحاصل امرأة اخبرها لتعذب على رطبها حتى
يسقط جنينها ففعلت المأمورة لا تضمن المأمورة قال
الشيخ لا يثبت فيه ما في امر الزوج وقد علمت بل الزوج هنا اظهر
لعدم حر الزوج وناقضه الشامي بما مر في الظاهر عدم
الضمان بعلمك اذ له ازوجها في الاستعانة على ما عليه عليه
كلام صاحب الخلاصة والافق في الام لا يكون سببا لسقوط
حق الاب وهو ظاهر وكذا حقه في الولي ذكر عن زيد بن
الضمان عن المأمورة لا تظهر منه نفيه عن الامور اذا فارت
لها زوجها واما الولد ففعلته بنفسها فان ضربت رطبها
او شرب دوا لا اسقاطا فحق اسقطته فلا شيء عليها اي على
ام الولد لا استحالة وجوب الدين وهي القوة للمهر على المهر
فالمستحق اي ما لم يدمها غير من استوفوها فانها لا تثبت
اي فاذ استحقها بعد ان اسقطت الحثي رجل وان ثبت

عندنا حتى يستحقه فعند ذلك تجب للمول المستوفى
القوة لانه مغرور في الهندية رجل شترية جارية الف
ووطيها فحلت منه ثم ضربت رطبها منه فاد شربت دوا
لتطرح الولد فالفقت جنينا ثم استحققت المارية فالف
يعتصم المستحق بالحاجة ويعتقها ويبيع المستحق على
البائع فالفتم بمقال المستحق ان امته ففقدت ولدته
وهو جز لانه ولد المغرور والجنين لم يضمن له فانق فادفع
بها او فادفعها بالقوة فادفع او فدي بمقال المستحق انما اخذت
القوة فتقدم سلم لك شيء من بدل الولد ولو سلم لك الولد
او ديت ما كان حيا ففانك منك القيمة بتماها للمستحق
فاذا سلمت لك القوة وفي خماسية وجب ان تقوم بحساب
ذلك والولد الحقيقي عشرة الاف درهم ان كان دارا وخسة
الاذا كان انثى وخمسة مائة من دية الغلام نصف عشرة
ومن دية الانثى عشرة ففتم بحساب ذلك والمستحق
اذا دفع او فدي بيجوع بالاقبال لما على البائع وله شاعلي
المستحق فاذا رجوع على البائع فالبائع يرجع على المستحق
وان رجوع على المستحق لا يرجع المستحق على البائع ففتم بحساب ذلك
يرجع على البائع بما غرم من قيمة الولد بحكمه القوي ففتم
شرح الفان لك ففتم في ففتم شرب دوا المستحق
عند ففتم العتمة حيا ففتم فعلتها الدية واللغة وان العتمة
ميتا فالقوة يجب عليها ولا تترك لامر المستعانة من القوة او
الدية ينسب في الجنين في حال ففتم حيا وفي حال الففتم
ميتا وفي ففتم في النسبة في ففتم ففتم ففتم ففتم ففتم
لا اسقاطا العتمة باستعانة الولد قال ان اسقطت بفعلها
وجب عليها ففتم ففتم ذلك للزوج كذا في المحدثات ويجب

جنين الرينة ما نقصت الام ان نقصت بعد سقوطها
 حلقا بفن الحاني لها ولا يلزم شي من قيمة حملها القته حياتها
 او القته ميتا هو طاهر فلا فقه لكن اذا ارسل بال هذا اذا
 القته ميتا ولو حيا فان من الضرب يجب قيمة في ماله
 حالة ولا يجبرها نقصان الام كما يجبر نقصان الامة بقيمة
 جنينها لانه ما تلقى في صمته مع نقصان الام انتهى وان
 لم تنعص الام لا يجب قته اي في سقطه شي لعدم تثبت
 حياتها والاصل نية الامة وكأنه هو الحيا في جنين الادي
 لكنه خرج ذلك وبقي هذا الاصل حتى سرحه
 في النازية رجل يظن منع بالسيف فتظلمن ووقع احد
 الولدين الكائنين في بطنها وقت الضرب حيا وجرها بالسيف
 ووقع الولد الاخر ميتا الى الابد اي بالولد الاخر ميتا جرحه
 السيف وماتت الام الى ملها ايضا بعد من اي يقتل
 الرجل الضارب قصاصا لاجل روجه لانه عمد وهذا يجب
 حمله على ما اذا مات الولد الثاني قبل موته الام اذ لو مات قبله
 لورث القصاص على ابيه فيسقط ويجب على عاقلة اى
 الضارب دية الولد الحي اذا مات لانه خطأ كما سياتي ويجب
 على عاقلة ايضا غرة الولد ميت لانه لا ضرب بالسيف ومن
 يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ قال السيد احمد
 جوب عن سوال حاصله انه ضرب بسلاح بطن زوجته
 وقد علم حملها وقتا سده ان يكون الدية في ماله لتعدي وقوله
 ولم يعلم بالولدين يغفل عنه اذا علم يجب الدية في ماله صم
 انه قد ضرب البطن ولا يصيب الولد كبره تهرت وقال الناجي
 تعليل لوجوب الدية على عاقلة لا ماله اذ لو كان الضرب
 بالنسبة للولد لم يجب على عاقلة وتقتضاه لو علم بالولدين

وقصد

وقصد من هذا ايضا انه يجب دية الحي في ماله في ثلاث سنين لسقوط
 القصاص بشبهة الابوة ما لو علم بها ولم يقره صدرت
 بل قصد ضرب الام فقط لا يجب دية الحي في ماله كن قصد
 رمي شخص فنغذونه السهم الى اخرها من تهرت والله
 سبحانه وتعالى اعلم بما
 الرجل في الظرف العامة اتنا فقه الواقعة والاصار
 والقرب ذوات الظرف في المنافور والصغار لانه يمكن
 العدول عنها غالبا كما في ارا هدي وطريق العامة مالا
 يصح قومه او ما تركة له في قومه يورثه ورثا غير
 مملوكة في باقية على ملك العامة وهذا مختار شيخ
 الاسلام والاول مختار الخليلي كما في العمري وسباق مفيه
 كما لم يحمي ادم لما نزل القتل مباشرة ومنه الضرب
 على بطن المرأة لانه قتل بالاولا سرحه فكان هو الاصل والنترة
 وقومع ولانه اغلظ في الجنابة وكون الحاجة الى معرفته
 امن شح لما نزل الامة قية اي في القتل سببا فيما يحصل
 منه القتل بسبب الاصلالة فتعال اخرج رجل الى طريق
 العامة منصرفا يبيت الكالا ويطلق المشيق على الساكنة ومنه
 سحر السكر نفي لانه يستتر ضاحكه وقيل له راحا يني لانه
 ستر ضاحكه ولحمه كنف بضمتين بوالسعود ومنه ما
 بهمة سالكة وبالياء كونه قال من زاب بتقدير الامة وتأخير
 ابو السعود من رزب الما يربز رزبا سال وهو فارسي
 معرب معناه بل الما فريعه بالهمز ولذا جمعه على ما رزب
 كما في القاموس وحرصنا بهن الجيم والصاد وستون الى
 فتعريف النون كما في الفتح وهو جيل ليس يورث وفي
 البناء انه في ربي معرب اذ ليس في العربية كلمة على هذا الترتيب

لم يطالبه جائز له تأخير وعلى هذا تعود في الطريق لتسبع
والشرايح والبرهان واحد وان حرم يجرى قلنا وفي التفسير
له التصرف في الطريق النافذ باحداث ما ذكر ان تصرفنا للتش
بان كانت الطريق واسعة بحيث لا يضرك بالكمالات
والحاصل وقيل ان كان شراخا ترفيعا للحيث والاحال بحيث
اذا سار فيه الفارس وورجحه منضوب لا يبلغه انتهى
ثم انه لو لم يضرب احد الخيل منع منه بان نهاه من له المشع
كما مر في حال الاحداث وتغلغل القوم من الكون الى
انه يحل الانتفاع بها وان منه عنه كما سيجي واما الخفوة
فله فلكا من اهل الخصومة وكهولها قال الباقون ان
كان امره في الخفوة او صلا او مبالا لان كل واحد من
ويؤيد فتكون له الخصومة بنقضه كما في الملك المذكور
بخلاف العبيد والصبيان المحجور عليهم لان خصوصية المحجور
عليه لا تعتبر في ماله فغيره اوفى فلا يؤمر بالهدم عطلتهم
كون في الدار والمنشئ ان لم ذلك بالاذن منعوه من الاحداث
ابتداء وكل واحد من هذه الخصومة مرها ستة بنقضه ورضعه
اي ما احداثه بعد اية بعد البناء سواء كان فيه ضرر ولا اذا كان
وضعه بغير اذنه الامام لا فتيانته على ربه لان التدبير
في امور العامة الى الامام والاقتيات الاستعداد بالاراء افعال
من القوة وهو السابق عنانية وهذا على قول الامام وعلى
قول من يوجب الحال حدان يمنع من الوضوع قتال وضع لا بعده
لان ما لوضع صار فيه خافضة والذبيحة جاضه على ذلك
بغير ابطال بده لما حصة من غير دفع ضرر عن نفسه فلو
صغمتا والذبيحة قتال الوضوع لانه ليس فيه ابطال بدفعنا حصة
والكل حد فيه والذبيحة لا احداث تقصد ابطال ابدى

احد
٢

لم يطالبه

اعني لخير والاراد الصادق هو محل في كلامهم كسبح بعض الموحدة
الكون والمصنوع وتغلغل المصنوع المناينة وشراخ الوفاية لم يصنع
هو البدر فالكا في الوقت وكلام الشارح كاف لتبيين وجوه وتر
علو وجوه في طاقته ومحوها عنى تغلغل عنه والذبيحة قتال
او جرحنا وهو لم يعلو وهو مثل الارض وقيل هو كسبح
الموضوعه على حدري السطحين ليتك من المورور وقيل
هو الذي يعمل قدام الطاقة لتوضوع عليه كسبح وتغلغلها
وتغلغل في الاسلام انه حذغ بخرجه الانسان من الحايطة لبيبي
عليه وعن شرح الوفاية انه في محرم ما ترتب في الما شط
قال السيد حمود وهو المصنف بين الاقاويل ان شراخ الوفاية
المكرم فيه وانما الخلافة في التغلغل او كذا وهو لم يوضوع الما شط
مثل المصطبة جائز احداثه ان لم يجرى لما مائة ومجموعه على
بناء المصنوع منه اى اعانها من احداث ذلك بشرطين الاول
عدم الاضرار بالعمامة والثاني ان لم يند عن اتخاذها فان نهاه
او ذى لم يحل له ذلك واذا رتب في الكلام في هذه المسألة
في ثلاث موجع احدها في انه يحل له احداثه في الطريق ام لا
والثاني في خصوصية في منعه من الاحداث فيه ورضعه بعد
والثالث في ضمان ما يتلوق بهذا الاشياء اما الاحداث فمقال
شخص الايتمه وبه جزم في الوفاية ان كان الاحداث نصف
ما هو الطريق فليس له ان يحد ذلك وان كان لا يضرك احد
لسمعة الطريق جائز له احداثه فيه ما لم يمنع منه لان الانتفاع
في الطريق بالمرور فيه من غير ان يضرك احد فمقال
تمتله فيلحق به اذا احتاج اليه فان احتاج اليه فمقال
صلواته عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وهذا يظهر
من تعليمه الذي فانه لا يسعه التأخير اذا طالبه صاحب به ولو

ما قبله زاد الصغار لم يكن المطالب مثله قال السيد محمد
هو الغيب الغيب فلا وجه لاعادته وظاهر كلامه اعتقاد
الاطلاق حكايته هذا القول منسوبا الى الصغار بعد حكاية
الحكم ولا مطلقا فكان قول الجهم والوجه ان الزهري لما يظن
عند وجود الضرر والزهري عن المنكر لا يتقبل قول الزهري
عن هذا المنكر سبق في الخطر ودين بن الحسين مسجد وثبو
اي في الطريق العامة فان اتخذ شيئا وميزا او جرحا وصنا ويني
لنفسه لكن ما ذكر الامام لا ينتقض لان اول مصالحة المسلمين
وفي الثاني قيام الامام عليهم جميعا وفي مخطط السرخسي وفي حفر
او وفق ويني في الطريق وفي سوي العامة فان السلطان
لم يضمن انتهى ثم ظهر في انتقاضها ولو كان وضعه ضارا
وتقدم ذلك في عبارة مكين وفي الكفاية وغيرهما قال في حجية
كل حرم من عرض الناس ان يمتنع من الوضوء وان تكلفه الرفع
بعد الوضع سواء كان فيه ضرر ولا اذ وضع بغيره لان الامام
لان التذبير فيما يكون حثا للعامة والامم لتسكين الغلبة
وقد تقدم الكلام في ذلك وان كان خارجا للمنفعة والميزاب
اولا حصن في طريق العامة للمسلمين او اذ كان الامام يعترض
ما من عامة لا يجوز حرمه وبالأول اذ كان المنفعة بلا اذن
الامام وقد مر للتسارع ذلك حيث قال فان ضرر يهاج سيجو
لقول صلى الله عليه وآله لا خير في لا يطرأ جلا خا فينتقضه شيئا
من حثه ولا ضرر يكسر وله اي لا يجازي من يضره باذخال الضرر
عليه بل يعفى ويعزف الضرر فعل واحد والضرر فعل اثنين
او الضرر يتبدل الفعل والضرر اخر عليه الاول الحاق مفسدة
بالغير مطلقا وانما في الحاقها به على وجه المعاينة على كل منهما
يقصد غير وجهه بغير جهة الاقتبال الثاني في الاسلام ايب

ما قبله

العامة وادخال به الخاصة فكان لكل احد بمنعه من ذلك وغير
قول محمد ليس لاحد ان يمنعه قبل الوضوء ولا بعد اذ لم يكن من
بالناس لانه ما زود له في احداثه شرع الا تكي انه يجوز له
ذلك انه لم يمنعه احد والمأمن منه تمتعت فلا يمن
من ذلك فصا كماله لانه الامام بل ولي لا طائفة الا شاح
اخرى وولايته قوية فصا كماله رحتي لا يجوز لاحد ان
يمنعه منه وجوب ان هذا انتفاع بما لم يوضو له الطريق
فكان لم يمنعه وان كان جائزا في نفسه بخله فلا ريب
لانه انتفاع بما وضع له فلا يلزم لاحد منه ومنه
قايله اسماعيل الصغار انما ينتقض ما حثه في طريق
العامة بحصوله اذ لم يكن له اي حرم من ذلك الا حث
والا فلو كان له من ذلك الاحداث يغير اذن من الامام
كان خصومة من طالبه بغيره تعنتا فلا يلتفت
الى خصوصية لانه لو اذ به ازالة الضرر عن الناس ليس
بمنفسه وحيث لم يزل ما في قدرته علم انه تمتعت بيلو
وان كانت هذه الاشياء قد عدا لا يكون لاحد حق الرفع
وان لم يدير حالها جعلت حوتية وكان للامام حق الرفع
كذا في المخطط هذا شارفا الى الحكم المتقدم كله اذ بين من احث
في طريق العامة لنفسه بغير اذن الامام فان اذن فلس
لاحد ان يمنعه وان طالبه بالانتقض لكن لا ينبغي للامام
ان ياذن به اذ اخر الناس اذ كان الطريق ضيقا ولو
الربا الصلحة هو ذلك واذن جاز فافا ره مسكين وفي
المنفعة من الضرر لا يجوز بلا خلاف اذن الامام ولو اذن
انه في طريقه بالامر به وان لم يكن لاحد من غيره ان
منفعة ما يوضع باذن الامام اقتيات على الامام فلا يخالف

لا يجوز في بيتنا وظل حديث تحتهم ساير انواع الصلوات الا بغير اذن
 التلوة في سياق التلوة نعم وهذا الحديث بهذا اللفظ اخرج
 الطبراني في الاوسط وفي مسنده محمد بن اسحاق وهو مدرس
 وله شاهد من حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا ضرر ولا ضرار اخرج الطبراني ايضا في الاوسط لكن
 شيخنا احمد بن رشد بن قل بن عبد بن ديهوق قد اخرجها ابو جابر
 مرفوعة عن حديث ابن عباس رضي الله عنه لكن في مسنده
 جابر الجعفي واخرجها احمد وقال البيهقي ورجالها ثقات وقال
 النووي في الاذكار وهو حسن واخرجها ابن ماجه ايضا
 من حديث عباد بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قضى له لا ضرر ولا ضرار قال الذهبي حديث لم يصح وقال
 ابن حجر فيه انقطاع واخرجها ابن ابي شيبة وغيره من وجده
 اخروي منه ورواه مالك مسلاولة طريق يعقوب بن عطاء
 بعنه وقال العمادى للحديث لها هذا انتهى مجمعها الى درجة
 الصحة ولحسن الحديث ذكره الفانكاري والتمتوا في جملته
 الشخص في طريق العامة لم يسمع وشيخنا يجوز ان لم يصحها احد
 والا قال السهرجوري ان نسب في التفسير ان يضع هذه الجملة بعد
 قوله على هذا التفسير السابق وهو الكافي في طريق النافذ
 واما في تخبر لنا فذ من الطريق نقل الشيخ عن جامع في
 الاسلام انهم يغير النافذ المملوك وليس ذلك بعلة الملك
 فقد يغفل الطريق وهو مملوك وفديس منفذها ومعاملة لكن
 ذلك دليل على الملك غالباً فاقم مقامه ووجب العمل به
 حتى يدل دليل على خلافه انتهى وقال عبد البر بن الشيخ
 في كتابه خلاصة الاصل ما نصه الثالث في بيان الطريق
 العامة من الطريق الخاصة فنقل في شرح الامام الاستاذ احمد

ابن سماعيل

ابن اسما عيل عن شرح تدر وهو منقول عن شيخ الاسلام خلاصة
 ان غيرنا فذه هي ان تكون دار مشتركة بين قوم وارجل مشترك
 بينهم بنوا فيها مساكن وحجرات ومخارج بينهم طريقا حتى يكون
 الطريق ملكا لهم واما اذا كانت اسكة في الاصل اختصت
 هكذا ان يبنوا ويرتكون هذا الطريق للمرو فيه فليكون
 فيه ملكون في طريق العامة لان هذا ملك القامة
 الاتري ان اهلان يدخلوا هذا السكة عند الزحام وكذلك
 هذا التاويل في جميع الاحكام المتعلقة بالسكة التي ليست
 بتافذة وحكي عن شمس الانم الكوا ان كان يقول في حد السكة
 الخاصة ان يكون فيها قوم يحضرون انا اذا كان فيها قوم لا يحضرون
 فهي سكة عامة فلكم فيها نظير الحكم في طريق العامة
 يعني من جيران الحد وعدده والهدم وعنده والله تعالى
 احسن وفي الخاتمة قال ابو حنيفة الطريق لو كان غيرنا فذا
 فلا يحكم ان يضع فيه الخمسة او يريطوا فيه الدواب ويتروا
 فيه فلو عطف احد لا يضمن وان يدي وحفر غير من انتهى
 وفي جامع القصصين اراد ان يتخذ فيه طينا فلو ترك من
 الطريق قد مرر ويحذر في الاطمين مرق ويرفقه سريعا
 فله ذلك وكل مسالك الدواب على قارب داره لان السكة
 التي لا تتخذ لدار مشتركة وكل من الشركا ان يسكن في يضمن
 الدواب ان يبني فيها واما الدواب في بلادنا من السكك في
 وفي الترخا بنية ان فعل في غير النافذة فليس من جملة
 السكك لا يضمن حصه نفسه ويضمن حصه شركائه
 وان من جملة السكك فالغياس لذلك والاستحسان لا
 يضمن شيئا ان يربو ويقتله في الكفاية وفيه ظن ان الدواب لا
 احداث شي مما من كالميراب والدكان وحفر لك مما يبيع الا ربع

بيات القديم من الحديث قال في شرح التتائشي في كتاب الجنايات
حد القديم ان لا يكون في القرية من لا يتذكر التتائش او خلافة
وفي حديث الخاصص حدان لا يحفظ اقله ورا هذا الوقت
كثير كان في مجال قضى الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم وبين
عليه الامر وعند غاية الحسن واما الاستكمال في القدر المذكور
فكل ما كان في طريق العامة يحملها واما كل ما كان في طريق
خاصة يجعل قديما وهذا من الاصول المقررة في هذا على ظاهر
المذهب سواء نظر الى نظر انتهى ولو برهننا فبينة القدر في البناء
تقدم وفي الكافي بينة الحدوث فقلها في غير البناء كسبل ولا نظر
قال الساجاني لا يجوز ان يتصرف باحد شي ولو كسيف
او ميزانا كما في الخلاصة مطلقا صريحهم ولا وسوا كان في
صدر الحجة او وسطها او موضعها فيكون طلاقه الا بانهم
كلهم حقيقين من حدوم بعد الاذن لما في الثانية رجاء الحد
بنا او غرقه على سكة غير نافذة ورضي بها أهل السكة فجاء
رجل من غير أهلها واشتري دار منها كان للمكثري اذ يامر
صاحب القرية برفعها انتهى لانه كملك للمكثري ثم تبع
فيه الدرر قال في السكة الثانية وكان ينبغي ان يقول لانه
مملوكة لهم كما في عبارة الهندية انتهى وفي التبيين لانه
الطريق التي ليست بنا قد مملوكة لأهلها فهم فيه ترك ولذا
يستحقونها بالشفعة والقصر في الملك فملك ترك منه
الوجه الذي لم يوضع له لا يملك الا اذن اكل بخلاف النافذ
لانه ليس لاحد فيه ملك فيكون لا انتفاع به ما لم يضر
ولانه اذا كان الطريق نافذ كان حق العامة في شفعه فيكون
الذات اكل لجعل كل واحد كما ند المالك وحده في حق الانتفاع
ما لم يضر باحد والا فذلك غير النافذ لانه لو وصول اليه لم يمكن

في حق على السكة حقيقة وحكي انتهى وفي الحديث وان اخرج في
الطريق الخاص في سكة غير نافذة فكل واحد من أهل السكة
اذ كان له المزمع تحت هذه الاشيا حق النزع ومن سبله حق
المروحة هذه الاشيا فليس له حق النزع والقديم لا ينبغي
احد من الاصل كما بين حال القديم من الحديث انه متى تذكر
من في التوبة ابتداءه او خلافة ولا يحفظ وانه ورا هذا الوقت
كثير كان فانه قديم والا في حديث واما جهرا في اشكال حاله
في القديم والحدوث قال تارضت الاخبار ولا تفرح ان يجعل
ذلك حديث لو كان في طريق العامة ويجعل قديما لو كان
في طريق الخاص بحدوثه وقد قدمنا عنه ابن السكينة
اتضا فبعد جهله حديثا كان للامام يتقنه فان مات
احد من الناس فيه استقال احد في غير النفي بسقوطها
اي المذكورات من كسيف او ميزان او حصن عليهم اي على
الذوات قد يتبعه على ما قلناه اعجب على ما قلناه الخج بلسان
اي الذي اخرجنا الى الطريق لتسببه اي لانه مشيئا لبلال
ومتعد في حدك ما نظره المارة فاشغال الطريق به واحذر
ما يحول بينهم وبين الطريق ولذا في غير متقنه انساب
ولو عثر بما احده هو رجل فوقع على فخا فذبحها على عاقلة
من حديثه لانه لا يفرق كالمذبح على الخربيل ولذا وجزه
ان يبلغ ارشاه رضى الموضحة وان كان دونه فمعه ما له واشعر
بانه لا يجب الكساف ولا يحرم من الميراث كما في الذخيرة مستأنى
في هذا الزمان الامام ولا يقدرون الامام لا يكون متعديا
فان الامام ولاية العامة في الطريق فله صوتا يبين عن العامة
فكان لمن فعله في حاكمه اياه التستائش في قال السجل حدك
اذ له الامام اذ له ان باب الحجة في غير النافذ كما تذكر العامة

اي كما تجب الدية على القاتلة وحفر انسان به ببر في طريق
المسلمين وغير فاته فوقع فيها انسان ومات من الوقوع
ولا تجب عليه الكفارة ولا يجرم من البرك عندنا وان حفر في
فناد كان الفنا لغيره لم يكون ضا وان كان الفنا ملكه
او كان له حقل حف في القديم لا يضمن وان لم يكن ملكا له
كنى كان لجماعة المسلمين او شتر كان كان في سكة غير
فاته فانه يضمن لذاتي الحائط وقيد لحفر في الطريق
سياتي في كلام الشارح عن التجنب ما يفيد انه لا يضمن
في المفارقة في موضع لسوق في مولى طريق لا يضمن
اذا كان الامام فوقع فيها انسان لا يضمن الحائط ولا يضمن
انسان في المفارقة ونصيب خيمة فحفر بها رجل لا يضمن
التاخذ والناسيب ولو كان ذلك في الطريق فحفر في
الثانية ولو حفر في الطريق فحفر في الطريق فحفر في
فوقع فيها رجل يضمن لها ولا يضمن في حفر في الطريق
وبه فحفر في حائط السرخي ولو حفر في حائط السرخي
فوقع فيها انسان فان كان الضمان عليها لضمن هذا
ذكر في الكتاب واطلق الجواب اطلاقا وقد جرى عن الفقهاء
ان حفر السرخي وان كان يضمن الجواب في ذلك فحفر في
فوقع فيه انسان وان كان يضمن الجواب في ذلك فحفر في
وضو القدم من الجواب في الحفر في جميعها فان كان عليها
لضمنها فانما اذا وسع النخالي في سيقا يسير احسن يعلم
ان وضو القدم من الجواب في وضو حفر النخالي وان
يلا في حفر الاول فاحط على الاول دون الثاني وان كان
الثاني توسعا بحيث يعلم ان وضو القدم من الجواب في
يلاق حفر الاول وانما لا يضمن الثاني فانما لضمن على الثاني

وان كان

وان كان التوسيع بحيث يجوز ان يكون وضو القدم ملحقا
لحفره ويجوز ان لا يكون فالضمان عليها لضمنها وحكي
عن الشيخ الاصل حد الطوسي انه كان يقول ان وسعها
حيث لا يسع في موضع توسيعه القدم فحفر رجل وضو قدمه
في وسط السير وسقط فالضمان على الاول وان وضو قدمه
في جانب السير فالضمان عليها لضمنها فان وسعها سقط
ما يسو فيه القدم فان وضو حفر الرجل قدمه في وسط
السير فالضمان على الاول وان وضو قدمه في جانب السير فالضمان
على الثاني خاصة وان كان لا يدرك فالضمان عليها لضمنها
كذا في الحائط وان حفر في الطريق فحفر في الطريق
او لم يضمنها هو من الحائط فحفر في الطريق فحفر في الطريق
انسان ومات يضمن الثاني ولو كان الاول ليس بالضمائم
او عاين من جوارض يضمن الاول وكل من حفر في
بالطريق وغطى اسبابها فحفر في الطريق فحفر في الطريق
انسان يضمن الاول في الثانية ولو تعطل رجل فحفر في
في السير يضمن وضو حفره في السرخي ولو وضو حفر في السير
ضمن الحائط في حائط السرخي ولو وضو حفر في حائط السرخي
حفر وحده فوقع فيها انسان فحفر في حائط السرخي ولو وضو حفر في حائط السرخي
الضمان على الحائط في المسوط رجل حفر في حائط السرخي ولو وضو حفر في حائط السرخي
الطريق فحفر انسان وزلق بما نصبه رجل حفر في الطريق
فوقع في السير فان كان الضمان على الذئب صيب الناب كان
المات التاخذ من صاحب السير في الذئب ولو وضو حفر في حائط السرخي
رجلا في يده ملكه او في الطريق فحفر في حائط السرخي ولو وضو حفر في حائط السرخي
اليسقط ولو سقط رجل في الطريق فحفر في حائط السرخي ولو وضو حفر في حائط السرخي
الحائط والواقع في نفسه فحفر في حائط السرخي ولو وضو حفر في حائط السرخي

الواقع لم يلق نفسه في البير واما وقع في البير من غير قصد وازدته
وعليك الضمان كان ابو يوسف رحمه الله يقول القول قول ورثة
الموتق ويكون الحاضر ضامنا وهو لقياس ثم رجوع وقال القول
قول الماتر ولا ضمان عليه وهو لا يستحقان لكذا في الخط ولو خسر
بيرا في قارة الطريق فوقع فيها انسان وسلم من الوعدة
وطالب الخروج منها فتمتلك حتى اذا كان في وسطها سقط عظمه
فلا ضمان وان مشى في اسفلها فوطب بصفحة فيها فان كانت
الصفحة في موضعها من الارض فلا ضمان وان كانت صاحب البير
قلوبا من موضعها ووضعها من ناحية البير فعلى صاحب البير
الضمان كذا ذكره في المتن كذا والذخيرة ولو وقع انسان في بئر
في الطريق فاقرو حلاله هو الذي يحضر البير كذا وصداق عتلي
نفسه دون غيره عوقله وتكون الدية في ماله في ثلاثين
كذا في الجسوط رجل حفير في ملك غيره فوقع فيها انسان
فقال صاحب الارض انا امر به بذلك واقتل وليا الحق فالتفت
ان لا يصدف صاحب الارض ولا في الجسوط يصدق كذا
في الظهيرية رجل حفير في ملكه غرس في فيها انسان وفيها
انسان او دابة فقتل انسانا فذلك لا ضمان لانه لا دابة كذا
الساقط ضامنا دية من كان فيها وان كان البير في الطريق
كان الضمان على صاحب البير فيما احاطت به الساقط ولا يستحق في
في الثانية قال محمد رحمه الله لو حفير حفيرة للفتنة واد انسان
تغير ذنبه فوقع فيها حمار فان الضمان على الماتر في حفير
البرخي وانما حفير في الطريق فوقع فيها رجل فقتل
يد من حفير منها فقتل رجل من حفير من ذلك ثم مات فالدية
عليهم اطلاق الذي الجسوط ولو وقع لالة في البير فقتل كل
واحد حرقان ما نزل من وقوعهم ولم يقع بعضهم على بعض

فدية

فدية الاول على الجور ودية الثاني على الاول ودية الثالث على الثاني
واما مات من وقوعهم ووقع بعضهم على بعض وقد علم ذلك
ما ان اخرجوا حيا واخبروا عن حاله ثم ماتوا فماتوا الاول
لا يخلو عن سبعة اوجه ان مات من وقوعه لا غير دية
على الجور وان مات بوقوع الثاني عليه فدمه هدر وان مات
من وقوع الثاني والثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه
على الثاني وان مات من وقوعه ووقع الثاني عليه هدر
نصف دمه ونصفه على الجور وان مات من وقوعه ووقع
الثالث فان نصفه على الجور والنصف على الثاني وان مات من
وقوعه ووقع الثاني والثالث عليه هدر منه ثلثه وثلثه
على الجور وثلثه على الثاني واما موت الثاني فعلى ثلثه
او وجد ان مات بوقوعه فدية على الاول وان مات من وقوع
الثالث عليه فدمه هدر وان مات من وقوعه ووقع الثاني
عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الاول واما موت الثالث
فليس له الا وجه واحد وهو وقوعه في البئر فدية على
الثاني واما الا يعرف حال موته فالتفت ان دية الاول
على الجور ودية الثاني على الاول ودية الثالث على الثاني
عواقبهم وهو قول محمد رحمه الله في الاستحسان ذلك دية
الاول هدر والثالث على الجور والثاني على الثاني ودية الثاني
نصفها هدر ونصفها على الاول ودية الثالث على الثاني
يعني محمد رحمه الله ان الاستحسان قول وقال متاخيما هو
قول ابو حنيفة والشافعية رحمه الله في حفير السرطاني
عمول حفير في الطريق فمات فيها انسان فقتله الماتر
بالدية ثم وقع فيها اخرا البير نصفه رحمه الله يدفون كل المملوك
او يعبديه كذا في الظهيرية ولو حفير البير يطره بغير

ن

فوقع فيها رجل فقال المولى فالتفت امرته فذلك لم يعنى عاقلته
ولم يصدق على ذلك الابدية فتكون الابدية في حاله في الميسر
وفي المنتق عد حفره في قارعة الطريق فجا انسان وقع
فيها فعفا عنه اليه ثم وقع فيها اخر فلي المولى ان يدفنه فكنه
او يعفده في قول اني حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله
فصنفه كما يتاوصفنا فصفنا عنه ولا حذوا وقع في كذا في
الحيط واذا حفر العبد يتر في طريق يقول ان مولاه ثم اعفده
مولاه ثم اعلم بالحفر ثم وقع فيها رجل فجا ففعل المولى قيمته
لولا الحنانية فان وقع فيها اخر استمر في ذلك فان وقع فيها
العبد فجا في قوله فحفرهم في تلك القيمة رضاه ورضي عن محمد
ابن الحسن ان دينة هدير وحل هذه القيمة المسماة انما حفر
العبد يتر في الطريق ثم اعفده المولى ثم وقع العبد في مكان
قديم هدير في قول محمد رحمه الله وفي ظاهر رواية غلام المولى
قيمته لورثته انما في الميسر ولو لم اعفده المولى ولا حفره لست
او وقع فيها شئ على المولى بلا خلاف في ذلك والحيط ولو كان اعفده
المولى بعد ما وقع فيها رجل فان كان المولى يعلم بوقع الرجل
فيها فعليه الدية فان وقع فيها فان فانه يعلم صاحب
الدية فيضرب الاخر فيقيمة العبد والا بالدية في قوله حنيفة
رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد على المولى نصف قيمة اخر
لولا القتل الا لا يشترط الاول في الدية انما في الميسر
واذا حفر العبد يتر في طريق بغير اذن المولى ثم فلي قتلا
خطا فوضع مولاه في الميسر ثم وقع في الميسر انسان
فجا في قول القليل فليقتل انما دفعه نصفه وان شافاه
بالدية انما في الكافي ووقع في الساسا فليقتل في جميع المولى
شي من العبد ولا خصومة في هذه المسألة بين رواة الساسا فليقتل

وبين مولا الاول وانما يحيا صحه الذي في يده العبد كذا في الحيط
ولو وقع في الميسر ولا انسان فان فدفعه مولاه ثم وقع في
قتلا خطا فدفعه المدفوع اليه بذلك ثم وقع في الميسر اخر
فان في القليل يدفع ثلثة في الميسر في الميسر في الميسر
بالدية ثم في شرح الميسر واد حفر العبد اذا كان المولى
فان كان في فنايه فالصالحان على ما قلنا المولى وان كان
في غير فنايه فالصالحان في قيمة العبد علم بذلك او لا كان
التاخير ولو وقع في الميسر فليقتل ثم وقع فيها اخر فدفعه عنه
والعبد فجا في دفعه المولى اليها فيكون بينهما ثلاثا على مقدار
حقها وان اختار الفداء فداة بخمسة عشر الف او اقلها
النفس وخمسة الاف لصاحب العبد وان اعفده قبل ان يعلم
انها اول فعلية قيمته بينهما الثلاث وان كان يعلم بالقتل ولا يعلم
بالعنى فعليه عشرة الاف ولو القليل وعليه ثلث القيمة لصاحب
العبد ولو باع العبد في الميسر فيها احد ثم وقع فيها اخر فليقتل
فان في الميسر في قيمة الميسر في الميسر في الميسر في الميسر
بينما في الميسر في الميسر ولو كان مدين حفر في الميسر
ثم اعفده المولى او مات المولى حتى يحق المدين بوجه ثم وقع
المدين نفسه بثلث الميسر فان فليقتل في تركته المولى كذا
في الحيط مدين حفر في الميسر فيها مولاه او من ورثته مولاه
هدير منه ولو وقع مكان المولى ثم وقع في الميسر في الميسر
قيمة المدين حفر في الميسر في الميسر في الميسر في الميسر
السرخسي واذا حفر المدين او المولى في الميسر في الميسر في الميسر
درهم فوقع فيها انسان فان فليقتل في قيمته فان وقع
فيها واحد بعد واحد فان فليقتل في قيمته فيما بين ذلك
التي يريده او نقصا ان لم يكن على المولى الا قيمته التي درهم يوم

حرفيهم بينهم جميعا بالسوية وكذلك لو مات المديون قبل ان يقع
فيها انشأ او اعتقه او كاتبه او فعل شئ من ذلك بعد ما وقع
فيها انشأ فان فعله لم يلحق قيمته كذا في التمسك وفي نوادر
سماعة عن ابي يوسف تكاتب حفر يري في الطريق ثم قتل انشأ
فوقض عليه بغير قيمة ثم وقع في السير انسان فان قال يشترط
الساقط والسير الذي اخذ القيمة فيها قال وكذلك المديون قال
واذا لم يأت في الساقط والسير فخذ الذي اخذ قيمة المديون وله
لم يكن بينه وبين الذي اخذ القيمة خصومه ولا قبل بينه
عليهما غا اقبل بينه على مولى المديون فاذا رتب البيعة على المولي
يرجع على الذي اخذ القيمة بنصفه كذا في الحديث مديون حفر يري
فان ثبت رجل دفع المولي قيمته ومال في بقضاء مات مولي
الحاجة وترك الناف عليه الفان دينه رجلين لكل واحد الف
فوقع في البير خرافات فالان الذي تركها والجنانية الا وليهم
بين الغنى وبين والجنانية الذانية على خمسة اسهم للغنى
اربعة اسهم ولم يسمهم فان اقسى ذلك بقضاء وقع في البير
اخرا فان وليه ياخذ نصف ما اخذ والجنانية الثانية ويتبعها
الغنى فياخذ ثلث اربع الا ان منهم وان لم يلق والجنانية
الاخيرة صاحبها ولو احدى الغنيين اخذ منه ربع ما اخذ
مال الميت فانه في هذا الفهم صاحبها جمع ما في البير فاقضاه
لنصف فان الثمن جميعا بعد ذلك قسم ما بقي ابينهم على
ثلاثة اسهم لها حصة الجنانية اربع وللغنى ثلثة اربعة
كذا في محضر التمسك ولو دفع المولي خصاله الى الاول بلا رضا
ثم وثب المولي للمولي ما قد مضى وما بقي في البير فخير
ان في بين نصفين المولي النصف وتضمنه الربع والاول
الربع وان دفع بقضاء يتبع المولي بالربع من غير خيار كذا في

الكافي او وضع حجر في طريق العامة فعثر به انسان فان
فالدنية على عاقلة الواضع ولو تعطل الحجر فوقع على حجر خسر
ومات فالظمان على الواضع الحجر الاول وان لم يكن له واخيه فلي
واضع الحجر الا كذا في المسبوط او وضع درابا ولون وضع الكنانة
قال في الذخيرة ولو ادرج لانس طريقا لم يكن عليه في ذلك ضمان
ان عطف به انسان الا ان يكون جمع الناس في موضع الطريق
فتعطل به انسان فلو كان كذلك كان الذي كنس ضمانا او وضع
طينا ملتقى قتل في هذا انسان تجب الدية على عاقلة الواضع
لانه اي الوضع سبب للتلقي **روى** لو وضع خشبة
على الطريق فتعطل به رجل فموضع من ذلك وطعن المار
على الخشبة ووقع فان كان ضمانا لم يعدن لا يتعد الزلف
قال وهذا اذا كانت الخشبة كسرة يوقط على مثلها فان كانت
صغيرة ولا يوطأ على مثلها فلا ضمان على الذي وضعها كذا في
المسبوط قال ابو حنيفة رحمه الله اذا كان الطريق غير قائم
فلنك واحد من اهل الطريق ان يضع به الخشب ويربط
فيه الدابة ويتوضا فيه وان عطف بذلك انسان لم يضمن
وان بني فيه بنا حفر به يبرافط به انسان كان ضمانا
ولكن من صاحب الدار لا يتقاع بفناء داره من القاطنين
والخطب ورب الدابة وبنو الدابة ان يشرط السلامة كذا في الثانية
واذا كان الهلاك بالثلم الذي انزل به انسان او دابة فتعذر
محمد في اخراج ايات العميون ان كانت السكة غير نافذة فالظمان
على الرابي وان كانت نافذة يضمن الدبري بالثلم وقال الغني
ابو الليث وهذا الذي ذكر محمد جواب القياس ونحن نحسن
ونقول لا يجب الهما له عليه سسوه كانت السكة نافذة وغير
نافذة وفي العميون انه يكون مفقدا بشرط السلامة وبعض

مناجاة زنا قاتلًا قالوا فلعل ذلك بآذن الامام وكانت السكينة حال
يخرجهم حرج عظيم بنقل النكاح حتى عرفوا الاذن بانها النكاح وثمة
دلالة فالجواب فيه كما قال الفقهاء لو للبيك والافلاخ جواب
كما ذكره محمد رحمه الله ويؤيد هذا ما حو عن الفقهاء في القاسم
انه سئل عن بلدية ذات ثلثين عاكنة الظنين في الظن فيقول
كل واحد منهما دارا ووقف دارا غير فاعقل به انسان قال
احب ان يكون فاذن الامام وان فعل ذلك بغير اذنه الامام فالتقي
انه يجب الضمان انك في النكاح وان عثر عاكنة في الطريق رجل
فوقع على خزانة كان الضمان على الذي وجدته في الطريق ولا
يضمن الذي عثر به ولو عثر رجل ثوبا من ذلك عن موضعه فوط
ذلك رجل كان الضمان على الذي عثر به ويخرج الاول من الضمان
كما في الخائنية ولو وضع انسان سيفا في الطريق ففتر به رجل وما
وانتربس في حقه صاحب السيف دية ويضمن العاكنة في حقه سببه
ولو انه عثر به ووقع على السيف فالتقى ما من الرجل ضمن صاحب
السيف دية ولا يضمن العاكنة في حقه سببه في حقه الفتنين
ومن اوقف سيفا في الطريق ضمن ما تلف اذا كان من عطا فاقطع
قبال راها واذا صاحب بعد ما تحلل راها وزال من مكان لم يضمن
وكذلك لو طرح بعض الهوى على رجل ففتر به في حقه سببه
كلما عثر على رجل في حقه سببه السرايم ولو وضع في الطريق
جرافا ففتر به شي كان ضامنا وان حركته الرجل ففتر به
الامكان اخره ففتر به شي كان ضامنا في حقه سببه
اصحابنا من قال ضامنا ففتر به عثر بها عن موضعها فاما اذا ذهبت
نشرها فافتر بها ضامنا الضمان يجب في ذلك ايضا وكان الشيخ
الامام شمس الائمة السرخسي يقول انك ان اليوم يجرم رجل ففتر
ضامنا وان ذهبت الرجل ففتر بها ضامنا في حقه سببه

بالضمان من غير تفصيل كذا في النخبة الحداد اذا خرج الحديث
من الكبر وذلك في حائوته فوضعها على المعلا وضربها بطريقة
فخرج نخلها الى الطريق العامة فافتر بها رجل او ففتر
بجنيته فدينه على قاتله ولو افتر بها رجل ففتر بها رجل فافتر
في ماله ولو لم يضر بها في الطريق فافتر بها رجل فافتر
قال اصحاب فهو حد كذا في الخلاصة ولو كان الحداد وقد انار
على طرف حائوته الى جانب طريق على ما يحيط العلم ان
تلك النخلة تشتمل الى جانبها في الطريق حتى افترها كالم
ضامنا ولو ان رجلا مولى ملكه او غير ملكه وضرب رجل فافتر
نخله منها على ثوب انسان فان فتر في ذلك فافتر به رجل فافتر
ضامنا ولو طارت الرجل فافتر بها رجل فافتر بها رجل فافتر
لا يضمن كما في الخائنية قال بعض العلماء ان من نال النخل في موضع
له حق لم يرفق ففتر نخله في ضللك انسان او الفتنين
لا يضمن وان لم يكن له حق لم يرفق في ذلك الموضع ان وقعت
منه شره يضمن وان هبت بها الرجل لا يضمن وهذا الظاهر في
الفتنيتين كذا في حقه الفتنين ولو ان رجلا ففتر على الطريق
للسبب ويحرق ففتر به انسان فان كان قصوره باذن السلطان
لا يضمن والا فهو ضام من كذا في السراج وقد تقدم رجل مولى يجرم
ففتر عليه برجله ففتر ساقه ثم سقط عليه فاعثر عليه
نحوه ان وقع فعلى الواقع شر رجل نال يجرم نخله ففتر به
وعلى الناحية يجرم الواقع وكما في جميعا فعلى الناحية يجرم الواقع
وعلى الواقع يجرم الناحية كذا في حقه الفتنين وفي الباقي
اذا عثر ما هلك نخله في الطريق فانك صعبه واصعبه الناحية
فاما فعلى قاتله ففتر حقه في حقه سببه الا اذا كان عاكنة
فعلى قاتله السرايم دية وان عثر فوقع على وجهه فافتر به

لا تتحمل

مراسلنا ثم فاشنا وكسر اصبعها ضمن النسا ثم اصبع الواسع
 وشهته والواقع اصبع النسا ثم دون شحته وانما جميعا فاعلى
 عاقلة النسا ثم يدية الواقع وعلى عاقلة الواقع نصف دية النسا
 كذا في الظاهرية ولما كان رجل امر في الطريق فمستقط متبنا من
 حنانية احد فغضب بدا نسا ان يضرب المبيت ولا عاقلة كذا
 في الذخيرة رجل يمشي في الطريق فادركه مرض فوقع مغمى عليه
 او ادركه فنعق فلم يقدر فمضى على المشي فوقع على نسا فتقتله
 او وقع على الارض فمات فمضى نسا فانظر ان كان نسا وجب
 على عاقلة وان كان نسا وقع على الارض فقتله فعليه الكفارة ولا
 حيزان له منه وان كان نسا وقع على الارض فقتله فعليه الكفارة ولا
 فيه ولا جرم ليرك وهذا قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله كذا في
 المحط عدوا ام او قعد على طريق وذام عليه حتى يمتنع فمضى
 به احد ومات فالتدبير على عاقلة العدو وعاقلة المولى وان
 انفس رجل وقعد على الطريق فمضى نسا ثم غدر احد فمضى
 على سبيل فقتله وكذا لو وقع العدو ذانية في الطريق ثم غدر
 سبيل ثم غدر نسا ومات ضمن السبيل فقتله العدو في
 الكافي ولو وقع رجل على طريق فمضى نسا ثم غدر احد فمضى
 مولا ثم غدر نسا فمضى نسا فمضى نسا ثم غدر احد فمضى
 الطريق ولو كان العدو نسا فمضى نسا ثم غدر احد فمضى
 مولا فلم يزد حقه على نسا فان ارسل الحنانية على مولا
 ولو كان جلس العبد في الطريق من غير طوط ولا عاقلة ثم
 اعتقه مولا فلم يزد حقه على نسا فان ارسل الحنانية على مولا
 ارسل الحنانية على مولا كذا في المحط فان تلف به ايماء واحد
 من المذكورات من حفر البئر في الطريق او وضع الحمار والتراب
 او الطين برهمة ضمن في قتاله ايماء عاقلة لان ايماء عاقلة

لا تتحمل ضمان المال وانما تتحمل النفس وكذا لو وقع الحرس
 او المزارع على الهجمة فقتلت وكل هذا ان لم يدارنه الامام
 فان اذن الامام في ذلك وكان غير حارس الهجمة كما في الدار المستقرة
 فلا تضمن لانه غير متعهد فيه لانه ولاية في امر الهامة وغير
 امره تضمن ما عطف فيها لوجود التعدي لانه وان كان مباحا
 فهو متعهد بشرط السلامة وفناء داره فداره حتى لا تضمن
 ما عطف بما حفر فيلذلك تلك الصلحة داره والفتا في يعرفه
 وقيل هذا اذا كان الفناء مملوكا او كان له حتى في الحفر فان اذن
 له الامام او كان لا يضر بحد لانه غير متعهد فيه اما اذا كان
 لجامعة المسلمين وكان متكررا بان كان في سكة غفرا فدية
 يضمنه لانه متسبب متعدد وهذا صريح بخلاف ما لو وضع حربة
 او متاعه في السكة الغير النافذة لا تتكلى واحدا من اهله
 ان يفعل ذلك لكونه من ضرورات السكنى كما في الدار المستقرة
 والحفر من ضرورات السكنى فلا يضمن ما عطف به كاللبر
 المتكررة غفرا لانه يضمن في السكة ما تعصى بالحفر في الدار المستقرة
 يضمن لان لبره ملكا حقيقة في الدار حتى يبيع بصيبه او
 يبيع بخلاف السكة كالحققة الزيلوي وقامت واقفه في بئر
 مخنونة في طريق المأمة بلا اذن الامام جوعا وعطشا
 او غشا الا بالمرضا لا اختناق من هو البئر وهو يغتر الغنى
 الهجمة يقال عنه بيمه اذا كان ياخذ النفس من سبيل الدار في
 الدار وضبط غنا بيمه الغنى وفسد بالكلية وقال المراد منه
 الاختناق من هو البئر لانه لا ضمان على الفروع والحدود
 به يعنى لانه مات يضمن في نفسه والضمان انما يجب
 اذا مات من وقع خلاصه فالحق في قوله قال يضمن
 في الوجوه كلها لان ذلك حصل بسبب الوقوع ولو لا ذلك

ببشا والخنز ولما ولوبو سون لا يوجب الضمان الا فيما اذا مات غشا
فا وجه الضمان على الخا فلا نه لا نسب للمم سوي الو قله فيه
ولا ما النوع والعطف فلا يخص بل لا يري ويولي ولو سقط الميزان
فا صاحب ما الجوز الذي كان من الميزان في الداخل اي لا يدخل
بشائه الواقع في رصده رجلا ولو كان ذلك ارجح خارج الدار
فقتله اي قات من اصابته الذي اراخل فلا ضمان عليه
اي على واضع الميزان اصلا لكونه وضعه في ملكه فلم يكن
وضعه تعديا وان اصاب الذي سقط عليه الميزان الطوف
الخارج من الميزان قات صنف واحده اصاب الذي سقط
عليه الميزان وسقطه الذي هو خارج عن ملكه الواضع لان العلة
في الضمان التعدي يشغل هو الطريق كما ذكرنا ان يولي وهو
بمنا المعنى يشمله لفظ الخارج فلا حاجة اليه لعله اراد
بالخارج الطرف الاخير وضعه في الحيط والوجه فيه انه جمع
المحرم وهو ما عدل طرف الخاخل والتبع وهو الطرف الداخل
فصلب المحرم بنزله في الضمان على عاقله واضعه
لتعديه هذا كما يادله الامام او يري باب المحلة كما تقدم
ويول عليه التعليل بالتعدي ولو وصلته كان الواضع
مستأجرا فالضمان يجب على عاقله لا على عاقله الموجه
او كان الواضع للميزان مستعيرا فالضمان على عاقله لا على
عاقله المستعير او كان الواضع عاقله صاحب الطريق والخارج
من الميزان انسا قات يضمنه عاقله الفاعل صاحب العاقله
المضروب منه ولا يبطل الضمان بالتبع بل تنزع عاقله البائع
حيث كان الواضع هو ليقا قله وهو في فعله هو الوجوب
للضمان فلا يترتب على عاقله المشتري والمشتري منه او
المستأجر منه شي بخلاف الخا يلا يلا بسطة الزلجي



وعبارته ولو شرع جناح الطريق ثم باع الكفا صاحب الجناح
رجلا فقتله ووضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة فقتله
المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان على البائع لان فعله
لم ينقطع بزيوال ملكه وهو الموجب بخلاف الخا يلا يلا
اذا باعه بعد لا يشها دعليه ثم سقط في ملك المشتري
على انسان حيث لا يضمن البائع ولا المشتري لان المشتري
لم يشهد عليه وهو شرط والخا يلا يلا وفي حق البائع قد
بطل لا يشها ولا اول لان ذلك شرط الصحة لا يشها وفي بطل
يجزوه عن ملكه لانه لا يتمكن من تعضر ملك الغير وفي
يخني فمنا يضمن باشتغال هو الطريق لا باعنا المالك
والاشتغال باق بعد البيع فيضمن لا يري ان هذا الاشتغال
لو حصل من غير مالك كما في التاجر والمستعير والفاصل بينهما
وفي الخا يلا يضمن غير المالك انتهى وفي الكافي وان شرع
جناح في الطريق ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله
او وضع خشبة في الطريق ثم باع الخشبة وري المشتري منها
وتركها المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان على البائع
ولا يري على المشتري ولو اصابه اي الذي سقط عليه الطرفان
من الميزان وعلم اي يبين ذلك اي موته باصا به الطريق
معا وجب على عاقله واضعه النصف من دية الميت
من اصابتهما نظر الخارج من ملكه ان لم ياد بوضعه
الامام ولا هو المحلة والا فلا ضمان اصلا كما قدمناه وهير
النصف نظر الداخل وصال كما اذا جرحه انسان وتسبب ومات
منها يري ولو لم يعلم على بشا المفعول اي طرف منها اصابه
لكون مات من اصابته فضمن عاقله واضعه النصف من
دية المصاب استخسانا وفي القياس لا يجب عليه شيء

لانه ان احاصه ما كان خارجا يضمن وان احاصه ما كان داخلالا
يضمن فلا يضمن بالشك لان فراغ ذمته كان ثابتا بمقتضى
وفي الشك شك ووجه الاستحسان انه حيث كان في حال يضمن
الكل وفي حال لا يضمن شيئا فيضمن النصف ولا يغال بينفي
ان يضمن ثلاثة ارباع الدية لانه يضمن في حالة النصف
وهو ما اذا احاصه الطرفان فميت نصف فلكون مع النصف
الاول ثلاثة ارباع لان احوال الاحابة حالة واحدة فلا يتبدل
اجتماعها بخلاف حالة الحيوان زولي ومن جى جوارح الوض
وضعه اي قد كانت انسان اخر وضعه في الطريق فوطئ
ده اي بسبب ذلك لم يجرى رجل ضمن عاقلة النخلة عاقلة
الوضع الاول لان فعال الاول شفع بفعل الثاني وفوق النخلة
لمن حمل على راسه او حمل على ظهره شيئا ومروبه في الطريق
فستقط منه اي الحامل على شخص اخر فتنطق به ضميره سواء
تلف بالوقوع وبالعنة به بعد الوقوع لان حال الاشياء في
الطريق على راسه وعلى ظهره سواء لكنه مقدر بنظر التلا
بمخرجة الري الى الهدف والصيد وكلوا ودخل رجل
بحصير يغريه من غير مسجد غيره او دخل معه
فقد بل يسرجه في مسجد غيره او دخل مسجدا ومعه
حصاة ليرشها في مسجد غيره او اي غيره حمله الى حقله او
قيد اي في مسجد غيره حصاة بان رشاها في حقله او في حقله
فان الظاهر ان حصاه فلقا من عند الرصاد معطوف
على جعل قال ويدل على ذلك تفريق ابن الكال قال واما
جعله مغربا بن الوحدة فهو بعيد وكذا ارادة الظرف بعد
قال وفي من يات ابن الكال ومن وهم ان الراد الظرف الذي
فيه الحصاة فقد روي انه يسط فيه بول رجل اي حقله

كأن يعني فلهذا بسبب ذلك الحصر شخص بان كان فيه
شوكا ويستقط ذلك الحصر الذي ادخله في المسجد على شخص
فان وكذا التمدد لو سقط فان من وقع عليه وكذا الظرف
الحصر لو سقط قلنا به فانه يضمن الدخول به وتكون على
عاقلة الدية عند يضمنه خلافا لما لان هذه فيه ثبات
عليها الناعل فصلا على المسجد وكما لو كان باذنه وهذا
لان بسط الحصر وتعليق القنديل من باب التملك من
اقامة الصلاة فيه فيكون من باب التعاوت على التملك من
فيستوي فيه اهل المسجد وغيرهم وله ان التدبير فيما يتعلق
بالسجد اصله دون غيره فنصب الامام واختيار المتولي
وتبعه واخلاقه وتلك الجماعة حتى لا يعتد من سبقهم في
حق الامر به ويعد هم يكره فكان فعلهم سببا حاصليا
غير مقدر بشرط السلامة وفعل غيرهم مقدر بها وفصل
القبة لا ينافي في الغرامة كالموقف في الطريق لانه لا ينافي
اي لدفع الظلم فعند غيره يجرى على ذلك ويعزم والطريق
فيه الاستئذان من اهله ومن هذا الطريق محل الخلاف في
اذا كان ادخال الحصر والقنديل والحصر غير اذن واحد
من العترة وبادت القاض في البرازية وقال الخليل في
الكرات ان اخذوا بقولها وقلبه الفتوى وعن ابن سلام
باني المسجد ولي بالعمارة والقوم ولي بنصب الامام والمؤذن
وعن الاسكافي الباق في حق بذلك وقال ابو الليث وبه
فاخذ الا ان ينصب والقوم يرون من هذا الحكم فلهذا او
جلس فيه اي المسجد لا للصلاة ولولا ان اي فقرة او
تعليم ولو لمعلوم الشرعية الغير المستثنى عنها كما يعطيه
ظان كماله فمطرب به اي تلكا للذكور احدى كما يضمن

فيه اي في مسجد مطلقا للصلاة فغيره انسان فان سببه
فانه لا يضمن اتفقا قال الحاص ان الحاصل للصلاة في مسجد
حيه او غيره اذا غلب انسان فان فيه لا يضمن والحاصل في
مسجد غير الصلاة يضمن اي يجب علي عاقلة دفع دينها هناك
سببه مطلقا اي سوا كان في مسجد حيه او غير ذلك خلافا
لها حيث قال لا يضمن علي كل حال ولو كان جالسا لقراءة القرآن
او للتعليم او للصلاة او قام فيه في الصلاة او غيرها رخص
فيه او قعد فيه الحديث هو علي هذا الاختلاف واما المعتل
فقد قيل علي هذا الاختلاف وقيل لا يضمن بل خلاف وصلاة
النطق كالنقض بالاجماع ولما ان المساجد بنيت للصلاة
والدخول اليها الله تعالى في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر
فيها اسمه وقال تعالى وانتم عاكفون في المساجد فان سببت
لها فلا يجنبه ادا الصلاة مع الجماعة الا بانظرها رخصا
للمسلم فيه من ضرر رتبها في حاجته ولا ان المنتظر للصلاة
في الصلاة لقول صلى الله عليه وسلم المنتظر للصلاة في الصلاة
ما دام ينتظرها وتعليم النعمه وقراءة القرآن عبادة كالذكر
فيتنأونه النص دلالة انه ان المسجد يفي للصلاة وغيرها
من العبادات يتبع دليله ان المسجد اذا خالف علي الصلاة كان
له ان يخرج الناس عن موضع حتى يصلي فيه وان كان
القاتل عدو متغلا بذكر الله تعالى وبقرأة القرآن وان لم يرض
او مستكنا وليس لاحد ان ينزع الصلوة عن مكانه الذي يصف
اليه لما انه بني لها واسمه يدل علي ذلك لان المسجد اسم
لموضع السجود وفي العادة ايضا لا يعرف بنا المسجد الا للصلاة
فاذا كان كذلك فلا بد من اظهار التماثل بينهما فكل من
الكون فيه فيقتل الصلاة مباحا مطلقا من غير تعييد بشرط

الحال والشايع قدره جوابا لما تقدم من المسائل كلها التي ولها
كمن حال الخ خلافا لها وسياتي تقرير الادلة لا يضمن اتفقا من
سقط منه رد السببه عليه اي شخصي خرافة به والفريق بينه
وبين الشيء المحمول ان حامل الشيء يصد حفظه فلا يخرج بالتعبيد
لوصف السلامة والابسي لا يصد حفظه ما يلزمه فيخرج بالتعبيد
بوصف السلامة فجعل في حقه مباحا مطلقا وعن محمد بن حماد
اذ ليس زيادة علي قدر الحاجة او ما ليس بمادة كاللبد والجلود
والدرع من الحديد في غير ذلك ضمن لا نه لا ضرورة اليه
الضمان باعتبارها لغو البليوي زيلعي او ادخل هذه الاشياء
المذكورة في مسجد حيه اي مسجد محلبة فانه لا يضمن ما
تلق بسببه اتفقا قال في الدر المنثور هذا اذا علق التعديل
للاضاعة فهو المحفوظ ضمن اتفقا كما في شرح الجمع وعلل التعبيد
بمسجد محلبة بقوله لان تدوير المسجد من نصب اما واختيار
منطق ونقح بابيه واغلاقه لاهله دون غيره وقول اهل
ساح محلبة غير معتد بالسلامة وفعل الغير مباح فيتعبد
بالسلامة قال السيد خدو الظاهر ان مسجد الجماعة في ذلك
حكم مسجد حيه فلا يضمن ما ذكر وقال محمد في الاصل اذا احتضر
اهل المسجد في مسجدهم بغير ما المظاير وعلو قافية قتاديل ووجوه
فيه جبا يصب فيه الماء او طر حوا فيه حصيرا او ركبا فيه
بابا او طر حوا فيه بوازي او ظلمة فلا ضمان عليهم فيمن
عطب بذلك اما اذا حدثت هذه الاشياء غير اهل المحلة فنقطب
به انسان فان فعل ذلك بانه لم يكن عليه ضمان وان
فعل بغير ذلك اهل المحلة فتعقبا انسان بالحضر وعطبا او وقع
القتاديل واحترق ثوب انسان او فسد قال ابو حنيفة
يضمن وقالوا ويقول ما يفتي كذا في النضر او جالس انسان

السلامة وفي حق غير هاهنا بشرط السلامة ليظهر التفاوت بين الأصل وبين التبع ولا يبعد أن يكون الفعل رتبة متقدمة بشرط السلامة ألا تتبعه من وقف في الطريق لأصلاح ذات البين كان قرية في نفسه ومع هذا يصح إذا تلف به شيء ولا فرق فيه بين أن يكون الرجل من أهال السجدة ومن غيرهم والصحيح أن يستظهر في الصلاة من غير الزبلي وغيره كما لا بد قولها وفي المعنى ويحيط بالثلاثة وبه يتبين وقد حقيقته في شرح المتن ولم يذكر فيه الخلاف والاستظهار الذي استشهدنا قال وفي الزبلي والبرهان الصحيح منه قوله ما لانه لا خلاف على المنتظر للصلاة نوصليه شمس لا تمة لانه حصل حكمه بنحو الحديث ولاداءها بالجماعة إنما يكون بالانظار فكان من ضرورتها فالحق به لا أن ثابت ضرورة شيء يكون حكمه كحكمه انتهى وقد قدمنا ذلك في تقرير دليلها وقال الزبلي وذكر صحة الإسلام لا يظهر ما قاله لان الجلووس من ضرورت الصلاة فيكون ملحقا بها لانه ما ثبت ضرورة الشيء يكون حكمه كحكمه وذكر شمس لا تمة ان الصحيح من مذاهب التي حنفية ان الجالس لا ينتظر للصلاة لا يضمن ولا مخالف في عمل لا يكون له اختصاص بالسجدة في الصلاة والقرآن ودرس الفتنة والحدوث وذكر الفتنة ابو حنيفة في كشف الغوامض سمعت ابا بكر يقول ان جلس كفة القرآن ومسكنها لانه يضمن بالاجماع وذكر في الإسلام والصدور الشهاديات جلس للحدوث يضمن أو نام أو قام فيه كفيل للصلاة ومرويه عاين صحت غنده وقال لا يضمن وان قعد للعبادة كانت الصلاة الاعتساف أو قرأة القرآن والتدريس والذكر خلق ثانيا في فيه على قوله فقال بعضهم يضمن واليه ذهب بوبكر الرزقي وقال

ن

بعضهم لا يضمن واليه ذهب ابي عبد الله للوجهين وحكم ذلك كله في النهاية انتهى ولا خلاف انه اذا مشى في المسجد فاواطأ انسانا أو نام فيه وانقلب على انساك فموت ضا من كذا في المسبوط وفيه أي الملتقى لو استأجره أي استأجره جارا جيرا ليس له بئنا او كذا ولا يحق له حفيوة وسيل في دينه حاتوته وفي فساد رة فتلق به أي بالمبنى وبالجمهورية فيسقط كذا في التلق به قبل قوله أي لا خير من عمله فتواته على الاجير وان كان التلق بوقاي بعد الفراغ فعمل الامر غايب لانه لما صح الاستظهار انتفى الفعل الى امر كان في ذلك التلق كالمو كان في غير ذنبيه ولم يعلم به الاجير يعني الاستأجار اجرا يجوزون له في غير ذنائه فهناك بسببه شيء فضانته على الاستأجار ولا شيء على الا حال لم يعلموا انها في غير ذنائه لان امره بد فذموا له لم يعلموا فتلق ففهم الى الامر لم يفرق من جنه فصارت اذ امر اخر يذم هذا انساك فذمها فظهر ان الانساك لغيره الا انه في انساك يضمن الامر ويرجع به على الامر يكون مفرقا من جهته وهنا يجب انضاد على انساك لا بد من واحد منهما مسبب والاجير غير متعدد والتا حرمته في ذم جانه فان علمه اي علم الاجير بان الموضوع الخفي لم يذم فانا للمسئس جرمه عليه اي فعلى الاجير شؤحه الغرامة التالف بسبب عمله لان امره لم يصح لانه لا يملك ان يفعل بنفسه ولا يخرج من جهته لعلم الاجير بذلك يتبين في الفصل مضاهي الاجير كالمو سره بالسائق وشرح الطريق فني وتلق به انسانا طاهضا لعلى الاجير انساك الامر وقال الاجير جيرا هو ان يلو موضوعا لمورقيه بالسياك ولتغرفيات وتجبر ثابته ليس على الحق وحق البنا فبني وجوه هالك بسببه شيء

كان

فان كان قبل الفزع من العمل فالضمان على الاجير فيما استحسنه
وان كان بعد الفزع من العمل فعلى الاجير ضمانه فيما استحسنه
بغض الامر فيها اذا عرفت ان الاستحسان هو ما لا يملك
مباشرة بنفسه وقد علم قضاة مروا فليعلم بالضمان على
المستاجر كما لو استاجر رجلا ليدفع له ثمنه فله ان يعمل في
الضمان الذي هو الجارح يرجع به عن الاثر ويرتب الضمان على
المستاجر استحسنه فان هذا لا يضره من حيث انه فنانا
مملوك له من وجهه على معنى انه يباح له الاستحسان بشرط السلامة
لكون غير صحيح وغير مملوك له من حيث انه لا يجوز بيعه فلو حصل
ان الامر صحيح يكون فالضمان على الفزع من العمل ومن حيث ان
فاسد يكون الضمان على العامل قبل الفزع من العمل وعلمها وظهار
شبه الصحة بعد الفزع من العمل والزم من هذا ان لا يحصل له
الامر انما هو من حيث انه يملك الاستحسان فنانا واما يحصل له
ذلك بعد الفزع من العمل بل على انتهى فليست ودر قدم هو ان
صاحب المثلث وغيره وكما هو ابدية ومن تبعه جود القياس
هنا على جود الاستحسان وظاهره ان يستفاد من تقدم القياس
هنا من جهة على الاستحسان فيكون الضمان على الاجير لا على المستاجر
سيما على ان صاحب المثلث من تقدمه لا يملك قال السيد احمد
وهذا وان ظهر لا يظهر في عبارة غيره خصوصا صاحب الهدية
والذي يلي فانها يجوز ان المعتمد الاستدلال وذلك انه امره بغير
في ملكه ظاهر بان شرط الاستدلال به في التصرف فيه من القاطنين
والخطب ورط الدابة والروث وبنا ان كان فقير اليه فليست
فلو قال لهم صوتك او في فيه حق الخف يكون الضمان على المستاجر
بالا وجزوا ان تارة تفصل بين التلقين بعد الفزع من العمل وقبله
وقد اوضحناه فتأمل ولو لم يعبده ان يخفى به في الطريق وان

على الامر

كان في فنانه فالضمان على من قلته المثل وان كان في غير فنانه
فالضمان في رقبته علم القيد لا على ولا في الترخاينة فاقلا
عن التجديد ولو احتقر جلد امره في ملكه ففقط به انسان اودية
لم يضمن وفي غير ملكه فهو بمنزلة البئر يكون ضمانا له في الثانية
ولو احتقر في غير ملكه فليست من ذلك انما هو في ملكه ففقط به انسان اودية
او فيه كان ضمانا وفي ملكه لا ضمان كما في المحيط ومن جوفه في طريق
عام والطريق موقوف فليست بخدمة وبها جاز القراء وليرى في
الحجاز في الصباغ بالمراسلطان او في ملكه فليست به
انسان لم يضمن لان خذ الباعة بالمراسلطان او في ملكه ليس
بعتك حيث فعله بامر من في الولاية في حقوق العامة وهو
في الخلاصة على منصف الباعة في الطريق الاعظم ولا ينبغي
للانسان ان ياد له ومع الاذن لا يضمن او وضع خسته فيها
اي في الطريق او وضع فيطريق على راس الاذن الاحام في
وضو الخسة والغزرة ولذا كان في طريق العامة بلا اذن
الاحام اذا تقى به شيء فان تعدد الروع عليه فلا يضمن والا ضمن
وقيدنا التلق به لا في المحيط وضع شيئا على الطريق فنفرت
عنه دابة فقتلت رجلا فلا ضمان على الموضع ان لم يضمن
ذلك الشيء وكذا الكايط الما اذا تقدم الرضا فيه فستط على
الارض فنفرت عنه دابة وقتلت انسانا فلا ضمان عليه انما
يضمن صاحب الكايط لو صاب الموضع شيئا فقتله انتهى
واذا في الدابة فانه لو خرج في طريق العامة لقتله فقتله
او جرحه او بى دكا او اشترى روثنا او حفر في روثنا فقتله
او غرس شجرة او ري في الجا او جالس ليس ان فعله فامر من له ولاية
الامر لم يضمن ولا ضمن انتهى فتقدم رجل بالان كان بصير له
المرو عليه ما يحمي الخسة او القنطرة لم يضمن الخا فوالوضع

لا انما الاضافة للماء في من المتسبب وهذا تعليل المسألة
 الاخرين وعللة الاولين عدم التعدد فلا ضهان فيها مطلقا
 وان لم يتعد الدور ومعنى التعليل ان الوضع مسبب والماء
 هنا هو صا ر ح صا حب علة فلا يعتبر التسبب معه وهذا
 ينبغي ان المتسبب اما يخصص في حقل البر في الطريق ووجه
 المحرر في الطريق القائمة اذا لم يتعد الماء الواقعة في السير ووجه
 ان في على نفس السيل لم يتعد الى روقه على الخو كذا في التجدي
 وفي الخط قال محمد في الكا من الصغير في رجل جعل قنطرة على
 نهريين اذ ان الماء في عليهما جعل متعديا فيقطع فيقطع فلا ضهان
 عليه هكذا المسألة فاهنا واعلم ان هذه المسألة على
 وجهين ان كان النهر محالوا فلا ضهان عليه والام يكن محالوا
 له فان كان نهرا خاصا لا قوم مخصوصين فلا ضهان عليه
 ان تعدل دور عليهما وان لم يتعد الدور عليها فهو ضهان وفي
 المنزلية ويحكم ان فيها وضع قنطرة على نهرا عامه بل اذا كان
 الوالي فاحصه مالك الداية وقت المرو فقل ان عليك ضمان
 القنطرة لا في وضعها للمرو الناس لا للدور ففقط للمدعي
 وترك الدعوى ونحو اسباب اس وفي المنتقى بني قنطرة على
 نهرا عامه على طريق المسلمين العامة فوطب به انسان
 قال الامام رحمه الله الباء في ضل من وقال الثاني لا ضهان عليه
 استحسانا لانه لنفع العامة وليس كذلك بناء لان نفعه
 له خاصة قال وعلى قياس من لا الراس بيننا انه اذا وجد
 طريقا لم يبر فيه موضوعا يغير النهريين وان نزل للمشي
 عليه ان كان عام فاحصا المسألة وقد فعل ذلك بغير
 اذ في الامام فقلوا فيه فله كلقاب فيما لو خصص حبرا
 او قنطرة على نهرا خاص لا قوم مخصوصين هكذا ذكر في

ظاهر

ظاهر الرواية انتهى وفيه اي الجحدي حفر رجل بئر في طريق مكة
 او غيره من القيا في غير من الناس فوقع فيها انسان لم يكن
 لانه غير متعدي فيه لانه يملك الارتفاق بهذا الوضع نزولا
 وارتفاعا لانه وضرب بالفسطاط من غير شرط السلاطة
 لانه ليس ابطال حق المرو على الناس فكان له حق الارتفاق
 من حيث الفقر للطمع والا يستفاد لا يكون متعديا لانه
 بخلاف الامصار فطرقا بها موجهة لذلك ان اقام يكن باذن
 الامام وفي الجحدي ولو حفر في مغارة ونحوها من الطريق في
 غير الامصار وضرب فسطاطا وضرب تورا وروابطا
 لم يمنع منة الفقهاء قلت تبوعالما في المنع عن الجحدي
 وهذا عرف ان الدار بالطريق في الملتب الفرق بالامصار
 دون القيا في والطعاري لانه لا يمكن العدو ولعنه في الامصار
 غالبا ودون الصغار وفيه اشار ان عدم الضمان في الصغار
 جهت على العدو ولما قال في المنزلية وفي الجحدي ضرب فسطاطا
 في طريق عام طريق مكة مثلا لا على الجحدي بحيث يزل الناس
 والدواب عليها يضمن وان عينة او يسرق في الطريق بحيث لا يمر
 عليها لا يضمن انتهى وفيها بني في طريق المسلمين يبر اذ ان
 الامام فملك بالبناء يضمن عند الامام ولذا عند الثاني اذا
 كان يضر الناس في الاقصاء وان كان في الصغار بحيث لا يضر
 او في قنطرة المرو لا يضمن استحسانا كالقنطرة حفر في المنارة
 بل اذا كان الامام وليس عمر ولا طريق في انساني ووقع فيه لا يضمن
 وكذا لو وقع في المنارة او وضرب خيمة انتهى فظهر من هذه
 العبارات ان القيا في الصغار انما يوجب الضمان فيما اذا لم
 يكن على من الناس والا فالقيا في الامصار متعدي في وجوب
 الضمان فتنبه ولو استأجر رجل ربعة من الناس حفر

ط

وارث

بشره في طريقه فوجدت النور عليه جميعا من حفرهم وكذا
لوكا نوا ناله وان كان الذي يحفر واحدا فانها رقت عليه
من حفره فذهب هدرها في المسحوق فأتى أحدهم فعلى
كل واحد من الثلاثة التآقية ربح الدية وسقط ربه
لان الله وفت عليه بغير عقاب فقامت الرب منهم من جانيته
وجانبه احصاه حيث لم يحتسبوا في المرفق يسقط ما قابل
فعله وهو رب الدية ونبت ما قابل فعلم وهي الثلاثة الارباع
المأقية من كرده خائنه وغيرها للمسحوق والولول الجدية
زاد في الجورق النيرة وهذا كان السر لنا على حفرها
الاربعة المذكورون في الطريق فلو هلك المستاجر الموضع
المحفر فيه فينبغي ان لا يجب شيء من دية من مات من الاربع
لان النور الذي هو حفر النور ما حدث كما في ملكه فاجدرك
من الماح عذر وضوت اسير كلام صاحب الجورق ومغاداة
لا يقال ان فعل الماح يتقيد بالسلامة وقال النور في هرعلمت
الفرج جاك ذلك فترك ما تشره فيستوي فيه الملك وعوربه
قال ومختلف المنقول انه في كل سنة تسع الى الفين ويخرج
منه كغيره من حوافر عادية قدره في وقوعه في السور عنها
كل في النور وهو ان رجلا له ربح وارضه تارة تكون مملوكة او لا تحتفظ
اولن انتقل اليه من جهته والمسلمين يحرمون ما كان ربح بيت
المال وعليه الخراج كما ربح بيت المال وهذا تطهير لا تمثيل والمال
ان ارضه لا تحتل من احد هذه الاشياء وليس للمعلن ان يهتك الانا
تطوكت عليها افاده السيل واحد وقارة تكون للموقن والمخرج لنا طر
وقارة في ثمة فلو كان موقن بغيره في ما عليه من خراجها لاسب
اجرتا وهو ربح النور ان الماح خور الان من ارضي حفره لا
خارج لانها ليست مملوكة للربح لان الملاح ما تلقوا بغيرهم

في

وارث صارت لبيت المال وعملت الانتفاع بها بغير وعبر
فيستاجر هذا الرجل وهو الملك لها والارض الارض بيت المال
المنتاجر لها جماعة من الناس يحفرون له بئر في تلك الارض
بغير منة لولا في نسخ الدرر في نسخة المخرج في تلك الارض
اشجار العنب وغيرها فسقط البئر المحفر على حفره هل يورث
او ورثة من مات من سقوطها منهم وطالبته او مطالبته
المستاجر بقرينة الاحكام التي في يدية الملك قال العسقي والنخ
والحكم في ما في هذا كالدنة ونسبها عدم وجوب شيء على تاجر
بالمسك ويحفر لانه مساح وما حدث منه غير ضرك قال
السيد احمد ولا يجب شيء على المستاجر في قوله زاد في الجورق
اجرتهم للمحفر يشبهه كلام الجورق المتقدم في قوله زاد في الجورق
وعمل حلاق الفتا وفي الثانية وهو حفر في ضمان من تلقا حفر
عليما وقوم مستد الى كونه في الطريق لا في الماح ولا في الخراج
والحادثة والله تعالى اعلم وتقدم الخبر الرتبى وقال القول الظاهر
ان صاحب الجورق قاله تنقذ لانه نقال الذئب ولا يخون فساد
ما تنقذ ان الماح يتقيد بشرط السلامة وكيفية يصنع مع تعليم
المسألة فانه ما في عود جانيته وخباية اصحابه وهذا يخرج وانته
مباشرة لا تنسب وفي الماشرة لا ينظر في الفعل في ملكه ولا
كسره في سبها في ملكه فاصاب شخصه فانه يضمن واذن فتقدم
عرفت الحكم في الحادثة التي تكرر وقوعها وجوب الضمان على الكيفية
المذكورة على الاجل ما في الترتيب وقال السيد حمدي ان حادثة الكرم
مزعمة على ما بحث صاحب الجورق لانها منصوصة لهم ولا يقال
ذلك الا اذا وجد حكم منصوص عليه من اهل الذم وبغير
ان الحادثة مختلفة فان الحفر في الملك غير الحفر في الطريق والحكم
مختلف فليست مملوكة لله تعالى فيعتل انتم في حفر الطريق

رب الدار لقتله اي السباين لان ج جناح هو خراج الجذع من الجدار
الى الطريق والبنا عليه من اول انخاضة على باب داره فوفع
ذلك الجناح المخرج والظلة فقتل بوقوعه انسانا فان كان ذلك
الوقوع قبل ان يمشي اي الا من عمله فالظلمة وصوره ودية
المقتول عليهم اي على الاجل على ان لا يجرهم لانه ان يجرهم جسد
اي قبل ان يغدو يكون من الدار يعني ولا يترتب وجوب الظلمة
على رب الدار لان جرحهم لا بعد تسليم العمل ولذا قال في النراج
الوضاح وان سقط ذلك بعد جرحهم من العمل فالظلمة على رب
الدار استخسارا وفي القياس هذا كما لا ريب ولو سقط من ايديهم
اجرا وجارقا وخسب واحساب انسانا لقتله فانه لا يخسر
الدية على من سقط ذلك من يده وعليه الكفاية في المسراخ هذا
ويضمن لورثه لا بحيث يترك واستوجب برئته جميع الطريق
ببقي فانه لا انسان فان فيضمن الرشي دية وفاقا لانه لو لم
يستوجب الطريق برئته بل ترك فاحية بلارشي ومال السامر
الى الساموس مع وجود الساموس الرشي فلا دية والله تعالى اعلم
ولو برئ من رجل فقتل حاتون عوف لم يكن ما اذ يصاحبه اي صلحت كما لو
فالظلمة على الامر استخسارا ونحوه في المتن وفيها ويضمن من
صب الماء في الطريق العام ما عطف به ولذا ان رسه بحيث يترك
او توضع فيه واستوجب الطريق لانه متعذر وان فعل شيئا
من ذلك فيسلة غير نافذة وهو من اهلها او قعد فيها او وضع
مما عدا لا يضمن لانه من ضرورات السلكي كما في الدار لانه
ولذا ان رشي ما لا يترك عادة او رشي بعض الطريق فقتل الجار
المور عليه لا يضمن الرشي لانه يجبر موضعا للمور ووضع الجارة
كالرشي في استبعاد الطريق وعلية التميم مع زيادة من الدار
المنقوي وفي محيط السرخسي ولو رشي الطريق او توضع ضمن

ولم

اوليا الكات من الحثك قيمة الكات من الحثك قيمة الكات
ثم يخذ من ثمة الكات مقدار قيمته فيكون بين ورثة الحر
والمتاح رضيب ورثة الحر مثلك دية والمتاح مثلك قيمة العبد
كذا في الكات والحق التخطاينة قلاعن الضيف واذا استخرج العبد
رهنه مديروا كات واعبد واحدا من رهنه بنى في الطريق فوفقه
طريقهم من حفره فاسوا و يوزن للعبد فلا المديروا العول فيقول
كل واحد منهم تلقى بحمله وفصل حمله فهدر فصل رهنه وينتبر
جناية احده عليه في ثلاثة ارباع نفسه ثم على المتاح حصة قيمة العبد
والمديروا له ثم لو رهنه في رهنه كل انسان منهم ولو الكات ربع
قيمة الكات في رهنه كل انسان منهم فيضرب في هاتين القيمتين
ورثة الحر ينصف رهنه وورثة الكات فيقسمان بذلك على
هذا ثم يرجع مولاها بذلك على المتاح ثم يخرج المتاح على هذا
ربع قيمة كل واحد منها وله في رهنه الكات ربع قيمته في كل واحد
منها وقد كان للمكاتب في رهنه كل واحد منها ربع قيمته من القيمة
التي اعطوها كل واحد منها فيقول نصفه قصاصا من بعض رهنه
الفضل وربع قيمة الكات على قلة التخرج باخذ ذلك ورثة
الربا عتبار جناية الكات على رهنه لا يكون التخرج ربع
الدية فياخذون ربع الدية ويردون الفضل على مولا الكات
ولكن هذا انما يستعمل على قول من يقول قيمة المملوك في
الجناية تبلغ باثنتي عشرة الف والكل واحد من العبدين ربع قيمة
في رهنه الا في قول من ادعى على قلة التخرج باخذ ذلك ورثة
كان العبدان مائة وفارهما في العمل فلا طمان غار الستة وربع قيمة
كل واحد منهما فيعشق صاحبه وربع قيمة كل واحد منهما على
عاقلة المولى الثلاثة ارباعا فيقال في رهنه فيعشق كل واحد منهم
ربع فاذ عقلت عاقلة المولى ربع قيمة كل واحد منهم واخذ ذلك

茶

فصل في احكامهم قلنا يؤخذ من موطا المبرقعة كاملة بعد ذلك تلو
القيمة مثل ما عليه من ذلك او قل في غير ذلك بينهم في غير
فيه ورثة المخرج الديني وموت العبد لم يبع القيمة وموت المدين
ببيع القيمة فيموت من موت العبد جميعا لا من ذلك
في غير ذلك من ذلك ورثة المخرج الديني وموت المدين لم يبع
قيمة المدين وموت المدين لم يبع قيمة المدين في الاصل
والرجل لو ساق للالة او قادها او ركب عليها فاستقط عنها
بعضها منها من سرق او اكل او اشبه ذلك على انسان
وقتل واستقطب الدية على الطريق واستقطب بعض ادايتها
على الطريق وغيره بالناس وانما فالسابق واللاحق والرب
ضما من ذلك في الحيط رجل وقف دابة في الطريق وحرك
لذلك فنفرت احداهما وضابت الاخرى لا يضئ صاحب
الذي نفرت ولو عطف التي تقف بالانك يضمن هاتين
الواقعة كما في الثانية وموت المدين في غير ذلك من موت
في سائر الاحكام حيث ذكرها الشارح وقال في الاصل اذا وضع
الرجل في الطريق حتى يبين فيه او اخرج من تحت يده حذو
او صفق لنا حصة في الطريق او سقى كفيها وجناحا او
ميزا او وضع في الطريق حذو فهو ضامن الا اذا كان
واقتلته الا ان المثلث اذا كان دابيا فانه يجب الضمان على عاقلة
وان خرج وان خرج دس او لم تبغنه ان بلغ ارضه الموضع فانه
يضمن على العاقلة وانه كان دون ذلك فانه يجب في حاله
والفارس عليه ولا يجرى من الميراث ان كان لمقتول مورثه وان
احسب مالا واقتلته فانه يجب في ماله ذكر المالك في الاصل مطلقا
وانها على التمسك فان فعل ذلك بنفسه او بالامر يضمن وان
فعل بالامر لا يضمن فانما يتجوز واجبوا للامام ان

بانه نزل ذلك اذا كان لا يضربا لعمامة ناله كان في الطريق سرعة
 فاما اذا كان يضربا لعمامة ناله كان في الطريق ضيق لا يباح له
 ذلك ثم اذا كان يضربا في الكتاب اذا فعل شيئا من ذلك في
 الطريق سكة فاذقة فاقا اذا فعل شيئا من ذلك في الطريق
 في سكة غير فاقا فمضب به انسان ينظر ان فعلت شيئا
 من جملة السكتي لا يضرب حصية نفسه ويضرب حصية غيره
 وان فعل شيئا هو من جملة السكتي فالقياس لذلك ايضا وفي
 الاستحسان لا يضرب شيئا في الذخيرة وفي المنعني عبدنا جرح
 عليه دين ولا دين عليه شرع كينفا من داره فمضب به انسان
 فهو في رتبة العبد في قولنا في حنفية رحمه الله تعالى في سكتها
 ان فمضب به انسان في قولنا في حنفية رحمه الله تعالى في سكتها
 بعين ذلك فالضمان في رتبة العبد وان حفر العبد فيها بيده وبني
 فيها بناء ذاك المولى وتغير اذنه المولى فمضب به انسان فلا شيء
 فيه وان فعل المولى ذاك فيغير اذنه العبد فلا ضاه في قيا
 قولنا في حنفية رحمه الله وقال ابو يوسف هو ضامن في
 القياس ولكن دع القياس ولا اضنه وكذلك الاذن اذا بني
 في داره هو او حفر في بيته او ربط فيها دابة فيغير اذنه المولى
 لا يضرب شيئا في الطريق فصل في الجناية
 الجناية من الخطا الما ذكره في القتال الذي يحصل
 بما شئ لا انسانه شرع في بيان القتل الذي يتعلق بالجماد
 النفي لا اختياره اصلا وهو الخطا الما ذكره في سكتها بجملة
 الفصل لا الباب اشار الى ان ما في هذا الفصل نوع مما يجده
 الرجل في الطريق كمن حرق هذا الفصل ان تخرج سكتها بجملة
 جمع المحبقات لا انه جاد ولا جاد مؤخر عن المحبقات الا انه ذكر هنا
 لما سببه وهو ان الخطا يناسب جرحه من الرقش وغيره فلهذا

الحكمة

الحكمة بها حمول مال حايط الخطا بمعنى البناء بجميع حيطان
 وبمعنى البناء ان يجمع على حوط محوي ومبلا انه اعطاه تسعة
 استقامته فتمل التصديق والوفاء في كل العلو اذا انصف
 فاشهداهل السغل على حال العلو والخطا اعلاه لرجل
 واسفله لا خير عليه في الترخا نية نقلا عن النورل ربي
 الى طريق العامة والخاصة لمن يبينها فرق في بعض الاحكام
 ضمن ربه اي صاحبه اشار به الى ان الرب ليس المراد به
 المالك بل المراد به من له ولاية التصرف والتفويض ولو وصي
 صغيرا وحده او الراهن او الكاتب كما ياتي في شرح الملتقى
 الامم وذررها غيرهما تلقى به اي يسقطه من نفس انسان
 او من حوان او من حال اي غير حيوان له حوله تحت النفس
 وذلك كالا متعة والنسب والحيوان ولو اراد بالنفس الكاملة
 # وفي نفس الانسان واراد بالمال عليم الحيوان كان موافقا
 لما ياتي من قوله ثم تلقى به من النفوس فمضب بها قلة فاقا وان
 غير مضمون عليهم جرحه في مال تا ملان طالت ربه منضمون
 على انه مضمون مقدم حقيقة كان ذلك المطالب منه ربا للدار
 المائله وكان ربا حقا كالموقف والتمتع على الدار لموقف المائله
 حايطها وهذا مثال الرب المداير المائله فاقا الموقف يخرج من
 ملكه يخرج الموقف عندها او بالعرض عند الامام والاشبهه ان
 التمر فاقا حقا يعني انه في حكم المالك يقدر على رفع هذا الفر
 ولو وصل به كان حايط السعد قدام طالب انسان في سجد
 بنقصه فلم يغير حتى تلقى به سيقوطه فيضربها فاقا الموقف
 لان العقيم نائم فيكون الاشياء دعوى التقيم اشياء على الوصف
 وفي خزانة النفس من مال حايط مسعود الاشياء دعوى الذي
 بناء وفي المنتقى اذا وقف دار على المساكين فاخرها من يده

ثم سقط الحائط لاضمان عليه ولا ضمان على المولى وكذلك اذا
باع الحائط ثم سقط لاضمان على احد ولو لم يبعه حتى سقط
الحائط فغير انسان بنقصه وثلف ضمن وان عجز ورز في
الرق يجبر للمولى بين الدفوع والغدا فان عجز انسان فالتقسيط
وهذا فلا ضمان لمولى صاحب الحائط ان في شرح الزيارات
للعقابي ولو اشرع كنفه ونحوه فباعه او عتق فسقط ضمن
الاحل من قيمته وكان لا رض وان عجز ورز في الرق يجبر للمولى بين
الدفوع والغدا ولو عجز انسان بنقص الدقيق يضمن المخرج وهذا
لوعجز انسان بهذا التقسيط لاضمان على المخرج ان في الكافي ولو
ان رجلا امه مولاة عتقه ارجا وابنه عتق ابنه عليه في
حائط ما لم يلم ينقصه حققت الاب تسقط الحائط وقتل
انسانا فدينه على عاقلة الاب ولو سقط قبل عتق الاب فالدينه
على عاقلة الاطلاق اشرع الدينق نفسه جباية وعند ذلك
عاقلة مولى الاب ان في المحيط وان تلقى غير نفس يسع الكتاب
ونحوه في جميع قيمته اعتنا بالحكمة الحقيقية في استئان
والعهد التناجز الماذون فانه وان لم يكن مال الكائن له ولانه
التصرف فيما فيه فكل مال كالحاكم نزعنا تلقى بالسقوط ان
كانه مالا فهو في قيمته وان كان نفسه فعلى عاقلة المولى
لان الاشرع عليه اشرع على المولى ومن وجد في الدبر وولد
احدا شرعا اشرع عتق ان كلا منهما ولو عجز الاخر في نصبه
فتكون له ولاية النزع في كلا الصلة وكذا ما اشرع الملك
فان كان نوازلين فله ان يخرج احد من نصيب خصما
من الباقيين ولو اقال ولو اشرع احد انما يغفر لغيره
فانه يصح الاشرع عليه في نصبه فقط كما ياتي في بيان ذلك
لان مقتضى من الطلب من الشرع يجمع على نية فيضمن

نهر سقط

ودفعها الى رجل يجعل غلتها في المساكين فان شرب على الوكيل في
الحائط الماثل منها فسقط على انسان فالدقيق على عاقلة الاب فقول
اشهر على الذي له الوقع يعني المساكين فلا ضمان لابي القسطنطين
وان لم تكن للموقوف عاقلة وكان مما لا يتحمل فلا يضمن القيم
ولا يرجع في الوقف لان الوقف لارمة له فافلا الشامي وقال
السيد محمد بن عيسى ان يبطل الرضمان بعزل المتوفى فما اذا كانت
الانسان دعيه قيا على ما لا يبلغ الصبي بعد ان شرب على وليه
او وصيه وكاظم الوكيل والوصي والجنون واراد منه من له
التصرف في حاله كالب والجد والوصي وفي الخاتبة ولو كانت الدار
لصغير فاشهر على الاب او الوصي صم الاشرع اذ فان سقط
الحائط وتلقوا في كانه الضمان على الصغير ويصح على امه انضا
كذا في الكافي وان لم يسقط الحائط حتى بلغ الصبي ثم سقط
وقتل انسانا كان دمه هدير او ذلث او ماتت الان او الوصي
والغلام صغيرا وقع الحائط على انسان وقتله كان دمه هديرا
وان تقدم على الصبي تقدم ما مستقتلا ثم سقط على انسان
فدينه على عاقلة الصبي ان في المحيط والاشهر فانه ما ذلك العين
الا ان تهرز والرهين قاد على الرند يعني بفلك العين ولعاندتها
اليديه وذا التقطع الى الموت لانه لا طرة تنفس فالحوز وهذا
عذر جوهرة والمكانت كانه جعله من الحكم لعدم تمام حاله
لان على شرف الغول لعينه وسوده الاررق وان اشرب على الموت
صم الاشرع ايضا ومنعني قال محمد رحمه الله مكاتب اشهد
عليه في حياضه ما قيل ان سقط قبل عتقه من الهدم لا يضمن
وان سقط بعد التحمل من الهدم يضمن وهذا مستحسن
ويضمن لزوج التقطع الاقل من قيمته ومن الدية وان سقط
الحائط بعد مقتله فالدينه على عاقلة فان عجز ورز في الرق

المطلوب بقدر حصته من الخياط والعماس ان لا يضمن احد ان كان
 لانه لا يملك النقص كما في الفستق عن الخاتمة تقسم لعل هذا يبين
 على قوله ان طالب ربه في الظاهر له لومات ربه اي مال الخياط
 المائل على ابن فقير لا في اية التقيد فانه لو ترك ربه
 فالاشياء على احوالهم يقوم مقام كلهم وعلمه دين مستغرق
 لتعني المايط ايضا على الاشياء على ابن وان لم يملك الدار
 برصدي ويغيره ولا يجني ان هذا الاستدراك واقع في غير محله
 اذ هو من خارج المالك حكما لان الورث يقوم مقام الميت
 والدار ملك الميت موقوفه على قضا حوائجها فلذلك نصق
 الى دينه والورث خليفة عنه حتى لو قضى الدين ليس له صاحب
 الدين ولا طلب الدار به لان حقهم في الدار لا يستثاق حتى
 يصلوا الى دينهم فاذا وصلهم الدين ليس لهم طلب غير الورث
 في هذه الصورة فادري في هذا الضرب بالصلاح الخياط
 ولما كان خليفة عن الميت كانت الدية على عاقلة الميت الاعلى
 عاقلة الابن كما في المنع عن المنع وقد يقال هو استدراك
 على قوله احد الشرا فان التقيد بقوله عن ابن فقط بغير
 انه لو تعددت الورثة لا يصح الا بها اذا مل بنقصه ما
 طالب بنقص الخياط المائل شخص مكلف او شخص ذي
 يعني من اهل الطلب انما يريد ان اراد بالمكلف هو المائل
 السائل والكر الذي لا رقب فيه والشرط كونه من اهل الطلب حتى
 لو كان صبيا ومعنوها وعبدا ما زاد ولا ينقص طلبه ولا مخال
 في شرط في الصبي والعبد ان وليه اي وال الصبي وفي
 العبد ان تولى له موصومة زبني ونظم وسوق في المنع
 ان يكون المطالب بالنقص مسلما وديما لان الناس كلهم
 في الروي يقع التقيد اليه من اي مكان من بعد ان كان عاقلا

بالنا

بالفاخر او ملكا ذكرا كان وانتي لانه مطالبته حتى فلا يختص
 بها احد من اهل الخلا والعبد والصبيان المحجورين عنهم
 ليسوا باهل الطلبية محقق فلذلك تحقق المالك الا اذا كان له
 الورث والورث في الخصومة كخبر جاز طلبهم وانما هو لا ينهم
 بالاذن التحقيق المائل بعد الاشياء وتكون الخصومة عند
 السلطان وانما به كافي في الخصومة اذ انتهى والكل وانفتحت
 اليه صلح عند السلطان وعند السلطان ونعني التقديم
 ان يقول صاحب الحق لها صاحب المايط ان حايطان محجوران
 يقول مائل فانقصه حتى لا يسقط ولا يتلف شيئا كذا في المحرط
 ولو قيل ان حايطك مائل ينبغي ان تهدمه لان ذلك يشور
 ولا يكون طلبا كما في الخاتمة حرا ومكاتب وان لم يشهد يعني
 ان الشرط انما هو طلب النقص منه دون الاشياء حتى لو طالب
 بالتعريف من غير اشياء دهر بغير مو التمكن حتى يسقط وتلف به
 شيء وهو غير اطلب ضمن وقاية الاشياء وانما يكون انما يناد
 عند محجوره او محجور عاقلة فكان من باب الاختصاص كالاشهاد
 على طلب الشفعة لا على سائر الشرط لصحة الطلب كعقل النكاح
 ولا يصح اطلب قبل المثل لعدم التعدي انما يتلفها والاول
 حذفه لان المثل بعد والحال انه يرب الخياط المائل بعد شرطه
 بنقصه لم ينقصه وهو اي والحال انه يملك نفسه في
 مدعى في زمن من بعد على بعضه من حين طلب فيها
 اية في تلك المدة فلو اشهد عليه فسقط من ساعته قبل
 التمكن من النقص لا يضمن ما تلف به لعدم قدرته على
 النقص زبني قال في الخبر فاذ لو غرط وكون ذهب لطلب
 من يهدمه وكان فطلب ذلك فسقط وتلف تغسلا ولا
 فانه لا ضار عليه لانه لم يتمكن من ازالته انتهى لان مدعى التمكن

فعلية اي فعل يرب الحائط صما انه لان العاقلة لا تفعل المال ولا
صما ان عاقلها فله فيما تلقى به من النفوس او عولب الحائط
فيما تلقى به من الاموال عند جمودهم او جموده الانا لا يشهد
وما اشترط الادفع الخا حذوا لا يلزم باقرب الجذر لان اقرا
حجة قاصقة لا تتعدى الى العاقلة فتمنع الضمان في ما لا يقر
ولا يجب على العاقلة وفي الجوهرة وانما يصح الاشهاد اذا كانت
الحائط ما يلا ووا هنا وتخوفنا وفي الظاهرية حائط طويل
وها بضعه ولم يبه الباء في فسقط التوافي وخير الوافى وقيل
انسا فابيض صاحب الحائط ما اصابه الوافى منه ولا يبيض
ما اصابه غير الوافى وان كان قصير كان ضاقت المالكات
وفي الحائط رجل يتقدم اليه في حائط ما لا يخاف ان يقوم على
الطريق لكن يخاف ان يقوم على حائط له اخوه في طريق
المسلمين ولم يتو الما بل ولكن وهم الصه به بنعمه قاتل
انسانا او غير يتعصنه رجل كان كهدا النبي وقيل الانها د
ليس بسوط وهو انما ربه المات بسا بقا بقوته وان لم يشهد
فلو تقدم اليه ولم يفعل حتى يهد له ما تلقى به فمما يسنه
وبين الله تعالى ولا ينفذه انكاره على ثلاثة اشياء على التقدم
اي الطلب من رب الحائط هدم ما لم منه وان شهدنا طلب
رجلان او رجل وامرأتان ثبتت المطالبة وثبتت ايضا كتاب
التراضي القاضى واذا شهد على الحائط ما لم يحد ان كان
او صبيان ثم اعتق العبدان واستمر الكافان وبلغ الصبيان
ثم سقط الحائط المايل فاصاب انسا فافتله يبيض صاحب
الحائط وكذا لو سقط الحائط المايل قبل عتق العبدين او سلام
الكافين وبلغ الصبيان ثم شهد جازته شهادة بالانها
من اهل الاهل كما في الثانية ولو شهد على رجل في حائط مايل

فعله

من احضار الاجر مستثنى في الذبح كما في الدر المنثور لان دفع الضر العام
واجب هذا لتقليد القول الماتن سابقا ضمن ربه وانما ربه
الوان وجوب الضمان استحسانا والقياس ان لا يضمن وهو
قول النسا في رجه الله انه لا يوجد منه صنع هو بعد لا يشار
علة ولا ما شرطا او سببا لان النكاح في علة مستثنى
والميلان ومثل الهوليس من فعله فلا يضمن كما لا يشهد عليه
وموجه الاستحسان مروى عن علي رضي الله عنه وعن شرح
والحق والسعي وغيرهم من ائمة التابعين ولا بد الحاش
لما مات فقرا لا تغفل هو الطريق بلكه ورفضه في قدرته
فاذا تقدم اليه وطولب بتعويضه ازمه ذلك قاتل اقتص
مع النكاح منه كان متعديا عن تركه ما لو وقع ثوب انسان
في جوه يهويه متعديا بالافتناع عن التمسك اذا طولب به
حتى يضمن بهلاكه في يده بعده بخلاف ما قبل اشهاد لاف
بمنزلة هلاك الثوب قاتل الطلب ولا فالنوج عليه الضمان
يمتنع عن التعويض وتنقطع المارة حذوا لو وقع عليهم فيمنع
بذلك ودفع الضر العام وجبر وله تعلق بالحائط لانه
ملكه فتعدي لدفع هذا الضر من ضرر خاص يجب تحمله
لدفع الضر العام كما في الكفار وان ترضوا به صبا لاله
وتكتمه الديار لانه غير متلف به اي بالحائط المايل المطلوب
تنقذه كجده مضى يمكن فيها من تنقذه من النفوس اي
الاحرار بقرينة قوله لانه العاقلة لا تعتدل الاموال قال السلي
وشح ما دون النفس ايضا قول النسا من النفوس فعلى
العاقلة ان عاقلة رب الحائط لا تلتجى تخفيفا عنه كسنة
يؤدى الى الاستئصال وهو حق ذلك لان جنايته ووجوب
الخطا فيكون ادعى الى تخفيف زبلي وما تلقى به من الاموال

شاهدان فاصاب الحايظ احدا نشاهدت او باه وعبدالله او كاتبا
ولا نشاهده علي رب الحايظ غيرهما لم تجزها دة هذا الذي يحكم
الي نفسه او لي احد من لا تجوزها دة له نعم كذا في المسطور
اليه اي المومن يملك النقص والتفريق الا شهادتها على البلاش
بالسقوط عليه لو ان رب الحايظ هلك بسبب السقوط
والاشهاد عليه لو ان رب الحايظ هلك بسبب السقوط
فيه فشمع الوصي والاب عند ملك الصغير لحدار كذا في
مالك النقص في من وقت الاشهاد على التقدم اليه في وقت
السقوط انما يرب الى اشتراط دوام تلك الولاية في وقت
السقوط وفي الثانية اذا شهد على رجل في حايظ من دار
في بدو فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فانكرت
الفاصلة ان تكون الدار له وقالوا ان الدار له وبغيره فلا شئ
عليهم حتى تقوم السنة على ان الدار له فاذا فرغ والبدان
الدار له يصدق على المعاقلة ولا يجب الضمان عليه فيها سا
وفي الاستحسان عليه زيد القتل انه اقرب الاشهاد عليه
ولذا اعير وكون اشتراط مالكية النقص في صاحب الحايظ
المتقدم اليه بنقصه قال الماتن ولو تقدمت من لا يملك النقص
منه يسكنها با حارة ويسكنها با عارة او تقدم الى
المتن في حايظ الدار ههنا او تقدم الى المودع بهن الدار
المهمة لا يعتد به لعدم عدمه على النقص والمستاجر والمنزل
ملاكا وحيت لا ياتي حتى يبين عن التسعير والمستاجر والمنزل
والمودع عن النقص فهو سقط الحايظ الماتل بعد تقدم
اي بعد الطلب بالنقص كذا في فلا ضايب اطلاق النقص
شيا لا على سائر من ومن في حكمه وهو المتن والمودع لانه
اشهد عليه ولحدار غير مملوك له ولا على مالك لعدم الطلب
منه والاشهاد عليه كذا في خروج الحايظ الماتل عن ملكه اي عن

ملك من تقدم اليه وطوب بنقصه يبيع بعد الاشهاد
لما انتقم الى الميت في سقط وانفى فلا ضمان على البايع لعدم
بقا الولاية على التصرف فيه ولا على الميت لعدم الاشهاد
عليه نعم لو شهد على الميت بعد ثبوته فهو ضامن
كذا في الكافي وغيره بسبب حايظ القدر كذا في الظاهر منه
لا بد فيها من التمسك حتى يسط الاشهاد على الواهب اذا
حكم بها قبل التسليم ولذا ينط الاشهاد لو جحد الشهود عليه
المطوب منه فنقص الماتل جنونا وطبقا بعد الاشهاد او ريد
والعياد بالله وبحق بدار الحبيب وحكم القاضي بالحاقه في عا
المرئ مسلما فزوت عليه الدار سقط الحايظ بعد ذلك
او سقط بعد افاق المجنون فانلف شيئا كذا في هدر
لعدم اشتراط ولاية النقص في اي وقت السقوط خاتبة بعد
الاشهاد في ظرف لقوله خرج ولو تقدم اليه فباعه ثم سقط
قبل النقص اي قبض الماتل في فانلف شيئا فلا ضمان على
البايع لزول ولا يثبت ما يبيع ويحرم مما ياتي فيه اشتغال المالك
بل لا اشتراط النقص كما في تزوج مرة وامر بها الدار الماتل
حايظا بعد الاشهاد عليه او خالعت زوجها على تلك الدار
بعد الاشهاد عليها ثم سقط فانلف فلا ضمان على احد من
الزوجين لانما اشتراط فيه النقص كالسنة فتنبه قال
الشافعي ولا يتنفا وتكلم اذا سقط الحايظ بينهما اذا قضه
المتزوج او بعد ما مله وبه صرح الكوفي في مختصره وذلك
لانه لما باع فقد صار الحال لا يملك فيها النقص والضمان
انما يجب عليه بترك النقص فاذا باعه لا يتكسر منه وليس هذا
كمن يبيع جنبا الى الطريق ثم باع الدار وبيع الجنبا فوقع على
انسان صون البايع لان نفس الوضعية جارية في مال ملكه عنه

لا يغير حاله وليس كذلك في مسائلنا لان بنا الحائط لم يكن جنانية
وانما الجنانية تركت النقص واذا صار حال لا يملك النقص في
حال الوقوع خرج من ان تكون جنانية انتهى وسلك في شارة
الشارح اليه بقوله بخلاف نحو الجنان فتنبه وان عاد عليه
بعده حاوي وحايته يعني لوباع الدار بعد ما شهد عليه
ثم ردت عليه بعيب بقضا وبغيرها وبغيره روية او بغيره
شرط للمنتهي ثم سقط الحائط وتلف شيئا لا يجب الضمان
الا ما شهدا مستقبل بعد الدار ولو كان للخيار لكانت فان نقص
البنو ثم سقط الحائط وتلف ضمن لان خيار البيع لا يبطل
ولا يبيح الاصل فلا يبطل لانها دونه سقط النقص خياره
واوجب البيع للحائط لانها ازاله الحائط عن ملكه لذا
في الجنانية بخلاف نحو الجنان المحدث على الطريق لوباعه متخذ
مع الدار فسقط على شي وانقضى كان الضمان على متخذة لا على
من انتقل اليه لان تقيس اخذاه على الطريق جنانية كما في
كلام الانتقالي وليتأمل فعله كما في الباب السابق وان
مال الحائط الى الدار انفسا من مالك او سالك باجاء
او غيرهما فانما لا يفسد في قول المالك الى الدار انفسا
لا في ملاكها اي يتعلق وارتياب فستتأخر في الطلب اليه
اي اليه لان الحق له على المخصوص وان كان يسكنها غيره
كان له ان يطالبه لان المطلبية بازالة ما شغل الدار ولو
بازالة ما شغلها هو في الحائط رجل تقدم اليه في حائطه ما
له فلم ينقصه حتى وقع على حائطه وهو هدمه فهو ضامن
لحائطه لغيره ويلزم ان لا يشاركه في قيمة حائطه
والنقص للضامن وان شاعل النقص وضمنه النقص
ولو اراد ان يغيره على البناء كما ان ليس له ذلك ولو جاز انسان

وعشر

وعشر ينقص الحائط الاول فالضمان على ما قلنا المستند اليه
وهذا قول محمد رحمه الله وان غير ينقص الحائط الثاني
ملك صاحب الحائط الاول ايضا يضمن صاحب الحائط
من غير الثاني وفي الحائط الثاني ان يملكه اثنان فتنسب
احدهما على الآخر هدمه فان تلف بوقع الاول والثاني وينقص
الاول فعلي ذلك الاول وما تلف ينقص الثاني فهو هدم
وفي الحائط ولو كان مكان الحائط الاول جناح اخره رجل
الطريق ووقع على حائط ما يملك رجل تقدم ووقع على حائط
رجل فقتله وعشر رجل ينقص الحائط بعدما وقع على الارض
فذلك كله على صاحب الحائط وفي المسعودي اذا مال حائط
الرجل بعضه على الطريق ونقصه على ما روي فتقدم
اليه اهل الدار فسقط ما في الطريق منه فهو ضامن له
وكذا لو تقدم اهل الطريق التي فسقط المائل الى الدار على اصل
الدار فهو ضامن فتنسب ما جيبه والبراهة منها ان الجنانية
حتى لو سقط في الارض او قبل وفي المدة في التاجيل لا يضمن
لان الحق له على ما ذكرنا ولو مثل في حائط الحائط المائل في
غير النافذ فان اطلب لاهله خاصة ورضع تاجيل
لا ينقصه قاله السد احمد وان مال الحائط الى الطريق فاحك
الشاحن من طلب النقص لا يبرأ منه حتى يبرأ منه ويصرف
القاضي في حق العامة فانما قد يبرأ من النقص لا يبرأ من حائطه
ولا ينقص الا في حق نفسه وفي الحائط حائط ما يملك رجل
اخذ الثاني خاصة بالهدم فضمن رجل ان يهدم ما يملك رجل
حائطه وللضامن ان يهدم بغير اذنه التي بخلاف تاجيل
من في الدار فانما هو حائطه ولو مال بعضه الى الحائط
للطريق العامة ونقصه مال الدار فاني واحد من عامة

الناو من اهل الدار لا يلزم طلب النقص صرح اطلب وقد قدمناه وقباض المسبوط لانه اذا وقع الانسحاب في بعض كما تقدم الامر بالطريق وطلب نقص الدار فانه لا يشك في صحة طلبه اذ كان مكلفا جمع في الكل طلبه ولو لم يستطع ما مال الجوارز وثق به من الدار فحينئذ صاحب الدار لا يلزم بطلب نقصه صاحب الدار ولو طلب صاحب الدار لا يلزم اليها ولم يطلب غيره من اهل الطريق ثم سقط جانب الطريق وانفق ضمن لان صاحب الدار من العامة برخصه فان كان في رجل جاحط حال لونه ما يلزم في الطريق ابتداء في ابتداء امر ضمن الثاني امر ما تلقى بسقوطه بل لا يلزم ان يستقدم اليه بالنقص ولا انه تعدى بالنسبة لذلك كما في شرع الجناح وهو خارج الجوارز من الحد في الطريق والبناء عليه ويحتج به كذا في بعض السقوط ما احدثه وثق به شيئا ضمنه لتعديده له فلا يحتاج في التقدم عليه وفي المسبوط لو تقدم اليه رجل في جاحط ما يلزم عليه جناح شارب قد شرعه الذي باعه الدار فسقط الجاحط والجناح كان الجاحط هو الذي طرح الجناح كان صاحب الجاحط ضارفا صاحب ذلك ولو كان الجناح هو صاحب القطر وحده كان الضمان على البايع الذي شرعه التزم جاحط ما يلزم بين خمسة اي بشرط ثلثهم ان يهد رجل على جرحهم وطلب منه نقصه فسقط الجاحط بعد الاشتهار على رجل فثبت ضمنه عاقلة اي عاقلة الذي انهد عليه قد روى عنك منها وهو خمس الدية اي جرح ما تلقى به من مال وتيسر وهذا وان كان تقيما لعبارة المتن لكونه على الشارح استقام قول عاقلة لان ضمان الاموال في ماله وضماني النفوس على العاقلة كما

تقدم وقوله لنتمكن من اصلاحه برخصته كما جوب عما روي ان الواحد من الشراك لا يقدرك يهدم شيئا من الخايط فيكون يقع التقدم اليه وحاص الجواب انه وان لم يتمكن من هدمه فهو مخفف من اصلاحه بطريق المرافعة للحاكم ويدهم الجاحط لان المقصود الزالة الصريح جاي طريق ذلك ولا يستعين بالهدم بل بالصلاح في قوله برخصته من اضافة الصدر الى فالعقد دار بين ثلاثة نفوس جفا احدهم فيها يبرأ بغير اذن شرعيه او بين بلا اذن جاحط ولا ولو غير ما يلزم فسقط فوطيه به رجل ضمن الجاحط والشرع والثاني ثلثي الدية على عاقلة ونفى ثلثي المال في ماله كما مر لتعديده اي الجاحط او البايع في الاثنتين المملوكين الشريكين حيث كان بالاذنهم وقد حصل التناقض بعلته واحده فيقترب بلحظة وقال ايضا الجاحط والثاني اذنا فاني نصف الدية عليه ونصفها على شريكه لان التناقض حسا منتهى وهو ريعاني ان الضمان ينصب من الشريك عليه معتبر وينصيب من لم يشهد عليه صدر وتلك الجاحط باعتبار حكمه غير متعدي وباعتبار ملك شريكه متعدي فكأن قسمين فاقسم عليها نصفين كما اذا هلك بجرم الرجل ونفس الجاحط وعقد الاشد وحجة اني حنيفة رجه الله فلو خالف بالشارح بان الموت حصل بعلته واحده وهو التثاقل للتقدم والمحق المقدر لانت اصله ذلك ليس بعلته وهو التقليل منه حتى يعتبر كل جرح علة على جرحه فيجتمعه المملوك اذا كان كذلك اعتبر الكل علة واحده فيضاق التثاقل الى الملة الواحدة ثم ينقسم على اربعة بقدر الملاك بخلاف الجاحط فان كل جرح يصاحبه علة بانفراد صير الجرح اوله على ما عرف في موضع الا ان التثاقل عند الملاحمة يضاق الى الكل لعدم الاصلية الا انها وعلى الجاحط انها لا تنقطع

ان وضعه جنبه زليق وفي الثانية حايطة رجل فسقط قبل
الاشهاد ثم اشهد علي قاضيه في رفع النقض عن الطريق فلم يرفع
حتى عشره انما ان اذ به فخطب كان ضامنا ولا يصح له ان يناد
فلا يقض به قبل ان يسمع اخره فلا يهرق من وهي في الجيب
ويضعف وفي الثاني موضع الشك في الشيء وهي كوني وولي
تحرق وانشق واسترحى بواطه الحايطة لا لعدم التعدي
اقتراي في حال بنائه سلمها عن ميل وانتهى في حال
الاشهاد عليه قبل ربه وتقبل فيه اي في هذا الاشهاد على
النقض شهادته رجل وامرأتين لانه لا يناديها في دعوى التقدم
لا على التقت ولا يقال لا بد من شهادة رجلين وقد مر في
مهمة ما يتعلق بالاشهاد تحت قولنا ح ولا ضمان الا
بالاشهاد على ثلاثة اشياء على التقدم فتدنه في
حايطة بعضه صهي وبعضه في اي قد شرف على التسليم
فاشهد رجل عليه وظل من ماله نقضه فلم ينقضه كقول
له وقتل انسانا ضمنه سوا احداه الصهي منه والوجه فيه
كان للذكر قصير والذو قال الا ان يكون الحايطة طويلة لا يضمن
بريه عند سقوطه والتلق به ما صاب الوجه لا ما صابه
غير الوجه لانه حينئذ يسيب طوله على يطين فالاشهاد به
في الوجه لا في الصهي وقد مرنا ذلك في موضع المذكور سابقا
حايطان احدهما يربط في الحايطة الا حصة من يهدى مكنى حر
عليه ما يربط من ماله نقضه فلم ينقضه فسقط الصهي
وليس خط المايل كما في الثانية فالتق الصهي السابق
كان هدرا حايته لا تقدم من عدم صهيها الا في قول
محدث من حايطة فالاشهاد على ثمانية او على اربعة حيث تقدم
الباقى ولكن يترتب لزوم الدية على ثمانية من بناء وحايطة الوفاق

اد ووضعه

بالكر اي بلس النون وسكون الغاف ما يتحقق من الجوار من جرو طوب
ولين وخشب وحينئذ فلو وقع الحايطة المايل على الطريق
بعد الاشهاد فسد النسيان بنقضه فان ضنرت الحايطة الا بال
دبه وهو فليجدر به الله وروى اصحاب الامالي عن ابي يوسف
انه لا ضمان على صاحب الحايطة والصهي قول محمد في الذخيرة لا ان
النقض مله فتزيفه اي فتخفيه عن من ايا عليه اي على صاحب الحايطة
الملاك له وان عشر رجل يقتل ما ان يستقر بها في سقط الحايطة
على رجل وقتله او عشر رجل ينقض الحايطة ومات ثم عشر رجل
بالقتل ومات ايضا لا يضمنه اي فلا ضمان فيه على قلته فان
الحايطة لا تفرقة اي لا راحة القتل عن موضعه للأولياء والى ما
ان كان له ولي والا فالى بيت المال الا ان يرب الحايطة ولا يتوهم
عدم ضمانه للقتل الا في ان راحة النقض الذي كان سببا
لهلاك العا تزيده اليه كما تقدم بخلاف الحايطة يعني لو كان ملك
الحايطة جناح اخرجه الى الطريق فوقع على الطريق فقتل انسانا
بنقضه ومات وعشر رجل بالقتل ومات ايضا حيت يضمن
هو ربه اي يحرق في جناح القتل الثاني ايضا لثبوت جنايته اي
لان وضو الحناج جناحه اذ وضع فقله وصا كانه القاضيه
بيده ولهذا لا يتعطل الا في ادعائه فيه فكله الثاني مضافا اليه
كالاول فيلزم تزويج الطريق عن القتل ايضا فان
لم يرفع صار جانيا ولو لم يرفع منه الفعل وانما جعل كالا
بترك النقض استخسافا فطر ذلك في حق القتل الاول دون
الثاني فلم يكن سقوط القتل الاول في حق الثاني بفعله فلا يجب
عليه التفرقة عنه وهو يده انداء يربط الى الجوارح الحايطة
بعد الاشهاد عليه او باع النقض برئ من الضمان ولو كان
يفعله لما يربط ولو باع الحناج قبل سقوطه او بعده لا يبرأ لما مر

علم المسألة اذا هو فالاشهاد على الناظر وتكون الدية على ما قلته
الواقف وقد قدمنا تعليقه تحت قول الشارح ويضمن عاقلة
الواقف وهذا اذا قلنا به نفس والا فانيات الموت ليس على
العاقل بل على الباقي للمسكين والواقف والله تعالى اعلم
وقد مر عن الرضا انه لا يؤخذ من مال الواقف لانه لا يؤخذ له
وحايط العهد لثا جراحي وشهد عليه فسطط ومات انسان
فدينه على عاقلة مولاة ولو كان العبد مديونا مستغقا فدينه
وما في ذم استغنا ما اذا لم يكن مديونا فظاهر ان الملك في
الدار لم يربى ونصره الا ان العبد خضع فيها بدمه من جهة
الموت فكذلك التقدم الى العبد متوقفا على الموت فلو تقدم الى
الموت ولم ينفذ فيه كانت الدية على عاقلة فكذلك هنا وان قلنا
به مال فالضمان فيها لبيد العبد لا يؤخذ ان لم يكن مديونا ولا
فالمتلف عليه سواء الفروا والله تعالى اعلم قال والقتيل اذا
جا غدر غفوف عن العصابة يبيى ايضا والعنف في الزمان
مستقبل لا يصح ولو جاز الفروا في المغموم من القصاص
تخليك اي ولا يصح تطبيقه فكذلك اذا جا غدر غفوف
الذي اذن الشارح في سفله وكل ما فيه تخليك لا يصح اخا فته
الي مستغنا حل تخليكه اي علم ان القصاص تخليك مائة الاصل
وهو جارية قتلت رجلا عمدا فزنا بها ولا يقتل بعد القتل
فصل ان يقتصر الاجل والقتيل ان لا يزاها صارت مملوكة لولي
الدم اذا لم يوجب الاصل هو القصاص فقد ملك دمها فقصاصها
ولا يقال ان السيد له ان يبيعها الى ربه لان ذلك انما يكون
برضى وولدم ولا يجبر ووجه الدلالة قوله لانها صارت ملكه
اي قتلها صارت ملكه بذلك القصاص على ما قاله الشارح
صارت ملكه لانها لم تخرج بالقتل عن كونها مملوكة لسيد فاحق

كان له ان يبيعهما عند التراضي وفي الوجه ولو قتلت امر
رجلا عمدا فزنا بها ولو عمدا لم يجز وان لم يدع الشبهة لان من
العلماء من قال للموت ولاية تخليها من غير رضخى هو لان
شأنه ان يقتلها فصار بذلك شبهة في ترك ذلك لان مقتله
بعض المحققين والله تعالى اعلم ولو كان الرجاء على ما يظ
له ما قتل وغيره بل فسقط به الحارط فاحصا من غير علة
انسانا فقتله فهو ضامن في الحارط الما بل اذا كان قد تقدم
اليه فيه ولا ضمان عليه فيما سواه ولو كان هو سقط من
الحارط من غير ان يسقط الحارط فقتل انسانا كان ضامنا ولو
ما تاسا قط نظرت في الاستغنا فان كان يمسي في الطريق
فانما او قاتلا او قاتلا فموضا من لدية اساقط عليه وان كان
الاسفل في ملكه فلا ضمان عليه ولا على الاعلى ضمان الا اسفل في
هذه الحالات وكذلك ان تغفل فسقط وانما مقتله فسقط
فهو ضامن لا اصاب الاسفل وعليه الكفاية في ذاك وكذلك
لو تروى من جبل على رجل فقتله فملكه ضامنه في ملكه وغيره
في ذلك سواء ذلك لو سقط في بئر حفرها في ملكه وفيها
انسان فقتل ذلك الانسان كان ضامنا من لدية والد كالم
البئر في الطريق كان الضمان على رب البئر فاما اصاب الساقط
والسقوط عليه كذا في الحارط وقد مر في حارط فسقطت
على رجل فالتفتة لم يضمن لانه قد سقطوا فرفع له بوضه
على الحارط وهو في هذا الوضع غير متعذر فلا ضمان اليه التلق
كذا في الفارسية واذا وضعت رجلا على حارط شيئا فوقه فملك
فاحصا ب انسانا فلا ضمان عليه اذا وضعه طولا كذا اذا وضعت
عرضا خرج منه طرف في الطريق اذا سقط فاحصا ب
الطرف الخارج عنه شيئا فانه يضمن وان احصا ب طرفي الآخر

لا يضمن ذلك لو كان الحادث ما تلا وكان موضع الخدع عليه
طولا حتى يخرج منه شي الى الطريق ثم سقط ذلك الخدع
على انسان ومات فانه لا يضمن هكذا ذكر في الكتاب واطلوا
المجرب اطلاقا من من يحتمل من قال هذا ذلك ان الحادث
قال في الطريق سيلاب من غير حضي فاما اذا مال سيلاب
فا حضا فانه يضمن وان لم يتقدم اليه بالرفع ومنه من قال
الخطوب كما طاعة محمد رحمه الله لا يضمن في الحالين ولو كان
الوضع بعد ما تقدم اليه في الخطب ثم سقط الخدع واصاب
انسانا يقول بانه يضمن في ذلك تحقيقا لخطب حال شهيد
عليه فوضع صاحب الخطب او غيره عليه جرة فسقط
الحائط ورعى بالحكي على انسان فقتله فانه يضمن علم صاحب
الحائط ولو عثر بالحرة وبنفضها احرك كانت الحرة كغير
صاحب الحائط فلا يضمن لحد ولو كانت الحرة في الحائط
يضمن هكذا في الكافي وفي المنتقى قال محمد رحمه الله حائط
بابل يتقدم اليه حصة فلم يهدمه حتى القته الرجح فهو ضامن
كذا في الخدع حائط اعلاه حجر واسفله لا خدع فقتله
الاحد يضمن التقدم اليه بنصف الدية اذا سقط كله وان
سقط اعلاه ودين يضمن لصاحب الحائط ولو سقط
صاحب السفل في حائط السرجي ولو استأجر رجل
فوقاه يهدمونه له حائط فقتل ادم من فعلهم رجلا
منهم او من غيرهم فالضامن عليهم والكفارة دون رب الدار
كل في المسبوط رجله اسفل ولا خرعلوها مخوفان فان
تقدم اليه صاحبها يهدم حتى سقط السفل ويرى بالعلو
على انسان فقتله فدية المقتول على عاقلة صاحب حصة
السفل ومهان من عثر يضمن السفل عليه ايضا

ومن عثر يضمن العلو فلا ضمان فيه على حد كذا في المحط
سفل رجل وعلو اخر وعلو الكل في يدها ثم سقط العلو
وقتل انسانا كان الضامن على صاحب الملوكل في الثانية
والله تعالى اعلم باب جنائية البيهيمية
على شيء من نفس او مال والجنائية غلبة بالان وقبح
من تباين احكام جنائية الانسان والحيوانية علمية
مباشرة وتنبها شري في بيان احكام جنائية البيهيمية والجنائية
عليها ولا شئ في تقديم الانسان الحيوانية البيهيمية والحيوانية
من تباين فلذا ذكرنا ما قدم جنائية البيهيمية على جنائية
المملوك نظرا الى ضمان جنائية الانسان والحيوانية والنباتية
وفي الغالب انهم ملاك حار وانما لا يعدم على المملوك
والحيوانية العبد ولو كان ذلك لكان حق هذا الباب ان لا يكر
بعد جنائية المملوك في الانسان في المملوك على ان البيهيمية
ملحقة بالحيوانات من حيث عموم العقول فناسبا انما فيها تباين
ما يحدده الرجل في الطريق في الذكر جنائية البيهيمية غالبة لما تباين
في الطريق والبيهيمية في اربع من ذواب البر والبحر وتخل
حيوان لا يميز بيهيمية كذا في المصالح ونسبة الجنائية اليها على
طريق الملك فتنبه الاصول في هذا الباب ان الزور
في طريق المملوك من جراح لان الطريق ينسب ملكه من
خشب انه يباح له ان يربيه ويشبه ملك الغير حيث لا يطلق
له التصرف فهو خطا شربن تجعل كملك غيره حيث لا يملك
بسط السلامة فيما يملكون الاحترازة وملكه فيما لا يملكون
لئلا يتعدى عليه الانتقام وذلك لانه يتصرف في جمع
من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشترك في كل
الناس فقلنا فالاحكام مقيدا بالاحكام ليعتدل النظر

هو

من الجانبين فيما يمكن الاحتراز عنه ايضا لا يمكن ان تعقيد
بها مطلقا في دي اليك من التعريف وسببها وهو منقوع
والاحتراز عن الايضا والدم والصدع والخط فمك لانه ليس
من ضرورات السر فتنبها بشرط السلامة عنه ولا يمكنه
الاحتراز عن النخبة فاجل والذنب مع السر على الدابة فكم
يقع به زيلو بقى ان اصل في هذا كتاب انصت ان التمس
ضامن اذ كان متعديا والا فلا ضامن والبا شرعيه مطلقا
كما يظهر من النوع ضمن الرب اي الرب الدابة في طريق
العامية تحتزها كركبها في ملكه في غير الوطى كاستيا في
ما وصفت او ما داست دابته برجلها قال الحالم الشريد
في الكه فاذ سار الرجل على دابة اي الدواب كانت في طريق
المسلمين ووطايات انسابا سيد ورجل وفي غير مقتلة
فدنته على قلة الرب وذلك لانه مستعمل الدابة من مكان
او مكان وهو مجبور على هذا الفعل من جهة فضارت
جنايتها بمنزلة جنائية غيره خاضع فوجسته الدابة
على عاقلة والكفارة لانه قاتل حقيقة ولا يضمن ما اختلفت
برجلها وفي تفسير لانه غير مستعملها في النخبة فلا يهيب
بها قاتلا حقيقة وان كان سمسك الذي هو على معنى انه لو لا يهيب
في ذلك الموضوع ما حدث هذا الامر ولكنه ليس بمتعدي
التفسير في سوق المسلمين والسبب المحض انما يلحق بالمعز
بوصف التعدي ولا عدم فلا يؤخذ به شلبي عن الانتا في
واقف اطلاق التمسك لانه لا يشترط كونه مالكا
لها فحكم المستاجر والتسعة فارة والمقصود واحد كما لمكة
ويعلم ان الضمان الاموال في ملكه لان العاقلة لا تتحمل
وان فيما دون النفس في اقله نصف ونصف

فوعلى العاقلة جوهه وما اصابته بيدها او رجلا
اي في غير حالات الوطى كان التمسك في حال رفعها وقبل وضعها
او راسها وكدمت القدم الوطى تمسك الاسنان قال الاكل
بغيرها وخبطت اي ضربت بيدها او صدمت اي ضربت
بجسدها تمسكا في فلو حدثت المذورات من الاصابة
بيدها او رجلا او راسها وكدمها وخبطها وصدمها في السر
في ملكه الخاص وان تترك الكلى واحد من الشك السر والايضا
فيه زيلو يضمن بها لانه شرب غير متعدي الا في الوطى
وهو الربا فانه يضمن بركبها لانه لا يراط ما يشك في مقتله
بشكله ويجوز بغيره ويحب عليه الكفارة به سواء كان متعديا
اولا ولا كفارة في الايضا على السابق والقائد لا يتحمل
من الارث كما في التمسك وتكون الرب وسابق قبل يضمن
السابق ما اوت الدابة وقبل الضمان عليها كما في النخبة وفي التمسك
اذا سار الرجل على دابة وخلفه رديف وخلق الدابة سابق
واما ما قاتلها وطايات انسابا فالدابة عليهم اربا عا وعلى
الرب والرد في الكفارة كذا في الخط ولو حدثت تلك المذورات
في ملك غيره باذنه فهو ملكه فلا يضمن الا في الوطى والركب
فإذا اذ علم الاذن في السنة او في الرخص لا با قال الحالم في تفسير
حمية الا في الرخص الا في السنة او في الرخص لا با قال الحالم في تفسير
معها اي في الطريق او في ملك الغير ولم يرد حذافا لانه يضمن
قال الرب يلقى وان كان اي دخلها في ملك الغير فانه يضمن
دخلت في من غير ان يدخلها هو ولكن هو معها لا يضمن
وان ادخلها هو ضمن الجميع سواء كان معها او لم يكن لوجود
التعدي كما لا يدخل التمسك في السنة في والا اي وان لم يكن دخال
دابته في ملك غيره باذنه ضمن صاحب الدابة ما خلفه وهو

ولم دخلت وحدها ولكنه خلاف ما قدمنا عن الزيلعي من عدم
ضمانه فيما لم يدخلها ولم يكن هو معها فتدبره مطلقا سواء كان
معها ولا وسيا كان يوطئ او غير تعدية حيث ادخلت
في ملكه غيره كما تقدمت به من ان لا يضمن الرب وكذا القاييد
واختلف في السابق هل يضمن النخعة فمنهم من قال انه
يضمن واليه ذهب الجرحي القديري وجماعة من متأدي
العرف ومنهم من قال لا يضمن واخذوا القول ما لم يتبين
في النخعة والصحة ان السابق لا يضمن كما في الكافي في نعت
علي الهمة ذكره السيوطي في مختصر النهاية ان النخعة ضرب الرب
وتحت الدابة بمرحلتها وتحت وطاهرات النخعة وطالب الظاهر
وهو ما ذكره الواقي لا يقتضيه بحالها ورويه قوله او ذهابها
حيث لا حدثة وكان النخعة في طريق العامة وفيها ما لا يغير
يا ذنبه وما يغير ذنبه فانها كالحضمان لتعلمهم بالتعديك
سائر معنى لعدم الضمان في النخعة انما هو في غيرها ان
او غيرها في الطريق ضمن النخعة ايضا لانه يمكنه الترخيع
الايقاف وان لم يمكنه الترخيع في النخعة فضا رمتعدي
ما لا يقاف وتضمن الطريق فيضمنه زيلعي خلافا لما في
قائه قال يضمن الرب والتسابق والتايد النخعة ويرده
قوله صلى الله عليه وسلم كل رجل بها يعني النخعة بالرجل
يزيلعي او تعطب انسان بما ارادت اي يرونها او بما جالت
في طريق فانه لا يضمن سواء كانت سائرة عند يديها ورونها
او كانت واقفة لا جلد لك لان بعض الدواب لا يقفها الاحال
كونه واقفا وفي السراج وان ارادت اوبات في الطريق وتغير
تعطب بد انسان لا يضمن ولذا اذا وقعها لذلك انتهى وكذا
لوسال لعابها فتعطب انسان بذلك كما في النخعة فلو وقعها

لغيره يلدن من الروث والبول بلحاجة نغمة فباتت
فتلقى ببول شي ضمن لتعدي به بالبقاة لان الطريق لم
يعد الايقاف الدواب بل سيرها فكان تعديا فكل حصلا اتصل
به عطف من التلقى وان تعدى الا حذر زرعته فلو نجت بديها
او ذنبها حينئذ يضمن ان يضمن وظاهره فلا يعتذر بوقوعها
للازدحام والضرر في آخره وينبغي ان يفصل له لو اعلمه السور
او التحصن يكون متعديا بوقوفه ولا يعتذر قليل جمع رجمي
الا في موضع اذ لا امام بالبقا فبالا يضمن وفي التبيين والرجل
الامام موضع لوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان لحدوث
من لوقوف فيه ولكن اذا ساق الدابة وقادها او سار فيه على
الدابة ضمن في تحيط الرخصي وذكره في التبيين محمد وروى
داود علي باب سلق طاه وقد توفى الدواب ببقاه قال يضمن
ما صانت كذا في الحديث ولعله جعل على عدم ذلك الامام بالايقاف
والله تعالى اعلم ومنه سوق الدواب اي الموضع الذي تساق
فيها او في الحيط ولو وقف دابته في سوق الدواب لم يضمن فلا
ضمان على صاحبها وعلى هذا السخينة الربوطة في الخط واما
باب المسجد في الطريق في لا يقاف او وقعها بالبول او روثها
فلا ضمان من ذلك الا يقاف ولو لم يغيرها ضمن لتعدي به
الا اذا اعتد الامام عند باب المسجد موضعها فلا ضمان عما
حدث من الوقوف ويقف الدابة على ما تولد من الايقاف
فلو ساقها او قادها او سار فيه على الدابة ضمن ما حدث
منه كما قدمنا عن السخينة وان اوقف الدابة في الغلاة
لا يضمن الا اذا وقعها في النخعة كما في الثانية ولو وقعها جرح
دابة في ارض او دار مختلقة بينه وبين غيره لم يضمن وطبيب
شيئا يديها او جرحها فالقيام ان يضمن النصف وفي

السابق وانما يدوم ولا فلا نوح افندي واراد بقوله وصح
 الاحترازي ما قيل ان السابق يضمن النفي تارك لاجل انما يركب
 عنه فممكنه الاحترازي عنها وقائية عن نظر الراكب والقائيد
 فلا يملكها التحيز عنها وعليه بعض من فتح الحرف وفتح الاصح
 الذي عليه الثر الشاك ان السابق ليس له على رجلها شيء
 يمنعها به عن النسخة فلا علمه التحيز عنها بخلاف الكدم
 والصدم فانه منعها عنها بالتمام ونحوه وهذا الاطراد والا
 نغسب انما كان في طريق العامة ما لو كان في الملك فان
 الراكب يضمن ما وطئت وهو الراكب لا الغايد والسابق كما مر
 وفي مختصر القندوري ان السابق ضامن لما او طأت سبها وذلك
 اورجلها والقائيد ضامن لما او طأت سبها وذلك اورجلها وذلك
 خلاف الصحيح والراكب عليه الكفاية في الوطئ اي يضمن ملك
 بوطئها من الانسان كما مر في هذا الباب والرد في ذلك
 فانها مبنيان للقتل حقيقة بتفقد فليزها الكفاية ونحوه
 من الملبس ان كانا اثم اذا انقلب على يساره انتفى لاعديهما
 اي لا على سابق ولا على قائد لان الراكب مبنيان لادن
 انتفى بتفقد وتقتل الدابة فتقوله فان سب الدابة وضمان
 اليه وفي الدابة وهما مسهبان لانه لا يتصل بينهما شيء بالحل
 وكذلك الراكب في غير الاطراف والكملة فحكم المباشرة بالحكم
 التمسب وكذا يتعلّق بالاطراف في حق الراكب حركات المباشرة ولو
 والوصية دون السابق والقائيد لانه يتصل بالركب يضمن السابق
 كما مر سابق وراكب وان تلفت الدابة شيئا لم يضمن السابق
 ما وطئت الدابة على الصحيح لان الراكب فيه مبنيان لادن السابق
 مسيب والاضافة الى المباشرة فحكمها لما جزم به المسمتات
 وغيره من ان الضمان عليها قال الاسيحيان بان كان سابق

بدرع

الاسيحيان لا يضمن شيئا وبعض من لا يجنأ قالوا هذا اذا وقع
 الدابة بموضع يوقف فيه الدواب واما اذا وقعها في موضع
 لا توقف فيه الدواب يضمن قيمته ما هلك بفعل الدواب لا يسا
 واستحسننا ان لا في الذخيرة رجل او قف دابة في طريق للبدن
 ولم يشترطها فستمر عن ذلك المكان وان تلفت شيئا لا يضمن
 الرجل كما في الثانية ولو وقعها في الطريق مريضة تحت حالت
 في رجا طرقات صابت شيئا ان ضاقت بعد ما انحلت وط
 وزال عن مكانه لا ضمان على صاحبها وان اصابته والرجل ط
 محل حال ضمنها جنت وان زالت تفل من مكان الايقاف
 كذلك في الحظ وان اصابته الدابة ببدرعها ورجلها هلك
 او خفاة النوى الذي هو حب التمر من اوراق ابي جهيت
 غبارا وحظ صغيرا فتقتل ما لا يرضه عنها اي غار صابان
 شق حرقها ونال العين غيرها في البرهان وان افسد ذلك
 المشا توبال يضمن عنها الراكب لعدم مكان الاحترازي
 وهذا اذا لم يتخبر بها وينتظرها اما اذا تخبرها ونزها فافترت
 عنها ولو حصاة فالتفت شيئا ضمنه نقله السليح ولو
 كان الحصى كبير فاصاب ما تلفته ضمن الراكب لامكانه الاحتراز
 عنه وانما يكون ذلك عادة من قلة هدلية الراكب فيضن بطل
 وقال السليح حمد والظاهر انه يرجع في معرفة الصغير والكبير
 الى عرف وضمن السابق والعامة يضمنه اكله فيضن بطل
 الراكب وكذا اذا ارتدفت اتفاقا لانه سببان ~~حاصل~~ الراكب فيضن
 الايطاف فيجب فيها الضمان بالتعدي فيه كالراكب وصح في الدرر
 انه اي ما في المتن من ضمان السابق والعامة وطير ونفوس
 الاطراف الثلاثة في الالفاظ والانعام من التلازم في النفي
 والحاصل ان كل موضع يضمن فيه الراكب يضمن فيه

السابق

ورب اوسايق وقايد يوركب وقايد فالضمان عليهم ما غير ان
 الكفاية على الرب وحده انتهى وانما قايده وجوده علمه لان
 كل ذلك سبب الضمان الاتي ان محمدا ربه الله ذكر في الاصل
 ان الرب اذا امر انسانا ففخس المامور الدابة ووطئ ناسا
 كان الضمان عليها فاشترى كل ضمان فالناقص سابق
 والامر كسب فتبين بهذا انها يستويان وقد صرح عدم ضمان
 السابق لان الاضافة اليها لما يشترط من التسبب كما مر
 اي وهذا منه حارب عما ذكر في الاصل فان السبب انما
 لا يضمن مع المسألة الا كان سببا لا يعمل بالضرورة انما
 هنا فان السوق لا ينضمه الا تلاف ولا يغلب ولا يملك
 الحزم مع الاتفا فان الحزم لا يعمل شيئا يدعون للاتفاق او سبب
 يعمل فانظره في الاتلاف فينتهز ان كان في مسالة تخمس
 الدابة باذنه ركبها يعني فان الخمس يثيرها فيغلب الا ان
 فجعل الغالب بمنزلة الموقر بخلاف الحزم فانه ليس يختلف بل
 التقا وعند الاتفا وجد التعلق بهما فاضيف الاخرهما انتهى
 الا ان قوله باذنه ركبها لم يظهر معنى للتفسير فالاول ان
 الخمس سبب الاطلاق سوا كان باذنه او لا يتعقب وذكر في
 السعدية ان ما ذكره الزيلعي في معرض الجواب بمحمل عن هذا التفسير
 ولا يصلح جوابا عما لا يصلح بل هو تحقيق وتفصيل له
 واللازم منه وجوب الضمان على السابق وهو قد صرح
 الوجوب وهذا من مثله غريب انتهى وذكر الزيلعي في الجواب
 عن قايده الهدية ما صور به ينبغي ان يقال وهو الصواب
 والمجرب على الاول انتهى فيكون التصحيح للقول الثاني
 والآخر عن القول الاول ويؤيده قول النهاية ما لا يلزم
 عند الاول المح والاقول الوجهية الرب والسابق والقائد

والردف

والردف في الضمان سوا حالة الانفراد والاجتماع وهو الصواب
 وان كان الرب مباحا لا ان السبب هنا يعمل في الاطلاق فلا
 يلحقه فان التعلق مضاف اليهما بخلافه في التعلق بالرب
 وبه علم ان الصحيح ما جزم به القسستاني وقيل في الهدية
 فاشترى حزمه كعادته وقدمه في الموهب والممنوع وغيره عن
 مقابله بتقبل فتبينه وضمن عاقلة كل فارس او عاقلة
 كل راجل وبيد الاخر صطوما اي تضاريا بالجسد يعني
 ضرب احدهما الاخر بنفسه خطأ بلا تقيد بان قرب الفرس
 من فرس الاخر فلم يقيد بالاول على ردها من فرس الاخر
 اصطوما شيئا وهو الذي اشار به بقوله او رجل
 ثم ان هذا مقتضى عما اذا كانا متقاربين والافق الاختيار
 سا سر جلي عليه في ركب من خلفه فصدقه فطرب
 الموزن لضمنا على التقدم وان غطى المقدم فالضمان على
 الموزن ما تامة اي من الاصطدام فوقهما على التفت
 ليعكس حزين لسان من العجم ولا كما عاين من ولا وقع على
 وجوهها من الاصطدام وقال زفر في الشافعي يجب على عاقلة
 كل من يصف دية الاخر روي ذلك عن علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه وان كل واحد منهما مات بفعله وفعل صاحبه
 فيعتبر نصفه ويهدى نصفه كما ان كان الاصطدام عدا
 او جرح كل واحد منهما نفسه وصاحبه او جرح على راع
 الطريق يبيد فانهم عليهم اوقعا فيه يجب على كل واحد
 منها النصف فكذا هذا ولما ان موت كل واحد منهما مضاف
 الى فعل صاحبه لان فعله في نفسه مباح وهو الذي
 في الطريق فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه
 لانه مباح مطلقا في حق نفسه ولو اعتبر في الثالث يجب

نصف الدية فيما زاد في غير قارعة الطريق لانه لو اشد
 وقتله في نفسه لما هو في البئر وفعل صاحب وان كان ما
 كنه متبذرا لسلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان
 عند وجود الثاني به وروي عن علي رضي الله عنه انه اوجب
 كالدية على عاقلة كل واحد منها فتمت رضى وابتاه ورجا
 بما ذكرنا ويجلي ما روي عنه انه اوجب النصف على انهما لعل ذلك
 فان في العمد يجب على عاقلة كل منهما نصف الدية على ما بينه
 ويجلي ما روي عنه انه اوجب كل الدية في الخطا فبما بينه
 وما استشهد به من الاصل طام عمد ورجح كل منهما نفسه
 وصاحب وحق البئر في الطريق ففعل كل واحد منها محظورا
 وطلعا فمعتبر في حق نفسه ايضا فلو كان قاتلا لنفسه
 وهذا الحكم الذي ذكرناه في العمد والخطا فلو كانا عديين
 فلا تلحق احد لوليدين على صاحبه لان الجنائية تعلقت برقبته
 دفعا وفدا وقد قامت الال خلف من غير فعل يصير المثل
 به مختارا للفعل ودفعا بغير ما اصطفا على الوجه وما كانت
 ابن حال هدر دمهما في العمد والخطا سببا لانه لهما
 بفعلها وجرمانية كل منهما تعلقت برقبته دفعا وفدا وقد قامت
 لا الى خلف من غير فعل يصير الموط مختارا للندم واذا
 وقع الحادث على وجوهها فلا موت كل يقوف نفسه وقال
 السد احد وانظر ما لو وقع على جنبها ووقع احدهما على
 قناه او وجهه والثاني على جنبه والظاهر انه لو وقع على
 الوجه وجرم الثاني ولو كان من الحجر فالدية في حاله لا
 لا على عاقلة كل منهما كما هو في الال انه لا عاقلة لهم ولو كانا
 المصطفيان حاران وعبدان كما يعلم من الهدية ما حدثت
 فعل كل واحدة وذلك لان العمد هتك بمنزلة الخطا لانه شبه

عمد وهو عمد الاصطدام بقصد ولذا وجب على العاقلة وانما
 نصفت الدية لان وجوب تمام الدية في الخطا لان قتل كل منهما هو
 الشئ في الطريق مباح والمباح في حق نفسه ايضا في السبه
 الهلاك وفي غيره مضافا وما في العمد فليس بمباح فيضاف
 اليه ما وقع في حق نفسه فصار هلاكه بفعله وفعل غيره
 فيه ما كان بفعله ويجب ما كان بفعل غيره رجعي ولو وقع
 احدهما اي احدا لاصطدام من على قناه والاخر على وجهه
 هدر دمهما اي دم الثاني فقط يقتل يقتل برقبته من وقوف على
 قناه ولو كان احدهما او كان الاخر عمد فمقتل عاقلة اخرى
 قيمة العمد كلها في الخطا ونصفها اي ونجب على عاقلة الخريف
 قيمة العمد في العمد قالوا في هذا المسألة مخالفة لما سبق
 من ان العاقلة لا تقتل عمد ولا عبد على ما هو المشهور والثاني
 لمكدين لما تفرق انتهى اريد لمكدين ان العاقلة لا تقتل عبد
 ولا عمدا وقد علمت ان العمد هنا بمنزلة الخطا لانه شبه عمد
 وسببا في الحدت محمول على ما جناه العبد لا ما جنى عليه فذبح
 وباخذها ورثته المقتول وبسط حشرهم من الدية فيما زاد
 على القيمة ونصفها لان الواجب كان على رقبته العمد فبطل
 بموته لا قدر ما خلف وهو القيمة ونصفها وهذا عند
 لان قيمة العمد المقتول يجب على العاقلة على حمله لانه ضامن
 الادمي وعندنا ان يكون على العاقلة لانه ضامن ما لا يليق
 قبل ينسب ان يستقر ما ذكر على العاقلة لان الدية تثبت اولا
 للثبوت والورثة تتخلفونه والعاقلة يحملون موجب جنائته فلما
 ملك ما تحمله العاقلة سقط عنهم كما قلنا في امرأة قضيت يد
 رجل فترجمها على اليد وما يجدك منها فان الدية نصيبها
 وتسقط عن العاقلة واجيب بان السقوط ان يكون

ولان اللباس تتبع للاسب وهو لو وقع في الطريق وعثر به
 انسان لابلان له الضمان فكذا اذا عثر على شيء ويجب على قائده
 قطار بلكسري بكس التالف قطار لا جبال قال والمصنعة
 القطار من الاباعد على نسق واحد ولجمع قطار ونزل
 وكتب وهو فعال بمعنى مفعول مثل كتاب وسماط اتى
 وطى بغير منه رجلا الدية على ما قلنا القايديان القطار
 بيده يسير ويقوده ويعيق بايقافه فكل من عليه صيانة
 فاحذر من ذلك يكون مضمونا عليه فيضاه في اليه ما حدث
 من القطار رتبته فيصير الحكم كانه قتل خطأ فحجب على
 عاقلته دية وذر الغنم ابو الليث في شرح جامع الصنفين
 انسانا قادم في فوطي لاع انسانا قتلته هل يجب على القايدي
 الضمان قيل ينبغي ان لا يجب لان الامم ينفسه من اهل وجوب
 الضمان ففعله ينسب اليه خاصة واما فعل الجمال كما اعتبره
 في حكم نفسه ففعله ينسب اليه القايدي كحرره لا تقايف
 لا وجوب الدية فيما اذا كان المثل في غير مال وكان الموجه كالمش
 الموضحة في فوطي كالمش والوان كان معه اي مع القايدي
 سائق فوطيته الدية رجلا وشا اخر ضحنا لا استقامتها في
 التسبب لان قائد الموجه قائد المثل سائق لا تضاهي لانه
 لكن ضمان النفس الملة انما يجب على ما قلنا وحال المال اعلم
 من ان يكون عمدا ودابة او جادا انما يجب في ما له هذا وكان
 السائق من جانب من الاقل قال في خزانة المفتين وقايدي
 القطار في الطريق يضمن ولو اخرج وان كان عظميا لا يمكنه
 ضبط اخطائه كان معه سائق فالضمان عليها وان كان
 له سائقا ضحنا وان كان ثالث وسط القطار ضمن الثلاثا
 بغيره اذا كان الاخر عسفي في جانب من القطار يسوقه

ولان

هذا هو الذي كان عليه في هذا الموضع
 في هذا الموضع في هذا الموضع
 في هذا الموضع في هذا الموضع
 في هذا الموضع في هذا الموضع

فانقطع
 منقطع

فيما اذا كان الرجوع هو الجاني والرجوع هنا وارثه فبالنظر الى ان
 المستحق ولا هو الجاني في تسقط وبالنظر الى الرجوع غيره لا يستحق
 فلا تسقط بالملك ابو السعوي عن الغنية قال السبل احمد
 وفيه ما مل فان الرجوع في مال التزوج غيره وهو وارثه النهر
 فارسان اصطفا واحدا سيرا والاخر فاقف ولذا الماش
 والواقف اصطفا فاعلى السائر والماشي فاقف ولا انما وعلى
 الموقوف ويرث كذا في المحرط للرخس ولو اصابه من المستفيدين
 ان كان بفعل الرب والملاخ ضمن ولا ضمان في النفس وفي الدار
 يضمن الملاخ كذا في الهندية عن خزانة المفتين ولو خالف خلف
 سائر فصدومه فعطب الجاني لا ضمان على سائر ولو عطب
 السائر فضاياه على من جامله وكذا في السفينتين كذا
 في الخاتبة كذا لو تجاوز رجلان حبلان فتسقطا وما تدا
 على التقاضي صدر من مالوت كل واحد منهما بقوة نفسه فان
 وقع على وجهه وجب دية كل واحد منهما على عاقلته الاخر
 لموته اي موت في الوقع على الوجه بعينه صا حيد وهدراي
 ولا يجب في مقابلة دم من وقع على القتل بموت بعوة نعمة
 ولو قطعت انسان اجنبي الحبل بينها وكذا في تخا زيب
 فوقع كل منهما على التقاضي فاقا قد تها على عاقلة التقاضي
 تسبب كذا التقاضي تسبب القطع ويضمن القاطع للمبل ايضا
 ذره الاثافي وعلى سائق ذرية هذا خبر مستداه قوله
 الا في الدية وقع ادائها اي الاتهام والوجه على رجل فوات
 بسبب وقوعه واعا وجهت الدية على السائق لانه متعدد
 في هذا التسبب لانه الوقوع بتقصير منه وهو ترك الندا و
 الاحكام زائد فصار كانه القاه على الطريق بيده بخلاف
 الرذالة لا يقصد حفظه عادة فلا يعقد بشرط الالة

انهم

ولكن هو معهم في الضمان فيما صاحب البعير الذي هو عليه وما خلفه
قال بعض المتأخرين هذا اذا كان زمام ما خلفه بيده يوقوده وما
اذا كان ناعما على بعيره او قاعدا لا يفعل شيئا ليكون به قايما
لما خلفه فلا ضمان عليه في ذلك وهو حق ما خلفه بمنزلة
المساء الوضع على بعير في اربابته نقله عن المسبوح فهذا
يقضي ان الرب اذا لم يأخذ الزمام ولا ساق ما قبله ولا هو
الذي يخرج البعير الذي هو عليه بل حركته من القايما ومنه
ومن السابق فلا ضمان عليه في هذا يعصم عموم قول الشارع
فيما مضى وربك وسطها بضمنه واما ما نقله في الخط عن
المتأخرين اذا قاد الرجل قطار وخلفه سابق واثنائه ركب
على بعير فوسطى بعير الرب انسا لنا فالدية عليهم اثنان وكذا ان
اذا وسطى بعير ما خلفه الرب انسا فاوان وهو بعد اتمام الرب
فوسطى السابق والعايد بضمنه ولا شيء على الرب انتهى فهو
محول على ما اذا كان الرب سابقا ما به وقايما عليه وما خلفه
والله تعالى اعلم فان قتل على بنا الناعل وبعير فاعله رطب
على بنا النعول يربطه رجل على قطار سابقا رطب
محمزة في كلام الشارح بلا علم قائده رجلا مفعول قتل
ضمن عاقلة الناعل كدبه لانه يمكن ان يصون قطاره عن
ربط غيره فاذا تركة الصانته صار متعديا بالتقصير وهو سبب
وفيه الدية على العاقلة كما في قول الخط وجعله لا ينبغي الضمان
عنه لتحقيق الاطلاق منه وانما ينبغي ان يكون قول الشارح على
الرابط ورجعوا الى عاقلة الناعل بما خصه من الدية على
عاقلة الدية لانه هو الذي اوقع فيه وانما يجب الضمان
على الناعل والاربطة ابتدأ مع ان كل واحد منهما مسبب لان القود
بمسرة المباشرة بالنسبة الى الربط لا اتصال التلف به دون

ولكن

ويكون سوق البعض سوق الكسح لا اتصال قتلوكا السابق
توسرهما اي قتل الرب لا يربط واخذ بزمام بعير واحد ضمن السابق
ما خلفه يعني ولا يربطه الناعل في ضمان ما خلفه اصلا
وضمنا اي السابق المتوسط والناعل المتقدم ما خلفه احد
الاباعق مما قد مره اي قدام هذا السابق المتوسط لانه
السابق يسوق ما قدامه والناعل يأخذ الزمام وحديث
انقطة الزمام من القطار حين اخذ زمام واخذ بيده لم يكن
الناعل المتقدم قايما لما خلفه السابق سواء كان واحدا او
متعددا وهذا اذا كان السابق المتوسط يسوق ما قد مره
والا ففي الخط وان كان الذي في وسط القطار اخذ زمام بعير
يقود ما خلفه ولا يسوق ما قبله فاحاب ما خلفه فلا ضمان
فيه على الناعل الاول وما احاب ما قبله ضمان ذلك على
الناعل الاول ولا شيء فيه على هذا الذي في وسط القطار لانه
ليس يسابق لما قبله وربك وسطها بضمنه فقط يعني لو كان
رجله ركباً على بعير وسط القطار ولا يسوق منها شيئا بضمن
ما احاب الابل التي بين يديه لانه ليس يسابق لها وبهذا
ما احاب الابل التي خلفه لانه ليس يقاومها واما البعير الذي
هو ركباً فهو ضمان لما احابه فيجب عليه وعلى الناعل بعير
ما احابه بالاربطة فان ما احابه بالاربطة ضمانه على الرب
وحدوده جعل فيه مساهلة حتى حركت عليه احكام الرب
عليها بيناه زبلي فاندفعه ما ادفعه الناعل حتى من الناعلة
وما نكث الاعداء تمنانه في المخير من قود غير احاب
بالاربطة فتضمنه ما لم يأخذ الرب بزمام ما خلفه من الاربطة
قال في الهندية ولو كان رجل ركباً وسط القطار على بعير
ولا يسوق منها شيئا لم يضمن مما يصيب الابل التي بين يديه

وان لم يمشي خلفها فادعت في قورها فسائقا اليها فالمرسل
سائقا اليها حتى فيلحق بالسوق ويترب عليه ما يترب
على السوق وان تراخي انقطع السوق فالمراد بالسوق ان
خلفها سواء صحبه زجرا ولا لكن قال السيد حذر نقل المولى
عن الملا علي القاري تعبد لك خلفها بطرده اياها
وقال وقوله والمراد بالهمزة الكسرة الواو حذفت لان الحكم
لا يخصه وقد زال نوحه التخصيص بزيادة قوله واكتب
بعد قول المصنف في راسل الهمزة فتدبر في راسل وقال
الشيخ الاحمدي وانما ذكر الراجح في الكسرة ليعجز عنه الراجح
لان في حكمه وان لفظ الدالة والهمزة يشمله في الاصل
لكن الدالة خارجة عنه بالوقوف لا طلاقا على ذات الارجع ثم
يقال كيف عطف الكسرة عليها باو ولا يصحح ذلك ان يكون من
عطف الثاني على العام لانه يجتمع بالواو فيجاب بانه حيث
عطف عليها اراد الهمزة والدالة ما عدا الكسرة تامل انتهى وفي
الخاتمة رجل رسل كذا الي ثمانية هـ وفي ثم ذهب وقت النشأة
لا يضمن وان ذهب في قور الارجع وقت النشأة ذكر في الجاهل مع
الصفير انه لا يضمن اذا لم يكن سائقا يعني اذا لم يكن خلفه
وهكذا ذكر الترمذي وعن ابو يوسف انه يكون ضامنا وانما
اخذوا بقوله وذكر الراجح في راسل الكسرة مع الصفير رجل ارسل
كلها فاصاب في قور كذا نسائا فقتله او فرق ثيابه ضمن الرسل
وقد انا طفي رجل غري كسبه على رجل فعرضه او فرق ثيابه
لا يكون ضامنا في قول ابو حنيفة ويضمن في قول ابو يوسف
مرجه الله والمختار للتوفيق قول ابو يوق وفي راسل الكسرة
وهو لا يضمن خلفه فعسى انما قالوا تلقى غير ان لم يكن معلما
لا يضمن لان غير المعلم يذهب بطبع نفسه وان كان مسلما ضمن

الربط فيجب عليه الضمان وحده ثم يرجع به عليه لانه دية لا ضمان
كما نوههم صدر الشريعة نقل في المغني صدر الشريعة اقول
يبنى ان يكون في مال الربط لان الربط او قهرهم في خسر المال وهذا
ما لا يتحمله المالك انما قلتم قلتم يمكن ان يجاب عنه بان
الربط لما كان متعديا فيما ضمنه صار في التقدير هو الجاني
واذا كان كذلك وجبت الدية على ما قلتم كذا في المغني في ربط رجل
اجنبى بعبوه خلق الفطار وكذا ان القطار في قور ضمتها فيما قلتم
البيعير الربوط من نفس ديتها على ما قلتم القاتل بلا رجوع بما ضمنه
العاقلة على عاقلة الربط سواء قال القاتل انما علمت بالربط او لاد
لغيره بغير غيره بلا ادلة من الربط المالك لا يصحح ولا دالة فلا يرجع
على الربط على حد غاية الامر يقال انه متعدد بالربط والايضا
هذا ان لم يعلم القاتل بالربط وان لم يعلم فالايضا لان رجوعه على عاقلة
القاتل على عاقلة الربط محقق من الهوان لان القاتل قد رضى بذلك
والتلف قد اتصل بفعله فلا يرجع به وهو القاتل في مال الربط
لان الجاني لا يتسبب ولا الضمان الا اذا استحسن في الرجوع لما ذكرنا
يرجع ومن رسل يمتدوا رسل كلها ملحق والحال انه كان الرسل
لها خلفها سائقا لاسيد حمالا لا يقول وكاد سائقا
لها ابي خلفها فيكون تفسير للسوق كما ذكره بعد وذكر غيره في الدرر
المنقوع وعن ابو يوق انه اي رسل الهمزة والكسرة يضمن على كل حال
يعني سائقا ولا يضمن في راسل الهمزة في فاصابن الهمزة
في قور بها بلا تراخي ضمن الرسل لانه لم يلقها فاصب فله رسل
اليه كما يضاف فعمل المالك اليه فيما يصلح التزم الاتية انه لو
ارسلها على الصمد جعل رجلا لم حمله حتى حمله الصمد لكنه
يسقط التوكلية رجمي والرد بالسوق اذا يمتني خلفها

وان لم

ان مر علي الوجه الذي ارسله لانه ذهب بارسال صاحبها مال واحد
يمنة ويسبق فلا ضمان لانقطاع حكم الارسال والذالك مع قالا
هذا في الهيمية واما في الكلب فلا يضمن وان ذهب على سنن
الارسال الا ان كان خلفه لانه يتمكن من اثبات اليد عليه بدون
الكلب عادة زيلعي واكثرى حارفا وقونها في الطريق على اهل
مجلس فسلم عليهم فنخبها صاحبها واضربها او سا فامتنعت
ضنها وهو كالمسوق للمخزاة المغتبيين ولوا رسلهم
فدخل زرع انسان وفسد فان ارسله وساقه الى الزرع بان
كان خلفه كان ضمانا وان لم يكن خلفه الا ان الحارز ذهب
في فوره ولم يعطى يمينا وشمالا ذهب الى الوجه الذي
ارسله فاصاب الزرع كان ضمانا وان ذهب يمينا وشمالا
اصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدا كان ضمانا وان ارسله
فوقى ساعة ثم ذهب الى الزرع وفسد لا يضمن المرسل
ويده يعلم توضع ما افاده الشارع وقال في الهندية من ارسل
بكرة من القرية الى روضه فدخلت في زرع غيره فاكلت ان كان
له طريقا غير ذلك لا يضمن وان لم يكن له طريق غير ذلك
يضمن فاما اذا خرجت الدابة من المريط وفسدت زرع انسان
او تركها في المريط فافسدت زرع انسان فلا ضمان وكذا السنابير
والكلاب اذا فسدت نسيان من موال الناس فلا ضمان على
صاحبها كما ذكره في المحط عن ابي الفضل وان ارسل طيرا
ساقه او افان بدنه لا يضمن التسوق لعدم احتمال الضرب
فكان وجود السوق وعدمه سق فلا يضمن المرسل ما اقلقه
الطير ولو بارى كما في الرزق وارسال دابة او كلبا ولكن بشرط انه
يتمكن الرسل ساقا له اي لما ارسله من الدابة والكلب
ثم اصاب ادميا او غيره فاقبلته لم يضمنه المرسل لانه لم يوجد

منه

منه السوق حقيقة وهو الشئ خافه ولا حكم بان يهيب
علي فور الارسال ففقت للتعدي وهذا لان الاصل ان الفعل
الاختياري يضاف الى الفاعل ولا يجوز اضافته الى غيره الا اذا
تركنا ذلك في فعل الهيمية اذا وجد منه السوق في ضمانه
اليه استحياتا حسيانة لا لنفسه والاموال واذا لم يوجد
منه السوق بقى على الاصل ولا يجوز اضافته اليه لعدم
الفعل منه مباشرة ونسبها بخلاف ما اذا ارسل الكلب الى
صيد حيث يوطأ صاحبها وان لم يكن ساقا له حقيقة
ولا حكا لان جهة مست الا اصطفا به فاضيق الى الرسل
ما دام الكلب في تلك الجهة ولم يقتضها اذا طريق الاخطار
به فاضيق سواء وهذا لان الاصل ان الاخطار لا يوزن
السوق لاصد باب وهو مفتوح فاضيق اليه وان غاب
عن بصره الصيد ولا حاجة اليه في حق ضمان العدو وان
فتى على الاصل فكل من مضى الى الكلب لانه مختار في فعله
ولا يضمنه فابعد ارسل فلا يضاف فعله الى غيره وقد ظهر
من الفروع التي ذكرنا ما ساقا عن الحارزة وغيرها انها
اذا وقعت في شئ لم ينعطع حكم الارسال بالوقفة كما ينقطع
بالعطف بخلاف ما اذا وقع بعد الارسال في الاصل
ثم ساقا فخذ الصيد لان تلك الوقفة تحقق مقصوده
من تمكنه من الصيد وهذا تنافي مقصود المرسل لان مقصوده
السير في طلبه حكم الارسال وبخلاف ما اذا ارسله الى صيد
فاصاب نفسا او لافي فوجبه لا يضمن من ارسله
وفي ارسال الهيمية الى الطريق يضمن لان شغل الطريق
تعدي فيضمن ما تولد منه واما الارسال للاصطفا فبما
ولا تسبب الا بوصف التعدي كما ذكره في الهيمية ولو كان

رجل كل عتور يوزي من مريده فلاهل البلدان يقتلوه وان
اتلف يجب على صاحب الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاطلاق
والا فلا شيء عليه كالحايط المائل او انقلبت اي تسيست
وتحقيق لا نفلات خروج الشيء في اية دابة ينفسها فاصابت
مالا فافسده او اصابته اديما فقتلته سوا كان ذلك
نهارا وكان ليلا الاضمان في الكل اي جميع ما تقدم من الما
المذكور من قوله ولا يرسل طير الخ لقوله صلى الله عليه
وسلم الجباري فعلها جباري فدية في بعض روايات
البخاري وغيره الجباري جباري المتفلة ما اصابته
وافسده او قتله هدر يري غير وضوح على صاحبها نقل
الرببي هذا التفسير عن محمد بن عبد الله بن عقال وهذا صحيح
فلا هلا في الروية والمسوقة والمفقودة في الطريق وفي
ملك النهر والارسل في الطريق فقتلها معتبر على ما بينا ولا ان
التمل معتبر عليها غير رضا في اية صاحبها العدم ما يتوجب
النسبة اليه من نحو الكوب كما لو جحنت الدابة به اي بالرب
ولو كان كرها سكران قال في القاموس جمع الفرس كنع جمع
او جاحا فهو جمع اعني فارسه وغلبيه والمال انه لم ينعدر
الرب على ردها فاصابت انسانا فقتلته ولو اختلف
في عدم القدره على ردها فالقول المصمم والبيته على مدعي
التمول ان انكاره اصل الضمان في ضمن الدعوى لا يغيب بعد
تحقيق سببه انتهى ما يخصه فانه اي الرب لا يضيء كل مقتلة
لانه اي الرب حينئذ ليس بمسئرب يتنبه بدلتخنة المسورة
لما لا يجوز في حال جمها فلا يضا في سيرها اليه الدابة المذكورة
التي اي الرب جحني لو اختلفت في حال جمها انسانا كانت
الرب عليها ولا قدمه هدر عادية واذا جحنت الدابة فضررها

اوكيها بالكام ففريت برجلها او بدنها لم يكن عليه شيء وكذا
لو سقط منها فذهب الي وجهها فقتلت انسانا لم يكن عليه
شيء كذا في الحايط ومن ضرب دابة كان عليها الرب يسير
عليها كما يسير من ضاربها لو كان او قنابها او تخسها اي الدابة
التي عليها الرب يعوق فلا اذن الرب فتمتعت وضررت بدنها
شخصا اخر غير الهاضي فقتلها سياتي من تخسها على طائفها
او اوتيت ما تخسها فصد مته وقتلته اي التخصه ضمنت
هو اي التاخص لا الرب لان التاخص متعدي والسبب
والرب في فعله غير متعد فتخرج جانيه في التخصه التعدية ويرر
ومن الرب السائق والتايد كما في التخصه تاني قال وانما
خص التخصه لانه لو وضعه على ظهر حربي فتمتعت لم يضمن
كما في المنيه وقال ابو يوسف يضمن ان يرب الرب والتاخصه
نصتي وجعله القسنتاني رواية عنه كالمكان كرها مو
دابة على طريق فخسها انسانا فتمتعت وضررت بدنها
غير الطاعن فقتلته ضمنا جميعا التعدية اي الرب في النفاق
فلو رنت ووقعت فخسها هو او غيره فلا شيء عليها فاذا
السيد حمد رحمه الله على طريق ايضا اي التخصه التاخص
بالفخس اذا فخس باذن لو وقف وهو الرب وان كان يضر
افنه فالضمان كله على التاخص كما صرح به في الخلاصة واما
كان فخس التاخص باذنه اما اذن من الرب ووطيت الدابة
المختومة في سيرها فاذا ركبها احذر لنا في فورها غيب
الفخس بلا ملة قدمه عليها اذا سرت من موضعها والا فسر
على التاخص وحده لا انقطاع الفورية ولو تمتعت التاخص
عقبت تخس قدمه هدر ولو التفت الدابة المختومة غيب
الفخس الرب فقتلته فدية على عاقلة التاخص والخلاصة

نصفان النصف على عاقلة الأب والنصف في عنق العبد يرفع
مولاه أو يعبده ثم يرجع مول العبد على امرئيمة العبد إذا كانت
قيمة العبد أقل من نصف الحرية وكان المأمور بالنصف مجبور عليه
وإن كان العبد مأمورا بوفائه فهو للعبد المأمور لا يرجع على
الامرئيمة من الضمان والمجرب في الأمر يسوق للثبوت وقبضها
نظر الحجاب في الأمر نخسها وإن كان الأب عبد فامرأته غير
فوطيت انسانا وإن كانا مازونين في التجارفة فالضمان عليها
في غنيتها نصفان يدفعان بذلك ويقبضها مولاه ولا يرجع
مول العبد المأمور على العبد إلا عريش وإن كان المأمور مجبور
والامرأته مازونان فالضمان عليها أيضا في غنيتها وإذا دفع مول
المأمور عبدا وفداه بنصف الحرية رجعت بقيمة عبده على الامر
وإن كانا مجبورين فالضمان عليها في رقيتها أيضا وإذا دفع
مول العبد المأمور عبده وفداه لا يرجع على العبد إلا ماله ولا يرجع
ولا يقبل العتق كذا في المحط ولو مرقن الثلاثة بشئ قد نصبت في
الطريق فنخسها بذلك الشيء فتعنت انسانا فقتلته فالضمان
على الذي نصبت ذلك الشيء كذا في الحياوي وفي المستحق رجوا فوف
على دابته في الطريق فامرأته إن نخس دابته فنخسها
فقتلت رجلا وطرحته الأمر فدية الرجل الأجنبي على الناحس
والأب جميعا ودفع الأمر بالنصف هدر ولو سارت غنم وضوا
تمتحت من فوق النخسة فالضمان على الناحس دون الأب
وإن لم تنس فتعنت لها نخس ورجلا آخر وقتلتها فذبيته
الأجنبي على الناحس والأب والنصف ذبيته الناحس على
الأب ولو لم يوفوها الأب على الطريق ولكن حرقها في
الطريق فتعنت انسانا فقتلته فالضمان على الناحس وعلى
الأب نصفين وإذا وفق رجل دابة رجل في الطريق ورطها

والمحيط والخائنة كانت الدابة تسير وعليها رجل فنخسها
رجل فالعتق الأب إن كان النخس بأفد لا يجتنب على الناحس
وإن كان بغير ذنبه فعليه كاللوبة وإن ضربت الناحس فارت
قدمه هدر وإن أصابت رجلا آخر بالذنب أو بالرجل ولو سيق
ما أصابت إن كان بغير ذنب الأب فالضمان على الناحس
وإن كان بذنبه فالضمان عليها إلا أن النخسة نازح والذنب
فإنها جبار زراد في الخلاصة إلا إذا كان الأب واقفا في غير ملكه
فامرأته فنخسها فتعنت رجلا فالضمان عليها وإن كان بغير
أذنه فالضمان كله على الناحس ولا كفارة عليه والناحس
أما يصح لو كان الوجه من الدابة أو ما يتوهم بقائه في وجه الناحس
والأفان كان عمله بعد النخس بحيث ينقطع الغوريه عادة
فالضمان على الأب لا تقطع أثر النخس درر وبربرية وكذا
والحط أيضا ومن قار دابة فنخسها رجل فارتقت من
بذلها بقا صابت في فوفها فعلى الناحس وكذا إذا كانت
لها سابق فنخسها غير ذنب في الرماية دابة لها سابق وقايد
فخسها رجل بغير ذنب أحد ففتعنت انسانا فكان ضمان النخس
على الناحس في صفة وإن كان النخس بامرأته فلا يجز
الضمان على أحد من الخائنة ولو كان الناحس عبدا فخسها فدية
الذبية في رقية العبد وإن كان صبيا فهو كالرجل كذا في الحياوي
وما في الرماية من أن الناحس لو كان صبيا ففي ماله قال
النسقي في الكا في جعته إن يراد به إذا كانت الخائنة على المار
أو فيما دون ريش الموضحة قبل ويحتمل أن يراد به الصبي
إذا كان من العجول لا عاقلة لهم كناية وإذا كان يسير على
دابته فامرأته حتى نخسها فتعنت فلا ضمان على أحد من
وإن وطيت انسانا في فوق النخسة وقتلته فالضمان عليها

ومن هذا الوجه تشبيه المأكولات فلعلمنا بالشهيد بن سببه الادب
في ايجاز اربع وبالنسبة الاخرى نفي النقص ولا نهكيات اعين اربع
كما قد مضى الشرح والفرق ما قد مضى منه ان الشاة للمر وهذا
الاخيرة لا قامة العمل لمن يرد عليه اي علم الفرق والتعديل
المذكور بقوله لان قامة العمل انه لو قلنا عبيد حارثا
ان يصنع النفا في نقص فيمنه وليس كذلك فانه نقله
الفرق مستأثر عن في القضاة وتقول الثاني في غناي كبر كما
اي عن الزيلعي من التخيير ان سائر ما على الثاني وضمنه فيمنه
او امسكها ورجعها نقصان وعلا فان القول به النص وهو
وردد عمن واحد فقط صريحه وحاصه ان ضمان العبد
ما لم يخلو من القضاة فلا نقاس عليه بل ينفذ على النص
ولذا قال فالاول التمسك في رد ما قاله الامام الشافعي رحمه
الله تعالى ورواه صلى الله عليه وسلم وصح في عين الدابة ويرجع
القمة قال في جاشنة الشاذلي عن في الدابة النور وفي
رواي هذا الجواب والفتوى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
رواه خارجة بن زيد بن ثابت عن ابيه مرفوعا وروى
عن عماره قضى بذلك والفرق ان الشاة لا تعمل بل يستعمل
بها كما يستعمل لامة فضمن النقصان من غير تقدير
واما ما ذكره من ان الشاة تفرقها عما ملكت لبي ادم لكانها لا تعمل
الا بغيرها فاشبهت الانسان من وجهه وان كان من وجه
في وجهه تنصيف التقدير الوجوب في الانسان عملا بالشهيد بن
سببه التعديل بان قامة العمل بها انما تكون اربعة اعمد
وقال والمعتقد صولا اول اي في الاستدلال وفاد الشاذلي
بان التعديل في هذا المسألة ما خوذ من جملة اشباهه وضاه
الذي صلي الله عليه وسلم ومرفوعا عن النبي في عبيد الدابة والتعدد

مقاصدها غير المحم فاشبهت الادبي وقد تمسك لذلك فاشبهت
المأكولات فاجوبنا اربع لشبه الادبي ونفينا النقص لشبه
غيره بخلاف ما اذا افتنا عينا فان يدعي بذلك جملتها فها
ان ما لولة وكلها ان لم تترك والذهبي لم يرد الا في عين واحد
فيمنه صريحه والتعديد ما لبيت لانه لم يقطع اذنها وادبها يعني
التقاطه نقصانها لان لا يرد في عين الدابة وقطع الذنب ليس
بمسكوك لانه لم يصر لها فوجب النقصان ولذا لسان النور
والحارثي فطم يطمى التقاطه النقصان لا تقدر ان في لسان
الاصبي اذا لم تعلم صحت حكومت عدل فهذا كذلك بالاول
لانه متيقن عدم نقطة وقيل ضمن النفاط في السنة الدواب
جميع القيمة لما قالها بلسان الادبي لان خور الثور يهتج حمار
منه بمنزلة النطق من الادبي وفي رواية اذ هذا صلب منغص
كاملة والاول اظهر من حجتى قد ثبت وفي قطعها فقول الاختلاف
ايضا وقد حرم من هذا القول في نسخة الاثران والقنية وحل
الاول بقيل كماله وطم يخفى حديث قولي فانه ضمن قيمتها
وعليه الفتوى لانه لا يخلو الانتفاع بها ولا خيالها في
امساكها واخذ النقصان لانها بها بغوات المقصود منها
وهذا ظاهر في غير الماكول ولذا قال الشارح اي لو عير ما لولي والرس
غير ما لولي كافي النقص وان كان المقطوع منه احد في القول ما لولي
يسوق ان المقصود منه التحصيل والرجوع والاكل ولم يقصد الاكل
حسب المالك بن ابي اسحاق واخذ النقصان او ضمن قيمته بان
كلها كافي في عينه لكان هذا خلاف ظاهر الرواية في البهائم
انه لو قطع ذنبه من غير لولة او رجلا ارمه قيمتها لاختلافه
اماها ولا خيالها لكانت في امساكها واخذ النقصان لانها
بغوات المقصود منها وكذلك في البهائم الماكولة في ظاهر الرواية

لم يصفوا وانما يصفون اذا شهد عليه فيما يخاف تلف بئى دم كل ما ط
المائل ونظم الشعر وعقل الكلب العقوق فصفون اذا لم يحفظه
ولم يهدم الا لنفسه والا موال وقد بسط الكلام عليها صاحب
القضية في حايه المذكور فاحمد ان شئت انتمى والمناصل
ان ما يخاف منه تلف بئى دم فلا شهدا فيه موجب للصفان
اذا اعتقه تلف سوا كان المتلف دمي او مالا وما لا يخاف منه
تلف ادى بل يخاف منه تلف مال فقط لعن اللوم فلا يبعد
فيه الاشتداد وقيل عليه تشبيهه بالكايط المائل فاد الاثر
فيه موجب لصفان النفس والمال فتنبه وكذا فاذا خبر
الرجل في حاشية الخوف قلت وقد تقدم الشرح في حاشية
باب القمع فيما دون النفس عن القاضى بديع ان الاشتداد لا يكون
الا في الكايط ولا في الحيوان انتهى وقد بقي في حاشية بالصفان
بعد الاشتداد في حاشية ان اعتاد الكدم في ترويضه فخرج قال
وفي البرازية عن المنة في نظم الشعر يصفون بعد الاشتداد
النفسى والمال انتهى وفي الحاشية خلاف التعميم والاشد
على الصفان كمالا طاما لا تريب واقفي به الحاشية ايضا قلت
وقد وقع الاستغناء عن من له غلى شعر الفون وسلكنا المنة
يصفون في بسبانه فيخرج النفا عن بسبانه فبالكل النفا خارج
عن الناس وفي طيهم طي يصفون رب النفا ما الله اعلم
من العنب وكحوا ام لا وهل يدور مالك النفا يحويه شبهه ان
يحن بالكل الضلع منه وهو كماله اليه كان خرميت يا منون في ثمار
ام لا وجوب لانه لا يصفون فيه شيئا مما اكلت النحل من ثمار
من الكرمها وطلقا سوا كانا شهدا عليه ام لا اخذت من
سنة الكلب الذي ياكل من عنب الناس بل هو وجه
الاول يبد فيه ظاهرا تقدم انه لو رسل الطائر وساق قد لم

لم يصفون المرسلات قلته بخلاف الكلب والطير لا يحل بدونه السوق
والنحل بالاولى سم ان النحل اذا دونه من الله تعالى بقوله
تعالى ثم كل من كل الثمرات على انه لم يبعد في حاشية الاستغناء
ارسال الكلب ولا سوق فتنبه ولذا ذكرنا طاهرا صاحب
المخ في معينه اذ في كتابه المسمى بمعنى المغني لكن بارت
صاحب المغني في قوله انه اذ في الصفان في سنة النحل واجد
عند الفتوى الذي اعتبرا وما في الدبر يترى من ان الكلب
لوجود النعمي فيها واما الامر بخوفه عن ملكه فلا يوم لذلك
على ما هو ظاهر الذهب من ان الاشتداد ان تصرف في ملكه
ولو ان يغيره ضرر يبيننا واما حواشي ان يخر من ان المغني
به من ان لا ان يتصرف في ملكه ما لا يغيره ضرر يبين
فتنبه ان يوم يتخوفه اذا كان الضرر يبيننا على ما عليه الفتوى
قال صاحب الاحكام والاصول يقول وهو عليه الفتوى وفيه
حاشية حاشية انسان فلم يمتعه من ربه يتلف ما لا يغيره
حق كل الحاشية تلك الحاشية فتختلف في يصفون الري والهي
صفانه وقد تقدمت هذه الحاشية في كتاب الغضب ايضا
وظاهر طلاقه يسمع والوكا ان حاشية النحل او غيره
وفي حاشية الري على جامع الفصولين في احكام السلوك
لورايه حاشية ياكل حاشية الفير فلم يمتعه صفانه واقية
الفتوى في حاشية بانه لا يصفون والفوق ظاهر وهو انه لا يصفون
فعل حاشية ينسب اليه مع رجوع المنفعة له فلو كان قد فعله بخلاف
حاشية ينسب اليه ضيقا من ان كان غفل حتى دخل الما في
بستانه وقعت الحيطان وتلفن اللوم قال يصفون لا يوصفون
ولا يصفون قيمة الحيطان وان كان في اللوم حصر يصفون مثل
الحصر بقدر حصه صاحب اللوم ولو كان فيها عنب لا يصفون

مثل العنب لان حفظ العنب لا يجب على المالك فلا يكون تاركاً
الحفظ لانه ما كان بعد البلوغ من الزرع والتاريخ وغيره عليها
لكن يجب على المالك ان يحفظ الكروم ولا يحفظ الكروم وواجب
على المالك ان يحفظ الزرع من الضيقة مع عنبها لم يشترط وبغير عنبها
لم يشترط وبما خذته نقصان ذلك قلت فاذا نقص العنب
في عرقها من غير ادخل رجل غنم له او ادخل نوزل او فاسا او حمار
في زرع مملوك لانسائه او اخر او من نخصه ان كان المالك لا يملك
لما ادخله من المليونان المليون ونصف بسوقه ما اقلعت لان
المدخل والا يملكه لم يستعمله الا يضمن ويشترط يضمن وان لم
يكن سايقاً فاسا على ما في الحديث رجل ادخل بعير امته
في دار رجل وفي الدار بعير صاحبها فوقع عليه المفتة فقتله
اختلف في حق جرحه الله فيه منهم من قال لا ضمان على صاحب
المفتة وقال بعضهم انه ادخل صاحب المفتة بعير زن صاحب
الدار فغلبه الضمان وان ادخله باذنه فلا ضمان وبه اخذ الفقيه
ابو الليث وعليه الفتوى وتما فيه في المزاينة وما فيها ربط
حمار في ريشة الخبز حماره وربطه فعض احدهما الاخر فهلك
ان في موضعها ولاية الربط لا يضمن والا يضمن فان لم يكن
ذلك الموضع طريقاً ولا ملكاً لا يضمن الا ان كان في المكان
سعة وفي الطريق يضمن لان الربط جنابة نشأة لانسائه
دخلت فكانت طليخاً فتسبوا المالك لا يخرج منه فمسرت
قدر الطماح يضمن لان المالك ادخله انتهى وفي النوازل صاحب
الزرع اذا قال لصاحب الدابة ان رايتك في زرع فاجرحها
صاحبها فافسدت في حال خروجها بعض الزرع فان لم يجر
صاحب الزرع صاحب الدابة فلا يخرج وصاحب الدابة
ضامن وان لم يخرج فلا ضمان عليه هكذا اختار

الفقيه ابو الليث وقال الفقيه ابو نصر محمد بن باطن في المزاينة
جميعاً كما في الذخيرة ورجل وجد في زرعه في الليل ثورين
فقطنهما داخل في زرعته فاذا كانا هما لغيرهما فزيت فارد ان
يدخلهما مربيته فدخل في الربط احدهما وفي الاخر فتبعه فلم
يقدر عليه وجا صاحب الثور فارد تضمينه قال الشيخ ابو بكر
محمد بن الفضل ان كانت نيت عند الاختناك جمعته من صاحب
كان ضامناً وان كان نيت ان يادخله بغيره على صاحبها الا انه
لم يقدر على الاشهاد ولم يجد من يشهد لا يكون ضامناً لانه
في الثانية نقل الشيخ الرضا ان كان هذا رافقاً لكان
الثور لغيره هل يثبت كانه حكمه حكم القطة انه ترك الاشهاد
مع التقدير عليه على ان يادخله ويجسده في مربيته ليدخله
صاحبه ضمن وان لم يجد من يشهد كانه ذلك عند الرضا
وان كان الثور لاهل قرية واخرجه من زرع ولم يزد على ذلك
لا يضمن اذا خاض الثور وان ساقه بعدما اخرجها من زرع
ضمن كذا في الذخيرة ومن وجد دابة انسان في زرعته فاجرحها
من زرعته في ذنبها فالكفا اختلكت في حقه بعضهم
قال يضمن وقال بعضهم ان اخرجها ولم يستطع فلا ضمان
وان ساقها بعدما اخرجها فهو ضامن وبه كان يفتي الشيخ
ابو بكر محمد بن الفضل والقاضي على السبيل وكذا في الذخيرة
ابو نصر محمد بن يونس يقول ان ساقها بعدما اخرجها لم يضمن
يا من علي زرعته منها فلا ضمان فان كان الثور من ذلك وسق
ضامن والغتوي عليه ما اختاره الفقيه كذا في الحديث وان
ساقها لاهل قرية فاعطيت في الطريق او انفسر
رجلها كان ضامناً في الثانية الرعي اذا فصل في سرجه بقول
اجنبية فطردوها قد رما بجرح من سرجه فلا ضمان عليه

ما يرى بهلاكه قبل الاختيار لانه يغوي به الدفوع والافعال على ان
جنايات الملو وان كانت كثيرة في اشخاص متعددة لا توجد
عليه ولا على الملو شي الا دفعا وحل كيد رفع رقبته لو الجناية
سرة ولعوقه ولو في الآخرة للمرفقة لكان اشد حمولا لو كان القيد
الحا في عملا المدعو بان كان قنا وهو الذي يستعقله شيء
من اسباب الحيلة كالتمويه ومومية الولد والكنانة هؤلاء كانت
الجناية في النغمس معجوبة للمال والا بان لم يكن عملا المدعو بان
انعتقله شيء من هذه الاسباب الثلاثة فيوجب جنائبه
قمة واحدة على مولي المدبر وعلى المكاتب في سببه ولا يزيد
على القيمة الواحدة ولو تكررت الجنائيات ولو قدر المولى النغمس
الحا في رتب الجنائيات كان له ذلك ولا يجبر على الدفوع قال محمد
والاصول اذا جنى العبد على الادمى جناية موجبة للمال فان
تو لا له حليا ران نشا دفعه بها وان نشا قذاه بالاربع هذا منهيها
الا ان الموجب الاصل للدفوع وله التخلص من ذلك بالعدل بالاربع
واذا ذلك اختار فانه يكون حلالا ولا يكون موجبا ولا يرضى
بشيء حتى يسر المحمي عليه انتهى ولو جنى العبد للزبي فله
مولاة من الكفانة الاولى سورة فكان اول اي تغيب الملو
ايضا بين الدفوع والقنات لانه لا خلاص للجناية الاولى ما القنات
جنايات لم يجز من قبل وهذه ابتداء جنائيات غير موجبة للمال
جنى بعد الغنم من الدفوع والغنم وسنات هذه الجنائيات
مرتبا باستيفاء فروعها بخلاف الدفوع اختيه يعني ام المولد والملا
فانه لا في غايب النسخ وفي نسخة فانها لا جنائيات كواحد
منهم لا تجب بها وتزير النكاح كذلك الاجبة واحدة ويصح
حي عبيد خطا التقيد بالخطا هذا في جنائيات الملو
انما يقيد في النغمس ان تغيب الادمى وفي النكاح من الترخا جناية
وق بين الجنائيات على الادمى والجنائيات على الملو في الاول خير

تب

لما يرى

كذلك الحفظ نازع سال النغمس من الرء الخا من والمشتري لبيتهما
في ضيقه كما هو العادة ففعل وليتتا فيه ونا ومنعت
النغمس في زرع جارا ولا ضار على حيلة التقنية اذا وجد في
كسبه او زرعها واذا زرع وقد قسدت نسيا فحسبها صاحب
الدمع او الزرع فملكته لا يتصفن ضمن صاحب الكرم والزرع
فتمتلكه الا في الخط ولوا دخل دابته في دار رجل فغيره
فاخرجها صاحب الدار فملكته لا يتصفن ولو وضع ثوبا بغير
في بيت رجل فغيره فملكته لا يتصفن وكان ذلك
في خاتمة المالك ضمن قيمة الثوب الذي في الخيرة رجل
يسوق حمارا للوط في الطريق وقال لو سرت لو سرت فله
رجل لم يسمع ذلك حتى صاحب ثوبه ففترق ضمن السابغ
وكذا لو سرق صوته الا انه لم يهرب له التخلي لصديق المدة
ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره وان امكنه التخلي فلم يفرغ
بعد ما سمع لا ضمن السابق نذر الجنائية ومن بقي باب
تقصص فخطا الطريق لو باصا خطا في جنت الدار وخطا
لا ضمن النافذ وقال محمد يضمن كذا في الكا في بيت الدار
على الطريق وباعها وقال للمشتري خيلتك واياها فخذها ورضي
صا قايضا فان جنت فاضا على الموقوف البائع والمزارع
عن موقفه لم يحل ربط وتنقل من مكانها في المسكن
ما دنا جنائيات الملو وكذا جنائيات غلبه
لما فرغ من جنائيات الملو في جنائيات الرقيق واخره لا يظا
رسته واختلفوا في موجب جنائيات العبد ففعل موجب
الارض لان النصوص مطلقة من غير فصل الا ان الملو
ان يتخلص بالدفوع تخفف على عليه وقبل الدفوع والمولى ان يتخلص
بالفعل واستأجر الملو بهلاكه ولو كان الملو صاحب الاصلي غيره

المولى بين الدفع والغدا وفي الثانية بين الدفع والبيع انتهى وفي القصة
عن خصمه زاده محمد جني علي قال فباع بعد علمه بالجنانية فهو
في قبضه يباع فيها علي من آثاره بخلاف الجنانية على النفس انتهى
لأن المولى بعد تولي جني يقتض فلا يكون من ماله وأما جنانية
فيما دعى كالمكات علي الأطراف فلا يقتضي التقييد به إذا جرى
القضاء فيها بين العبد والابن الأحرار والعبد لا يستول
خطأه أي المولى وعمله فيما دونها أي دون النفس وأجاب
المال في الخابن فيخير مالكه بين الدفع والغدا إذا اقتضى
لا يجري بين العبد والعبد ولا بينهم وبين الأحرار فيما
دون النفس عنانية ثم انما ثبت الخطأ في جنانية المولى
فالبينة التي تشره له ان كان يروي الى الصدد فوجهت في
المحتمل عليه وبينه تمام على العبد في جنانيته اذا انزلها
فان ثابت بها كالمكات والحكم بها حكم على الكافة فيما ثبت
بها ينبغي علم مولاه وأما مولاه ولو العبد بعد توليها وأما
الشخص ينبغي علم نفسه وحقق هنا على المولى لان دفع
العبد وفدايه اليه قد صرح المولى بما وثبتت جنانيته
علم القاضي بما جناه المولى خطأ فيقتضي في ذلك على مولاه
لأنه أقره المولى المالك لان الحق ليس عليه بل على المولى كما ثبت
فلا ينبغي إقرار العبد به أصلا أي سواء كان ما ذكرا أو لا أما المحور
فظاهره وأما ما ذكروا فأنه يصرح بآراءه فيها كما من أعمال الخانات
لاطلاق الأدان بها والتأمل ليس منها وكذا لا ينبغي على العبد في المال
ولا في المال بعد العتق وكذا لا يبيع العتق انه جنة جالال
لا يترتب بترك شيء وفي الجوه هو قول العبد يقتل الخطأ يلزم
المولى يبي وكان في ذمة العبد يؤخر به بعد تولي كذا في الجوه
وفي الأرجح انه باطل ولو اعتق لا يبيع بشيء من الجنانية انتهى وقدم

الشراح في باب العتق فيما دون النفس عن الجوهرة انه يؤخذ به
بعد العتق ولعله انما يريد على ما عساه صاحب الجوهرة الى
المجنون والله تعالى علم بدائع والمدير وعنده اذا ثبت ببيته
أو أقر المولى كالتق ويريد المالك أو أقره بنفسه قال العلامة
المعتدي وفي أقر المولى على العن الحان في موقوفه نظر لان يقال
الأقرار غير العتق في ضمن أقره على نفسه كالأروجة تقريرين تخبر
فيه مع ان فيه خلافا لا يرجح فلهذا لم يكن قوله واعلم القاضي
منزلة على غير قول العتق به فانه لا يعمل بعلم القاضي لا يسميه
ان يعلم بعلمه في زماننا شريلاية عن الأشخاص وتقدم في كتاب
القضاء وغيره دفعه مولاه ان شاء الله والجنانية بها لا يثبت
ذلك الجنانية فيملكه ولها أو ان شاء الله فداها به وأما
الشافي رحمه الله جنانية العبد تعلق برؤيته ببيع فيه الا ان
يقضى المولى الارش وحق الخلاف تظهر في اتباع الجماع عنده
وعندنا لا يثبت في حالة الرق ولا بعد الحرية والمسألة مختلفة بين
الصحابه رحمهم الله عنهم فمن ابن عباس رضي الله عنه مثل
مذهبنا وعن غيره على رضي الله عنه من هذه الصلة الاصل في
موجب الجنانية ان يجب على المالك لانه المالك قاله تعالى
فاعتد عليه بمنزلة ما اعتدك عليهم الا انه العاقلة تتحمل عنه
ولا عاقلة للعبد فيجب في ذمة كافي الذي يتعلق برؤيته وبيع
فيه كافي الجنانية على المالك ولنا ان الموقوف بالجنانية على النفس
نفس المالك اذا امكن الا انه استحقاق لنفس قد يكون بطريق
الاطلاق عقوبة وقد يكون بطريق التمايز جبر والحرق ههنا
تستحق نفسه عقوبة لا بطريق التمايز والعبد من ههنا
يستحق نفسه والعقوبة في نفسه لنفسه من جهة المحن
عليه هيا فانه عن المولى ان يخطأ التوكيل الغدا فيلزم له ذلك

موصوف
حالا

أنه

لا ندليس فيه ابطال حق المحمي عليه بل مقتضوه للمحمي عليه يحصل
بذلك بخلاف اطلاق المال فانه لا يستحق به تغير المحمي في بدو ولا ان
الاصل في موجهه الحثا نه خطأ ان تنبأ عنه عن المحمي لكونه مذكورا
حيث لم يتعمد الجناية والخطا من فروع ويتعلق باقرب الناس
اليه تخففنا عن الخطي ونوقنا عن الاصحاف الا ان عاقلة العبد
مولاه لان العبد يستصهره وباعتبار النصف تحتل العاقلة
حتى تجب الدية على اهل الديوله فوجب ضمان جنايته على المولى
بخلاف الذي لا نهر لا يتنا حرون فيما بينه من فلا عاقلة لهم فوجب
في ذمته صيانة للدم عن الهدور بخلاف الجناية على المال لان
العاقلة لا تعقل المال الا ان المولى يخبر بين الدفع والقتل لانه واحد
والمشاة الحثا نه نوع تخفيف في حقه لئلا يستأصل فيضير لانه
التخفيف مفيد اذا اختار الدفع بثلثه حال لانه عين ولا يجوز ان لا
في الاعيان وكذا اذا اختار القتل يجب عليه حال ايضا ومعني
القتل حال ان لا يكون كالدية في ثلاث سنين لان القتل يدور
عن العبد والعبد لا يوطئ في ذمته فكذا في بدو للمولى
الاصل في جنايته الملوكة هو الدفع اي دفع الملوكة المحمي الى
ولي الجناية وان كان له حق التقتل لا القتل في مال الزكاة فان
الموجب الاصل فيه جز من النضاب والمال ان ينتقل
الى التبعة عنانة على الصهر وصحة الزيلو وملا سكتة في وجه
القائ في بحر ان خرفنا سقط الوجوب في جنايته الملوكة بموته
اي موت العبد المحمي قبل الاختيار فموت محل الوجوب بخلاف
موت المحمي في غير حيث لا يطل الوجوب بموته لانه لا يتعلق بالوجوب
بما سيقا بل وجوبه على العاقلة فلا يوجب موته سقوطها
فلا يقال لو جردت الجناية في ذمة المحمي وجب التخفيف
لما سقط بموت العبد كما في الجناية اذا علمت فانه العقول لا يسقط

جبل

عن عاقلة واطلق الموت فشم ما اذا كان باقة سامة و
بمنه المولى في حاشته او استخذه لانه حق الاستخذام
في العبد المحمي في عالم بدفعه فلا يكون تعديا مع وجع المسو
اما لو قتله صاعدا عن الارش ولو قتله اجني فان عمدا ظلت
الجناية والمولى لا يقتض وان خطأ أخذت لولي التبعة ودفعا
الى ولي الجناية ولا يخبر حتى لو تصرف في التبعة لا يصير مختارا
الا ان جوهرة كذا ذكره المص وغيره كانه يلقى الدية في التربة لانه
عن السراج والجوهرة عن الامام الزود وكذا ان الصخرة انه اي
الموجب الاصل في جنايته العبد القتل حتى لو اختار في اختيار
المولى القتل ولم يقتدر المولى عليه اي على القتل اذاه المولى وقتي وجه
لان اختياره له ما ضحك حاله ولا يكون لولي الجناية ان
ينقصوا الاختيار ويعيدوا حقهم في رتبة العبد وانما هم
المطالبة بدنيهم حتى يبيع المولى القتل ويتضي الدين من
تمنه ويلبون الباقي دينا عليه وان ابي بيع حبسه القاضي
حيث يبيع هو بنفسه او غيره بامره وفا لا ان عجز عن القتل فان
نشا وانقصوا اختيارهم ويورد حقهم في العبد وان نشاوا
لم ينقصوا وطلبوا من القاضي بيع العبد بغير رضاه وبعضه
حقهم والباقي دين عليه فاما استدراك الشارع فانعه عن الزيادة
غيره هو في القناية وغيره ما عن الاسرار الرواية بخلافه
في غير موضع وقد نص محمد بن الحسن ان الوجوب هو العبد ترك
ولا يبر الكولي بعد اختيار القتل بهلاك العبد وعقله الزيلو
وغیره فانه اي المولى حتى راحل حقهم الى المحمي عليهم وهو القتل
فقط حقهم في العبد عند جنسية وعبارة الزيلو واما اختيار
المولى وفعله فلا ينبغي ولو الجناية غير ما لا دفع فلا حق
متعلق به فاذا خطي بينه وبين الرقة يسقط حق المطالبة

عنه واما الغد فلا نه لاحق له الا الارش فاذا افاه حقه سلم
العبد وكذا اذا اختار حده ولم يفعل وفعل ولم يجز وقضى
حق الوقي في الاخرى ان المقصود تعيين محل حتى يتبين من
الاستيقا والتعيين يحصل بالقول كما يحصل بالفعل بخلاف
كفاية العين حين لا تتعين الا بالفعل لان المقصود في حق
الله تعالى الفعل والمحل تابع ضروري وجوده ولا فرق بين ان يكون
الموحي قادرا على الارش ولا عند الوقي حقيقته لانه اختار اصل
حقه فبطل حقه في العبد لانه ولاية التمسك للموحي لا الاوليا
وقالا ان الصلح اختيار الغد اذا كان معلسا الا بوجهي الاوليان
العبد صلتى حقا الاوليا حتى يضمنه الموحي بالانفاق فلا يملك
ابطال حقه الا برضاهم ويوصون السيد اليهم وهو الدية وان
لم يجز شيا حتى مات العبد بطل حق الحق عليه لغت محله
حقه بخلاف ما لو مات بعد اختيار الغد حيث لم يبر الموحي
لحق الحق من رتبة العبد الى زمة انهم ومعا اذا كان الاصل
عنده اي الامام الغد لا الدفع واما دسار الحق في تعذيب
ما قاله الامام ان لو حبس في جنابة العبد على الموحي احد هوى
اما الدفع والغد وانه متى حبس احد هوى تعذيب فليس للاوليا
العبد على ما سوى ما اختاره الموحي لكنه اي دسار الحق
قدم ان الدفع هو الاصل وانه ليس في لفظ الكتاب ولا في عليه
اي لم يكن في لفظ الجمع دلالة على ان الدفع هو الاصل والا فان
المالك في شرح الجمع قال وانا ان الاصل في جنابات العبد
الدفع وذلك لما نقل منا عن قول محمد في الاصل انه قال ان
الموجب الاصل الدفع وذلك ان يتفق للاف والنام بيد ظل الغد
يموت العبد بعد اختياره لانه التمسك للموحي ولد عينه في
الغد وهو امر عارض وهو الاختيار والارش قد اضطرب في

التفصيل والله تعالى علم بالصواب قاله السيد احمد فان فراه
الموحي في جنابة حصة منه في حق العبد لما في المندى بعد
جنابة اخري فهو كيك ما جنابه ثانيا كما لا وفي حكم التي حكم الجنابة
الاولى يعني انه يحرم ايضا في الدفع الجنابة والعبد بها الا انه لما
ظهر من الجنابة الاولى في صدقه في الان فاعلان دفعه
واقره وان ادبه فلكان في الموحي دفعه انتا واقعه للالتفات
المسوق بالصلح جعل كانه لم يكن من قبل وهذا ابتداء
جنابة فان جنس قبل الاختيار في الاول شيئا وجنابة جنابته
دفعه واحدا وجنابات ولم يتخلل بينهما خير لولي فان نشأ
ودفعه اي العبد لجنابة دفعه بهما اي بجنابته وبخطاياه حصة
الي وليهما والاوليا بهما فاذا دفعه اليهم اقتسموه علم قد حرم
وحتى في وطء ريش جنابته فاذا قتل واحد وقتل الاخر
فانهما يقتسمانه لانهما في السر وكذا لاشا في ثلاث
شعرا كما مختلفة دفع اليهم وقسم بينهم بعد جنابته كذا
في غيظ السرخى وان شافاه بارئها اي بارئ كل
واحدة من الجنابات لان تعلق الاول برقبته لا يمنع تعلق
الثانية بها كالدويون المتلا حقة الاتري ان حلت الموحي لا يمنع
تعلق الجنابة بتعلق الحق عليها ولا لا يمنع بخلافه من حيث
لا يتعلق له حق غير الرين والغرف اليه الرين ايضا وكذا
حكما فصار كما استنفذ حقيقته واما الجنابة فليس فيها الا
تعلق الحق للموحي لا في ذلك لا يمنع تعلق حق غيره ولم يوجب
ان يتعدى من بعضهم واما خذ نصيبه من العبد ويدفع الباقي
المغيرهم لان الحقوقي صار في جنابته ما خلا في اسبابها وهي
الجنابات المختلفة زكوى وفي السندية واذا جنس جنابته وخبر موحي
بيل الدفع والغد فاذا ختم دفع تصدق العبد واختار الغد في

في نصف العبد فهد المسألة على وجود احدها ان يكون والحيانية
واحد بان قتل العبد جلا خطا وله ابن واحد او قطعه العبد
بدر خطا وفي هذا الوجه اذا خنا الرابي العبد في نصف العبد يصير
مختارا لكل وكذلك اذا خنا الرابي العبد في نصف العبد يصير
لرفع الكلي وهذا اتفاق الروايات الثاني ان يكون المقتول الثاني
بان قتل العبد رجلا خطا وله احد من ابين فاختر الرابي
العبد في احدهما والودع فانه يتي على خنا وفي حق الاخر وهذا
باتفاق الروايات ايضا الوجه الثالث انه كان في المقتول واحدا
وله وليان واختا الرابي العبد في حق احدهما هل يصير مختارا
للعد في عامة الروايات يصير مختارا للعد وفي احدى روايتي
كان الدور لا يصير مختارا للعد كذا في الذخيرة وفي التبيين
والا كان المقتول واحدا وله وليان او وليا لم يكن له ان
يفيد من البعض ويوقع الباقي في البعض لان الحق فيه
مختلا لا سببه وفي الحيانية المقتول في ذلك السبق وحدا لان
الحق يجب للمقتول ثم للتوريث خلافة فلا يملك التوريث في
موجها انتهى فان وجهه للموت بعد ما جنى غير عالم بحيانية
والاصل في هذه المسألة التي يرضى النصارى والماتن انه متى
احد الموت فيه فهو باعوه عن الودع لما بلحيانية يصير
مختارا للعد والافلا عن امثلة الا وكما هو وجهه فان الية
تمنع من الودع والملك والتمليك به بخلاف الا في الغيرة
والعبد المختار على رابية الاصل فانه لا يسطر به حق وفي
لمتانة فان المقتول طالب بالودع اليه وليس فيه نق المالك
لان الا في الراس بتعليك من جهة المقتول انما هو ظاهرها
فيحتمل ان يكون صادقا بذلك فاذا لم يصير مختارا بل يزره العبد
ولقد وقع الخصومة عنه اذا قام بنية انه للمقتول وان لم يصير

لم تندفع

لم تندفع فيقتال له اما ان تغنيه او تغنيه فان قله صاير
مستوطعا بالعد حتى يرجع به على المقتول اذا حفر صدره
انده وان دفعه كذا في قوله بلحيانية اذا حفر له شالجا دفعه
وان شالجه فله وجهه والحق بالتعليك كالباع والية لانه
ملك المقتول ظاهر في حقيقة المقتول لا في حقه الباع ولا في
في هذه الفقه بين ان تكون الحيانية في النفس او في الاطراف
لان الكا يوجب الدفع فلا تختلف او باعده ما تاخر ردع
بعضنا كذا في السلسل كما في حقه راسه لان الكا يزره العبد
مختلاف ما لو كان يختار له ما يزره نفسه وفي السلسل ولو كان
بعد علمه بالحيانية بيها باقا فزره بعيب بعضنا هو اختيار
للدية ولو كان في الكا لا يبيع فيقتضى البيع على بلحيانية
او اقله في حقه في الحيانية حتى يزره بعيب بعضنا ويختار
برويده او شرط فانه يقال له ادفعه او دفعه ولا يزره الا في
وفي الاما لحن محمد رحمه الله ان اجازة بيع العبد بعد حيانية
في يده وليس اختيارا للعد في قول ابي يوسف ومحمد ويقال
لكن ترك ادفعه او دفعه كذا في المخطوط ولوقا للموت كينت بعته
من فلا في بلحيانية وصدقة فلا في في الفلان ادفعه
او دفعه وان كذبه فلا في قبل للموت ادفع انت او دفعه
في المخطوط وفي خلاف العرض على البيع فانه لا يزره الملك ولا يقال
الكتري بلحيانية اذا باع بشرط الحيانية يصير مختارا للاجاء
له فوجب هنا ان يكون مختارا للعد لانا نقول لو لم يكن
الكتري في مختار الزم فيه بشو ملك غير وهو لا يزره ولا ي
يلزم في البيع الغرر وهذا لا يزره ولو باعه بيها فسله كره
مختارا للعد كذا في قوله لان الملك لا يزره الا يد بخلاف الكا يزره
الفا سدة حيث لا يكون مختارا للعد بها لان حكم الكا سدة

ندر فيها بالجناية اذا يشهد بالرفع ان الوطى وقع في
 غير تلك الا ترى انه لا يتحقق بزواجره ومن له الف رجل يحق
 بزواجره ويصير محتملا لا بالاجارة والرحن وفي رواية كتاب
 العتاق لانها لا زمان فيكون محتملا فيه ما يجوز عن الرفع
 والاظهر انه لا يصير محتملا بل للفدلا نه لا يجوز عن الرفع
 لان له ان يفرض الاجارة والرحن محتملا عليه لتعلق
 حقه بعين العند ساقا على حقه فيفسد مكان حصوله
 لحقه عن البطالان بخلاف البيع لان حقه على عليه لا ينع
 تصرفه في المهرية للملك فثبت للمنفرد ملك محض والمالك
 اقرب من الحق فلا يجوز ان يطالب به بخلاف الاجارة والرحن
 لانها حقان لتعلقا بالمعنى فتخرج حق الجاني عليه بالسبق
 ولذا يصير محتملا لا لاذن في التجارة وان كرهه ذن لان الدين
 لا يفتقر الذرع ولا يفتقر الرقعة الا ان لو كانت الجناية ان
 يمتنع من قبوله لان الدين حقه من جهة المولى بعد
 ما يتعلق به حقه فبازم المولى قيمته يبيع وقد اطلق
 في المسبوط كون الكتابة خنثا او للدرايم جعلها اختيارا
 موقوفا لعقد باء ابدال الكتابة تنفرد وان عجز ودور الرق
 فان خصم قبله فقصي بالدية لا يرتفع لان الدية وجبت
 بالكتابة ظاهرا فتقر بالرضا وان لم يجره خصم حتى يجر
 دفعه ان شال ان الرقعة ثبت على البيت وعن أبي يوسف
 يكون محتملا بنفسه الكتابة انتهى ولو وقع العند في
 يترخصها المولى في الطريق او احصاته جناية شريفة
 فليس باختياره ثم يوجد منه صنو بعد حيايته وان
 كان العند بعد جنايته فهو عتق محقق ما كان يعلم ان عده
 يقع به ولا قصد ذلك بحقه ولكن عليه قيمة كالمثلثة

تعليق العتق بالمال وفك الحرج عن العند في الحال وهو ثابت
 بنفس الكتابة ولا ذلك البيع الفاسد لان حكمه وهو الملك
 لا يثبت الا بالقبض ولو كانت الكتابة حصة لم يجره كان
 له ان يعدمه بالجناية ان كان ذلك قبل ان يتضمن عليه
 بالقيمة وبعد حاله لانه لم يضمن القيمة بالقبض ولو باعه
 من الحي عليه كان محتملا للعند لان علمه بالجناية والافنية
 القيمة ثم لم يحفظ بخلاف ما اذا وهبه منه لان المستحق له
 اخذه بنفسه عوض وهو محقق في البينة دون البيع او اعته
 او يبره او استولى هذا اليه الامة للمثلية فان هذه تصرفات
 يعجز عن المولى عن الدفع وعتاق المحمي عليه بالمولى
 بمنزلة اعتاق المولى لان فعل الما موقوفا بينت في
 الامر في نوازل من سماه اذا اعتقه المولى باذنه ولو
 الجناية فهو اختيار للعند وعليه الدية لما في المحيط ولو
 ضربه فنقصه كان مختارا بعد العلم لانه حبس جزأ منه
 الا اذا زال النقصان قبل القبض بالقيمة فكان له ان
 يدفعه بها وان المالك من دفعه قبل تقرر القيمة ويؤكد
 المكي لو كان محتملا لخلاف وطى الكيب من غير اعتاق
 والتفويض والاستحلالان التزويج تعيب حكمه اذا لم يجر
 عن التزويج المولى وليس فيه امسك يني والاستحلال لا يخص
 بالملك ولهذا لا يسقط به خيار الشرط وطعن عيسى في
 التزويج فقال انه تعيب فوجب ان يكون محتملا لانه
 وجوبه ما ذكرنا وفي الوطى خلاف زفر وهو شرطية عند
 أبي يوسف ووجهه انه دليل الامسك فصار كونه عند
 من له الخيار قلنا لو لم يكن دليل الامسك في حق من له الخيار
 لكان واخطا ملك غيره ولا ذلك في الجناية لان له ان يطاها

مملوكة حرة غير علم بها اي بالكنانية سواء كانت الكفانية في
 النفس او في الاطراف ضمن المولى الاقل من قيمته
 اذ قيمة العبد الجاني ويعتبر الاقل من الارش للكنانية
 لانه فوته عليه الدفعة فلتزوم القيمة لحق صاحب الكفانية
 ولا يلزمه الزيادة عليها لانه غير علم بالكنانية فلم يلزمه
 للنفذ هذا اذا بلغت الكفانية قيمته وازدادت فان نقصت
 عن القيمة لم يلزمه الا قدر الكفانية لانه المستحق عليه وان علم
 المولى بها اي بمجانبة عبده فقلل عقاقبه وكفوه من التعقبات
 التي يتعين بها عن دفعه غير المولى لا يرش بيارش ما جناه
 العبد فقط كانه الاظهر ان يقول بالنفذ ما بلغ لانه صار
 محتسبا للنفذ جماعة ولو جني جنا يبين فعلم باحداها دون
 الاخر فاعتقه وابعه يكون محتسبا للنفذ فيما علم وفيما
 لم يعلم يلزمه حصتها من قيمة العبد لانه صار مملوكا
 لكنه لا يقطع السخرى وشه ولو قتل عبدا رجلا فاعق
 المولى احد طرفي المحتسب للكنانية كلها بل نصفها وفي الحظ عبد
 قتل رجلا خطا فباعه المولى وهو يعلم بالكنانية ثم انزله
 في بابه وهو يعلم بالكنانية فعليه القيمة بالبيع الاول وليس
 عليه شيء في البيع الثاني ولو كان رد عليه بعيب بقضا اثر
 بابه وهو يعلم بالكنانية فقد اخذاه وعلية الدية وذلك ان
 كان له وهو لا يعلم ثم عجز فباعه وهو يعلم فعليه الدية
 وكذلك لو رده وهو لا يعلم فقد ضاع الكوصوب له ثم رجع
 في هيبته فباعه وهو يعلم وفي الثاني ولو قتل الدية عبدا
 لما في عذابه وخطا وهو لا يعلم بالكنانية فعليه قيمته حالة
 وفاته وفي النظر بهينة ولو ضرب المكي عينيه فابتعضت وهو
 علم به ثم ذهب البياض قبل ان يجا صم فانه يدفع ويعقبة

ولو

ولو خوصم اليه في حادثة ثبأت من فضنه القاض الدية ثم زال اليها من
 فالقضا لا يدور في مسائليهم وفيما يكون المولى به مختارا
 وما لا يكون في فروع ذرائعها قبل قول المالك فان قال
 معقوق رقيقه فقتلت اخلا الوقتتبه كبتعه عالما بها هذا
 مكر حجاب سقاطه ولانه تشبيه النسي بقتله وكان الوجه
 ذهبا عما قدمه من قوله وابعه ولتعليق المولى عتقه
 اي عتق العبد بقتل زيد ورمسه او شجعه ففعل العبد
 ذلك يعني لو قال لعبد ان قتل زيد ورميته او شجته
 فانت حر كان محتسبا للنفذ ان فعل العبد ذلك عليه ثبأت
 الثلاثة وقال في لا يصير محتسبا بارتعلق العتق بما ذكرنا
 لان وان تكلم به الاجانية من العبد ولا علم المولى بما سيجد
 بعد وبعد كفاية كيو جرمه فعل يصير به محتسبا لا الاثر
 انه لو علق الاطلاق والعناق بالنسبة ثم خلق ان لا يطلق
 او لا يعتق ثم جرد النسي ونبذ العتق والطلاق لا يعتق
 بذلك في عيبه تلك فكذا هذا فانه علق لا عناق بالكنانية
 والمعلق بالنسبة يزول عند وجود الشرط كالنسي عتقه فصار
 كما اذا اعتقه بعبد الكفانية كما يصير مولى من وقت الدخول
 فيما لو قال لامرته ان دخلت الدار فوالله لا اقولك وفي
 يصير قال يقول لزوجته ان مرضت فانت طالق ثلاثا
 فوض حتى طلقت ومات من ذلك فانه يصير مطلقا
 بعد رجوعه لمرض بخلاف ما اوردته زولا عن غرضه طلاق
 او عتاق فيعلمه الامتناع عنه اذا لم يمن للمنع فلا يدخل
 تحت ما لا يملكه الامتناع عنه ولانه حرضه على ما يشترط
 الشرط بتعليق قوت الدواعي والقتل والظواهر ان ينفذه
 وهذا دلالة الاختيار هذا لا علقه بكنانية تؤجب المال

او تعفو عنه لفظان الصلح لان الصلح لا بد له من مصالح
عنه والصلح له عند المالكين هو حد فنه كمن ظلم الصلح والصلح
لا يورث شبهة كالوطني مطاشنة ثلاث في عدمها مع
العلم بجرمتها عليه فانه تصير شبهة في ذلك فكذا هذا
فوجب القصاص قال السيد احمد وظاهر هذا التعليل ان
رؤس السيد جاب على وادوم رقعا للصلح بالاصل واستحل
هذه على قول الامام تهما لوعقاع السيد في نفسه
ومات خبث يبطل العفو ولا يجب القصاص من هذا المثل
وفي هذه المسألة قال بطل الصلح ويجب القصاص من
اذا لم يعتق العبد وانما عتقته فكل صلح باق على حاله وجب
عنه فانه لما لم يعتقه فففيه قمارس واستحسن ان وما ذكر
والصلح جواب القصاص وما ذكر في باب الدفوع جواب
الاستحسان وقيل بالفرق بين ما ذكره وجه ان الصلح
الحنانية على مال يقر الحنانية ولا يبطل لان الصلح كالحنانية
استثنى الحنانية معنى الاستثناء لها واذا بقيت الحنانية يتوقف
عليه عفوها وهو القصاص وما العفو فهو معدم الحنانية
والعفو عن القصاص وان يبطل بالسرية او لنفسه لكن يعتق
شبهه توجد ضرورة العفو وهي كذبة لذكر الحد وما اذا عتقه
جوابه هو الفرق الذي ذكرناه ان العتق يجعل صلح البتة
مختلافا ليقول على قول ما يبطل في صورته لانها كانت
جعلانية للعفو عن القصاص عما تجدد منه وفي القصاص
لم يجعل ذلك بل وجب القصاص من عليه اذ لم يعتقه وجعلناه
صلحا ابتداء اعتقه بطلان وقال السيد في وادوم عليه
انه ان اريد به الصلح لا يستقط موجب الحنانية بل يقتضيه
على حاله وهو عفو عن القصاص وقد صرح في اول الحنانية ان

كل خطأ او شبهة العود وان علمته بجنائية توجب القصاص بان
قال له ان ضربته بالسيف فانت حر فلا يجب على المولى شيء
بالا اتفاق لانه لا فرق بين المولى والعبد في القصاص
فلم يلزم المولى موقفا حق وفي الحنانية فالعتق زيلع
فان وضع عبيد يد حر فطفا عتقا انفا في فانما الحنانية
والخطأ الذي في الحنانية في النهاية والحال له مولا قد فده العبد
التي ايجز الحنانية عليه بجنائته بقتضائه وبغير قضاها عتقه
المدفع اليه فانه لا يقطع من السرية اذ سارية في طوع
الدفع بعد حله بها اذ الخطأ لان عتقه صوراه اعتاق
ولم يصح الصلح يعني انه لما انتزاعها من المولى
بين المولى والعبد وحيث لم يبق بين ان تغديه بالصلح الحنانية
او يدفع بها فانما خلا من سرق الحنانية في السرية ظهر
ان دية السيد غير واجبة وانما الواجب انما كان القود ولكن قد
اعتقه الحنانية عليه فاعتاقه دليل على عتقه عما صدر منه
وذلك لان العتق بعد وقوعه لا يقبل التفسير والعاقلة
يقصد بصلحه تصرفه ولا صحة له الا بالصلح عن الحنانية
وما يجد من هذا البطلان له لو نص عليه وفيه به جاز
فكان مصلحا عن الحنانية وما يجد من هذا البطلان له لو نص عليه
وهذا معتق لا اقدم على اعتاق المولى ايضا فقتل
معه على هذا الوجه راض به لانه لا رضى يكون العتق عن العبد
عوضا عن القصاص كان رضى يكون عوضا عن العتق
فاذا عتقه منه الصلح في ضمن الاعتاق فانه لو لم يعتقه
اي لم يعتق المولى العبد لا دفع في قطع اليد وفي سرق
القطع حتى مات منه يرد في حال سرقته على يد العبد
على سببه فيقتل ويبيع اليه فيقال لا لولا ما ان تقتلوه

او تعفو

كبراهم

العبد المذنب الذي لا يدين في الجنة فقيمة نجس على المتوفى
واحدة لا غير ذلك بحكم الملك في رقيقته فلا يظهر حق
الفرق بين النسبة الى ملك الملك الا انه حق الدوم والملك
فما كان ليس فيه حق ثم لم يجر حق بتلك القيمة لانها مائة
العبد والفرق مقدم والمالية على والجنانية لان الواجب ان
يؤخذ اليه ثم يباع بالفرق كما ان مقدما معني والقيمة هي المعنى
تستقيم اليه وفي الفصل الاول ان التعارض بين القيمة في المعنى
وهي مستويان في طرحه فقيمة ما والا اصل ان العبد اذا جنى
وعليه دين خير لو لم يكن الدوم والجنانية والفرق فان
احتاج الدوم الى والجنانية ثم يبيع في الدين فان فضل شيء هو
لوا والجنانية لان مدرك ملكه والا فلا شيء عليه وانما بدركه
بالدفع جمعا بين الحقيقة لانه لم يكن يبيعه بعد الدفع ولو بدركه
يبيعه في الدين لا يملك دفعه بالجنانية لانه لم يوجد بدركه
الشيء ثم يباع ولا يقال الا بالفرق في الدوم اذا كان يباع عليه
لاننا نقول فائدة لشبهت استخلاص العبد لان والجنانية
يشبهت له حتى الاستخلاص والانسان غرض في العبد
فاذا كان الواجب هو دفعه فلان المولى دفعه الى وال
الجنانية بغير رضا لا يهمل استحسانا لانه فله على ما يقفله
القاضي وفي التماس يضمن قيمة له جود التملكه كما لو
باعه او وهبه ولو دفعه الى صاحب الدومون هاتين
للعدا كما لو عدا لانه ليس يوجب عليه بالواجب عليه
الدوم والاولان القاضي باعد في الدين ببينة فما من عليه
ثم حفظ والجنانية وبعده فليمن من الغنى في سقط هغه
لان القاضي لا يلزمه العبد فيما فعل ولو جنى العبد ودفع
اليه والجنانية لا احتيج اليه في ما كانا فلا يتركه في

العبد القود الا ان ينفى الا ويا ويا صاحبكم اجعلوا الصلح كما لعنه
في اسماكم موجب الجنانية وان ريد به ان الصلح ينال في
تسوت موجب الجنانية في الاصل بل يقرر ذلك حيث وقع
الصلح عنه على مال وان سقط بعه بعد الصلح فهو من
كل لا يجر حيث يتحقق فاذ لم يتطال الجنانية لم يعم العقوبة
اذ لا يلزم من عدم بطلان الجنانية بمعنى تسوتها في الاصل
عدم امتناع العقوبة بعد تحقق الصلح عنها كما هو الحال فيما
نحى فيه بل لا يتم حيث لا فرق انساكن صورت العقوبة
والعفو ايضا لانها في نفس موجب الجنانية في الاصل قبل العفو
كما لا يخفى قول العفو والصلح يجتمعا في تسوية الذنب واره
المورد وهذا لا ينفى الفرق بينهما من الجدة الذي ذكره وهذه
المورد وذلك ان التوفى كالا ليرد الدين لا يبقى معه ويستقط بالكمية
بمخلاف قبول العفو عنه فانه لا يستقط بل يقرر به ويشبهت
تظهيره لزمه المستوفى وانما يلزم بيع المطالبة تسوت نظره
لا يستقطه حتى يراه منه طالبه بخصمه والصلح ههنا
باخذ عوض لم يقر براه اسقاط بل اخذ عوض فاذا دخل
طريقه فخذ عا دلي حقه من العفو فليست امل تسوت فان جنى
عبد ما ذنوبه مديون خصلها فاحقه سديق فلا علم بها
اي ببلجنانية غصير السبيل بدين الاقل من قيمة والا فله
من دينه وغرير السبيل بدينها اي والجنانية الاقل من دين
اي من العينة والاقل من الاثرين وذلك لانها تطلق جفت
كل واحد منها مضمون بكل القيمة على انفراد الدفع الا انهما
والتيق على انهما عند اجتماع وتتمكن الجمة بين الجنانية
ارصحت من الرقة الواحدة بان يدفع في والجنانية والا فله
يباع للفرق فيضمنها بالتفويتية وذلك بخلاف ما لو تطلبت

اي العبد

لا يضمن

ولذا لا أحد ولا قود على الولد بخلاف الدين فانه يسرى بالولد
كما تقدم فان قتل الزنا كان الدين عليها فلما لا يضمن الزوج
اذا اعتقها ولا انفساد اذا اتفق المديون شيئا قلنا وجوب
الضمان باعتبار نفوس ما يتعلق به حقهم استيفاء لا با
عسار وجوب الدين على الزوج لا تريب انه يضمن نفقة لا غير
ولو كان باعتبار الوجوب عليه ضمن كل الدين كالعبد
الجات اذا اعتق الزوج بعد العلم بالخيانة ولم يشبهه النكح
في انفسد العبد المدين بعد المضي ولو كان على الزوج
لما استعمل العبد ولا يرد وجوب دفع الارش معها لا يضمن
قبل الذبح وخلافه لا يريب لان الارش بدل جزئها وحق
والعبد يضمن بجمع جزئها فاذافات جزئها
وانعقد بلا تعلق به حقه كما اذا قتلت واخطت بدلا
اعتبار الجزاء لكل بخلاف الولد يضمن عبد رجل زعم رجل
اخر ان سببه حره فقتل على بنا اناعل العبد لم يضمن
وليه اي ولى الزنا عتقه خطاف لا شيء له الزنا عتق
القاتل عليه ان يعطى مولاة لا يريب في الزنا بين عتقه
اي حرية القاتل قال لا يستحق العتق لا يضمن على المولى
دفع العبد ولا العبد بالارث بل لا يضمن ويضمن
الا لدية على الما قلة لان حره يصدق في حق نفسه
فستط الوفق والغد على المولى للمنة لا يضمن لا يصدق
على الما قلة لا يضمن من بينة او اقرار المولى فانه عاقل
عتقه وقال وانها تامة وضمانه لا يضمن فاما اذا
جنى العبد خيانة او الخبيث عليه انه حر قبل الذبح اليه
وجنى الخبايا الا ان حرية قبل الخبايا وهل يضمنان
واما اذا زنى الخبيث عليه بغير ذنب له فهو حر لانه عليه بالذبح

ولذا

الفسخ يريب ولو جنى العبد خبايات فعتقه انساها وجنى
في بد الخبايا خبايات فقات من يديه فالقيمة بين صاحب
الخبايات تقسم كالنفس الرقبة ولا خاسر للمولى فيه لانه
محيط السرخى فان وكذا امته حاله كما اذا زنته مديونة
من غير مولاها بعتت المديونة مولاها في سبب الدين
الذي عليها والتقيد بعد مولاها لا يوجب الوفاق من مولاها
نصير ام ولد لا يتابع ولا تدفع اليه والخنانية وانما بيعت مع
ولدها من غير سببها في الدين لان الدين عليها وهو موصوف
كل من يملك الولد لان الصفات التي عنده الخبايا في الاصل
تستحق الزنا كالمالك والرف والحريه وهذا اذا كانت الفلانة
بموجب الدين فلو ولد من تحتها الدين لم يتعلق حق
الزنا بالولد بخلاف كسباها التي كسبت بعد حقوق الزوجين يتلاق
حق الزوج بما كسبت قبله ويتعدى لانها يدا مستقرة والسبب
حتى لو نازعها فيه اخذت في الخصم فيه فاعتا الرشد
كانت في حق من سيدها التقضا دينها بخلاف المولا فانه
انما يثنى بالسراية وذلك قبل الاتصال لا بعد كونه
المكا تنيو ام الولد والمديونة ولو ولد لا ضعية لانها حقوق
مستقرة في رتبة حتى صار صاحبها ممنوعا من التصرف
وهذا ان كانت بهذا التقدر ليست منصودة بان الزنا خبايا
فيها وانما ذرت تبعا لقصد التمييز بينها وبين الخبايا
التي ذرها لقوله فان جنت فادونه مديونة فعلى ذلك
يعتبر خباياها كيدفع الولد اليه الخبايا لتعلمه من
بينة المولى ان لا يقع بالخبايا ويجب في ذمة المولى لا في
ذمتها وانما يلاقيها انما لتعلم الخبايا وهو الذبح فصل الرابع
كانت رقبتهما خبايا عن حق وفي الخبايا ولذا رتبة الولد

ولوان عبد قطير جرح خطير قتل جارية للموي ذلك
العبد خطا قتل الموي فيها واقدوا بعقمة العبد واذا
قتل العبد جرحا خطا وقتلت الامة رجلا واحد
ثم ان العبد قتل الامة خطافا لموي فغير بين الدفع والعدا
فان اختار الدفع ضرب فيه اوليا لموي بدينه ولو لموي جرحا
الامة بقتلها فبعض العبد بينهما على ذلك وان اختار
العدا فبده بدينه لموي بقتل الامة لا وراثتها فبدها واذا قتل
الامة قتلها خطا ولدت بنتا فمقتلت البنت رجلا
خطا ثم ان البنت قتل الامة فاختار الموي دفعها ضرب
اوليا قتل الامة فيها بقتمة الامة واويا قتل البنت بالدية
ومن اختار قتل البنت دفع دية قتلها الي ووليها وقسمه
الام الى ولى قتل الامة للموي فبعضها ولو ان البنت قتل
عن الام ولم تقتلها فمقتلت ربة او جدها اما اختار دفعها
او قد جرحا او قتلها او دفع البنت او قد البنت ودفع الام
فان اختار دفعها دفع الام الى ولى قتل الامة ودفع البنت
الى ولى قتل البنت فمقتلت ربة او قتل البنت بالدية
واويا قتل الامة بنصف الام وان اختار قتلها بعقمة لكل
فريق بنتا مديونية سقطت خنثا بدينه على الام واذا اختار
دفع الام وقد البنت دفع الام الى ولى قتل الامة وينبغي
لا ولى قتل البنت بالدية ولا ولى قتل الامة بنصف قيمه
الام ولو اختار دفع البنت وقد الام دفع البنت ولا ولى
قتل البنت وينبغي لا ولى قتل الامة للموي فبعضها ولو قتل
الامة عن البنت بعد ما قتل البنت عنها فاختار الموي
دفعها فانه يدفع البنت فمقتلت ربة او قتلها بالدية
ولو قتل الامة بنصف قيمه الام لم يكتف ذلك كلفدا

ولوان

وقد جرحته فمقتل عليه باقراره وصار نظير من استبرى عبد
بغير قتل حتى هو له قبل البيع زبني وقال المقدسي لم يملك المذخور
والهدية وغيرها يجب تقبلك شقا خيرا لئلا يتغن الاقرار
ولا فلا يدعي بعد القتل انه حر وعالم بان كان له عليه طلب
ارث القتل او جرحا فلا قتل كما من الا ان يرد ان الاقرار
قبل القتل ويعدها سوا ذلك ان المقتل الخبير قبل القتل
انتهى وقال والمحدث ولا جرحا بعد جنسية واثروا القتل
ان العبد جرحه جعل المسالة عليه ثلاثة اوجه ان اذ لم يولد
جرحا خطا فلا ضمان لولي الجنانية على العبد ولا على المولود
انه حر وطا انا عتقه وكان الاقرار قبل القتل فمقتل البنت
وان كان الاقرار بعد الجنانية فقد ويره العبد وادعي على المولود
الخطا فان ادعى غنا فده غيرهما فقد ادعى على المولود ضمان
القيمة ولو انك التزم ما ادعى عليه من ضمان الغنا والقيمة
فيكون القول قبل الموي مع بعتيه وعلى ولي الجنانية اقامة
البينة هذا اذا كان الاقرار من ولي الجنانية قبل الدفع والا فلو
بعد الدفع واقر انه حر الاصل واذا لم يصر فلا ضمان على المولود
ولا على العبد الا ان العبد يعتق ولا يلزم احد على العبد ولا
وان وراثا عتقه قبل الجنانية فانه يحكم بجهنمه وتكون
ولا و موقوفاته ~~فمقتل~~ ولو لم يكتف الامة خنثا
خطا ولدت ولدا فقطع الولد حتى لم يولد بطنيا ان شاء
دفع الام ونصف قيمتها الا هل الجنانية وله شيئا دفعها ولو لم
وان نكحها ما واعطى لارثي سوا ذلك ان اختار الجنانية قبل
من نصف قيمتها او قبل قيمتها كذا في المسبوط الامة فقطعت
لديها لم يولد فقتلها الولد فان تشا دفع المولود وان تشا
قتلها بالافل من دية البيرومية قيمة الام كما في الخطا

كان قبل جنائيتها وبعد جنائيتها كيني يصنع ارض اذا اختار
الدفع قالوا ذكري في سحر الوكالة وقال يكون الارض بي المولى
والجني عليه نصفان واذا اختلفا فقال الجني عليه ان الارض يجب
يتمتع الجنانية واطل على اختارت الدفع وقال المولى لا بل وجب الارض
قبل جنائيتها وانه متى اختارت الدفع ذكر ان القول قول المولى
مع يمينه ويكون الارض له الا ان يقع الجني عليه بينهما وجب
الارض بعد الجنانية اذا لم يخط وتوفي القيد قبلها خطا شر
فتا رجل عيسى فقتل اخضا فخر اخنوخ المولى دفعه فانه يدفع
ارض العين الى الاول ثم يكون العبد يسير به يضرب فيه الاخرى باليد
بالدية اما اخذه من ارض العين ويضرب فيه الاخرى باليد
حقا كانت قيمته الف درهم وكان ارض العيني خمسمائة
فان العبد يقيم بينها على تسعة وثلاثين سهما وكذلك لو
كان الذي فتا القيد عينا قد دفع فيه كان قول الاول احق به
ثم يضرب مع الاخرى بالدية الا قيمة العبد الذي اخذها في
المسكوط واذا جني العبد جنائيتها اذا صابه عيب سما عيب
فان المولى يطالب بدفعه والغدا ولا شيء عليه بسبب ذلك
العيب وذلك لو بعته المولى في حجة فغضب فيها واستخدم
فلا ضمان عليه فيما لحقه في ذلك ولو ذل له في التجارة بعد
جنائيتها واستقر فيه دين فهو ضمان من قيمته لاهل
الجنانية ولا يضمن الارض كما في المسكوط فقتل العبد صوته
رجلا خطا وقيمتة مثل الدوت فلم يرض ان يعذبه وليس
له ان يدفعه فان قال لا فليكن ذلك الرهن ان يدفعه بالجنانية
فان اعتقه صار عتقا لا العتق اذا في الحيط ولو جنى العبد
جنائيتها فتا المولى كنت عتقه بما في الجنانية او بغيرها وان كانت
ام ولدية فانه لا يصدق على اهل الجنانية وهو عتق للعبد

كان

من البنت مع الام ويدفع الام وما احصاها بها ريش عشرين من البيت
فيكون ما دفعها من البنت لولي قتل الام خاصة فيضرب ولي
قتل الام في الام بما بقي من الدية ويضرب فيها ولي جنائيتها البنت
بنصف قتل البنت فتكون القيمة بينها على ذلك وان
اختار المولى الغدا فيها فداها بدسني وامسكها جميعا اذا
في المسكوط ولو قتل العبد في عتق رجل خزان مولى
العتق المجاني بخبرين يدفع والغدا فان دله بقيمة المقتول
فتمت القيمة بيني وبين الجنانية الاولى بعد جنتهم في
ولا يغير المولى وان اختار المولى دفعه المولى العتق العتق
كان مولى العبد المقتول مخيرا في العتق الذي اخذ ان
دفعه وان شاف له كذا في القاي ولو قتل العبد القاتل عتق
ودفع به فاعنته المولى او باعته كان مخيرا الدية المولى في الحيط
ولو جني على الامه الى انية فاخذ المولى لذلك رشا فانه يدفع
الارض معها وان كان جني عليها قبل جنائيتها فامسكها بالدار
وفوها فله ان يستعدي بثلثة الارش والغدا واهل المقتول
حتى يستهلك الارش او وهب للمجاني عليها ثوبين مختارا ولو له
يدفعها ثم عليها ان يدفع مثلها استهلك فقد دفعه معها وان
كان المجاني عليها عتقا دفعه المولى كان عليه ان يدفعها جميعا
او بعد رشا بالدية فان اعتق العبد لدفعه اليه فهذا اختار
منه اللامة وعليه الدية وكذلك ان اعتق الامة فان اعتق العبد
وهو لا يعلم بالجنانية ثم اختار دفع الامة دفعه معها ولو كان
هذا العتق فاعنى الحريه فدفعها واخذت كل شيء فان
العبد يضمن مكانها يدفعه المولى او بعد دية بالدية كذا في
المسكوط ولو جني عليها احد وهو لا يعلم ان الجنانية عليها
قبل جنائيتها وبعد جنائيتها فان قصا وقا الجنانية عليها

بان قال هذا بعد العلم بالجناية وان قاله قبل العلم بالجناية فعمله
 القبيح كذا في المسبوط ولوان صدق في يد رجل جنى جنائية
 فقال ولي الجناية هو عبدك فقال الرجل هو ودية عندي
 لتفاداه وتغاريه او حازة او رهن فان برهنوا من الا مرفعه
 حتى يعبر الغائب ولده لم يرهن خوطب بالدفعة والغدا فان
 فداه ثم قدم الغائب اخذ عبده بغير شيء وان كان ذلك
 فالغائب بالخيار ان شاء امض على ذلك وان شاء اخذ عبده
 ورفع الارش فان امضى دفعه كان ذلك بمنزلة اختيار
 الدفع فيه ابتداء واختار الارش فله ان ياخذ عبده وان
 انكر الغائب كون عبده فاصنع الاول فيه من شيء فزوله
 جائز لانا في المسبوط وان اقره لغيره فهو على بيتنا
 اما ان اقر الجناية ولا يتم بالملك او على عكسه وكل قسم لا يخلو
 اما ان كان الملك والعبد معترفين وكان مجبورين فلا يملك الجناية
 ثم بالملك لغيره والملك والعبد معترفان للمنفعة فان صدقه
 المحقر في الملك والجناية جميعا فيقال للمقر ادفع العبد وافده
 وان كان كذبه فيها لا يكون الحق محتارا للعبد او ان صدقه في
 الملك وكذبه في الجناية كانا المعنى الثاني للعبد ولو اقر بالملك ولا
 يتم بالجناية كان صدقه فيما يخصه من الجناية وان كذبه فيها
 وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية صدقه في الجناية ولو ذلك
 ان كان العبد مجهولا لا يدري الظاهر انه لغيره فان بالجناية او لا
 بالملك او اقر بالملك ولا يتم بالجناية كانا معنيي السر خسي
 رجل في يده لا يدري انه له او لغيره ولم يدرج صاحب اليد انه له
 ولم يسمع من العبد اقراره عبدا لهما حب اليد الا انه يقر فان
 عدي في هذا العهد حثاية وثبت ذلك بالبينة وافرقت
 صاحب اليد فان صاحب اقراره لرجل وصدقه المقر بذلك

وكذبه

وكذبه في الجناية وان كانت الجناية ثبتت بالبينة قبل المقر
 ادفعه وافده وان كان ثبتت الجناية باقرار الذئبة كان العبد
 في يده اخذ لغيره العبد وبطلت الجناية ولم يكن على المقر من
 الجناية شيء كذا في المحيط ولو قتلت امته رجلا عبدا وله وليا
 فصالح المولى احداهما على وليها صاحب مختار للعبد الا في مقتله
 بنصف الدية وذكر في كتاب الدور لا يصح مختار للعبد ولو
 صالح احداهما على نصف الامته كان له والى في خياره ان يدفعه
 او يعديه وفي الجائز والدور لا يكون له خيار في مختار السرحي
 وفي الاملا عبد يبيع رجلا من جنائه فشره احد المورين
 على صاحبه انه اعتقه لم تجز ما دونه عليه وصوماه من جن
 شتره بهذا فعله نصف الدية وعلى الاخر نصف القيمة وفيه
 رجل ورث عبدا واشترى في جنائه وزعم المولى بجد جنائه
 ان الذي باعه كان اعتقه قبل التسليم وان اياه كان اعتقه
 فانه ما نه مختارا لهذا بهننا تقول كذا في المحيط ولو جنى عبد
 حثاية ولم تبلغ النفس فاعتقه المولى وهو لم يعلم بهننا
 قبل المولى انتقضت المراجعة فان فو محمدا رجلا عليه الدية
 واذا جرح العبد رجلا ففصر فيه المولى فان اختار العبد وعظي
 الارش ثم انتقضت المراجعة فان الجرح في الاول وهو ثوب
 المولى خيارا مستقبلا وهو قول ابى يوسف في الاول وهو ثوب
 محمد ورجع ابو يوسف من الاستحسان والقصاص واخذ
 محمد بالاستحسان الا انه روي عن ابى يوسف انه فرق بين
 ما اذا عطي ارش بغير قضا القاضي فانه يترك اختيارا منه
 الدية طوعا او كسوطا عبد جنى في بيع ابن السيد انه جبر
 فان السيد فورقة هذا الابن فهو روي عن ابى الدرداء كذا في خبر
 المفتي جارية جنت فاعتق المولى يبيطها عالما بالجناية

سعى كل واحد من العبدان في نصف قيمته ولكل واحد من المجنبي
عليه في مال المولى قيمة العبد الذي جن عليه وهر المولى
مختار اللغد وأذا قتل أحدها قتلها خطأ قال المولى في صحته
أحد حر وهو عالم بالجناية ثم مات المولى قبل البيان عتق
من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته
ويصير المولى مختار اللغد في ثلثيها إذاها رخصت اللغد
فتقدر القيمة يعتبر من جميع المال وأما الفصل على ذلك كله
الدية فيعتبر من الثلث ولكن جنبي كل واحد من العبدان جنابة
وباقى المسألة محالها سعي على الوجه الذي وصفنا وضار
مختار اللغد والجناية يتبعه وليس يجب دية واحدة في مال المولى
وقيمة أهل العبدان ويكون ذلك من جميع المال وما زاد على
القيمة التمام الدية فيعتبر من ثلث المال ثم ما وجب من جميع
المال وما وجب من ثلث المال يكون بيني وبين الجناية نصفين
أذيل أحدها أو لم يخطأ في مهلة المولى فتأخذ المولى
وبزنيغ فيعتبر سائر رجلا خطأ في مهلة المولى قبل البيان
ثم قتل البزنيغ رجلا آخر في صفة المولى ثم مات المولى قبل البيان
عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف
قيمتهم وزم المولى اللغد في قتل سائر الأمان قدر قيمة سائر
الدية يعتبر من جميع المال وما زاد على ذلك تمام الدية يعتبر
من الثلث ولم يلزمه اللغد في قتل البزنيغ فيجب بزنيغ قيمة
بزنيغ ويعتبر من جميع المال ويكون المولى سائر
أو وقع العتق على سائر مختار اللغد في قتل سائر الأمان وفي المولى
العتق على بزنيغ فيعتبر قيمة بزنيغ كذا في فصل المال سائر
المحيط عند جانيه وهو المولى يعتبره قرضه وهو يعلم بالجنابة
فاعتقه الوصي والمولى بعد موته فعلية الدية مقدار قيمته

سعى

صا رخصت اللغد وان جاء الطالب قبل ما نضوه وبعد ما وضعت
ولم يكن عالما بالجناية صا رخصت اللغد في مال الطالب قبل
الوضع خير ان شاء ضمن المولى قيمتها حا ملا وان شاء أخذها خالدا
مجنبا يتبعه فكانت له والولد حر فان حضر بعد ما ولدت خير المولى
ان شاء دفع وان شاء فدا ولا سبيل على الولد ان شاء طهره بزيغ
وفي نوادر رأي سليمان عن ابي يوسف اذا عتق الرجل ما في
لطن جاريته ثم جنت جنابة فدفعها بالجناية جازي في
المحيط ما عدا جاريته فولدت عتقت ترضى لا قبل من ستة أشهر
في المولى جنابة ثم دعاها الساب وهو يعلم بالجنابة فعليه
الدية لا جها ب الجناية وعليه النكاح كذا في كفاية المفتين
جارية بين رجلين ولدت طفلي ولد قافا فدعاها أحدهما
وهو عالم بالجناية قال ابو يوسف رحمه الله عليه الدية
وان لم يعلم فعليه القيمة كذا في الظهيرية ولو قال المولى أخذها
حرفقت أحدها رجلا خطأ ثم عتق كذا في المسوق صا رخصت
للغد ولو عتق غيره في ذم المولى والتدبير كذا في الكافي ولو
جنبي كل واحد منهما بعد لا يجاب ثم بين المسوق في أحدهما
زمنه الاقل من قيمته ومن الدية وبقي الباقي ملكاته فتقال
له دفعه وأقوه بالدية فلا يصيرها قننا فالبيان مختار اللغد
وكذلك جنابة أحدها قطعه بوجنها لا أخفى لنفس لا يختلف
الجواب كذا في كفاية المفتين ولو قال في صحته العبدان له
ويجوز كل واحد منهما الذي أحدهما حر ثم قتل أحدهما رجلا خطأ بشر
مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد
منهما في نصف قيمته ولا يجزى عليه في مال المولى قيمة الجاني اذا كانت
قيمة أقل من الأرش ويعتبر من جميع ماله ولا تصير المولى مختار
للغد ولو كان كل واحد من العبدان قتل رجلا خطأ والتا ان تها

من جميع المال والزيادة من الثلث فان كان لم يعلم بالجناية
فالقيمة من مال البيت في قول ابي يوسف الاخر هو قوله في
كنازها العقيقه ابوالليث في السون هكذا في محط السرخسي
واذا وحي بالسبق قبل الجناية ثم جف بعد موت الموصي فعنقه
الوصي وهو يعلم بالجناية فوضا من العنانية وان لم يعلم فهو
ضامن للقيمة ولا يجرع الورثة لذ في الحظ الوصي بسبقه
له في المهدجناية ارثها درهم وقالت الورثة بعد موت
الموصي لا نغديه فلم ذلك واذا تركوا الفل يدفع مالها لدية
وتبطل الوصية لان يودي العبد من غير التيسر بان يقول
لانسانه ادعني درهمي ففعل صرح صاحب ذلك درهم دينار
على العبد يطالب به اذا عتق كذا في خزانة المغنسي اذا وكل
رجلا ان يعتق عبده لانه العبد جاني جاني ثم عتقه الوكيل
وهو يعلم بالجناية فالملك من ضامن العبد وان لم يكن عالما
بالجناية كذا في الحظ وكله بالكتابة ثم قتل العبد رجلا خطأ
ثم كاتب الوكيل وهو يعلم ولا فعلم الوكيل بالقيمة دون الدية
كذا في محط السرخسي والاحمد العبد جاني فاحرم من الجناية
مولى العبد فاعتقه فقال لم اصدق في فيما اخبر في رب
فهم مختار للعبد وكذلك ان اخبر به رسول وفي الجناية
فاستقام او عاد لا فاما ان اخبر بذلك فضول فان صدقه
فيما اخبر به ثم اعتق العبد فهو مختار للعبد ايضا وان كذبه
في ذلك ولم يصدق ولم يكن به حتى عتق العبد فان كان
المختار عتق ذلك المولى وان كان المختار فاستقام فعلى
قوله ابي حنيفة رحمه الله لا يكون مختار للعبد وليس عليه
قيمة لاستسلامه اليه وعنه في نوح ومحمد رحمه الله هو
مختار للعبد واذا اخبر به فاستقام في حربي الروابن كذلك

وفي رواية الاخر يكون مختار للعبد كذلك في المسبوط واذا اخبره
عبده بالجناية فاعتقه المولى وقال لم اصدق فعند ابي
حنيفة رحمه الله لا يضمن ما لم يخبره رجل عدل وعندهما
يضمن الدية وان كان المختار فاستقام وعندهما كذا في الحظ
السرخسي ذكروا سماعة في ارقيات انه كتب الى محمد بن الحسن
في عبد فقتل رجلا والمتوفى وليا ان حذوها غريب في مصر
لما حضر منها يبيع يبيع للمال ان يخبر مولى العبد بكتب محمد
ان ايمورثة حفره فوخصه وياه اختار وجب عليه ذلك
في جميعه كذا في الحظ واذا قتل العبد خطأ والمقتول وليا ان
قد رفعه المولى الا حذوها بقضا كما في ثم قتل عبده اخر رجلا
ولا اخر وتسرك في الجناية الاولى فانه يقال للمدعي كسبه
الاول ادفع نصفك المولى اخذوا فده بنصف الدية فان دفعه
برك من نصف الدية وبرك النصف الثاني عالمي لم يبرئ
للمولى نفسه وافده بعينه الا في خمسة الاخر خمسة الا في
لولى الاول الذي لم اخذ شيئا فان دفعه ضربه كل واحد منهما
في هذا النص في خمسة الا في فيكون بينهما نصفان فيحصل
ثلاثة ارباع العبد والجناية الاخره وربعه للذي لم يكن
قبض من الجناية الاولى ثم يضمن الذي كانت الجناية الثانية
في يدرى ربع قيمة المولى وقد دفعه المولى الا وسط ولا يكون
المولى ضامنا له شيئا ما لم يستوف ربع القيمة من الاول
ولو كان دفعه اليه بغير قضا القاضى كان لا وسط الخبار
ان شامضى للمولى هذا الربع باعتبار دفعه الا حاصبه بغير قضا
القاضى وان شامضى من حاصبه فان ضمن المولى رجلا في المولى
على المقتول الاول واذا قتل العبد فقتل من خطأ وقد فلول
الا حذوها بغير قضا القاضى فقتل عند قتيلا خطا جميعا

اخر فده المولى بها نصفين ثم يضمن نصف قيمته الاول
ولو اقر بقتيل ثالث دفعه اثنان وضمن ثلثي قيمته الاول
وسدس قيمته للثاني كذا في خزانة المفتين ولو اعتق
العبد ثم اقر انه كان جنبي في حال رقه جناية عمدا وخطا
لم يلزمه شيء الا التوبة في النقص كذا في البسوط عبد قطع
يد رجل خط فيه ان فدفعه مولاه بالجناية ثم انتقض
للمرج فاق منه والعبد قاتل فهو يورثه الجنبي عليه ولجان
الموتى فدفع ثلث الاقلام يد البيعة اعتق العبد وشعر
انتقض للمرج فان منه قال يدفع قيمته عده وان كانت مائة
وياخذ خمسة الا في الفدا كذا في الخط فان قال معتق
بغف النوا والحال ان رقه ايم العبد قبل المعتق معروف يعنى
لم يكن مجهول الرقة رجل قتل اخا له يخاطب به مولاه
الذي اعتنته مع فيه الكسفى وكذا قاله المحمدي فيخرج الكثير
قال السيد محمد في الاصل انه اذا ادعى السيد على مفتوق
انه قتل وليه بعد المعتق خطا يوجب الدية على قبيلته
لان الدية في الخط على العاقلته وهذا الوجه له وتصوير
غيره لا الاشخاص في غير المولى ويكون الرجل وصد
ايجاب المال على السيد فقوله ثلثه خطا قبل مقت
يريد به ان الواجب الدفع والفدا على سيدك فقال لا خلاف في
المعتق الذي هو لمولى هذا بنا على ما انشأه الرب سائعا
في قتله ايم المعتق بعد ايم بعد المعتق صدق
الاول ايم المعتق لانه منزه لهما عن نفسه ولذا اؤا
لا يكون حجة على مولاه فلا يثبت ثمة على سيدك ايضا قلته
وعبارة ذلك في عتق عتق خطا لرجل قتل اخا خطا
وانا عبد فقال ذلك الرجل قتلته وانت حرفا فقول للعبد

اخر

واختار والدفع فان المدفوع اليه الاول يقال له ادخ نصف
العبد الى اخره يرد النصف الباقي على المولى ثم يدفعه المولى الى
الاولى والاخر يرضى فيه الاخر ثلث الاق ورضى فيه
الاولى بثلث الاق فيكون هذا النصف بينهما اثلاثا
ثلثا للاوسط وثلثه للاخر يضمن المولى سدس قيمته
العبد للاوسط وهو ما سلم من هذا النصف لولي النجارية
الاخر فيرجع به الاول الذي كان في يده وهذا يقول العراقيون
ضمن هذا السدس الذي كان في يده هذا يقول العراقيون
من ثمانية والصحيح عندنا انه ليس له ذلك ها هنا
ولا في الفصل الاول وهو كان الدفع بقضا فان كان
مثل هذا ايضا الاول المولى لا يضمن شيئا للاوسط ولكنه
يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه الاول فان قبض
ذلك منه دفعه الى الاوسط وعلى ما يتولى المولى اقبض
الاولى هو الذي يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه
الاول وان قتل العبد قتيلا خطا وفتاعين الاخر دفعه
المولى للمفتق وعينه فقتل عنده قتيلا اخر ثم اجتمعوا
فاختاروا دفعه فان صاحب العين يدفع ثلثه الاخر
ورد الثلثين على المولى فمدفعه المولى لولي القتيلى
يعزى فيه الاول بعشرة الاق والاخر بثلثي الدية فيكون
هذه مقسوما بينهما اقساما ثلاثا اقساما الاول وخمسة
للاخر يضمن المولى للاول ستة اجزاء وثلثي جزء من ستة عشر
جزء وثلثي جزء من ثلثي قيمة العبد وذلك في
الحاصل خمس ثلثي قيمته بدل ما سلم من الاول من هذا
الثلثين ثم يرجع به المولى على صاحب العين كذا في البسوط
ولو قامت بينة على العبد بقتل خطا وان لولي عليه بقتل



بان قال وطبخت وأنت امتي وقالت لابل بعد العتق
 فيكون القول له والا فلهذا يعني لو خذ من غلظتها وكسها
 بشا وقال اخذت ذلك وانت امتي فقالت لابل بعد العتق
 قال قول له لا سناد مكانة منافية للضمان لان وطبخت
 امته المدبونة لا يوجب الضمان عليه فيحصل الاسناد الي
 الحالة المنافية للضمان في حق الغلة والوطي زيلبي ولي
 اشتري عبدا وقبضه فقال رجل قطعت يده قبل شرائه
 وقال المتري بعد شرائه قال قول المتري كذا في الكافي
 عمولة قتل عمولة خطأ قتل خطأ خطأ ولا وارث له
 غيره يدفع نصف الثا لموت المولى المقتول ويعيد يده
 ونصف لآخر المولى فان كان قتل مولا ولا يدفوه كله المولى
 المملوك المقتول او يعيد يده فان قتل مولا ولا يده بنت
 يدفع ثلاثة ارجاع العبد لمولى المقتول ويربعه للبنت
 فان كان الضربة ولا بنت فهو يبيها نصفها كذا في غرارة
 المفتي من قطع يده غيره ثم قصم رجل ومات في يده
 من القطع فليس فيه قيمة او قطع وان كان المولى قطع يده في
 بد الفاعب فان من ذلك في بد الفاعب صب لاني عليه كذا
 في الهدية ومن غصب عبدا نجف في يده ثم رده نجف
 جناية اخرى فان المولى يدفعه الي والحقا يتين ثم يرجع علي
 الفاعب بنصف القيمة فمدقده الاول ويرجع منه
 علي الفاعب وهذا عندنا في حنيفة واني يحق وقال محمد
 رحمه الله يرجع بنصف القيمة فيسلم له وان جنى عند
 المولى جناية ثم قصم يده في يده دفعه المولى بنصفين
 ويرجع بنصف قيمته فمدقده الاول ويرجع به كذا في
 الهدية واذا جنى العبد للمولى علي الرهن او علي رقبته او علي

بالاجاع وكذا لو قال لسبه بعد عتقه اخذت مالك او قطعت
 يدك واما عدو قال لسبه لابل فبطلت بعد العتق قال قول
 للعبد بالاجاع انتهى وقال الزبيدي معناه اذا اعتق العبد
 ثم قال رجل بعد العتق قطعت اخطاءه انا وعبد وقال
 الرجل بل قطعت وانت حر فالقول قول العبد لانه من الضمان
 لانه لما اسنده الي حالة موهودة منافية للضمان اذا الكلام
 فيما اذا كان رقه معزفا والوجوب في جنانية العبد علي المولى
 دفعا وفدا فصار كذا قال البالغة المقل طلعت امرأته وانا
 صهي وبعثت داري وانا صهي او طلعت امرأتي وانا نجف
 وقد كان جنونه معروفا كان القول قوله لما ذكرنا انتهى وقد
 قد من ادان العبد لانه كانه قد جنى في حال الرق لاني عليه
 وان قال لاني لمستوفة قطعت يدي وانت انفي وقالت
 لي لابل فعلمته بعد العتق فالقول لها عندها لانه اذ
 التي في سبب الضمان الذي هو القطع كما دعيها يبريد
 وهو لو نها حالة النطع لاستوجب قصا صاعلي سببها
 فلا يكون القول به خلافا لمحمد فانه يقول قد سبب النطع
 الي وقت منافي للضمان فلا يضمن فهو كالمال الاول
 ودليلها تقدم علي انه قد يضمن الرجل لجمته فيما لو قطعها
 وهي ما دونة مدبونة وكذا القول بها في خلافا اخذ المولى
 منها من المال كالمال وهب او وصي به ينها فقال اخذت
 ما وهب لك او وصي بك به وانت امتي وقالت لابل وهب
 لي او وصي لي به بعد عتقي فالقول لها لما ذكرنا وهو
 او ابره بسبب الضمان ثم ادعي ما يبره فلا يكون القول
 له استحسانا وعلي هذا الخلاف لو قال لرجل جنى اسلم فخذت
 مالك وانت حر فاقول بل اخذته بعوض اسلمت الاجاع

الشرع ولم يعتبر قتل وان كان ما مور العبد عبد الله
 أي محجور فقتل العبد ما مور حلال دفع السيد القاتل
 إلى ولي القاتل أو فراه في الخطأ بان قال له اترك هذا الحربي
 أو هذا الصبي فإذ هو لم ولا رجوع له أي السيد على العبد
 الأمر في الحالت أي قبل عققه وانما يرجع عليه بعد
 العتق لا أقل من الغد والاقدم في عتقه العبد بالنف
 القاتل فإنما يرجع فلا قتلها ولم يرجع بعتقه العبد بالنف
 ما بلغت لأنه أي السيد محجور في دفع الزيادة لمصطط ولو
 دفع الغد وكان زيد من القيمة فلا يرجع لا بعتقه عبده
 لأنه لو شاع دفع العبد ويحجروا الجناية على قتله فلما
 دفع ان يدفع ما ذكر ان مختار لا مضطر وعلى قيا من ما ذكر
 العتق لا يجب عليه شيء ما بينا زيل وكذا التام في القتل
 العمد كان العمد القاتل ضغيف لا له عمد خطافان
 كان القاتل كبير القصر منه لأنه من اهل العقوبة ولا
 يرجوع له أصلا لان الواجب هنا القود وهو ليس بمال ولو
 امر رجل حرسيا حرا لدية على قاتله الصبي لانه الماشر
 ثم يرجع العاقلة على قاتله الاخر لانه المسبب الاول امره
 لما قتل ضغيف فيه ولا يقال كيف تعقل عاقلة الاخر لما لزم
 بسبب القود فينبغي ان يكون كالاقرار بالقتل لانا نعوق
 هذا قول لا يحفل الكذب وهو تسبب فتعقله بخلاف الاجراء
 بالقتل لانه يحفل الكذب فلا تعقله العاقلة ولو امر بالبيع
 ما لغا يقتل رجل كان الضمان على القاتل ولا شيء على امر
 كما في الجانية ولو كان ما مور عبد محجور عليه كبير الضغيف
 محجور بعتقه والغد وانما اختار يرجع بالاقول على
 الاخر لانه انما لا امر صرا صبا للعبد بالامر

ماله هل تعتبر جنايته قالوا ذر هذه المسألة في كتاب الرهن وقال
 يهدر جنايته ولم يذكر فيه خلافا لان المشايخ قالوا ما ذكره في
 كتاب الرهن انه يهدر قول الجيوش ومحمد وما علم قول أبي
 حنيفة تعتبر جنايته على الرهن بقدر الدين فانه مضمون
 عليه بقدر الدين واذا جنى على الرهن او على ماله فليطأ الرهن
 قول أبي حنيفة لا يقتل الجناية بقدر الدين وفي الجيوش
 ومحمد انه يقتل في الخطأ عمد محجور او صبي لم يقتله
 بالمحجور لان الاذن لا ينشأ من ذلك لان الاذن في الخطأ وقا كان
 في معناه او القاتل ليس منها ولو اذن له عليه بالقتل لا يقتل لان
 اذنه الولي ما يصح فيما هو يربطه النفع والصبر لا فيما يحض
 ضروفا مرصها يقتل رجل مثلا وكذا لو مرص حي بالغ بذلك
 فقتله الصبي اما مور عمد او خطا فدية ايدية المقتول
 على عاقلة الصبي القاتل في كلادي سني لان الصبي هو الماشر
 للقتل وعمد الصبي خطأ فتح على عاقلة ورجعوا اليه عاقلة
 الصبي القاتل على نفس العبد بعد عتقه فطالبوا به
 بما دفعوا لان عدم اعتبار امره كانه حق الولي لا لانتصان
 اهلية العبد وقد نزل حق الولي بالاعتاق وقيل لا قال
 في شرح الزايدات لا ترجع عاقلة الصبي على العبد لانه
 له ايضا ابد لان هذا ضحك جناية وهو على الولي لا على
 العبد وقد تقدم رعا به على الولي كالحج وهذا هو الحق
 للقول عند التري ان العبد انما يربط العتق بالقتل قبله لا بعد
 عليه شيء كونه اسنده للحاجة منافية للصمان على ما بينا
 قبل يلقى لا ترجع عاقلة الصبي القاتل على الصبي الامر
 ايد يعني لا في صفة ولا بعد فلو غدر لعصم راحسته في
 حال امره ولا يوقض الصبي باقوله لانه المأخوذة فيها باعتبار

ولكنها

كما اذا استخذه وضمان الغصب في ماله لا على العاقلة بخلاف
 الاول لان ذلك ضمان جنانية لكون الما مورخا لا بصورة
 الغصب فيكون على العاقلة وان كان الما مورخا لا لافا عا قلا
 فعلى عاقلة الدية ولا ترجع العاقلة على الامر بحال لان امره
 لم يصف ولا تم هو ايضا لا سيما في الدم وان كان الامر
 عدا كما ذواته في التجارة كبيع كان وصفي او الما مورخا
 محجور عليه او ما ذواته غير موثقا مورثا لغيره والغدا
 ولزم ما فصل رجوع على المصدرا كما ذواته لان هذا ضمان غصب
 وان من جنس ضمان التجارة لا يورث الى تملك المضمون
 ما اذا الضمان والمادون له يؤخذ ضمان التجارة بخلاف ما اذا
 كان الما مورثا حيث لا يرجع عاقلة الما مورثا ولا بعد
 للمرية بعدم تحقق الغصب في الما مورثا لان امره صيا حل
 ما ذواته في التجارة تحكمه حكم المصدرا ذواته لا حقيقة يرجع
 اليه فيما اذا كان الما مورثا للمحقق الغصب فيه ويكون
 ذلك في ماله دون العاقلة لانه ليس ضمان جنانية وانما
 هو ضمان التجارة في حقه ولا يرجع عليه اذا كان الما مورثا
 لعدم تصور الغصب فيه فضلا عن الرضا في حقه كالصبي
 المحجور عليه ولو كان الامر مكانا صغيرا كان اكبر او الما مورثا
 صبي حرجب الدية على عاقلة الصبي وترجع العاقلة على
 المكاتب بالاقول من قيمته ومن الدية لان هذا حكم جنانية
 المكاتب بخلاف العن فان حكم جنانية على المولى فيصحب على
 المولى ان آمنه والاستعط على ما بيننا وان غير المكاتب
 بعد ما قضى القاضي عليه بالقيمة ثناء فوته الا ان يغذي
 المولى بدريتهم وهو القيمة والقياس ان يترك كل حكم جنانية
 وهو قول في حنيفة لان العجز صار قضا و امره لا يصح

ولكنها يقولون لا فضي عليه بالقيمة صا درينا عليه ونقرر
 فلا يسقط حتى لو عجز قبل الغضا عليه بالقيمة بطل حكم جنانية
 لان حكم جنانية انما يصدر دينا عليه بالغضا ولم يوجد بان
 عجز بعد ما ادرك القيمة لا يبطل بالاجماع حتى يستد المولى
 القيمة ولو ادرك البعض ثم تسلم ما ادركه لم يبطل الباقي
 عنده وعند هذا لا تبطل ولا تحيط فان عتقه المولى بعد
 العجز وبعد ما قضى عليه بالقيمة فما قلة القاتل بالقياس
 ان ساء اضمنه المولى فحتم لا غير ويرجعون بالباقي على الشقي
 وان شاء واخفق العمد وما ذواتهم ان يضمنوا المولى والعبد
 قضى لها وابو حنيفة لا يري تضمن المولى لانه ليس لهم تضمن العبد
 للحال فالهيكما اعتق عبد مدين فلهذا لا يضمن ولا يورث عجز
 ولكنه ادرك فعتق وكان قبل القضا عليه وبعده والعاقلة
 يرجمونه عليه بالقيمة حالة لانهم يرجمون بحسب ادائهم
 وهو يورث في ثلاث سنين في كل سنة ثلث الدية ويرجعون
 في السنة الاولى ثلث القيمة وفي السنة الثانية ثلث اخر
 وفي شرح الزايدات للعتابي ولو كان الما مورثا لم يبعث
 يضمن العاقلة لان الامر كان الما مورثا محجور غير مولا
 بين الدفع والغدا ثم يرجع على المكاتب بقيمة الما مورثا اذا
 كانت قيمته اكثر من الدية فتنتصر عشرون درهم في اشكال
 وهو ان يقال ان هذا ضمان الغصب فغنه يضمن قيمته
 فالتة ما بلغت فليس تقصر عشرون درهم ضمان الجنانية
 نحو هذه ضمان الغصب وجب قيمة الما مورثا باعتبار القيمة
 فباستمرار وجود الغصب وجب قيمة الما مورثا باعتبار القيمة
 روي الشافعي وجوده بسبب الجنانية فاعتبر بها في حنف
 المتقدم فان عجز المكاتب في الما مورثا طالب مولا المكاتب

الدية فانه وقع اخريشاني وولي لا ولي لكن يضرب الاول بقدر
الدية والثاني بقدر القيمة مقدسي او اكثر من واحد فلا يش
عليه لان جنابة العبد لا يوجب عليه اي على العبد نفسه شئاً
ولكن يجب على ولي قيمه واحدة اعتباً بالابتدخال
الجنابة فانه كات رقيقته فاكان الواجب عليه الا الدفع
او الغد وقد نعت عليه الدفوع اعتاقه فقطب القيمة ولاعتاقه
قبل الجنابة لم يوجد منه ما يدل على خنثيا الغد ولو اوقع
الفا فنفسموها بالخصصه يبيع قات قتل عبد بالعمد
رجل من حريم لكل واحد منهما اي القتلين وليان اي زوجان
فقتل احد وولي كل واحد منهما اي القتلين دفع السبد
ما اختار من ذلك نصفه اي العبد الى الوليين الذين الذين
لم يبقوا فيكون نصف الدية بينهما حوك وان شاع الموط
فراه اي العبد الجنائي مدية كاملة اي بعدة الاف درهم فيل
لكل واحد منهما نصف الدية لانه بذلك القتلين اصل من احد
ولي كل واحد منهما سقط القود والنشب ما لا وهما في المال
الواجب في كل من القتليين ديتان لكل قتيل دية وقد سقط
دية نصيب العاقين وذلك عشق الاف ويحق دية نصيب
الوليين الساتتين وذلك اربع عشرة الاف لان مجموع الديتين
عشرون الفا ويدفع المولي نصفه اي العبد بها حكيماً لم
يرد ان يغديه وهذا يعني ما افاده الصواب بقا فلا حاجة
الى ذكره مكرراً فان قتل العبد حدها اي احد الرجلين
والسالة المذكورة حال لونه عمدا وقتل لغيره الاخر فتلا
خطا ولكل واحد من القتولين وليان وعشرون
العمد فالجاني الجنائي له شاذي عمده الجنائي بدية عشرة
الاف ولو الخطا فيكون لكل واحد منهما خمسة الاف وفداه

ببنيه لان ضمان الغصب لا يستط بعجز المكاتب وان اعتق
المولي المكاتب فولي المامور بالخيار ان تراجعه بقيمة المامور
على العتق لانه ضمان غصب فلا يبطل بالاعتناق وان شاء
رجعه على المامور بقدر قيمة العتق وبالفصل على العتق
الى تمام قيمة المامور فان كان المامور مكاتباً تجب على
المامور ضمان قيمه نفسه ولا يرجع به على المملوك لانه
تغذره هذا ان يجعل ضمانه غصب لان المكاتب حر مملوك
فلا يكون محلاً للغصب صغيره لان مكاتب المكاتب المامور
الرجوع حكم الجنابة ايضا لانه لا جنابة من امر المملوك بعد
لنرجوع حكمه سو كان المامور صغيراً وكبيراً لان المكاتب الصغير
عالمق بالكسبر فصا حكمه المامور قاتل اذ كان ماموراً ولي
رجل من صبياً يقتل دية انسان ويجوز ثوبه وكل طامة
فقتل ضمانه على الصبي في ماله ويرجع بذلك على
الامر ولو من الصبي مائة تذك ذلك فقتل لم يضمن لانه
في محظ السد خسي ولوان عمدا ما دوناً من صبياً يثيب
ثوب انسان او ارسل صبياً في حاجته فغضب الصبي
قال ابو حنيفة رحمه الله يضمن الامر ولو امره بقتل رجل
ففعل لا يضمن الامر لاني الخائنة وستاني بقية ما يث
الامر والجنابة في ذرع ذراعها في اخر غصب القن وغيره
عبد حفر بيرا فاعتقه مولاة فدية لانه عمل القهر
والافلح يعتقه بكونه كتم ذلك قال في السندية جمعوا
على ان حوا من امره ان كان عمداً فدية المولي العتق
الى ولي العتق ثم وقع فيها اخر مائة فان الثاني لا يثيب
القوت يثيب سواد في المولى الى الاول بقضا او بغيره وصبر
نحو وجه فيها انسان فلو وقع قبل العتق وجبت

الدية

ايضا بنصفها وهي خمسة الاف واحد ولي العهد الذي لم يعرف
لان ولي الخطا حقتها في يدية عنده الاف درهم وحق ولي العهد
في النصف هي فاذا غنا احداهما انقلب نصيب الاخر لا وهو
نصف اليد خمسة الاف درهم فكل ما فراه به خمسة عشر
الغدرهم او انشا المولى دفع العبد المالى اليه من اي السالك
من ولي العهد ولي الخطا وقسم اثنان ثلثا في كل واحد
للسات من ولي العهد ولا يخطى العبد عند اي غنى
حديثة رجحه الله لان ولي الخطا ثابت في الكل فكانت الرتبة
كلها مستحقة لها والنصف لعبد المالى من ولي العهد يظن
الكل وهو نصيب ولم لي الخطا في خرج النصف وهو ثلثا
ونصيب غير المالى واحد من اثنين فيضرب الاثنان
فيا خذله الثانيين وهو الثلث وارباعا منها ثلثه عند
يعني وقال ابو يوسف ويحد يدفعه ارباعا بطريق المنازعة
ثلاثة ارباعه لولي الخطا وربعه لعبد المالى لان نصفه سلم
لولي الخطا بلا منازعة واستوت منازعتهم في النصف والآخر
فنتصف وكان لعبد المالى نصف النصف وقول ربيع وليس
ثلاثة ارباعه ولم يسلم ربع العبد وهو نصف المالى للموت
كما سلم له النصف في المسألة الاولى لان ولي الخطا استحقاه
كله ولم يسقط من حقها شي لا يحق كل واحد من الفريقين
تعلق بطل الرتبة في المسألة التي غلبت لما غنا احد وليي كل
فتيل سقط حق العا فيمنه من الرتبة وخطى نصيبها منه
وصار تركت لموت وما نحن فيه حق وليي الخطا ثابت في الكل
على حاله فكانت الرتبة لها مستحقة لها والنصف لعبد
المالى من ولي العهد وانما اترق فتقسم على كل واحد قدر
حق ثم بطريق العول والمنازعة فان لم يقع احد وليي

العهد او نقصا منه سقط حق وليي الخطا لان السيد يخرج عن
الرفع ولم يكن محتا للنفذ كما لو مات العبد رجعتي واذا
في المنازعة بان الاصل المتفق عليه ان قسمة العبد اذا و
بسبب دين فالذمة كالفرع في التركة ونحوها فان قسمة
بالعول والمقاربة لعدم التضاييق في الذمة فيثبت
حق كل منهما فلا فيضرب بجميع حقه وان وجدت لا يسبب
دين في الذمة بسبب الضموم فان باع عبد انسان كله واخر
بلغ نصفه واجاز بها المالك فالعبد بين المكثرين ارباعا
بطريق المنازعة لان العبد الواحد تضيق عن اثنين
علي وجه الكال وقال ابو حنيفة اصل حقها ليس في عين
العبد بل في الارش الذي هو بدل المتلف والمقسمة في غير
العين بطريق العول وهذا لان حق وليي الخطا في عنده الاف
وحق المالى في خمسة فيضرب كل واحد بها بحصة كل واحد عليه الثلث
ارجل والى اخر ما فات عن الف فهو بين الرجلين اثنان
مخلاف بيع الضموم لان الملك ينبت للمشتري في العين
ابتد انتم ما يخصا ولو قتل العبد رجلين خطا تغف
ولي احداهما دفع نصفه الى الاخر ويغديه بالدين ولو قطع
احدهما يده وقبضته الف ثم دفعه المولى اليها فزيتا القاطع
تسعة الاف وخمس مائة لانه يقسم اليها ستون في مائة ونصف
الاخير ثلث الاف في خزانة المشتري ولو قتل فتيل او قتل
عيني اخر فاما ان يكون ذلك عمدا او خطا فان كان عمدا فقبل
للموت ان شئت ادفعه الى المفتوق عيبيه وان شئت فادفعه
فاما اذا اختار العبد فدا المفتوق عيبيه بخمسة الاف درهم وطهر
العبد عن الخسارة فيقتل العبد ولي القتل وان اختار الدية
جاء اوليا القتل وقتل العبد ثم المفتوق عيبيه لا يرجع على

الموتيش وان كان القتل خطافا ان الموت يحير بين الدفع والغدا
لما فان اخذ الغدا فدا العبد بحصة عشر الف اشترى الا فر
لوي القتل وخسة الاف للمفتوق عينه وان خسر الدرع كان
العبد بينهما الاثا فالثا لوي القتل وثلثة للمفتوق عينه
كذا في الحيط فان قتل عبده المترك بينها عمدا وزيهرا
يعني وكما ولي الجناية وعفا احد ايا احد اللانتي بطل
كله ايم كل موجب للجناية نفسها او لا فلا يستحق غير الماني
منها شيئا من العبد غير نصيبه الذي كان له من قبل وكذا اذا
كان العبد قريبا لها ولم تقتلها فقتل مولاة فورا بطل
الكل وهذا عندنا جنيته رحمة رحمة الله وقال ايا ابو يوسف
ومحمد يدفع الذي عفا من الشريك في هوى نصيبه الاخر الذي
لم يصف ان شاكرا ان يندبه بربع الدية لان حق القصاص
ثبت لها والعبد على الشيع لان الملك لا يبا في استحقاق القصاص
عليه للموتى فاذا عفا احداهما انقلب نصيب الاخر وهو
النصف ما لا غير انه شافع في كل العبد فيكون نصيبه في
نصيبه ونصيبه في نصيب صاحبه فاذا صاب نصيبه سقط
لاد التولي لا يستوجب على عبده مالا وما اصاب نصيب صاحبه
ثبت وهو نصيب النصف وهو اربع فدر نصيب نصيبه او
يعزبه بربع الدية وقيل محمد بن الحسن التستلي مع الامام يعني
وانور ابو يوسف بما تقدم ووجهه يعني ووجهه ما ذهب
اليه الامام انما لا تقوم انقلب بالنصف مالا وما وجب من
المال يكون حق للموتى لانه بدل دمه ولذا يقتضى منه ديونه
وتنفذه منه وصاياه في الورثة يجانفونه فيه عند الفراغ من
حاجته قال في الكفاية له ان الغصاص واجب لكل منهما
في النصف من غير تعيين فاذا انقلب مالا احتمل الوجوب

فصل

من كل وجه بان يعتبر متعلقا بنصيب صاحبه واحتمل سقوط
من كل وجه بان يعتبر متعلقا بنصيب نفسه واحتمل النصيب
بان يعتبر متعلقا بهما شائعا فلا يجب المال بالشك والوجه
لا يستوجب على عبده دينا فلا يحلفه الورثة فيه وايضا
القصاص مالا صار مالا لا يصح في الخط وفيه لا يجب شيء
فكذا ما هو بمعناه زيلعي وتعتب السبل احمد في الوجه الذي
ذره الشارع بان مالك العبد الذي يستحق المال هو الوليان
الموجودان فلا ميراث ولا وارث انتهى قلت يظهر هذا في
مسألة اخرى ذكرت هنا وهي ما لو قتل عبدا مولاة وله ابنا
فعفا احداهما بطل حكمه خلافا لابي يوسف لان الدية حق للقبول
في الورثة تخلفه والولي لا يجب له على عبده دية فلا تخلفه
الورثة فيه كذا في بعض نسخ المداين في ابي يعقوب والافقوس التا
ليس المقتول مولى للقاتل والوكاي وقع الشارع صاحب الدرر
والله سبحانه وتعالى اعلم

لما فرغ من جنانية العبد على غيره استخرج في حكم الجنان يتعلبه
لان الشاغل مقدم على المفتول وجوب دفع ثمنه لانه لا يملك العبد
للمنا سبة وانما قدم القتل على ما لا يملكه لانه لو لم يملك العبد
الكل في استحقاق المملوكية وكان الاولى ان يزيد في ترجيح
الفصيل وهو ليشمل جنانية الدرر والموتى والفرعها دية
العبد قيمته فان ملغمت هي اية قيمته عند رديه للمراي
عشر الا في درهم وبلغت قيمة الامدة المحيطة عليه دية الدرر
نقص من كل فن دية عبدا وامة عشرة دراهم حتى لا تساوي
دية العبد دية الحر فلو كانت قيمة العبد عشرة دراهم لكانت
الدرهم كانت دية تسعة الاف وسماوية وتسعين وهذا عند

الرجسية ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف والشافعي تحب قيمته
بالثمة ما بلغت بربيل ما روي عن عمر بن الخطاب قال
عنهم نهر وجبوا في قتل العبد قيمته بالثمة ما بلغت ولا ان
الضمان بول المائنة وهذا يجب للمولى وهو لا يملك الامن
حيث المائنة ولو كان بول الدم لكان للعبد ذم في حق الدم
مبق على صلح الوجه ففعل انه بول المائنة ولهذا لو قتل العبد
المبيع قبل القبض يبقى عقد البيع وبغايه بمقتضى المائنة اتصال
او بدلا في حالة قيامه او هلاكه فصار كسائر الاموال وتقدر
القيمة والفصل ولان ضمان المال بالمال اصل وضمان
مال ليس بمال بالمال خلا ولا اصل ومما امكن ايجاب الضمان
على موثقة القياس لا يصرح باليجب به خلا ولا اصل ولا يصرح
حسنة هذه الله ومحمد رحمه الله قوله ودية مسلمة الوجهها
مطمان من غير ضمان ان يكون عبدا وحر والدية اسم للوجوب
بمقابلته ادمية وهو ادمي فيدخل تحت النصف وهذا
لان المذكور في الآية حكما في الدية والكفارة والعبد داخل
فيها في حق الكفارة بالاجماع لكونه ادميا فكذلك في حق الدية
لانه ادمي ولهذا يجب القصص بقتله انما علموا بكونه
مكلفا ولو لا ادمي لما وجب القصص ولا كلف لسائر
الاموال غاية الامر ان يقال فيه معنى المائنة والادمية يجب
اعتبار اعلائها وهي ادمية عند تقدير قيمتها با هذا الذي
وهي المائنة ولان الادمية اسبق والرق عارض بوجوبه
الاستغفار فكان اعتبارا هو اصل ولا ترى ان القصص
يجب بقتله عمدا بهذا الاعتبار والمتلف في حالة العمد والخطا
واحد فاذا اعتبر في احد في حالة القتل متبا وجب ان يعتبر
في الحالة الاخرى كذلك ان الشئ الواحد لا يتبدل جنسه باختلاف

ف

حالة ثلاثة وهذا روي عن الحسن لان في العكس هذا روي عنه
والحاقد بالهائم والجاد وما روي عن الاشعث رضيا بن
ابن مسعود وهو يروي عن الفضل وضمان الفصص فقتل بال
المائنة لانه لا ماض من هاتين الفصص لا يرد الاعلى للمال ولا
العقد فيما لو قتل العبد قبل القبض لا يعتمد المائنة وانما
يعتمد الفائد حتى يبقى بعد قتله عمدا يصح لكونه البقا
مستقلا على فائدة وهو ان يقتل بربيل من سائر البيع واستغنا
القصص وان لم يكن الفصص مالا ولا ولا اعلى المائنة
وفي قليل القيمة الموجب بمقابلته ادمية لانه لم يرد فيه
الرق فقد رايه يقتله رايه بخلافه لغير القيمة وذلك لان
تعتبر نقص العبد في دية المولود فاقت قيمته عليها فانما هو
ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه حيث قال لا تبلغ قيمة
العبد دية الحر وينقص منه عشرة دراهم وقد روي عن
ابي شبيب عن ابي هاشم والشمس قال لا تبلغ دية العبد
دية الحر في الخطا ولا في خصوصه عن الحسن في المندرات
كله اذ لا تفرق الاسماع ولا ان ادمية انقص فتكون بدلها
اقل كما روي الحسين الا ترى انما كان انقص ليقصبت النعمة
والعقوبات في هذه اظهرها لا بخطا رتبته فكذا في هذا
وروي الحسن عنه اي عن الامام الرجسية انه ينقص من
قيمة الامنة لو غلبت قيمتها على خمسة الاف درهم خمسة دراهم
يجب في قتله خمسة الاف درهم الا خمسة لان دية الانثى
نصف دية الذكر فليكون النصف من دية الانثى نصف النصف
عن دية الذكر في الاطراف والاول اظهر لان اقل مال له خطر
فلا يضر عن في نقض السرقه والبر وما روي لا يعتبر
بخطا الاطراف لانه بعض الدية فينقص من كل جزء بحسابه

ولو نقص من كل جزء من الما وجب اصلا ينبغي وقال لا تقتل
بان الاول ظاهرا واوله وتكون قيمة العبد المقتول على العاقلة
اي عاقلة الثاقل في ثلاث سنين قال في البرزخية المشهورة
اصحابنا ان الخيانة على العبد كلها بية على المال حتى وجب
حالا في ما لا ياتي كخيانة الغصب والاتلاف في الزنقة الزماني
فيما شئت المذوق من غير الترخايب ما ذكره الشارح هنا
وقال دينا العبد في حمة اي ويحكم على العاقلة في ثلاث سنين
عندها انتهى وفي كبسوط ولا تعقل العاقلة فيما جرى
علم المالك خطأ في ما دون النفس وان كان لما في جزافا
لم النفس عقلته العاقلة في ثلاث سنين انتهى خلاف
لا في يوسف هذا خارجا عن قوله تعق من كل عشرة وعنه في
وجوبه على الجاني وعلى العاقلة في ثلاث وفي الموقرة قال
ابو يوسف في حال التاقل تقول عمر رضي الله عنه لا تعقل العاقلة
عند ولا عدا قلنا هو محمول على ما جناه العبد لا على ما جناه
عليه فاجابه العبد لا يتحمل العاقلة لان المولى اوجب اليه
منه وفي الكافي ولو قتل العبد الما دون المدينون خطأ لم ين
القيمة واحدة للمالك ثم يرفعها المولى الى غيره وفي نواذر
ابن سماعة رجل حمل على عبد رجل محققا ورجل اخر حمل عليه
مخوفين وكان الشك في غير ذلك لولم فات من ذلك كله
فعل صاحب المختوم قلت قيمته وعلى صاحب المختوم من
ثلاث قيمته وهو قول ابو حنيفة رحمه الله كذلك الحديط وفي
الغصب يعني لو غصب عبد قيمته عشرة ونانها ثلاث
في يده غيب القيمة بانه ما بلغت بالاجماع قد مرنا ان
قتل ان الغصب بمقابلة المالة حيث لا مخرج لها والنصب
لا يرد الا على المال وما اياه والذي قد مر في حمة الزنقة

في يده قد راي اعتبر من قيمة العبد المحمي عليه
لان القيمة في العبد كالدنية في كل صورة بدل الدم عن مائتة
وحينئذ في يده اي الواجب في يد العبد لو قطعت نصف
قيمة بالقة ما بلغت في الصفحة درر في الدنية شريح
الهلية انه ظاهر لا يبره وهو الصحيح من اجوب لا في رواية
عن محمد انه يجب في يده خمره خلاف الاخيرة فكانت
قيمة عشرة الاف ووجه الظاهر ان العبد حكم الجناية
على طرفه عشرة الاف والمال وله لا يجب القصاص فقال ولا
تحتلها العاقلة الا ان محمد رحمه الله قال في بعض الروايات
القول بهذا يوجب اليه ان يجب بقطعه طرفي العبد فوقف
يجب بقتله كما لو قطع يده بعد سبواي ثلاثي الفا نصف
حمة عن النوا وهذا ذكر في الكفاية وحكاها لا في النوا
وعليه مثنى الدين يوسف الزنقي في شرح المتن وصححه في
المسبوط ولو قطع اصبه عبد عمدا او خطأ وقسمت في الاف
او ان تقبله عن سبواي في حمة معراج وقيل لا يزداد في قطع يده
العبد على خمسة الاف الاجمعة يعني لو زادت قيمة على عشرة
الاف وتتم اليه وحسن وسمين وجرم به في المثلث واعتمده في
التبيين واستنبط الاول وذلك لانه الذي في عامة الناس كالهلية
والخلاصة مجمع التكمين وشريحه والاخبار وقناوي المولود
والمنطق وفي المجتهدين عن الحديط ونقصان خمسة ههنا تناقض
الروايات بخلاف فضل الامنة في محيطة الحديط والجناية على
اطراف العبد قال ابو حنيفة كل من يرون المولى الدية يجب في العبد
القيمة وكل من يرون فيه نصف الدية قيمة من العبد يصفى
القيمة الا لا كانت قيمة عشرة الاف او ان ينقص عشرة وخمسة
وعندها يقوم صحيحا ويقوم منقوصا للجناية يجب وفضل

ما بين التعبدية وهو رتبة الى يعنى عن الى حنيفة رحمه الله
هذا اذا فاتت بمواته منعمة متصورة وذلك كما لعنى واليد
فاما ما يقصده الزينة نحو الاذن والحاجين واما اشبه
ذلك فذلك لما للحار في قول اول وفي قول لا يقدر
ذلك ويلزمه النقصان واذا الفاضل بان الفتوى عليه
كما في الزينية واذا قال ويحب حكمة عدل وحكمة في
الصحة لان النقصان من العبد لفدته لا الجبال بخلافه ولا فيل
وهي رتبة الحسن عن الى حنيفة انه يجب كل قيمة في حنيفة
لان الجمال في حقه متصور ايضا هذا اذا لم يثبت بقدرته
والا فلا يثبت في حقه نعم ثبت وقال هشام سالت محمدا عن
اشمار عينية الجمال اذا تنفها انسان فاخبرني عن الى حنيفة
رحمه الله قالت في اشفا عيني للملوك وحاجبه واذنية ما
نقصه وهو قبيح وقول الى حنيفة يوفى قال ولا احفظ في
الحسنة عن الى حنيفة رحمه الله ولكن حفظ عنه في شعره ليس
ان ماله ان ساد فعه واخذ قيمته وان سأل لم يرد فو واخذ
من الكافي ما نقصه والاصل ان في شعره العبد وحسنة يحق
عدله وكانه قول الى حنيفة الاخر كما ذكره القدر يرب ويحسن
عن الى حنيفة واذا العبد وانته وحسنة اذا لم يثبت نقصه
القيمة كما قال محمد بن علي ما ذكره القدر يرب وفي شعره العبد يحق
الى يعنى ومحمد بن عطاء الصورة نقصان القيمة وهكذا ذكر
قول محمد بن الى حنيفة في البحر وعليه الفتوى ان في الذخيرة
ولو حاق جور عبد انسان وثبت مكانه ابدى في شعره
النقصان وليس طريق معرفة النقصان في هذا الصورة
ان ينظر الى قيمة العبد وبه جعد والقيمة ولا جعد به
وانما طريقه ان ينظر الى قيمة واصل شعره فانه سود

والقيمة واصل شعره فانه بسود لدا في الظاهرية وفي
موقفه العبد نقصان قيمة الا ان يرب على ريش موجه
لوفانه لا يراى عليه وينقص منه نصف درهم في كل سنة
وفي رواية ابن شبيب عبد قطع رجليه فماتت سنة فاحتل
القائم والموت في قيمته يوم القبط فقال القائم كاست
فيمته يوم القبط ألفا وعلى خيمه وقال مولى العبد
كانت قيمته ألف درهم وقيمة العبد يوم ختمها ألف درهم ولو
كان صحيح النقصان قيمته ألف درهم فالقول قول القائم فان
غرم ذلك اليوم يفرح حقيقا تعصت اليد ومات فمات على حكمة
قائمة اليد والنفس فيكون البديع ما قال النماطه وعلى
عائته واما النفس فانه لا يصديق واحدهما عليها فماتت
الفا تارقيمة النفس يوم تلتت ويكون على العا قلة في جسمانية
جسمانية منها ريش اليد في الخط وفي فتاها هل يسر في
رجلان وقطعا يدك عيدا مما احدثها الميمت والآخر في ضل
كل واحد منهما نصف قيمة العبد وصلى في العظم وهذه
المسألة حجة في ما اتخذها من ربي الى عديسها فكلها آخر
فقال يصيبه فماتت الف تارقيمة العبد موصيا لرغبة الرتبة كذا
والحيط عبيد تطوع اليد قطع انسان رحمه من هذا الجانب
يعنى نقصان قيمة العبد لقطع يده وان قطع من الجانب
الاخر ضمن نصف قيمة العبد لقطع وعلى هذا السابح لو
قطع يد العبد سقط نصف الثمن وان كان العبد لقطع
اليده فقطم الثاثة تعتبر النقصان وسقط من الثمن
بقدر النقصان من الثمن حتى لو نقصت تلك القيمة
يسقط تلك الثمن وكذا لو كان هناك النقصان في العبد
كذا في تمر تاشي ولو كان العبد يقطع اليد فقطم انسان

بده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مفرط
اليد الثانية الظهيرية وفي المتن عن ابن حنيفة رجل قطع
اليدين من عذرجل وقطع رجل اليد اليسرى منه وما د
منها فمقتل قاطع الاول نقص القيمة وعلى الثاني ما نقصه
وبائع فروق عليها وهو قول ابن موفى في الثاني لو قطع
يد عذرجيمه التي بعد القطة فلم يبرأ حتى صار قيمته
الفاك كالتة قبل القطة ثم قطع رجل اخر رجله من خلاف ثم
مات منها ضمت الاول الثاني وخمسة وخمسين والاخر ستمائة
وخمسين ولو صار يساوي النصفين وهو قطع فعلي قاطع
الرجل التي خمسمائة وعلى قاطع اليد الثانية وخمسة وعشرين
ثم ان قطع السرخسي قطع رجل يد عذرجله خرو سيدة
فسرق القطة فمات العذرة اي من قطع اليد وسرايته
وله اي والى ان للعبد المملوك ورثة عذرة اي يظهر الموت
لا يقتصر منه فالأجل لا اشتباه من له الحق لان القضاة
يجب عند الموت مستنكلا وقت الجرح فعلى اعتبار جرات الجرح
يكون الحق للموتى وعلى اعتبار الجرات الثانية يكون للورثة فيحقق
الاشتباه فيعذر واما الدية فلموارث وحده او له مع الموتى
واما القضاة فلا يجب على ورثه يستوفى اذ الكلام في النكاح
للعبد ورثة اخرى سيظهر في اجتماعها لا يزال الاشتباه
لان الملك يثبت لكل واحد منهما في أحد الجانبين ولا يثبت على
الدوام فيها فلا يكون الاجتماع مغيلا ولا ينفك باذنه كل واحد
منهما لصاحبه لان الاذن انما يصح اذا كان الاذن عليك ذلك
بخلاف السيد الموصى برقبته لرجل فيجوز له ان لا يملك كل واحد
منهما دايما فصا رجلا في الشرعيين فلا ينفك احد عما دون
الاخر لانه من ابطال حق الاخر فيقتل باجماعها للرضا بطلان

حقه والا يوان لم يكن له اي العتيق وارث غير الموتى المستحق
لولا انه اقترع منه اي ساغ لمولا طلبه القود عند ابن حنيفة
وابن يونس خلافا للمجتهدين قال لا يجب القضاة فيه ايضا
لان سبب الولاية قد اختلف لانه الملك على اعتنا حاله
الجرح والورثة بالولاية على اعتبار رجالة الموت فنزل اختلاف السبب
منزلة اختلاف النكاح فيما لا يثبت مع النسبة او فيما يحتاج
فيه فصا رجلا اذا قال لاخر يعني هتك الخارية وقال لا
بلز وجنتها لايجل له وطهر لما قلنا بجلا فاما اذا قتل رجل
بالف درهم من القرض وقال القتل من عن من سبع فانه يقتل
عليه بالالف وان اختلف السبب لان الاموال تثبت بالنية
فلا يسأل بالاختلاف السبب عندنا تجاد الحكم ولا الاعتناء
قطعة للسلالة وانما يقطعها ببيع بلحج بلا سبب والسرية بلا قطع
فيمتثل القضاة فيهما فانما يثبت الولاية للموتى فيسوي
وهكذا لان القضاة له ملوهم والحكم متحد فاعلمن الايجاب
والاستيفاء لا يحتاج المستوفى والمستوفى ولا يعتبر باختلاف
السبب بعد ذلك كسائر الاقتل من اختلاف الفصول الاول
لان القضاة مجهول بخلاف سائر الجارية لان الحكم يختلف
اذا ملك التمين بغير ملك النكاح والحكم لان النكاح يثبت
الحل مقصودا وملك التمين لا يثبت مقصودا وقد لا يثبت
الحل مطلقا ولا ما ادعى كل واحد منهما من السبب للحل منتونا نكار
الاخر في سبب فلا يثبت للحل بدونه اذا لم يجر فيه الدليل
بخلاف ما يفتى فيه لان السبب موجود بيقين ولا منكر له
فلم يبعد ما يبطله ولا ما يجهل لا بطلان فاعلمن استيفاءه
والاعتناء لا يقطع السبب لانه بل لا اشتباه من له الحق في ذلك
اذا كان له وارث اخر غير الموتى علي ما بينا وفي الطرف اولى القدر

خطا لان العبد يصلح مالكا للمال فعلى اعتبار حاله المخرج يكون الحق للمولى وعلى اعتبار حاله الموت او زيادة المخرج في الحال الثانية يكون للمسلمانية حتى تقضى منه ديونونه وتنفذ وصاياه فيحصل الاستبانه فيمن له الحق فيسقط ما حدث به بعد المرحله من ذلك المخرج وما التعلق به فوجبه القصاص فلا اشتباه فيه اذا لم يكن له وارث سوى المولى لانه على اعتبار ان يكون الحق للعبد فالمولى هو الذي يتولاها فلا اشتباه فيمن له الحق فيصلح انه مجموع في الخطا وفي المرحله اذا كان له وارث اخذنا الاعتناق يقطع السراية فلا يجب الارش القطع وما ينقص بذلك الاعتناق ويهبط الدية والقصاص والذاني التقطع اذا لم يمت منه لا يجب عليه سوى ارش القطع وما ينقصه الا الاعتناق ولا يجب عليه ما حدث من النقصان بعد الاعتناق بالاجماع فعلم من ذلك ان كل موضوع لا يجب فيه القصاص يجب فيه ارش القطع وما ينقصه الا الاعتناق ولا يجب عليه الدية ولا ما ينقصه بعد الاعتناق زيل في قال السيد الغدير احدى حروب بيني وبين شيخا اليه العبد انت فبين المولى العتق في احدها بعد الحج فاشترى للمسيه المتفق لان العتق لا يتزل والمعني والنتيجة تصادف المعني فنتج ملكين في حق النجعة وذلك لان التباين كان انشا ايا انه انشا من وجه حتى يشترط صلاحية الحال لانشا فلو ما تعدد فيها فبني العتق فيه لا يصح واظهر من وجهه حتى يجبر عليه ولو كان اظهر من كل وجه لما اجبر لان المراد لا يجبر على انشا العتق وهي بعد النجعة محل للبياض واعتبر انشا في الحال اظهر ولو قتل ابي لم يقتل با رجل واحد في وقت واحد معا فوجب دية حروجه هبه فيكونه الكل لصقين

بين المولى والورثة لعدم الاولوية وهذا فيما لو كان القاتل لهما واحدا قتلها معا وقيمتها سوى وان اختلفت قيمتها يجب نصف قيمتها كل واحد منهما ودية حريته مثل الاول وان قتل كلا واحد معا الاول وان قتلها شخصان معا او قتل على التعاقب ولم يدرك الاول فعقبة العبد في زيل وعبارته بخلاف ما اذا قتلها على التعاقب حيث يجب عليه قيمة الاول لعله والدية للثاني لو زنته لتعينه المحقق بعد موت الاول وبخلاف ما اذا قتل كل واحد منهما رجل معا حيث يجب قيمة المملوكين لانه لم يشترع بقتل كل واحد منهما حوا وكل منهما يشترى لانه لا يتباين باي ثبوت العتق في الجمهور لانه لا ينفذ قاتله وانما صححناه ضرورة صحة التصرف واشتد له فلاحه النفل من المجهول والذاني فيعتقد بقتل الضرورة وفي النفس دون الاطراف والذاني فيبقى مملوكا في حقهما فيجب القيمة فيهما نصفين بين المولى والورثة فيما اخذ هو نصف قيمة كل واحد منهما ويشترى النفل لو زنته لانه موجب العتق ثابت في احدها في حق المولى فلا يستحق بديه فيوزع ذلك عليها تصدق وان قتلها على التعاقب فعلى القاتل الاول قيمة المولى لتعينه لرقه وعلى القاتل الثاني دية لو زنته لتعينه العتق بعد موت الاول والله كان لا يدري ايها قتل ولا فصل كل واحد منهما قيمته والمولى من كل واحد منهما نصف القيمة كالاول لعدم اولوية احدهما بالتميز انتهى فقار رجل عتيق عتدا وقطع دية كل واحد منهما مولا ان شئ فيه مولا عتد المقتول عتبه للثاني واخذ منه اليه من الغنا فيميت كامة او ان شئ مسله ولا يأخذ المولى منه ايا من الغنا في النقض

عند ابي حنيفة وقال لا يخذه النقصان مع اسأله العبد يعني
وان شاد فو العبد واخذ قيمته وقال الشافعي ضمنه اي طالب
المطبخ الفاخر في القيمة كلها واستأجر مالك الخبز العبد لا يدخل
الضمان معاً بل بالنات في بيتي بالي على ملكه كما اذا قطع احد
يديه وفقاً جدي عيشه ونحن نقول المالبة قامة في الذوات
وفي مستبارة في حق الاطراف لان نقصنا لاعتبار المالبة في
الذات دون الاطراف ساقط بل المالبة تعتبر في الاطراف اي في
بل اعتبار المالبة في الاطراف ولي لانها يسلك بها مسائل الامور
فالذات المالبة معتبرة وقد وجدنا ان اطلاق النفس من
وجهه بتفويت جنس الكفنة وهذا الضمان متدبر قيمة
الكل فوجب انه يملك الخنة دفعا للضرر عنه وريعية
لها ثلاثة بخلاف ما اذا فشا عيني جرائه ليس فيه معصية
المالبة وبخلاف عيني المديون لا ينقص النقصان من ملكه
الوجوه وفي قطع احد اليدين وفي احد اليد يعني لرجل
تفويت جنس الكفنة فاذا ثبت هذا جزمنا الى تعليل
مدح الفريقي لها ان المديون في حكم الجنابة على طريقه بترك
المال حتى يجب التعريف ولا يتجملها العاقلة ويجب دفعه
بالغة ما بلغت فكان معتبراً للمال فاذا كان معتبراً له
وجب تحريمه ولو على وجه الذي قلناه كما في سائر الامور
فان خرق نوب الغير خرقاً فاحتما يوجب تحريم المال
ان شأ دفع النوب وضمنه قيمته وان شأ مسكه وضمنه
النقصان كله ان المالبة وان كانت معتبرة في الزمان فالادمية
ايضا غير مدونة وفي الاطراف الانزيا العبد ولو قطع يده
عبد اخر لم يرد له فالذمة والغدا وهذا من حكم الادمية
لان موجب الجنابة على المال ان نباع رقبته فيها ثم من احكام

الادمية ان لا ينقسم ضمان على جزأين الفاني والثاني ان يكون
بالنات في غير فلا يملك الخنة ومن احكام الادمية ان ينقسم
على جزأين الفاني والثاني ويملك الخنة اعتباراً للمالبة وهذا
مما قاله لان فيما قاله اعتباراً للمالبة فقط وهو ادنى
وهذا رجاء ان الادمية وهو على ما قاله ان الفاني فيه
اعتبار الادمية فقط والثاني اذا اشبهه الشيبان يورث عيبه
حظها بربح رجل فقامت عبيد فمات العبد عن غير العقب
فلا شيء على الفاني وان لم يمت لكن قتله انسان من انما في
النقصان وقال محمد بن النضر في الوجوهي لكذا في
محط السرخسي ووفقاً رجوع عبيد عبد ثم قطع اخر يده
فعل الفاني ما نقصه وعلى الفاطم نصف قيمته مفتقة الدين
وروي عن ابو يوسف ان هذا استحسان على قول ابو حنيفة
كأن الذي يورث رجل فمات عبيد وقطع الآخر جده وورثه
فصل كذا في الجنابة منها ما فعلها ما قيمته ان لا تأويها خلات
العبد فيكون ببيها على قدر ذلك وكذلك كحرجة كانت
من الندي معاجرة فمات عضو وجرحه هذا في عضو
اخر يستوفى ذلك القيمة كلها فانه يدفعه اليها ويقران
قيمتها على قدر ريش جرحها ويلويه ببيها على ذلك وان
مات منها والاراحة خطا فعلى كل واحد منهما ريش جرحه
على حدة من قيمة عده صحت وما بقي من النفس عليها نصفها
وان علم ان احد يورث حتى يورث الاخر فعلى الجرح الاول ريش
جرحته من قيمته صحتها وعلى الجرح الثاني ريش جرحته من
قيمتها مجموعها على الاخر وقابقي من قيمته فعليها نصفان
وان يورث منها والاراحة الاخرة يستوفى القيمة والاخر
تستوفى ما فعلها والاخر ريش جرحته وعلى الثاني قيمة الجرح

الاول ويؤده اليه يعفى العبد ولو كانت الجراحة الاطرح الى
 تستغرق القيمة فعلى الجراح الثاني ارش جرحته وعلى الاول
 ارش جرحته لانه لا يدفع اليه في الخط وفي نوادر من سماعه
 عن محمد رجل قطع يده رجل او يده رجل فمات المولى من
 باعه ثم رد عليه يعفى بقضا القاضي او وصيه المولى من
 انسان يخرج في اية بقضا ويغير ثم مات العبد من الجنابة
 فان مولى العبد يرجع على الجاني بجميع قيمته وفي نوادر من
 عن ان يعفى لو ان العبد قطع يده رجل فمات المولى من
 انسان على انه يخطا او على ان المشتري يخطا ويخطا المولى من
 بالجنابة وترد على المولى فان كانت عنده من القطع فعلى القاضي
 قيمته تامه فان كان القطع عمد دردت القضا على ان تحت
 لذي الخط قال في الجاه الكس رجل شجع عبده موصية ثم رده
 من رجل بالغ درهم وقيمة العبد نحو جالغ درهم فمات
 في يد الرهن من الجنابة يموت بما فيه من الدين واذا وجدت
 فمات من المولى بعد الرهن يصير موصية للرهن حتى لو صلح
 في يد الرهن من لا يستطع شيء من دينه وكذلك اذا وجدت
 للجنابة من الاجنبي يفتقر الحال بين ما اذا وجدت قبل
 الرهن وبين ما اذا وجدت بعد الرهن في حق ابطال الرهن
 وعدم ابطاله وقال فيد رجل شجع عبده رجل موصية
 ثم دخل العبد فففسد رجل قات في يد كافا صلب من تلك
 الجنابة لانه لو ان العبد كان شاكض عاقله للجنابة قيمة
 العبد صحيحا في ثلاث سنين ورجع الما قللة على القاضي
 بقيمة العبد يوم غصبه وان شاكض القاضي قيمته
 يوم غصبه حاله في ماله وضمن الجاني ارش الموصية وما حدثت
 منها من النقص فان كان غصبه الفاصب ويكون ذلك

في

وقال الجاني فان اراد الفاصب بعد ما ادرك الضمان في المولى
 ان يقضي عاقله للجاني لو يكن له ذلك ولو لم يقض هذا
 العبد ولكن المولى باعه من رجل بعد الجنابة على ان يبيع
 للماني ثلاثة ايام فمات في يد الرهن فمات المولى من
 امر القاضي ولو كان المولى باعه هذا العبد من رجل يبيع
 فاسد فمات في يد الرهن من تلك الجنابة فان المولى يقضي
 الجاني ارش جنايته المصحة وما نقصته المرحاة الا ان يقضه
 المشتري ويكون ما وجب على الجاني في ماله حاله وعلى المشتري
 قيمة العبد يوم قضى في ماله حاله ولا يؤمر ببيع المولى ولكن
 رهنه المولى يدين عليه مقل قيمة العبد فان في يد الرهن
 من تلك الجنابة فان يموت بالعبد ولا يسبيل للرهن
 على الجاني ورجع الرهن على الجاني فان الجنابة وما نقصته
 الجنابة في يوم الرهن ويبطل على الجاني ضمان القيمة ولو كان
 قيمة العبد من الدين فان قيمته مثلا في ماله حاله فمات
 في يد الرهن فان في يد الرهن فلا شيء وصقنا فيما اذا كانت
 قيمة العبد من الدين انه لا ضمان للرهن على الجاني ورجع
 مولى العبد على الجاني بنصف ارش الموصية ونصف من
 نقصه جنايته الا ان رهنه ويكون في ملك الجاني ورجع مولى
 العبد على الجاني رضا بنصف قيمة العبد في يوم مات
 العبد ويقتضي ارش الموصية ونصف من نقصته الجنابة
 ويكون كذلك على الما قللة قال في الجاه الصغير رجل قرأ
 قطو يد عبده رجل خطا وكذب عاقلته في ذلك ثم غصبه رجل
 من مولاة في ماله عنده فالمولى يخطا ان شاكض الجاني
 قيمته في ماله في ثلاث سنين ويرجع الما في على الفاصب بقيمة
 العبد اقطع في ماله حاله وضمن الجاني ارش يده وهو نصف

قيمة في ماله ولا يضمن الجاني بنفس العبد ويبقى له يضمن الجاني
النفقة ان الى وقت الغصب ايضا ثم يكره في الكتاب اذا حلت
المساكنة على ان الغصب كان على غير القطع وان كان القطع على
وبا في المسألة على ان الغصب للمولى بل كان ان ساقط القاطن لا
يسئل للمولى في الغنا صوب ولا يورثه الجاني وان ساقط المولى
ضمن الغنا صوب من الابتداء فجملة قطع ولا قصدا صوب للمولى
على القاطن والمولى يجب على الجاني ان يرث اليد في ماله كما في المحط
ولا يجرى حد براء وجنته ام ولد ضمن الاستدانة ما للشك في واحد
من المديروا ام الولد الا في من القيمة اي قيمة الجاني وضمن
الاقل من الارش لقيام قيمتهما اي المديروا ام الولد مقامهما
كذلك ويكره عن العبيدة بن كيرج انه قصص جنيته المديروا على
المولى محط من الصحابة غير تكبر وكان يؤمنها مبرأنا ثم
فلما اتوا جاعا ولا للمولى حارسا نقابا لتدبير من سلمه في
الجانية ولذا بالاستدانة من غير ان يصير محطاً للنفقة لعدم
علمه بما يحدث فصار كما اذا فصل في ذلك بعد الجانية ولا يعلم
وايجاب الاقل من القيمة ومن الاشياء انه لا حق للمولى فيها
في الذم من لا يرضى ولا منعه من المولى في الذم من العين وفيها
تقوم مقامها ولا يغير من الاقل ولا يرضى في المديروا
جنس واحد لا يختار الاقل بخلاف ما اذا كان القاطن قنا
حين يغير من الدفء والدفء لا يجب الاقل ان فيه فائدة
لاختلاف الجنس لان كل من الناس من يختار دفع العبد
ومنه من يختار دفع العبد على ما هو لا يرضى ولا يرضى
ما يختار دفعه ملكه ويخرج الا من حله ثم جنيته المديروا يكون
على عبده في ماله دون عاقبته ولذا المولى ويعتبر قيمة المديروا
وام التوكيد كما في موهرة يوم جدي لا يوم المطالبة ولا يوم التدبير

منه

وقيمة ام الولد ثلث قيمتها قننه والمديروا ثلثها جوهرة واما جانية
الكتاب فهو على نفسه ووزن سيده ووزن العاقلة لان كتابه
لنفسه فحله عليه الاقل من قيمته ومن اشرب جانيته وقيمه
ام الولد ثلث قيمتها والمديروا ثلثها وعند ثمة قيمة المديروا لا يجزى
على المولى ان من عشرة الاف اعلى ويستوي جانيته لنفس
وقادروا ووزنات المديروا جانيته بلا فصل تبطل غن
المولى القيمة ونالو في فعله قيمة قامة ولو قتل المديروا قننه
خطا وقيمه يوم قتل القنن زادت قيمته فصارت الغنا خمسين
وقتل قتلا اخر فان والكنانية الثانية ياخذ من المولى خمسين
فصل بين القننين ثم يقيم المولى وهو لو قتل نحو تسعة
ولا ياتي جزيه في كل خمسين سنة فليكون للاول عشرة ولا ياتي
وللثاني عشرة عشرها يقيم المولى الا في كل ذلك وان اختلفوا
في قيمته بعد موته فالقول قول المولى مع يمينه ووجه اليه
ان يوفى وعلى والكنانية انما في ما يدعيه باليمين في
الهندية وان جنى المديروا ام الولد على مال فانه يلعن كل واحد
منها ان يسمع في قيمة ذلك الماله لئلا يلعن بالغة ما بلغت
ولا شيء على المديروا من مخا طبة ولا غرم تغله السيد احد فان
دفع المولى القيمة اي قيمة المديروا الجاني الى ولي الكناس
بعضها القاضى في المديروا ام الولد في ذمها الا في الاختلاف
المديروا الحكم المديروا جانيته خري شارات الثاني من المحجب
عليه الاول في القيمة المدفوعة اذ ليس في جانيته كلها الا في
واحد لان دفع القيمة فيه دفع العبد في العين ودفع العبد
لا ينزل فلذا ما قام مقامها فقتله والكنانية الثانية في
الجانية الاولى فيشارك فيها ويقتلها على قدر جرحها ولا يجرى
على المولى في الجانية الثانية وما بعدها لانه لم يمنع بالتدبير

الاروقة واحدة وقدر في قيمتها ولا تندى منه يدفعها الي ولي
الجنانية الاولى لانه مجموع على الدفع بالتصا ولو دفع المولى
القيمة اي قيمة المدير لولي الاول بغير قضا القاضى التبع ولي
الجنانية الثانية السيد بحسبته من القيمة ان شاء رجع السيد
بها اي بالخصه المدفوعة على ولي الاول لانه اي ولي الاول بقوله
من السيد بغير حق لان المولى لا يحب عليه الاقيمة واحدة
في المديرنا تقدم وان شاء ولي الجنانية الثانية اتبع ولي الجنانية
الاولى وهذا عمل الجنانية وقال لا تفر على لوليها لا يندى
فقد عتبت ما ينعلم القاضي ولا تندى منه تسليمه الى
الاولى لانه دفع وقدر الحق من تبدي مستقيمة ولم تكن الجنانية
الثانية موجودة ولا علم له بما يحدث حتى يجعل متعدد
ولا في جنسية حجة الله ان جنس الدبر يوجب قيمة واحدة
فمن شك فيها والجنانية المتأخرة لقارئة حكم ولدا تتركول
فيها حكم ثم اذا رجع الاول باختياره صار متعديا في حق
الثاني لان حصته وجبت عليه وليس له ولاية عليه حتى
ينفذ الدفع في حقه بخلاف القاضي لانه عليه ولاية
فننفذ فان لم يتقدم في حق المولى في حق الثاني والثالث
بل بخلافه انما اتبع الاول لانه دفع حقه بغير اذنه فانما
اخذ منه جرم المولى على الاول بما ضمنه الثاني وقصر حصته
لانه قبضه بغير حق فيستريح وهذا لان المولى لا يتجمل عليه
الاقيمة واحدة فلو لم يكن له حق الرجوع كان الواجب
على الثاني من القيمة ولا لانه انما عليه من وجهه حتى
يشاء وليه ويستحق من وجهه في حق اعتبار القيمة فيعتبر
معارضة في حق التصديق اعتبر كمالا بطلان حق وطالبنا نسبة
زبلي بغير لا تنس ما قد علمنا ان القيمة انما تعتبر في حق طر

واحد منهم في حال الجنانية عليه لانه يستحق في ذلك الوقت حتى
لو قتل رجلا وقيمتها الف ثم قتل اخر وقيمتها الفان ثم قتل اخر
وقيمتها خمسمائة يجب على المولى الفاد رقم لانه جنى على الارط
وقيمة الفان فلو كان لولي الاول منى منها لاشاء كره في ذلك
اخلاق ولي الاول لا حق له فيها لانه جنى على الفاد وانما حقه في
قيمة يوم جنى على وليه وهو الف درهم ولذا الثالث لا حق
له فيها لانه جنى على الفاد ثم يعطى خمسمائة يعني من الف
فيقت بين الاول والاوسط يعزب الاول بجميع حقه وهو
عشرة الاف ويعزب الاوسط بما بقي من حقه وهو عشرة الاف
لوصول الاف اليه فيبقى من قيمة خمسمائة تعبر بين الثلاثة
لاستحقاقهم فيها فيعزب الثالث بعشرة الاف ويعزب الاول
بعشرة الفاما اخذ في تلك المرة ويعزب الاوسط بعشرة الاف
الاما اخذ في الرتب زبلي ~~ف~~ من مدبرين اثنين
جنى كانت قيمته على المولى على قدر حركتها فيه وان دبر
احدها وجنى فويلها قيمته عتق اي حصة وعندها يملك
المدير نصيب يتكلم بالضمات كذا في محظ السرخسي وفيه
ويضمن المولى قيمة ام المديرة وحيدة فان جنت ثم جنت
يشاء الثاني الاول وحدث قبل فحنا الاول اوبعد
وفي المسوط وان كثرت الجنابات من المدير فالقيمة مشتركة
بين ولي الجنابات سواء قربت المدة فيها بينهما او بعدت
فانه قتال المدير رجلا خطأ وقتل عويذ فزبلي مولا قيمته
لاصحاب الجنابيين انلا فاناه التنبس لست او وهبت
له هبة ثم يكن لاهل الجنابة من ذلك شئ وفي الحاي لو قتل
المدير رجلا حدها عد ولا يخرجها فله المولى قيمته لا يصح
الخطا فان عتق عنه احد ولي العمد فالقيمة بينهما اربع في

في قول ابي يوسف ومحمد وفي قول ابي حنيفة فمن بينهما
 اثلاثا ولو قتل المذبح رجلا وقيمتة الف درهم ثم قتل رجلا
 عين المذبح فمقتل حسمانية درهم ثم قتل المذبح رجلا فمقتل
 ارض العين للموتى لاحق الاول الحسمانية منه وعلى المولى الف درهم
 قيمته يوم جئ على الاول حسمانية منها الاول خاصة والحسمانية
 الباقية يصير الثاني فيها بالدية والاول بالدية الاحمالية ولو
 كان الغنا في عسل فرفع به كان له على المولى الف درهم فوقع فيها
 حفر المذبح يترك طريق المذبح يصير اذن مولاة فوقع فيها
 انسك فان طرح المولى قيمة المذبح والكمالية بفقره وضرب
 ليس على المولى شي عندها واما عند ابي حنيفة يصير الثاني
 بين ان يشترى الاول وياخذ حسمانية من المولى ويخرج على
 ولا لا ويجمعون المولى اذ لم يدفع القيمة الى المولى القتل الاول
 حتى وفيها خرجوا فخرج دفع القيمة الى الاول بغير قضا الغنا
 ان لو القتل الثاني فقتل المولى فيها حسمانية نصف قيمة المذبح
 فخرج المولى بغير ذلك على الثاني القتل الاول كذلك المحط وضع
 المولى الطريق او سوق الدابة او صلب المذبح في الخبز كما في
 محط السرخي ولو قتل المذبح رجلا خطأ وقيمتة الف درهم
 فدفقها المولى بقضا قاض خرجت قيمته على حسمانية فخرج
 قتل خرافه لقتلته ما اختلف الاول خاصة والقيمتة الباقية
 بينهما يصير فيها الاول بعشرة الاف اخمالية والاول بعشرة
 الاف فيكون ذلك مقسوما بينهما على تسعة وثلاثين كما
 لانه يحمل كل حسمانية منها سها لثا لم يسقط وان اعتق المولى
 المذبح والاول قد جحد المذبح جانيات لم يلزمه اي المولى في
 حسمانية الاقيمة واجبة كما تقرر سقوط علم المولى بالخطا
 قبل العتق او لا لان حق المولى على وليا الكمالية فان قال الجنب

لم يتعلق

لم يتعلق بالعتق بمعنى بل بقيمتة حيث كان من ذر فاقسم
 بينه المولى مئوتا بالاعتقاد والى الكا في مخرج جانيه خطا
 ودرجت قيمته بلا قضا فلو توفى في مخرج بالقيمة ولم يرفع
 فخرج في ثمرات المكاتب عن مائة قلابة لحيث الثانية وجهر
 الثالث بان شراك الاوليا ويتبع المولى يترك واهم الولد الثاني
 فيما مر وهو قول وان عتق المذبح واما الذي قبله فقد صرح
 المصنف بقوله السد جحد المذبح اذ المولى يجنبانه فوجب
 المال المذبح جانيه الخطا تتألف في حق اوله ولو جحد المذبح
 واما المذبح لانه في الحقيقة اذ ارعى المولى حيث يترك موجب
 جانيته عليه لاعلى نفسه واولادها على المولى غير فان خلافا
 ما اذا المذبح واولاد المذبح فقتل المذبح واولاد المذبح اذ
 على نفسه لعدم التهمة فقتل المذبح واولاد المذبح اذ
 بسبب اقراره ولو جحد المذبح ومثله المذبح خطا فان تسقط
 موته قيمته عن مولاة لانه انشئت عليه بسبب تديره وبلوت
 لا يسقط ذلك ولو قتل المذبح مولاة خطا سقى في قيمته كلها لان
 القدير وصية برقصة وقد سلمت له لانه عتق بكون سيده
 ولا وصية لثا فخرج عليه رقيمته وقد عتق عنه فليس له
 بدلها وفي القيمة وذر السبا عما لانه في الخطا يسقى في قيمته من
 في شرح القديس عتق في مرض موفقة عدة فقتله العتق خطا
 سقى في قيمته عند الانام حلاها لنقص الوصية لانه لا يعتق
 في مرض الموت وصية وفي الثا تل باطله لان العتق لا ينقص
 بعد وقوعه فوجب قيمته ثم عليه قيمة اخرى بقتل مولاة لان
 المستسقى كالكتاب عنده والمكاتب اذا قتل مولاة فعليه اقل
 من قيمته ومن الدية والقيمة هنا اقل ولا يسقى في قيمة واحد
 لرد الوصية وعلى ما قلته الدية لان المولى لم يتركه في وقت المذبح

عمدا قتل الورثة واستسماه قيمته ثم قتله در رقاب ولا حصل
اذا قتل المدير مولاه عمدا فعله السماسية في قيمته وعليه التصا من
واذا وجبت السماسية والقضا من جملة كائنات الورثة فلها ان
تساواستسموا في قيمته ولا تفرقوا وان تساوا قتلوه
للحال ولا يطلو حقهم في السماسية وان كان له ابنا ولا وارث
له غيرهما ففعلها حد كما عين المدير فعلى المدير ان يسعي في قيمته
ويصنف قيمته ويسعي في قيمته في الوصية فيكون بينهما وبين
في تصنف قيمته الذي لم يتفق خاتمة كذا في الخط مديرتا حطية
دين قتل مولاه فعليه ان يسعي في قيمته رفته لغوايه وما جرى
من الذين على حاله وكذلك كما اعتد ما ذروا عليه دين من مولاه
ثم اعتقدوا في وهو صاحب فرس ثم مات من جراحته ولا مال
له غيره فان اعتقه وهو حي وبذهب فان كان ترك مالا فترا
العبد بالكتاب ان تساوا اخذوا قيمته العبد من تركته ويشعرون
العبد بقيمة دينهم وان تساوا التبعوا العبد جميع دينهم ولا سماسية
على العبد في ذلك المولى الى السقوط ولو اعتقه المولى في مرضه ولا مال
له سواه ثم قتل مولاه خطا يسعي في قيمته من عندنا في حثية نعمتها
يسعي في قيمته والدية على عاقلة مولاه وكذلك لكان له مال والعبد
يخرج من الثالث ان في عتق السرخسي ولو قتل المدير مولاه عمدا وله
وليانا احد هما ابني المدير فعلى المدير ان يسعي في قيمته في قيمة
اراد الوصية وفيه ملكنا بكذا في السقوط مديرة حطية قتلت
مولاه خطا قتلوا بغير مودة لم يسع ولها في شيء فان جرحته
مولاه ثم ولدت ثم مات المولود من جرحه في المدير في قيمتها ويصدق
الولد من انكث ان في عتق السرخسي الا ان كان المدير بين حثية
فقتل احد مولاه ورجلا خطا بدينه ما رجلا قبل المولى فصاحب
المولى ان يصنف قيمته وفي حال المتقول تصنف قيمته ثم يكون

لؤلؤا مقتول ربع قيمته ولذا في ثلاثة ارباعها لان المولى
الغني لا يحق له فيما ضمن فان حثية المدير على مولاه خطا
حد فذلك النصف من القيمة ويسلم مولاه الا حثية
ويصاحبها في النصف الا في فرضه هو فيه بحسب الا في
والاخذ عتق الا في ذلك ان النصف بينهما نصفان وعلى
المدير ان يسعي في قيمته نصف مائة القتل ونصف المولى
الحبي ولو كان قتل المولى عمدا والمسألة تحالها فعلى المولى ان يسعي
وفي حال المتقول قيمته مائة ولو الخطا ويسعي المدير في
قيمته بين المولى وبين مقتول العمد فان عفا احد كليهما
يسعي المدير للذي لم يسعي في تصنف قيمته واذا قتل المدير رجلا
عمدا وله وليان فيعطا احداهما ثم قتل احد مولاه خطا فعلى
المولى ان يصنف قيمته فيكون نصف ذلك النصف ولو قتل
القتيل والنصف الثاني من ذلك النصف بينه وبين الذي
لم يسعي من حثية العمد نصفي وفي حال القتل ربع قيمته
المدير للذي لم يسعي ويسعي المدير في قيمته مائة للحبي ولو قتل
الموت ولو قتل المدير مولاه خطا يسعي في قيمته ولو قتل
اراد الوصية ولا يسعي لحد منها على صاحبه رجلا مات وترت
مدير الامال له عتق في المدير حثية فعليه ان يسعي في الاخر من
قيمته ومن الكتابات ويسعي المدير في قيمته في قتله في حثية
كذا في السقوط وعند هذا هو ختمه فيكون فيكون غلوا قتلته
وان خرج من الثالث كانت على العاقلة اتعافا ولذا في عتق في
مريض عتق في حال المدير في هذا سوا الا انها يقتضيان في
حق الكتابات على مولاه فالمدبر لا يسعي في الحثية خطا على
مولاه وهذا كما تب عندنا في حثية حثية على مولاه والمالك تب
يسعي في حثية خطا على مولاه فان مات قتيلك يسعي

وذلك ما لا يخرج من الثلث قضى في ماله الا اقل من قيمته ومن
 ارش الحناية وتوذك والداسعي في ذلك كله الدين والحناية وحق
 الورثة ولو سعى في حصة الورثة ولم يسع في حصة الحناية
 حتى مات وتذك وتذكين على ولد سعي ولو اوصى بمقتضى عدله
 وماتت زوجة بعد فالورثة للثلاث ثلثا واثنا واربعون الحناية
 وبطل المتيق وان سنا واقد ورو متصوغي لم يمتنعوا في حرج
 من الثلثا ولو سعى في ثلث قيمته لم يخرج في حصة الورثة
 وان اعتقوه عن المثلث قبل الذبح والغدا لم يخرج في حصة الورثة
 ابو جعفر ان على الحناية فقط الحنا والغد وان لم يعلم ضموا
 الاقل من قيمته ومن الحناية كذا في حصة السرخي مدبرق ولز
 ولز وقيمة كل ثمانية تحت حناية تستغرها ومات سيدها
 ولم يرع ما لا غيرها سعيها بقيت في حصة الحناية والورثة في
 ما يتبع سعيها ما كان في الكافي واذا قال المدبر قسلا خطا
 واستهلك ما لا فعل في قيمته لا ورثا القتل وعلى المدبر ان يسي
 فيها شهته من الملة ولا ينسأ له احد في رعي الا في واحد
 وان مات المولي قبل الذبح يرضى من ذلك ولا مال للمولى
 غيره فان المدبر سعى في قيمته قبل موته الحنا وحق حنا
 من حصاب حنائه فان كان دينه اكثر من قيمته فالفضل من
 الفضل الرضا وان كان الدين عليه اقل من قيمته فالفضل من
 القيمة على مقدم دينه يكون لا حصاب الحناية ولا شيء من حنائه
 الذي من ذلك ولو كان الثا في حنائه في الورثة القيمة لا ورثا
 الحناية وعلى العبد بالسما بالدين قبل موته المولي وان
 ام الولد لا يشع لا حصاب الحناية في شيء في الميسوط ولو شهده
 رجلى ما لا تقتضي احد هاتري الاخر فيه ولو مات قبل السعاية
 بطل ذلك ولو وهب له ماله كان غنا وفاقا حتى به من المولي

كذا في محيط السرخي ولو استهلك المدبر رجلى النقي درهم
 فاعتقه مولا لم يضمن لصاحب الدين شيئا ولو لم يعتقه
 ولكن رجلا قتل المدبر فغرم قيمته وقد جف المدبر مات المولي
 ولا مال له غير ذلك فحساب الدين احق بالقيمة من صاحب
 الحناية لا في الميسوط ومدبر الذي في ذلك كله مدبر السلم
 وحنانيته تكم على مولا الا انه قضى عليه بالسما به حتى
 يكون له حكم الحاكم وذلك مدبر في المستامن الا انه
 اذا ذكره في الام لا يرجع في الرب فيسوق للمدبر وهو
 في المسكن ولا يغرم ما جنى بعد ما سعى في محظ السرخي
 واذا قتلت ام الولد مولاها عمدا فان لم يكن لها منه ولد فلا قصاص
 عليها ثم تسعى في حصة قيمتها كذا في المحظ ولو قتلتها وهي حيا
 منه ولا ولد لها فان قصصت عليها فان ولدتها حيا وجسدت
 القيمة عليها الجرم الورثة وان ولدتها ميتا فغرمه في ولدها
 من تلك الغرم وتقتل للمولي ثم نصبتها من الغرم سارا
 لمي مولاها ولا يحرمونه الميراث لانهم قتلوها بحق كذا في الميسو
 ولو قتلت ام الولد مولاها حيا عمدا ولا ولد لها من مولاها
 فعنا احدولي المولي والاجنوب معا فعلى المولي نصيب قيمتها
 للمولدين السابقين ويجب رجالها دون المولي وان غفيا
 متعاقبا سمعت في ثلث اربعة قيمتها اتفاقا في هذه الثلاثة
 الارباع عن ابن جنيته تعق على سبيل العول والمضاربة
 وعندنا على سبيل المنازعة وقدر هذه المسألة على سبيل المنازعة
 ان ربح القيمة من النصف ولو جاز لا احدولي المولي فان غرم
 حق على اجنبي فحسب له بلامنازعة وروى القيمة وهو
 الزاوي على النصف الواجب فارغ عن حقه ولو لم يولي المولي
 فيسلم لا حدولي اجنبي وروى القيمة استوفى من غرمها فيه

فكان بينهما رضفان فيصيب كل واحد منهما ثلاثة اثمان القيمة
وتحسب على العول والمنازعة هوان في نصف القيمة الواجبة
للاول اجتمع فيه حق المولى في جميعه وحق الاخر في نصفه
فقط كل واحد بمقدار حصة فيصير بينهما اثلاثا ثلثاه لاحد
ولي المولى وثلثه لاحد ولي الاخر فاستحق هوية الرب وهو
سددس ونصف سددس فاذا ضم هذا الي ذلك فها هو الحكم
القيمة ونصف سددس ولو قلتم ولد مولاه ولها منه ولد
فقلتم اجنبا ايضا وله وليا كفعلا أحدهما تسمى في قيمتها
اثلاثا ثلثاه والثالثة المولى وثلثها للاخر عندنا في حنيفة
وعندها ثلاثة ارباعا لورثة المولى ولو اخذ ورثة المولى
بقضا قبل عفو لا خلو لورثة الاجنبي كيشا كزودة ولا يتبعونها
لانها ات جميع ما عليها وكذلك بغير قضا عندها وعند
الاجنفة فانما واراد اخذوا بعد عفو الاخر اصبحت اذ
يختار اخذ بقضا وبغير قضا عند الاجنفة وهما فرق
بين الدفوع بقضا وبغير قضا هذا في محط الشرعي ولو
اجتمع مديون ولم يد وعبد ومكاتب فقلتم رجالا فكل واحد
منهم اثلث ربع النفس فيقال لمولى العبد افعه واقدو ربع
الدية وسبع المكاتب في الاقل من قيمته وميز ربع الدية وعلى
المديون والقرض الاقل من قيمته ومن ربع الدية كذا في المبسوط
في حنيفة في حنيفة المكاتب والاخرى بها المكاتب اذا جف
جانبه موصية لهما فوجها عليه دون سبعة مالا خلا فبن
علم ان المكاتب الذي اخذ ادا جفيا المكاتب هنا بغير خطأ فليس
انه يسقط في الاقل من ارباعا ومن قيمته بجزء جفيا في المبسوط
ولو قلتم مكاتب مكاتب فجميعه عشرة الاف والقرض بخلاف يسقط
في عشرة الاف الاعش في كذا في محط الشرعي ولو اختلف

المكاتب وطالبه في قيمته وقت المنازعة فالتقول قول المكاتب
كما في المال وكذا في قيمته عن المكاتب فقال المكاتب
جنبت بعدما فقتت عني فالتقول قوله كما في الهندية
الوجب بنفسه جنابة الكا تب على قوله ان حنيفة ومحمد
وقول ابي يوسف الاخرى للدفوع وانما يتحول الوجوب الى المال
با حدي معا في ثلاثة ارباعا وهذا القاضى بالمال واما الاصل طراح
على المال واما وقع الياس عن الدفوع لا يتفق او لم يتفق في
فاذا اجني ويجز وروى في ذلك فان كان قبل قضا القاضى بالمال
وقبل اصال حله على المال فانه مخاطب المولى بالدفوع وانما قلنا
وان كان بعد قضا القاضى او بعد الاصل طراح على المال
فيه ولا يدفع عند اجنيته ومحمد وابي يوسف لا يخلو في حنيفة
ولو حكم للمالك المال صالحا وساعليه وسقط من رقبته وقبل
المكاتب في رقبته كذا في المال ولو جفيا المكاتب حنابات
اعتقه سيده فعلى المكاتب الاقل من قيمته ومن ارباعا لجنابيه
د يثا عليه في رقبته فان قضى عليه بذلك فتضى بعضه
جازا ففعل ولا ينسب الاخرى في ذلك ولو لم يقض عليه لجنابيه
حنيفة فاعتقه المولى هو يرضى كرها كان مختارا وان لم
يكن عالا فقد رسته لكا لرقبة فقلية قيمته كذا في المبسوط
ولو قلتم رجلا فله يقض عليه حتى يجز وعليه دين دفعه لجنابيه
ويبيعه في الدين فبنا فيه وادفاه باعد في الدين كذا
في محط الشرعي وان جفيا المكاتب جنابة لجنبي خطافان
كان القاضى قضى عليه ما لاقل من قيمته ومن ارباعا لاول
قبل الجنابة عن الطالق فان عليه للثالث مثل ما عليه لاول كذا
في الخبرية ولذا كذا في كل جنابة يجزى بعد القضا بما قبلها
لذا في المبسوط وان كان القاضى لم يقض عليه لاول حتى جفيا

جناية اخي فان عليهما يسويهما في الاقل من قيمته ومن ارش
الجنايتين وتكون تلك القيمة بينهما وهذا قول ارحمهم
ومحمد وهو قول ابي يوسف لا خلاف في الذخيرة وينظر في كل جناية
الى قيمة المكاتيب يوم جرت ولا يعتد بزيادة القيمة بعد الجناية
ولو قتل المكاتب رجلا خطأ وحفر في الطريق او احدث
في الطريق شيئا فوقع في البئر انسان فان قصص عليه القاضي
للذم وقع والبر ولو في القتيل كسبي بينهما ثم عطف بها
احد في الطريق انسان فاقادته يشترى ربه في تلك
القيمة وكذلك لو وقع في البئر انسان اخف فاقادته يقتضيه عليه
الثاني بقيمة اخي ولو وقع في البئر الاول ومن دفع ضربا
كان عليه قيمة دينه يسو فيه بالثاني بالاول ولا يشترى ربه كذا
في الميسوط ولو قتل المكاتب قتيلا خطأ وقيمة الف درهم
فلم يقص بئس حتى قتل قتيلا اخر وقيمتها يومئذ الف فان
نزع الف القاص فاقادته يقتضيه على المكاتب ان يسلم والغريم
الاخر ان يدفع الف لقتل الثاني والاقتل الاول والثاني
وقت الجناية الاول يلهو دين ويقتل الاول والثاني
على قدر حقها وحق ولا تقتل الثاني في تسعة الاف لانه وضل
اليه الف وحق الاول في عشرة الاف فيقسم الالف القايمة بينها
على تسعة عشر ما عطف سهم الاول وتسعة اسهم الثاني
فاخرج من التسعة يكون نصيبه لثاني خا صه والنصف
الاخرين الاول والثاني على قدر حقها على تسعة عشرهما
كذا في الخطأ قتل المكاتب وقيمتها الفان رجلا خطأ فعود
في قتل اخ خطأ وقيمتها الف يقتضيه عليه والغاي الف الاول
تحت الالف القايمة فتكون بينهما على قدر حقهما وحق الاول
في تسعة الاف وحق الثاني في عشرة الاف فكانت الالف القايمة

مقسومة بينهما على تسعة عشر ما تسعة اسهم الاول وعشرة
لثاني كذا في محيط السرخسي مكاتب قتل رجلا خطأ ثم قتل
اخر خطأ فتقتضي عليه باحد الجنايتين ان يقتل اخر خطأ فانه
يكون للمقتضى تخفيف له نصيب القيمة التي قضى له بها ثم يقتضي
للكاتب بنصف قيمته العبد خا صه وتقتضي ايضا بنصف
القيمة للذم ان يقتضي له بئس بينه وبين الثالث اثلاثا لثالثه
للاوسط ولثالثه لثالثه كذا في الميسوط ولو قتل المكاتب
قتلين خطأ يقتضي عليه بنصف القيمة لا حدها والاخر
لثالثه غائب في قتل اخ ثم عجز ورد فارق فانه يجزى للمكاتب
بين الذم والغدا فان اخفا للذم كذا في دفع النصف المس
ولي القتل الثالث غيباع هذا النصف بنصف القيمة التي
قضى له القتيل الاول والنصف الاخر خمس بين ولي القتيل
الثالث والاوسط على قدر حقهما وحق القتيل الاول والنصف
الاخر خمس بين ولي القتيل الثالث والاوسط على قدر حقهما
وحق الثاني في عشرة الاف وحق الثالث خمسة الاف فيكون
النصف المتناول بينهما اثلاثا لثالثه النصف الاول لثاني وثلاثة
الاخر لثالثه وان اخفا للغدا فاللثاني بعشرة الاف ولثالثه
كذلك وطهر العبد عن حق الثاني والثالث وبلغ الاول نصف
قيمة العبد دينه على العبد فيقتال للمكاتب ما ان يقتضي دينه
او باع العبد عليك فاذا لم يقض للمكاتب دين العبد حتى يجب
اليه كما لو باع جميع العبد بدينه الا النصف بخلاف ما لو
قضى للمكاتب فيقتضي القيمة ولو لم يخرجه فاذا لم يقتضي
للمكاتب حتى وجب لبيعه فالدين فانه يباع بنصف العبد
ولا يباع الكل كذا في المحيط ولو قتل المكاتب رجلا خطأ وله
وارثان فيقتضي عليه القاصي لا حدها بنصف القيمة ولم يقتصر

دين صمو

للأخريسي نثر قتل خوفاً الآخر خاص إلى الغاضبي وهو مكاتب
بعد فانه يقتضيه بثلاثة أرباع القيمة فانه غير المكاتب وجب
الأوسط فانه يدفع إليه ربع السبد وينبغي مولاه بنصفه لا بد
كل في الميسوط ولو جنى المكاتب جنابة في ما فات فانه مات
عاقراً قبل القضا عليه بالجنابة وترك ما فيه درهم وكتابه النثر
من ذلك فان الجنابة تبطل ويكون المابة التي تترك في الموطر وان
مات بعدها قضى عليه بالجنابة وبعد فانه لا تبطل الجنابة
فقتضى منه الجنابة والا في الكتابة فانه فضل شيء يكون
لورثة المكاتب هذا لا يبيح على المكاتب دين شيء الجنابة
وان كان عليه دين سواها وقد ترك ما يغني بالديون والجنابة
وبطل الكتابة فان مات بعد قضاء القاض عليه بالجنابة
واله في الجنابة يكون أسوة للفرع ولا تقدم الديون على الجنابة
فبطل بالديون ثم بالكتابة فان فضل شيء يكون له ورثة المكاتب
وان لم يكن قضى القاض عليه بالجنابة حتى مات فانه تقدم الديون
على الجنابة وهذا الذي ذكرنا كله اذا كان ما ترك المكاتب وفاته
بالديون والجنابة والمكاتب جميعاً فاما اذا كان لا يغني بالكتابة
واما يغني بالديون والجنابة لا يغني هل تبطل الجنابة ان كانت
القاضي قضى به قبل موته فلكتابه لا تبطل وتقتضي من كسبه
الديون والجنابة جميعاً وان لم يقض القاضي بالجنابة فانه
الجنابة تبطل وتقتضي الديون من كسبه هذا في المخط ولومات
المكاتب وترك ولداً قد ولدته في مكاتبته من امته وعليه دين
وجنابة قد قضى بها او يقض بها في الموطر في الدين والجنابة
والكتابة ثم لا يخرج عن ذلك من شيء فان يخرج الولد
ورث في الرق بقضا وتقتضي عليه بالجنابة بغير مكاتبته من
الفرع واحكام الجنابة بالخصص وان يخرج قبل القضا بالجنابة

بطلت الجنابة ثم يباع والدين فان كانت ام الولد حية حتى
ماتت المكاتب ولدت على المكاتب وفرضت عليه بالجنابة
او لم يقض فان علياً ام والوالد سامة في الأقل من قيمة المكاتب
ومن ارش الجنابة مع بطل الكتابة فان قضى عليه بها او لم
يقض حتى قتل احدها فتبطل الخطا قضى عليه بقيمة لوي
القتيل سوى ما عليه لوي الجنابة المكاتب فان يخرج بعد
ذلك يبيع كل واحد منهما في جنابته خاصة فان فضل من ثمنه
شيء فالفضل لولي جنابة المكاتب كذلك في الميسوط ومكاتبته
جنت ثم ولدت فتخرج ثم يقتضيه دفعت وحدها ولو قضى
عليها ثم ولدت ببنت فان وقعنها بالجنابة ولا يبيع ولدها
كذلك في مخط السرخسي ولو ماتت المكاتب وترك ما فيه درهم
وارثاً ولديه في مكاتبته وعليها دين وفرضت قبل الخطا
فقتضى بها ولم يقض فانه يقتضيه على الابن ان يسمي في الكتابة
والجنابة ثم تلك المابة تبطل بالجنابة والدين في الخصص
وان استدان الابن ديناً وجنى جنابة فقتضى عليه بذلك
مع ما قضى عليه من دين امه وجنابتهما فغلبه ان يسمي في
ذلك كله فان يخرج به في دينه وجنابته خاصة فان فضل
من ثمنه شيء كان في دين امه وجنابتهما فان فضل من
ثمنه شيء لم يكن لصاحب دين الام وجنابتهما عليه على سبيل
ولو غداة الكيف فقد ظهر وانما الجنابة فيسأ في دينه فان
فضل من ثمنه شيء كان في دين امه وجنابتهما في الميسوط
مكاتب قتل ثلاثة خطا فقصا احدهم حصته ثم يخرج
ثلاث العبد لولي ولورثه الفلثان او يبيح كذا في مخط
السرخسي ولو قتل الكاتب رجل عمل له ولبيان فغفر
احدهما حتى لا يخرق لصق القيمة كذا في الميسوط عبيد

رجلين كاتب احدها نصيبه بغير اذن شرعيه ثم جنى يسرى في
 نصيبه وغن الشريك الاقل من نصيبه ونصف الارش ان لم يثره الكاتب
 لذي يحيط السرخسي ولو كان العبد بين اثنين فكاتب احدها
 نصيبه بغير اذن شرعيه ثم جنى جنابة ثم ادى فقتل فانه يقضى
 على الكاتب بالاقل من نصف قيمته ونصف ارش الجنابة وياخذ
 الذي لم يكاتب من شريكه نصف ما اخذ من المكاتب ويحكم به الشريك
 على المكاتب والذي لم يكاتب بالخيار ان شاء عتق وان شاء سقى
 العبد وان شاء ضمن شريكه فاي هذه الفصال فصل ونصيب
 فهو ضامن للاقل من نصف قيمة المكاتب ومن نصف ارش الجنابة
 وكذلك لو كاتبه باذنه شرعيه الا انه لا ضمان عليه في قول الرخصة
 ولو خصر المكاتب والجنابة قبل ان يعترف بقضيه عليه بنصف
 ارشها ثم عجز من المكاتب فانه براء فيما قضى به عليه وهو
 نصيبه الذي كاتبه ويقال الاخر في نصيبه ثم انشأ الكاتب
 عبد جنى جنابة ثم ادعى المكاتب ان عتق فانه يجبر المكاتب
 والذي لم يكاتب فان شاء دفعا ولا نشأ ادعياه بالدية فان
 كان هذا العبد الخاني بن المكاتب ولد لعبد من امه له كان
 على الخاني ان يسع في الاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش
 الجنابة ولو كان هذا لا بن جنى عليه ثم ادعى الاب فعتق فطر
 الاب نصف قيمة نفسه فمعه قتل الذي لم يكاتب ولا ضمان
 على المكاتب في ذل ذلك بخلاف الام والمكاتب ضامن لنصف قيمتها
 للذي لم يكاتب ثلثي المسوط ولو كاتب امه مشتركة بغير
 اذن شرعيه فولدت وكاتب الاخر نصيبه من الولد جنى الولد
 على الام امه عليه ان كل واحد منهما ثلاثة ارباع قيمة المقتول
 عتقاني حنفية رحمه الله تعالى محط السرخسي ولو كاتب امه
 بين رجلين كاتب احدها نصيبه بغير اذن شرعيه فولدت ولد

ثم

ثم ادعى خيرا او تعصت بعيب ثم ادق فعتقت فاختار
 الشريك تضمين المكاتب ضميمه نصف قيمتها لو عتقت والذي
 لم يكاتب ان يستسري الابن في نصف قيمته ولو كاتب احدها
 نصيبه منها ثم ولد ولدت ولدت لا خير نصيبه من الولد ثم جنى
 الولد على امه البعت عليه خيانة لا تملك النفس ثم ادى فقتل
 والمولي ان مورس فللذي كاتبه ولو كان يضمن الذي كاتب
 الام ونصف قيمتها وان نشأ استعاضها وان نشأ عتقها ولا ضمان
 للذي كاتبه الا على شريكه في الولد لا في المسوط عبد يسرى رجلين
 فقام العبد بين احدها ثم كاتب للمفتوة عينه نصيبه منه
 ثم جرحه جرحا اخر في ثمنها سعى المكاتب في الاقل من نصف
 القيمة وبيع الدية وعلى المولى الذي لم يكاتب نصف قيمة العبد
 لو رزق القبول الا ان العبد كان قراي وعتق لم يجز
 على الساكن نصف القيمة ما لم يصل اليه نصيبه بزمانه او
 سعاية لذي محط السرخسي ولو كان العبد بين رجلين
 جنى على احدهما فقتلها فقتل عينه وقطع يده ثم ادعى الاخر نصف
 نصيبه من شريكه وهو براء بغير اذن شرعي عليه العبد بغير
 ضمان ثم ان الذي بلغ ربه اشترى ذلك الرابع ثم كاتبه الجاني
 عليه على نصيبه منه ثم جنى عليه جنابة اخرى ثم ادعى فعتق
 ثم مات التوري من الجنابات فقتل المكاتب الاقل من نصف قيمته
 ومن ربع الدية وعلى الذي لم يكاتب سدس وربع سدس دية
 ضامه والاقل من نصف قيمة العبد من سدس وربع لدن
 الدية لذي المسوط عبد زيد ودرجتي على ذر فقتله ذر عالا
 بالجنابة فقتل عليه اخرى ثم كاتبه زيد جنى عليه جنابة اخرى
 فمات من ذلك كله فتقول العبد نصفان وكل نصف ثلثي
 النفس بثلث جنابات حقيقة وجاني يتي حقا اما نصيب

المحيي عليه فقد تلقى نصف النفس بجناية قبل كتابته و
 هدر و جناية بين بعدها و موجد واحد وهو الاقل من نصف
 قيمته ومن ربع الدية على الكتاب واما نصفه في المحي عليه
 فقد تلقى نصف النفس ايضا بجنايته قبل الكتابة و حكمها
 الوجوب على الموي و زعمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع
 الدية و جناية بعد الكتابة وهو مشله في روية الكتاب وان
 جنى على جنى فكاتبه احدى و هو يعلم بالجناية ثم جنى عليه
 فكاتبه انما هو يعلم فان فنصف الاول تلقى نصفه بثلاث
 جنايات و لا يحكم بجنايتين فصا رجحا لثلاث و لا يرمع الدية و موجب
 القيمة على الكتاب وهو الاقل من ربع الدية و نصف قيمته و النصف
 الاخر جنى جنايتين قبل الكتابة و حكمها واحد وهو وجوب على
 الموي فان زعمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وان لم يعلم
 ضما الاقل من قيمته ومن نصف الدية و على الكتاب ايضا الاقل
 من القيمة ومن نصف الدية لثلاث في كتابته رجحا لثلاث نصف مرتة
 ضلوت و لا تحصى الجناية فانه يسقى في نصف جنايته و يكون
 نصفها على الموي لاداء الدية و من سبب الكتابة السابقة
 ف عليه نصف قيمته فانه لم يمتق السبب الا بعد ما جنى المي و
 نصف المي و سقى في نصف قيمته للموي و نصف ثلثا قيمته المي و
 و لذلك حكم الجناية اذ اعتق الموي الجناية و نصف ثلثا قيمته المي و
 على المي و لو لم يمتق واحد منها و لم يجنب على الاجنبى و لكن جنى
 احد على الاخر من كل واحد منهما من جنايته الاقل من قيمته
 ومن نصف الجناية باعتراف الكتابة في النصف ثم نصف ذلك
 على الموي باعتراف الكتابة في النصف اذ النصف كله لو لم هو
 مستهلك لذلك بالكتابة السابقة و نصفه على الجاني لا يراعى اعتبار
 ان المحيي عليه نصفه مملوك للموي غير مكاتب فيصير نصفه بالعنف

قصاها

قصاها ولو جنت الام ثم ماتت قبل ان يعفى عليها و لم تدفع شيئا
 فولدها بمن ثلثا يسقى في نصف الجناية و الكتابة و على السيد نصف
 الجناية و يستوي ان تكاتب نصف عليها بالجناية او لم يقض وان
 جنى المي بعد ذلك ثم جنى و قد كان نصف عليه بجناية امه فان
 الذي قضى عليه من جنايته امه دين في نصفه غير ان الموي ان
 يدفعه بجنايته فيكون للموي ان يدفعه بجنايته وان سناه
 فانه فان دفعه يبع نصفه في الدين الذي على امه و اد دفعه
 لم يبعه في هذا الدين لثلاث في التسوط و لو قاتل المكاتب بجناية
 عمدا و خطا زعمه و لو قضى عليه بجناية خطا ثم جنى هدر منه
 عند ان جنى قيمة رحمة الله بنا على ان المكاتب لو جنى بجنايته
 موجد للمال لا يواخذ به بعد التجزئة صا عليه دين
 او لا و عند ما يواخذ بها و يباع فيها اذا صار ديناً عليه بالقبض
 ولو اعتق قضى بها او لا انما في الخطا السيد و لو لم يجز و لكنه
 ادعى فعتق صا ربا عليه كذا في كتابه و لو قاتل المكاتب رجلا
 عمدا صا على نصفه على ما في نوحان و يرمع المال و السهم
 يجزى ان يحزن قبل اداء المال بطريق المال في قولنا في جنيته
 وفي قولنا في نوحان و محملا زعمه كذا في ميسو طاسخي
 و لو قاتل مكاتب على ولدها لم يلزمه عتق او عجز فان مات
 وترك و خا قضى في ماله بالاقول و لو قاتل ولدها لم يجنب عليه
 لم تثبت فان مات ثلثا لم زعمه الاقل من الدين و الكتابة فان
 عجز بعد ذلك لم يلزمه و اد كان قد ادرك ثم عجز لا يسترد من
 المي و لو قاتل الا على انما بجنايته لا قاتل الا على خطا و اخذت
 قيمته قضى عما قرب في القيمة و لكن ذلك المي يتبع انما يدرك في
 ليه ما ان قاتل عليه جائزا و ارهاها للمي و ليس له ان ي
 يحيط السرخسي و لو قاتل المكاتب رجلا خطا ثم ان المكاتب

قتل ابنه وضوعه و قتل خر خطا فعليه القيمة نصف فيه فيها و اربا
 القتل الاخر بالدية و اوليا قتل الاب بقيمة الابن ثلثي المسوط
 جناية المكاتب على المولى و جناية المولى عليه خطا بمنزلة جناية
 الاجنبى فاما القتل بعد فلا قصاص على المولى اذا قتله و لزمه
 القيمة وان قتل المكاتب مولا له عدا اخص منه و جناية
 المولى على رقيق المكاتب امواله و جناية المكاتب على رقيق
 المولى امواله يلزم كل واحد منهما ما يلزم الاجنبى كذا في الحارثي
 وكل من يكاتب على المكاتب فهو كحر في حكم الجناية بمنزلة المكاتب
 فيما يلزمه من السعادية و كذلك ام ولد له التي ولدت منه
 كذا في المسوط و جناية عبد المكاتب مثل جناية عبد الحر
 الا ان الاخذ في القدر يزيد من قيمته فاحنا او رجع و حنة
 العبد لثمن الارش فاحنا عند ارجنيفة و عندنا لا يطع
 كذا في محط السرخسي و ان مات المكاتب و عليه دين و ترك
 وترك عذرا تا جرا عليه دين اخر بيع العبد في دينه خاصة
 فانه يقوم ثمنه شي كان في دين المكاتب و ان لم يكن على العبد
 دين ولكنه كان جني على العبد وليس للمكاتب مال غيره فانه
 يخرج المولى فان نشأ فقهه هو و جميع الغنا فاما الجناية و لا حق
 للفرقة فانه لا يفرق و الجناية في خصا كل من يتقاه عليه
 سبيل وان نشأ و اخذ بالدية ثم يبيع في دين الفرقة
 فان كان عليه دين ايضا فانه يحصر مولا له ان نشأ فدفعه
 و اتبعه دينه فيبيع فيه و لا شيء لفرقة المكاتب و ان نشأ
 فله ثم تسع في دينه بخاصة فان فضل شيء كان لفرقة المكاتب
 كذا في المسوط عبد سحر من موصفة ثم يرد مولا له فيجبه
 العبد موصفة اخرها ثم يرد المولى ثم يرد سحرها ثم يرد
 فتمت ثم سجد اخيرا جني و اموات و المولى على الجنايات

فعلى عاقلة الاجنبى نصف الدية و النصف الاخر تلزمه
 العبد فارج جنايات حكمها مختلفة و المعتمد حكم الجنايات
 فله الا بالدية و القدر و حكم الثانية وجوب القيمة على المولى
 و حكم الثالثة وجوب الغنم على المكاتب و حكم الرابع
 الوجوب على العاقلة فضا هذا النصف ربعة اسهم
 فضا لكل ثمانية اسهم اربعة اتلفها الاجنبى و اربعة اتلفها
 السيد و السهم الاول صا المولى عتار له بالندب و هو عام
 بها قبل منه ثم الدية و السهم الثاني واحد و الدفع ممتنع بفكر
 سابق على الجناية فلم يثبت به الاختيار فوجب عن القيمة
 على المولى الا انه يكون عن الدية اقل منه و الثالثة حصلت
 من المكاتب فوجب الاقل من ثمن الدية و القيمة على المكاتب
 و الربعة جناية الحر فوجب عن عشر الدية على عاقلة و الا لم
 يدبر و المسألة بحالها فعلى عاقلة الاجنبى نصف الدية
 و اما النصف الاخر فمقتضى تنبلا حنايات فضا هذا
 النصف ثلاثة اسهم فضا لكل ستة ثلثي ثلاثة بجناية
 الاجنبى و ثلثي ثلاثة بجناية العبد فيلزم على المولى سدس
 الدية بالاولى و على المكاتب الاقل من سدس قيمته و عن
 سدس الدية و على العاقلة سدس الدية كذا في الكافي
 و عن الجناية على الجناية على المديرجناية الجرا لذر
 بالجناية على القن حتى لو قتله حر فعلى عاقلة قيمته
 ولو قطع يده ثم قيمته الا انها يفرق ان في خصلة و في
 ان الكا اقطع يدي مولى و رجله و فقا عليه غرم ما يقصه
 و في القن يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي و لو قطع
 رجل باليد بر و قيمته الغا و يرد حتى يرد حتى يرد
 قيمة الثمن ثم فقا عليه اخر ثم ان بعض البهائم فان منها

من فروع في المقدسي فغصبه اي العبد بعد القطع رجل ورسول
القطع كما حصل من السيد فان العبد منه اي بسبب القطع
في يد الغاصب ضمن الغاصب قيمته حال كون العبد
اقطع لورود الغصب عليه ناقصا بقطع مولاه يده ولا يملك
السرابة ما نفعه لضمان الغاصب كالموقوف رجل يدعبد له
فيما عه فاته في يدك تريم مات في يده مال الشريك لان
قبض المشتري صار فاصلا بين الهلاك والقطع فلذا هنا
صار غصب الغاصب واخذة فاصلا بين القطع والهلاك
والغصب من موجبات الضمان ولا ضمان الا على القدر
الذي ورع عليه الغصب وهو كونه مقطوعا وادان وقطع المالك
يدراي يدعبد له وهو كاي والحال ان العبد في وقت
القطع في يد غاصبه فان العبد منه اي من سبب التظلم
بريد القاصب من الضمان لصير رتبه اي السيد متظلم
للعبد في يد غاصبه بقطع يده فيصير المالك باستلامه
عليه عبده من يد العبد من القاصب لان ما يصير به الشريك
فانضما للجميع يصير به المالك المقصوب منه مستر بالقبض
فبشر الغاصب عن الضمان لو وصول ملكه اليه غصب
اي بنا الغاصب عبد محجور عليه مثله اي عبد محجور فان
العبد المقصوب في يده اي في يد الغاصب ضمن الغاصب
قيمة ادعاه غصبه ظاهرا ثبت بالبدنة فيضمن في الحال لا
فيضمنه العبد الغاصب بعد عتقه وهذا لان المحجور عليه
اعم من ان يكون عبدا وصعبا موافقا لفعاله حال محجور لا
يوافق باقوله في حال لونه محجور الا انه يوافق باقوله بعد
عتقه ويوافق به في الحدود والقبضات في الحال كالا فقال
عنا به واخترنا بذكر المحجور عن الماذون فانه يوافق باقوله

والمدبر بين اثنين فعنا عن اليد وما حدث منها احدها
وعنا الاخر عن العبي وما حدث منها فللذي عفا عن اليد
على صاحب العبي سبعاية وخسوسه درهما على اقلته
ان كان خطأ وفي ماله ان كان عدوا وللذي عفا عن العبي
على صاحب اليد ثلاثاية واثنى عشر ونصف في ماله سجد
الثاني موصحة اخري في كاتبه فتخرج اخري في ايدي المالك تب
فتمت فصح لخير فان بالكل هي نصف عشر قيمته
صحتها والشحة الاولى ونفخ فقصانها نصف اياك حتى الثانية
ويخرج بالشحة الثانية نصف عشر قيمته مديرا من حوجا
ونقصانها الاية كوتب ويخرج الثالث نصف عشر قيمته مديرا
فكانتا من حوجا شحنتين ونقصانها الاية عتق وثلاث
قيمة مديرات وبالربعة ثلث الدية ولا يفرز بالشحة التي
بعد العتق رشا ولا نقصان الا في الك في واصله ان التذبير
بعد الجناية لا يمدى السرابة ويكون السراب مضمونة على الجاني
والعتق والكتابة بعد الجناية تهدر السرابة حتى لا يجنب
على الجاني ضمان السرابة في عتق السرابي والله سبحانه
ونعم العليم بالصواب

قصص في غصب الغن وغيره
يعني المدبر والصبي والجنانية في ذلك ولما ذكرنا في
العبد والمدبر وذكرنا في هذا الفصل حيث يتامع غصبها لادن
المز قبل الرب ثم ذكر كلامه الى بنا ان غصب الصبي وقطع
يد عبده اي المملوك للتعا طوقه او اقطع اجنبيا فان شئ
اقتضى منه وان شئ ضمن الغاصب قيمته مقطوعا ولو خطأ
على الغاصب بقيمة مقطوعا وان تبع غيره في الكافي كذا استفاد

بني القاصب قيمته مقطوعا

قول النصارى لم يجب الا والارحام قائم كان هنا سقط من
النا و كان اصل العبارة لان حقه وجب كمالا وانما انتقم
باعثا من رحمة الثاني بخلاف المحقق عليه لان حقه لم يجب
الا والارحام قائم والله تعالى علم زاما قول محمد بن موسى بن
لوى الجنانية الاولى فحق نقول هذا كذا كون ذلك في حق
الموتى والفاصل لان ما خلق الموتى من الفاصب عوضا للموتى
الى الجنانية الاولى واما حق المحقق عليه فهو عوضا لم يلزم
له ومثله جائز كالذي اذا ما خرج من قبضتي يمينها دين مسلم
يجوز له اخذه لان تلك الدار لهم من الخلق في حق الذي وبدل
الدين في حق مسلم لمن يرد على قولها ما تقدم ان جنانية
الموتى لا توجب الاقيمة واحدة وهذا وجبت قيمة وفضفا
واجبه فان ذلك فيما اذا تعددت الجنانية في يد شخص
واحد بخلافه هنا فاصل ثم يرجع الموتى به اي ههنا النصف
الموتى الى الجنانية الاولى فانما على الفاصب عند هذا
ولا بد فيه للاخذ لانه وصل الى الوليتم تمام حقهما اتفاقا
لانه اخدمته بسبب كان عند الفاصب وعبارا الزيد لانه
استحق من يرد بسبب كان في يد الفاصب فيرجع عليه
ذلك وصار كما انه يرد ولم يقنع له شيئا لم يقع شيء من
العهد ومن يرد في يده ويعلم به بان حقه لم يرد عند مولاه
او لا فقصه رجل ثم جنى ثاما عند غاصبه جنانية اخرى
ثم رده على الموتى ضمن قيمته لوى الجنانية فيكون بينهما
نصفين ثم يرجع الموتى على الفاصب بنصف القيمة لانه
استحق عليه بسبب كان في يد الفاصب فبدلهما الى
الجنانية الاولى بالاجزاء ما عندهما فصارا اثنين وانما
عند محمد بن ابي اسحق التميمي والجنانية الاولى في المسألة

قول

ايضا مدين غصنه رجل ثم جنى جنانية عند غاصبه و رده على
مولاه ثم جنى المدين عند سنده بعد رجوعه اليه جنانية اخرى
اخري ضمن التسديت قيمته اي المدين بها اي لوى الجنانية فيكون
بينهما نصفين ما تقدم ان جنائيات المدين واحدة لا توجب
على الموتى الاقيمة واحدة وانما وجبت على الموتى لانه هو الذي
الجنانية من الدفوع بالتدبير الباقى من غير ان يصير
مخاضا للفعل كما في القتل اذا اعتقه بعد الجنائيات من غير
انه يعلم بها وانما تصرفت القيمة بينهما لا استوائهما في السبب
ويستويان لكون وجوب القيمة فيما اذا كانت اقل من الارش
لان حكم جنائيات المدين يكمل اقل منها على الموتى اتقاني
ولكن رجوع الموتى بنصف ما ضمن من قيمته اي قيمة المدين
على الفاصب لانه ضمن القيمة بالجنائيتين نصفها بسبب
كان عند الفاصب والنصف الاخر بسبب وجده عند الرجوع
عليه بسبب لحقه من جهة الفاصب فصار كما انه لم يرد نصف
العهد لانه ردا مستحق بسبب وجده عند الفاصب كالمرد
ودفعه الى دفع الموتى بنصف قيمته اي النصف لما خرج من
الفاصل الى الجنانية الاولى عند رجوعه من جنسية واني يكون
وقال محمد بن ابي فقهنا لانه الذي يرجع به الموتى على الفاصب
عوضا عما سأل لوى الجنانية الاولى لانه ما يرجع على الفاصب
بسبب ذلك فلا يدفع اليه كمالا يودى الى اجتماع التذلل والميل
في ملك رجل وكذا يتفق الاختفاق وانما ما اشاعه اليه
يقول لانه حقه اي حقه الجنانية الاولى في جميع القيمة
لانه حقه حقه عليه لا يرد احد في حقه كله وانما انتقم
ما عتيا من راحة الثاني فان وجد شيئا من بدل العهد في يد
الملك فارشاه عن الحق كقيمته لانه في التسديد وعلى هذا

كيداً يجمع البدل والمبدل منه في ملك واحد على ما بيننا وهذا
 لا يلزم ذلك لان ما اخذه من الفاصب عوضها دفع الى
 وليها الثانية فاذا دفعه الى وليها الاولى ليجتمع
 البدل في ملك واحد وفي الاول يجتمع لانه عوض ما اخذه
 هو بنفسه فاذا دفعه الى وليها الاولى لا يرجع
 المولى على الفاصب به ثانياً بالاجزاء اما عند محمد فظاهر
 لانه لا يرجع في المسألة الاولى عنه ثانياً لان المولى لما يدفع
 ما اخذه من الفاصب الى وليه الاولى سلم له ما اخذه من الفاصب
 فلم يتصور الرجوع عليه وهذا لم سلم له بالاجزاء ومع هذا
 لا يرجع على الفاصب بالاجزاء بما دفعه ثانياً لان الذي
 دفعه المولى الى وليها الاولى ثانياً بسبب جنابة
 كانت في بدو ملكه فلا يرجع به على حدة بخلاف الاول
 عند هؤلاء دفع المولى ثانياً الى وليها الاولى بسبب
 جنابة وحده عند الفاصب ويخرج به عليه لما ذكرنا
 والقن في القصة كالمبرور لا يثبتها ويأخذها ام الولد
 كذلك غنزاله المولى يدفع العبد بنفسه هنا كونه في مسألة
 العبد لا مكان نقله من ملك الى ملك بخلاف المند بغير
 والظاهر ان المراد انه يخرج بين العبد والدفع الى وليه بغير
 اي ولي له القيمة كما مر حتى اذا غصب رجل عبداً فحلف
 في يده ثم رده على المولى فبيعه عنده جنابة اخرى فان المولى
 يدفعه الى وليها الثاني ثم يرجع على الفاصب بنصفها
 قيمته في دفعه الى الاول ثم يرجع به على الفاصب عندها
 وعند محمد لا يدفع ما اخذه من الفاصب الى وليه الاول
 ثم يرجع له فلا يتصور الرجوع على الفاصب ثانياً عنده
 على ما ذكرنا في المبرور وان جففت المولى او لا تغصبه

جني

فحلف في يده ثم رده الى المولى دفعه الى وليها الثاني فحين
 ثم يرجع بنصف قيمته على الفاصب في دفعه الى وليه
 الاولى ولا يرجع به ثانياً على الفاصب لما ذكرنا ولو لم
 غصب عبداً فقتل عنده قتيلاً ثم مات العبد فحلف
 الفاصب قيمته ثم يدفع المولى هذه القيمة الى وليها الثانية
 ثم يرجع المولى بقيمتها على الفاصب ولو لم يمت العبد
 ولكنه دهنه عتبه فدفعه المولى عور فقتل عبداً قتيلاً
 اخر فاجتمعوا فدفعه المولى ما كذا يمتين فانه ياخذ نصف
 قيمته من الفاصب باعتباره غيبته التي فانت عندك
 في دفعها الى الاول فاذا سلم نصف القيمة للاول ضرب
 هو في العبد المدفوع بالدية الا ما اخذ لان القدر لما خذ
 سلم له فلا يضرب به وانما يضرب بما بقي من حقه ويهزبه
 الاخذ بالدية ثم يرجع المولى على الفاصب بنصف القيمة
 التي خذت منه ويرجع ايضا بما اصاب الاول من قيمة
 العبد عور ولا يرجع عليه بقيمة ما اصاب الثاني ثم يرجع
 اولياً الاول فيما اخذ المولى من ذلك بنصف قيمة العبد الذي
 مالى به وهذا ينبغي ان يكون على قولنا في جنبة وليه فيقول
 خا صة ثم يرجع المولى على الفاصب بمثل ما اخذ منه كذا
 في شرح المستوفى ولو غصب عبداً من رجل فقتل
 التسدد عنه قتيلاً خطأ ثم جتمع المولى واوليا القتيل
 فان العبد يرد على مولاه ثم يقال له اما ان تدفع العبد
 او تغذي فان دفع او فدية رجعت على الفاصب لا خلاف
 من قيمة العبد من الاثر والى ذلك عند الفاصب زيادة
 متعلقة واختار الدفع فانه يدفع مع الزيادة سواء حدثت
 الزيادة قبل الجنابة وبعد ما سلم لا يرجع المولى على الفاصب

بقيمة الزيادة وان استحققت الزيادة بسبب احده العبد
عند الفاصب فان اعور العبد في يد الفاصب وقد جرح
عنده جانيه فان اعور العبد الجانيه واختار المولى الدفوع فانه
يدفعه اعور الجانيه والكفاية ثم يرجع المولى على الفاصب
بقيمته صحها فان اخذ قيمته صحها وان الفاصب باخذ
والجانيه من المولى نصف قيمته ثم يرجع المولى على الفاصب
فانما ينصف قيمته العبد حتى يكثر له قيمة العبد وان
اعور يبرج بقيمة العبد صحها على الفاصب فان اخذ
ذلك سلم له ولم يكن للمولى الجانيه ان اخذ منها شيئا ههنا
في المحطة ولو غضب عبد فقتل مولا خطا او عبدا مولا
خطا وقيمة الكرم فقيمة الثاقل واستهلك مالا مولا ويمن
الفاصل قيمة العبد المنصوب لمولا عند اخذ قيمته
واما جانيه العبد المنصوب على الفاصب وعلى ماله هدر
عند اخذ قيمته ويمنه عندها ويقال للمنصوب منه
ادفعه الى الفاصب اذا كان حيا والمجور ثمة واوقع بالدية
ان كان الفاصب صليقتولا ويقعد المال ان كان المالا
هو المثلن كذا في المولى ولو غضب عبدا وجارية فقتل كل
واحد منهما فقتل المولى العبد الجارية ثم يرجع المولى على
المولى فاقتل فقتله فانه يصح فيه وليا فقتله بالدية
واوليا فقتلها ببقيمتها ثم يرجع المولى على الفاصب ببقيمته
العبد وبقيمته الجارية المولى فقتلها ببقيمتها فقتلوا ذمام
الا باخذ وانما يرجع من قيمتها ثم يرجع المولى على الفاصب
وياخذ وليا فقتل العبد من قيمة العبد ثم يرجع قيمته العبد
فيستوفون ما بقي لهم من قيمة العبد ويرجع بذلك المولى

على الفاصب ولو خرب المالك الغلام دية قتل العبد وادى
دية الجارية الى المولى فقتل الجارية ثم يرجع على الفاصب بقيمة
العبد والجارية وقطاعا ذكر في هذا الكسالة دية اذا كان
الفاصل معبر الا وكان غائبا ما اذا كان حاضرا ثم يرجع
المولى من اخذ قيمته منه فقتل المولى على واحد اخر
بعد هذا وهو ان المالك اذا خرب المالك في نسخة الجانيه
الله واما في نسخة المولى سليمان رحمه الله اذا خرب المالك
الطويلة وبين التقية في الجواب فقال اذا غضب عبدا
وجارية وقيمة كل واحد منهما انى فقتل كل واحد منهما
عنده فقتل المولى العبد الجارية ثم يرجع المولى على
يرد معه قيمة الجارية ثم يدفع المولى هذه القيمة الى المولى
قتل الجارية ثم يرجع بها المولى على الفاصب مولا اخر
ثم يجبر المولى في العبد بين الدفع والقتل فان اخذ الفاصب
قوة بالدية ويرجع على الفاصب وهذا قول الجانيه
واما على قول ان اخذ العبد فله بالدية لمولى فقتل الغلام
ولا يرجع بقيمته على الفاصب وان اخذ المولى فقتل
الي ويقتل الغلام والى الفاصب على احد عشر مالا
عشر مالا فقتل الغلام وجوز للفاصب ان يرجع المولى
على الفاصب بقيمة الغلام فدفن منها جز من احد عشر
جز الى المولى فقتل الغلام فاذا دفع ذلك اليه يرجع على الفاصب
ايضا فان كان الفاصب معبر لم يقدر عليه يؤخذ منه
قيمة الجارية واختار المولى الدفوع فانه قال وفي قتيل
الجارية لا ضرب بقتلها ببقيمتها في الغلام ولو نظر فان
خرجت قيمة الجارية اخذها كان ذلك ثم قتلها فقتل
الي حنيفه يدفع الغلام كله الى المولى فقتل الغلام فاذا دفع

الولي قتيله يرجع على الفاصب بقيمة وقيمة الجارية فبذره
قيمة الجارية الى ولي قتيلاها يرجع به عليه فيصير في يده
ما تان فان في قيس قول الي هو يوسف ومحمد بن قيس وقت العبد
عشر اجرام من احد عشر جزا الى ولي قتيلا الفلام وولي الجارية
ليده حبيد اخرجت قيمة الجارية اخذها المولى ويدفع
الي ولي قتيلاها يرجع بها على الفاصب غير نقال للمولى يدفع
هذا المولى الى الفاصب وافد بقيمة الجارية فان دفعه
رجع عليه بقيمة الفلام فبذره من الي ولي قتيلا الفلام
جز من احد عشر جزا مولى ما يسلم له من العبد يرجع به
على الفاصب وان قداه فاما يدفعه بقيمة الجارية فبذره
يرجع بقيمة الفلام على الفاصب والقيمة ان يسو فكلون
احداها قصاصا والاخرى وليد فكل ذلك للجارية ولي
قتل الفلام جز من احد عشر جزا من قيمة غيره بقيمة
على الفاصب وان قال ولي قتيلا الجارية انا ضحك في الفلام
بقيتها دفع اليها فيضرب فيه ولي قتيلا الجارية بقيمة
وولي قتيلا الكلام بالدية فيكون بينهما على احد عشر جزا
فان قدر على الفاصب وابسدي الى التوفيق قيمة الفلام
وقيمة الجارية فبذره من قيمة الفلام التي ولي قتيلا الفلام جز
من احد عشر جزا من قيمة بدل ماله قتيلا الجارية الا ان صاحب
ورجعه على الفاصب وليس لولي قتيلا الجارية الا ان صاحب
من الفلام ولا يصطحي من قيمة الجارية شيئا وقد ذكرنا هذا
في الاية القصيرة انه يظن من قيمتها الجارية التي ولي قتيلاها تمام
قيمة ما في هذا المولى رويان وان اخذ العبد قداه
بمنفعة الاق وبقيمة الجارية يرجع على الفاصب بقيمة
الفلام وبقيمة الجارية قيمة ماله القيمة التي لها

الي وليا حيا وفيه ما اخذ به بالفصص فيسلم له مكان الجارية
وهذا قول الى حنفية رحمه الله فاعلى قيس قولها اذا
اذا دى الفاصب قيمة الفلام وقيمة الجارية في الجارية صار
كان الجارية كانت له لتصرفها على عاقبة فبذره للمولى يدفع
جز من احد عشر جزا من عبد عليه واقفه بقيمة الجارية
واي ذلك لم يرجع على الفاصب بشي ما سنا من حكم القنا
فيما يرجع كل واحد منهما على صاحبه لئلا يفسد ولو عصب
عبد اخر ان يقتل خطا فقتله ثم ذره الى مولا فقتل
عده اخرج خطا فخطا ولي الدم الاول عن الدومكا على المولى
ان يدفع نصف العبد ولي قتيلا لا يذره
بالدية ولا يرجع على الفاصب بشي ولو دفعه اليهما
قتل العفوق عفا الاول عما بقوله يرجع المولى على الفاصب
بشي ولو دفعه اليهما بنصف القيمة واذا اخذ نصف القيمة
لم يكن لولي القتيلا الاول على ذلك النصف من القيمة فيبذل
لانه قد عفا قتل له ولا يرجع على الفاصب مولا اخر
كذا في الجارية ولو عصب عبدا واستوفى العبد الفاصب
امه قتل العبد قتل عبدا فاصب من قتلته الامه
فان يكون على الفاصب قيمة العبد ماله عند ذاه
اخذها المولى فدفعها الى وليا القتل ثم يدفع المولى
قيمة اخذها المولى يسلم له مكان العبد ثم نقال للمولى
اوقع امته الودعة الى الفاصب او افدها بقيمة العبد
ولو كان العبد هو الذي قتل الامه مع قتيلا الجارية خينا للمولى
الدفع قسم العبد لدية القتل لو قيمة الامه فيجوز
الي حكمه في اخذ وليا القتل مولاك ما صاحب اليه
وبما خذ للمولى اصاب قيمة الامه ويصير له الفاصب تمام

صه

قيمة الامة ويرجع المولى على الفاصب من قيمة العبد عتلا ما اخذ
اوليا القتل فاما على قول ابو يوسف ومحمد لا يصيب المولى شي
من قيمة امته في العبد وانما يدفع المولى العبد كله الى اولي الحر
ويرجع بقيمته على الفاصب ولو غصب امه فقتلت عنده
فقتل خطا ونولت ولدا فقتلها ولداها فقتل الفاصب ان
يرد ولو لم يولد فقيمة الامة على المولى يقال للمولى دفع هذه
القيمة الى اولي القتل ثم ارجعها على الفاصب فيكون
لك ان يقال له ادفع المولى الى القتل فاصب او افدع بقيمته
الامة كذا في المسبوط مدبر جني عندها صبيته جنانية
وردها ثم رد القاصب المدبر على المولى ففصله الفاصب
الاول في نيا جنفي المدبر عتلا ما يرجع الفاصب جنانية
اخرى كان على سيرة قيمته اية قيمة المدبر له اية لولي
الجناني يصفى لانه منعه بالتدبير فوجبت عليه
قيمة ما بينا ويرجع المولى بقيمته على الفاصب لو
اي الجناني عتلا ما يرجع الفاصب فاستحق كل به
كان في يده ويرجع عليه بالك عتلا ما المستحق للمقدم
فانه عتلا ما استحق النصف بسبب كانه عنده والنصف
بسبب كان في يده المالك ويرجع بالنصف لذلك ودفع المولى
نصفها الى نصف قيمته الماخوذة من الفاصب فان
اي ولي الجنانية الاول لانه استحق كل القيمة لعدم ايراحم
عند وجود جنانيته وانما انتقص حقه بحكم الرحمة من
بعد رجوع المولى بذلك النصف الذي دفعه فاننا الي
والجنانية لا يرجع الفاصب لانه استحقاق هذا النصف
فانما بسبب كان في يده الفاصب ويرجع به عليه وتسلم
له ذلك ولا يدفعه اليه ولي الجنانية الاول لانه استحقاقه

ولا ولي الثانية لانه لا حق له الا في النصف لسبق حق
الاول عليه وقد وصل ذلك اليه وقتل الان الثاني يستحق
الا النصف لوجود ايراحم وقت وجود جنانيته والرجحة
موجودة بقيمته على ما كان بخلاف ولي الاول لانه استحق
الكل وقت الجنانية عليه وانما يرجع حقه الى النصف لانه
فان وجد شيئا من يد العبد فخذ حتى يستوفي حقه
ثم قبل هذه السادة على الخلاف كالأول ويحق له الاتفاق
والعرف محمدان الذي يرجع به والجنانية الاولى عتلا ما
له في اليك الاول لانه انما فيه كانت في يده المالك فلو
دفع اليه ثانيا يترك الاستحقاق ما في يده المالك فيكون
ان يجعل عوضا عن الجنانية الثانية لانها كانت في يده
الفاصل فلا يرد اليه اذ كان في يده المالك في كل اية
ما تقدم من المسابيل وجبت عند الفاصب النصف من
او جنت عند السيد مودة مودة عند الفاصب لمدبر
كما تقدم من حكم المدبر في المسابيل المتعدية ولو غصب مدبر
فا وعنده بقتل رجل عتلا وزعم ان ذلك كان عند المولى
او عند الفاصب فهو واو لو قتل بذلك بعد رد ضيف
الفاصل بقيمته ولو غصب احد المولى فلا شيء الا في ولو كان
او عند الفاصب بسيرة طرير عتلا الا لانه رد
فقتل في ليرة فقتل الفاصب قيمته وقطع في ليرة
فصل الفاصب نصف قيمته لانه في المسبوط ولو قتل
المدبر خطا غصبه رجل فقتل عنده رجل عتلا
ثم رد المولى فانما يقتل قصاصا وعلى المولى قيمته
لصاحب الخطا والجنانية التي كانت منه عند المولى ويرجع
على الفاصب بقيمته فان غتلا احد ولي العبد كان القيمة



بينهم ارباعا في قول اي يوسف ومحمد وثلاثا في قول اي حنيفة
 ثم يرجع على الفاضل بما اخذه صاحب العهد منه ثم يرد
 ذلك الى صاحب الخطا ولو قتل عند الفاضل او لم يمت
 ثم يرجع على الفاضل بما اخذ الذي لم يعف عنه الى تمام
 العهد فيدفعه الى صاحب العهد الذي لم يعف عنه الى تمام
 نصف القيمة ثم يرجع بمثلها على الفاضل كما في المسألة
 ولو قتل عندنا صاحب رجلا وغرم للو قيمته ورجع
 بها على الفاضل صب ثم خصصه اخر قتل عند رجل اخر
 اشتراك في تلك القيمة ويرجع الى المولى بنصف القيمة
 على الفاضل الثاني فدفعت له الا ان في محيط
 السرخسي ولو قتل المدير عند الفاضل صب رجلا خطا
 وافسدت ما في قتل رجل خطا فعلى ما قلنا التاتل
 قيمته لها صاحب الدين وعلى المولى قيمته لو اقتتل
 بسبب جنابته فيرجع بذلك كله على الفاضل ولو
 غصب عبدا او مزرعة فكتبت له عند ذلك لا غير على
 المولى فان عنده فلا يوجب صاحب الدين لغوا تحت
 حقه و ذلك لكسب او مالية الرقية ولا للمولى على
 الفاضل ولو مات غنا الفاضل صب قتل المولى فقتل
 الفاضل قيمته فاذا اخذها المولى دفعها الى الفاضل
 ثم يرجع المولى على الفاضل بمثل ذلك ولو قتل عند
 المولى خطا فقتلته لا صاحب الدين على الفاضل
 بقدر ما المولى يدفعها لهم ثم يرجع بها على الفاضل
 ولو شتمه المولى برفق لا عند المولى ثم خصصه رجل خطا
 عنده يبرأ في الظرف ثم دعا الى المولى فقتله رجلا خطا
 ففر قيمته لا للمولى واخذها صاحب الدين ثم دفعه الى المولى

دالة فعطيت شريكها جميعا صاحب الدين الذي خذوا
 القيمة في تلك القيمة بالخصصة فيرجع المولى على الفاضل
 بذلك فدفعت له الى صاحب الدين الاول فان وقع في السير
 انساذا آخر فقاتل المولى قيمة المدير ثم يرجع بها على
 الفاضل انما في المسقط ولو قتل المدير الفاضل
 او عملوه او من ورثة الفاضل فهو قدره لدا في
 محيط السرخسي ولو غصب المدير احد مولييه فقتل
 عنده فقتل خطا ثم رده فقتل رجل عماله وليا يات
 فقتل احدهما فعليه قيمته فامة لصاحب الخطا بل لا
 ارباعا والذي لم يعف من وليه لم يرجع بها ثم يرجع
 المولى الذي لم يعف على الفاضل بثلاثة ارباع
 نصف قيمته المدير وهو مقتدر واغرم وهو لولي الخطا
 ثم يرد على صاحب الخطا من ذلك ثم قيمة القتل
 ثم يرجع هو بذلك على الفاضل كما في التسوية ويبر
 الذي في ذلك كله كذلك المولى وجنايته تكون على مولاة
 الا انه يقتضي عليه بالسعائية حتى تكون حكمه حكم المالك
 وكذلك مقتضى الحق المتأمن الا انه اذا دبر في ذلك السلام
 ثم يرجع في دار المولى في عتق المدير وهو قتل المولى
 ولا يرجع ما جنى بعد ما سبى كذا في محيط السرخسي
 غصب رجل صبيبا حرا يعبر عن نفسه ثم يرد ذلك
 السخسي وصاحب البرهان وسلاسلين وقال السرخسي
 سوا كان يعبر عن نفسه ولا والتفسير في حق المولى بالنصب
 وقيل محال لان الغصب انما يتحقق في الاصول الا في الاخر
 ولا يمكن ان ادعى عليه هنا الذهاب به بلا ادان وثبت
 فمات هذا الصبي المولى يبره اي الفاضل موصيا

في اية بالمد وضمر اوله وقيل بالغنة والكسر بلامد وفي الفتحة
وفي لغة علي ونزعه تارة اي بغنة او مات الصبي الفصوب
بحي فغير مصروف لاني الثاني يعني صابته في يد
عاصم يضم الفا ص لا ذك لا يجتلف باختلاف
الاجان لان مات الصبي الفصوب في يد غاصبه
بصا عقة قال في المضاجح الها عقة النازية من الزيد
والجوصو لحق ولا تصيب شي الا ذكته وحرقة وفي
القاموس انها تارة يضم تشق من السما
كل غلب مهلك ويشمل كالك ويد والبرد الشديد
والفرق فيهما والتري من مكان عال كفي ثمانية وغير
قربا في اومات الصبي كفي يد غاصبه من نهش
يسكون الهيا وشي عجيبة اي عظم حدة من نهشه الكعب
عصفه بان فرضه باسنا نه وفي البناءية نهش بالثني
العجيبة والهمة ذرته على عاقلة الفا صيب استجسانا
يعني والتعاس ان لا يضمن في الوجهي وهو قول
زفر الساقف لان الفصوب في لا يفتق لاني لا يفتق
في الكائن وان كان صغيرا كونه حاديا مع انه رقيق
رقة فلهذا ورقة او تان لا يضمن به ووجه الاستجسان
الافتضال ان اطلاق لافانه غيب والصبي يضمن بالاطلاق
و قد تحقق اطلاقه بتسببه ينقل للصبي الفصوب
لكان الصواعق والحيات وهو متعدد في تنوعت يد
حافطة وهو الولي في ضمن وهذا لان الحيات والسباع
والصواعق لا تكون في كل مكان فامكن حفظه عند قادات
نقله اليه وهو متعد فيه فقدره حفظه الولي عنه متعدد
فيضا في اليه لا شرط العلة بمنزلة العلة اذا كانت تعديا كالحدفر

من قديم
عقود يضمن الحيات كالك
اي يمكن من حفظ نفسه ما صنع

في الطريق بخلاف الموت فحاة وحصى لان ذلك لا يختلج باختلاف
الاماكن حتي لو نقله لموضع اي الي بلد يغلب فيه الحي والارض
الوبائية الشهيرة وكان المكان مخصوصا بذلك فافتق الى سبب
العدوي فان القول به باطل لان الهوا يخلق الله تعالى
موت في بني آدم وغيره كالغذاء ضمن الفاصيب لان الفصوب
محجز عن حفظ نفسه بسبب نقله اليه فتجب فيه الدية
على العاقلة لكونه قتلا تشريعا ي تسبب في قتله ينقله
الي الموضوع الوباي هلاية وغيرها كالزيتي قلست بيع
الكلام فيها وينقل الفا حسب المالك ليري اليه العاقلة اسد
الامان التي تغلب فيها الحيات والامراض يضم اده ابتغاه
ناقله المتعدي مقيدا ومحروجا عليه ولم علمه اي بحيث لا تنال
المالكين المنقول الحرز في التحفظ عنه والتقصي منه حين
التاقل لكونه قتلا تشريعا وان لم يمتعه اي لم يمنع الناقل للحرز
الكبير من حفظ نفسه ما يجوز وباسم الا ادوية تمنع
الوبا قل يحمي المتعدي بنفسه ومات باستيلا الارض عليه
لا يضمن الناقل لانه اي هلاكه حيث لم يمنع من حفظ نفسه
انما هو يتقصر على ما لم يمتعه مع العلم به فوفق لا يظن
لما هو متعد في حكم صغيرا عدا المالك كبير متعديا
وانما قديما بما عدا المالك لانه المالك في يد نفسه وان
كان صغيرا فهو ملحق بالكبير لاني ان لا يزور الارض
كل البائع والراص صغير يزوجه وبه بدون رضا وهو
ها جز عن حفظ نفسه فاذا خرج من يد الولي فمات
ما يمكن ان يضمنه يضمن والمالك لا يضمن حفظ نفسه
ولا يضمن بالانصاف كالك الكبير المتعدي والصغير وطلا لانه
حينئذ يكون التلق مضاعفا الي الفا صيب بتعصير حفظه

زيله وقال المقدسي يترك عليه ما قالوا لو اتفق شخصاً وقيد
والقاء فأكله السعاه انه لا قصاص ولا دية لكن يعز ورجيس
حيث يموت وعن الامام انه عليه الذية ولو قتل صبياً والقائه
في الشمس والبرد حتى مات فملي عاقلة الذية كذا في الحاشية
فلما مل ولما في الدرية تحول على تلك الرواية انه في الحاشية
الاستنكال لصلح المخرج حيث قال وبشكله على هذا
ما وجس انما فافاق جوع لا يضمن مع انه عز عن حفظ
نفسه بما صنع حابسه انتهى وقال الشامي قد علمت
ان مسألة الصبي على استحسان والكقوابه الكثيرا بعد فهو
استحسان ايضاً وقال ورده عليه مفرغ على الغيا سر
والاستحسان راجع عليه وذلك الرواية مؤفة للاستحسان
فقد يدعى ترجمها كذا وكذا وما لوجسه فان جوعاً فعدم
ضمانه قول الامام وقد مرنا والجنابات ان عليه الفتوى
وان الفرق هو ان الجوع والعرض من لوازم الانساق
فلما في الحاشية خلا في هذه الافعال فلا ينكح كل على
مستلثا وانت على علم بان العمل على ما في المتن والشرح
فاغتم هذا الحق انتهى قال الشيخ الرضائي فعلم ان مراده
بالشخص بقوله لو اتفق شخصاً الذي يدل قوله بعد
ذلك لو قتل صبياً الخ لا يقال كيف على الشخص من غير
والامراض بل على القصور والجنات كما في المتن فليس
التعظيم من الجنات الوفاية بالخروج والتعظيم من الموضع
الوفاية والانتقال الى الاراضي الصالحة او استغفار الملام
الما نفة عن تير الوفاية والله تعالى اعلم وفي الحاشية ولو
غضب صبياً وقرنه الى الهالك فذلك كانه عليه دية
ان كان حراً في الحيط وتو قتل الصبي المفصوب رجلاً فلا شيء

علي غاصبه ولو غصب صبياً فغاب الرصي عن يده
اي يهد الفاصب حس الفاصب حتى يحيى بدها كذا حتى
يود الصبي الى وليه ويعلم على بنا المفعول مودة فاعداً واق
خطا او بخوفاً او ما غنة فبذلك عليها احكامها خائفة
كما يجب لو خذ رجلاً مؤفة رجل خذ حتى وقعت مؤفة بينه
بالابدان بحيث لا يعلم الزوج مكانها ومثل الزوج اقا
فيما يظن فانه يجب الخوف حتى يرد الى زوجها او اقاها
او موتها ايما ويعلم موتها كما في المسألة بقة وفي نسخة
او يموت اي لا يد يموت فليس خلاصة امر الولي ختان
ليختن صبياً ففعل الختان ذلك ففعل الختان بسبب
جرب حديدته حشنته ومات الرصي من ذلك اي بسببه
فعلى عاقلة الختان نصق دية كذا في الرواية في مجموع
النوازل عن محمد بن الموت حصل بفعلني خذها فاذن
فيه وهو قطع التلفة والاخير ما دون فيه وهو قطع التلفة
فيجب نصق الضمان ما لم يبرأ ففعل الختان حتى مراكا
لم يبرأ فيجب ضمان الختان كذا في الرواية لا يبرأ غيره
ما دون فيه كما في المسند ذكر في الاصل انه لا يجب شي ما
وهكذا ذكر في جنابات الفتاوى كذا في الذخيرة وان لم يمت
الصبي من ذلك بل عاش مقطوع الحشفة فعلى عاقلة
اي عاقلة الختان كذا في الرواية وفي نسخة في رواية
صان الاجير وفي معاني اي الفانار هو صانته وفي رواية
ان ما د بجنبيه اي من جنبيه عليه في اذامات ما لم يبرأ
من طرأه بنصف الطريق متعلق بما بعد ففعله هو الختان
الآخر ما تقدم من حمل صبي عا دية وقال الحال للصبي
المحلول مسكها اي ولله ان يعلق ذلك في الصحيح كما مر

على عاقلة الرجل خاضه لادن الصبي ان كان لا يستحسنك يكون
 بمنزلة المتاعوك ان سير الدابة مضاعف الى رجل فحق الدابة
 على عاقلة الرجل وعليه الكفاية لانه بمنزلة المتاعوك وان
 كان هذا الصبي يعرف الدابة ويستحسنك عليها فذمة التبريد
 تكون على عاقلة جميعا لان سير الدابة مضاعف اليها ولا يرجع
 على عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لان جذم بمنزلة جنابة
 الصبي ببدونه وان سقط الصبي ومات فذمة الصبي تكون
 على عاقلة الرجل سوى سقط بعد سير الدابة وقبلة وسوا
 يستحسنك على الدابة ولا يستحسنك ان تقبل لثقلته وان يخ
 ولوان عبدا حمل صبياً حراً على دابة فوقع الصبي منها ومات
 فذمة الصبي تكون لعيني العبد يدفعه الرب بها و
 يغيره وان كان العبد مع الصبي على الدابة فسأ رغبته
 فوطاة الدابة انسانا ومات فعلة عاقلة الصبي نصيب
 الديه وفي عيني العبد نصفها الذي لها ذمة ولو حمل الصبي
 الكبير الثقل الصغير على الدابة ومات بضرها ويستحسنك عليها
 في اخره ان يسرع عليها فوطاة انسانا فذلك في عيني العبد
 يدفعه به مولاة ويغيره ويوجب مولاة بالاف من قيمته
 ومن الاثم على الفا صلب ولو جعله عليها وهو لا يضرب
 الدابة ولا يستحسنك عليها فسارت الدابة فوطاة انسانا
 فذمه صدر وان كانت واقفة حسنت واقفها بضر حليها
 حتى لو ضربت رجلا بدها ورجلها او كدمت لا شيء على الصبي
 فذمة واضاء على الذي واقفها عاقلة الا ان يكون
 او وقع في ملكه فحينئذ لا ضمان عليه لانه لا يمسو طاصبي
 اليه يضمن عاقلة المتاع في المسألة الاولى يعني عاقلة
 الصبي الذي اودع اي اودعه شخص عبدا فقتله

فسقط الصبي والحال انه لم يكن منه اي من الصبي تسير
 قبله بها والى عاقلة المتاع انه لو سير الصبي الدابة قاطرا
 انسانا فقتله والصبي يستحسنك عليها فذمة التبريد تكون
 على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها لان
 الصبي حدث السر بغيره من الرجل فان كان الصبي ممن
 لا يسرع على الدابة قصور ولا يستحسنك عليها فذمة التبريد
 صدر لان الصبي اذا كان لا يستحسنك عليها كانت الدابة بمنزلة
 المتاع فذمة وان سقط الصبي من الدابة فقتله تسير فذمة
 الصبي كانت ذمة الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال
 سواء سقط الصبي بعد ما سارت الدابة او قبل ذلك وهو
 كان الصبي يستحسنك على الدابة ولا يستحسنك عليها انتهى
 فقولنا ولم يكن منه تسير انما هو لافاده وجوب ذمة من
 وطاة الدابة المحمل عليها لا لزوم ذمة الصبي لو وقع انتهى
 برحمته قلنا في الكلام سبقي في كون الصبي مضمون
 فيقال في ذلك ان كان الذي حمل الصبي هو الذي تولد
 تسير الدابة وسارت بنفها وسقط الصبي فذمة
 كان على عاقلة من حمل ذمة اي ذمة الصبي لو تولى قتل
 تسيرها وان كان الذي حمله تسير الدابة فذمة سارت
 بنفها بل يسرها الصبي المحمل فسقط وطاة فانه لا يكون
 مضمون وحمله عبارة لما تنق على هذا التفسير او لان الكلام
 فيهم او طاة ومات اجنبي بالقتل في ما نحن فيه والله
 قيا العلى سوا كان الصبي ممن ترك قتله ولا يسر
 وعامة في خانة وفيها ولو كان الرجل كبا يحمل صبياً
 مع نفسه على دابة ومثل هذا الصبي يعرف الدابة ولا
 يستحسنك عليها فوطاة انسانا فقتله كانت الدابة

أي قتال الصبي رفوع على الغالب عليه العبد المودع ضمن عاقلة
القصي قيمته أي قيمة العبد المقتول سواء اقتله عمدا أو خطا
فانه عبد الصبي وخطاؤه سواء وبه التاخر بقوله فانه
عليان ما وقع في البداية من ضلوك الدرية إلخ به القيمة
وتسميتها دي تغلبا والمنان كلة لانها بالان لادسة ولتية
بالمالية و... والصبي لصحة ما للثمة والواجب في العبد
بازا دمية ولو جنى الصبي المحجور على العبد المودع فيها
دون النفس كان ارشده في مال الصبي بالاجماع ثم افاذه
الاسبيخاني في شرح الطحاوي وان اودع الصبي طعاما
بلادون وله والحال انه ليس الصبي ما ذوقه والتجارة
فاكله أي اكل الصبي الطعام المستوفى لم يضمن لانه
أي المودع بالكرس سدا على سلط الصبي عليه بايداعه له
وقال أبو يوسف وان افعى بصم الصبي المودع في الجوف
وكم الكلاف فيما لو اودع عند محجور عليه مالا فاشترط له
العبد صفة العبد بعد اعتقه عند ان حنيفة وعند
أبي يوسف وان افعى بضمه العبد في الحال يعني في حال
السيد في ضمان ذلك أي بدفعه أو بالقدح عنه وذلك لخلق
لوعبر القصي محجور بل اذن وليه والعبد المحجور بلا اذن
مولاه لسا أو قضا أو ضرها رجل ولو يكون غاد وبني بلا
اذن من المولى والمولى والتابع والتابع في الصبي والعبد
المحجورين كما في الكافي فابو حنيفة رحمه الله يضمن الصبي
والعبد لا بعد اعتقه وضمنها أبو بكر في ان افعى في الحال
واستلانا ان تلقى مالا متقوما معصوما حقا لما لا يجب
ضمانه عليه كذا كانت لوددية عبد وطا اذا تلفه غيره
في يده ولو لم يكن معصوما لاضمنه لان المالا الذي سلط

الغير فيه على استهلاكه بمنزلة المباح حتى لا يضمنه من استهلكه
لثبوت ولاية الاستهلاك فيه لخلد واجاب الامام انه
اتلف مالا غير معصوم فلا يؤخذ ضمانه لا في الحال ولا في المور
الادراك كما في الاسبيخاني شرح الطحاوي كما اذا تلف بآذنه
ورضاه وهذا لان الفضة ثبتت حثاله وقد فرقنا على نفسه
حيث وضعه في يد غيره مانعة فلا يبني معصوما الا اذا قام
غيره مقام نفسه والحفظ والاقامة هنال ان ولاية له
على الصبي حتى يلزمه ولا للصبي على نفسه حتى يلزم بخلاف
ما اذا كانت لوددية عبدا لا يعصمته حتى نفخ خاذه
مبني على صالحيته في حق الدم فكما نتعصمته في حق نفسه
لاننا لك لا نعصمة المالك انما تعتبر فيما له ولا في
الاستهلاك حتى يمكن غيره من الاستهلاك بالتسليط وليس
للمولى ولاية استهلاك عبده فلا يقدر ان يمكن غيره من ذلك
فلا يعتبر تسليطه في ضمانه الصبي باستهلاكه بخلاف
سائر الموال وخالاف ما اذا تلفه غير الصبي في يد الصبي
لان سقطة العصمة بالاضافة الى الصبي دون غيره
كون عليه القصص تلون عصمته ساقطة في حق غيره
لا في حق غيره حتى يجب القصاص على غيره يقتله بخلاف
ما لو كان المالك اودع الصبي والعبد المودع ما ذوقها في التجارة
المولى وكان الصبي المودع والعبد المودع واحد ملها بالاجل
فاكه الصبي واستهلكه العبد ضمن كل واحد منهما بالاجل
كما لو كان المودع بالغ لا لانها ولاية على نفسه فقصه
الا بداع عندهما وبعد صحة الابداء لو اتلف المودع لوددية
بضمي كما يضمن بالاجماع لو استهلك الصبي مالا الغير
بلا ودبعية من ماله لربه ضمنه للحال لانه مؤخرها فأكاله
وصفة الغرض لا يعتبر بها في حقوق العباد قلنا

وهذا كله بخلاف في ضاه الصبي ما اودع لديه من طعام
فاكله وكان غريما ذوق ولا ذلة له ولبه في الاستدعاء فيما
لو كان الصبي عاقلا ولا بان كان غريما قبل فلا يضمن
بالاجماع وتما مه في العناية ولغرضها ودر في شرح الطحاوي
ومن اودع عند ضهري الا فذلك في يده الا ضاه عليه بالاجماع
وان استهلكه الصبي بنظر ان كان الصبي ما ذوقه في
التخاير فانه يضمن بالاجماع وان كان محجورا عليه ولكنه
قبل الود ببيعة بامر وليه ضمن بالاجماع وان قبل بغير ذلك
ولي به فلا ضمان عليه في قول ابي حنيفة ومحمد ولا يملك ولا بعد
الادراك وقال ابو يوسف رحمه الله يضمن في الحال وجمعا
انما اذا استهلك مال الغير من غير ان يكون وديعة عنده
ضمن في الحال قال وهو تجميع حسن وفيه ضابط
عدا ان يغير الما قل يضمن بالاتفاق يساعده في الاملاء
حيث ذكر في الما مع الصبي هكذا وما في غيره من شرح الجوامع
الصغير لصدر الامام وقاضيان والتفاشي والحكم على
خلاف هذا حيث قال فيها هذا الخلاف فيما اذا كان الصبي
عاقلا وان لم يكن عاقلا فلا يضمن في جميعها انتهى
والشرع لا يملك قال فيها قال ابي زكريا بعد ذكر الخلاف قال يضمن
بوجه الله شرط فيلجأ مع ان يكون الصبي عاقلا وفي الما مع
الكثير وضع المسألة في ضهي عوانة غرق سنة وذلك دليل
عليه ان غير الما قل يضمن بالاتفاق لان التسليم غير معتبر
فيه وفعله معتبر وكتب عليه الشيخ محمد الغزيري نقلا
عن الشافعي تبع في ذلك لصاحب الهداية وقال الاتفاقي
الذي قاله ضاه حب التولية مذهب لمع السلام وقال بعض
من يتخا ان الصبي اذا لم يكن عاقلا لا يضمن في قولهم واليه
ذهب قاضيان في شرح الجوامع انتهى ما عني الشافعي وكتب

بعد وقال مسكني والخلاف في الصبي العاقل في الصبي
مما يضمن غير العاقل بالاجماع انتهى على خلاف ما في
الملكي والشافعي والزيدي والكا في من انه في الصبي الذي لا ينقل
يجب ان يضمن بالاجماع لان تسليمه هو ورضيه معتبر
والخاص بالاله العاقل قد اختلفوا في حكمه بالاجماع في
ضاه غير العاقل والشارح جامع القدر هاهنا بالاجماع
وبهم منه ترجيح هذا القول على ما يخالفه ووجهه ان
يده غير ما يستل اتفاقا وابداع المال عندهم ويعقل
تعرض لاختلافه اذ عادة مثله اطلاق المال والرضي بالضرر
لا يستحق النظر وفعله انما يعتبر حيث لم ير من التناقص
عليه ماله للتلف والله تعالى اعلم فليحفظ
رجل امره يرضي عنده سوطا فضره سوطا ورضيه
موضعا ورضيه فاق من ذلك فتدبر في حق الجاني
في النفس كذلك في مختص الجاني مع الدبير رجل عبد ام رجلا
ان يرضيه سوطا فضره بسوطين ورضيه الموز سوطا
وضربه اجني خرس سوطا فاق من ذلك فليحفظ
الما موز يرضي السوطا الثاني مضره سوطا وشد به
فمنه مضره باربعه سوطا وعلى غافله الاجني يرضي
السوطا الا انه مضره ثلاثه سوطا والسالة حاله فليحفظ
الا ان على غافله الما موز يرضي السوطا الثالث يرضي على
الاجني يرضي السوطا الخامس مضره باربعه اسواط
وتلك قيمته مضره باربعه اسواط كذلك في مختص الخرس
عبد يرضي رجلين ام مضره اجبه ان يرضيه سوطا فضره
سوطا فضره بسوطين فاعتقه الضارب لا يرضيه سوطا
اخرقات من ذلك كله فليحفظ الضارب يرضي الثاني

مضروباً بسوطاً في ماله وعليه ايضا ان كان موثر الشريك نصف
 قيمته مضروباً بسوطي ونصف قيمته مضروباً ثلاثة اسوط
 في ماله ومع ذلك كله يستوي منه المثلث نصف القيمة التي حال
 الترتيب و ما بقية الورثة العبد وان لم يكن له وارث لم يرث المثلث
 ذلك وورثة اقرى الناس اليه من عصبه المثلث فان كان
 المثلث معسر فعلى الضارب نصف ارش السوط الثاني مضروباً
 سوطاً في ماله وعليه اقلته ارش السوط الثالث مضروباً
 بسوطي ونصف قيمته مضروباً ثلاثة اسوط ياخذ المثلث
 الذي لم يمتنع من ذلك نصف قيمته مضروباً بسوطي
 وما بقى فنصفه للمولى الذي لم يمتنع ونصف لعصبه المثلث
 كما في مختصرنا مع عديدين رجلاي قاله احدنا صاحبنا
 سوطاً فان ترك فهو مضروباً ثلاثة اسوط فان من ذلك
 كله فعلى الضارب نصف من السوط الثاني مضروباً بسوطاً
 في ماله وعلى المثلث ان كان موثر الشريك نصف قيمته مضروباً
 بسوطي وعلى الضارب ارش السوط الثالث مضروباً بسوطي
 ونصف قيمته مضروباً ثلاثة اسوط ويكون ذلك على عاقلة
 فيستوفى فيها اوليا العبد وياخذ المثلث من ذلك ما عثر
 ويكون الباقي لورثة العبد وان لم يكن له ورثة فللمال فان
 كان المثلث معسر فلا ضمان عليه وعلى الضارب الضمان
 كما وصفنا في مختصرنا لا ارش السوط الثالث لئلا
 في مختصرنا مع السوط يكون نصفه في ماله ونصفه على
 العاقلة فيما خلا الضارب من ذلك نصف قيمته العبد مضروباً
 بسوطي فان بقي فلورثة العبد كما في مختصرنا السوط
 وان لم يكن له وارث فنصفه للمولى المثلث ونصفه لقرى
 الناس الى الضارب من عصبه وهذا قول ابي حنيفة رحمه

الله لئلا في مختصرنا مع السوط يكون له المسألة بما لا يخفى
 الابن سوطاً لم يرضى الاجنبي سوطاً فان من ذلك كله
 فعلى المال موصى ارش السوط الثاني مضروباً بسوطاً في
 ماله الشريك وعليه عاقلة المورث ان كان المثلث موثر الشريك
 السوط الثالث مضروباً بسوطي ورسد قيمته مضروباً
 خمسة اسوط في ماله وعليه اقلته الاجنبي ارش السوط الثالث
 مضروباً اربعة اسوط وذلك قيمته مضروباً خمسة اسوط
 ويكون ما اخذ من عاقلة الاجنبي ومن الامرين لنا موثر
 للعبد وياخذ ما من الامرين نصف قيمته العبد مضروباً
 بسوطي ويرجع الاثر بذلك وقال العبد وما بقى من ماله
 فللعصبه المولى الا ان لم يكن للعبد عصبه لئلا في مختصرنا
 وان كان الاثر معسر فعلى المال موصى ارش السوط الثاني
 في ماله وارث السوط الثالث ورسد قيمته مضروباً خمسة
 اسوط ونصف ذلك عليه ونصفه على عاقلة وعلى امر
 ما قدر وصفنا وياخذ ما من الامرين نصف قيمته العبد
 مضروباً بسوطي وما بقى فهو ميراث لعصبه المولى من ماله
 مختصراً مع الكبير في التقيون ان قال ارش من اخبرنا
 هذا ما يسهل سوطاً فلس لا حد لها ان يظرب اليه كما في
 ضرب احدها تسعة وتسعين وضربة خرسوطاً واحد في
 القياس يعني صاحب الاكثر وفي الاستحسان لا يضرب لئلا
 في الترخاينه رجل اعطى صبياً سلاً هاتماً كضرب صبى
 بذلك تحب دية الصبي على عاقلة المعطي ولو لم يبق ربه
 في المختار انه يضرب ولو دفع السلاح الى القضى فقتل الصبي
 نفسه او غيره لا يضرب لادفع كالا جازاً في المختار انه لا يضرب
 بقوله عطف الصبي انه الصبي فقتل نفسه فانه هناك لا ضمان

على السطح انما اراد به انه سقط من يده على بعض بدنه وعطب
 به كذا في الترخاينة رجل قال لصبي مجبور اصدق هذه الشجرة
 وانقض لي ثمارها فصدق للصبي وكنى خطا وهكذا كان على
 عاقلة الامر دية الصبي وكذا الامر مجبر شيئا وشرطت
 ولو قال لصبي اصدق هذه الشجرة وانقض ثمارها ولو قيل
 لي ففعل الصبي ذلك وعطب اختلق الشجر والصحة انه
 يضمنه قال في الترخاينة الغرض ولم يقل في ذلك في الحاشية
 وفي الجاهل الصنفين قل لعل في ريق هذه الشجرة وانقض
 الشجرين كان كله انت ففعل وسقط فانت لريضه ولو قال
 حتى كله والمسالة بجالها ضمن ذلك في الخط وكذا مريد الغير
 بل لو طاب او لم يعمل خضع ما تولد منه كذا في الخلاصة صبي
 في يد ربه فحذره انسان من يده ولا بد من ذلك حتى مات
 فدية الصبي على الخاذل ويزيد منه الاب ولو حذر ما ختمت
 فالدية عليه بما لا يدرى الاب لذلك الوقت ان المسألة صبي
 مات في الماء وسقط من السطح فانت فانت كان عن يمينه
 فلا شيء على الابوين وان كان ممن لا يحفظ نفسه فعليه الكفار
 ان كان في حجرها وكان في حجر حذر فعله الكفاية لما عني
 نصير وعن أبي الغاسم في الولدين اذا لم يتبعها هذا الصبي
 حتى سقط من سطح ومات او احترق فانت فلا شيء عليهما
 الا التوبة والاستغفار وخنا الغتبه ابو الليث على انه لا كفارة
 عليهما ولا على حذرهما الا ان يسقط من يده والفتوى على ما اختار
 ابو الليث كذا في الظاهر وهو صحيح كما في الحاشية والاشارة اذا
 تركت الصبي عند الاب ودهبت والصبي يتقبل ثديي غيرها
 فلم يأخذ الا للصبي طهر حتى مات جوعا فانه الاب
 نعم وعليه الكفارة والتوبة وان كان لا يقبل ثديي غيرها

وهي تعلم بذلك فالانعم عليها حتى ضيعت وعليها الكفارة
 حكاه عن نصير وينبغي ان يكون انك مختلفة كالمسألة
 الاولى كذا في المحرط بنت ست سنين وكانت حالسة الجنب
 النائم فخرجت الام بعد خروج الاب الى بعض الجيران فاختارت
 الصبية فانت لا دية على الام لكن اذا كان لها مال يعجبني ان
 تعتيق رغبة مومنة والا حاصمت شرب متابعي وكذا
 عليا سقى ونذمه واستغفرا ولعل الله يعفو عنها وهذا
 استحقاق والكلام في وجوب الكفارة ما مر في الظاهر
 ابن سماعه عن محمد حرقه سفي وعنده معه عصي فالتفتها
 وحزنها كل واحد منهما حاصم حتى قتله فانت ولا يدري ايها
 بداهة فليس على ورثة الحرقه على موجب العبدية وان
 كان السيف بيد العبد والعصى بيد المولى فغالب غلبة المولى
 نصفي قيمة العبد ولا شيء لورثة المولى مولى العبد وان كان
 بيد كل واحد منهما عصي فوضب كل واحد منهما حاصم او
 شجعه موصلة ثم فانت لا يدري من الذي يداه بالضرر فعلي
 عاقلة لا قيمة العبد صحيح للمولى ثم يقال لولا اذع من
 ذلك قيمة الشجرة الى المولى وهذا مستحسن كذا في المحرط
 اخذ بيد رجل فحزب الرجل يده فانت بدت بدت ان كان اخذ
 بيده المصاحفة فلا شيء عليه من اليد وان كان عن يمينه فانت
 فحزبه افا حاصم ذلك ضمن ريش البيلك في الظاهرية ولو لم
 رجلا اخذ بيد رجل فحزب الرجل يده فانت بدت بدت ان كان اخذ
 نظرت ان كان اخذها للمصاحفة فلا شيء عليه وله كما ان
 اخذها ليدها فانه ضمن الممسك لها ديتيه ولو لم يمسك
 بدا لممسك لم يضمن المولى كذا في السراج ولو لم يمسك
 رجلا حتى قتله رجل فقتل الذي يولي القتل وجب للممسك

في السجن وعوقب كثيرا في الظهيرة ومن أمسك رجلا حتى
جا آخر وخدمه ربه فضا له الدار على اخذ عندنا الاعلى
المسك كثيرا حتى رجل جلس على كعبها نساء وهو يعلم
به فقام صاحب الثوب فاستقى ثوبه من جلوسه فانه
يضمن نصف الثوب كثيرا في خزنة المفتين رجل دخل
على رجل فاذا له في الجلوس عتي وسادة في ليس عليها فاذا اجتمعا
قارورة وفيها دهن لا يعلم فاذا فقت وذهب الدهن ضمن
للماسك لدهن وما يخرق من الوسادة وفسد لوكا انت
القارورة تحت حلاكة قد غطاها فان لم يجلوس فلا ضمان
على الجالس وان اذن له بجلوس على سطوف تخشى ب
فوق على مملوك الاذن ضمن قال القتيبة ابو اللين قال
يعرض من اخنا لاضا على الماسك في الوسادة كما في الملاءة قال
وهو قريب الى القتيبة وينفذ خذ كثيرا في الذخيرة وفيها رنة
القدور عينا اذا دعا الرجل قوما الى منزله فمشوا على بساط طاهر
جلسوا على وسادة فخفف لهم يضمنوا ولو طويلا به او نوبا
لا يسطو مثله ضمنوا ولو تخطوا طويلا بايديهم فانكسر
يضمنوا ولو كان متقلدا سفلوا في السيف الوساو لا يضمن
كذا في الحديث وفي متفرقات القتيبة اني جعفر بن حضره ضيف
فامر الصنف ان يجلس في وسادة فاذا تحت الوسادة صبي
صغير لصاحب الدار فانه ينعوده فان لم ينعف يضمن ربه
ولو كان تحت وسادة مملوك صغير لصاحب الدار لا يضمن
ولذلك اذا كان تحت الوسادة انا من رجاء لغيره فلكا في
ضمه كالحقوب في الصبي كثيرا في الذخيرة وفيها رنة وعن
خلف قال سد بن عمرو ضرب اخيه ورجله ومات منه
قال هذا شبه العهد وقا الحسن انك اذا لم يضر حتى

مات فاما اضربه برجرقة لا تخاف من مثله الموت وموت هذا
مات فهو خطا في العا لئلا يكون اسراجا الى ان لا في
الخط وفي المتن عن محمد بن حماد قال في رجل فصله بغير
رجلا بالسيف في خذ للضرب بالسيف بيده فحذبت صاحب
السيف السيف من يده فقتله السيف اصابع الرجل قال
ان كان من غير الفضا صل فعلى صاحب اليد وان كان من الفضا صل
فعليه الفضا صل كثيرا في الذخيرة رجل قتل عبد رجل عمدا
فقال السد براك عن عبد بن لا يكون مبرأ له عنه فقتله وعليه
القيمة كثيرا في الخط لو مريد بنزع سنة لوجوا صاحب
وعين السن والما من نزع سنا اخرتم اختلافا فيه فالتقول
للامر اذا خلق فالدية وفاة لانه عا مد وسقط القصاص
للشبهة كثيرا في القتيبة جنات الانسا لان على مملوك بغيره
تجب في مال الماني كما في الفخ كثيرا في الخط لسر رجلا من
رجل خطا في الدية في مال المان ما يجب على كل احد من دونه
اربع الوضعة كثيرا في القتيبة ولو جئ على مكات انسا ن شمر
ادى المكات فمستق لا يهدم السيرة وكان على الماني قيمة
المكاتب لا الدية وان مات حرقا في الخط ولو وزير ربة رجلا
فسقط بغيره من المصروب وانكسر من اخيه فلو عرف
اخره ضربا توجب عليه الدية ولا فلا شيء عليهم كثيرا في القتيبة
وفي المتن عن ابي يوسف في جارية قتلت ابن رجل عند فقدها
الموت الى ان القتول فوطيها اب القتول فولدت فتك
مولى المانية دفعت اليها لتقتلها وقال اب القتول لا ادل
صلحتني عليها من الدم فانه يتردها وعقها والولد عبد ولا
سبل الاب المقتول على المانية كثيرا في الخط صبي قتل اسلا
كلها على غنم خذ فنفرت وذهبت ولا يدري اين ذهبت

وعدده مخصوص وشوخسون رجلا من اهل الحلة و
الدراد وجدوا قتل ولم يعرفوا قاتله فان لم تبلغ الرجال
خبير رجلا نكر اليه ان يتم خسون عينا فسيبها
وجود فتبيل لا يدري قاتله في محلة او دارا وفي موضع
يقرب الملقية بحيث سمع الصوت منه وشخصه يكون
الذي يقسم رجلا عاقلا بالنا حيا حتى يجب القسامة
على المرأة والمجون والصبي والعبد ومث شوطها
انضا دعوى الرب عليهم او على بعضهم وان لا يعلم
القاتل ولو لم يكن له وفي اهل بدعها الامام لا تفوق
فيه الحوي في شرحه على شخص مخصوص وهو الميت
الذي لا يدري قاتله قال المتقدم في الكلام في عمية
عما اذا يكون حاله في علم القاضي او بينة ولوقن هل
الحلقة ولا بد من ثبوت بينة من غيرها لرمي فصله
انتهى على وجه مخصوص وهو ما قدمناه من قول
كل واحدنا لله ما قتلته ولا علمت له قاتلا ومن شرط
القسم انضا ان يكون بالميت ان القتل محض والقتل
والجرح فاذا لم يكن الاثر موجودا فهو ميت لا قتل الاقامة
فيه ولا دية ومن شرطها تكميل خمس مائة قدومنا
وشرعيتها تثبت بالاكاد الصلحة وبالاجاع وحكمها
اباواعن اليه فيحسبون الخلفون ادعى الكوفي
العهد وان يكون ادعى الخط وجوب الدية وان خلفوا
وجوب الدية في ثلاث سنين عندنا في الحر والعبد ثبوت
على اهل الحلة ونحوها ان كانوا مخصوصين ومن محاسن
القسامة خلاص من يتهم بالقتل عن القصاص
وصيانة دم المقتول عن الاهلة بايجاب الدية والقبعة

وعدد

لم يضمن كذا في القنية رجل بعث خلا لا انسا في حاجة له
بعثوا في سبيله ان الغلام راى صبا فلبسوا فاقتم
اليهم وارتقى فوق بيت فوقع منه قاتلها على الراس
لا فها استقال المبد صا رعا صا كذا في خزانة القنية
وفي الحامه الاصغر غصب من رطاطا وسد فيه دوا فادفونوا
مالك الارط صا رضامنا ودر في القيون قال ابو حنيفة
رحمه الله اذا سهر ملك رجل حمار غيره او غلبه يطمع يده او
يدعه ان فشا حاصه فنهته ولم يلم وان فشا حبسه
ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كذا في الفصول العبادية
باب القسامة كذا في الفصول العبادية
القتل المرفق قاتله شرع فيما لم يعلم قاتله كذا في القسامة
لغة بمعنى القسم بغير حثي وهو ليمين وطلقات
اي بلا تقييد في ان القاتل او تلا تقييد بالانك مر جلف
الانثا تذا في القاتل العلامه نوح خنفا اهل اللغة
في القسامة قال بعضهم انها مصدرة اختار ابن الانبر
في نهايته حيث قال القسامة بالغف ليمين كالعسم
ثم قال وقد قسم قسما وقسامة اذا حلف وقال بعضهم
انها اسم مصدرة اختار المطرزي في لغز حيث قال
اليمين يقال قسم بالله قسما وقولهم علم القاتل بالقسامة
اسم منه وضع موضع الاقسام واختار العيني في خرج النذر
الاول واختار لام في الثاني وشرعا العيني قاله بسبب
مخصوص وهو جود القتل في المحلة او ما في معناها مما هو
ملك لاحد وفي يد احد ثم ذلك انه يقول كل واحد بالله
ما قتلته ولا علمت له قاتلا وهذا من القسامة لان
لكن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء ولا قيام للقسامة لايها

وتعظيم امر الدماء بتكرير الايمان وسبحي بيانه اي بيان كل واحد
من السبب المخصوص والعدد المخصوص والشخص المخصوص
والوجه المخصوص حيث ولو حكى ان وجد جرح في محلة
فقتل منها وبقي ذوات حتى مات من الجرح فانه لا يقتل منه
والدية على اهلقا كما سيأتي متنا حرفيلو وجد في قتلها
في غير ملك مولاه ففيه القف منه وفيه في ثلاث سنين
تخ في ثلاثين لانية لانه ادى ونفاها ابو موسى لانه
يظهر بالقيمة عنده من حيث انه مال بالغة ما بلغت
فكان له قيمة فلو وجد القف قتل في ملك سده فلا فرق
لما افاده المقدسي وكان الاول القف جرحه في القيد
بالجرح سواء كان القف في ذواتي صغير كان او كبيرا
ولا يجب القف منه في سائر الجراح ما لم يدر واما الموت
والكاتب والمأذون فلو في غير ذواتهم يجب فيهم
القف منه وفيها ليس بهم شيء الا في المكاتب والمأذون
والمأذون فغيرهم القيمة على الموت حالة الغرامة في المأذون
وفي ثلاث سنين في المكاتب لا على عاقلة انه السعوط
عن البدائع ولو وصلته كان الميت ذمسا فلا يشترط
لونه مسلم ولا عتق ولا يترك لو وجد مثلا او كان مجنون
فلا يشترط لو كان قاتلا لا يشترط بلوغه وذو زوجه
وحريته غير لانية به اي وجد جرح او وجد في اثر
ضرب او اثر خنق او وجد عليه خروج دم من اذنه او
من عينه كما سيأتي لانه لا قسامة ولا دية في ميت الا الزه
وجد ذلك الميت الموصوف في محلة بقتل المالكات
التي ينزل القوم ويكون ملك الاخذ وبيته والا فلا قسامة
ومعدسي او وجد بدنه اي ما عدا راسه او وجد في اثره

من

من اية جانيه كان ظاهره عموم الكثرة من حيث اجزائه
او وجد نصفه ولو عتقوا بالطول من راسه
اي ومعه راسه واما اذا شق طول يدون الراس وشق
الراس معه فلا قسامة وعليه جرحا في القيد
لانه لا قسامة في ذلك وهو الذي ذكره المصنف بعد في مثله
وقال في المبخ لانه هذا الحكم عرف بالنص والنص وان
ورنه في النول كله لمن لا يبرح حكم الكل فاجربنا عليه
حكمه تعظيما للادى كما في الهداية حتى لو وجد القيد
في محلة اقل من نصفه ولو كان ذلك القيد تعظيما لصعوبة
مع راسه لا قف منه فيه لئلا يؤدي الى تكثر القف منه
في قتل واحد يعني لو وجد الاقل من ثلثه مع راسه
في جرح وجد ثلثه يدونه يدونه راسه في جرح اخر فانه اذا
وجبت القف منه والدية في الاقل من ثلثه وجوبها في الاكثر
ايضا وهو يترك القف منه غير مشروط ولم يعلم عليه
المفعول قال ثلثه اذ لو علم قال ثلثه كان هو الخصم ويقام القيمة
عليه ويخاطب بما وجب عليه من قصاص او دية ويحفظ
القف منه وقد قدمنا عن المقدسي انه هل يلحق فيه
بعلم القاضي او ببينة مطلقا وببينة من هذا الخاتمة
وقال القساضي لا يعلم بالبينة او الاقرار وتقدم
غير معرفة ان القاضي لا يعمل بعلمه وان الشاهد جرح
بشرها دية مغلما ودفع عنه بها مفرقا لا تقتل بها دية
والثا هذا لان من جرح المحلة يدفع بها المقتل والدية
عن نفسه ومقتضى ذلك ان لا تقتل الا ثلثا من
عددي اصل المحلة كما سئل في مثله والله تعالى اعلم وادعي
ولييه القتل على اهله اي على اصل المحلة كلهم او ادعي

تجب القبة عليه حب الصبر فيما ساقى لا يحلف الولد
مطلقا كانت لوثا ولا وقال الشافعي ان كان ثمة ثوب
يعمي ان يكون هناك علامة القتل حتى يجد بعينه
او يراه يهدد المدعي من عدوة ظاهرة ويشهد عدل او
جماعة غير عدول ان اهل المحلة قتلوه زبوا يستحقون الاية
يعني القصاص يحلف وليا القتل حب في عيشا ان اهل
المحلة قتلوه ثم يعطي باعازهم بالدرة على المدعي علسه
عما كانت للدعوى وخطا وظنى مالك فيم حلف او ليا
القتيل خمسين يوما بالتقوى لو كانت الدعوى منهم على رجل
معين فالعهد وفيد باللوك لانهم قالوا ان لم يكن ثمة ثوب
يستحق المدعى عليهم فان حلفوا لدية لهم وان ابوا ان يحلفوا
استحق المدعون واستحقوا ادعوا واستحق الايام
الشافعي ومالك فيما ذهبا اليه بما روي ان عبد الله بن عمر
وجده قتيلا في قليب من خبيز فقال عمر يا رسول الله ان
وجدنا عبد الله بن عمر قتيلا في قليب من قليب خبيز
ودار عدو يهودي فقال قتيلا فكم يهودي نجس في عيدين
انهم لم يقتلوه قالوا لبيك رضي بايمان قوم كفار قال
فيجب منكم خمسون انهم قتلوه قالوا لبيك نقسم على
من لم يفرقه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده
وفي رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف خبيز ذلك
اتخلفون خبيز يمينها ويحققون دمها حاكم قالوا يا
رسول الله ان شئنا ان نقتل رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان شئنا ان نقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليقتل ايمان قوم كفار ولا ان التمين انما تجب على من
يشهد له الظاهر وهذا تجب على صاحب اليد اذا كان

وفي القتل على مضهرهم ولو مضينا بخلاف ما لو ادعى على واحد
من غيرهما فانها تسقط عنهم كما في حلفي خمسين
على بناء القبول من التحلف خمسون اي حلفي
الفاضي خمسين رجلا منهم اذا طلب الولد تحليفهم فله
تركه صرح به الرمي واذا تركه فله يقضي له بالدية لان
لو حلفهم امكن ظهور القاتل برجمه وتخرج بقوله الحلف
الصبي والمرأة والعبد بخلافهم الولي دون الاقارب
في الخاتمة اذ اليمين حقة فيعين من يستوفي منهم اليمين
ان شا خلق النشاة والنفقة لانهم هم اظهرهم فان بينا
المناجحة والصلح لان تحريمهم عن الكذب اظهر من رعايتهم
بالثبات اظهر من وجعلوا ولو رخصنا الرمي على واحد وادى
قد جاز في عيدين لاشهاد من نكح جسد حي يحلف
او يهدد عندهم الا ان اليمين في القبة حقة مقصود لتعظيم
امر الدم ومنزله حقة مقصود لا تحريم النياية في بغايتها
فيجب يستوفي منه كما في كتمان اللعان ولو جنتا يوفى
الدية بالنكول كما في دعوى المال مقدسى بالله ما قتلناه
ولا علمنا له قاتلا وان حلفنا كل واحد منهم اي من الحنفي
الرجال بالله ما قتلنا ما علمت له قاتلا اذ هذا انه لا يحلف
بقوله ما قتلنا لحواله قتله وحده ولا يفيق هذا الاحتمال
في قول حده ما قتلنا ولا علمت فمع عبارة الماتية
تتأيد لوجه ما ذكره وفي رواية قوله ولا علمنا له قاتلا مع ان لانه
اهل المحلة بالقتل غير مقبولة على اهل المحلة او غيرهم
ان يزل الحالف على عبده فيقتل او يتركه على غيره من غير
اهل المحلة فيصديه الولي فيسقط التحليف عن اهل المحلة
منع وهذا على حد قولي فيما اذا ادعى على معين منهم وقيل

تجب

المقتول حواوان كان عبدا فالتقية واطلق على العبد
لغظ الدية تغلبا وقال الكافي لا تجب الدية لقوله
صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن سهل تبرئكم
اليهود بما نزلنا ولا ان يمين عهد في الشريعة واليه
عليه السلام ما كان في سائر الدعاء ويؤتى ان النبي صلى الله
عليه وسلم كتب الى اهل خيبر ان هذا قتيل جديت
اظهره في الذي يخرج منكم فاستبوا اليه ان مثل هذه
الحادثة وقعت في بني اسرائيل فاذن الله تعالى مثل ذلك فكتب
موسى الى ان كتب نبي الله صلى الله عليه وسلم من خيبر
صلى الله عليه وسلم اليهم ان الله اراد ان اختار منكم خمسين
رجلا فيخلفونك باليه ما قتلناه ولا علمنا له قال فلا
لغزونه الدية فقالوا قد قضيت ديننا اننا موسى واليه
كما في الدرر ونعترف الكفاية عن زياد بن سمير انه
قال جال رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني وجدت
احي قتيلا في بني فلان فقتل الضرمين من بني فلان فقال
رجلا فيخلفونك باليه ما قتلناه ولا علمنا له قال فلا فقال
الرجل وليس من بني فلان هذا فقال لعمره وما بيني وبين
وكذا جمع عن رضي الله عنه يبرأ وعلي وادعة وقوله صلى
الله عليه وسلم تبرئكم اليهود عني الا برعين القصاص
والجس والاكيمين ما ركبته عا وحيث له اليمين والنف
ما شرعت لغظ الدية اذا فكل ما شئت لظهر القصاص
لتخبر عن يمين الكاذبة فقتل فاشتل فاذ خلفوا حصلت
البرائة عن القصاص وقوله الشافعي ساقط اليه وادعه
اربعة عشرة سنة وسألتهم عن حكمه في القتيلا وحكي
ما روي عنه فقالوا هذا شيء مما كان يبتدئون ولا يقدح

المقتول

الظاهر هنا هذا المروي بيد يمينه ورد اليمين على المدعى صل
له في النكول الا ان هذه دلائل فيها نوع شبهة والقصاص
لا يما معناه والمال يجب معها فوجب الدية ولنا قوله صلى
الله عليه وسلم لو عظمي لنا من بدعوا هم لا دعي فاسب
دعا رجال واموالهم ولكن البينة على المدعي واليمين على
من انكر فسوي في ذلك بين الدماء والاموال وحكم قهرها
بحكم واحد وروى ابن المسيب ان الذي صلى الله عليه وسلم
بلى اليهودي بالقتل وجعل الدية غنيمة لموجود
القتيل بين اظهره ولا ان يمين جلد فعدو ولا
الاستحقاق ولهذا لا يجب غنيمة القاتل المبتذل فليس
شخص به النفس المحترم وما روي له ضعفه جماعة وباهل
المحدث فلا يلزم حجة ولين ثبت فلا يحمل ذلك الا انه قاله
صلى الله عليه وسلم على سبيل الاستغناء انك انما يرضون
بما نزلتم فكانت قال انهم ان اليهود وان كانوا قوما كراما ليس
عليهم فيما تدعون عليهم غير ما نزلهم ولا يقبل ما نزلهم ولا ين
كنتم منكم فثبت تحقيق ما نزلكم لا يجب على اليهودي دية ولا
عليهم غير ما نزلهم والدليل على صحة هذا الثاني ولما حكم عمر
رضي الله عنه به لعلي بن صلى الله عليه وسلم وعرضه
الصفاية رضي الله عنهم من غير انك ارحم منهم فضار
اجلنا ونحال ان يكون حكم ذلك عندنا حكمهم فلا يخبرونه
به قالوا لو ادعوه في قتلهم وجد بين وادعوه وجدوا
عليهم خمسون رجلا منهم بالله ما قتلنا ولا علمنا له
قالوا لا اغزونا فقال له اني نزلت خلف وتفرعنا فقال نعم
وهذا نصي ما قلنا نزلت في قضى بعد ما كان المدعى عليهم
عليها اهلها اي اهل الحلة في الكيفية في ثلاث سنين ان كان

انا معون الراهب عن سميد المسبب اليه القسامه كانت
في الحاهلية فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم
في قتل من الانصار وجد في جوف اليهودي رسول
الله صلى الله عليه وسلم الي اليهود وكلفهم قسمة خبز
بينما فقال لليهود لا تخلفو فقال للانصار لا تخلفون فقال
الانصار لا تخلفوا اسم اليهود ديتة لانه قتل بين اظهروهم
يعني يهدوهم على جميع اهل التهمة او ادعى على بعضهم
منهم الذي قد مناه اخرجهم الذي في مختصر مسند لا يقضي
على اهلها مطلقا بل انما يقضي ان وقعت الدعوى
من ولي التمثيل ما على جميع اهل التهمة او ادعى على بعضهم
لا ما غلبهم الغل غدا وخطا لا المدعى عليهم لا يمتنعون
عن السبا في ولو ادعى على البعض باعيا نهم الغل غدا و
خطا فذلك الحق ونقتل الزليعي عن ان يكون في غير
رواية الاصول ان القسمة والدية تستحق عن انا في
من اهل التهمة ويقال للولي ان يبينه فان قال لا يستحق
المدعى عليه يمينا واحدة وروى ابن المبارك عن ابن حنبل
قوله ووجهه ان القسامه باء لا احتفال وجوز القتل
من غيرهم وانما عرف قاله اذ كان في مكان ينسب الي
المدعى عليهم وفي رواية يعنى اصل القسامه ولا ادعوا
ابن ابي حبيب ادعى معرفة قتل وصار كما اذا ادعى القتل
على واحد من غيرهم وفي الاستحسان تجب القسمة
والدية جميعا على اهل التهمة ادعى على كل واحد او على بعضهم يمينا
او غيرهم لان لا افضل في اطلاق القسمة من بين دعوى
ودعوى فيجب ان باطلا لا ينقص من ابا القسامه بخلاف
ما اذا ادعى على واحد من غيرهم لانه ليس فيه نص في وجوبها

انا معون

في صحة الرواية اذا تصديق لسط الكودن واحكامها اثمة
الذين قال ابن ابي شيبة في مصنفه نا وكيع نا اساميل
عن ابي اسحاق عن الحارث بن الازع قال وجد قتيلا بين
يهم وادعة وارحب فكتب عامل عن النبي فكتب اليه ان
قضى ما بين الحسين فاهما كاترا فخذ منه وروى
عبد الرزاق قال انا النوري عن محمد بن سليمان الشيباني
عن الثوري انه قتل واحد بين وادعة وشاكر فامر عمر
رضي الله عنه ان يقتلها ما بينهما فوجدوه في وادعة
او لم يلقوا فخرجهم عن رضى الله عنه خفف بمينا كل رجل ما قتلت
ولا علمت فالتوا غرهم الدية قال الثوري واخبرني منصور
عن الحكم عن الحارث بن الازع انه قال يا ابي المولى من
لا يماننا وفقت عن اهلنا ولا اهلنا ففقت عن ايماننا
فتان عن ذلك الحق وفي رواية اخرجها الارمني في مختصره فقالوا
يعطى اهلنا واما قال نعم فبم يطلو هذا ويؤيد
صنيع عريض الله عنه هذا ما قد مرنا من كتاب النبي صلى
الله عليه وسلم الى خيبر من قوله ثم فرموا الدية واخرج
ابن عبد البر في الاستدراك رسله في حديث سهل بن ابي
حمزة ان حويصة ومحيصة وعذراهم بن سهل تكلموا
عن النبي صلى الله عليه وسلم في ان عبد الله بن مسعود
يوم اصابه جريح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
تسمون قالوا ثم تخلفون له عليه خبي تمنا ثم يسلم اليكم
فقالوا يا رسول الله ما كنا نخلو على ولا نعلم قال فيمنا
لهم يعني اليهودي حين يمينا ما قتلناه ولا نعلم له قالوا
ثم يؤدون ديتة الحارث فقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم
في ذلك بين النفس والدية واخرج عبد الرزاق

دون الخميني كرس العلي الخميني عليهم اي علمون وجدوا قلوب
الخميني ليمت خمسة عشر عينا لان الخميني واجب بالنص
فيما اقامه ما امكن ولا يشترط فيه الوقوف على الفايد
فيما ينبغي بالنص وفد روي عن علي بن ابي حمزة
بالنص انه في اليه تسعة واربعون رجلا فكر اليمين
على حل من اخرجه ابن ابي شيبة في وصفه والرخي في
مختصره وعند ابن ابي شيبة عن سبعة رجالات قتلة فلهذا
مخبر في روي عنهم القصة حتى وفوا وخرج عبد الرزاق
عن ابن ابي عمير النخعي قال اذا بلغ القصة من روي
يجعلوا حيا عينا ولا فيه استعظاما لمرادهم في كل
وبلادهم من واحد على سبيل وجوب على من روي
كما في القصة من قول الماتن خفي منسوب على الكمال
وهو الاوجه اعلى المنعوية لانه قاصد يوعدهم على القصد
ولا يحتاج الى المنعوية الا اذا كان الفعل متعبدا وان تعدد
واراد الموت تارة لاجاب الى ذلك لان الصبر والنسك
مفرقة الاكل وقد تكرر في الحديث وقال الرضي وان كان
اهل الحجة فيهم الفاسق والعاقل في اختيار في استخلاصهم
الى الورثة يختارون اهل الصلاح ان احبوا ان يخلعهم
فان كان اهل الصلاح لا يمتون بحسين رجلا وارادوا ان
يردوا عليهم لايمان فليس لهم ذلك وهم ان يختاروا من
السائقين عظماء جلالته ومن نكل من جسد
حتى يخلع على الوجه الذي هو الله والهدى فقتل
ولا غفرت له قاتلا هذا في دعوى القتل بعد افا والناهي
عن الاتقاني بانه اذا دعى قصاصا على غيره فجد ولا
يبنه استغنى فان نكل والقصاص فيما دون النفس

دون

لا وجناها بالقياس وهو منع ثم حكم ذلك ان يثبت ما رده
عليه واحد من غيرهم فان نكل له بينة قضى بها وان لم تكن
له بينة استغنى المدعى عليه عينا واحدة لان عدم النص
وامتناع القياس لان خلق بري وان نكل في دعوى المال
يثبت في دعوى القصاص فهو على الاختلاف الذي قد رماه
في كتاب الدعوى لان ابا جهم بالدنية على جميع اهل الحجة
لا على فئة فيم لو كان الدعوى من قوله يقتل عددا
لم تكن لهم عاقلة وقد روي عنهم القصاص خطا وان وقعت
الدعوى بخطا فقاتلهم عاقلة فمات في قبضه بالدنية
على عواقلهم كما في شرح المجموع في النجدة والقاسم
ونقل ابن الكمال عن المسعودي ان في ظاهر رواية القاسم
على اهل الحجة والدنية على عواقلهم ان في ثلاث سنين ولذا
فيما روي ان ابي جهم في غير ذلك سببه كما روي في ثلاث
سنين شريانية واقاد السيد جندبات ما نقل ابن الكمال
لم يبين ان ذلك في الخطا والعمد وقد نقله الشرياني
عن المسعودي ايضا والمتبادر من كلامه انه كذلك في العمد
وفي النجاة وشرح ما قضى على جميع اهلها بالدنية ان كان
المت حيا وعبد المتصبر في حفظ الحجة فالتقاسم
والدنية على اهلها فان لم تكن في ظرفية النجاة
على العاقلة وفي النجاة عن شيخ الاسلام ان التقاسم
عليهم والدنية على عاقلة من وعيهم جسد في الكفاية الدنية
على عاقلة من وعيهم جميعا في ظاهر رواية الترمذي في روي
الدعوى يقتل عددا وهو الذي ذكره الموقعون ابن الكمال عن
المسعودي الترمذي وان لم يثبت العدد الجدد والخبر بان
كان اهل الحجة دون الخميني او الدية اختار لهم رويهم

على نفسه ظوا ويا لعمري شديده فقد تقدم عدم قبوله
 على عبده فتنبه ولو وراحد من اهل الحلة في الغتة لظفا
 على عريق لا على نفسه وليس من اهل محبته كما تقدم
 عن النبي قال هذا القتل قتل فلا تخطا قصدي
 الوي سقط التحليف عن اهل الحلة وكلام المقر في الحقيقة
 شهاة دافعة للمؤمن فلا تقبل الا ان ياتي عليه ببينه
 من غير اهل الحلة ويجلب بمينا واحدة لانها لم تبقى
 افاده الرحمة ولا قساوة على صبي ومجنون لانها ليس
 من اهل القوة الصعبة واليمين قول ولا على امرأة ولا على
 عبد وفي المسوط ولا يدخل في القساوة النساء والما ليلك
 من المكاتب وغيرهم ومعنى البعض في قول ابي حنيفة
 كما كاتب في السراج ويدخل في القساوة الاعي والمحدود
 في قذف والكاف وسنن في الغزو خارجا بالباب ما له مالو
 وجد التحليل في اركان كاتب وان عليه القساوة عند حنيفة
 فتنبه لانها لو كانت لا تقوم بها نكحة واليمين على اهل
 النكحة هذا اذا كانت المنة مع الرجال والما لو كانت في القرية
 وحدها فعند الامام ومحمد بنهما القساوة وكبر عليهما
 الابعاد والدية على ما قلنا وما عندنا في يوفى في القساوة
 ايض على ما قلنا فاطلاقه هنا بن على الغائب وهو كونه
 مع الرجل والرجال ولو بها وحدها نازلا قساوة
 دية في ميت لا اشرية اي بذلك الميت من جهنم ونحوه
 يدل على انه قتل لانه اذا كان كذلك فانه ليس يقتل
 لان القتل عري هو ما بين الحياة بسبب ما شره في والد
 ليس الا انه مات حتى افقه حيث لم يوجد اثر في قتله
 لا قساوة ولا غلظة وذلك لان الغرامة تتبع فعل العبد

زاده القصاص عند ابي حنيفة لان النكول في معنى البذل عنده
 وبذل ما دون النفس يهه من طريق الحكم فان من اذن
 لرجل في قطع يده ففعل بكبريه قضا من ولاضها كما لو
 استوثاقه بحق فاذا هه بده جاز استيفاءه بالنكول
 كالاموال وقال ابي الاكرش لان النكول قائم مقام الاثر
 وليس يهه فيه دليل افتقاره الى الحكم اما الاثر فم ثابت
 بنفسه ومعنى تفذ واستيفاء القصاص وجب المال
 وان نكل وكان القصاص في النفس حبس حتى يقر
 يحلف او يموت خوفا عنده واذا علم في المدعي عليه لمعين
 يعلم في غيره وقال ابن زويه الاكرش كما في الطريق وانما استحسن
 الامام القصاص في القتل سقطا لموتها الا ترى انه تعلقي
 به ما لم يتعلق بغيره فان كل عدم الايمان ووجوب اللقاة
 فلذا فرق وانما حبس في النكول لان البعز قد يكون نفس
 الحق بدليل اخفاء القساوة والدية في القتل الذك يوجد
 في الحلة واذا جاز ان يكون نفس الحق وامتنع من ايقافها
 وتعذر لكم بالقصاص وجب المال اشرية اما في النكول
 اذ فيها لو ادعى الولي القتل خطا على اهل الحلة وحققوا
 نكلوا او نكل واحد فيعصى بالدية على ما قلنا هم ولا يحسن
 ابن كل معربا لانه لان توجب الخطا على من يخطئ به
 عند النكول وقد ذكر ذلك في الزخيرة وذكر عا ربها في المدعي
 وعزاه القريست في الاثر الجدي والما في غيرهما ومن فرغ واحد
 منهم على نفسه بانه قتله او على عبده فانه الغا فلذلك
 القتل قبل على بنا الممول اشارة فسقط التحليف عن
 اهل الحلة لان موقف الاثر على العبد ما قلنا في الخطا لا دفع
 او القدر وذلك مال السيد فيكون باقرا وذلك مغر

على نفسه

وانقسامه لاحتمال القتل منهم فلا بد من تركه يكون بالميت يستدل
 به على انه قتل وذلك بان يكون به جرحه او ان يرضى واخفق
 فاذ لم يكن بدعي من الاثر لا يكون بمقتل الاثر فلا يكون قتيلا
 او لذلك لا فاقمة في ميت وحده حال كونه يسير دم من دم
 او انفعه او دبره او ذكره لان الدم يخرج منها اي من الاعضاء
 المذكورة عار بلا فعل احد فلا يستدل به على انه قتل بل
 بل هو ميت حتى انه ثم ان سيلان الدم من فيه مقتد
 بما لا كان ينزل من راسه الي فيه ولما اذا كان يصعد من
 جوفه اليه فانه يصلح دليلا على القتل فاقده ان ينزل الي
 والسايل من الانف قد يكون من رعا في فوهة في الساطن
 وقد يكون لا يفي غير موافق والسايل من الدفوف يكون
 لوقا يخرج في الساطن ونصف الكا ونصف الكبر في رنة
 الخوف بخلاف الاندوا ليعين فانه لا يخرج الدم منها عادة
 الامن شدة الضرب فيكون قتيلا ظاهر فخرج عليه احكام
 من القامة والديانة ونصف منه اي ولا فاقمة في مالو
 وجد نصف ميت شق طول او وجدا اقل منه اي من نصفه
 ولو وصلية كان معه اي هو الاقل من النصف الراس لما مر
 من قول الشارح ليلا يودي كالمقتل انقسامه في قتل واحد
 وهو غير شرع قتيلا فمالو وجد الذرة ونصفه مع راسه
 فانا نعطي حكم الاندوا نظما للادى والاقل ليس فيمنه
 فلا يلحق به ويتبين على هذا صلاة للنازة فيصلى على الجرح
 نصفه مع الراس او لو وجد الذرة لا على ما وجد من اقله
 كان معه الراس او لا فانها لا تنكر كالتف مة والديانة
 ومن مر في محلة فاقصده سيف او جرح يدري من ان
 جناه الراس او لا فانها لا تنكر كالتف مة والديانة والآلهة

ونحو

ونحو ابو يوسف في الوجهين اذا انقسمت فمادون النفس
 كالوجوه مقطوع اليد في المحلة واما ان الجرح صار قتيلا
 من وجده فانه مات فمات كالميت والبايع وفي خزانة الكنتين
 ولو حملوا جنازة ظاهروا فانهم قتل فلا تقي فيه مقتدى
 او وجد على ريشته اي ريشة الميت حية ملتوية فلا فاقمة
 فيه ايضا لان الظاهر انه مات بها بتر ريشته ولو وجد جنين
 او سقط ريس بها ان الضرب فلا شيء على اهل المحلة لا منه
 لا ينفق الكسب حال اولا ما في خلقه ككسبه اية وجد سقط
 قام الخلقة حال كونه ان الضرب وجبت القامة والديانة
 على اهل المحلة لان الظاهر ان تمام الخلق ينفع حيوانا
 حتى وان كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم لانه ينفع
 مستأظما ولو قد وجبت القامة والديانة في تمام الخلق
 بالظاهر ولو وجبت الديانة في عني لصبي وذكره بالظاهر
 لان الاطراف اقل خطروا بهت يسلك بها فملك الاموال
 فلا تجب على من تعلم سلامته بغيره بخلاف النفس فان
 خطرها عظيم فيجب دليها بالظاهر ولو لم يجز انفس مة
 والديانة من غير تحقق القتل منهم بخلاف الاطراف ولا الجنب
 نفس في عني في جهة النفس ان انفصل جيبا فاستدل
 عليه بتام الخلق وعصوم وجهه في عني جنة المصطفى
 ان انفصل ميتا فاستدل عليه بنقص الخلق فيبقى ريش
 الظاهر يريده ما في خلقه قوله وفي نظريه ومثله في تنوير
 عن الرشق انه قال او بد اثر وهو ان الخلق فلا لا يشهد
 انفصل ميتا ظاهرا في الميت وليس الامر كما توجه
 الشيخ بل وجدته في اثر بخلاف ما نقل عنه ولغظه ولو
 وجد جنين او سقط لا اثر فيه من ضرب وتحوه فلا شيء

فدعوة الكبير اوبه اذ هو مقام الخلق وجبت القامة والدية
 اذ هو منصف حال ظاهر لو ان فاهم الخلق فلا لانه ان فصل
 ميتا ظاهر التهم وكذا وجدته في التهم ولعل الشيخ قد
 ذلك من نسخة من نسخ الحوي سقط منها بعض المساق
 فتنبيه والذي ذهب اليه الشيخ والمات هو ما في الهداية
 والكافي وكان مراد المحقق لعبارة الظهيرية فلا يظن في
 الحين فيها لكن قال السامي ونصها ولجنين اذ وجدته
 في المحلة فلاف عه ولا دية التهم فانه ادعى العول
 على واحد من غيرهما هل المحلة التي وحده القتل
 فيها كان ذلك ابراهمة لا جعل المحلة وسقطت القامة
 عنهم وقد قدمنا ان اقام الدية عمن ادعى عليه اخذ
 بموجب القتل وهو القتل العمد والدية فيما قبله وقرار
 المدعي عليه يقوم مقام الدية وان فقد الاقرار بالدية
 وليس على المالك الايمان وحده لانه ليس بنفسه
 لانعدام النقص ومنتفع القياس وان خلق برك وان نكل
 ففي دعوى المالك يثبت وفي دعوى القصاص من نفسه
 على الاختلاف الذي مر في كتاب الدعوى وذلك ان
 يثبت حتى يقر ويكفر ويحوت جوعا عنده وقال
 يأنزه الارش وان ادعى الولي على صبي واحد من غيرهم
 اي من غير اهل المحلة التي وحده القتل فيها كان ذلك
 معني منهم اي من اهل المحلة سواء كان المصبي واحدا
 متعدد الانساق القامة وهذا ظاهر الواجب وجه
 ان وجوب القامة على اهل المحلة دليل على ان القاتل
 منهم فتعين المدعي واحدا وتجاوزه لينا في ذلك
 بخلاف تعيينه واحدا من غيرهم لانه بين ان القاتل

ليس منهم وهم ائمة ايرضون اذ كان القاتل منهم لم يرد
 قاتلهم نقد رحيب اياخذوا على يد الظالم فان اهل
 المحلة لا يردون يخرجون القاتل بين اظهره باربعين
 الوباء فاذا ادعى القاتل على غيره امتنع دعوى عليهم فسقط
 عنه لغتد شرطه افادة الشكفي وكفى تسقط القامة
 بدعوى الوالي على معني منهم وهو رواية عن ابي يوسف رحمه
 الله ورواية ابن المبارك عن ابي حنيفة وبقا للوالد
 بينية فان قال لا يثبت المدعي عليه يمينه واحدة
 قد مرنا ذلك عن الزبيدي فتنيل وجد على اية مع
 سابق وحده يسوق الدية او منها قاتل ينفذ هي
 سواء كان منها مالكا للدية او لا وكان عليه اربط يملكها
 او لا نكل السائق او القاتل اربط اذ يكون هو القاتل
 فدينته على قاتله اي عاقلة السائق او القاتل والارب
 ودون اهل المحلة لانه لا يثبت القتل ويده نصا كان في دار
 ولو اجتمع فيها ابي في الدابة التي وجد عليها قتل سابق
 وقايد اربط فالدية عليهم جميعا لانه القتل في ايديهم
 دون اهل المحلة فصارت اربط واحد في اربط واحد
 لو تكن الدابة ملكا لهم يعني لا يثبت شرط في اربط الدابة
 عليهم ان يكونوا مالكا للدابة بخلاف الدابة الغزو ان
 تدبر الدابة اربطهم وان لم يكونوا مالكا لها وتدبر الدابة
 مالكا وان لم يكن سائق فيها ولذا قال عملا بدم وميل
 القامة والدية على مالكا للدابة كالارب يعني فلا وف
 بين الدابة والارب وميل وهو رواية عن ابي يوسف في
 التمس ان الدابة على عاقلة السائق الا اذا كان
 يسوقها اي الدابة التي عليها القتل فحقها لانسانا

قد قيل في ربه الميت والمقتول من مكان الى مكان للدفن
 واما اذا كان علي وجه الخفة فالظاهر انه هو الذي قتله
 وقال ابو السمو عينا وهذا لا يخص السائق فينبغي
 ان يكون القاتل والركب منله وبه اي بهذا القيد في وجوب
 الدية على السائق جزم في الجوه فان لم يكن معها الدية
 الدية التي عليها القتل احد بل كانت بلاد ياق وتبلا
 فايد وبلاد الركب فالدية والقسم على اهل المحلة التي
 وجد فيها القتل على الدية لان وجوده على الدية في الجوه
 الذي فيه الدية زيل في وان حوت دابة كانت عليها قتل
 ولم يلين معها احدا تقديم من حكم السائق او القاتل او
 الارب اذا كان معها بين وبين قبيلتين او قبيلتين
 او محلتين فاستأنا في فعل اقربها فلو علمهم القسمة
 والدية كما روي فيها اخرجه ابو داود والطائفة وسحاق
 ابن اهويب والدارقطني والبيهقي عن ابي اسحق اللؤلؤي
 واسمه اسلم بن ابي اسحق وعنه طيبة العوفي عن
 ابي سعيد الخدري انه صلى الله عليه وسلم امر في شتان
 قتل واحد بين وبينين وفي الشتان واثنت عشرين
 بان يدرج في لفظ من ذاقهم ساقا في من شرب الله
 صلى الله عليه وسلم ان تقاس الى اهلها كان ارب فوجد
 الاخذها اى الغريبي والحين ارب بشرب قال الخدري
 فكان في نظر الخدري رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصي
 النبي صلى الله عليه وسلم عليهم ارب على اهل القرية القريب
 او الجاقب بالقسمة وارب سائيل قال النسيان ليس
 بنسبة وقال النضر بن النوفلي وروثقه ابن معين
 وقال ابن ابي حاتم في كتاب العلل وهو صدوق وعطية

الموفي ضمنه الثور وصبي وحاشة لكن حسن حديثه
 الترمذي وعين ابن معين هو صاحب وقال ابن عدني مع
 ضمنه يكتب حديثه ويؤيد ما قدما من انهم ضمن
 الله عنه من قتل حديثين وادعته وراثته وادعته
 وارحب ولو استوفى فان كان القتل متوسعا بين
 القريتين فعليه القسمة والدية تركون في الحديث
 القريتين الف رجل وفي الاخير اقل من ذلك في الدية
 على القريتين نصفان بلا خلاف وقال ابو يوسف في قتل
 وحديث ثلاث دور ودرهمي ودارقطني يدين وهم
 جميعا في القرب على اسو فالدية نصفان كذا في الهندية
 وفي الدية اتفاق في مستأني حيث قال الحسن ترك قوله
 على دابة لانه لو وجد قتل بين قريتين في موضع لا يكون
 ملكا لاحد وبلغ صوته اليه كان علي الاقرب في الضحية
 فالاحصاء ان الطريق والقتيل على حدسوا بشرط وجوده
 في ارضي صاحبه كما سياتي ونسب سماء الصوت منه
 هكذا عابا في ابي ونسب هذا محمول على ما اذا كان الحديث
 يسمع منهم الصوت واثنا اذا كانوا عشت لا يسمع منهم الصوت
 فلا يسمي عليهم وعبارة الدرر وعندها منه قال الشيخ الرخمي
 لا فرق بين العبارتين لانهم اذا سمعوا صوته سمع صوته
 لكن ما في الدرر والبرجدي نسب بالتمام لان نسب
 جنانهم انهم سمعوا صوته ولم يفتشوا فاما ما ساءلهم
 صوته انهم سمعوا صوته بالبرجدي فقلنا ان سمعوا
 صوته يعني في موضع فقه العبارة الدرر وعندها في الوجود
 اذا كانوا يسمعون الصوت منها واما بشرط ساءل الصوت
 لانه حينئذ يسمع الصوت يعني اذا كانوا يسمعون



اهل القرية ومن كذلك قال ابو يوسف في دارين يسمي
 وبين اربعة من همدان وجد فيها قتيلا في الدية عنده بينهما
 نصفان وعند محمد خا ساكتا في المحيط ولو وجد قتيلا
 في دارين ثلاثة نعتا القسمة على قتلهم جميعا الثلاثة
 وتعام الخت في الكسر على العاقل ثلثا والقتيل وليس
 له ان يختار جميع النسب على عاقلة احد مائة في المحيط
 ولو كانت الدار متفرقة وفي متغلة فوجد فيها قتيلا
 فالتسمة والدية على قاتله رب المار في موقوف ال
 حنيفة وفي يوسف ومحمد في المحيط والذوات ان المالك
 الذي وجد فيه القتيل موقوف على رب مملوك
 احتريه عن موقوف على الغنم والذوات والدية في
 بيت المال في سيات لان العبرة للملك بقتله في المملوك
 والولاية في مثل الموقوف كالفاد المص والمدة مستند
 للملكية والغزاة قلم وعبارته فيها نقل عن
 المولى جيه وبري جالك ان الذب وجد فيه القتيلا ان كان
 غنم كحسب النسب مائة على الملاك والدية على قاتله وان
 كان مباحا كونه في اليد لم يمت بحسب الدية في بيت المال
 لما ذكرنا انه اذا كان بحال يسميه منه الصوت يجب عليه الغنم
 وفيها ايضا ولو وجد قتيلا في دارين رجل الى جانب فيه
 ليس صاحب الارض من اهل القرية فهو غني صاحب الارض
 لان العبرة للملك والولاية انتم فهذا صريح في اعتبار
 وقت العبرة الى القتيلا بيوته اذا وجد في ارض كبا حدة
 اما اذا وجد في ارض مملوكة فالعبرة للملك وله صرح في
 النزائية حيث قال وان وجد في ارضه فدية للملك وان
 الى بيوت وفيه اخرى ان الارض ملك فعلى المالك والار

أنه

اهل

صوته تمكنهم الاغائة فاذا لم يغمضوا مع الامكان ينسبون
 الى القرية في النهر والا فان كان القتيلا في موطئ لا يسم
 منه الصوت لا تلتزم به نصيبه فلا ينسبون الى التخصيص في
 يجعلون قاتله من يقتل بعني فلا يخاطبون بالقتل منه
 ولا بالدية وسرا في الحكم بوجوب الدية على قاتلها حال المالك
 الذي وجد فيه القتيلا فان كان موطئ القتيلا مملوكا
 تحت القسمة مائة على الملاك في وان كان يبعد لا يسم
 الصوت نحو ان الفاد السيد احمد ونجب الدية على قاتله
 وفي المتن لو وجد قتيلا في ارضها ووطنها مملوك
 لغزو يسمعون ارضها ووطنها وهو على ارض قال وهذا
 قول محمد وفي النخبة والوجد في ماله وثرك قتيلا
 قال في مائة على الملاك ويحمل الدية على قاتله بعدد
 الروس من الملاك لا بعدد الانصا حتى لو كان لاحد من
 تلك الدار ولا خلائها بالدية على قاتله انصفان وكذا لو
 وجد في ارض ترك قال في الجا مع ذوات مملوكة لا حد عشر رجلا
 بشرح منهم من جليل واهل ولا حد منهم من بني قيس فوجد
 في هذه الدار قتيلا فدينه على احد عشر جزا منها على قاتله
 بنى بدين واهل جزا واحد على قاتله بني قيس وذا دار
 بين بنيها وبين اهلها اثلاثا فوجد فيها قتيلا لدية
 على عواظهم اثلاثا وهذا الذي اذا قول محمد رده عن ابي
 حنيفة وروى عن ابي يوسف بخلاف هذا فانه قال في دار
 بين بنيهم وروى عن ابي يوسف بخلاف هذا فانه قال في دار
 الدية وعلى اهلها نصفان نصفها قال وانما هذا على عذر
 القتيلا بكونه قتيلا بوجد بين بنيهم فهو مملوكا
 في القرية فعلى اهل القرية نصف الدية ولا ينظر الى عدد

عشرة

فعلما فيها فقد عثر الملك ولم يعتبر القرب منه وانما اعتبر
القرب اذا انتفى كونه الارض ملكا لاحد وفي النزاع سبيل
محمد رحمه الله اذا وجد بين قريتين اهل ارضهما لا تحيطان
او الارضين قال لا ارض لبيت في ملكهم وانما تنسب اليهم
كما تنسب الصغار فعلى قريتها بيوتها وانما يرعى حال المكان
الذي يوجد فيه اه مملوكا في الملاك الف مة والدية علمي
عائلي وان ما حاله في يد المملوكين فالدية في بيت
المال على هذا القيد حال الكرم رحمه الله انتهى ثم قلنا في
ولاشك انه وجوده في ارض موقوفه على رباب مملوك من
كوجوده في ارض مملوكه في ارض مملوكه في ارض مملوكه
كما سياتي في تقريره فتقرر من كلامهم ان القسب اذا وجد في ارض
فلا يخلو اما ان تكون مملوكة او موقوفه او مباحة فان كانت
مملوكة فالدية والقسمة على الملاك وان كان يقرب
وقية فلا شيء على اهلها لان العبرة للملك والمملك والولاية
كما قد مره وان كانت موقوفه على رباب مملوك علمي
فليس من القسمة والدية لان تدبيره اليهم والله تعالى اعلم
انتهى ما في الملح وقال الشيخ الرضوي قوله كما افاده المصنف
اي تنقها منه في الموقوف على رباب مملوك علمي ووجه
استداده ان من نسب المملوكية والنزاعية ذكر ان العبرة
للملك والولاية فغيرها له الملك في الارض المملوكة والولاية
في الموقوفة على معيني واستند ايضا لنتج الفقه بابان
القيمة والدية على الارباب وكان الموقوف عليهم المعيني
صمرا رباب المكاتب قال رفسه ان الموقوف عليه ليس له
التصرف في الموقوفة الا باذن القاضي فان القاضي والحقيقة
هو صاحب الولاية في الموقوف وهو غير رباب باقرا مات

لموافقة في بيت المال وليس الموقوف عليه المعين ربابا للموقف
بل مستحقا لغلته فقط قلنا وسبب التصريح به في المتن
لعلمه بانه اهل ارضه لا يفتن ولو وجد في ارض موقوف
الخصم لغيره للمدبر وغيره في ارضه لا يفتن ولو وجد في ارض موقوف
وغيره في ارضه لغيره في ارضه لا يفتن ولو وجد في ارض موقوف
في ارض رجل الرجاب وقية في ارضه لا يفتن ولو وجد في ارض موقوف
المنقولة من الموقوفات الدية يجب ثمة على صاحب الارض
والحال انه ليس من اهل ارضه مع قرب القربة من القسب
وحينئذ فلا عذر للقرب المشر وطيساء الصوت الا اذا
وجد القسب في مكان مباح لملك واحد في ملك الموضع
كالمنارة التي لا يتصرف بها احد والغلالة المستغف بها وهي
في يد المملوكين ولا يكون لاحد ايضا فعند ذلك ينظر اوترا
المواقع العامة منه ويجب على اقرب القسمة والدية
والا فان وجد القسب في موضع مملوك او موضع موقوف
على معين فعلى ذي الملك يجب القسمة والدية
وان انتفى الملك لكن ثبتت يد الاخصاص في يد احد
فعلى ذي اليد ترتيب القسمة والدية والمرد بالولاية
والند خصوصيا اخصاص ذلك الموضع الذي وجد فيه
القسب اما بملك له او ينصرف فيه ولو وصلية كان ذلك
جماعة يخصصون فلا عبرة بتكون المتصرف فيه تخصها
واحد بل يوزع ما اتخذته فيه او يعدة واكثر من يد على
لو كان جماعة لا يخصصون كالوقف على الفقهاء والمساكين
فان الدية تكون على بيت المال كما جاء في ابي اوسعود
والسيد احمد ويؤيده فاسا في عن الشيخين في ملكه
ذلك الموضع الذي وجد فيه القسب لتمامه المتماين

فلا وصف منه ولا دية على يد بيع ولكن سيجي وجوبها
في بيت المال فتاوى وتوحيده ما في محط السرخسي من انه
اذا وجد قتل في خلاصة من الارض فان كانت ملكا لانسنة
فالدية والقسامة على مالك وعي قبيلة وان لم تكن
لا حلفان كان يسمع منه الصوت في معرف من الامصار
فعلهم القسامة وان كان لا يسمع منه صوت فان كان
لمسحون فيه منفعة لا خطا بها احتشاش والكل
فالدية في بيت المال وان تقطعت عنها منفعة المسحون
فدوم هدر وتلك اذا وجد في المغازة وليس بقربها عزاء
التهري فاقدمه الشارح جمع البليد من انه لا دية على
احد يعني من عامة المسحون بخصوصه بل هي في بيت مالهم
قال في التترخالية وان كنت الارض ملكا كان يسمع منه
الصوت فعلى قول القبايل من المهر ذلك الموضع اشهر
فاذا كان القسامة ليست على جميع اهل المهر بل على اقرب
نسبة منها الى ذلك الموضع والراجح ان يدعى المقتبة وعسى
المقتولة ملكا واستحقاق لريعه على سبيل الخصوصيات
الارض التي كان لها مالك لكون اخذها من مالكها والى من
الولاية ظلم حتى ارتفعت عنها يد المالك بالكلية كاذهاب
اليه محمد رحمه الله من تحقيق الغصب في العقار قبيلة
ان يكون القنيل الموجود بها هدر لانه ليس على الناحية
دية هذه علة فاقصة فلو قال ولا شيء على المالك لعدم قدرته
على الحفظ لاسترة العلة افاذه السيد احمد مستطاع
الكرام في فقهه وان كان الموضع الذي وجد فيه القنيل
مباحا ولا يسمع منه الصوت لكنه في يد يدي المسلمين
ينجب الدية في بيت المال على ان كان اذا كان الموضع الذي

وجد

وجد فيه القنيل يحال يسمي على بنا المنعول منه اي من ذلك
الموضع الصوت يجب عليه القنيل لانه في الوليانية وقد
قد من عاينها انما تعلمنا من المنع وهذا لا ينال ما تقدم
عن محط السرخسي ان محل وجوب الدية على بيت المال
اذا لم يسمع منه الصوت لان المقصود من تعليل الوليانية
ان ما كان في يد المسلمين فهو يسمعون صوته فيجب
عليهم اغاثة وهو غير معينين فتكون الدية في بيت المال
كما افاده الرحمتي وفيها اي الوليانية ولو وجد قنيل في
ارض رجل كانت تلك الارض ارضه فدية لكون ليس
صاحب الارض منها اي من اهل القرية فهي اهل الدية
عليه اي عيرب الارض لا على اهلها اي اهل القرية لان العيرة
في وجوب الدية والغف من الملك والولاية يبيعوا اهل
القرية لا يملكون تلك الارض ولا لهم ولا بد عليها فلا يجب
عليهم شيء انتهى ما في الوليانية وانما انما لا ان التعاقيل
من عيرة الوليانية لا من كلام الشارح قد استقر في هذا
صرح بان القرب الموجب للدية والغف من الملك انما يعتبر فيما
اذا وجد في ارض مباحة لا مملوكة ولا موقوفة على جماعة
معينين قال الشيخ الرحمتي اما في الملك فظاهر وما في
الوقف فكانه اخذه من قوله والولاية وفيكون ذلك
صحيحا نظرا لانه هو مخرج به فيما في بيتنا ليعلم ان
والدور قد ذكره على سبيل التعليل لا على سبيل الحكم انتهى
وقوله لان يد يد رعاة تعليل بقوله من اهل القرية
يعني ما كان ملكا وموقوفي القنيل الدية على اهلها
لا يضر في تدبيرهم وسيجي مفتا بقوله ولو وجد قنيل في
موقوفة او دار قنيل وان وجد القنيل في دار انسان

اذا كان له عاقلة والا جاز ان تثبت الدار له بالحجة او ثبتت لكن
 لا عاقلة له فعليه وحده نحيب القسامة والدية وهي
 اي الدية والقتل منه فقط وهو الظاهر يبع في ذلك
 مسامحة وقال العيني الضمير يرجع للقسامة فقط
 وهو الظاهر جوي لا هو ذلك لانه الدية على اهل الخطه كما
 في العنايد فحقب الدية في دعوى عدم علقه وفي الخطه على
 عاقلة هم كما في الشربلانية واعتبر ضد اهل السعوط بابت
 التفصيل خلا في ظاهر الرواية على اهل الخطه بغير الكا
 المختص لعمارة وجمعه خطه كسدر وسدر طائفة اسرنا لانها
 اخرجت على مصدر افتعل نحو خنط خطه وارتدته وانفرد
 فيه يقال في البارع الخطه كالسرا غر يخطط بالجرم لم تكن
 لاحد قبله وحذف الهالفة فيقال هو خطه فلان والخطه
 بالضم الحاله والخصلة مقدسي والرواها الخطه هم الذين
 خط لهم الامام وسيد البراء الفتح بخطه حول كل
 قطعة لئلا يضلوا هم ويوقعهم واحد ومات غيره من
 المكركرين له فعلى الباقى القسامة ودون السكاك
 بضم السين جمع ساكن استخرجت والمستعدين ونحوها
 ودون المكركرين وهم الذين ملكوا ثرا ونحوه من ذلك بالهبة
 او المروءة وصية او غير من اسباب الملك فمستثنى في وقار
 ابو نوح كلهم اي ان كان والمكركرين واهل الخطه من ترون
 لان الظاهر انما يجب ترك الخطه من له ولاية الخطه واهلها جملوا
 مع من جنسية والولاية عند ولاية الخطه واهلها جملوا
 فيه وقد استؤوا فيه فصا كذا في الشريعة بين واحد من اهل
 الخطه وبين المكركبه ولو كان الخطه تائبين والتقدير لما شارك
 المكركبه ولا ان ما يجب بالملك لا يخلو باختلاف اسبابه

عاقلة

وسبق في التفصيل لانتهم في الخطه

اذا كان

فعليه اي على صاحب الدار على خضعه وغلمانه ولو كان معه
 كما في الترخانية لا يثبت بين لون الدار مقتضحة ومقتضحة لاحد
 فيها وهذا الذي في القسامة القتل على صاحب الدار ولو لم يكن
 على خلاف اقسامه ولا يدعى على راجب الدار تارتا راجب
 القسامة لان الدار في يد قاتل الدار ولا على المملوك او
 الموقوفة على معين لان القسامة تقتصر على المالك الدار
 لم يقعد العدد ولو كانت عاقلة اي عاقلة ماله الدار حتى
 اي خطه في يده دخل في عاقلة في القسامة معه اي
 كالدية اذا نشت الدار له بالهبة لا باقراره ودعواه انها له
 لان الاقرار حجة قاصرة لا يثبت بين المقر وهذا عند اخصيه
 ومحمد هو قول ابو يوسف الا كما في البرهان خلافا لابي
 يوسف فيما رجع اليه من وجوب القسامة وحده ولو
 كانت عاقلة خطه كان كافيا غسامة في ذك في النهاية
 ان في المسألة رواية ووجه قولنا به انما هو انما هو انما هو
 نفر قتل الموقوف جثا ركنه وعن الكرخانية كان لا يوفق
 بين الراي بين ويقتول الرابية التي توجب القسامة على
 صاحب الدار محمولة على ما اذا كان قومه غسما والرواية
 التي لا توجب القسامة على صاحب الدار محمولة على ما اذا
 كان قومه حضور الكفاية المختار ويجب الدية على قاتله
 لان نفته وقوته به ان ثبت انما لا يراى الدار التي وحده في القسامة
 له بالحجة اي ببينة القسامة على من انكر من عاقلة مدعى الدار
 انها له او باقرار العاقلة والا لا تثبت على العاقلة لما ذكره في
 ظاهر الحديث لان ظاهر الحديث لا يقتضي الاستحسان ولا يجرى
 دعوى صاحب الدار انما في اقراره حجة قاصرة كما قد مرنا
 وحج سيجي قريب في قول المات ولا تغفل عاقلة الخ وهذا

عليه

كالشفعة والسكان تدبير كالملاك وجعل النبي صلى الله عليه وسلم
القسامة في أهل خيبر على السكان بها ولما كان صاحب الحظوة
هو المختص بنصرة البقعة في الوف فيختص به مدته ثلاث
الدية والنصف من حياض بسببها ولأن أهل الحظوة أصل ولايت
التدبير إلى أصل وأما المشتبه فدخيل وفي الدار لكثرة ولايته
التدبير كالملاك مطلقا بخلاف القهقهة والحجة وأهل خيبر ملاك
لا سكان كذا قاله المقدسي وفيه البراءة وأما أهل خيبر فالنبي
صلى الله عليه وسلم أقدم على ملاكهم فكان يأخذ منهم علي
وجه المخرج النخب وأما القهقهة فكانه قيل هذا مقدسي
وأما في رواية فاعلم أن تدبيرهم وقال المقدسي
قيل إنما أجاب الأما بما علمها هو عايدة الكوفة في زمنه
وأما في رواية التدبير إلى الاختلاف من الحجة كذا من
أهل الحظوة ولا في الحجب علم ذلك فلا خلاف في الحقيقة
لأن كلاً منها حول على معنى الحفظ والنصرة فان دأ ذلك
الموضع الذي وجد فيه القليل كلهم أي جميع أهل الحظوة
حتى يبيق أحد منهم فعلى المشتبهين منهم بالأجاء لأن
الولاية انتقلت إليهم لرواها في يتقدم عليهم عند حكمها
وعند أبي يوسف حصلت لهم الولاية لأن من لم يحرمه نازا
وجد في رواية أن يدخلها مائة في ألف مائة كانوا حاضرين
عند هذا خلافاً لابي يوسف كما تقدم قال الشافعي ولما حصل
الداخكان في محلة ممالك قديمة وحديثة وسكان فالتفت
على القديمة ذوات لخونها لا ولا تدبير الحجة إليهم
وأن كان فيها ممالك حديثة وسكان فعلى الحديثة ولا
شيء على السكان وهذا عندهم وعند أبي يوسف الفلانة
سواقي وجوب القسامة وإن وجد قتيل في دار أو بهر

مشارك بين قوم كذا منها لبعض منهم أكثر يعني الضعفاء وهم
فيها متغافلون خلة كان كانت بين ثلاثة مثلاً لا أحد في النصف
وللا خلاف ذلك ولثالث السدس فله أي الدية تنصف
على عدد الروس أي روس الرجال ولا يعتبر بتغافلون
الا تنصبا فذهب الكثر لأن صاحب القليل يترحمها صاحب
الكثير في التدبير فكانوا سوا في الحفظ والتقصير كما أنت
على عدد الروس كالشفعة وإذا وجد فيهم مشترك
فمشتك في واحد بيعت الدار ويعطى ما يقبض
المشترك حتى وجد فيهما قتيل فعلى عاقلة البائع خافه
بعد ينون القسامة عليه قال العلامة المقدسي كانهم
سكنوا عنه للعلم به وقال الشافعي والظاهر أنه يجوز فيه
التفصيل المار وهو أن العاقلة إذا كانت حاضرة دخلوا
معها في القسامة والأفلاط حاضرة وفي البسوة أي فيها
لويبيت الدار جنتار وجد فيهما قتيلا فدية والتقى مة
فيه على عاقلة ذي الدار عند أبي حنيفة خلافاً لما قالوا
أن لم يكن فيهما خيار فعلى عاقلة المشتري والدكان فيه خيار
فعلى عاقلة الذي نصرت له لأنه أغترل قاتلاً ما عتبار
التقصير في الحفظ فلا تجب الأعلى منه ولاية الحفظ والولاية
تستغاد ما نكث ولهمذا كانت الدار دية تجب الدية على
صاحب الدار دون المودع والمكث للمشتري قبل القبض
في البيع البات وفي الذي شرط فيه الخيار يعتبر في المالك
كما في صدقة المثلث العطر ولا في حنيفة رجعة إن القدرة
على الحفظ بالبدل بالملك الاتري أنه يعقد على الحفظ بالبدل
بدون المالك ولا يقدر بالملك بدون البدل والدار المصنوعة
وفي البيع البات البائع قبل القبض فله فيما فيه الخيار لا حلفها

ان يورثه فعلى هذا لا يلزم ان يورثه عن الملك فلعلمهم
 بنحو هذا القول على قول الامام انتهى ويورثه ما نقله
 السيد احمد عن مكي حيث قال ثم هذا لا اتفاق في
 داره والجامع الصغير وجعله في الاوضح عن امارا عند السيد
 يوسف بن محمد السكيت كاف للثقة ولاحاجة الى الشهادة
 بالملك استوفى ولو هو التفتيل يعني لا فرق في ذلك بين ان
 يكون التفتيل الموجود فيها هو صاحب الدار وغيره عندنا في
 حنفية مرجح ما سيجي في قول المارت والاه وجد فتيل في دار
 نفسه الخ وقد علمت بما ذكر انه لا يكون استحقاق الفدية
 والدية محمد وضع اليد حتى لو كان ثبوت الملك به ايا محمد
 وضم اليد لم يدرى يجب الدية على عاقلة المنكر للملكية ولا
 تقتضيه فانصب عطفا على محمد وف تعديده لم يترعا قلته
 غيره ولم يدرى نغصه ايض يعني لو انكر والوجه الدليل ولا
 بيمينه لا تدرى العاقلة لو رثته المقتول الذي لم يثبت ملكيته
 للدار التي وجد فيها الا بوضعيه او بدعواه كما في حيا ته
 د رر معللا لقول الرضا حبيب وزر في حال وجد فتيل في دار
 نغصه انه لا فدية على ورثته ولا الدية على عاقلة من غاص
 لو كان الدار حال ظهور القتل ورثته وسيد رعا المارت وانما
 فيما سياتي فذكرها هنا ليس في محله بانه لا يمكن الاحتجاب
 على الورثة لو رثته قال في العتبات فان قلته كيف
 يستقيم ان تعقل عاقلة الورثة لو رثته على قول ابي حنيفة
 وليس يمكن ان يعقلوا عن انفسهم لا ينبغي ان يقتصر
 العاقلة اعم من ان تكون ورثة او غير ورثة فما وجب على
 غير الورثة من العاقلة يجب للورثة منهم وهذا لا يعقل قلته
 الرجل هل يورثه عندنا وعندنا في قولنا انه انتهى لمن

ابي يوسف

لانه دون المات ولو كان المبيع في يدك تربي ولخياره فهو حق
 الناس فيه نضر فاوان كان الخيار لبايع وهو في يد مضمون
 عليه بالقيمة كما في مضمون فيعتبر ليدفعها بقدر رعا
 المحظوظ بخلاف صدقة الفطر لانها تجب على مالك لا على
 الضامن وهذا ضمان جنابة فتجب على الضامن لان
 ضمان الجنابة لا يشترط فيه الملك الا ترى ان الغاصب
 يجب عليه ضمان جنابة العبد المضمون وملكك وبخلاف
 ما اذا كان الدار في يده وديعه لان هذا الضمان ضمان
 تر المفظ وهو يجب على من كان دارا في المفظ وهو من
 له يد ضمان لا يدنيها به ويد المودع بدنيها به ولذا استعير
 والمرتين ولو الغاصب لان يد المودع لانه المعقار لا يضمن
 بالغصب عندنا دار في يده ودار في يد المودع ما يدور
 على ان الضمان على الغاصب زيل في قال الشيخ الرحمتي
 وفيه ان قوله كما في مضمون يظهر ان الفدية تجب على
 الفاضل وقد تقدمت عن الترمذي في خلافه فان قيل
 انتهى ولا تعقل عاقلة ايا لا يحتمل على العاقلة المنكرة
 على خلاف ذي الدار التي وجد فيها القتل بل قالوا في ورثة
 في يده حتى يسمي المضمون ايا الدار التي وجد فيها القتل
 ولذلك لا يرث المملوك لانه يد الدار التي وجد فيها القتل
 لكنها محتملة فلا تكون لاجاب الضمان على العاقلة كما لا ينبغي
 في استحقاق الفدية في الدار المضمونة لانها ليست بالظاهر
 لا يصح حجة الاستحقاق ويصعب للمدفع زيل في وقال المفسر
 ولا يلزم ان الامام يعتبر البدن في استحقاق الفدية من الغاصب
 لانه يعتبر يد مالك لا مجرد اليد ويثبت ههنا يد المالك
 الا بالبدنية لكن قد مر ان الحكم لا يدخلون في الفدية عند

تأمل ثم قال والظاهر ان مراد صاحب الدرر ان يرد اليد ويدون
 بيته ولا اعترافه فلا يحب الدية على الماقله والاعلى
 صاحب الدار ان اليد تدل على الملك ظاهر والظاهر لا يصح
 للاحتقاق فقال الشارح لما كانت المالك لا يورث
 يرد اليد فغيره من الماقله فالاولى وهذا صحيح واما
 قوله معللا فلا موقع له هنا فجا يظهر من قوله لا يورث
 للمالك الاثنية كما علمت ولا موقع لقوله قلت في هذا
 المحل بل بعد شمول ولا تنصم انتهى وان وجد قنيل
 في الغلابة السبعينية فالقائمة والدية درر على من
 فيها من الكاب والماقله اتعاقا لاني المالك في
 ايدهم كالدابة قال في الهلابة واللفظ يستعمل لاربابها حتى
 يحب على ارباب الدية قنيل وطالب كالكاب وكذا على من يدها
 المالك وغير المالك في ذلك تسوا وانما يحب الدية
 على ما علمت لعدم حصول الماقله فلا تنافي في التفسير
 الماقله في الدار كمال وكذلك الجملة حكمها لذلك وقال
 الشارح في هذا السبب بين المالك وغيره في
 على ما روي عن النبي انك لا تملك ما عندك بشاؤونك
 الملاك في القامة ظاهر على قوله في الماقله
 ان السبب في تنقل الماقله فيقول فغيره من اليد وولذلك
 كما في الدابة بخلاف الجملة والدارقاني لا ينبغي ان لا يورث
 وان وجد قنيل في مسجل الجملة فالتامة والدية على
 على اهلها اعني سكان تلك الجملة لان التدبير في مسجد
 المحلة اليه ولو كان في الجملة ذي نازل عليه لم يمتثل
 الذي حيث وجد القنيل في مسجد كافي في المسجد
 وقيد باضافة المسجد للجملة لانه لو كان المسجد للدار

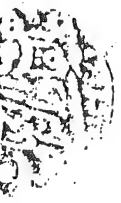
فيه في هذا التعليل الذي ذكره صاحب الدرر بحث لما تقر
 فيما تقدم ان الدية لا يحب للمقتول لا لورثته ابتداء حتى
 كان من شأنها انه تقتضي منها الى من دينه ودينه وان وصيه
 يورث المورثه من الدية تبقى في المورثه يخلفون عنها المقتول
 في ملكها حيث زاد على حقوقها ديونه فيكون لا يحب
 على المورثه المقتول لا للمورثه وحاصلا هذا البحث
 عدم ثبوت التعليل بقوله لا نسلم انه مرثا لطلاب الدية
 على المورثه للمورثه بل لا يحب الدية للمقتول على المورثه لو كانت
 الماقله فهو حاصلا جواب ما حب العناية الذي
 قدمناه باننا احباب الدية للمورثه علم من ليرث من الماقله
 كذا قيل يستلزم وفيه ما لا كان هو كالتعليل لغيره
 لا ينبغي بعض التهمة وتحقق الدال المفتوحة بعد هذا الف
 مقصور على ثبوت المقتول من ودي يورثه لا يحب له دية
 وكان حقه لا يورث حيث لا وجه لسقوط الواو في الجني
 للمقتول لان حقه في المقتول للقائل به لا يورثه
 بين الياء والكسر في وعد بعد عدة وعدد بعد عدة
 اي في وجوب دية غيره وهو الذي وحده في قوله في النساء
 بالاولى ان يستغنى عن اقله صاحب الدار قوله الشارح
 بعد الوجه بان عليه فتاوى قال الشيخ الرحمتي قوله قلنت
 هو ما يبدى قوله ولا نفه لانه لما كان هو لا يورثه بجزء اليد
 ففيه الذي هو الوارث بالاولى قال هذا ما فهمته من
 عبارة الشارح وهو ليس بصحيح فان الدية يحب عليه
 باعتزافه بالملك كمن لا يحب على ما قلنته الا لما يمتنع لانها
 لا تضمن ما وجب اعتزافا لان الاقرار بجملة فاصرة على المقر
 فاذا اعترف بملك الدار يكون الدية في ما لا علم الماقله

بان يصلي فيه الزبا فالغابة والدة علي بانه كافي في كين
ولم يعلم ففعل قلة صاحب ارب الدور منه قال في العبد
والاثر خاتمة عن المنتقى كان في مسجد لقبيلة في وعلي
عاقلة القبيلة وان كان لا يعلم لمن المسجد وانما يصلي
فيه الزبا فان كان يعلم الذي اشتراه وبناءه كان علي
عاقلة الغابة والدة وان كان الذي بناه لا يعرف
كان علي قرب الدور منه وان كان في درب غير فافذ
ومسألة واحد كان علي عاقلة اصحاب الدور الذين في
الدرب واذا وجد القليل في قبيلة فربما عدها مساجد فهو
علي القبيلة وان لم تكن قبيلة فهو علي اصحاب الحلة وهل
كل مسجد محلة انتهى كسبان حكم مسجد السوق وحكم
المسجد الجامع ولو وجد قتيلا في شوارعها اي شوارع الحلة
الخاصة بها هي واحترز به عن ان لا يعظم كاسيا في
كما افاده ابن الكمال مستند للبدليين حيث قال والمدون طريق
الحلة ونشأ رعاها هو الخاص بها هي هو الظاهر البليغ
حيث قال وفيها اي من شوارع وجوب الغابة والدة
ان يكون الموضع الذي وجد فيه القليل ملكا لاحد او في يده
يد خصيصا وانه كان في يد احد يد لهم لا يبدل خصوص
وهو ان يكون الشرف العامة للمسلمين لا لو احد منهم ولا
لجماعة مخصوصة لا يجب الغابة والدة والدة علي احد
وقد حققه ملا حسرو في روضة القم قال في القم علم ان
الطريق ينقسم استل الى قسمين احدهما طريق خاص
وهو ما يخص بواحد والثاني ويكون له مدخل لا يخرج كادوا
في جنت الزاينة المسببة لطلبه ولا يخطريق عام وهو ما لا
يخصص بواحد والثاني يكون له مدخل ويخرج ويسمي هذا بان

وهو ايضا فسمان احدهما شارع الحلة وهو ما يكون المرو
فيه الاثر اهل الحلة وقد يكون لغيرهم ايضا وهذا ما قال في
النيابيع وفي مسجد محلة على اهلها كالموجود في شارع الحلة
والاخر لشارع الاعظم وهو ما يكون مبرور جميع الطريق
فيه على السوية كالمطريق الواسعة في الاسواق وخارج
البلدان وهذا ما قاله في الهداية وهو وجد في جامع
وان كان الاعظم فلا فاسامة فيه هذا حقيقة ملاخر
في شرحه قال وهذا يجب ان يعلم هذا المقام حتى
تتدفع الشبهة وتضمحل الاوهام التي قد تعجب بان
فملا حسرو جعل الثالث على قسمين احدهما شارع
الحلة وهو ما يكون المرو فيه لان اهل الحلة وقد يكون
لغيرهم فلم يقتض شارع الحلة على اهلها وهو ما عترضه
الشرع بل لا يما تقدم عن البدليين قال فلا محالة ثبت
الهداية وغيرها في يوم القسامة والدة بالوجدان في
سكة غير فافذ على اهلها وعدم الغابة والدة في السكة
وتكون الدينة في بيت المال انتهى ولا شك ان غير السكة
في الخاصة بالمال الحلة فلا يصح ان يكون ما جعله ملاخر
هو ما في البدليين فتدبر على اهلها ولو وجد قتيلا في سوق
ملوك فالقسامة والدة على الملاك وظاهر ما تقدم ان
الدينة على عاقلة الملاك وعندنا في سوق القسامة والدة
في السوق المملوك على السكة لا على الملاك ملحق ولو وجد
قتيل في غيره اي غير السوق المملوك اذا كانت بقية يجهز
فيها الشجيرة في بعض الايام دون بعض وليس فيها سائر
ولا اذا علمت ولم يخل فيها سوق السلطان فانها العامة
المسلمين كما في التفتة مسما في ذلك لو وجد القليل في

الشارع الاعظم هو لنا قد قال في المذهب الشارع الطري
الذي شرع الناس عليه عامة فهو من الانسداد والحد الذي
قولهم شرع الطريق اذا تبين وفي المصباح وطريقه ان شرع يسلكه
الناس عامة فاعل بمعنى مقبول مثل طريق قاصد
اي مقصود والجمع شوايع التراب وكذلك وجه التعليل في
التحقيق فربما على بيت المال عندها وعندنا يكون
على اهلها وفي مبنية على سائر الكائن والملاك زيل
وكذلك وجد في الجامع اريد به المجدد الجامع الذي تصدق
فيه للجمعة او مستجد على عدة يكون في السوق لعمامة المبنى
اذ لم يعرف بانه والا فالتامة عليه والدية على عاقلة
فربما في وقتك رجل بالسيوف لا يدريه من هو ففعل
بيت المال كما في الترخاينة عن المنتقى ولو وجد القنبر
في المسحور المخرج من غير زحام الناس في السجود ويعرف
او يغير فافالدية على بيت المال من غير امانة ولذا
لو وجد في وقف المستجد الجامع كانت الدية في بيت المال
كما في الحديث ولو وجد القنبر في دار ارض موقوفة
على ارباب معلومة فالتمت والدية على اربابها وان
كانت موقوفة على المسحور فوجب على اهل التامة
والدية لانه في محط استخري والتمت من الموقوفة على
المسحور مستجد التامة لثلاثا في ما قدمنا من الموقوف
على الجامع ولو وجد القنبر في مكان يكون القنبر فيه
اي في ذلك المكان لعمامة المسحور لا وجد منه ولو جماعة
يخصون للمسحور العامة والاسواق العامة التي في الشارع
لا خصا مد لا ان القنبر مائة درهم القتل ولا
لا يتحقق في حق العامة ولا يدعي على احد بيت المال وانما الدية

سجل



الظاهر وقد عزم هنا ان يذهب بالسيف ويخوها ويتقاتلوا
في محلة فاجلوا اليه تعرضوا قال فالتقا موسى جلا النعم
عن الموضوع ومنه جلوا وجلوا وتغلبوا في التهيؤ ومختار
الصغار اجلوا عن القليل فخرجوا عن قسطنطين فعمل اهل
المحلة لان حفظها عليهم قال الشيخ لان على اهل المحلة
ان يصونوا محلتهم عن مثل هذه الحادثة بحيث لا يفتكوا
غارمين فان قلت الظاهر ان قائله من غير اهل المحلة
وانه من خصمايه قلنا تغذى لوقوفه على قتله حقيقة
فتمتلك الحكم بالسبب الظاهر وهو وجوده قتيلا في محله
كما في المنايا واور عليه بان لم يجعلوا هذه الظاهر فحق
الغيب منه والدية ولا يجعلون ذلك الظاهر ولو لم يقاتلوا
من خصمايه من غير اهل المحلة دفعا للغيب منه والدية
عن اهل المحلة مع ان القول به الظاهر حجة للدفع والاستحقاق
فيما عني ذلك كما لو بين الظاهر حجة للثبوت استحقاق
بقوله القتل من خلاف وجب الغيب منه والدية على اهل المحلة
لورود النص بما ضافة القتل لهم عند لا كان معدا في
الا ان يدعى على اهل تلك النعم الذين كانوا التفتوا اليه
فستفظ الغنيمات والدية عن اهل المحلة بدعي لو كان على
غيرهم او يدعى على بعض معني من اهل النعم وقد
باتفاق الظاهر ان يكون على قتلها في موسى
وعند اهل ابيرا با في اهل المحلة كما في التبيين فلم يبين على
اهل المحلة شيئا لا قسامة ولا دية لان دعواه عليه لم يسم
ولا يجب ايضا قسامة ولا دية على وليك النعم اذا اذنا وكونه
مقتولا من صنفهم حتى يبرهن الوجه على قتلها وان هذا
قتلهم له لان مجرد الدعوى عن الولي بغير احضار رتبة مع انكار

الظاهر

بالسطر وكان محتسا بالحرية وكان القليل مريوطا بالسطر
او لم يكن به بخير صرا وكان القليل يلقى على السطر في النار
فعلى ارباب الموضوع اليه من القري والامصار وجب القسامة والدية
وعساة الامام محمد رحمه الله ان نقله الاتقان فعلى قسامة
القنايل ذلك الموضوع من المهر القسامة والدية انهم وانظر
اله القربة لذلك لو يبرها قبايل والا فاقرب البيوت وفي البرية
سئل محمد بن الوحد بن قريش عن اهل القرب يستبرأ للحيوان
او الاراضي قال لا ارا في ليست في ملكهم وانما تنسب اليهم حيوان
تنسب الفطري فعلى اربابها ينسب النعم في رد الخالية وعلى
اقرب الاراضي المولدة والموقوفة على معني وافرقة المهر في
كما حرر حكم الارضي المملوكة والقوي في يد شخص محلي
البنسيان يجب على اهلها حفظها وحفظ ما قرب منها اذا كان
يصل صون اهل الارضي والقري اليه والا فان كان
لا يسمع اهل القري واهل الارضي صوت لا يجب على اهل القري
والاراضي ولا يجب دية الا في بنت المال اذا كان في موضع
يستغوبه القامة والا فهدرك من وانه المنع صوم النعم الى ان
دون النسيان ولا فاحده من لعظه ورعا دخل القسامة على سبيل
التبوك كما في مختار الصحاح والدرج مرسوم لما في انهم لم
قالوا عدوا فلا قسامة ولا دية وتغلز في موضع في جعفر
انه قال في نسخ النعم هذه الحادثة لانهم ان اقتتلوا غصبيه
وان كان فافترس بين او خرج فلا شيء وحصل ذلك من
اصابة العدو منهم وقال المقدسي وان كان القوم لتوافقا
ورفد قتيلا بين اظهر صغلا قسامة ولا دية لان اظاهرا له
قتلا لا عدلا اذ اظاهرا له الانسان بعد الاتقان اما بقايل
من يعاديه لا من يودده وانما وجبنا القسامة بغير موافق

كالوكيل بالخصوصة اذا عمل قبل الخصومة ثم قال ابو
يوسف ان اخنا الولي ان اهدى من جملة من يستلهم
مخلفهم بالله ما قتلناه فقط وقال محمد بن الحسن بالله
ما قتلناه ولا علمنا قاتلا وي فلا ان كان في وليه اثم
خضعا بانزلهما تلتك للتعقيب الصادر عنهم فلا يقبل
شرها درهم وان خرجوا من الخصومة كالوصي اذا خرج
من الوصاية بعد قتلها ثم شهدا بقتلها دمه في
صلدان من صار خصما في حادثة لا تقبل شرها دمه
فيها ومن كان يفرضه ان يصير خصما بعد تقبل
شرها دمه وهذا الاصلان متفق عليهما غيرهما محملان
اهل الحجة ممن له عرضة ان يصير خصما وهو محملان
ان تصيب خصما وعلى قذوب الاصلين يخرج لغيره ان يل
قون حتى الاول الوكيل بالخصوصة اذا اصابه الخصم في غزل
لا تقبل شرها دمه والشعبة اذا طلب التعقيب في قتلها لا
تقبل شرها دمه بالسبع ويحتمل الثاني ان الوكيل الذي يحاكم
والشعبة اذا لم يطلب وشهدا بقتلها دمه او بقتل واحد
منهم يعقبه لثمة يعني ولو ادعى الولي على رجل بعينه من
اهل الحجة فشهدا بقتلها من اهلها عليه لم تقبل شرها دمه
عليه لان الخصوصية قاطعة الكواش اهدى من طوعها عن
نفسه فكان منها الا في رواية عن ابى يوسف اذا اصاب
قبل وذلك في النوازل بقتل في عملة ويزعم اهل الحجة ان الجلا
منهم قتلهم ولم يدع الولي على معني منهم فانف من ولاية
عوا اهل الحجة ثم لا يقبل مخلفين عند في حنيفة ومحمد بن خلفون
بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا غير فلا ان وهو لا يحوط
وعليه الفتوى في محيط السرخسي وقا للمقدسي

كالوكيل

الموع عليه لا ينبت الحق لقوله صلى الله عليه وسلم لو عوطان
دعواهم لا ادعي ناس وما يحال وحوالهم ولكن البينة على
المدعي واليمين عليه من ادعى ويرى اهل الحجة لا يرايه اثم يطواه
على غيرهم وذلك لان قوله محمد عليه فلا يتحقق لولي خصمه
معا اهل الحجة ومختلف على صيغة اسم المفعول اي
قال من حلفه التاخي عن توجهت عليه القسا منه
لوحد من اهل الحجة فقتله زيد ويبريد بذلك اسقاط
اليمين عنه خطف على بنا المفعول بالله ما قتلته
هذا القتل ولا عرفت له قاتلا غير زيد لانه لما اقر
بالقتل على واحد صار مستثني عن اليمين ويحكم من
سواه على حاله فمخلف عليه وهذا قول محمد واثابا على
قول ابى يوسف فلا حاجة اليه ومحمد بن حماد الله يقول يجوز ان
يكون له قاتلا اخر منه ينطبق ولا يقبل قتلها قول الكافي
في دعواه القتل على زيد في حلف من يزعم انه قتله فان
قلته ما فائدة استثنائه موافق قوله لا يقبل في حقه
قبلك فابعد تان الحالف يجوز له ان يقر على جلد يغت
فيقبل في الدفء والغدا ويزعم عن غيره من اهل الحجة
او من غيرهم فيصدمه ذلك الرجل فيسقط حكمه عن
اصل الحجة وعن غيرهم ويطلب منها دية بعض اهل
الحجة بقتل غيرهم عنك في حنيفة خلافا لاهل فتا لا
تقبل شرها دمه اذا شهدوا على رجل من غيرهم لان الولي
لما ادعى القتل على غيرهم ثبت اثمهم ليسوا بخصم
غاية الاثر انهم كانوا يتعقبون ان يصيروا حصما وقد
يطلب ذلك بما ذكرنا فلا يمنع من قبول شرها دمه

ولا يخفى ما في القول برؤسها دهم من الحج فانت الغالب ان
لا ينفذ في كل قتل وقتية غير هلكا وقد توذنت عن الفتوى
بهذا القول ومنعت عن انشا عنة بمن الناس لما تقررب
عليه من العز العام فان من عرف به من الطغاة القويين
ينحاز على قتل لا ينفذ في الحالات الخالية عن غير هلكا
معنى على علة قول رؤسها دهم عليه حتى قلت ينبغي
الفتوى على قولها لا سيما والا يحكم بتسليم باختلاف الام
وقد وافقنا اجماع اعلام و قد خير المعنى ان كان الصالحات
متفقين غير انهم وعلمهم انفسهم ويتقاضي به على
مذهب الامام وهو ما قال في البداية ولو ادعى هل الحلة على
رجل منهم او من غيرهم يصح دعواه فان اقاموا البينة
على ذلك الرجل يجب التمسك به والعقد والدية في خطاه
ان وافقهم الا وليا في الدعوى عليه والا يجب عليه شي لان
الوكيل ابرو وحديث اكره القتل منه ولا يجب على اهل القتل شي
لانهم يشق القتل على غيرهم وان لم يقرروا بنية وجاف ذلك
الرجح يجب الغف منه على اهل الحلة وكيفية تخفيفهم على
الحلاف المعروف فقلت للون الكلام في ذلك البيهقي
الذي تقوم لاهل الحلة فان كانت منهم ذبي لا يتقبلوا بقر
وان قلت ها هنا يقال ما الفرق انتهى كلام المقدسي
وقال الشيخ الرحمتي قوله وان لم يقرروا بنية على من هلك
الامام انه لا يتقبل شهادتهم وان لم يقرروا بنية على الذي انقار
المقدسي لا فتا فيهم ببينة اذ لا يثبت القتل عليه والا لا
تقبل شهادتهم انما قال عدم وجوب الدخول وهو شرط في
صحة اقامة البينة وفيه كان ثبت منهم وفيه لا يتقبل على
ما تقرروا به قبلت صحت ما الفرق لا معنى له انتهى ولو

وحد قتل في محلة واحدة هل الحلة ان قتله دهم وبرهون
على ذلك في غير محلتهم جائز ان الشهادته وبرهون عن القامة
او عن ولي الفضيل ذلك الا ان في البضيق وفي نوادرهم
قال سمعت محمد يقول اذا وجد قتل في محلة سواء دعي
اولياءه عليهم و اقام اهل المحلة ببينة انه قتله فلا يلحق
من غير اهل محلتهم او جازيا حتى سقط في محلتهم وان
قال برهون من الدية وان ادعى اولياء الدية القتل على رجل
بعمنه وبرهون على ذلك فان لم يدعى عليه البينة على
خلاف ان فلا تفتنه رجل خال لا يقتل هذه البينة
انما في الحديث ومن جرح في جاني في قسلة يوم بدر جرحه
فتعاقبوا به ان نقل الشاهد من ذلك الى قسلة الجرح ذاك
فان حيا مات فالدية والقسمه على ذلك
المعنى ان خضيفة رحمه الله خلا فلابي يوسف فان
قال لاضمان فيه ولا فاق ما لان ما حصل في ثلاث
القبيلة ما دون النفس فلا فاق فيه فصارت في اليوم
يكن صاحب فراس وله اه الجرح اذا اتصل به الموت جهار
قتلا ولو لم يوجب القصاص في العود والدية في كل طار
فان لم يزل صاحب فراس اضيق الموت اليه والا فلا لانه
يجهل ان يكون الموت صارا قتل او جرحا
من غير الجرح فلا يلزم بالثبوت فلو كان رجل جرحه جرحا كان
حالا على بده ابي ولي كان بذلك الجرح رجعا ابي بعينه
حياة فحله انسان خال هله بل اذ انهم اذ لو كان باذنه
كان كقتله فلا وجه تضمينه جرحه وقال الشافعي صوابه
استطاع انظر ان وضعنا في الملتق ولو جرح رجل في قوما
واياه فلا ضامن على اهل محلة عند ابي يوسف وفيه قول الامام

يضمن انتهى وقد صرح في الولو الجنية فان هذا بناء على ما اذا كان
حرجا في قبيلة نزعنا في امله انتهى قال ويظهر ان الكلام
في الحال التي وجد في يد الحرج فندرتي قلت الحرج بعد
وصوله اهل مدح يوم او يومين لم يزل فيها اذ افسح في
مظهر ملكي اهل هند الى يوحى لان العبرة عندهم في
الموت وكذلك ايضا الانسان الاول الذي كان معه وذكر
صاحب الدرر محمد بن قيس قول في حضيضه يضمن
لان يد يد الحلة في وجوده حرجا في يد لوجوده حرجا
في الحلة لانا في الهندية فحجب الغي منه علمه والديرة عني
عاقلة فكانه حله مقتولا يتقاني قال الشيخ الرضي والذي
يظهر انا اذا اعتبرنا حالة الحرج بليون ضاهنه على الذي كان معه
اما الذي حله فهو متوسط بين حالة الحرج والموت والاول
يد يد الحلة والنساء حرجا في هذه المعاصرة غيره فليقل
انهم في الكا فيه وجد حرجا على ظهر انسان بحمله الى
بيته فمات بعد يوم او يومين فان كان صاحب فليس
حقيقا في هو على الذي كان حمله كما لو كان على ظهر و
كان يحيى ويذهب فلا شيء على من حمله وفيه خلاف في هو
رحمه الله في حجب كافي في كنت وكذلك امراتين او امرأة
ورجلا في الرعي قال واذا الرعي معه احد فالف ومرة
والديرة على المالك ايم على قلته بلانا لك اعس مع
فالك اذا لو كان معجنا لك يتبع الشك في الف فلا يتبعين
واحد منهم كفاية وقال الرعي فيك لانه لو وجدنا لك
كان كالمراية اي فحجب على لك ان يقول ومقاد هذه
المسألة تعدد ما من قول واذا وجدنا انساك فاعليه
القسامة الزبانا لا يكتفي مع القتل رجل اخر واذا قوله قبله

وان وجد في مكان محلك غلتي ثا لك والا فكل ان الظاهر
هنا وجوب الضمان على صاحب البيت الذي فيه الرجلان
ولم يرضى على ذلك قلينا لم نرست في الدبر المنعني
بعد ذكره قوله اي يوسف وقول محمد قال وفي قيس
قول اي حضيضه رحمه الله تكون الف مة والديرة على
صاحب البيت انتهى ومنه في القريتي في يد زب
الاشكال لكن بقي ان يقال انه مشق على قول الامام في
الاشكال المارة حيث اعتبروا المالك فلم يرضى ههنا
الهلية والملتق وغيره على قول اي يوسف ولعل
لعدم رواية عنه في هذه المسألة تدليل قوله وفي قيس
يقول الامام فتا حلفا له الشامي وقد وجد احد
فتيلا ضمن الاخر له الظاهر لان الانساك لا يقتل
فلا يقال يحتمل به فتل يغنه او قتله غيره كما يقتل
في الحلة لا يتوهم به انه فتل يغسه ديدن عند ان يوت
خلاف لما قلناه قال لا يضمن للاحتيال المذكور في الف
والديرة على عاقلة ما لك التمسك على وقد يقال في قول
اي يوسف الظاهر ان الظاهر لا يضمن للاحتيال في قول
والاصول اية الذمة ويحاص بانده خط لصيانته
الدعا كما في نظيره في اصل نشر وعنة القسامة وفي
ما وجد فتيل في قية كانت تلك القرية لا حارة له
بشارها ولم يساكنها في قية بها احد وكذا لو وجد في اية
في مصر ليس من عندها احد كما في المسوط ولو كانت
عشيرة في حضيضه فحجبها في القسامة كانت في قية
او في مصر في الكا في حجب عتقها يعني يحل حجب
بمينا تقول في كل من قتل الله ما قتله ولا علمت له قاتلا

وتدي عاقلتها اي اوب المقابل اليها في نسب لانها ليست
 من اهل النفرة والديوان كما في التذرية وشريحها وهذا عند
 ان حنفية محمد واما عندني يوف فان القسامة على العاقلة
 ايضا لان القسامة لا تجب الا على من كان من اهل النفرة
 وهو ليس من اهلها فاشبهت الصبي ولها ان القسامة
 لنسب التهمة ونزعة القتل من المرأة مستحقة قال المتأخرون
 من اصحابنا والامة صاحبة القرية والدار التي وجد عند
 القتل تدخل في الخيال في محال الدية مع العاقلة لان
 انزلنا هاتك باعترافه التدبير في ملك الخاص لما كان
 الى المالك دون اهل المحلة بمحل كان المالك هو القاتل
 له في حكم القسامة والدية فنسب القسامة فيجب عليها
 وهو اختيار الطحاوي واخافيد بقوله في هذه الساتلان
 المرأة لا تدخل في العواقل في صورة من الصورة على سياتي
 متنا والمعاقل ولا يدخل صبي وامراة ومجنون في العاقلة
 كذا في المتن وهي لا صلح ذرة النبي وان وجد قاتل في داره
 فالدية على عاقلة ورثته ورثته عندي في حنفية وقيل
 على عاقلة اذا اختلفت عاقلة وعاقلة ورثته والا
 احق ولم يكلم على القسامة وتقدم عن الهندية ان فيها
 خلافا واختار صاحب الهداية الوجوب كما في العنادية
 واختار محمد بن ابي عمير الوجوب وعندني يفي
 ابا يوسف ومحمد بن حماد الله وزولا شئ فيه اي في القاتل
 المذكور ويحذف ويحذفنا ربح الامة التي حصى
 كما في الكافي في التذرية مثلا سلق خسر وتبعنا ربحه صدر
 السر بعة ونظمه للحق هذا لان المار في يده حال ظهور
 القتل فيجعل كانه قاتل نفسه فكان هلاكه وان كان

الدار

الامام

الدار للورثة فالعاقلة انما يتخللها ما يجب عليها تحقفا
 لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة انهم وبهم
 المصروف والمغفلة بعد نقل العبارة المتقدمة قلت قوله
 وان كان للورثة الخ جلوب عن قول الامام الاعظم
 فان الدار حال ظهور القتل للورثة وتخصيصه ان الدية
 لو وجبت على مالك الدار التي وجد القاتل فيها وهو الورث
 في نزع الاعظم ولا يستحق دية المست الا ورثة فلو ان
 يجب للموارث على الموارث وهو ممنون انهم قال الركن
 وفي الحاشية ويقولها ناخذ وهو كذا يد عن الامام الثاني
 وخالفهم ابن قال ابن الخصال لهما ان الدار يدي
 اي في يد القاتل حين وجد جرح الذي هو سبب الموت فيجعل
 كانه قتل نفسه فتلون هذا كلامه وجد غيره فتبيل في
 هذه الدار جعل كالباشر في حكم الدية فاذا وجد هو قاتل
 بمحل كانه باشر قتل نفسه ودم قاتل نفسه هدر
 والديبل عليه ان المكاتب اذا وجد فتبيل في داره
 من لسبه لا يجب فيه شئ استلاف ولد اي والدليل
 الامام في حنفية رجم الله ان القسامة انما تجب بظهور
 القاتل يعني ان السبب في القسامة اخاف هو وجود القاتل
 في ذلك المكان كما نصوص في الله عنه انما اعلم الدية
 لتو وجود القاتل بين ظهره وحال ظهوره يعني حتى
 وجد فتبيل البت الدار ورثته لانه ليس من اهل تلك الدية
 على عاقلة محض قدم ابن المال دليلها ولا نزع
 دليلها دليل الامام النافض لدليلها ظهوره في داره
 دليلها الا انما على قولهم وهذا وجه الخافض في القاتل
 الا يقول بتقديم دليلها اختيارا منه لقولها فلا على لغة

وأي يوصف ان كان نال في بيت على حدة فلا رية ولا قسامة
وان كان مختلطاً فغلبه الدية والقسمه كذا في المختلط ولو
وجد في داره ورثه ولا وارث له غيره لم يقتل عاقلة له
كذا في خزانة المفتين قلست ويجعله اذا لم يكن على
المتنول دين ولا وصى بوصية ولا اقتحب على العاقلة
لما مر ان الدية تحبس المتنول فيختلفه الورث ان زادت
على ديونه ووصاياه من الثلث بعد الدين والله تعالى
اعلم فتنبه ولو وجد قتيلا في حرم موقوفه او دار
كذلك يعني موقوفه على ارباب متعلمه فالقسامة
والدية على اربابها لان تدبيره في ذلك الموضع اليهم الى
اربابها المفتين اربابهم فكانوا معصيين بعدم حفظها
وقد قد مناه في الشريعة التي اجتناب ان الموقوف عليه
ليس له التصرف في الوقف الا باذن القاضي فالقاضي
في الحقيقة صاحب الولاية والوقف وهو غير موقوف بالقرابة
بل غلبته في بيت المال وليس الموقوف عليه المعنى
للموقف بل يتحقق لغلبة فقط قال وينظر في قول الشافعي
لان تدبيره اليهم مع تصرفهم في الوقف الموقوف عليه
ليس له التصرف في الوقف تاما لانه والظاهر ان الدية
تحتلهم العاقلة تامل وان كانت الارض والدار موقوف
على السعد ووجد فيها قتيلا فهو اي فحمه كالموجود فيه
اي في السعد بل في داره سر حبه وغيره يعني فلو
كان موقوف على قتلها او موقوف على غيرها لم يفي
بهت المال وقد قد مناه قلست وللمفتين ان يردوا
الموقوف عليهم مملوكي يخرج عن العلم متى ما لو كانت
وقفا على الفتر والى ابن فان الاظهار ان الدية الوجبة للقتيل

ت

فقال يقال القاتلة انما يجهلون دية القتل في ارضيه
ما يجب على الورثة مخيفغلام ولا يملن الايجاب للورثة
على الورثة لان عاقلة الانسكان قبيلته ومنهم الورث
وبغيره فلو وجبنا عليهم الدية وهم الذين ياخذون
فكنا وجبنا لهم على انفسهم فاحاصص بقول لان
الايجاب ليس للورثة بل يجب الدية للمقتول ابتداء
يقضي منه اي مما وجب له من الدية ديونه وتنفذ وصاياه
منها ثم اذا انقضت حوائجه تخلفه الورث فيه كسابر
اموله في صلته انما وجبنا للورث لا للورثة ولو كان
للورثة ابتداء ما قضيت ديون الميت ولا نفدت وصاياه
منها وهو ينظر لصبي والمعتوه ان قتال حدها اياه عسر
الدية على ما قلته اي الصبي ويكون الدية ميراثه قال
الاكمل في شرح السراجية وكذا في اي لا يمس الميراث اذا صدر
عن هو غير مكلف كالصبي والمجنون ويخفى ان طفلهم
لا يوصف بالمجانبة شرعا لعدم الخطاب في حكمهم ولا يعتبر
لقتلهم في الاستغنى التهم فتنبه ولو وجد قتيلا في دار
ابنه وابنته وهي بينهما نصفان فادع كل واحد القتل على
صاحبه فلا بين فقلت الدية على قاتلها وعاقلة عاقلة
ولها السدس على عاقلة اخيها ولو ادعى ابن القتل على زوج اخيه
فلا شيء له كذا في خزانة المفتين وفي مجموع النووي لو وجد
الرجل قتيلا في دار ابنه وقد كان قال قتل زوجته وصوت زوجها
قتل في فلا نفد بر عاقلة ابنه من الدية الا انه لا يظن
حق الابن ما عليه من ذلك اذا كان من اصل العرط
منحتم درهم او اقل من ذلك وفيه ايضا اذا وجد الضيف
وذا الضيف قتيلا فهو على رب الدار وعندني حنيقة

والجويكوف

الذي وجد في ذلك الموضع الموقوف على وليك تلون في بيت المال
لانك اني فلك الموقوف الموقوف حبيبتك حيث لو انه وقفا
على الفخر والمساكين يكون من جملة ما اعد له المالك من فائدة
الجامع ايدى مالو وجد قتيلا ولما مع فدية على بيت المال ولا
تتس ما قدمه الماتق والشا رج بانه لا يجب في بيت المال
الا اذا كان يعطى المحلات والا فعد في قرب المحلات اليه الدية
والقسا منه لانه محفوظ محفوظ اهل المحلة فتنبه قال
الهم في الفخر وتا ولو وجد القتل في معسكر يفرغ الكاف الموضع
اي موضع المعسكر وهو المجمع والقتل من كل شيء في الغاموس
وفي النهاية يقال عسكر الرجل فهو معسكر والموضع معسكر
بفتح الكاف نزلوا في فلاة غير مملوكة اي مباحة لاحد
ولا يلا احد في ابي فاك وجدي الخيمة او وجد في
الغس طاط بالضم مخيمه اهل الكورة وعلم مصر السقية التي
بناها عمر بن العاصي والسرادق من الابنية كالف طاطا
والستار والبساط والفنادق وبسرك وفي شرح الهداية
الغس طاط الخيمة العظيمة التي في وهو ما يدعى الخيام
مستقر لا يستقر فالدية والقسامة على من يستقرها
لانها في ذلك كالدرا وان وجد القتل في خارجها اي خارج
الخيمة والغس طاط في نظر ان كافها في خارجها اي خارج
بان نزلت في قبيلة وحدها ووجد القتل فيها اي قبيلة فمن
تلك القبائل قتلى قبيلة وجد القتل فيها اي قبيلة فمن
والدية ولا يفرس كسكنهم خارج فسطاط او خيمة لانهم لما نزلوا
قبائل في أماكن مختلفة صارت الامكنة بمنزلة المحلات المختلفة
في المهر الا ترى انهم ليس لغصير ان يزعم من عنده ذلك المكاف
ولو وجد قتيلا بين القبيلتين كان حكمه كمن قتل في الموضع

قتيل بين اثنتين من انه يجب على قريب وعند تساوي
علمها اذا سمع منه الصوت ولو نزلوا في محلة مختلفة في ابي
مختلفة في كل الزوايا فغنى كل المالك يجب القسامة
والدية لانهم لما نزلوا في محلة صارت الامكنة بمنزلة محلة
واحدة فتكون ضريبة اليهم كهم فتجب غرامة ما وجد خارج
الحيا م عليهم ولو كانوا قد قتلوا عدوا ووجد قتيلا بين
الطرفين فلا قسامة ولا دية ملتقى زادت في النهاية لان
الظا هلك العدو وقتله فكان هذرا زادت في السقوط بخلاف
ما اذا قتل الغريقان من المالكين معصية كالكلابا ذئب
والدور وزي بخاري اذ ليس في اضافة القتل الى العدو وحمل
اموال الميت على الصلاح والفريقان من المالكين فيقتل القاتل
مثل كلا فيجب القسامة والدية على اهل المالك انتم في فاسو
كانت الارض التي نزل فيها العسكر وجد فيها القتل على ارض
فعلها المالك الاجماع لانهم اساء العسكر النازلين بقتل الارض
سكان ولا يراحمون المالك في القسامة والدية في رعي
فيخص وجوبه على المالك كمن في الملتقى فلا يراحمون
فانه يعتبر المالك مع الملاك كمن سبق وهو سدد الراس
على الاجماع وفروقه مكرما في الملتقى في ارضه والارض والارض
مع سدده حول ففته للهداية خالف قصرها وتقال الاجماع
وقال وهذا عند ظاهر طر فز في لاني يوسف بينه وبين
المحلة والداران العسكرين لوافيه للانتقال ولا يراحمون
لا القتل فلا يعتبر الاخر ورو بخلاف الدار والمحلة فانه يراحمون
فيه للقتل فلا يراحمون اعتبارا انتهى في هذه القولين العسكر
بآذان المالك لما كانوا صديقي فقد تقدم انه لا ارض
التي اخذها ولا يظلم ينبغي ان يكون القتل فيها هذرا لانه

فان المات لاصحاب منه اي من الذي اصابه من السهر والحج
فعلما هل الحجة تجب الف من والدية سر جنة والناحية
وجدت بهمة متقولة او وحدانية معتولة وكان ملكا لا ينفك
معنى وفي عطف الدابة على الهزيمة نظرا لانها في العرف تطلق
على ذات الاربع ولا يصح ان يكون عطف تغيب او عطف عام
على خاص بنها على ان الدابة ما يدب على الارض فتشمل
العقلالات ذلك لا يعطف الا باله او تاتى فلا تثنى ويرى
من الف مة والدية وانما يخصها بالادي وان وجد
مكاتب قتيلا في داره فهدر بالاجماع كما في السرخر او وجد
مدير واحد ام ولد حال كون كل واحد منهما قتيلا في
محلة فانفس من والقيمة لا دية الرقيق قيمته وصوى
في حال الاحصاء رقيق ولا يعبر عما لو مات عن وفا وبذلك
قيمة المدير والمولد على عو قتلهم اى عاقلة اهل الحلية في
ثلاث سنين ولو وجد المبد قتيلا في دار حوله فهدر كس
فلا شئ فيه من فسمامة ولا قيمة الا اذا كان العبد القليل
في دار حوله مدبونا فقيمة على حوله يعني بعض المولى
لنوعانية قتلهم حالة غير موصولة لو كانت قيمته اقل من الدية
والا فلا تخص على المولى الا اقل من الدية او من القيمة كما في
المعيط فذلك لو وجد المبد حيا في دار حوله فهدر في دار حوله
كما في الظاهرية والعبد المرد لو وجد قتيلا في دار حوله
او اقل من الف قيمة على ضرب الدار وكون العاقلة في دار حوله
المغتربين والا مكاتب وجد قتيلا في دار حوله فقيمة تجب
على مولاه موجلة في ثلاث سنين تخصص منه كتابته ويصوى
بحرثته وما بقى لول قيرانا عنه لو شئت كما في الفانية ولو وجد
الموت قتيلا في دار مكاتبه فعليه ان يسبي في اقل من قيمته

فان

ليس على الناصب دية يعني ولا على المقتصود منه لا منه منع
عن تدبيرها ما مل رحمتي تكن قدما تحت قول المات وفي
البيع تحت عاقلة ذي اليد عن الربيع ما يغدر وجوب
التي مة والدية لعدم تحقق الفصبت في العقار عند
فتنبيه وفيها لم يثبت بالدرر لعدم كونه اما المهم فقد
نقله في المنع لو لو يجتبه سببا في ذلك من البضائع واليه
لو وجد قتيلا في دية لا تامة ولكن على الايتام فسمامة
وهي الف مة فذلك الدية كما لا يخفى على غا قتلته اى عاقلة
الايتام لانهم اى الايتام لصنفهم ليسوا من اهل البيت ولو
كان جهرا في دية الايتام الذي وجد فيها القتل ودرت
اراد به العاقلة فان الجنون كما لصنفين فعليه الف مة
والدية بقدر نصيبه وعلا قرب القبا فليس هم الدية في الوجهين
كما في غانية السان عن شجر الكافي وظاهره ان جميع الف مة
عليه لان شجرها اهلها او جميع رحمتي لانه اى المديون
بمعنى المالك من اهل البيت ولو جعية هو وغيره
وجد قتيلا في دار صبي ومعتوه فعلى عاقلة الف مة
والدية تقصير الرصبي والمعتوه عن اهلية الممن ولو وجد
قتل في دار من حلق الذي بالله الذي انزل التوراة كان
يهوديا ولا يخفى لو نصرانيا ما قتلته ولا علمه في خلافتين
يمينا لانه من اهل البيت حتى لو نكحها عليه لم يقع عليه
بمينه حلق وفي الحديث تترك يهودي يميني ويدركه ان
ويروى الذي الدية من ماله لانه لا عاقلة له ولو نكحها قتلوا
فعله العاقلة دية القتل ولو مروجلا في محلة فان ماله
سهر لا يدرى ربه او صاحبه حجه ولو يدركه ابن صاحب
وجهاله موضع الاحصاء يستلزم جهالة الرابي به كلفه

نصفيني ولا شيء علي قبيلة الحليف وقال في الحام ايضا
 محلة اختطها ثلاث قبائل وبنوا فيها سجدا فاسكنوا
 رجلين غير القبائل ثلاث دورا حدي القبائل حتى لم يبق
 من اهل القبيلة النابعة احد ثم وجد قتيلا في المحلة و
 السجود كانت الدية اثلاثا فلما علم عاقلة المشتري وثلاثها
 على القبيلتين الباقيتين فان كان المشتري لتلك الدية
 رجل واحد من حدي القبيلتين الباقيتين كانت الدية
 نصفين على القبيلتين الباقيتين وان اشتري رجل من غير
 تلك القبائل دور قسيتين وبنا في المس لتجارتها فالدية
 نصفان نصفها على عاقلة المشتري ونصفها على عاقلة
 القبيلة الباقية وان اشتري رجل من غير هذه القبائل
 دورا ثوبا لكل واحد دورا حدي القبائل كلها من قوم بني
 فالدية على عاقلة المشتري الاول مادم له من تلك الدور
 ولو كان المشتري للدور كلها باع دورا حدي القبائل من الذين
 كانت لهم او اقالها معهم او رد عليهم يعيب بغير ضمان فوجد
 في المحلة اوي سجد قتيلا فالدية على عاقلة المشتري وان
 رد المبيع بقضا قاض فعلى عاقلة المشتري نصف الدية
 وعلى عاقلة الذين رد عليهم النصف ثلثا في المحيط ولو
 وجد القتيلا في وقت اصابها نعيم سني فبكر المس والكاف
 فالتقاة على اهل القرية المس منهم والكاف وسواهم فنفذ
 عليهم الدية فاذا اصاب المسلمين من ذلك فعلى عاقلة
 وما اصاب اهل الدية فان كانت لهم عواقل فعليه والاف
 امورهم كذا في المسبوط ولو وجد قتيلا في دار كانت فلعليته
 ان يسع في الاقل من نصف قيمته ومن دية القتيل في ثلاث
 سني ولا يتجرها العاقلة ثلثا في الظهيرة وهدل تجت علي

نصفين

ومن دية المولي كافي السراج ولو وجد المولي قتيلا في دار ما و
 اليد عديها لادون ~~القتل~~ مديونا ولا فعل على عاقلة الدية
 القسمة والدية لادون ولو لادون كمن ينكل فيما اذا كان مستقفا
 بالدين فان سده لا يملك ما في يده عندني حنيغة وكذا حله
 باعنا انك لتسد حقا في ما في يدي لو قضى دينه كانت الدار
 له ما مل رحقي ولو وجد قتيلا في داريه او داروه وفي
 الهندية عن محمد السرخسي في دارين لا تقبل منها دية
 او وجدت الماة مقتولة في دارين وجها فالتقاة والدية
 على العاقلة في عاقلة من وجد في داره قتيلا قال الشافعي
 والظاهر قوله والدية على العاقلة جملة مستأنفة وان
 التقاة على عاقلة الدار لان على عاقلة حاضرون
 فتكون عليه وعليهم ولا يحرم صاحب الدار من الميراث
 لانه لم يتحقق منه قتل طالا لكان مرة عليه ولا ميراث ثابت
 بيقين فلا يسهط بالشك رحقي اتم في الظانبة والدية
 سبحانه وتعالى اعلم وان وجد قتيلا في محلة خربة ليس
 فيها احد يعرفها محلة عامرة فالداس كنز تجب القسامة
 والدية على اهل المحلة العامة كما في محيط السرخسي قاله
 في الجامع مخلاة او قبيلة او مسجد اختطها ثلاث قبائل
 تريف كابل وهو عشرة رجال والاخر بنو قيس وهم
 ثلاثون رجلا والاخر بنو تميم وهم خمسون رجلا فوجد
 في هذه المحلة قتيلا وفي هذا السجود فالدية تجب على القبائل
 اثلاثا على كل قبيلة ثلثها وكذا لو كان من احدى القبائل
 رجل واحد لا غير فعلى عاقلة تلك الدية وعلى القبيلتين
 الباقيتين ثلث الدية وان كان الرجل من غير القبيلتين
 الا انه حليف لاحدي القبيلتين كانت الدية على القبيلة

لشروعيتها أصلاً انتهى وتبع الدية رطع عقلاً وجمهم لم يسل
المعنى على معاقلة لا تلتفت إلى ما أتى ثم كبر في الاستنفاد
يقال عقول السبيل عقلاً شديداً بالمعاقلة أي تمسكه بالضمير
باعتبار الدم الذي هو مفرز الدم ومتممة سعي العقل الذي هو
الآلة الإدراك عقلاً ويجمع على عقول لأنه أي العقل الذي هو
الآلة الإدراك يحتمل التثنية أي يمينه لأنسان من أركان التقابيل
ولذا قيل فيه عقولنا والعقل أي وثاق وصرها فالصبر
من الحذوق والعاقلة أي الحياطة الذين يعقلون العقل
وهو الدية يقال عقلت الثبالي عطيت دية وعقلت
عن التاتالي أي ديت عنه ما زعمه من الدية وقال الأصمعي
سميت الدية بالعقل لأن الأجل كانت تقتل بغنا والمقتولة
تزرع هذا الاسم حتى يثمر ما لو كانت الدية دراهم أو دنانير أو
الديوان وهو العكر قال الربيعي وأهل الديوان أهل الديارات
وهو الجيش الذي كتبت أسماهم في الديوان وهو جريد من
دون الكتف إذا جمعوا وعندنا حتى لا جردان المعاقلة
هم أهل الميتة وهم العصبات لما طعن الله صلى الله
عليه وسلم أنه قضى بدية المرأة المقتولة ودية جنبها على
عصبة الثالثة فقال بولت الثالثة المقتضى عليه بأصول
الله كنف أغرم من لا صاحب ولا استهبل ولا شرب ولا أكل
فإن ذلك ينظر فقال صلى الله عليه وسلم هذا من الكبائر
وكان كذلك أي بما عمر رضي الله عنه ولا ينبغي بعد النبي
صلى الله عليه وسلم فيمنع على قفا كان ولا نها صكة فالأقارب
أوليتهم كالأقرب والنفقات ولنا قصة عمر رضي الله عنه
فأنه لما دون الدواوين جعل الدية على أهل الديوان فحضر
من الصهاينة من غير فليروهم وليس ذلك بسخ بل هو تزيير

لشروعيتها

المكاتب القسامة لم يذكر هذا في الكتاب ولا شك أنها على قول
الزحيفية أنها تجب وأما روي قول أبي يوسف اختلفت في
بعضهم قالوا يجب على القول الآخر منهم من قال تجب القسامة
عليه كذا في المحيط وهذا خلا في ما قدمناه عن المسبوط فتنبه
ولو وجد قتل في ذر العبد المأذون في الخمار ذكر شيخ الإسلام
في شرحه أنه لم يكن عليه دين فالقتل منه على مولاه والدية
على عاقلة قيساً وأخيراً وإن كان عليه دين فليدين
لجواب عندها وكذلك عند الزحيفية استحساناً كما في الخبر
كتاب المعاقلة
قال في المنهاج ما كان موجب القتل خطأ وما في ضمنه وجب
الدية على المعاقلة لم يكن من موفيتها بدفترها وأحكامها
في هذا الكتاب هي أي المعاقلة جمع معقلة بفتح الميم فتكون
أدنى لهمة فطمع التقاف كما لم يجمع مكرمة وهي أي المعقلة
الدية قال السيد أحمد نقلاً عن أبيه يقول إذا كان الزاد برأس
الدية فقد تقدم كتاب الديارات وليس في هذا الكتاب
شي من بيان الديارات بل من يجب عليه الدية وهي المعاقلة
ولهذا تخرج في الترهات بيان المعاقلة شرعاً بالنية وقال
في حاشية سري الدين الصواب العواقل جمع عاقلة وهو
من يؤذي العقل أي الدية لأن كتاب الديارات قد مره
ولرجح **كتاب المعاقلة** على مقتضى هذا في أهل المعاقلة
فيلوون من محال الخذف أو يبرأ كما قل أهلها من إطلاق
الحال على المحال بولس معوض وقال لا تتعاقب الدية مشروعه
بالكتاب نحو قوله تعالى فدية مسلمة إلى أهله وبألسنة
نحو قوله صلى الله عليه وسلم في نفس التوزن ما به من
الأجل واجماع الأمة لأنه انعقدت جماعهم على ذلك ولا شك



وقيام البعض بأمر بعض قال كان أهل الحلة وأهل السوق
وأهل القرية أو العيينة بحال أو وقعوا حذرهم مرقا صوا
معه في كنفائيه فهم العاقلة والافان كان له متنا صرون من
أهل الديوان ومن العفيرة والمحنة أو السوق فاهل
الديوان أو في كنفائيه لم يكن له متنا صرون من أهل الديوان
فالمتنا صرون من أهل العفيرة لم يعد ذلك المتنا صرون
من أهل الحلة أو السوق وفي قول الحجة فان كانت نضرتهم
بالخفي فعلى الحنفية كالنصارى والفقهاء بنسرتهم
والأساكنة فاسبيحان وفي الحيط وان كان لا ينصرف عنهم
بعض فعاقلته عفيرته من قبال يبه فحجب عليهم
أيعمل العاقلة كل ديد وجبت بنفس القتل حج بهذا القدر
ما انقلب من القود ما لا يصلح فان ذلك لم يجب بنفس
القتل وانما وجب بالصلح والأفال يجب بنفس القتل انما
هو القود فلا يجب هذا المال المصالح عليه على العاقلة
اصلا وكذلك حج بذلك المفظ ايضا ما انقلب من
القود ما لا يشبهه درنة القصاص لقتل الاب ابن عمه
ففيه كد الابن المقتول فماله ايمال الاب لا على عاقلة
كما من لم يكن فان قود خذ الدية من عطاياهم
أعطائيا العاقلة وهو أهل الديوان الذين من ذرهم متنا
أو تؤخذ من رزقهم أي لا من اصول اموالهم بل من رزقهم
العطية والرزق ان الرزق ما يغرض على بيت
المال بقدر الحاجة وبعد الكفاية من أهله في كل شهر
كذا ومما يروى في كل يوم كذا وقع للشاكر وذرهم متنا
ان العطاء يسمي ما فرض لا نساك في بيت المال كسنة الحاجية
ويشمل الرزق وهو ما فرض بقدر حاجته ويشمل العفاية

النفوس

وقيام

معنى لان القتل كان على أهل الشر وقدر كانت بانواع بالخلق
والولاء والعدو هو ان يعدل من قبله وفي غير مدع
رضي الله عنه قد صارت بالديوان تجعلها على قلة اتاع
لمعنى ولهذا قال لو كان اليوم قوم يتنا صرون بالمرء
فعاقلته أهل القرية وان كانوا بالخلق فاهله والدية صلة
كما قال لمن ايجابها فيهم هو صلة وهو العطايا ومن
ايجابها في اصول اموالهم لانه حق وما تحملت العاقلة الا
للتخفيف ولما حصل الدال النفس لما كانت محترمة
ولا وجه لاهلها ولا لاجاب القود على الخط لانه
معدور من رفوع عنه الخط وفي اجاب الكل عليه عتق به
ما فيه من اجتنابه واستصعابه ونفس اليه العاقلة
تحتق بالتخفيف وانما كانوا خصم بالضم اليه لانه
يقدر في الاحتراز لقوة فيه لان العاقلة ان الانسان انما لا
يحتز في قاعاله اذ كان قويا فكانه لا يبالى به احد وقلد
القوة تحصل بانصافه غالبا وهو خطأ وبصرته لم
لانها سبب للأقدام على التعدي فقصروا بها عن حفظ
فكانوا وطمناض اليه بخلاف جنابية الاموال فالعاقلة
لا تحتاج الى التخفيف لمن هو مضمون في الخط اذ كانت
العاقلة من أهل الديوان فان كان غامضا وله ديون يرتزق
منه للقتال فعاقلته من كان في ديونه من الغزاة وان كان
كانت له ديون يرتزق منه وعاقلته من كان يرتزق من
ديوان الكتاب ان كانوا يتنا صرون بها ولا يمكن له ديون
فما قلته انصافه وان كان نصرة بالجمال والدور بد يحمل
عليهم وان كان من أهل القرية فنصرت به أهل القرية يحصل
عليهم وفي الذخيرة ولما حصل كل العبرة في هذا القناصر

ضلي عاقلة كما واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين
اعتبار الجرح بالكل اذ هو يدرك لنفسه فيوجع كل جزء
من جراحه فلا بد سنين قال الشامي ومن هنا يفرق
بين العطا ولا يزف فافرح الزرق اذا خرج في اقل من ثلاث
سنين يوحده بقدره وقد مرنا في السابق منه على
حقيقتها بخلاف العطا فامل قال غمرايت التصريح في
المحتج بالفرق معللا بان الزرق ما كان عقدا في الغاية
لزم التخرج لا اخذ منه في اقل من ثلاث سنين انتهى ولذا
اي كما ينبغي يجب في مال القاتل عداي لا على قاتله
بان قتل الاب ابنه او ثقلب القصاص بالنسبة مالا
يوحد ذلك من القاتل في ثلاث سنين عندنا وعند
الذين يوجب على القاتل حالا يعنف عنده ما وجب على
القاتل في ماله يكون حالا لان الثا جمل للتخفيف فخير
العا قلة فلا يلحق به العدم المحض ولنا ان القياس
يا ليحيا بالمال بما قبله النفس لعدم المائدة بين النفس
والمال والشرع ورد به اذا كان خطا فلا يتعدله فيجب
موجلا فانه خرجت العطايا في الذم من ثلاث سنين
او خرجت في اقل من ثلاث سنين تؤخذ الدية منه اتم
ما خرج من العطا يعني اذا خرج في اقل من ثلاث عطايا
ثلاث سنين مستقبلة اخذ منها حصتها من الدية بخلاف
الما هنية قاله المفكرى ونهيه الحوى والمراد ان العطايا
حق السنين الثلاثة المستقبلة لم اعطيت في سنة واحدة
اخذا منها الدية وليس للمعا قلة تاخيرها او تضي الثلاث
سنين من بعد القضا كما اعطيت عطايا الثلاث سنين
في المستقبلة بعد القضا في اربع او خمس من السنين

خطا

رضي الله عنه مثله وفيه ابن لهيعة يعني يعمد ابتداء هذه
ثلاث سنين من وقت القضا بالدية لا من وقت القتل لان
الوجوب الاصل في مثل ومثال النفس الا انه اذا فرغ في
القاضي بتحقيق الحق من استغفار النفس لاثمها على معنى
العقوبة فيحق الحق بقضائه الى المال لمعنى انذارها
من ذلك الوقت كما في ويللفور فانه انما يجب بالقضا
وان كان رحمة متعذرا قبله ولكن في الحكم جعل الوجوب
رحمة العين الا ان القاضي حمله بالقضا الى القيمة ولهذا
له ذلك المولد قبل القضا لاهتمام عليه فاعتبرت قيمته
الاول يوم القضا كما في شرح الهداية قال القوفون في درر
البحار يؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين خرجت في
اقل والار قال شارحه ولا ينبغي الخراب هذا هو المذكور
في الجمع لك في الهداية وغيره انه اعطيت العطايا في
ثلاث سنين مستقبلة بعد القضا بالدية في سنة واحدة
او في اربع سنين تؤخذ الدية كلها منها في سنة واحدة
او اربع سنين لا وجوبها في العطايا الحقيقية وذات اهل
في اتم وقت اخذ فلي هذا كما ان الرد من ثلاث سنين ثلاث
اعطيت حتى لو جتمعت في السنين الماضية قبل القضا
بالدية لم يخرج بعد القضا لا يؤخذ منها لان الوجوب
بالقضا ولو خرجت عطايا ثلاث سنين مستقبلة في سنة
واحدة يؤخذ منها كل الدية لانها بعد الوجوب واذا كان
الواجب بالغفل ثلث الدية في النفس او اقل كان في سنة
واحدة وما زاد على الثلاث التمام الثلاث في السنة الثانية
وما زاد على ذلك التمام الدية في السنة الثالثة كما قدمناه
عن الشعبي وابراهيم النخعي وثبوته عشرة رجلا واحدا

القاتل من جانب الآخر فإنه يضرب ويأخذ الدواب والديون
 واد كانوا اجانب وفي الكافي ويعتبر أهل كل من أهل
 سوادهم وقرهم ومن كان له من أهل سوادهم وقرهم
 بالكوفة عتق عنه أهل الكوفة وفي السقوط وبوان اخوان
 لاب ودم ديوان احداهما بالكوفة وديوان الاخر بالبحر
 لم يعقل احداهما عن صاحبه وانما يعقل كل واحد
 منها أهل ديوانه وفي السليمانية ولا يعقل أهل مدينتها أهل
 مصر خذ أهل كل مدينة يوان غلجدة وبوان تتناصرون
 باعتبار العرب في السليمانية فاهل مصر وقت العرب من أهل
 مصر خذ في الحجة ولو مضى بالدينه على عاقبته بالكوفة
 في ثلاث سنين فاحذ منه ثلث الدينه ولم تخذ من حول
 اسمه عندهم يجعل في ديوان اهل البصرة فاهل البصرة
 ديوان اهل البصرة الا انه يوحى من عطا له بالصف
 حصنه وفي الكافي واذا كان مسكنه بالكوفة وليس له
 عطا فقتل رجلا خطا فلم يضر عليه حتى تحول من
 الكوفة واستوطن البصرة فانه يضرب بالدينه على عاقبته
 بالبحر ولو مضى به على غير عاقبته بالكوفة فتنقل
 عنهم ولديك البدوي الذي لم يلق بالديوان لم يعقل قتل
 القضاة يضرب بالدينه على اهل الديوان وان كان ذلك بعد
 القضاة على عاقبته فالبدينة يتحول عنهم وفي الظهيرية
 القضاة اهتلعوا الكوفة جاني رجل منهم حنايه وقضى
 ولوان اهتلعوا الكوفة فمضى يقولون من اهل البصرة وقضى
 بها على قلته فمضى يقولون عتق مديهم ودخلوا في قضيتهم
 اهل البصرة يكن لهم ديوان عتق مديهم ودخلوا في قضيتهم
 وفيما لم يرض ولم يمدخلوا في اوقاد الكوفي ومحيط
 السرخسي وصفي استخفى ديوانه في العرب احداهما في غيرة

القاتل

بعد

اخذ الدين منهم ولا يبطون فيما قبل ذلك فمضى القضاة
 يعني ان المقصود ان يكون هو تخلف على العالم فله وفيه حصل
 بخروج عطيات الثلاث سنين المستقلة من بعد القضاة
 في سنة واحدة طالبناهم بدفعها وبعدهم الاموال لهم لدا
 فتمت والله تعالى اعلم وليؤديه ما في محيط السرخسي
 حيث قال فان عملهم عطية ثلاث سنين عمقوا وحدهم
 مما وجب بعد القضاة بالدينه فالدنية في ذلك كلها محجلة ولو
 خرج له عطا وجب قبل القضاة بالدينه لا يكون فيه شيء واستقبلت
 الدينه في الاعطية المستقلة بعد القضاة وان خرج لكل
 سنة اشهر وجب فيه سدين وفي كل اربعة اشهر سدين
 الدينه انتهى وفي المحطة وان كان عاقلة الرجل اهل مدينته
 قضى عليهم بالدينه في اشهر فمضى فان خرجت لهم اربعة اشهر
 مضت قبل القضاة بالدينه لا يوحى من ذلك شيء وان خرجت
 لهم اربعة اشهر مضت قبل القضاة بالدينه لا يوحى من ذلك شيء
 الدينه بالحصة فنظر الكائنات اشهر فمضى في كل شهر
 يوحى من رزق كل شهر نصف مدينه ثلث الدينه واكثر
 الدواوين الوديوان القاتل من هذا ان يكون قاتل ذلك
 الديوان من ديوان الديوان الذي فيه القاتل فمضى
 اليه وجب الدواوين من هذا المصروف ليس يضر اليه بعد
 الدواوين من دواوين هذا المصروف ليس يضر اليه بعد
 ليس له قاتل من يد قاتل الديوان الذي فيه القاتل فمضى
 وان كان قاتله من يد قاتل الديوان الذي فيه القاتل فمضى
 ولم يكن يضر اليه عشرين من قبل اليه واذا كان في هذا
 المصروف ان كان قاتل الديوان القاتل فمضى وان كان قاتل
 القاتل وديوانه هو بعد من ديوان القاتل الا انه يوحى

القاتل من الاب والاخ من جانب الام فانه يضمر اليه ديوان
المشقة ويعتبر النسب ترجحا والتجميع يعتبر اولا بالتب
في الديوان فاذا استويا في القرب يعتبر ترجيح النسب
وان لم يكن القاتل من اهل الديوان فمما قلته قيلت
اي عشيرة واقاربه وهم عصبة النسبة والقسملة بنوا
واحد وليس بسوط ومن لا ديوان له من اهل البادية ويحرم
نفاقه على الانساب وان تباعدت منازله واختلفت
الباديات انتهت وهذا لا يمكن الاقباؤه ديوان والا فقد
حكيت ان حشدها اذا كان ديوانيا ولا قباؤه
دواوين ففعله على اقباؤه في ديوانه فان لم يسمع
فعل الكل يعني على جملة الاقارب ديوانه ومن ديوان
غيره فان لم يكن القاتل في نسبه ولكن لا قباؤه دواوين
ففعله على اقباؤه اليه من اهل الديوان فان لم
يسمع فهو غيرهم فان لم يكن هو ديوانيا ولكن لم يسمع
اقباؤه ديوان في المهر لا ديوان لبعضهم ومن يستكنون
الرشاق والتبعية يستكنون فان ينظر اليه ان القاتل يكتن
الرشاق فهو على جملة اقباؤه الذين يستكنون الرشاق
والذين يستكنون الرشاق اهل الديوان وما فصلت فيهم في
ماله وان كان القاتل يكتن المهر ففعله على اقباؤه الذين
في المهر من اهل الديوان فان لم يسمع فهو من ماله ولا يجب
على عاقلته من اهل الرشاق الذين لا ديوان لهم وان لم
يكن له ديوان ولا قرابة ينظر ان كان ينظر على اهل
الحرف ففعله عليهم والعقل في ماله وان كان ينظر على اهل
الحلة ففعله على اهل الحلة والقصر عليهم وان كان ينظر
بالمهر فهو على اهل المهر كذا في الحيط ففعلهم بهذا ان يبينه

واقارية اغانيجيون الذين عند انتصارهم ولا فتوضو
على كل من يتناصرون به بتبوير البصائر والنصرة هاهنا
هي العتيرة في هذا الباب لا قد من تحت قول الماتت لمن
هو منهم فتنبه ولو كان البدوي فالزوال في المهر وليس له
مكن في المهر لا يعتل عنه اهل العطا لان اهل المادية لا تقبل
عن اهل الماتن ان فيهم كذا في الكافي ويعتبر الدية عليهم
اي على العاقلة في ثلاث سنين في كل عام تلك من الدية
هذا اذا كان كالدنية ولا فتد من انه لو وجب تلك فادونه
في عام وما زاد في الثلاثين فمع عامين وما زاد فيهما
ففي ثلاث سنين بمعنى ان طيات ثلث سنين فليحفظ
هذا الاحاطة التي مع ما تقدم من قول الماتت فان خرجت
العطا يا الخولان هذا لا يتا ولا في اهل الديوان له واسا
من عاقلته قيلت له اهل حرفته او اهل محنته ويحذرك
مما لا يحط به فالتسني في حفرهم باقية على معناها الاصلي
كلا يخفى لا يوجد من كل واحد منهم في كل سنة لا درهم واحد
او درهمين وثلث ولو يزد الما خوز على كل واحد من العاقلة
من كل الدية الما خوز منهم في ثلاث سنين على اربعة دراهم
على الاصح بنه به على ما ذكره القديري انه لا يراهم الا واحد
على اربعة دراهم في كل سنة وينقص عنها وانما كان الاصح ما
ذكره الماتن لان محذرهم الله نص على انه لا يراهم الا واحد
من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة اربعة فلا يوجد
من كل واحد في كل سنة الا درهم او درهمين وثلث درهم كذا في
لان معنى التحقيق مراعيه ولو خذت في كل سنة اربعة
يكون في ثلاث سنين اثنا عشر درهما فيخرج من حد التحقيق
ليكونه حد البرية وقال الشافعي يجب على كل واحد نصون دينار

ايما وانهن نفقة الا قرب غالا قرب يغوصن ذلثا الى الاما لانه
صو العالم به زيلقي وقال الولوالحي فانه لم يكن للمعاقل دون
بان كان من اهل البادية وجبت الدية على الاقرب فالاقرب
من عشيرته من قوم الاب فانه اجحف بهم يصنع اليهم قرب
القبيل اليهم من النسب من الانخاذ والبطون فان ضم ورم
ينسحق الاجحاف في الباقى في يكون الساقى في بيت المال
في ظاهله ودية وفي رواية في قتاله كالموت فله عاقلة اصلا
والختار هو اربعة الاوى وقالوا هذا اذا كان القاتل غريبا
لان العرب حفظوا انسابهم فان لم يكن اجحاب العقل على
عشيرة فله قبيلة فاما اذا كان القاتل نجسيا ولا بدوا له
بان لم يكن له ديوان ولا من مصرفه ديوان له فله عاقلة ولا
عشيرة له او كان وقد اجحف بهم اختلصوا فيه منهم من نقال
يعتبر في ذلك الحال والعرب الاقرب فالاقرب وهذا غير
سديد بل يكون لك على الرايين الاقرب فانها يجب في بيت
المال او في مال انهم والزوج لا يكون عاقلة الماة وقد اذروا
لا يكون عاقلة الزوج والاين لا يكون عاقلة الام الا ان يكون
الزوج من قبيلة بهيمة الدار في الحيط والقاتل عندها كاحد
ايما واحد من العاقلة فيما يوردى لانه القاتل فلا معنى
لنكره والاخذ من غيره وانشاء الله هجر الى خلافتك في
فقال لا تجب على القاتل شيء من الدية لانه معدود ورويه
لا يجب عليه الكل فلما بعض اذ الحجة لا يخالف الكل قلنا
ايحاب الكل حجاب به ولا كذلك ايحاب البعض ولانها
لا تجب الا للنفقة وهو ينفع نفسه منها ما ينفع غيره ويل
اشد فكان اولى بالايحاب عليه فاذ كان الحطب معدودا
فالبرية منه اولى قال الله تعالى ولا ترزقوا رزقا

فيؤيد بين الكلاله صلة فيعتبر بالزكاة وادها ذلك
لان خمسة درهم عنده نصف دينار ولما نقول ما حط
رسته من اربعة الا ترى انه لا يؤخذ من اصل المال فينقص
مها تحقيقا لزيادة التحقفي زيلقي السنن بعنف
العطيات في سنننا فيحفظ وكان لنا سببا ان يذكرنا فانه
عقب قوله فان خرجت المطايا الى الحاصص الازداد
النازع ان يبين معنى ما تقدم من قول الماتن فتوجد
من عطايها في ثلاث سنين اي يؤخذ الدية من عطياتهم
الثلاثة وقد مرنا ارضاح ذلك فان لم تسع كلنا في سنين
الدبر وروى المخر فان لم تسع وكذلك في السنن القبيلة
اي قبيلة القاتل ذلك ايما ذكرنا من قبيلة الدية يعف
ان قلت العاقلة حتى صاحب الرجل منهم الذم اربعة دراهم
والسنن الثلاثة ضم القاضيه اي الى قبيلة القاتل
وعشيرة اقرب القاتل بنسبنا حتى القاتل في ذلك من
اولا الحجة بن علي رضي عنهما حتى القاتل في ذلك من
هذه القبيلة الحبيبة ضم اليهم القبيلة لم يستعملوا
المنهاج على ترتيب العوصات الاخوة ثم بنو قيس الانعام
ثم بنو هواختهم في ابا القاتل وبنو ابيه فقبيل له يكون
لهم وقبيل لا يكون لانه القاتل في ذلك من قبيل لا تصيب
كل واحد منهم اربعة وهذا الكفى انما يتحقق عند اللزوم
والا با والاين لا يكونون قالوا هذا حتى الحرب واما ما
فقد ضيعوا نسبا لهم ولا يمكن ذلك في حفر فان لم يكن
فقد خلتوا فيه فقال بعضهم ببيعة بن النزال والترب الاقرب
فالاقرب وقا بعضهم يجب الباقي في مال الحجاب وعلى هذا
حكم الابات اذ لم تسع لك ذلك اهل قرية ضم اليهم اقرب الزباد

٥٥٢

كان القاتل يهونها وليس له عطايا ولا يلزم من كونه ديونا
 ان يكون له عطايا فبحر انتمى وعاقلة المعتق بغنى
 القاتل قبيلة سيده مع سيده شربلاية عن البرهان وذلك
 لان انتصاره به وهم ويؤديه قوله صلى الله عليه وسلم
 مولى القوم منهم ولو كانت المرأة حرة مولا لبنى بغير
 تحت عدد رجل من هلك فولدت له غلاما فاقلة الابن
 عاقلة امه فان جني جنابة فلم يقضي بها القاضى على
 عاقلة الام حتى عتق الا قال القاضى يجوز ولا قوة الي
 ولا مولا بيه ثم يقضى بالجنابة التى قد حلتها على عاقلة
 امه ولا يجوزها عنهم ولذا لو حفر قبر قبل عتق امه ثم سقط
 فيها انسان بعد عتق امه فالحكم في ذلك حيث يقضى
 بالدية عاقلة الام كان الحاقا بالقاتل ولا كان صغيرا
 قابوه لولا المسبوط ولوان امرأة مملوكة مولا لبنى بغير
 جنت جنازة وجفى بغير فلم يقضى بالجنابة حتى ارتدت و
 وحقت بدار الحرب سميت فاعتقها رجل من هلك نحر
 ورفع في البئر رجل فاقضى بقتل الجنابة على بغيره لدار
 المسبوط ولو مات الكاتب عن وفاء له ولد حرم يود كتابته
 حتى جنى ابنه وابنه من امرأة حرة مولا لبنى بغيره الكاتب
 لرجل من هلك فعقلت عنه قطع امه ثم ادت كتابته فان
 عاقلة الام برصعوك على عاقلة الاب كمال الكافى ويغتالى يود
 الدية عن مولى المولا وهو لا الحلف مولا الذى عاقده
 وقبيلة مولاة التى عاقده لان العرب يتنصرونه فاشبه ولا
 العتاقة وفيه خلافا لافى وقد خالفه في الولو ولو ولي
 رجلا ثم فتر رجلا خطا ثم تحول عنه قبل ان يعقل كانت الدية
 على الثا لى لى محبط السرى حرنى اسلم وولى مسلما

وعدم وجوب الكل لا ينفى وجوب البعض الا انتهى ان كل واحد
 من المواقل لا يجب عليه الكل فليست يجب الكل وهو هذا يجب
 عليه فظهر بذلك ان عتقا لجزء بالكل باطل ولو كان القاتل
 قديمه لان النسب والذرية ممن له حظ في الديون ولذا يجوز
 لا ينفى عليهم من الدية اذ لم يمتدح والقتل كل في الديون فنفى
 امرأة وصبي او مخنفون فنفوا عنهم على الصغر ويدفع
 ولهم ما من مالها وقيل لا يدخل في العاقلة الا الرجل العاقل
 لان العقل انما يجب على هذا النوع والناس لا يتنصرون
 بالنسب والعسبان وعلمه مثنى في الهداية قال في القناعة
 وهو خبير الرطاي وهو لا مع وقواصل بر واية محمد
 انتم الذين ذكر في العنابة ان ما تقدم انما هو فيما اذا وجد
 القاتل في دار امرأة فادخلها المتأخرين مع العاقلة بشفاعة
 قاتلة بسبب وجوب العاقلة اما ما هنا فغيرها اذا
 كانت قاتلة حقيقة والفرق ان العاقلة تستلزم وجوب
 الدية على القاتل اما بالاستقلال او بالدخول في العاقلة
 بخلاف القتل ما يشرك فانه فلا يستلزم الدية انتم لم يخشا
 فليس في المسألة اختلاف صحيح لا اختلاف في الموضوع فتأمل
 يزعمون في النهاية لذلك ان يكون من اصل العطايا فلا
 يعم عليه من الدية عندنا لان الدية تؤخذ من الاعطيات
 وهذه انص في المسبوط واستلزمه بعضهم بان العاقلة
 قد لا تكون من اصل العطايا كما تقدم لانه لو كان قوم تناصرو
 بالوفى فقام قتلهم اصل الحرف او بالحلف فاهله وعلم ما في
 النهاية يلزم ان لا تحب الدية علم القاتل ابعاد اذ يكون
 القاتل وعاقلة من اصل العطايا قاتلا لم يعد على قال
 المحوى وفيه ثا مل اذ يجوز ان يحمل ما في النهاية على ما اذا

في دار السلام نرجني جنانية عقلت عنه عاقلة الذبيح والآله ابنة
 نمر لا يجمع عاقلة الذبيح كآلة والآله عاقلة مؤيد بالاب ستر
 وكذلك عاقلة الذبيح كآلة والآله عاقلة مؤيد بالاب ستر
 انسان بعد عاقلة اب فان ذلك عاقلة الذبيح والآله
 دون عاقلة اب كآلة في بسوط ذمي سلم ولم يبول
 احل حتى قتل قتلا خطا فلم يقنع به خني واليرجل من
 نعيم نخ جني خانية اخي فانه يقضي الجني بين علي
 بيت المال ويظل مؤلا في النظر بيني ولو جعفر يبر
 ثم واليرجل في وقوع في البئر رجل كانت ديتة في ماله ولا
 يعقل عنه بيت المال بخلاف ما لم يبر بسم الله او جرح خطا
 فقبل الاحابة عاقلة ثم وقعت رمية فقتلت رجلا
 وجب العقول في بيت المال كآلة في محط السرخي واعلم
 انه الضهير للشان لا يعقل اي لا يجب دفع الدية على
 عاقلة من العقول مطلقا جنانية عبد علي غيره فا لصدر
 مضاف للناقل بانه يجني العبد على جرح خطا ولا تعقل عاقلة
 لما في عاقلة جنانية عمد فلا تفرم دية المجني عليه الا وقال
 ولزمت الدية فالعاقلة لا تقتلها بل يجازيها الجاني او
 سقط الثور عن الاب في قتله فهو بصيغة الصدر في كلام
 الشارح لا يصيغة الماضى فتتم واينه منصوب على
 المفعولية عمد كما مر تحت قول المات كل دية وجبت بتنس
 القتل ولا يصلح ان يكون عميلا للشبهة كما توهه السد حمد
 تنها للمجاني فان قتله لم يسقط بشبهة الا لشبهة له في
 قتله وانما سقط القود لانه كآلة بسببا في ايجاده فلا يكون
 الابن سببا في ايجاده ولا شارة قوله تعالى وعلى المولود

له فان اللام للسمع ولو قتل به كآلة عليه لانه كآلة فيما
 يوجب القود والابوجه ولا تعقل عاقلة ماله من جنانية
 المجاني حصل من المجاني في جنانية على مال او نفس
 او ماله من عتاق المظلم جنانية ولم تقع عليه دية وكانت
 العاقلة ملذبة له فيها وذلك لان اقرا واصح لا يلزمها
 العاقلة لغصور ولا يته عنهم سو كآلة العاقلة فقتل عدا
 او خطا فانه في ماله القاتل كآلة الا اذا جرح فقتل ولا
 يعقل العاقلة ايضا ما ثبت من جنانية المجاني بسببها
 الواجب فيها ما دون نصف عشر الدية لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تعقل العواقل عمد ولا عدل ولا صلح ولا اعتذار ولا ما
 دون ارش الموصحة بل يجازيها في بها في ماله وذهن ارش
 به لما رواه ابن رزين في كتابه عن ابي زهير قال مضت ائمة
 ان القاتلة لا تحمل من دية العمد شي الا ان شيا ولذلك لا تحمل
 من مخ العمد شي قال وكذا غاذا لك على الذي يصيبه من ماله
 بالغا ما بلغ لانه سلمة من السلم لقول رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لا تعقل العاقلة عمد ولا صلح ولا اعتذار
 ولا ارش جنانية ولا قيمة عبد الا ان يشا وروى الطبري
 عن عسادة بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا تحمل على العاقلة من قود موقوف شي وقية كآلة
 ابن نيهان ضعيف وقدر في محمد في الموطا عن ابن عباس
 قال لا تعقل العاقلة عمد ولا صلح ولا اعتذار ولا ما جدي
 الملوكة واخرج سعيد بن منصور عن ابن السند والمنف
 الا انه لم يذكر ولا ما جدي الملوكة قال ابن عبد البر ولا مخالف
 له من الصحاح ثم رضي الله عنهم وهو كآلة ليس فيه ماله
 ارش الموصحة كآلة اخرج ابن ابي شيبة عن طريق ابي عبيد

الاخشي قال ان عمر بن الخطاب جالس في رجل من بني غفار
فقال انه يؤرخ فقال عمر ان هذا البضع لا يتباعا قلها اخبر
القرن وعن الشعبي ليس فيما دون التوضعة عقل وقدر من
فصل فصل الحنين انه الصبي ان الحكومة العدل لا تتغير
العاقله مطلقا وان لم تكن ارض الموصحة وفكر الانفاق
عن الكرخان الماقله لا تعقل جنابة وقعت في دار الحرب
فالدية في مالها في الا ان يصودقه في قرايرها فان التصديق
اقرا منهم فيلزمهم باقرارهم لانهم لا يدعون على انفسهم
والا متناه كان حكمهم وقد نزل او تقوم حجة اني بسنة لان
ما ثبتت بالسنة كانت هكلا نكاحا سبها مسينة هذا اذا
اقامها فقبل ان يغضي بها التراضي بالدية على ما لا مال
فرضي بها في ماله ثم اقامتها يجوز لها التاقله فلو كانت له ذلك
لان المال قد وجب عليه نقضا التراضي فلا يكون له ان يبطل
نقضا به بسنة صرح به في الميسوط طر ما تم فقلت بالسنة
هنا مع وجود الاكراه من المدعي عليه مع اننا اي البينة لا تقتبر
اي لا تسمع منه الا مع وجود الاكراه اي البينة تثبت
ما ليس بثبت باقرار المدعي عليه وهو الذي لم يثبت
بما لم يدعي عليه الوجوب اي وجوب الدية على الماقله فان
اقرار الجاني بآثام الجنابة على نفسه لا يتعدى اليها قلته
اذا كانا بكذبين له ولا يفتا البينة هذه فامتنع والكيفية
على الماقله وهو غير مبرر فلم تكن مع الاقرار لا تنقوا
للقسم وهذه الدعوى هو اتفاق فالبينة تقوم عليه مع قراير
لانا تثبت ما ليس بثبت باقرار المدعي عليه في ما ثبت
بالاقرار يجب موجلا وما ثبتت بالصلح لا الا اذا شرط
التاجيل في الصلح وقد عرف في موضعه وتوكل بالقتل خرطا

فلم يرتضوا اليه لا بعد سنين فيقتضي عليه بالدية في ماله
في ثلاث سنين وكان اول المدة من يوم يقتضي عليه لان
التاجيل عن وقت القضاء والثابت بالبينة فالتاثيرات
بالاقرار قبل ولا يله اضعفى ولو نقصا دفع القاتل واواليا
المقتول على ان ياضي بحد الذمضي بالدية على الماقله
بالسنة وتذهبها بالتكذيب القاتل واواليا مقتول الماقله
في قضا التراضي عليهم بالسنة فلا شئ عليها اب العاقله
لان نصا دة ما ليس بحجة عليهم لان القضاء دفع بمنزلة الاقرار
وهو حجة فاصرة لا تتجاوز عن القرض ولا عليه في ماله اي لا يلزم
التاقل بدفعه الذم في ماله لا ويا مقتول الا مقدار
حصته من الدية وانما ارمته للقصة لان نصا دة ما حجة في
حقها يزعم ولغظه لان الدية بتصا دة ما تغري عاب
العاقله بالقضاء ونصا دة ما حجة في حقها فلم تلزمه الا حصة
بخلاف الاول حيث يجب جميع الدية على القاتل لا يجوز نصيب
من الوطيا بقضاء بالدية على الماقله وقد وجد هنا فافتر
انتهى ونفى عن الهندية عن الكافي انه لم يكن عليه وماله
شئ الا ان يكون له عطا معهم فحينئذ يلزمه بقدر حصته
وذكر في الماقلات البينة على القاتل الذي يوجب الدية عليه
العاقله لا يقبل عند غيبة الماقله لذ في نظرهم ولا يعلم
انكصرت في ذلك هو لكان في الحق عليه اي لا يكون الخصم
عاقلته وفي الخابيه رجال عند القاضي له قتل رجلا خطا
فاقام وفي القتييل بسنة ان المدعي عليه قتله تقبل هذه
النسب اده ويتعفى بالدية على الماقله وفي شرح الميسوط
وان قال الوطى يعتذر له لا اعلم ببينة فاقضي في ماله عليه
في ماله قضى القاضي بها في مال القاتل وجد وفي الجنابة

الخصومة عليهم وهو الظاهر فظاهر قال الخصم في الس
عنا حتى ولا ينبغي ان الخصم هو الحيواني ولا يتخلف من ليس
بخصم ومقتضاها لا يصح اقرارهم لا يتحملون الدية لاسباب
العلم فافترقوا في الحقيقة واقرارهم مع خصمهم رخصة لا اقرار
لم يلزمهم موجودا فلا يحملون ما ليس بنسبته لاسباب اقرارهم
مرجحه الله بلزوم التخليف على العدم لما هو جوازه من اقراره
لولا ان اقبلت بمالك على زيد واقراره بغيره كان له على زيد اقرار
واقراره بغيره ولا يثبت اقراره بغيره لان اصله فيه غير اقراره
اذا وجدنا في اقراره بغيره لا يتوقف على الاصل اذ هو جوازه وان
كانت قاصرة ومبالتناظر هذه قوله وقد ظفرت بالذوق
ففي الثالث من جامع الفصولين دعوى القتل لظلمة على
القتل ان تسمع والبيبة عليه تقبل بغيبته العاقلة ودعوى
الدية على العاقلة بغيبته القاتل لصلح فدل في قياس ما كنهناه
عن بيع في اخر الفصل السادس ببيع الايصم دعواه في كل
الدية عليه ثم انتهى لمخصص اية فان مقصوده ان لا تصح بقدر
ما يخصهم من الدية تا مل واد حتى خرج على نفس عمدا
قتلا خطأ فم اية الدية كما في قصص كفن او تبدل الجناة كمن
والعصبي وهو الاولي لا تقدر في كنهنا تا الواجب على العاقلة
ان عاقلة الحيواني يعني اذا قتله تبع في ذلك ان يلقى بغيره
في كلام مائنه ذكر النقص وحيث وقع ثبوت التوبة في كل
الاولى للثاني ان يقول قد بنفس العبد لان العاقلة
لا يتحمل طراف العبد وقال ان لا يتحمل النفس الصا
بل يجب في حال القتل لا بد له المال وقد كثر لا تغفل العاقلة
عمدا ولا اعتدا ولنا انه ادعى فتحملة العاقلة كل هو وهذا لان
ما يجب بقتله دية وفي بدل الادى لا المال على ما بيناه

للخصومة

فالخصم صحر

بيته فاراد ان يحول ذلك الى العاقلة لم يكن له ذلك ولو قال
الولي لا تجوز القضا في حاله لغير احد بيته فاخره القاضي لزوج
بيته تحضي له على العاقلة ولو كان القاتل صبي فالقلم الوه
قال السيد احمد لا يرد عليه لبيع الجرد والوصي خاتمة الذي نقد
عنه بالمص صبي قتل رجلا حتى يحبس على العاقلة الدية
ذكر في الما قاتل الخصم في ذلك فهو الحيواني لان الحيواني لا يبيع
مبلغ الرجال وكان اراءه بغير الرجال قوة التمسير والامر بغير
صنبا رحتي قلد يوخذ من قوله الخصم هو الحيواني
الحيواني لا يتحمل الدية العاقلة جواب حادثة التوبة
وهي ان الحيواني لا يبيع الدية صبيته تا ت التوبة
عنه فاخره على عاقلة العاقلة فاخره ولو كان الحيواني
من صبيهم فاخره وبيع اية التوبة عمنها المينة تحليف العاقلة
الدية عاقلة الصبي الحيواني ليعضف الصبي الحيواني ولو كبر
انه الضمير للثاني لا يتخلف في العاقلة على ذلك لاداد للثاني
التعويض في صحة الدعوى وفي الدعوى فغير متوجبه عليه
العاقلة بل عذاب الحيواني كان له ا ب وظاهرة انه لا يلزمهم
شيء بتلك الدعوى وبيع صنبا رحتي وهو ان العاقلة لا تبيع
يعضف الحيواني يعني والحيواني منكر وصغيرا يجهل اقراره وهل
يصح اقراره بالنسبة اليه يعني ما بالنسبة الى الحيواني فلا يصح
اقراره ولا يملك فلا يطلب مجبته من الدية حتى يعرض
بموجب اقرارهم عليهم بالدية اية ما عمل حصصه الى ام لا فان
قلنا نعم يصح اقرارهم ويعرض عليهم ببيع الحيواني الذي
في حرمهم اذا ذكروا القاتل عمنه كما تضمن اقراره لزمه يلزمه اذا
انكر ان يتخلف فيه لظهور ما يدبره وفي لزوم الدية به وهذا
ينافي ما قدمناه وان من انه لا يتخلف في العاقلة لعدم توجه

وهذا

من قبل كانت على العاقلة بخلاف ما دون النفس لانه
يسلك به ملك الاول والرحم بالحدوث جنايته اي لا تنقل
العاقلة جنايته على ولا جناية عبد ونحوه نقول به لان جنايته
توجب دفعه الا انه يفديه المولى بزييل ولا يبدل صدى
ولا امرأة ولا مجنون في العاقلة اذا لم يتناصروا الفاذ
به انهم اذا تناصروا بهم يبدل صدى في الدية يعني لو كان القتيل
غيرهم ولا فسد حلون على الصفة كما مرفى قول الماتن ولو
القاتل امرأة وحسبها ومجنون في قتلى الذبيح قال اصحابنا
ليس على النسك الذبيحة مائة حفظ في الدية فان عقل القتل عمره
الصفحة لا يغفل مع العقل صبي ولا امرأة ولا ان العقل
انما يغيب على اهل النظر لثمن من رقيقته والناس لا يتناصرون
بالضبيان وانفس وانما لو كان القاتل صبي او امرأة لا
يغيب عليها من الدية بخلاف رجل لان وجهه جرمين الدية
على القاتل باعنا اذ احد المولى لا يضر نفسه وهذا
لا يوجب جرمين والفرق من اهل العطاء بالمعمونة لا للمعصية
كفرض زواج النبي صلى الله عليه وسلم في الهداية قال وهذا
صحة فيما قتله غيره واما اذا باع القاتل بنفسه ما فالصحيح
انها تنازلت عن العاقلة وكذا المجنون اذا قتل بالصحيح ان يكون
كواحد من العاقلة ولا يغفل كافر من مسلم ولا نكاحه
اي ولا يغفل مسلم من كاف لم يمتد التناصير فيما بين الكافر والكافر
بما كانا على عطاء اخر والاكثر يتبع قلوب فيم بينهم وارادوا اختلافه
لان اللغو كسدة واحدة يغفلون تناصروا من ان يغفل
بعضهم عن بعض وهذا ذل من العداوة بينهم ظاهرا
والا فان كانت العداوة بينهما طاهرة ولم يتناصروا بعضهم
ببعض كان يهود والنصارى فينبغي ان لا يغفل بعضهم

وهذا عندنا في يوسف رحمه الله لا ينقطع التناصير
زبييل وكذا في الكافر ايضا وفي ماله في مال الحائز توجه
وجوب الدية لا في بيت المال وفي حنابلة من مال الحائز
في ثلاث سنين يعني لاحالة كالمسلم كما بسط في
الجهنمي حيث قال لان الوجوب في الاصل على القاتل
وانما يتحول على العاقلة بالقتل فاذا لم توجد له عاقلة
بقيت الدية عليه كمن حر من مسلمين في الحرب قتل
احد من اصحابه فعقله في ماله الشريف واذا لم يكن القاتل
عاقلة كالقطر وجعلوا مسلم ومسلم احدا فالدية
في بيت المال اذا كان القاتل مسلما في ظاهره ولبه وعليه
القتل في درر ويزانية لان جماعة المسلمين هو اصل
لغيره وليس بعضهم اخفى من بعض بل ذلك ولهذا
اذا مات كان ميراثه لبيت المال فكذلك ما يات به في الغزوة
يلزم بيت المال وجعل الزبييل في يده وجوبها في الدية
وسماوات عليا لا اصل وجوب الدية على الكافر وهو
القاتل لانه يؤول المثل ولا تتلاف منه الا ان القاتل
تتحول تخفقا للمخمين على عرف فاذا لم تكن له عاقلة
عاد الى الاصل رواية شاذة فلسف وظاهر
ما في المحتج عن حوار بيني عن الموضع فيها فان
قال فيه فلسف وفي رواية اخرى لا يكون
الا في مال الحائز الا اذا كان من اهل قرية او مجلس
يتناصرون من ان تناصروا ببيتنا صرنا اهل حوار
قد اعدوا ونظروا العاقلة فيها قد فويت ورحمة
التناصير قد رفعت وبيت المال قد هددت ونفس
اسمي اهلها مكتوبة في الديارات الوفا لان بيتنا صرنا

وهذا يرجع وجوبها الي الدية في حاله اي حال الحاق الذي لا عاقلة له ولا حاجة الي جعل ترجيح الولاية الشاذة بل يلحقه مع ما ذكر على ظاهره وايضا فان اصل الوجود بعلى القاتل وحسب لا عاقلة ولا بيت مال يؤخذ ذلك من حاله قال الترمذاني ومن لا عاقلة له اي من المرد والجميع يعطى الدية من بيت المال ان كان موجودا ومضبوطا والا اي وان لم يكن لذلك فعلى الجاني انتهي فيودي الجاني من تمامه في كل سنة من التوبة الى اجماعه بمقتضى ثلاثة دراهم او أربعة دراهم كما نقله في الجنيب وهذا الكلام من لاد من حفظه ورواه المصنف في المدعي ولم يتعقبه فليحفظ فقد وقع في ان يترى من الموضوعه يجب الدية في حاله في ثلاث سنين يعني فلا جعل ذلك الا فيجب له عاقلة وامامه لا عاقلة له وقد جرت الدية في حاله فلا يؤخذ منه في كل سنة الا ثلاثة دراهم او أربعة اذا كانت جنايته خطا ولا عاقلة له فاقدم على ان ينشك ما مولانا من قول وكذا ما يجب في حال القاتل عمدا يؤخذ في ثلاث سنين وقال الشيخ الرضوي وامامنا يتكلم عن الجاني فمن مشكل اذا حملنا هل يودي في كل سنة ثلاثة دراهم او أربعة في ثلاث سنين كما وقع في بعض الكتب فعلى من يكون باقي الدية وان بقينا هاهنا اطلافا كما هو ظاهر كلامه فنحن نتقضي الدية واذا مات قبل وفائها فعلى من يكون الباقي وهذا يحتاج اليه جنة ومخرج له من وجهين الاول وجوب دية قتيل من لا عاقلة له قاتله في غل يمت المال اذا كان القاتل مسلما كما قدمنا التنبيه عليه فلو كان القاتل ميا ولا عاقلة له ولا بيت جانيته خطا في حاله يجب دية قتيله

اجماعا بارية ولم يقع الخلاف الا في المسلم ومن له وارث معروف مطلقا انما كان مستحقا للميراث بان كان حرا مسلما ولم يحمده من ارضه شتمه او خلع او جحد ووجود غيره من اقرب منه ولذا قال ولو بعد الاب كان له وارث محرم ما يورث كان ذلك ذلك الوارث علموا كالتخصيص او محرم ما عن الارث بغيره ولا قالوا لو ان حريا مستما ان شتمه عبد مسلما في دار الاسلام لم اعتقه ثم عاد المستما الى دار الحرب لشر اسره خرج الي دار الاسلام ثم مات المعتق فميراثه لميراث المال لان معتقه رقيقا في الحال ولو جني هذا المعتق ففعل جنايته يكون عليه فلا يكون في بيت المال لان له وارثا معلوما وهو المعتق وان كان المعتق لا يستحق ميراثه لا حال كذا ذكره في التنزيلانية وقد ذكر في ذلك في المحسوط ايضا وتعقبه السيد ابو السعود بان التفسير يكون الحري لا ان شتم عبد مسلما الا وجه له بل الذي يظهر حذوقه اذ لو كان مسلما لا يرث لسيده الحري وان لم يكن رقيقا فتمدرو وقال واذا كان الوجوب عليه وهو رقيق يتأخر طلب عليه الى ما بعد لعنق التهرب وقال الشيخ الرضوي وصورة جمبه بالكلية ان يعتق عبده ثم يلحق به الرقيق فيؤسر ويسرق فلو جني معتقه لا يعتق عنه بيت المال لان لموارثه هو المستحق وان كان مجهولا لا مكان له بكونه معتق الرقيق واسلام الكافر فيكون ميراثه له فلم يتحقق الفسخ ببيت المال فلا يكون الفسخ عليه ولا حاجة في التصوير الى ما ذكر لان العبد المسلم لو شتمه ذمى ومهنتا من واعتقه كاله وارثا مجهولا التهرب لا يعتقه اي لا يورث الدية عن جانيته ببيت المال وهو الصريح كما سطره في الحاشية وقد ذكر الجواب على هذا التفصيل

الانثى ان العبد وحفر بيتا في الطريق فباعه مولاه ثم
وقع فيها نساء فاضاها على السايح ولم يمتعه مولاه
بعد فحفر ولم يبعه ثم وقع فيها نساء كان الضمان على المولى
لما ذكرنا وقد تقدمت مسكينة الحربي اذا سلمه وواله رجلا
فحفر عجلت عنه عاقلة الذبي والاه وان لم يتبدل حال
القاتل ولكن ظهرت فيه حال خفية تخلفت الجنان والاي خزي
وقهر القضاء بها ولم يتعد عوة ولد الملاعنة ولدا تلك ابنة
اذا ماتت المكاتب عن وفا وامر الرجل الصبي بالجنانية
ولم يتبدل حال الحاني ولم يضره الحال الحفية ولكن
العاقلة تبدلت كالاعتبار في ذلك الوقت القضاء لا غير
فان قضى بها على الاول لم تنتقل الا ان انية والا قضى بها
عليان انية وذلك متناه يكون من ديوان اهل الكوفة ثم جعل
من ديوان اهل البصرة فان لم يكن فيه شيء مما ذكرنا ولم يخلق
العاقلة زبادة او تعها لا اشتراها في حق الجنانية قبل القضاء
بعد الانبا ادوه فن حكم هذا الاصل على ما فيه امكنه
تخرج المسائل ورد كل واقعة في النظائر والاصول والاصلاها
والله الموفق لما يستغنى عن الهتلية والزمي وان كان جتمو
في قول الام في مسالة الصبي المامور باقتل ففني القاضي
بها لولي الجنانية على قلة الصبي ولعاقلة الصبي شيء اخذ
عاقلة الام فكل اخذ وولي الجنانية من عاقلة الصبي شيئا اخذ
عاقلة الصبي من عاقلة الام من ذلك ولو لم يملك الملاعنة فتل
رجلا خطا فقصي القاضي بالدية على عاقلة الام فادوا الثلث
لما ادعاه الاب فحضر جميعا فانه يتعفى لعاقلة الام بالثلث
الذي ادعاه على قلة الاب ويبدلهم في ستة مستعجلة قبل
اهل الجنانية ويتعطل الفضل عن عاقلة الام ويعفني بالثلثين

الانثى

في كتاب الولاء ذكر في الجاهل والارادات فانه اذا لم يكن للقاتل
عاقلة فالدية في مبيت المال محمول على ما اذا كان الارش
لبست المال محققا لنقد الولاء الموقوف وبانه كان لتقطا
واقا ابن الملاعنة فيعتله عاقلة امه لان نسبه ثابت
منها دون الاب فان عطل عاقلة الام عنه ثم ادعاه الاب
رجعت عاقلة الام بما ادت على عاقلة الاب في ثلاث سنين
من يوم يتعفى القاتل على عاقلة الام على عاقلة الاب لانه
تبين ان الدية واجبة عليه لانه على الاب ان يتعفى
ظلمه النسب لم يزل كان ثابتا من الاب حيث عطل اللعان
بالكذاب وسقي طهر من اصل فقوم الام تحملوا كان وجبا
على قوم الاب فيرجعون عليهم لانهم يضطرون في ذلك
ولذلك رجلا من صبي يقتل رجل فقتله ففني عاقلة
الصبي الدية رجعت بها على عاقلة الام لان كان الام رتبة
بالبنية او في حال الام كان ثبت ما ذكره ثلاث سنين
من يوم يتعفى بها القاتل على الام او عوقا قلة لان
الديات يجب موطئة لطريق التيسير عليهم فكذلك الرجوع
بها تخفيفا للمثلة ثم ما يزل المعاقلة من هذا الجنس
كثيرة واجوبتها مختلفة والضابط الذي يبرم كل جنس
التي صلته ان يقال ان حال القاتل لا تبدل حكم نسبه
حادثا فانقل ولا اب ولا بسبب حادثا فانقل
جنبا بنية عن الاب في قضى بها ولم يتعفى وذلك كالولي للمولود
من حرمه وصلى اخذ من اخذ الاب بغير ولا الولد للمولود
ولا يتعفى الجنانية على عاقلة الام قضى بها ولم يتعفى وذلك
لوحظ هذا الغلام بغير عاقلة ابوه ثم وقع فيها نساء
يعفني بالدية على عاقلة الام لانه الذكر يحكم له الحفر

عاقلة ومعنى التنا عزله اذا حصره اي برجل مرقا مواعده
في كفايته ونما صدمه حيث قال وان كان له متنا صرفه
من اهل الديوان والعترة والحمة والسوق فالحق قلة
اهل الديوان لانه العترة اهل الحمة ويدعوا لطف
العترة ويتقرب الصابرين معربا الى فضيلة الحق انه لا يجد
الصابرين في كل طرف وهم عاقلة الطحرايا والعترة
تؤخر الصابرين في حفظ اوقافهم في كفايتهم التنا
كادروه في وحد بطلافة وهم عاقلة والافلا السنين
حزب ربح شيئا الخا يولي ان التنا صرف متنى الان لقلبه
لحد والبعض ونفي كل واحد ليله ليعا حبه وهذا
ما ذكره الاهدب عن عوفي خوارزم فتنبه فله حصة
وحيت لا فتيلة ولا تن صرف لدية في ما له ان كان له وارث
معروف مطلقا وكان القائل ذميا كجسروا في بيتنا لار
ان كان القائل مسلما ولم يكن له وارث معوفي اوصلا
فصنع وعول وقتل البديري جلا من اهل الخضر خطا
فعله ماية من اجل فالبديري في عيشته وقومه بجميع
بغريته ويومر بدمه لم يجرم اليهم يسوق في ذلك منهم
في بلادهم كذا في الحديث ولو ان رجلا من اهل البادية
جنى جناية فلم يقض بها حتى تنكح الاما لم يقض
فجعله اهل عطا وحصل عطا من زنا نبيته فهو القائل
قضي عليهم بالدين دون الاجل في نظريته ونكاحه
قضي عليهم بماية من الاجل في نظريته ونكاحه
وجعل عطا هو الدنيا ينل خذ الاجل في نظريته ونكاحه
مال غير العطا اخذت قيمة الاجل من عطية فقلت النجيم
او كثر تذا في المسسوط ولوان رجلا من اهل البادية خور يبر

عاقلة

الباقي عاقلة الاد في السنين بعد السنة الاولى ولا يسترد
من اهل البادية ما اخذ من عاقلة الام في السنة الاولى بعد
القضا السنين لولي الجناية ان يستق فيهم شيئا وعلى هذا
المكات كذا في المسسوط ولا عاقلة للعترة وهو قول الفقيه
اي كمال المحج والي جعفر الهندواني وقيل جعفر الدرر قال
العترة في المذموم تنص صر قال في الثانية لان العترة يحفظ
انسابهم ولا يتنا صرفه فيما بينهم وليس لهم ديوان وتعين
الجناية على الغير عرف بخلاف القياس في حق العرب فانهم
لم يضمنوا انسابهم ويتنا صرفه فيما بينهم فلا يلحق بهم
العترة وقيل لهم في المذموم عوفي انهم يتنا صرفه كالا ساقية
والصبا دين والصبا دين والسر حبي قال في القاصي
اسر حبيها تعدت عليها السرج والسر ج متخذة وحرقت
السر حبيها فاسر ج حبيها السرج حبيها السراج حبيها
وفي عظة الخانية قال بعضهم للعترة عاقلة عند التنا صرف
والمتنافة مع البعض لاجل البعض غولا لاسا لغيره والصبا دين
بمرو ودرويش الخنا بين وكلا فادب بخلاف فاقصروا حدتهم
خطا ووجبت الدية في اهل محلة القاتل واهل صعدة
عاقلة وكذلك طلبة العام فانهم يتنا صرفه بعض
بعض خصوصها فيما اذا اتحد منهم قلة
وبدا قتي الحواشي وغيره خانية ولغيرها وهو خاتما رتب
الايمنة الحواشي ولغيره من المتنافة كذا في القاصي ظهير
الدين ياخذ يقول الفقيه اني جعفر لان العترة للتنا صرف
واجتماع الاساقفة وطلبة العلم وعقولهم لا يكون للتنا صرف
فلا يلحق بهم الخواشي غيرهم لانه يراى في المجتبى والكاصل
ان التنا صرفا في هذا الباب اي في نبوت كون القاتلة

في الطريق ثم ان الامام نقل صلابة الى مصر فتوقف فيها
 وصاروا اصحاب اعطيات ثم تروى في تلك السنة التي انت الدية
 على عاقلة يوم تروى كذا في الظهيرية ولو حفر هو مناهل
 القطا ثم اقبل الامام عطاء ورده اليه نسا بهم فتعاقبوا
 عليها زمنا طويلا ثم ماتت اسنان في السنة كانت الدية على
 عاقلة في اليوم الذي وجب المال فيه كذا في المبسوطة
 ، والله تعالى اعلم
 طبع الانوار على الدر المختار للعلامة ،
 السندية وجميع كتاب الوصايا ،
 وصلى الله على سيدنا محمد ،
 وعليه وآله وصحبه ،
 وسلم .

ووافق الغفر من كتابه هذا يوم الثلاثاء المبارك ثالث عشر
 من شهر رمضان من سنة ثمان مائة على يد الفخر المهاد اليه الله تعالى
 وصلى الله عليه وآله

